کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۶۳۸۶
شمارهٔ ثبت کتاب
۲۰۷۵۵۱

من القول ومن جعبه على اقبال فهو من قولهم هيل اياه اذا تجرع في النسيء كما سمي تبعا
تبع الذي قبله في الملك قال هؤلاء ولو كان من القول لم يعرف جعبه الا قوال كما لا يقال وئيت
المخفف الا اموات ولا توامات على اللفظ قال ابن السيرافي ولا يلزم ذلك لانهم قالوا ثوب خلق
ومن الثوب مشوء ومجوز على الاصل ومجيء ومشيب على لفظ جيء ومشيب ثم يريدوا
ذلك فيقولوا مخرز ومدعى كذلك قالوا القياس على لفظ قيل واذا لم يقولوا اميتا قلت هيء
هذا بناء لا اصير الى خلاف الاصل فاما قيد فانه قلب وكذلك ان جمع قيل الشيء
من القول على اقيال عاد اللفظ اليا اخارج عن الاصل فاذا جعل مشتقا عن صيغة كانت
من المقيل لم يعزج عن الاصل فكان قولنا اولى لكثرة الجماعة بالاشتقاق بين هو الراجح لكثرة
وقد جوز في البيت ان يكون المراد بالوند المكسور الواو العطاء وهو واضح اي انه حصل
سنة ذلك اليوم عطاء كثيرا واحسان جم وقيل الوند بالفتح الزند سمي بذلك لقوة
الاعداء على اطلاقها كناية وجوز ان يكون المراد به القرع العظيم كما ان ذلك هو المراد اذا كانت
الراء مفتوحة اي رب قدح كبير هيء كان يطعم فيه الناس جبيئة ذلك اليوم لا يستطيع
صاحبه الرفع عنه او كني بذلك عن قتله واما قول ابي علي انه لا يصح تعلق من عشر بابرش
لشبهي على شيئين احدهما ان مجرور رب الظاهر من وصفه كما ذكر وقد تقدم في الثاني
الاول وفي الثاني فصار يتبان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتأخرين
ونسبه السيطا الى السيرافي وسماه خالفه في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن كيسان
وحرفوه فان ابن مالك قال وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح واجاز في المعطوف
حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان النوائي يختار فيما لا يختار في الاول كلا الوجهين
اللذين استندا اليهما قائل المنارعة فاما قوله فيا رب ليل قد لهوت وليلة باذبح
كانها لحظ فتال فقد مر انشاد هذا البيت في الباب الاول في فصل ربه وتقدم الكلام
هناك واجاز غير الفارسي وابن السراج خفت فاعلى نعم وبئس تبع المصنف
في ذلك ابن مالك حيث قال في التسهيل وقد يوصف خلافا لابن السراج والفارسي في حتى
التسهيل لابن هشام المصنف انما المنع قول الجمهور النحويين يريد الاعتراض بذلك على ابن مالك
حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعيد يرد هنا على الصنف
تمسكا بقوله نعم الفتى المرء انت اذا هم حمزة والدرع الجرات نار الموقد وقد مر الكلام

لعمرى وما عمرى على بيمين لبيل الفتى المدعو بالليل حاتم وبالتنزيل بليل الزفاف والعروس
وهو شاهد عتيد وحمل الفارسى وابن التراج على البدل بناء على ان الصفة
تخصص والمقصد العموم والابهام قال الرضى وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا
باق اذ المخصص لا يعين هو لقولك تعم ولعبد مؤمن وقال الزمخشرى وابو البقا
وكم اهلكنا الا قوله لقرن لان معنى كم متوغلة فى الابهام فلا توصف وهذا
لا يقيد دليل على منعه وما ذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه
لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو فعل رفع صفة لكم التى هى
مبتدا اى كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلكت واذا انجر المميز بمن وجب
تقدير كم منونة بمعنى انه يكون تح نكرة والجار والمجرور صفتها والخبر محذوف يدل عليه
النوع العاشر ومن الوهم فى الاول قول بعضهم فى قولك الطيب ازيد ام عمرو انه سأل بينا
من تواكم ولن ترى طارا الا كما يا س الا زمان تقويم العزى وتبارة قال الكسائى
ترى ارفعت الا ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعت وازمعت عليه بمعنى مثل اجمعت
اجمعت عليه والياس المنوط وبينا اسم فاعل من بان بمعنى بان اى ظهر واتضح والنوال
العطاء وقلت قديما خير العلى عن قدر مارى من طرق عوالى ولقد سعدت بجوده وغنيت
لى من نواله والصحيح جواز الوصف بعد العمل هذا هو مذهب البصريين الى قوله
على ما نقله بعضهم ويصير ان الوصف يزيل شبهه بالفعل او يضعفه وذلك انما يتحقق
قبل العمل لا بعده وذهب الكسائى وباقى الكوفيين الى جواز الوصف مطلقا وظاهر كلام
ابن عصفور فى المغرب المنع مطلقا واختاره ابن مالك فمتى تمت اقوال الصحيح منها القول
المفصل بين وقوع الوصف فيمتنع وبعده فيجوز النوع الحادى عشر اجازتهم
فى بعض اخبار النواسخ ان يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك فى البعض نحو ان زيدا
قائم يعنى ان اخوات ان حيث لا يكون ظرفا نحو ان عندك او فى الدار عمرا وجوز ابو على نحو
ان فى الدار زيدا والمانعون اجازة تقديم الخبر فى المتوسط فى الظرف مالا يتوسع فى غيره لان كان تجئ
من الحدث ثابتا بدليل يكون فى زمان او مكان نضارع كان تجئ كما تجيء وليس كذلك اجنبيا منه وقد
حتى لا يدخل غيره واجرى الجار والمجرور مجراهما ستسبر سيما اذا كان ظرفا فى التقدير نحو ان عمرا
والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف النوع الثانى عشر ايجابهم ان يعمل

الفعل

الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط ولم الجزئية اما كان ذلك لان
الاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتحقيق مما يغير ما يدخل عليه الكلام بدخوله فجعل له
الصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجئ
بعده ما يغير لربما التبس السامع اذا سمع بذلك المغير او راجع الى ما قبله بالتغيير المغير
لما يجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكالجزئية متضمنة لاشتمالها النكرة
كما مر فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء ولهذا قدر خبر الشان
فى قولهم من يدخل الكنيسة يكن مرنيا يلق فيها جاذرا وظباء من انشاء هذا البيت
فى الباب الاول وسوغ حرف الجر فى الكلام على ان المكسورة المشددة ومشددة قول الشاعر
ان من لامك فى بنت حشا المدرعصة الخطوب وانما جاز حذف خبر الشان مضموما
على ضعفه لصيرورته بالنصب فى صورة المفعولات مع كمال الكلام عليه ويجاب
نواسخ الابتداء لا تدخل على كلهم الجازات وبعضها ان تتاخر اما الذات كالفاعل
وناسيه ومشبهه المراد بمشبه الفاعل اسم كان الناقصة واخواتها وبعض المقيدين
يطلق عليه الفاعل على سبيل التجوز او العارض معنوى او لفظى الاول قوله الى حين
هذا مثال الحاصل منه عارض معنوى اوجب التاخير لان الغرض من هذا المثال
كون عيسى مضروبا فلو قدم فقيل عيسى ضرب موسى لتوهم انه ضارب بالطريقة التى
ذكرها المصنف وذلك عكس المراد ومن ثم اوجب التاخير عند وجود القرينة المبينة للمقصود
كما لا كل الكمثرى موسى ولو قلت الكمثرى كما موسى لم يحصل البيان فى من القرينة الرافعة له
اذ لا يحتمل ان موسى كل والكمثرى ما كول سواء قدمت او اخرت وسيجئ فى الجهة
الثامنة ما ذكره ابن الحاجب ذكر فى نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من الاسمين يحتمل الفاعلية
والمفعولية وان الذى يقدم فاعليته الا ولى لفظا هو بعض المتاخرين والالباس واقع فى العربية
بدليل اسماء الاجناس والمشتركات وسيجئ فى كلام وكالمفعول الذى هو اى الموصول
الاول قوله الا استهامية هذا مثال الحاصل منه عارض لفظى اوجب التاخير فان اما لو قدمت
فى ذلك لم يحصل خلل فى المعنى المراد ولكن يفوت الغرض اللفظى الذى ذكره من قصد
الفرق بين اى الموصولة وبين اى الشرطية والاستفهامية وجوبا تاخير المفعول فى
ذلك كما ذكر فى على ما ذكره فى التسهيل قائلا فالموصول الذى هو اى لا يلزم استقبال عامله

ولا تقدير خلافا للكوفيين ومن الوجه الاول قول ابن عصفور الى قوله فاعل

تحذف هذه اية سورة الم السجدة وحمد لم يعدها كما عدها من قبلهم من القرون وتقدم الكلام ابن عصفور هذا والرد عليه في فصلكم من حروف الجر في الباب الاول والصواب ان الفاعل الى قوله الى الهدى فلا ولا قول ابي البقاء والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وتقدم ان الفاعل لا يكون جملة ذكر قول الزمخشري هذا في فصلكم غير منسوب الى احد فقال اما الفاعل فيراد اسم امة سمجانه وقع اولى العلم والهدى المدلول عليه بالفعل او جملة كما هو كذا على القولين ان الفاعل يكون جملة اما مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما تعلق عن العمل والفعل قلبي عن ظهر القائم زيد هذا نص في فصلكم ولم اقف على كلام الزمخشري في سورة الم السجدة لعدم حضوره الان عندي وقفت له في تفسير سورة ق عند ذكر قوله تع انا نحن نحيي ونميت ونحن الوارثون ما نصه قرأ ابو عمرو وحمد لم يعدها كما عدها من قبلهم من القرون على ما نقله فاعل لم يعدها هذا الكلام بمعناه ومعنى ونظم قوله تع وكنا على الاخرين سلام على نوح في العالمين اي تركنا عليه هذا الكلام ويجوز ان يكون ونحيي انا نحن والوارثون ويدل عليه القراءة بالنون انتهى واما جعل الفاعل جملة باعتبار تاويلها اللفظ في فعل المفرد فيجوز على وجهها فاعلا كما في قولك وقع قام ابوه بغير التاويل في زيد قام ابوه وليس هذا من الصورة التي تخلف فيها جعل الجملة فيها فاعلا وتقدم المصنف الباب الثاني في المثال السابع من امثلة الجملة المفسرة بان الضمير الجملة في قولهم وقد قيل لهم لا تفسد وا في الارض نائب عن الفاعل قال وقولهم الجملة لا يكون فاعلا لانا نجيب ان المراد به الفظ اي حكم لها حكم المفردات فلا وجه لاعتراضه على الزمخشري وكم مفعول احكما والجملة مفعول ثان وهو معلق عنها وهذا المفعول مسرح باعتبار تضمين يهد معنى بين فيكون الجملة في محل مفعول مسرح اي تجد والسر الغوص يفسر اي لم يبن الله لهم ذلك وكم الخبرية تتعلق خلافا لابي مكرم تقدم في الباب الرابع عند ذكر المستثنى الخامس ولا شيء التي يحتاج الى الرابطة حيث قلا قوله تع سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية ان قلت وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تتعلق العامل عن العمل هذا كلام هناك وفيه استعارة بالاقتراض على الزمخشري حيث ذهب

سالم يقل به النحوي فما الباعث اختار هنا قوله وجه به على الى على اقوال اما الوزير كم النحويون ان كم الخبرية تتعلق استغنا بتصريحهم ان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل الذي كان له الصدر بتعليق وغاية ما في كلام الزمخشري التصريح بما افهمه كلامهم وان لم يصرحوا به وعلى هذا فينبغي ان يكون خلافا في ان كم الخبرية تعلق عن العمل الملفوظ به الا بعض من يرى لها الصدر كما نقله ابن عصفور وهي لغة سمرية وليس محرد سكون الخاء عن كونها تعلق مسوغا للتعليق امنا لا تعلق فان كان المطعن بنقل من جميعهم صريح ذلك او ظاهر فيتكلم على قولهم ان لها الصدر والله اعلم ومن الوجه الثاني في قول بعضهم في بيت الكتاب فلما وصال على طول الصد ورديم ان وصال فاعل بقديم مرانشاد فلما غيرة وما نلاوهم من غير على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم الفاعل المضمر وتاخير المفعول صدر هذا البيت صددت فاطولت الصدود وفي بيت الكتاب ابيض اللون كان املا عم حمار هذا عجز بيت صدره فانك لا تبالي بعد جول ويعد هذا البيت قوله لمعترك المنايا سائل بالاعلى وماج اللوم واختلط الخازي وعاد العبد مثل البعير وسوق مع المعلمجة العشار الحول السنة وماج اللوم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطرب امواجه والخازي بكسر النون وتخفيف الميم الاصل وعاد صار والعبد هنا الملوك والاذعان الانقياد مطلقا سواء كان حرا او رقيقا والى قبيس اراد به ابا قبيس وهو النعمان بن المنذر ملك العرب لكن صعر المضاف البيه تصغير ترخيم ويروى الفند بكسر الفاء وسكون النون مكان العبد وهو الجبل العظيم او قطعه منه وكم الخبرية والمراد على هذا بالى قبيس جبل مكة شرفها الله والمعلمجة تابعة المعلمج وهو العجمي من الرجال وغيرهم رجل معجمي اي ابو خير من انا الله ويروى مهجمي اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد وهي الناقة التي اتت على حملها عشرة اشهر ثم هو من قولهم رسل علمي اي هين يريد الشاعر انه كثير اللؤم والدناءة واشتقاق الاصل والنسب والكسب الناس احلاق الناس ولو بقوا على هذا اليوم ستة لا يالي الانسان ما هجنا كما امر مهجين وصار الخسيس مثل الرئيس ومحصلة تلا موالي الهيام واما على الثاني فخبر ظبي انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان املا على

على ان غير النكرة عند نكرة يعني ان سيبويه قال في هذا البيت انه اخبر عن
والمعرفة قد علمت ان هذا على الاعراب الاول وهو ان يكون ظني كان
وامك خبرها فواضح على الاعراب الثاني وهو ان يكون ظني مبتدأ اخبر عنه بالجملة
الفعلية الواقعة بعده فقد تبين لك ان غير في هذا البيت معرفة عن نكرة وانما اخبر بنكرة عن نكرة
لان ظني مبتدأ كما مر وغير وهو نكرة وجزء الجملة وهي نكرة فدفع المصنف هذا التوهم
بان قال الاستشهاد انما يكون اذا ما ذكر ان في كان ضمير هو والظني فهو نكرة
فتكون الضمائر كلها نكرة كما عاد وامك هو الخبر وهو معرفة فقول سيبويه اخبر عن
النكرة بالمعرفة في هذا الوجه مبني على ان الضمير النكرة نكرة وهي مسألة خلافية
والتحقيق انه معرفة لانه من المتعينين والاشارة الى المدلول حوالة الى المتعين فالمضمر النكرة
والاعم للتعريف سوى المتعينين والاشارة الى المعلوم من حيث هو معلوم لكن
مبهما الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا ما اكفني
قلت ذاك الشيء الا شيء ما فقد اخبرت على احكام المعارف بلا خلاف وانما الكلام
في زيد رجلا ونعم رجلا واما قول المصنف والحمل نكرات فهو الجاري على المستهم و
وحمله بعضهم بان الجملة حكم والاحكام نكرات فيرد ان الحكم شيء على شيء يجب
ان يكون محكوما عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو الشمس فوقنا
والارض تحتنا قال الرضي وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل
معناه ان لا يكون الذات مشارا بها الى خارج في الوضع ولو سلمنا ان كون الشيء
مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة
حتى يجب كونها نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الجزء والصفة الى المحكوم عليه
فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو جب
تنكيرها لوجب تنكير جاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به والحق ان الجملة ليست
معرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من عوارض الاسم والجملة من حيث هي جملة
ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لما سيتبين النكرة من حيث يصح
تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب
ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد لتعدد رتبة جملة كان ابوه زيد

قال رحمه

وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر من الكلام على ذا النكرة في الباب
الاول في فصل كل من حرف المخالفة ويجوز ان يكون هذا القائل اراد ان عند يرفع
المحل بسوء لا حدوث فاسد لولا على المذكور فلا يتوجه المصنف عليه وقول بعضهم في
قوله البيت حسب الفراء الدهر اظهر انه من باب الاشتغال الى قوله لا اظهر
غير هذا البيت قوله وكعب بالكعبة في القرية السوس وقد ذكر المصنف هذا الصدد
في الباب الاول في فصل اذا من حرف الالف وفي فصل الكاف من حرف اللام وتقدم توجيه
امتناع سيبويه في قوله البيت حسب العراق الدهر اظهر ان اصل البيت على حسب العراق
مع امكان حمله على الاشتغال وهو قياس بخلاف حذف الجار فجوابه ان اظهر بتقدير
لا اظهر والثانية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل الدوات الصدر وكلام
الابتداء وما النافية وما الصدرية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا
وقول الفراء وان كلا لما ليوفينهم الى قوله فيما قبلها فيه نظر اما الا
فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان تقتضي حكمها فكم من كلمة في حكم كلمة اخرى وهما تختلفان
في الاحكام واما ثانيا فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا فكل منهما
عامل في الاخر فيلزم ان يكون قائما يرتفع الا ترى ان زيدا الا يقام عاملا في زيد مع وقوعه
بعد الا فكذا يقال في الاجماع على هذا مشكل واما قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما
مت الى قوله في الظرف القطان جوابا ما هو قوله اذا ظرف فيجب اقترانه
بالفاء والجواب اذا متبرد شيء من التنخ الذي وقعت عليها والتقدير واما قوله تعالى يقول
الانسان الآية فان اذا منه ظرف لكن هيئا بحث وهو ان المصنف نص في فصل الام في حرف
الهمزة على ان التوسع في الظرف في التقديم في مثل قوله تعالى وغض عن فصل ما استغنينا
خاص بالشعر فكيف ساغ له ترجيح الآية على ما ذكر وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف
اللام الفرع الثالث عشر في الاولى الفاعل وما يشبه من يديها هو موضع
بغير المصدر واما الموضع به كما في قولك اعجبني ضرب الامير اللص بتبين بضرب الامير
الامير على انه فاعل فلان اعجبني ضرب زيد عمرا حاضرا فيقول اعجبني ضرب اللص التيب
فيرشدة امتزاج الفاعل مع المصدر على انهم صرحوا في نحو قام وقعد الا بنت
بانه تركيب صحيح والمرجوع الى المحذوف فالتقدير ما قام الا هند وما قعد الا زيد

وما قالم الا انت وما قعد الا انت وما ادعاه بعضهم من انه من باب التنازع ردّ
بما قاله ابن الحاجب من انه لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير
لانهما موجبان والفاعل في مثل ما ضربت ما الا كرمت الا انت وعند ذلك يفيد
المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصد حصر هما فيه واذا كان
مثل هذا التركيب محمولا على الحذف اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله
ويكون اطلاق القول باستناع الحذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وقد حاول
بعضهم الجواب عن ذلك فقال المستنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا
مع وجوده معنى فلا استناع فيه وهنا كذلك فان الا انت مثلا فاعل لما مضى بان
كان من حيث اللفظ لاحدهما الا انه يخفى ان هذا الجواب ضعيف والجار
البدل على الا في مواضع الى قوله من وهم الجار يحذف ويبقى عمله الا في مواضع
فيجر بوب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التوهم قال وقد
مر ذكر ذلك وذكر شواهده في الباب الاول في حروف الجر وجر اي بوب محذوفة جوازا
ما تمر مثله كان توكل الخير اصحت نقول خير بالجر وكذلك في معطوف على ما اتفقت
جر في متصل نحو ورحمة خلقكم وما يبث من ابة يسر لايات لقوم يوقنون واختلاف
الليل والنهار الا ترى في الاختلاف بقي مقدرة لاتصالها بالواو وتقدر ما قبلها
اياما وكذا اذا كان معطوفا على ما تقدم مثل ذلك على الوجه بها لف منفصل الا كقوله ما في
جلدان يجر الا جيبه انه نجر وكذا لو كان العاطف في الصورة المذكورة منفصلا
بلو كقولك مجرّ بزيد وعمرو ولو احدهما لهي الا احد وكذلك المقرون بالجرة تعالا لفظ
الذي تقدم الجر في الجار نحو ان يقول قائل مررت بزيد فقول المزيد عمرو وسكاكه خفي
في كتاب المسايل الكبير وكذلك المقرون بعد فان بها كان يقول فايل جئت بدلهم
فيقول هلا دينارا او بارا والفا الجرتين نحو ما على ويمن مررت به جاز الا صال
فطلع قال ابن مالك في التسهيل ويقاس الى جميعها خلافا للفراء جاز عدي مررت
وقد عمر بغير ما ذكر بعد دفا ولا تقاس الا على ما ذكر في باب كم يعني من جر بالاستثناء
بمن بعد دفة اذا دخل عليها من فجر نحو بكم درهم اشتريت وهذا احد الثلاثة الذين
الذين ذكرهما المصنف وعلى ما ذكر في باب كان ومثل في شرح التسهيل بقوله زهير

بدل

بدل الى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وهذا عند غيره
لا يقاس لانه من باب التوهم وعلى ما ذكر في باب لا المشبهة بان معنى من قول الشاعر
لا رجل جزاه الله خيرا بدل على محصلة تبيت الحسن رجل والصواب ان ذلك مسموع
لا مقيس لانه لم يذكر وعلى ما يذكر في باب القسم يعني من جر لفظ الجلالة دون عوض
نحو الله لافعلن وهذا هو المثال الاخر الذي ذكره المص كما عاد الضمير من قوله ثم
فان كن فتاء على البنات الى قوله والا فكم عليه سوال مشهور وهو ان الجزم
يجب ان يفيد والا يفيده المجزوم عنه ولا شك ان المضارع اجعل عاريا على البناء وهو
شيء لم يفد الجزم شيئا غير ما افاده المجزوم عنه وجوابه مفهوم من كلام الزمخشري فانه
قال فان كن فتاء ان كانت البنات او المولودات فتاء خالصا ليس معهن رجل
يعني بنات ليس معهن ابن ثم قال فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في كن وكان
مبهمين ويكون فتاء واحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت لا لعدد ذلك هذا
كلامه يعني ويكون فتاء واحدة منصوبين على التمييز كما في زيد رجلا على ما ذكر
في قوله تع فسواهن سبع سموات وذلك لعدم ذكر المرجع صريحا الكنه في
حكم الصريح نظرا الى ذكر الاولاد فلذلك قال لا لعدد لحذف فتاء في قوله ورب
السموات العلا وربها والارض وما بينهما المقدر كما بين الى قوله البقرة وقيل
قول بعض العرب انا قسم من بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل
رحمة العالمين هو سيدهم اجمعين لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة
القسم صرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة الاسمية المجاب بها القسم
دون استطالة قليل كقول ابي بكر انا كنت اظلم منه قال واما ان كان في المقسم به
استطالة فالحذف حسن وساق المثل المتقدم قال ابو حيان ولم يذكروا اشتراط
الاستغناء عن اللام او عن ان في الجملة الاسمية فينبغي ان يحمل على الندور بحيث لا يقاس
عليه النوع الرابع عشر وعكسه وهو عزب حبا الى قوله وفكر استدل
المتبتون لوقوع البدل الغلط في كلام العرب بقوله ذعلة مزة كمياة تشفيها حوة
لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد مشوب
بحمرة وفي استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما

زعم ذلك فان قلت لا دليل في هذا البيت على ذلك فقد قال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اي شغفها حبوة وفي اثامها العس قلت يلزم عليه تقدم ملفوز الواو العاطفة عليها وهو قبيح فان قلت فكيف المعنى قلت الغلط والنسيان قد اعاد الضمير من قوله انه بصيغة الافراد فاوهمه قلت القصد وعدمه قيد لهما الغلط هو ما يتدارك بنبر ما وقع التلفظ به على سبيل سبق اللسان من غير قصد كما اذا اراد ان يقول لسانك رحلا مسبق لسانك من غير قصد الى ذكرها فقلت رايت حمارا فيحتاج الى استدراك ما فرط بلا اتيان بالمقصود بعد حمارا رحلا وبدل النسيان هو ما يتدارك استدراكا وقع قصدا كما اذا قلت اكلت خبزا قاصدا الذكر الخبز ثم ذكرت ان ذلك ليكون واذا كان المأكول لحما فاتيت به بعد الخبز وقال خطاب لم يقع بدل الغلط وفي نثر ولا نظم وذكر انه غلط فلم يجده وانه طالب به من اهله فلم يعرفه

فاما قوله ويسجن اجلية الا تستطيع بناحاجبا الكلب الاهرير اد قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك فجئتا فانه يريد وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين هذا كلام امام جمال الدين بن مالك قال في التسهيل وهو مخرج من الجملة الى الاسم الزمان المضاف اليها نادرا وانشد في شرحه البيت الثاني وكذا ابو علي فيما اخذته عليه قال بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر منها فكلا لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف كما يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عود ذلك نادرا قال في شرح التسهيل وهذا مما خفي على اكثر النحويين لان الجملة ترد صفة لا مضافا موصوفه الى صفته قلت وقضية هذا امتناع عود الضمير من الجملة المذكورة الى المضاف لا مذكورة ولا محذوفة فيما احتججته به على ذلك لجواز ان يعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة اخرى ويكون الجملة المضاف اليها لية من الضمير على ما هو الواجب في نحو يعجبني الخفاق المبجحة مصانع بسخر بالفتح والضم والسخرة خلاف البرودة ولا التحقق هل حرف المضارعة نون او ياء ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريرة صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد والسنة والعام مترادفان ولام السنة هاء او واو قالوا في الجمع سنهات وسنوات وعين العام واوا قالوا عاملة مقاومة والمحجة بكسر الحاء المهملة السنة ايضا ونادر من قول المصنف صفة

لمحذوف اي فتى نادر والاظهر ان الواجب التثنية للمطابقة ولو كان توكيدا لكانت الثانية زائدة مثلها في قوله هذا سراحة كم الصغار بعينه هذا صدر بيت عجزه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب وقيل هذا البيت قوله واذا يكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب والجد بفتح الجيم الحظ والبخت وفي الدعاء لا ينفع ذا الجد منك الجد اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك بمعناه عندك كذا في صحيح وقد مر الكلام عليه في الباب الاول في فصل من الجامع مر حروف الهجم والصغار بالفتح الذل والضيم والكرمة الشدة في الحرب والحيس لخلط وسمن سمي الحيس وهو تمر يخلط بسمن واقط قال الزاجر اليمر والسمن معا تلقط الحيس الا انه لم يخلط بقوله مشمر حاس الحيس يحيسه حسا اي يتخذ وفي الحيس لخلط وتمر يخلط بسمن واقط فيحمن شديدا ثم يبدر منه نواه ويربا حتى يصير رقيقا وقد ماسر يحيسه وحنبذ بضم الجيم والدال المهملة اسم رجل بنوه زابية وحكى فيه الزاي المفتوحة **المقصد السابع** احدها قول الزمخشري في مخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب الى قوله خلافا لذلك سبقه ابو البقاء الى هذا الاشتقاق فقال في الانتصاف ذكر في القرآن ان يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي في سورة يونس والروم وغيرهما يشبه قطعهما عن نظيرهما والوجه ان قياس الاتيان ان يكون الصفات باسم الفاعل فقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره كقوله تثير الارض مخضرة وكقوله تبع انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعظم في القدرة فكانت العناية بتمامه وكذلك مجاهد ما قدمناه في القرآن وحسن عطف المضارع على الاسم لانه في معنى ما انتهى قلت في كلام الزمخشري ما يدفع به هذا الاشتقاد وذلك انه قال اذا يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى بالنبات والتجر الناميين من حيث اخراج الحي من الميت لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان قوله يخرج الحي موقع فالق الحب والنوى لم يستقم عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب فيفوت تلك الآيات

وبعد ما تعين العطف على عزيز وهذه الآية وبعد ما يرجح العطف على غيره فعمل على ما يقتضيه
وظهر بذلك ان كلام المصنف تبعه قوله مكي وغيره في قوله ترجح ماذا الراجح بهذا
مثلا الى قوله من شاء جمهور الجماعة الامر في الآية الاولى للاستقبال وامر الآية
الثانية فوجد فيما ما يعين الاستئناف فصيرته والمعين هنا يقتضي التعقيب في
عمل اخر وجد فيه ما يعين غيره الرابع قول بعضهم في قلب صبر وغفران قوله
لم يقل انكم قد تسبب كما جعل الاشارة ترجع الصبر والغفران بأنه راجع عدم
الارتباط اذ قوله الامور لها قولك وان صبر وغفران الصبر والغفران من عزم الامور وجوابه
ان الاشارة وقعت للصبر والغفران المقارنين لظلم الآخرين فكأنه قيل ان صبر وغفران
تحصل الربط بهذا الاعتبار واما الآية الثانية متعينين فيمنا ان يكون الاشارة راجعة
الى الصبر والتقوى لانهما المتلازمان والمخاطب لا دنيا الا بد من حيث
هو مخاطب فلو اريد خطاب جماعة الفريقين لقيل انكم ومن القليل فيما
قوله زعمتني شيخا ولست شيخا وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها فمرضها
يعود الى زعم وتعلم وما انشده الاصمعي بيت عجز انما الشيخ من يدب دبيبا وما
انشده ثانيا صدر بيت اخر عجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر في وان الشيخ من اتى
فيه الشر او من خمسين عاما واحدى وخمسين الى اخر عشر او الى الثمانين ودب يدب دبا
ودبيبا مشى على هينته والتحيل الحذق وجودة النظر والقدرة على التصرف والتحرز
المتقابلة والمكر الخديعة وعلى هذا فذاك هب بمعنى ظن فالغالب بقدرته المرجح
المفعولين كقوله فقلت اجرني ابا مالك والا فبنى امرها لكما كون هب من
القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك واشتد عليه هذا البيت واجرني
انزع واضم ظالمي مرادي يظلمني ووقوعه على ان وصلتها الى قوله الحق
لعلم استندت في ذلك الى قوله صاحبي وهبني فعلت كذا الى احسبني واعد في ذلك
هب لي كذا نقل المصنف نحوا شبيها على التمثيل ودخل عن قول القائل هب اني
ابا كان حمارا فيختل الفريضة المعروفة عند علماء الفرائض بالحمارية والمتركة
وهي زوج وام واخوان لام واخوان لابوين حكم فيها امير المؤمنين عمر بن الخطاب فجعل الثلث
للاخوين للام ولم يجعل الاخوة للابوين شيئا فقال له الرجل الذين هب اني ابا كان

حمارا

حمارا فاشركنا بقرابة امنا فاشركهم والسادس قولهم في سواء عليهم الى قوله لا يؤمنون
هذا من نظم ما تقدم قريبا في قوله وخبر الذين وصدر آية البقرة ما يصلح ان يكون
لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد به الآية الاخرى وهي آية يس وسواء عليهم على كل ما يقتضيه
ثم الباب موضوع لذكر الجمل التي يدخل على المعرب الحال من جميعها والمصدر اعرف
بان ما اركبوه خلاف الاولى فلا يكون خطأ فلئن ثم خالد دخل على المعرب من هذه
الجملة ثم انه عبر عن مخالفته رأيه في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك
هنا بقوله والاولى في قوله اما السابع قوله في نحو صار تبك بظلام للعبيد الى قوله
هذا خبر اذ كان هذا هو الصواب للمعنى الذي ذكره فهذا حمل قول الفارسي وابن مخرش
ان الجملة التي متعينة في قوله تبع وما الله بغافل على ذلك والمراد بالظلم بما حوت
جعلها ظالمة بان زاد الماء سوطا بغير حق الجر في كلامها تبع بما قلته
عليهما وقد تقدم ذلك ثم ليس في الثنيل من مثل الجازية المضوية الجر لفظا سوى الآيتين
اللتين تلاهما قوله تبع ما هذا بشرا وقوله تبع ما هم بها منهم فما معنى ذكر ذلك هنا في
الموضع وقد ظهر بعد كتابة هذا المقال ما يدفع به الاعتراض على المصنف بالنسبة الى كلام
الزمخشري وذكرنا ذلك في محله من باب كان وما جرى مجراها من الجملة الخامسة فراجعه
والصواب الحمل الثاني على قوله العليم هو معارض بقوله تبع قل من يحيكم
من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لان انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين
قل الله يحيكم ومما دون من كل كرب وسيأتي في ذلك الكلام في حذف الجملة حيث ترجح
بقوله اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا
التاسع قوله الى البقاء فرد استند بنيا نه الى قوله على التقوى لم يظهر
لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا باسس وهذا مع
احتمال ان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في اسس كما كان حالا
من بنيانه في تلك الآية والله اعلم بالمتقوى واختلف في المراد من المسجد الذي اسس على
التقوى فقيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلعم وصح في صحيح مسلم والترمذي والنسائي
انه مسجد رسول الله صلعم وصح في صحيح البخاري ومسلم والترمذي والنسائي
ان المسجد الذي اسس على التقوى فقرر جابر هو مسجد قبا وقال الحق هو مسجد رسول الله
صلعم هو مسجدي هذا المجلد الثامنة كما في الاتم عفا جميعا وفق

الكلام ح ليس لاجل التخيير بل لاجل رفع الاسم المتوهم على التقديرين والصواب
ان هم مفعول فيه آه اخذ الكلام في هذا المحل من عبارة الكشاف الا انه
اسقط منها ان تعلق في قوله يكون الغير مؤكدا بر سم المصحف فقيل قد رجع وتحقيق
وهل حرف استفهام وتا فاعل او مفعول والاحسن ان الغير عنه بقوله والغير
شطق بالمتصل مستقلا وعلى هذا فقوله هنا ان هم مفعولات على غير الاحسن
قول الكثير من النحويين في قوله تعالى عباد وليس لك الا قوله تعالى
فتير نظرا ما الا فلا معنى لقوله استثناء الاكثر من الاقل اذ هو غير منصور والصواب
انه اسقاط من الاقل كما وقع في بعض النسخ واما ثانيا فلان اختياره لكون الاستثناء
منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب خلاف الاصل من غير حاجة وما ظنه ملجيا اليه
ليس بموجود لان مكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ضيق وح يكون المراد
بالعباد عموم المملوكين مخلصين وغيرهم ولا ضير في ذلك ورود آية سبحان بدون
استثناء لان المراد بالعباد فيها المخلصون فتدبر الا استثناء واما ثالثا فلان هذا
المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك المقام
ما يدفعه وقد كان الرافع عنده ما ذعوى الجماعة ورود آية سبحان بمجرده هو الاستثنا
هو من اشكال الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء ودفعه استعمال الشيء بما يحمل
بخلافه وبعد فقوله ان يحمل آه التقدير واقول بعد ما مضى تبين ان قوله
الا يحمل في الآية خلاف الظاهر وقد مر من مثل هذا في غير مواضع الفاء حيث قال وبعد يقدر
ان ابن الحرملة وغيره من شراحه في الباب الثالث حيث قال الرابع المجرور الخامس
من الاعراب بعد فالتحقيق ان العطف آه ولا باس واقع في العربية بدليل اتفاقهما
الاجتماع في الاشتراكات لكنه خلاف الاصل ولا اصل يراعاه ما يدفع الباس بل ايجاب
رفع الفاعل ونصب المفعول واجراء الغير في مسئلة يجوز ان الوصف على غير ما خبه
ومنع الغير في نحو ما مسلمة على الغيبة التمام وترك اعلالا يجوز وترك بناء فعل التعجب
واسم التفضيل من فعل المبني للمجهول دار الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في الغير
اجاب الرضي بما يقتضي ان الاستثناء متصل لانا نقول ذلك انما يرد فان كان
مطلقا في الكلام الذي المعنى مقيد بعدم الالتقاء الذي المراد بر باهلك اسر الا التقاء

في الامر الثاني

ومن طالع كلاميهما عرف ذلك ولكنه قال وجاء النصب على قوله من جملة النفي
لأنه كما ذكرنا لو جعله من جملة الأمر بحيث النصب عند الجازين والتعيين
جميعا على تقدير لا انقطع وانقطع عن العلم **المجهة التاسعة** احدها زيدا حتى نهنا
وعمرا حتى يملا قد يتوهم ان ذهنا مضبوطة بالباء الموحدة بقرينة
ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان واذا اعملوا قوله تعالى
في ظلمات الى قوله تكرى مراده بالاول جعل يرث بمعنى صير وعلى هذا
يتصور الفعل الواحد مفاعيل متعددة اكثر من ثلاثة وليس احدها تابعا لما تقدمه
كما هو ظن نسبة زيدا فيما عالما شاعرا ظريفا وفي عبارته عن ذلك ان الاخبار
عن مجموع الظرف ولا يجوز بقوله مفعولا ثانيا لانه اما الاول او الثاني من اضافة
لعرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالنكرة غير مستقيم المجموع
ليس نكرة والصواب ان يقال الظرف مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون الثاني
بعد ان ذكر شاركه في الثانوية لا فيكونه من جهة كونه مفعولا ثانيا لان جهة خصوصية
اللفظ فان لا يجوز ان يذكر الامر واحدة **المجهة العاشرة** كقول ملكي في فلانة طالوا
صدقا تكلي الى قوله حلا ذكر الزمخشري انه حين وصدر كلامه بالاول فوجه حاجات
المنافق الذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يريد بانفاقه رضا الله وثوابه الاخروي ثم قال
ويجوز ان يكون الكاف في محل النصب على الحال اي لا تبطلوا صدقاتكم مماثلين الذي
ينفق وقال بعض المصريين في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ اصله الكلم هي لفظ
وهذه بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ بهاء العباس بلند يافي ان
المراد هنا الزجل العصر ابن الاكفاني الحكيم المشهور ويجاب بانه جائز كقولهم تمر
اتاهم هلال ليس لهم ولد سبق الكلام على هذا في الباب الاول في الامور
الالف وذكرنا هناك انه يكون في هذه الآية او يكون جملة ليس ولد والعلم الذي في هلال
لا صفة لامر وذكرنا هناك ايضا ان ثم من فارق في هذا محتجا بان الاسند اليه حقيقة
هو الاسم الظاهر المحذوف هو الذي ينبغي ان يكون التقييد الما الفرع في جملة مفسرة
لا موضع لها فهو كالمؤكدة واذا فارق الامرين هذين تعقد الاسناد اولا بالتقييد ولو قلت
مررت برجل ضربت زيدا الجاهل ضربي ان يكون الجاهل صفة للاول لا للمتاخر واما قال في

قل اللهم

قل اللهم فاطر السموات الى قوله فلم يحر نعته وكذا قال في قل اللهم مالك اليوم انه
نداء ثان لان اللهم لا يوصف لانه بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متمرفا فلو
صار مثل حميد الذي اليم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنيهما فجاز
مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزء من الكلمة هكذا قرره بعضهم وهو
خير من تعليل المصنف جواز وقوع الوصف في ذلك وليم يلتفتوا الى هذه العلة
واما قال في قوله اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج احزانك المكنونة الطلل ربع
قوله اذا اضاع المعرفات سه وكل حيران سار ماوه حضل ان التقدير هو ربع وليم يجعله
على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل الذي ذكره سيبويه
انه يرفع على احد مستبدا لا يجوز اظهاره وينصب على اضمار فعل لا يظهر ايضا تقديره
اذكر واعالم غير اظهار الرفع لان الناصب مع ذكر المدح والذم يكثر ويحذف لكثرة ما
جرى في اشعارهم مع تقدم ذكر المنازل بجري عندهم كالمثل هكذا وانت رحل قوله
ذعاف مر السيا ذي تسعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقوله الشاعر عاد وايات
من سلمى عوائده البيتين قال سيبويه فاذا رفعت فالذي في نفسك ما اظهرت واذا
نصبت فالذي في نفسك غير ما اظهرت يريد انك اذا رفعت عدت مبتدا وهو في المعنى
الخبر واذا نصبت عدت غير المفعول وهو غير المنصوب في المعنى ولم يتعرض الى امتناع
البدلية العلة التي ابداها المصنف والامر فيها مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل يمتنع
كل العدم صدقا احدهما على الاخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد
صرح بان الاخبار يرجع الى البدل من مصحح فاي شيء مرض مصحح الاخبار كان تعيين
مصحح البدلية كما اذا قدر مضاف محذوف والتقدير هو طلل ربع وعند التقدير
يجوز البدلية ايضا والطلل ما شخص من آثار الدار والربع الدار بعينها حيث كانت
والعراء بالفتح الذي لا بناء له والمعصرات التي اذا اعصرت اي شارفت ان تعصرها
الرياح فتمطر والجران صفة السحاب ايضا لكن لم اقف على هذه الصفة واما رايت
في الصحاح ما نصه والمستجير سحاب ثقيل مترد وليس له ريح ولا وفر والمحفل بفتح
الفاء المجهمة وكسر الضاد المجمة ايضا الذي ارتطب فان جعل صفة الربع فواضح وان جعل
خبرا عن الماء والاسناد مجازي ومفعولا اذاع محذوف اي الخصب واذاع افتى

واذا قد اعرفنا القول الذي ذكر الحذف فلو جعل القول الذي كان دخل الفاء لجزاء الظرف عوض
كلمة الشرط نحو قوله تع واذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا قديم واذا اعترضهم
وما يجحد بآياتنا الا الكافرون وقوله تع واذا لم تفعلوا فاتقوا الله علكم
تفلحون الصلوة لكن نصيد عن ذلك وجود قد كما متناع دخولها في الشرط
ومنه اذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اخيرا في الكتاف ما نصه خيرا انتصب
وقوله الذين احسنوا وما بعده بدل من خير حكاية لقول الذين قالوا هذا
القول فقد عليه تسميته خيرا ثم حكاه اتهى قلت وهو ينظر في ان خيرا يجعل
ما انزل وقوله الذين احسنوا وما بعده بدل من خير فيقتضي ان يكون عامله
انزل مقدرا على مختاره في عامل البدل وهو مشكل من حيث ان مذهب البصريين
ان العامل على الجافي حروف القول فالبدل غير تام وقوله فقد عليه تسميته
خيرا ثم حكاه يقتضي ان يكون كلمة خيرا ليست من مقول المنعين وانا الذي تم ما تقدم
على مقولهم المحكي بانا من اول الامر بانه خير ثم وقعت الحكاية فيلزمهم ان يكون العامل
في كلمة خير فعل القول كما تقول قال زيد خيرا ان الله غفور رحيم وانما نصبوا بفعل
القول وان كانت لفظا مفردا لتاديتها معنى الجملة وهذا كله مخالف لتقدير انزل
خيرا فان العامل على هذا التقدير انزل وكلمة خير من مقول المنعين من جملة اجزاء
المحكي لا من كلام من حكى عنهم ولكن يشترط ان لا يكون في خير معنى
يعني فان كان في حذف خير معنى اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا في معنى
الاستثناء تما تقدم ولا شتراط الدليل في ما تقدم امتنع حذف الموصوف
في نحو مررت رجلا ابيض يعني انك لو حذفت الموصوف هنا فقلت مررت
ابيض حصل خير معنوي فيشترط وجود الدليل بخلاف رايت رجلا كاتبا
فيزيد لان الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم يدل الصفة وهي
كاتبا على خصوصية الرجل ولما لم يدل على اعم منه وهو الانسان واما نحو
لا احد اغير من الله وقولك مبتدئا لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر في مثل هذا جائز
يقتضي ان هذا تركيب عربي وان اثباته على هذه الصورة تام واجب في قوله
فيما بلغني وان عجب عن الجمهور فما يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي

من حيث

من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لا وعدته في باب كي وانا اذا اردنا التعبير عن هذا
المعنى اخذنا مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل الخبر كونه مبتدا واسم واضيف اليه المكان
مبتدا في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فيقولون في مثل
زيد قائم ورجل في اهب لا قيام مزيد ولا ذهاب رجل واما لا توهنك
حديثوهمد فلعله مجاز وعبر بالمعنى يعني فلا يكون هذه دليلا لانه يحتمل
لا يكون لفظ عم وهذا ما يؤدي الى عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام
النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور الى كل لفظ
يستدل به منها وقد اخذ الشيخ ابو حيان هذا المعنى ومنه الرد على الامام
جمال الدين بن مالك حيث استدل على بعض احكام النحو بالفاظ الحديث وقد
كتبت في عام تلثمائة وستين وسبعمائة كتبت في ذلك سؤالا نضجوا بكرة الاستدلال
بالاحاديث النبوية على اثبات القواعد النحوية هل هو صحيح ام لا فقد منع ذلك
بعضهم مستدلا بان الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا يجزم بان هذا اللفظ بخصوصه
يصح الاستدلال به وقد اشار الشيخ اثير الدين ابو حيان الى هذا المعنى في بعض كتبه
وخالف في ذلك بعضهم محتجا بان تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال
بالحديث ثابت في اشعار العرب كلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف
الاجماع ورد هذا القائل ان الاستدلال بالحديث انما يسقط اذا ثبت امكان
الحديث المستدل به لفظه عم وان لفظه عم كان كذا وان الناقل عزم الى كذا فاي
الرايين اصح تثبتوا الحجة على ذلك مشايخين ماجورين فكتب مولانا شيخ الاسلام
سلاح الدين بليغ ومن خطه نقلت ما نصه اللهم ارشد الصواب اثبات القواعد
النحوية يحتاج الى استقراء تام من كلام العرب ومجرد وجود لفظ الحديث لا
يثبت به قاعدة نحوية وكذا مجرد لفظه في كلام العرب الذي يقع للشيخ ابن مالك
من ذلك في بيعا تيوه فيكم وفيمن يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم
من ذنبه وغير ذلك فالشيخ ابن مالك يحتج بالشواهد من كلام العرب لذلك الذي في
الحديث فيتلقى به الاعتضاد لا الاثبات قاعدة نحوية مجرد ذلك وشيخنا ابو حيان
يتوقف في ذلك من جهة ملاحظة سير الرواية واما ما نقل عن العرب من المقطوع

من حيث

ومنصور مع الاستقراء فذلك هو الذي تثبت به القواعد ابواب النحو والذي
ذهب اليه شيخنا ابن مالك من الاعتماد حسن رابح ولله الحمد سيما وقد
اعلم بالصواب وكتب شيخنا قاضي القضاة ولي الدين بن خالدون المالكي ومن
خطه نقلت ايضا ما نصه الحمد لله هذا الشهير لم تزل تعترض في هذا الاصل
الذي عليه كافة العلماء في كل عصر من الاستدلال على القواعد النحوية بالمتون
الاحادية وصيغها والغرض من كلام العرب واشعارهم مع تجويز نقل ذلك
بالمعنى على راي من جوزه متطرق الى تلك الصيغ احتمال التبديل والتغيير وسقط
الاستدلال وما ذكره المانع من ان سقوط الاستدلال انما هو حيث ثبت التغير
ولم يتبين شوبته من انتفائه هل يسقط الاستدلال او ما حيث يتعين التغير
بدليله فالاكثار محكوم بخلافه في سقوط الاستدلال ولنا في الجواب عن هذا الشبه
مسالك الاول ادعاء القطع بان صيغ هذه الاحاديث الكلمات العرب التي يستدل
بها الرشيد ولم ينقل لنا بالمعنى بدليل الطباقهم في كل عصر على الاستدلال بها
كذلك ولولا انهم قاطعون بان صيغها الرشيد لما كان ذلك لان العادة تحيل ان
يتواطؤا على صحة الاستدلال بها لامر خاص لجواز التبديل بها فيتهاكل الدليل
الجانبين اعني بالملزوم وبالازم على الملزوم ونظير هذا استدلالهم على اشتراط التعيين
في مقدمات البرهان بان النتيجة قطعية وقولهم في المتواتر هو ما حصل العلم
عنده فيجعلون حصول العلم دليلا على حصول الصفة صفة التواتر ولكنا
اتفاقهم على الاستدلال بها دليل على انها لم تغير صيغها وكشف عن هذا وغيره
عن سره وما وقع لبعض المحققين في الرد على ما ذهب اليه الامام فخر الدين بن الخطيب
من ان الالفاظ لا تفيد اليقين لتوقفه على نقل اللغة في اوضاعها واقرارها
وعلى نفي الاحتمال غير المراد للاشتراك او النقل او المجاز او التخصيص او التقديم
والتاخير وعلى نفي احتمال النسخ والمعارض العقلي ولا قطع بذلك في شيء من الادلة
اللفظية فقال بعض المحققين في جواب ذلك ان القطع بالمدلولات موجود في
كثير من الالفاظ مع قيام هذه الاحتمالات الا ترى قول القايل المشار اسقني
الماء وناولني الكتاب فان المخاطب يفهم مراده على القطع وبادر الى تقبيل الماء وتناول
الكتاب

الكتاب مع ان هذه الاحتمالات قائمة وما ذاك الا لوجود قرينة حالية قرنت
بالخطاب وعينت المراد منه على القطع والغيت الاحتمالات واشتهر قال وكذا
نجده في الادلة الشرعية ما استفيد مدلوله على القطع فنقول المتعين مع القا
هذه الاحتمالات لانها وان كانت موجودة من حيث مجرد اللفظ والقرائن الحالية
المذكورة تدفعها وشفيها قال وهذا يدفع شبهة الامام فلنا المعين ان يقول
هنا مثل ذلك وان هذه الاحاديث النبوية والكلمات اللغوية قامت على استدلالين
بها قرائن خالية دالة بالقطع على عدم تغيير الفاظها وصيغها وسنوقفك بينهم
تلك القرائن واخذها الاخص عن الاول فنقول صحة الاستدلال بها على ذلك اليقيني التي فاقل
بينهم المسالك الثاني وتزيل عن ادعاء القطع الى دعوى غلبة الظن الذي هو مناط
الاحكام الشرعية كلها وكان يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب
قليل اليقين معلوم في شيء من ذلك وهذا الذي عليه كافة العلماء في ان اكثر مدارك
الاحكام ظنية وانا نغلب على الظن ان صيغ هذه الاحاديث والكلمات المنقولة
لم تتبدل لكان ذلك كافيا في صحة الاستدلال وانما قلنا نغلب على الظن انها
لم تتبدل لان الاصل عدم التبديل والاصل هو الذي يرجح ويغلب على الظن وقوعه
سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل هذا الصنع سايغ بين المحدثين والناقلين
وهولاء ولهذا عندهم ومن يقول منهم بالجواز فانما هو بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي
وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرزون في الضبط ويتشددون فيه مع قولهم بجواز
النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله انها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها
موجودا فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها المسالك الثالث في هذه الاحاديث
والكلمات اما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظها من غير خلاف
بيننا في ذلك قال ابن الصلاح بعد ان ذكر خلافهم في نقل الحديث بالمعنى ان هذا
الخلاف لا تراه جاريا الا في الذي سمع الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فلا يسوغ لاحد
ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف وتثبت بدله في لفظا اخر عوضا قال والرواية
بالمعنى رخص فيها من رخص لكان عليهم في ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج
والتعب وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الكتب والاوراق انتهى كلام ابن الصلاح

الكتاب

وسائر روايات الاحاديث والاخبار بل ليست الروايات وقعت في الصدر الاول بل في
اللغة العربية وحين كان كلام الدليل المذكور على تقدير تسليمهم يسوغ الاحتجاج
به وغاية ترويمنه تسليم لفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال
تفرقون ذلك المبدل ومنع من تغيير وتقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فيبقى
حجة في سائر صحيحه ولا يفرق ذلك الاحقال السابق في حتى سواء الله المستعان
والله اعلم هذا كلامه برمته وقد بحثت به بالقاهرة في السنة المذكورة واجاز لي
روايته عنه ولا يخفى ما في مسلكه الاول من التكلف والضعف وفي انها
لا بل امتناع ان التقدير امرحتى ما لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل لو اتى
لا يتبع بعدها الا الجمل كان احسن فان كثيرا من النحاة لا يرى ام المنقطعة عاطفة
كبل الداخلة على الجملة ورده الفاسي بان الشب للفعل هو لكون المشددة لا المخففة
يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكون المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى
اما الاول فلبنائه على الفتح كالماضي واما الثاني فلانها بمعنى استدرك وهذا الشبه
المعنوي موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه راعى هذا وله ربما يفيد المثبت اللفظي
مرجع الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف في المعنى سواء طبقه
في اللفظ نحو يدله بل يدله او لا نحو عرفت به وعرفت به وبعضهم لا يشترط المطابقة المعنوي
بل يكفي عندهم ان يكون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان
باب تقدير احدهما بمعنى الشرف والاخر بمعنى الايلام المعروف ان الركون الضرب بمعنى
الايلام هو مدلول الموضوع له لغة فلازم له صاحب الكشف الضرب اسم لفعل
بصورة معقولة اي معلومة وهو استعمال التراثي في محل الملتاد ويبنى عليه
وهو الايلاف المقصد من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا الوصف لا يضرب فلان ناقته
بعيره تلا حيث لفوات معنى الايلام الذي هو المقصد من استعمال الة التاديب هو المعنى
اللغوي الذي دل عليه اللفظ بالوضع ومعنى الايلام هو المقصد من ذلك المعنى اللغوي
لا من اللفظ اذ لم يوضع للايلام ومن لجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو والى قوله كان
حكاية الاجماع على منع ذلك في البيت ولعل لكان ام غايب لا محتمل مثل ان يقال
فان الخلاف في المسئلة المتموح في التسهيل وغيره وقد اعترف هو بالتسهيل وكتب منه

عبطه

عبطه نخا واكثر من كتابه الحواشي عليه وفيما نصه يجوز رفع المعطوف على اسم ان وكون
بعد الخبر باجماع ثم قال بعد كلام وان في ذلك كان على الاصح وكما بالواو عند الفراء
انتهى فكون عن الفراء انه يجوز عنده رفع الى فوع بعد ليت ولعل وكان كما يجوز في
الاحرف الثلثة الاخر واستدل بقوله يا ليتني وانت بالمدينة في بلد ليس بها نبي غيره
الجماعة على ان انت مبتدا حذف خبره اي وانت معي والجملة حال او على التقدير انا
مبتدا وانت معطوف عليه والخبر في بلد وهذه الجملة التي حذف مبتدا المعطوف عليه
خبرا ليت واعلم ان في حكاية ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان
ولكن نظرا فان المجموع عليه انما هو جواز هذا التركيب بخو ان زيدا قايم وعمرو وما زيد
شاعر لكن اخاه شاعر اونحو واما توجيه ذلك فتختلف فيه فقيل المرفوع معطوف على
محل الاسم وقيل على محل الحرف والاسم وقيل الخبر معطوف على شيء من ذلك وقيل
انما هو مبتدا وخبره محذوف والجملة معطوفة على الجملة وصرح بعضهم بان هذا
القول هو الصحيح وقد مر ذكر ذلك في شرح التسهيل عامة فيكفاية والصواب
عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد على قوله البعضهم هذا هو الذي اختاره
التسهيلي قال المصنف في كتابه المسمى بنتايج الفكر فقال الصلوة كلها وان
توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تقسمها لفظة اشتراك ولا استعارة
انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل اسم العطف بالنسبة الى الله
تعالى على الرحمة لا يتاتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب ثم المثبتون
لم يقولون الى قوله تم يعني اذا حملت الصلوة على معنى كلي وهو العطف
كان ذلك من قبيل المتواطي والتشكيك وهو اولى من الاشتراك والمجاز وجوابه
ان ذلك انما يكون اولى اذا دار اللفظ بين الثلثة من غير دليل مقتض لاحدها اما
اذا دل الدليل على الاشتراك او المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على ان
الصلوة مشتركة بين المغفرة والاستغفار لبنا در الدفوض اليه هذا ما لان كذا قرر بعض
المتاخرين الثانية انما لا يوجد في العربية فعلا واحدا لمعنى قوله حقيقيا
بذلك معروف ويقرأ رض الرجل اذا رمى الجميع ولا استناد حقيقي في الموضعين والفعل
واحد اختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل اذا رماه وكرم

ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى نطمة الارضة وهي دويبة تاكل الخشب وتسكن
مثلثة وحجرة ان اسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وضع الماء من عتمه
وان اسندته الى البيت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسندته الى القد
كان معناه قوي وان اسندته الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان اسندته
الى شئ من الحاشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل
شيئا كثيرا وحق الدراية ان صحة حلول كل منهما محل الاخر في هذه المسئلة
وهي انه هل يجب صحتها قائما كل واحد من المترادفين مكان الاخر ثلثة مذاهب احدها
انه غير واجب قال الامام وهو الحق والثاني انه واجب مطلقا وهو اختيار
ابن الحاجب وعلله اعتمادا على المصدر والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والصفي
الهندي بان كانا من اهل اللغة واحدة صح والا فلا فالمسئلة معتبرة باهلية اصول
اللغة وقال الكشي وهشام الى القول الاخير شبههم في ذلك قول
الشاعر وهل يرجع التسليم او يكشف الغي ثلث الاثافي والرسوم الدوارس وذلك
على تقدير اعمال الثانية بحيث اذا يكون يرجع وعلى تقدير اعمال الاولى يجب ان يقول
يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما من الاولى او الثانية وهذا لازم
فانه قال الا قولا لا يحذف عورض سيبويه على ذلك لا يلتفت اليه وبالجملة
فله ان يقول الحذف كثير في الجملة فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله
ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وقال الله تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم فحي
الحديث من تقضى صوم الجمعة فيما ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة و
ادعاء شذوذه ممنوع وسياتي الكلام فيه وقوله ما اليه المرجع المتابع
اسم فاعل من ماج يميج وفي من المليح الذي يتزلى البق فيفاذا الدلو وقد ذكر انه اقل
ما فوقها والجمع ماج وفي الحديث نزلنا سنة ماجة وقد ماج يميج ماجا ومتى الماج لولي
دوننا الخبر اية الناس يجيد وبكا فقال انما اراد تغيير المعنى والاعراب الى
قوله جزم ومعه لعل رغب هذا الكلام المبهم بصيغة قالوا كما المترجم منهم لا ظاهر
كلام سيبويه انه تغيير صناعي وقد صرح ابن مالك بجواز اعمال اسم الفاعل
مضمرا ونسبه الى سيبويه وفي شرح الكافية للرضي في باب اسماء الافعال لا يقدم

عند البصريين

عند البصريين مضبوطا بتاء علميا نظرا الى الاصل كان الاغلب فيما اما مصادر
ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه مشقل على المصدرية
ثم منها الى اصل الفعل واما ظرف وجار ومجرور فهما ضعيفان قبل الفعل لكون
عملها بتضمنها معنى الفعل وجواز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله بانا اذا لميح لوي
دوننا اخبرايات الناس يجيد وبكا وردت عند البصريين بهمزة المين باسم فعل
بمعنى خذ وظرف جزم الدلو اي لوي وقد تمسك بهذا الوجه هنا كلامه الحاصل ان
لا يكون عاملا ضعيفا فلا يجوز تقديم الجار المجرور عليها مثل بسم الله ابتدئ
بعد كما لا يجوز تقديم ظروف الزمان عليها نحو يوم الجمعة سافر لنا ان نقيس على من جر خالد
هذا الباب ولا عزم وسمع حذف ان الناصبة في موضع مخصوص فليس لنا ان
نقيس عليها غيرها من النواصب والسادس لا يكون عوضا الا قولا لما
نص في الباب الاول في فصل ما من حروف الميم على ان ما غير الكافة نوعان
عوض وغير عوض والعوض في الموضعين احدهما في نحو قولهم لما انت منطلقا انطلقت
والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فحذفت الفعل لما الامتناعية وحذف كان الاختصاص
وجئ بالتعويض واسقطت النون في الميم للتقارب في الثاني نحو قولهم امدل هذا الما
واصله ان كنت لا تفعل جزم فهذا تصريح منه بان المعوض في المثال الثاني كما ما وهو
مخالف لقوله هنا ان لا في عوض واما قوله بتم واقام الصلوة فما عجل الوقوف
عنده يعني فلا يجوزان تعدي وعجل امر ايقاس عليه بل السماع يتوقف في تعديه
سورة النور التاء في اقامة عوض من العين الساقطة للاعمال والاصل اقوام فلما
اضيفت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت وعوض واحلقوا عدا
الامر الذي وعدوا وقال بعض الفضلاء من شارحي شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم
التعويض في عادة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل يقول المرايته
اراه قال الله تم واقام الصلوة فان قلت محل الذكر على المتاد فلا يجوز القياس
عليه قلت الحمل على الشايع اولى كما لا يخفى ورد القرآن على اللغة النادرة وايضا
نص الفراء على جوازه تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى جواز ترك
التعويض مترطبا اضافة المضاف اليه ساد امد التاء وعند سيبويه الجواز مطلقا

ثابت وقوله ان اتيتها راكبا ذكرنا تقوى الاصحاب ثم قلت لعل هذا يكون دعاء المتابعة
الثاني لا تحذف من اقام وان اقام الصلوة مما يجب الوقوف عنده معنى انه لا يقاس
عليه متعقبا على ان الحكم بان الثاني عدة وقائم واستقام المعنى بغير خلل يحذف
ليس من وظيفة المعربين وانما هو وظيفة اهل العرف فالنقد حاصل المحذور
والاجتماع مما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في زيد قام انما يريد الجميع اهل
البصرة والا فالكوفيون قائلون بجواز تقديم الخبر في ذلك وتقدير ما حكاه عن جميع
البصريين انك لو قدمت الخبر في المثال المذكور فقلت قائم زيد على ان يكون زيد مبتدا
وقائم خبرا لم يجتمع الامران المذكوران وهما هيئة العامل المعمول وقطعه عن اعمال
العامل الضعيف مع امكان العامل القوي اما الاول فلان في تقديم قائم على زيد
تسليط على العمل الضعيف مع قطعه عنه لان العمل في غير زيد لا في زيد واما الثاني فلان
الابتداء في زيد انما هو مبتدا بالفرض مع التمكن من اعمال الفعل الضعيف لتقدمه وعلى الابتداء
ضعيف وعمل الفعل قوي واذا حصل الالباس فقط كما يدرى على هذا التقدير على الجملة
اسمية وفعلية فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا هذا صدر بيت مجزوء
بالحق لا يحمد بالباطل والمراد به البيت الاول من قافية الشواهد المتقدمين ومنها ان
تؤدي الحذف الى هيئة العامل للاعمال وقطعه عنه وان لا يؤدي الى اعمال الضعيف مع
التمكن من اعمال القوي ومخالفة السماعين في البيت واضحة فان الاصل وخالد يحمد
ساداتنا فحذف هذا الخبر مؤد الى تسليط يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية
وقد قطع عن ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الامران وقوله كله الواضع
يشير الى قول ابي النجم في ابياته المشهورة قد اصبحت ام الخيار تدعي عليّ ذنبا كله
لم اصنع ما ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنها قنزعا عن قنزع حذب الذرى
ابطى واعرى افناه قيل الله للمليء حقق واطاوعت ارى وقد مر الكلام
على ذلك في الباب الاول في فصل كل من حروف الجحد ورأيت كلاما للعيني عند كتابتي
لهذا المحل لشيخه قول ابي النجم هذا معناه ان هذه المرأة اصبحت تدعي عليّ ذنبا وهو
الشيب في الصلع والعجز وغير ذلك من موجبات التنحوح ولم يقل ذنبا بل قال ذنبا كله
المراد به الكل الشامل على كل عيب ولم اصنع شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه

لو نصبه

لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لافاد تخصيص النفي بالكل وهو مدلول على انه يقبل بعض
الذنب والمراد تنزيه نفسه عن كل جزء منها فذلك ربما يذنبا بانه لم يصنع منه
شيئا قط بالكلية فحذفت الغير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع
يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل ان الكلام الغير في محل عادي الاذنبا وهو نكرة والنكرة
كواحد غير معين كما مر فيكون المعنى هو ذلك الذنب الذي ليس معين فقط لا عاد ولا غير
اليه فلا يكون نفيه نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكر من تنزيه نفسه من جملة الذنوب
لا يقال ان الغير اذا كان عبارة عن النكرة المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي العموم ودخول
النفي عليه يفيد نفي الكل اذ لا فرق ظاهر بين قولنا ان الغير نفيا واصنع نفيا وبين لم اصنع ذلك
الذنب المذكور الذي هو بعينه في اقتضاء الاول العموم دون الثاني ثم يقول فيكون المقتضي
ح شخصية والمقتضى كل ذلك الذنب غير مصنوع لي واذا لم يكن ذلك اذا كان هناك
ذنب واحد اكيد الاتصاف ببعض ودبعض وعلى هذا اما ان يكون المراد بالكل الكل
المجموع وهو الغالب القطعي من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت في تقدم السلب عليه
وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول النفي جميع الاجزاء ويكون المراد كل واحد
من الاجزاء كما يستعمل في الكل باعتبار الجزئيات فقد يظهر الفرق بينهما فان اذا قدرت
الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبته لا يلزم ومع ان الاستعمال على هذا الوجه
في الشخص قليل فانه لا يلزم مصدق ما ذكر من تنزيه نفسه من جملة الذنوب بان يقال
يظهر الفرق باعتبار الرقم تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون
ذلك الكلام منتفيا انتهى والثاني كقوله يعيا على عيشي الناظرين اذا هم يحلا
شعاعه هذا مدرج من عجز الكامل الى مثل واحد صدره يا لهف واول
عجزه النور منه ومحاظ بعين معلمة مضمونة وظاء معجمة اخرها سوق العرب
بناحية مكة كانوا يجتمعون بها في كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون
الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك كذا في شمر وقال في القاموس اول ايامها ذي
بصرا بين غيانة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما مجمع
قبايل العرب فيتباكطون اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعنى الناظرين وهي
ابصارهم من العلمي وهو العصر سواد البصر يا لليل ويعمل ان يكون بالعين المهملة

وفتح حرف المضارعة وفي القاموس ورشعاع الشمس وشفيها بفتحهما الذر اذا كانت
الجبال معتدلة عليه اذا نظرت اليها والذي ينتشر اذا وطئوها او الذي يراه ممتدا
كالرقم بعد الطلوع وما اشبهه والواحدة وليس من اعمال ضعيف دون
قوي لان العاملين في البيت فعلان فلا قوة لاحدهما بالنسبة الى الاخر بل
هما متساويان في اصل العمل وان يرجح استهما عند الكوفيين واقربهما عند البصريين
وذكر ابن مالك في قوله عنهم بالمذود حوزاتهم فكنت ما لاذ حتى
وذود شد الى قوله من النوع الاول وحينئذ كونها من الوارد من النوع الاول وهو
ما خولف فيه مقتضى السر ناجين ان الجر غير مذكور ففيه قرينة العامل وقطعه عنه و
اعمال الاشتداء مع ضعفه وترك اعمال الفعل مع قوته وقد ذكر شاهد ذا البيت والكلام
عليه في الباب الاول في فصل حتى من حروف الجر المهملة وذلك المصنف بثوب رداية
مع تصريح ابن مالك الامام العدل بتوبتها غير مناسب وابين فهو مشاجرة بذلك في
فصل حتى حيث قال هناك وقد روى بالاوجه الثلثة قوله عنهم بالمذود حوزاتهم
البيت بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه فيجاء بعد ذا
الى فعل كون عاما الى قوله او تب في هذا الكلام قلب والصواب ان يقال فيجاء بعد ذا
مسندا الى فعل كون عام ومنه على الاصح وما درماه مدين الاية الى قوله
غنما ديثر المصنف بذلك الى الخلاف الواقع في هذه الاية وذلك ان الشيخ القرمي
وصاحب الكشاف ذهبا الى ان تراك المفعول في ذلك للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة
اللازم اي يصدر منهم السقي ومنعها الذود واما ان السقي والذود منهم فخارج عن القصد
بل هو مع خلافه اذا قيل او قدر يسقون الهيم وتذودان غنمهما فقولهم ان الترجيح
عليهما ليس من جهتها انما على الذود والناس على السقي بل من جهتها ان ذودها غنمهم
ابلا لا يرى انك اذا قلت ما لك تمنع احمالك كنت منكرا للمنع لا من جهة هو منع
بل من حيث هو منع بل من حيث هو منع لاخ وذهب صاحب المفتاح الى
انه لحجر والمراد هيقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة
في الاية قال التفتازاني وهذا الترتيب الى التحقيق ان الترجيح لم يكن من جهة صدور
الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودها غنمهما وسقي الناس مواشيهم

حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يترجح
الترجيح فليتامل فعنده قد تراءى لها صنا المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل
عنها الجهبذ فاستحسنوا كلامهما قال الحبر جلال الدين بتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا
ان المفعول هو الابل والغنم مثلا او احدهما قبالة الاخر وجعلا ما يضاف الى احدهما
خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حال واحدة مع تعذر تقدير المفعول
فلو قدر في الاية المفعول كما دعى الخصام تماما لو كانتا تذودان ابلهما على سبيل
الفرض لكان الترجيح باتيا على حاله وصاحب المفتاح اعتبر ان المفعول هو الغنم في
الحالين والمواشي المضافة اليهم والقبائل بينهما باعتبار المضاف فلو لم يقدر المفعول بهذا
المعنى الا ترى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترجيح
فلا يصح ان يقال ترجح كان لاجلهما على صفة الذود والناس على السقي وهذا ادق فتدبر
واضح مما ذكرنا هنا كلام مجموعا من شرح المفتاح وحاشية المطول وتدبر
في اللفظ الى قوله رسولا فرمن الكلام نعما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه
بمفعوله فاذا لم يذكر جرى منها بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد وسواء
وجد في اللفظ ما يستدعيه بحذو كل وعدامه لحسن اولم يوجد بعنها وعدك
ربك وما على بان مكان المقدر فيجاب بقدر الخصاص الى قوله كما توهموا
بل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه مع خلو العبيد الاختصاص الا عند
وجود المقتضي لذلك وقد وافقهم هو على ذلك حيث قال بين تركب ذلك عند تعذر الاصل
او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم واذا قلت كان خلفك زيد
الى قوله بالفعلية يعني ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في نحو زيد قام هو حصول
الالباس على تقدير جواز التقديم بين الاسمية والفعلية اذ لو قدم الخبر في هذا المثال لصار
قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية ان قدر زيد مبتدا وفعلية ان قدر فاعلا لكن لك
ان تقول ان مقتضى المقابلة بين الجملتين مخالفة غير ذلك ما ليس بينهما محذور وهذا يخلاف نحو كان زيد يقوم
اذ الجملة فعلية سواء قدمت زيدا او اخرته فالمانع منتف فينبغي الجواز ولقائل ان يقول
الالباس حاصل بالنظر الى ما دخلت عليه الناسخ وذلك لانه مع تاخير زيد يحتمل ان يكون هو
مع اخبره وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير الشان دخلت عليه فاستتر فيها وحينئذ لا يكون

مبتدأ موجزا اخبر عنه بالفعلية المتقدمة عليه وهو يقوم وليس ثم غير الشائن والفرق بين
قبل وحول التاسخ علمها ثابت وحوله لا يغيرها كما تاسخ لغيرين به باعتبار تقوى الحكيم
وعدم فحوى التقديم يوقع في الالباس قبل وحول التاسخ اينه على ان ابن عصفور
منع التقديم محركان يقوم قالا ان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد
عادا سمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو استقلت لكان يقوم زيد ثم يرجعا الى ذلك
فكان تقديم الامر بالقراءة فيما يعود من الامر باختصاص القراءة به
لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير سابقة تراجم منه ذكروا انه اذا اقترن
شرط على اخر بالواو فانت طالق يعني هو قول الفقهاء المحققين طابق النعل
لان الحكم في مذهبهم ما ذكر وفي تاريخ قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان ما معناه
دخل على ولد الحاجب بلاد الشهادة عند القاضي حين قول الفقهاء فيها اذا قال ان ترتب
اكلت فانت طالق انما تطلق حتى تاكل ثم ترتب فالجواب بجواب محترز ترتب فقصد فارسل الى
بجواب حسن كتبه قلت وقد ظفرت من مدة طويلة بهذا الجواب بالنص الصريح وصلته
على ما احفظه الان انه قد ورد في هذا الصورة شرطان وليس فيها ما يصح للمعلق الا جزاء
واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع علتين
على معلول واحد وهو واما ان لا يجعل جوابا لواحد منهما لا سبيل اليه لما يلزم من الغاء شرطين
بلا مرجح في الكلام وترك ما لم يدخل فيه وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني
دون الاول وهذا لا سبيل اليه لان ترتب الثاني فرع ترتب الاول فيجب
الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول واذا كان
الثاني ويكون الاول وجوابه دليل على جواب الثاني فالاصل ان اكلت فان ترتب فانت
طالق فحولوا قال هذا الكلام لم تطلق حتى تاكل ثم ترتب وكذا ما هو في معناه و
هذا تحقيق الان الذي وقفت عليه من الجواب المشار اليه وانما قصد الشيخ خضر توجيه مذهب
الشافعي في المسئلة والا فلا يخفى على ان مذهبه هو وهو مذهب مالك انما يطلق
سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هو في اللفظ او عكس الترتيب وبعض اصحابنا يوجه
ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت كما
يعبر الروضة فواد الكتيب تملأ ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهبين فعلها المجموع

في الوقوع مع انه يكون جواب جزء قام دليل على جواب الثاني اي ان اكلت
فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب للقرينة ولا حذف هنا بل هو اسلوب من تقديم
ما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني وكما في قول
الشاعر ان تستعينوا بنا ان تذعروا حمسا معا قارعوا زرنا كما قرعوا قول ابن دريد فان
عثرت بعدها ان دالت فمني من هاتا فقولا لها الاستغاثة طلب الاغاثة
يوما استغاثتي اغاثة الذال المعجمة بفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة الخوف والمعاقل
جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف وهو الملجأ والمعاز بها عاز بفتحها من الزين وهو خلاف
الشين وعثرت دالت بعدها الى بعد هذا الواقعتان دالت فمني ان طلب النجاة من
هاتا الى من هذه القضية فقولا الاغاثة اي اشفعا من الله يوم العاشر لعالم وهو دعاله
بان ينتعشه اي يرفع بيان مقدار المقدر ينبغي تقليلها ما امكن الى قولك كان
قائما ذهب ابن درستويه وابن باشاذ على انها اخبر بها للتجدد الكون بمعنى الفعل
فمعنى ضرب زيدا قائما امر به وهو محوج قائما لزيد اي عندهما وذهب الكوفيون الى
ان قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والمصدر المذكور الذي هو المبتدا عامل فيه والتقدير
بعد الحال وجوبا اي ضرب زيدا قائما حاصل او كلاهما بطلا الاختلاف بين الجميع اما معنى ضرب زيد
قائما ما ضرب زيد الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لاستفادة الامن تقدير السورين
والاخفش وبابه يرى على معتقده وهو ان اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد
اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر استغراق الجنس اخذا من استقراء
كلامهم فاذا تقرر هذا قلنا ان المبتدا وهو الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند الاخفش
وبابه المبرين عما تخصصه بالحال عنده وعندهم قيد في الخبر فيقع الجنس على العموم فيكون
المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال قيامي وهذا المعنى مطابق المتفق عليه اي معنى كل ضرب
زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص لمراد فيكون المعنى
ضربي زيدا المخصص بحال قيامي حاصل وهو غير مراد المعنى المتفق عليه لانه ينتج من حصول الضرب
المقيد بالقيام بالمعرفة وقت اخر فليس في تقديرهم اذا المعنى المتفق عليه وهذا
يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانا حصرنا في قولنا ضربي زيدا قائما الذي قرره الرضي وما انتظم
من مذهب الاخفش وان كان مفيد الحصر الكن قبل التقدير يحذف المصدر مع بقاء بعض

معمولا ثم وذلك عندهم ممتنع اذ تقدير الحرف المصدري وصلته والموصول لا يجوز في
بيع بعض صلته الا ان يقال انا نستقرئه قرينة دالة عليه قلت يا بأس بالحذف مثلما قال سيبويه
في باب المفعول معه اذا التقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا وكان تقدير
في انت ومن في فرخان الى فرخان مالك واما كونه سادا مسد الخبر الا يحتاج معه الى تقدير
شيء آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يصح معه الاخبار
وذلك لان فرخان ليس نفس المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف آخر
يصح معه الاخبار او مسامحة بعد ثبوت معنى فرخان وضعف قول بعضهم في ذا ترخما
في قولهم الى قوله فقط تقدير حب العادة ادخل في ذمهم والتشنيع عليهم والتجهيل
بسوء صنيعهم فينبغي ان يكون هو المقدر ونزل على قوله ترخم بكرهم ولا تميل الشنع عليهم في
حب الجهل بدونه عبادة قلت وان كان لا مقدر في الآية يشبه البيت الا قولك زيدا ضربته
هذا ظاهر وقد وقع للشريف الجرجاني في شرح المفتاح ما يخالفه فانه قال في ضربان اذا قلت ما زيد
عندك الا عمرو وكان ما منقطعة فقد سبب الاضراب عن الاستفهام الذي هو على اتصاله
اذ ليست حتى داخلتين على المتساويين ثم قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون
عمرو في الآية عندك اسم عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المذكور
اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو ولا يكون هناك تركيب مسند للمعنى المذكور قلت
لان تقدير الكلام الآية ما زيد حاصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد
انتقل الى الظرف فلا يصح جر اسم عمرو بخلاف قام فانه ذكر مرة من المثال فانه دال على مطلق
القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط لا يرى انك اذا قلت ما زيد قام وعمرو لم يجز
انك قام انما يصح معه الاشتراك في خبر زيد هذا كلامه وفيه بحث فانه عرف اذا جعل
معطوفا على زيد في قولك ما زيد عندك الا عمرو وجعل الظرف هو الخبر من غير تقدير خبر آخر
لم يحتمل الظرف المذكور غير زيد بخصوصه بل يحتمل الرجوع الى الكل واسند من زيد وعمرو
حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيد وعمرو قائم وقياسه على زيد قام وعمرو ليس
بصحيح لان العطف ما لو اورد الكلام انما هو بالعطف بأم التي لاحد الشيئين لا الاشياء
بيان كيفية التقدير والثاني في قوله اذا اتاك تضوع المسك منها كنسيم الصبا
جاءت بريا القرنفل ح جير الاثنين على ما ذهب اليه الجوهري وام الرباب المذكورة في البيت

الذي قبل
الذي قبل هذا وهو كذا باب ام الجويرية قبلها وجارتها ام الرباب بماشل يتضوع
المسك انتشار رائحته والريا الرائحة الطيبة وذكا القرنفل والقرنفل ثمرة شجرة
الهند افضل الافاوية الحارة واذكاها ومنه زهر وهي الذكر ومنه ثمرة وهي الانثى وزهرة
اذكى وكلاهما لطيف غواص صفف القلب والاتلاع معقولها نافع للخفقان والبصر
والغثاثة والنكهة وطعام مقرنفل ومقرنف مطيب بهما ثم والذاب كالذاب الزنجبيل
ونحوه للمعلقات وماسل بضم السين جبل بعينه وماسل بكسر السين ماء بعينه والرواية
بضم السين والثالث كقوله ثم واتقوا يوما لا يجزي نفس وهذا بجملته يستوفى
في الباب الرابع في ترجمة الاشياء التي يحتاج الى الرابط عند ذكر الاماكن التي منها ينبغي ان يكون
المحذوف من لفظ المذكور بعضها امكن وحسن فالاول نحو زيدا الضرب
في هذا المثال ما يؤدي الى خلاف المقصود غرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد
فلما تعذر تقدير امر بضربه لهذا المعنى قدر ما يؤمر بحسب العرف وهو فعل الاهانة لان وقع
للمهم نحو اتاني التسهيل اراد ان له شرحا فلو قدرت العامل في زيد من قولك زيدا ضربت اخاه لفظ
مرتبا لم يكن عندي بعيدا ويكون ذاك القرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن
القرب الحقيقي وهذا مخالف لما قرر في المغني من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون ملفوظا به
يعني بحسب بعض ما مر فتامله وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر وتما
لا تقدير فيه مثل المذكور لما تم صناعي قوله انما اللائح دلوي دنكا اذا قدر دلوي منصوبا
فالمقدر خبر لا دونك وقد مضى معنى قرب هذا في الشرط الرابع من شروط المحذوف
المشار اليه في الخاتمة وقد يتوهم الناظر ان ما انشده المصنف بيت من الاصل
وليس كذلك انما هو من عجز الرجز وقد اشد فيما تر تاما وهو يا ايها اللائح دلوي
دونكا واذا قال اذا قدر دلوي منصوبا لانه يمكن ان يكون مبتدا ودونك خبره
فلا يكون مما هو بصدده وسيأتي ذكره هنا مذهب البصريين وقد مر الكلام فيه
وقوله راحوا بنا بابا لسيق القوانا هذا غريب صدره كرر الحجي الحقعة
منهم وقبل هذا البيت ولما رأى مثل الحي حيا مصبحا لا مثلنا يوم التقينا اوائل وهو للعباس بن مرداس السلمي يصف بني مرة وحيا اغار عليهم قوم فاصاب المشتمل
ومدح الفريقين وهذا مما انتظم في سلك الاشعار المتصفة بالنصفة والمراد بالحي

خصوم قومه واعدائهم والمصبح الذي يصبح الغارة والكوم الراكبون والمجامر المنع
والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه والقوائم جمع قوذ من قولهم قوذ زيد كوعمرو اطلق على
اعلى البيضة من الحديد وعلى عظم بين اذن الفرس وصف الحي المضاف اليهم بصدر
البيتين اي لهم مثل الحي الذي اغرنا عليهم صباحا ولهم اكرمهم واحمى للحقيقة
ووصف بالعجز نفوسنا ولهم رماحنا فوارس عند ملاقاتهم ولهم ضرب منا بالسيوف
ويضرب القوانس وعجب ان بعضهم ذكر ان الذي فطر انا لا نوزن ثلاثة اقسام
لا يجاب بأن الهاء الخ كما عجب ان بعضهم رد جواب لما في قوله تعد ولقد اهلكنا القرون
من قبلكم لما ظلموا ما ضابطه ان قد وان كان دخيل الجواب مقترنا بما ثبت
من ان لما لا يترتب جوابها بعد هذا ان قلنا بامتناع وجوده لوجود وان قلنا
بامتناعه فمعنى حين كان عامل لها اهلكنا المذكور ولا جواب بعده كقولك
اردت طلبه فلما ان فقدته هيأت السلاح بجهدي حتى اوسعت في الطلب فيتنا
هذا البيت في الباب الاول في فصل لن من حروف اللام وانه يحتمل ان يكون مما
حذف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده اي والله انك لا من على نفسك فاذا لبيك
غير على ان الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق او اذا دار الامر بين كون محذوف
مبتدا وكونه خبرا فالاول اولى الوسطى الاول كون المحذوف احد القولين لسهل
هنا سؤال اورده بعض الفضلاء وهو انه قد تقرر انه لا بد في الحذف من استحضار
المحذوف فضلا انه لا حذف الا مع قيام القرينة الدالة على المحذوف فاذا كان كذلك
جاز في كلام واحد تقدير المسند تارة والمسند اليه تارة اخرى على وجوه مختلفة وليس كذلك
ان ذلك جار باعتبار تعارض القرائن فاعتبار كل قرينة يعين محذوفا
ومثال المسئلة قولهم تصبر جميل اي شأنه صبر جميل اسئل من غير
بان حذف المبتدا اكثر فالحمل عليه اولى بيان سوق الكلام للمدح يحصل الصبر لا الاخبار
بان الصبر جميل اسئل لا يدل على حصوله وبانه الاصل من المصادر المنصوبة اي صبر جميل
جميلا فانتفت حالة النصب فيخرج حصول الصبر اذا جعلت المبتدا محذوفا وان كانت خبرا
بانتفاء كثرة الصبر فالنصب والرفع متفقان من هذه الجهة وهذا اختلاف حذف الخبر
وهو ظاهر وقد يرجح الاول ايضا بان قيام الصبر بسيدنا يعقوب عم قرينة حالية على حذف

المبتدا

المبتدا والمبر على حضوص الخبر اعني امثل من غيره وقرينة لفظية الحالية والعرض بان وجود
القرينة شرط الحذف فيمتنع كما يجوز الحذف ناصبه والقرينة هنا انه اذا اصاب الانصاف
فكثيرا ما يقول الصبر حتى صار هذا الكلام مما فهم منه هذا المعنى فصار كالمثل ويرجح
ايضا الاول بقراءة من قرأ فصبر جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا فمثل الكلام
من غير صبر جميل وليس المعنى على هذا بل على انه امثل من الجزع وبث الشكوى واذا
دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني
اولى وقوله لبيك يزيد ضارع لخصومة فمن رواه مبنيا للمفعول هذا
صدر بيت عجزه ومختبط مما تطيح الطوايح وهو من ابيات سيبويه ويروى للحارث
بن حمار النهشلي وقيل الحارث بن نهيك وقيل طرفة بن عمر النهشلي وغير المذكور في البيت
هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع والمختبط الطالب للمعروف واصله
الضارب الذي يسقط ورقها للابل ويقال لها والطوايح جمع مطيح وقيل المطاح
لكن جمع على حذف الزوائد كالواتع جمع ملقحة قال بعض المتأخرين يحتمل البيت ان
لا يكون من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي لبيك يا يزيد ضارعا لخصومة
ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح لبيك والنايب الفاعل ان كانت الرواية
بضمها قلت يحتاج مع فتح الباء من لبيك على ان يثبت الى الرواية بضم يزيد في هذه
الحالة لان يكون منادى والا فالمعروف مع بناء لبيك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول
فيكون ذلك مرجحا لانه رواية الرفع نايب عن الفاعل لا منادى ولا يتقدر هذه
المرفوعات مبتدات محذوفة اخبارها والثاني كقولهم وائل سالمهم الى قوله
العليم اقتضى الصرف على ترجيح الفعلية بالحمل على النظاير ولم يرجح عبادكم بعضهم من
ان السؤال عن الفاعل واذا القرينة فعلية فتقدير الفعلية اولى وكانه عدل عن ذلك
لما يرد عليه من انا ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل المعنى له وان اريد
السؤال عن فعل المغار وصدر عنه فتقديرهم كقولنا امة خلقها يودي هذا المعنى وكذا
القرينة اغا تدل على تقدير الفعل الذي من مادة الفاعل وحاصل في قولنا امة خلقها
لظهور ان السؤال جاء تارة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والجملة بعلية
ليطابق السؤال لان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقدير المسؤول عنه اهم
واجاب المنتقاة زاده بان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية نحو قوله تعد والبين بيننا

من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فاما قوله ان حمل الكلام على
جملة واحدة من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة فقد اعترض بان تلك الزيادة فيحمل
على تكرير الاستناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة
اسمية جزء جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما مر جوابه فيما اذا صنعت
فالحمل على الجملتين قلت مرادهم بالجملتين جملة ذات الوجهين هي الاسمية الصدرية
الفعلية الخبر واما ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية وهو الوجه الذي اقترح على الخصم كما تقدم
فصحيح لكن الكلام في الحكمة الباعثة على تلك المطابقة المهمة قال بعض المتاخرين
والحق في الجواب ان يقال السؤال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك
اصله القام زيد ام عمرو ام خالد على غرار قولك ازيد قام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام
بالفعل اولى لكونه متعينا فيقع فيه الابهام ولا يريد الاقتصار وضعت كلمة ام الدالة
اجمالا على تلك الذوات المفصلة هنالك وستعرفه لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن
وجب تقديمها على الفعل وصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على
الذات وفي الحقيقة هي فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة
حاصلة ولم يترك دلالة التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قولك من يحكم
من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لان نجينا من هذه لنكونن من الشاكرين
قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب فان مفيد الاختصاص هينا اوجب تقديم المسند اليه
واما قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيه فافهم تامله فانه حسن اذا قدر الام بين كون المحذوف

اولا وثانيا فتكونه ثانيا اولى الثانية بنون الوقاية مع نون الاثبات في نحو قوله
ما سيود العاليات اثاثيني هذا عجز بيت صدره تراه كالثغام يعلى مسكه
تراه عاليه الشيب والثغام عشبة مفتوحة وعلى مسكه بالكسر اذا اسقاه السقية الثانية
وسيود العاليات يعلو بهن ما يركبنه والعاليات بالفاء جمع فالية وهي التي تتبع
الشوء وتستخرج ما فيه من الحمل ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه
الا ترى كما قاله ونص في التسهيل في باب المعرف في فصل المعقود لنون الوقاية وهي الباقية

فليس هو الاولى فانا لسيبويه وانقول يلزمه على هذا الرأي حذف الفاعل وهو خلاف
مذهب سيبويه واصحابه ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك
لا شك فيها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا تمتنون يعني انه وقع في القرآن مواضع
كثيرة جاء فيها الفعل مضارعا فلا ماضيا والما محذوفة فمما لا شك في كونه
مضارعا انه لو كان ماضيا لوجب ان يقال لا سناده الى ضمير المؤنث والحوق
علامة التانيث لمثله واجب وان كان التانيث غير حقيقي وعتون لا شك في
كونه مضارعا للحوق نون الرفع له ولا يتصور كونه ماضيا اصلا الرابعة
نحو مقولا الى قوله للاخفش هذه المسئلة والتي بعدها وهي الخامسة ليستا
من الاعراب فاريد محاذاتهما هنا بسبب ان اصل مقول ومبيع ومقولة ومبيوع تفل عركة
الواو والياء الى الفاء فالتقى ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر فاء المد وهو الواو
مقول فحذف احدهما فذهب سيبويه والخليل الى المحذوف واو مقول لانها
زائدة وترتيبها من الحرف ومذهب اخفش ان المحذوف هو عين الكلمة لان واو مقول
زيدت لمعنى ولان التاكيد انما التقى من كلمة حذف الاول وتظهر ثمرة الخلاف في نحو
اذ خفف فعلى مذهب سيبويه والخليل يقول مسوا بتخفيف الواو كما يقول اخش وعلى
مذهب اخفش يقول مسُوا بتشديد الواو وكسرها قبل بتخفيف مقرود الثالثة
اما زيد يا لعملات هذا بعض بيت من مشطور الرجز والتقدير يا زيد
زيد العملات الزيل وبعد هذا البيت تطاول الليل فانزل العملات جمع عملة بفتح
الميم والعين المهملة بعدها لام فتحتية اولى والميم الواقعة بعد العين الساكنة وهي الناقة النجيبة المطوعة
على العمل والجمل يعمل في الغالب ولا يوصف بها انهما اسمان والزيل الزوال يعني زايلة
بين ذراعي وجبهة الاسد الواو من لفظ المص وما بعدها عجز بيت
للفرزدق والمعنى نحو يا زيد زيد العملات ويحتمل قول الشاعر كذا صدره يا من راى
عارضا اسر بها العارض السحاب الذي يعترض في الافق واسرع مضارع مبني للمفعول
اي اجعل سرورها وذراعا الاسد كذبان تزيلها التقرو جبهة الاسد اربعة
اخر تزيلها الفرائض والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة
وهي المنادى فلا حذف وحكى شارح من شارحي المفصل عن بعضهم انه وصف

باستاد العلم ان الشاعر يصف الممدوح بالشجاعة فوصفه بالاسد وصف قلبه
بالسماحة فوصفه بالبحر العارض بين ذراعي الاسد جعل سرورها له لو فوته بالمطر
والاخمار اسرار واخفى من السرور وعلى هذا يكون من استعمال مية يعني من راى سحابا
محضلين ذراعي وجبهة الاسد كانه يتعجب منه قال ومعنى هذا البيت يحتمل
بالواحد من الشارحين من قبل قلت نظم كلامه اراد جعل اراد في تاويل الاول
ماضيا سببيا للمفعول من الرؤية وهذا لحن من استاد العالم اذ الفعل هذا المعنى
ثلاثة مستعد بنفسه يقول سرها انه اي جعلني ايله مسرورا في التاويل وتقلب
الهاء له مسرورا تحولا فالبرح يعني ان الحذف من الثلاثة في الموضعين
المذكورين فزيد الاول مضاف الى الضمير المحفوظ بما وزيد الثاني مضاف الى الضمير
المحذوف وذراعي مضاف الى الاسد المذكور وجبهته مضاف اليه المثل محذوفا وما
خالف البرح منكس حيث ذهب الى الحذوف من الاول من الثاني وشبهه انه يلزم
على المذهب الاول محذوفان احدهما المقدم والمتاخر من غير فائدة والاولى الفصل
بين المضاف والمضاف اليه وهو ايهان الجماعة اراد كبوا ذراعي الاسد فلا
يغير بيانه بحذف المضاف اليه من الثاني وزيد الاول مضاف الى الضمير المذكور فصار
يا زيد الضمير زيد يبقى زيد الثاني غير تام لان تمام الاسم اذا لم يكن فيه اللام بالتنوين
او الاضافة فاحتاج الضمير ان يكون عوضا عن المحذوف فصار تمام زيد الثاني وتم الاول بما
بعده وهكذا القول في بين ذراعي وجبهة الاسد وحيث قلنا بان المضاف اليه حذف
من الثاني فينبغي ان يكون التقدير بين ذراعي الاسد وجبهته وبذلك صرح ما اشار
اليه ابو الحاجب من الاشكال في شرح ذكره في مختصره الفقهي وذلك نازلة افتى فيها وقالوا
في نصف وربع طلقة فوقع نصف طلقة وربع طلقة طلقتان والظاهر عدم الاشكال
الى الفرع الاول والجواب الثاني على اصل تكميل الطلقة وتقرير الاشكال في الاول ان نصف
مضاف وقطعا غير النية والنية مع التلفظ بالمحفوظ فتساوي الفرعان فاشكل الفرق بينهما في
الحكم قال الشيخ الامام ابو عبد الله بن عرفة وجوابه على اصلين من الفقه والعربية واضح
اما الفقهي فهو قولها انت طالق نصف طلقة وربعها لم يلزمه الا طلقة واحدة كما لو قال
لغير المدخول بها انت طالق نصف طلقة وربعها لم يلزمه الا طلقة واحدة لا يريد مجموعها على ما قررته في نصف طلقة واما اصل العربية فهو

قال جمهور النحويين اذا اضاف المبرد احذف فاردد من تنوين المضاف الا ان يكون المضاف
بعد الحذف على هيئة قبل الحذف كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها قالوا التقدير قطع
الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف المضاف اليه من الثاني واقيم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه
وحذف التنوين من يد لاضافتها الى من وحذف من رجل لانه مضاف الى من في المعنى و
بنزلة المضاف اليه في اللفظ وهذا الاصل يوجب تقديرين تركيب لفظ المسئلة ان طالق
نصف طلقة وربعها وتقريرنا ان اللازم في هذا اللفظ طلقة واحدة فقط السابعة
تحذير يد عمرو من قيام زيد قال الرضي نقل الرضي عن سيبويه غير هذا وذلك انه قال
اما النصب في الاول يعني رايت من رويت يا تيم تيم عدي بضم تيم الاول فواضح لانه منادى
مفرد معرفة فالثاني عطف بيان وهو الذي على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال
سيبويه ان تيم الثاني مجرور بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد يرفع في
توابع المنادى المبني التاكيد اللفظي في الاغلب حملا على الاول وحركة حركة اعرابية
كما سنا وبانية كما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس
مضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك فالثاني تاكيد
اللام المقدرة وانما جروا تاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه بعد المضاف اليه
لئلا يتكرر بقاء الثاني بلا مضاف اليه وانوين معوض عنه لا بناء على الضم وجاز
الفصل بينهما في النعت مع انه لا يجوز الفصل بينهما في النعت مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا في الضرورات خاصة في الاغلب لانه لما تكرر الاول لفظا وحركة بالتقدير
كصار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هنا الى هنا كلامه وقيل انه نقل
من المسئلة الى قوله لقربه جعل هذا القائل ذلك من باب الشارع ولم يحرره بحجة
قلت ومن الثاني قوله قال ان احببت الجزء الاخير الى قوله فانت طالق
هذا الكلام ظاهر فان جعل الجواب الشرط الاول في هذا الثاني لاجل الحكم على
ما ثبت في الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا الثاني وليس كذلك فان المقتضي
لجعل الجواب الشرط الاول لا الثاني قيام محقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط
الثاني اذ لو كان الجواب له وهو جواب جوابا للاول لوجب اقترانه بالفاء لانه قد
كونه مع الجواب المتاخر جوابا وقد عرفت ما اسلفناه من احتمال كون الجواب الثاني

ان جواب لو الاولى محذوف لدلالة الثانية عليه اى ان كلمت فانت طالق وان تركت فانت طالق وفيه فاما ان كان من المعربين الى قوله لعدم تقدمها هذا يقتضى ان يكون لعدم تقدمها جوابا للاولى ولو لا حوابها دليلا على جواب لو المحذوف على ما علم من تو الى الشرط وهذا مشكل فان هذا المحل والظاهر هذا ليس من ذلك القبيل فتجعل جواب لو الاولى محذوفا اى ولو لا كراهة ان تهلكوا ناسا مؤمنين بين ظهراني الكفار وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لاكفاديكم عنهم فحذف جواب لو الاولى لدلالة الكلام عليه قال المحشى ويجوز ان يكون لو ان يكون بايلوكم المكروه للاولى رجال مؤمنون الى جمعهما الى معنى واحد فيكون لعدم تقدمها هو الجواب في الاضافة وان كانت لو الاولى تدل على امتناع الثانى لوجود غيره ويدل على امتناع الشيء امتناع غيره لكن لو دخلت هينا على وجوه معناه العدم اذ الثانى يلى معناه المغايرة تضارعتا ثبوتا وتد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن المعظم نفسه وان راض خبره ولا يحفظ مثل نحن قايم وتد يعترض بان مثله محفوظ بدليل قول الشاعر والمجد اذا وبيت نحن عمارة المنار ونرمم والاركان والستر والجواب ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عمارة نحذف الواو واعتزعنها بالفتحة كما في قوله اذا ما ثاخروا من سواهم ولا يلزم احد ضرار بل يجب في الجزم الطاقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون ليس هذا من الكلام في شيء فان الخبر عنا وجب جعله ايانا تقديرا قبله فان نحن الجماعة المعظم نفسه اذا المراد بهم الملائكة وكان الاديب التمثيل الذي يقول وانا لنحن يعني وحدي ونحن الوارثون واما قاسم تبلجعون فانه ذهب الى قوله يجب لهما هذا مشكل فان الظاهر ان الموصول مخصوصا بالمبتدا والخبر يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان الفاضلان او ذهب الزيدان راكبين او راكبا الزيدان اكرم ما حذف الاسم المضاف ومن ذلك في حكم شرعي الذي لان الطلب يتعلق الا بافعال المكلفين ليشمل الباح فانه حكم شرعي ولا طلب فيه على نحو الاسلام البر وذوي وتمسك الامير وصاحب المواقف من الحنفية ومن تابعهم وصلوا الى ان المحرم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام وقوله حرمت عليكم امهاتكم احلت مستلزمان بحذف المضاف الى الاعيان بطريق الحقيقة كالتحليل والتحريم

المضافين

المضافين الى الفعل فوصف المحل اولا بالجرة ثم نسب جرة الفعل بناء عليه فينسب التحريم وعكسه هو ان يقال وصف الفعل بالجرة حرج عن الاعتبار فاذا امكن العمل الحقيقة فلا معنى للاعتماد لانه ضرري فصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ ولا شك ان الجرة عبارة عن المنع قال الله وحرمنا عليه المراضع اى صفنا فوصف الفعل بالجرة على معنى ان الصبي منع من الشيء وتحصيله فصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه ووصف العين بالجرة على معنى ان العين صفت منعا فيها فصير العين ممنوعة والعبد ممنوعا عنها واذا امكن تحقق اضافة التحريم الى العين واتصافها بالجرة بالطريق المذكور كان جعل ذلك مجازا لفظا فاحشا وقد اطال صاحب الكشف من الحنفية فيها وما ذكرناه هو بعض كلامه والتقدير خمر بدليل تدشغفها حبا او مودة بدليل تراوده فيها او فشغفها وامره حتى فصل الامر من الحب والمودة وهو اولى لانه يعلمها بخلاف الحب يعني ان في مودة تراوده من تقدير في خبر ان المراودة فعلها والحب ليس فعلها وهو لا يصير على فعله لان الغرض كونه معرفا بدليل تدشغفها والحب الغرزة يفهم صاحبه ولا يطيق ان يبرد بخلاف المراودة فانما حصلت باكتسابها وهو نادرة على فهمها فتيافق الفريقان عليها وقضيته هذا ان يكون تقدير في مودة متعينا لا اولى كما ادعاه واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اى اهل القرية واهل العير ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن اهلها والثانية فيها على اللفظ فيكون مجازا واحد في شيء وقيل ارادها بالحقيقة على سبيل المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان واهله نقله ابن داود الطاهري عن بعض اهل اللغة كذا في شرح التلخيص للشيخ بهاء الدين السبكي

وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا هذا صدر بيت من اشتاح قصيدة عجز وبيت كما بات السليم مسهدا ومن جملة هذه القصيدة بذكر ناقته وتفضله على الوفادة على النبي صلعم وليرفق له ذلك لامر اراده فالتاث الرحل عليها من كلالة لا من خبث حتى تلاقي محمدا السليم الذبيح كما تم بقاء ابيه بالسلامة كذا في شرح ما احسن فيه الشيخ جمال الدين بناء المصراع السليم هو الرقم كما رووا وكم سلم اي لدغ فلعاد ذلك جمع يعرض عنكم يا بني العمر دون اذ سليما الباطن وهو مبني على جواز تثنية المشترك بتاويل

معنيه يعاد المتمدا سم مفعول من قولك شمذرته اذا حملته قليل اللبن والليس حلقة
والارنة الارق والكلالة الاعياء والمتعب والخف هنا رقة احفائها من كثرة المشي
حذف المضاف اليه وجاء في غير هذين بحوف فلا حوف عليهم فيهن ضم ولا ينون واذا نلا
حوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم وعجلة ذا اذا اي سلام امنة او اخبار السلامة
لتقريق الهم بين الايتين حيث جوز في الاولى البجر مع واحد وجعل الثانية محتملة للرفع على
امرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يعود فلا حوف عليهم عليهم حذف احد ين مضافين
فانما من يقوى القلوب او فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب هكذا
قدره الزمخشري حيث تكلم في تقدير قوله تعظمان ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى
القلوب قال الخذوف هذا المضافات لان استقيم المعنى الا بتقديرها لانك تعلم ان راجع
من الجزاء الامن ايرتبط به قال ابو حيان وما قدره عام من راجع من الجزاء او الامر
ان قوله فان تعظيمها من افعال ذوي القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود الى ما يربط جملة
الجزاء بجملة الشرط الا ذا اراد واصلاح ما قال الان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون
الضمير في منه عائدا على ما لم يرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه وهو الذي قدره ابو حيان رده
ابو البقاء ايضا واجاز عود ضمير فانها الى العظمة والحرمات او الخصلة وقال السفاقسي ولقائل
اعلم ان مراد الزمخشري بالراجع الراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا هو في المعنى
هو قوله ذوي ويكون قد ذهب على مذهب من يرى الرابط بالمعنى انتهى قلت الذي يظهر
لي في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع لا من الجملة التي ذكرها السفاقسي بل من
حيث ان المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول فلا بد من فاعل فان لم
يلتزم ذكره وليس الا ضمير يعود الى من في التقدير فان تعظيمها اياها فالتي يرتبط على هذا
بالضمير وهو اي مجموع عليه وغايته ان حذف فاعل المعظم واضيف المصدر الى المفعول
فلم تأت الا بضمير مستتر وهذا لا محذور ويظهر ايضا ان من الجائز بحيث لا يكون التقدير
اي ان تعظيمها لاجل التقوى الاستناد اي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب فيعلمها
فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فاجمع القلب فانه الفرد قلت حملا
على معنى من فانها قلت وقال ابو حيان وقد حملتني من جميعا صبعا اي فانا من اجمع
نسبه هذا الى ابي عبيدة وهو فاسد من اهل اللغة وهذا ليس بجيد وضع المصدر الا

صدره

صدره فادرك اسقاء العرادة ظلمها والعرادة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر وهي في
الاصل اسم للجرادة والظلم بفتح الظاء المعجمة وسكون اللام غرز المشي وحي بفتح
الحاء المهملة وكسر الراء اسم رجل له بعض شارحي ابيات المفصل والمراد بالاسقاء
ما ابقته الفرس من عدوها اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطي كل ما عندها من البعد
بل تبقي منه شيئا بعد شيء ليظهر وقت الحاجة الى قليل او معقولا بقاء محذوف اي فوجدني
يريد ان هذا الفرس ادركها الظلم وقد اداني من هذه الفضلة وبقي بيني وبينها مقدار
مسافة اصبع هذا معنى كلام ذلك الشارح ورايته في بعض الهوامش لفظ اسقاء الفرة
مضبوطا بالنون وجمع بتقوى بالكسر وهو عظم اذي يخ اي اداء الوجيع الذي حشاه منه غير
في مشيها ادرك عظمها الذي فيها الخ وذلك دليل على شدة الوجيع وتكنه والله اعلم

ويحتمل ان يقدر مضاف الى الموتى فهو اولى ولهذه زيادة بيان مقدار
المقدر وذكر ناصر الشارح الدين بن المنير في مسامرته جوابا اخر وهو ان
يقدره بقولك بعد الشر بخين حذف ثلاثة مضافات فيقبل على القلب
فالتقدير الى قوله ذكر القوس كيف يصح الاعشاء يذكر القوس عود ذكر القابلين
والمراد القرب باعتبار ان ما بين طرفي القابلين هو مقبض القوس محرفا اعلم ان القابلين
اسم حذفنا الموصول الاسمية ومن حجتهم امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم
هكذا ثبت فيما رايته من الفتح والتلاوة ليست كذلك وانما الاية وقولوا امنا
بالذي انزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون كذا في العنكبوت
والاحتجاج بهذه الاية قابل للدفع وقول الاخر هما الذي ابا احياط وحزم هو الطاع
ديستويان الداب بفتح الدال المهملة وسكون الهمزة العادة والشان وقد تفتح
الهمزة والاحياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم الامر والاخذ بما فيه الثقة حذف الصلة
يجوز تقليلا لان الصلة اخر كقوله وعذ الذي والات عد ما ترى اخذ عليك ذلك
يعزك كذا العوايد عدنك من العيادة وهو زيادة الراء بعد الياء الاخيرة والجمع من
قال الشاعر اذا كان مصدر ابن عمك احمد فلا تسرحها سوف بيدو فيفاوذ البيت
تغليب المؤنث على المذكر كاذا العوايد جمع عايدة لا عايد والمراد جميع ما يعاد وذكره و
تذكيره في ذلك انما هو بطريق التغليب يحتمل ان يكون على حذف علامة معطوف

او كبعد العوايد والعادة فلا تغلب وقال بعد اللتيا والتي وانا علمتها
انفس عرقوب اللتيا بفتح اللام والمشاه المفوقة بعدها ثناة تحتية
تصغير التي وسمع في لام اللتيا واللذيا الضم وهي لغة خارجة عن قياس تصغير
المبهمات لكنها جارية على قياس تصغير الممكن وقال ابن خالويه يجمع الخنوثي
على فتح اللام في ليا الا الاخفش فانه اجاز ضمها وبرقت سقطت قيل حذف
الصلة كالاية صلة اخوين على لغة من قوله وعبد الذي والذات عدن اخيه
وقيل بعد اللتيا الا ان التصغير يقتضي ذلك فيكون من تنزيل حذف الصلة
لدلالة تصغرها على الموصول الاولى فاجمع جوامعه ثم دجمهم الينا حذف الموصوف
فليضحكوا قليلا الا قوله سياتي هذا البحث مذكور في الباب السادس
المعمول الامور استشهرت بين المرتين والضوابط خلافهما فحكي عن بعضهم ان
مذهب سيبويه والمحققين ان المنصوب في مثل ظلت حال من خبر مصدر الفعل
وعلى في التقدير هنا فليضحكوا في الضحك في حال كونه قليلا ولبكوا في البكاء في
حالة كونه كثيرا وسياتي الكلام فيه هناك وذلك دين القيمة اي دين امة
القيمة وذكر عن النحويين سهيل ابن قال سالت الخليل عنها فقال القيمة جمع
القيم والقيم والقيام واحد ومعناه وذلك دين القايمين بالتوحيد وهذا معنى
ما ترجم المص والزمخشري وجماعة يقولهم دين الملة القيمة اي المستقيمة
المعتدلة وقال شيخنا ابن حلاوطلاع الثنايا هذا صدر بيت عجزه
مواضع العمامة تعرفني وقد ذكر المص بعضه في الباب الاولى اذا خي فصار مرخوف
العين المجزوم وافشدناه هناك تاما وتكلمنا عليه قيل تقديره انا ابن رجل فالاولى
وقيل حلا علم محكي على انه مقول من قوله زيد حلا فيكون جملة لا من قولك حلا زيد
انا امتنع عند هذا القايل كونه من قولك حلا زيد لانه لو كان كذلك لكان مغرما
منصرفا او هذا الوزن غير موجود في منع الصرف عند الجمهور لان وزن مستوى وضرب
خالف عيسى بن عمر فوافق الجمهور في منع الصرف وقد تاتي بقية هذا البيت وانما
اذا جعلنا جملة فعل ماض مبنيا او الاصح بعض شارحي الكافية ان نحو تابط شرا من
قبيل المبنيات المحكية الباقية على اعرابها قبل الحكاية من حيث هي جملة قبل جعلها
علما منبئة بل عدت قسما رابعا من مبنى الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت
علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على اخر كجعلبك لكن لما كان
الجزء الاخير من تابط شرا مستغنيا بالاعراب المحلي الدال على العشرة امتنع ظهور الاعراب
فيه فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات ونظم
قوله بنيت احوال هذين زيد ظلما علينا لهم مذ زيد ذين يقول قال المالكين زيد لا من
قوله زيد المال والاعراب غير منصرف فكان يفتح لانه مضاف اليه هذا يرجح في
ان يزيد في هذا البيت بالمثناة التحتية قال ابن يعيش وفي نسخ المفصل بالباء وصوابه
تزيد بالتاء المجرة بثنتين من فوقها وهو تزيدين الخلوان ابو قبيلة معروفة تنسب اليه
البردة التزيدية والغيد الصفوف يقال ذا اول بعد زيد اذا صوت قال وبي تزيد مضروب
على البدا من احوال ولهم وزيد جملة في موضع المفعول الثالث لهم متعلق
بمحذوف وعلينا متعلق بمحذوف ولا يتبع تقديره عليه وان كان العامل معنى كما قالوا
يوم لك ثوب ولا يجوز في زيد كالمنزه مصدر كالفيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه
وظلما مصدر في موضع الحال ومفعوله والعامل فيه محذوف دل عليهم لهم زيد والتقدير
حملوا علينا زيد ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوبا على انه مفعول ثالث اي ذوي
ظلم ويكون لهم زيد في موضع الحال كالتقدير لقوله ظلما مشبعة ليكون قوله ظلما
علينا لهم زيد موافقا لقوله بنيت احوالي بتثنية الوزر وانما بنيت على ذلك لانه
بلغني عن بعض المتصدرين للاقراء انه انشدهما بسكان الميم من لهم وامر على ذلك لا
شك ان الوزن لا ينكسر بالاسكان لكن لا يلزم عليه الاختلاف اذ الغالب من مخلع
البسيط قطعا ان سكت الميم والاول اما نصف بيت من مصرع الرجز او مشطور الرجز
المكفوف ومثل ذلك محذوف عندهم وفي قوله المص والاعراب دخال اللام على جواب
ان الشرطية وقد سبق التنبيه عليه مرارا حذف الصفة والاكان مفهومه
كذا هو مثل والاعراب فرد علينا مر وما بينهم من اثيرة الا واكبرن اختها
وجه الاشكال فيه ان افعل التفضيل اذا نصب الى تمييز وجب ان يكون فيه زيادة
على المفضل عليه فلا يستقيم ان تنفي الزيادة كلا واحد منهما افضل من الاخر لما يؤدي
اليه من اثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما فقوله تعد مواكبرن اختها تامل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة على السميع

للجميع فيلزم ان يكون كل واحد منهما اكبر من الاخر وذلك وذلك يؤدي الى ان يكون
اكبر وغير اكبر فما جاب ابن الحاجب عن ذلك بثلثة اوجه احدها ما ذكره الشارح من تقدير
الصفة اي احمة السابقة عليها الثاني ان يكون المراد الاعم اكبر من احمتهما من وجه
الثالث ان يكون المراد الاعم اكبر من احمتهما عند وقت حصولهما لان لشاهدة
الامة اثرا في النفس عظيما ليس للغائب منها وان كانا غائبين اكبر فان الانسان
يعظم عنده شاهدة عصا شقلب حية اكبر من معظم عليه بامانا شقلب حية وان كان
انقلابها احية اعظم في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشيء في النفس والله اعلم

وقال فلم اعط شيئا ولم اسمع وقوله وليست دارنا هاتا بدار اما الشاهد
الاول فهو لعباس بن مرداس السلمي يضم السين ويكون ابا الهيثم وامه الخنساء الشاعرة على خلاف
فيه وسبب قوله هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الاقرع بن حابس من نقل حنين مائة من الابل
واعطاه هو ايام فتخيطه فقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وما كنت
في الحرب فاردة ولما اعطى شيئا ولم اسمع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في
مجمع وما كنت دون امرء منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي اقطعوا عني لسانه
فزادوه حتى رضي والعبيد اسم فرس وبعض عيينة ابن حصن والاقرع بن حابس الدرمي
مغزم عام التعجان النبي كان ينشد بيت عباس هذا بين الاقرع وعيينة فقيل
لانما هو بين عيينة والاقرع فاعادها بين الاقرع وعيينة كذا في شرح امالي القالي لابن
العبيد البكري والتدرع بضم التاء المثناة الفوقية واسكان الدال المهملة وفتح الراء المثناة
على وزن القعود والعدة واما الشاهد الثاني فهو عجز بيت لعمران بن حطان السدوسي
الخارجي وتمامه قصر وليس يعيشنا هذا مهاة ولست دارنا هاتا بدار كذا نقله اليملي
في شرح الفصيح قال والمهاة بالبيت الماء وقيل الصفاء حسن الرونق ومعنى
البيت انه ذم الدنيا وكدرة عيشها واسرع الهامها استحالتها وسرعة انقلابها فانها
وموضع الشاهد من البيت قوله مهاة بالتاء واستدل به من يقول ان الفصيح على ان
التاء اصلية لان المهاة كذا بمعنى معناه الصفاء والرونق قيل النقاوة والذين في قدرة
مهاة بالتاء التي تبدل في الوقف هاء ورد بانه قصر قبيح على ان يكون التقدير
في قوله ولم اعط شيئا انما هو لجري الصدق فان الواقع انه اعطى شيئا كما تقدم لكن لم

يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق
والا فعدم الاعطاء لا ينافي عدم المنع حذف المعطوف ورد بانه يبقى ح
الى قوله هذا نافر وحينئذ الظاهر ان نفي التفريق بين كلام الرسل يقتضي ان لا يفعل
ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض فالاولى ان يكون الموضوع على وفق قوله
بين الكل والاولى ان يظهر الى قوله تم ليس ما ذهب اليه ابو حيان ما ذهب اليه القاضي
بان احد هو الموضوع للعموم فان هذا يحصل المراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق
بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين امه تبعا في ذلك فان من امن ببعضهم
وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله سبحانه وتم والاولى ان يقال اللف والنشر وهذا التقرير
يدفع شبهة المخالفة الزمخشري وغيره يعني انا نقدر محذوفا معطوفا
على فاعل ينفع وهو ايمانها والتقدير لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها فيكون نفي نفع
الايمان راجعا الى النفس التي لم تصدر منها الايمان قبل ذلك ولكنها لم تكتسب
في ايمانها خيرا قال الزمخشري لم يكن امنت من قبل صفة لنفسا لقوله نفسا وقوله او كسبت
في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى ان شرط الساعة اذا جاءت وهي اياة
ملجئة ينظره ذهب اوان التكليف عندها فلا ينفع الايمان ح نفسا غير مقدمة
ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا امنت في غير وقت الايمان وبين
النفس التي امنت في وقتها ولم تكسب خيرا هذا كلامه قال التفتازاني وفيه التمحل
بالاية على ان مجرد الايمان يدرء ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظ من كلامه وعارض
بالاحاد الامرين نفي سياق النفي يفيد العموم كالنكرة في سياق ما ذكره في قوله تعالى
تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم تكن منها الايمان او كسب الخير
مدفوع بان هذا لا يستقيم هنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير لان الايمان بالله يكون
ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل او هنا على المعنى الذي ذكره الم يعني الزمخشري وهو
التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا ثم قال
واجيب من التمسك بان الاية من قبيل اللف والنشر المقدر اي لا ينفع نفسا ايمانها
ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه توافق الايات والاحاديث
الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين ويلام

مقصلة الآية حيث وقف بحر الذين اخلفوا ما وعدوا من الرسوخ في الآية عند نزول الكتاب
حيث كذبوا وصدوا فما عسى يومن تلقى الآيات لا ينفعهم التلهف على ترك الايمان بالكتاب
ولا على تركه بما فيه وقرب من ذلك ما قال ابو الحسن ان المعنى لا ينفع ايمانا لا كسبها
وهو العمل الصالح لم يكن امنت من قبل ولم تعمل العمل الصالح قبل فاحتقر العلم بالايمان
كلام الفتازاني حذف المعطوف عليه وجوز الزمخشري ومن تبعه الحاقه فقد نجرت
ض ما في الكشاف فانجرت الفاء منعلقة بمحذوف فنادى فضرب فانجرت اي فقال
ضربت فانجرت كما ذكرناه في قوله فتاب عليكم وهو على هذا فاء فصيحة لا تقع
الا في كلام بليغ ايمني وقد يتوجه ان كون الفاء فصيحة مختص بتقدير المتعلق بالشرط
لا سيما والعلم في الفاء الفصيحة قولهم اما انا فسأسير اي فهو ما يراد بتمام القول
وفي حينئذ نحو انا سائر وعلى هذا التقدير اي ان كان كذا فقد حبنا وفي المفتاح انها
فصيحة على التقدير الاول وهو العطف على محذوف والا كرون انها فصيحة على كلا
التقديرين فالاستادة في قول الزمخشري وهي على هذا ترجع الى التعلق المحذوف سواء
كان شرطا او معطوفا عليه وجعله فصاحتها انبا وهما عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم
يكن بذلك الحسن مع حسن موقعه وفي لا فتيكر المتعرعنه الكوخي حذف كلمة قد حين
النقض كما ذكر الفتازاني قال الامام ما توجه في وجه فصاحتها من الدلالة على ان الماموربه
استعمل من غير توقف وظهر اثره وعلى ان المقصد بالامر هو ذلك الاثر لا الضرب فتدبر لا يقال
ان السبب الاصلي هو امر لا فصل موسى فانا نعرف مثل هذه الصورة خاصة ورده
ان ذلك يقتضي ان قوله على ربك لا يفيد ما ذكر في هذا الاستثناء شيئا فوقع
الاعتراض من جهة ان قوله الماضي بعد تحقق مضيه معنى فلا يصلح ان يكون جوابا
لشرط مستقبل حذف المبتدا فان لم يكونا رجلين لما قوله فالشاهد
الاتي بقوله تعم واستشهد فاشهدين من رجالكم اي ليكن هذا من حذف الفعل
اي فليستشهد فليشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقد ارد الزمخشري اعتراض ابن الخشاب
فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه اولى لان الماموربن المخاطبون لا الشهود على
تقدير ان لا يكون المحذوف مبتدا لما مر من فصاحة فاشهدين لا فالشاهد
وبعد القول صوغ قالوا اساطير الاولين تقديره هذا اساطير الاولين والاشارة بهذا

الفرقان قال تعم وقالوا اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا وكون
الاولين خبر مبتدا محذوف قال المصنف قال الزجاج احد ولا ما نع من ان يكون مبتدا وخبره
اكتتبها فلا يكون فيه حذف البتة وقال الزمخشري في قوله تعم واذا قيل ماذا انزل
ربكم قالوا اساطير الاولين ماذا منصوب بانزل معنى اي شيء انزل ربكم فاذا اضمرت
بعد اساطير الاولين ما تدعون تنزيلا اساطير الاولين واذا رفعت فالمعنى المقول
اساطير الاولين كقولك ماذا يتفقون قال العفو فمن رفع هذا كلامه وفيه اشكال
من حيث انه لا يظهر وجه التخصيص ما تدعون تنزيله بصورة النصب وتخصيص التنزيل
بصورة الرفع اذ هذان المبتدان المقدران مؤداهما حسب المعنى واحد وانه ليس
المراد بالمنزل الذي انزل حقيقة والا كان مناقضا لاساطير الاولين وانما هو على
سبيل الهتكم والمشركين كما ذكره الزمخشري بعد هذا الذي انزل على زعمكم هو
اساطير الاولين وهذا معنى ما تدعون انزاله اساطير الاولين فاذا استويا من حيث
المعنى فكيف يتأتى القول بان احد المقدرين يختص بصورة النصب والاخر يختص بصورة
الرفع وكنت من سنين كتبت الى هذا المولى اذا وسيدنا وشيخنا قاضي القضاة جلال
الدين البلقيني فاجاب بانا انما خصصنا بان اساطير الاولين موضوعة في قراءة الشيعة
وقدر وجه الرفع بما يظهر فيه الرفع ولا يتأتى ان يضمر فيه قدر وجه النصب بما يظهر فيه
الرفع ويتأول نصبه بالمعنى وذلك ان قوله ما تدعون تنزيله اساطير الاولين مرفوع
اللفظ وهو في معنى تدعون اساطير الاولين منصوب بعد عون لتحصيل مطابقة
الجواب السؤال من حيث المعنى لا من حيث اللفظ بدليل قوله فمن رفع قال العفو
وهي قراءة ابي عمرو وجوز على قراءة ابي عمرو وجهين احدهما هو الاولان يكون ما
في موضع نصب بالابتداء وذا موصولا بمعنى الذي وهو خبره ليطابق الجواب السؤال
ويكون العفو خبر مبتدا محذوف اي قل العفو فعلى هذا العفو والمراد ان يكون ما ذا كله
استفاما مفهوما بينفقون ويكون المطابقة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما
هنا يكون مبتدا وذا موصولا بمعنى الذي والتقدير المنزل اساطير الاولين ويجوز ان
يكون ما ذا كله اسما واحدا استفهاما في موضع نصب بانزل والتقدير الذي تدعون
تنزيله اساطير الاولين وتأويل تدعون اساطير الاولين فليتأمل ذلك فانه حسن ولم

ار من ذكره وتعقب الشيخ ابو حيان على الزمخشري في قوله ومرفوع بالابتداء فقال
اجاز الزمخشري ان يكون ما ذا مرفوعا بالابتداء وقال بعضهم اي شيء انزل ربكم وهذا
لا يجيزه عند المبرد بن لانه قد انشغل وكان الزمخشري اراد المعنى الاول الذي ذكرناه
ان يكون ما مبتدأ وذا موصولا بمعنى الذي فلم يحسن العبارة عنه والله تعالى اعلم بالصواب
الى هنا كلامه ومن خطه نقلت وقال صاحب التقريب في كلام الزمخشري نظر لانه مقتضى
للتقدير في احدهما بما في صورة فعل وهو ما تعود وفي الاخر للنزل وانهما خالفان
لفظ الاخر وهو الانزال في التقدير مع انه حمل الانزال على التحرير ثم قال ويكون اجابا
عن الاول بان الرفع دال على اثبات الانزال من النصب لانه حمله اسمية فقال في الزمر
اساطير في النصب تعود اساطير اوان انزل في النصب باق على فعليته فيقتضي في الجواب
فعلا ولم يكن مطابقا للجواب السؤال حلقا لان اساطير مرفوع فالذي بما في صورة يفعل
على الحملة وهو ما تعود وانزل في الرفع معتبر بغيرها نه خبر اي الذي سئلتم في الجواب
بالمجاراة فقال الذي اساطير الاولين انتهى وسلك ابو الحاجب طريقا اخر في
الكلام على هذه الاية واما لها فقال في شرح المفصل حيث ذكر وجهي الرفع والنصب في
جواب ما ذا وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسايل في احد جزئي تخيرته
وتستغني بهذا الكلام السايل عليه مثل قوله ما الكتب وهو تركيب فيقول اي صحفا
او تشبيه فاما اذا لم يكن موافقا اية الفعل منعذر بتقدير لا خلاله بالمعنى او تفهيم منه
الاثبات وهو غير مريد كما اذا قال له وقد سمع صوتا فاضرب بامنه من ضرب فيقول
له القايل هو صوت مناد فالنصب هنا لا يستقيم لان المجيب قاصد نفي المغني فيثبت
لغيره ما ينفيه المعنى فحكم قوله وكذلك قوله اساطير الاولين وانما قصد الى كلام
او هذا اساطير الاولين او نحو ذلك هذا كلامه ووقع في غير هذا ايضا نحو قوله
ثالثة ان الاية الثانية هنا سهو فان الكلام فيما اذا كان حذف المبتدا واقعا
بعد غير القول والحذف انما وقع فيما بعد القول وهذا ظاهر سورة انزلناها هذه سورة
اجاز الزمخشري هذا الوجه وغيره فقال سورة خبر مبتدا محذوف فانزلناها صفته
او هي مبتدا موصوف والخبر محذوف وفيها اوحينا اليك سورة انزلناها وقرئ بالنصب على تفسير مضمر يدل عليه الانزلناها لانها مفسرة للمضمر فكانت في حكمه او على اضمار فعل

سورة

سورة اوانزل سورة وانزلناها صفته هذا كلامه قلت اجازته النصب على هذا الوجه
بإباه البصريون كما مر حذف الخبر واما انت اعلم ومالك فتحتمل الا قوله احزم
قد اسلفنا عن الرضي في الباب الاول في فصل الواو ان اصل التركيب انت اعلم
بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المسند المعطوف عليه
مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين والمعنى كما ادخل بينك وبين مالك لا
ايثر عليك بما يتعلق بإصلاح شانك اعلم بما تصلحه وقال في اللهف عليك للهفة
من خاف يخاف حوار ابن حوين لبني مجير اللهف بفتح الهاء الحزن والتحزن والتلهف
الحزن حزنا وياللهفة وياسكان الهاء كلمة تتحزن بها على ما فات وحرف النداء في البيت
محذوف اي يا للهفتي وعليك متعلق باللهف ولكذا اللهفة ايضا اي اللهف عليك يا عجل
للهفة من خاف يخاف وبفتح طيب والحوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل ناقة فيكون بها جارا لها تحزن
لذلك ذكر وقال من تاخذ اصاب اوكاد ومن استعجل اخطا اوكاد تحزن فعل
جزاء في الموضعين اي اصاب اوكاد يصيب اخطا اوكاد يخطئ وقد تبين
ذلك ان الذين كفروا الى قوله مستوفى كانه يشير الى الاحتمال الذي ذكره في البحث في الاية الاولى
فان البحث فيها لم يرد في شيء مما وقفت عليه من شرح هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير
مستوفى والله اعلم وهذه الاية في سورة الحج قال ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله
والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه
من عذاب اليم قال الزمخشري وخبر ان محذوف وذلك لان جواب الشرط عام فيقدر ان الذين
كفروا ويصدون عن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب اليم والاية الثانية في سورة الحج
قال ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز الاية الباطل من بين يديه ولا من
خلفه تنزيل من حكيم حميد ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو
عقاب اليم ولو جعلناه قرانا اعجميا لقالوا لولا فصلت اياته اعجمي وعربي قل هو للذين
هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر وهو عليهم عمى اولئك ينادون من مكان بعيد
فخبر ان من قوله وان الذين كفروا بالذكر محذوف او معتبر به او هالكون ويحتمل ان يكون
مذكورا وهو اولئك ينادون من مكان بعيد وما بينهما اعتراض وهذه الاية من السجدة فيها مستوفى
في المثال الاول من امثلة الجملة التي الواجب فرجعه وقال الحماسي من صد عن نيرانها فانا

تسهيلا براجع هذا الشعر هو سعد بن مالك وقد مر اقتباد هذا البيت والكلام عليه
في الباب الاول في فصل الامر من حروف اللام وقال الاخوان اذا قيل سير بالليل
لعلها جروح دون ليلى مايل القرن اعصب خبران قوله لعلها مع الخبر
المحذوف وتاويل مثله معروف وجواب اذا قوله جروح والاعصب بالعين المهملة
والضاد المعجمة هو المكسور القرن الداخل وهو المتاس وهذا استعارة شبه بحيوان
بينهم وبين رجوعهم من قريب ليلى بكبش ماله قرنه وعصب في القبح وسوء الحال وفقد
النفس منه وكراهة ما يحمل النوعين ومثل طاعة وقوله معروف الخ قوله
طاعة فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما جزاء عن مبتدا ان كون
هو لفظ الامر اذ يكون كذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدا نحو القلل الامر في البيت واحد
الاوامر وهو ضد النهي او اوامك ذو طاعة اي مطيع ممتثل والامر المقترن الا تيرواحد
الامور وهو عون الشان فكيف يحمل الاول على الثاني حذف الفعل
وعن البصريين انه لا يجوز لانه يذيقايم الة الشرط والتذ ومن نحو لذات سوار الطتني
قال ابن عصفور لا يلي لولا الا الفعل ظاهرا اما المقدر فلا يلي الا ضمير او نقل
ابن الطايع تصريح البصريين بامتناعه ضعيفا وجوازه نادرا وهذا عجيب لما مر منه
وقع في اوضح الكلام قال ائمة تعرف اللوازم تملكون وقد مر الكلام على المتن في الباب الاول
في فصل الامر من حروف اللام واكثر من ذلك كله الى قوله عليكم يحتمل ان يكون
الحذر وعلاية معلية حي حال اي يقولون سلام عليكم فيكون الامر متعلقا بالمحذوف
منه الفعل مع ضمير وقوع ويحتمل ان يكون المحذوف اسم فاعل او قايلين فلا يكون
الامر حينئذ من امثلة حذف الفعل لكنها على كل حال لما حذف في القول ويأتي حذف
الفعل الا قوله خبرا هذا مذهب سيبويه ومنه قولهم حسبك خير الك ودرايك
اوسع لك في فقير حسبك وانت خير الك ودرايك وانت مكانا اوسع لك وكذا
قول الشاعر قواعد تر سرحوتما لك او الربي بهما اسهلا او قولك انت مكانا اسهلا
وكذا قولهم انشزا ما قاصدا اي انشز عرهنا وانشزا ما قاصدا وترتيبات في هذا
في هذا المواضع انك لهمت في الاول عن شيء ثم حبت بعده بلا يمنع عن ربط هو منا
نوس بن نجيب ابن ينتصب بايتيا واقصدا ما صيد هذا المعنى كذا قال الرضي قلت

لا يتأتى ذلك في البيت المذكور مع انه ساق في الامثلة التي اوردنا والذي يدل
الدال اليه قوله بجرتهم فيكون الامران على هذا التقدير باتيا على حقيقته والعطف
من قبيل عطف الجمل وقد اجيز ان يكون من عطف المفردات على ان يكون التجوز واقعا
في الامران على طريقة الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين هم الاصل فيما
فيه تكرر المالك المسلط في مكانه ومستقره مدينة من المدائن الحصنية بتوابعها
ومرافقها ثم خيل ان الامران مدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق على التخيل اسم المشبه
المشبه وجعلت القرنية دستبر البقر اللازم للمشبه به على سبيل الاستعارة التخيلية
لتكون ملائمة لمراد الحقيقة كذا قال الطيبي في شرح الكشاف فالرقوم يحتمل
ان يقول لمن له حسب يرعى بالماء والشجر هذا عز بيت صدر اعز من عندما ترى
راد صر بالصرة الصرة بكسر الصاد المهملة واسكان الراء القطعة من الابل على القليل
على هذا تقدر صاحب قر في فرح والصرة بكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى
الثلثين او الى الخمسين والاربعين او ما بين العشر الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع
سنين حذف المفعول يكثر بعد لو شئت وكذا بعد لو اردت ولو اخرت
ونحو ذلك والجواب يدل على المفعول المحذوف وبسير الا ان لا يكون تعلقه به
عزيزا كقولك لو شئت ان اكيل ما لبكر علي ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل
المشية بجاء الدهر غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به
وبعد نفي العلم نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون ويحتمل ان يكون هذا مما نزل فيه
المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو البلغ في الذم ومن غريب حذف المفعول القول
اسحر هذا كان ظهر الجن يحتمل ان يكون اسحر هذا من مقول قوم موسى فلا يكون من
حذف اصلا ثم وقفت على هذا الاحتمال في الكشاف وانا اسوق هذا الفصل منه برمته
قال فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم تقولون
اسحر هذا قلت هيز اردحبان يكون معنى قوله تقولون للحق اتشبونه وتطعنون فيه وكان
عليكم ان تدعوا وتعظموا من قولهم فالان يخاف القالة وبين الناس تقاولا فاقال بعضهم
لبعض ما ديسوه ونحو القول الذكر في قوله بما فتح بذكرهم ثم قرأ اسحر هذا فانكر قالهم
في غير موضع الطعن عليه وان محذوف مفعول اتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر

ثم قيل السحر هذا وان يكون جملة قوله ان من البيان وان لا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا اجئتنا بسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله الوجه الثاني الكلام والوجه الثالث هو الذي قلناه اولا وبالله التوفيق وتجوز حذف معمول اعطى نحو فاما من اعطى هذا ما جاز له في الفعل المتعدي مفعولا فاكثر فلا يتوقف حذف مفعوليه وقد قرر الصنف ذلك في المتن قبل هذا حذف التمييز وهو شائع في باب نعم الى قوله رخصته في صحيح مسلم من حديث جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وسائر الوان قال فادناهم منه منزلة احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته فيدنيه منه ويقول نعم انت وتجوز ذلك على هذا وهو ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة مدلولا عليها بالسياق اي نعم فاتا او نعم شيطانا انت وانت هو المخصوص بالمدح حذف واو الحال تقدم في قوله ضعف النهار الماء غامر هذا الغائص اي الماء في النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص تقدم في الباب الرابع في ترجمة الشيا التي تحتاج الى الرابط ومر هناك انشاد عجز هذا البيت وهو قوله ورفيقة يا قرب ما يدري والبيت للسليك بن عكس يصف عراصا والنهار بريحها المنصب على ان نصف في قولك نصفت الشيء معنى بلغت نصفه فعلى هذا غير مستدرك فيه عايد على الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وانما الشاهد على رابطية رب النهار من نصف الشيء بمعنى انتصف على ما ذكرناه في الجملة الحالية حالية من ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتيج الى تقدير الواو ومحذوفة للحيلولة الربط وقد اسلفنا ان البيت لا يتعين ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد تقدم حذف قد زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد تقدم هذا في الباب الاول في فصل قد من حروف القاف وعللوا كثرة دون هذا الحكم بان الفعل الذي يحتمل الحالين من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال واشبهت عند ذلك الحال المحقق فصلح للحال وهو شكل لما اثرنا اليه هناك من ان كلمة قد يقرب الماضي من الحال بمعنى الحاضر الذي هو زمان التكلم بمعنى ما بين هيئة الفاعل او المفعول فان الحال عند النحاة الذي في الكلام على حسب عاملها وقد يكون مستقبلا نحو هذا غلامك شاء الله من اثرات لفظ الحال الشريف الجرجاني والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما لم تختص بزمان كان

مضيا واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد كما اذا وقعت مطلقة مستقبلة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا قولك جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربته الى زمان المجيء فتفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام هذا كلامه وهو قريب من معنى كلام التفتازاني وقد حكيناه عن بعضهم فيما اسلفت في حرف القاف وهو منظور فيه فانا لا نسلم ان قولك جاءني زيد ركب يفهم منه تقدم الركوب على المجيء ولا ان تقريبه من زمان المجيء في قولك قد ركب يفهم مقارنته اياه وانما المفهم للمقارنة جعل قيد العامل قادرا فرق بين فلان يمشي وجود وقد عدوها كاذهب اليه الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع حالا ولكنا حسبنا كل ضياء

تتمة هذا صدر بيت عجز عشية لا قيتها حبام وجرا حبام عجم مخضرم وقد مر قيلة من اليمن تنتسب الى جبال حمير وتزعم انها من معد قال الاكميت نصف اشقالهم الى اليمن بنسبتهم تعاجذا لما غير هوت ولا قتل ولكن فرقا الدعائم والاصل وحسو عجاب مهملة مكسورة اسم ارض بالبادية بينها جبال شواحق لمس الجواب لا مكاد والقيام مقارنتها كذا في فرح وحمير ابو قبيلة من اليمن وعرض الشاعر انهم لم يعولوا على هاتين القبيلتين بطون القوم مضعفا فاذا هم اوتاد ومعنى كلام المصنف الكوفيين اشترطوا في الماضي الواقع خبرا للكان واخواتها الاقتران بقد ظاهرة كما في الحديث او مقدرة كما في البيت وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لنا موا خاتان من حديث ولا صال فاعرفه هذا البيت لا من الغير وقد سبق انشاده في فصل قد من حروف القاف من الباب الاول ومر هناك ان ابن عصفور ذكر ان القسم اذا اجيب بماض مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد يعرفونه لقلة ذلك انه علم وان كان بعيدا جيء باللام وقد مر هناك انشاد هذا البيت شاهدا وفيه يجب معنى حالت حذف لام الناصبة وبقي بعدها الناصبة وفي بعض النسخ حذف ولام الناصبة وهي ظاهرة بتمامها الحذف كلا الناصبة وما خالفه جايزا بطريق الاستقلال لا يجوز ان يقول لهم على ان المراد لا تقم واما بطريق التبعية فقد يكون نحو لا تمر العالم ومكرما لها على

وقوله نقلت يمين الله ابرح قاعدا هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه ولو
قطعوا راسي لديك واوصالي وقبل هذا البيت فقالت يمين الله ابرح قاعدا
ترى التمار والناس احوالي بمالك يا الله وعما لك يا الشجي وهو الاسر والتمار الذين يجيئون
بالليل جمع سامر واحوالي بعني حولي اي ازاءه يقول جلس حولي كذا وحوالي يا حوالي وحوالي
بعني ولا وصال المفاصل لا بجمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم لكل عظم لا تكسير
ولا تخليط بغرم كذا في ويقال ح الماضي لقولك فان تسئليني تلق بين المقام و
الركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي امد بامد الترديد هذا البيت من
بحر المتقارب والاول منهما مدرج احزم صدره الف المقام واول عجزه سمي هذا صدرا لاول
ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون اخر الصدر ميم المقام واول العجز واو الركن فيكون تتميم
التام والشاهد الذي اورده المصنف قوله نسيتك اي لا انسيتك وانما سهل الحذف هنا
لان الفعل من قوله نسيتك ماض لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل والترديد
الديمومة امد الزمان الدائم وسهل تقدمه لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحق
قومي هذا صدر بيت للخنساء عجزه هدوا بالساة والعلالة وروي ضيفي مكان قومي
وهدوا مصدر قولك هدأ بالهمزة هدوءا وهدوا اي سلفت ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها واوا
فتدغم الواو الزائدة فيها كما في مقروء وبالساة تعلق بنا بدون هي مصدر ساه اي غلبه
ما يكرهه والعلالة بعين وطاء مهملتين على زنة كتاب الخصومة ومصدر علط اذا
ذكر بسوء القسم الثاني عرباء على ان اللحق لا ينادون ضيفي بما يكرهه من سأهم وخصوصة
بان يقولوا للاسكن لا تجزاك عنا خيرا ضيفنا عزيز مكرم لا يقابل الا بما يرضيه
وفي ذلك اياء الى شرف ثاويها وعزته وقد جعل اللحق وغيره النائبة للحدوث ومن هذا البيت
كلمة لا وصوابه ان يقال لا يزال الفعل ضارعا ماضي لفظا ومعنى لان لا انما يتدرج بما وقع
عليه توقع فلا ينبغي كون المعدة لا فانها تدخل على الماضي لفظا ومعنى لا مكررة لا كما ترى
في البيت فينبغي ان يقدر ما وزعم الكوفيون ان لا حذفت في مثل هذا التركيب فان لا المذكورة
الا هي نائبة الجواب قدم استثناء بالنفي وفيه تقديم ما في خبر حملة على جملة اخرى مع اتحادهما
في نحو قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم وسمع بدون القسم
كقوله وقولي اذا ما الطعن من بعيرهم تلاقوني حتى يوب الخنخل هذا البيت للنمر بن

تواب والخنخل بفتح الخاء المشددة شاعرة اسدية قتلت يوم الفقار حتى توب الخنخل اي رجع
احد الغارتين الذين توجهوا في طلب القطر فلم يرجعا فقال الا اتيتا او يوب القارظ
قال ابو دوس وحتى يوب القارظان كلاهما وينشر في القتلى كليب لوائل وقد انشد ابن
مالك بيت المصنف في شرح الكافية وادعى ان ارتفال الجامع منزه بين حذف القسم وحذف
حرف النفي من الجواب قال الشارح والله لا اتلاه وقوله فحذف القسم حرف النفي وهذا في
غاية الغرابة هذا كلامه وجماعة من النحاة يرون ان احد حذف في لا النافية يدل ان احد
القسم وفهم المصنف الظان راى ابن مالك اطلق ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقيد
باعتبار حذف لا جواب القسم والله اعلم احد حذفي النافية وانشد ابن مالك
فوالله ما نلتم وما نيل منكم عتبدا ولو استقارب وقال الصلة الى قوله الموصول اه
يحتمل ان يجعل قوله بعتبد له معمولا لمصدر والباء زائدة وما الذكرة نافية في الموضعين
والفعلان تنازعا وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير ما نافية ولا موصولة
وفي عمر والوفق من الموافقة بين الشيئين كالاتمام توفق حلو بتمر وفوق حمالها الراي لها البرة
كنا تيم لا نفضل في حذفنا اداة الاستثناء الا اعلم احدا اجازه الا هذا عجيب
كيف لا يعلم المصنف احدا اجازه غير الجرمي المسئلة مسطورة في التسهيل وقد كتبت شرحه ملخصا
بحواشيه وفيه نيابة ما التنازع ونحو ما قام ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا
لبعضهم بمعنى ان التقدير ما قام الا زيد وما قاعد الا زيد فهل حذف اثنين فيفر حذف اداة الاستثنا
والمستثنى جميعا وقد رجح ابو الحاجب بالمسئلة اه واختار هنا ذاك اي ما نحو ما قام على الحذف
دون التنازع وقد مرت المسئلة بكاملها على الموضع الثالث عشر من الجهة السادسة
والصواب ان الاستثناء مفرغ هذا الكلام ماخوذ من كلام ابن الحاجب في الامالي فانه رده بعينه
قال في تقرير البحث وقد اثبتوا ان اقتضاء الشيء اي قاعدة كان عند الاكثرين شاء الله الوجه فيه ان يكون الاستثنا
مفرغا لكونه لا يحتج الا باذن زيد والا عرج الاستثنية فلا بد ان يكون الاتم المحذوف منصوبا او
مصدرا مقدرا لحال او خبر على حال الا مستحبا لذلك وتقدير المصدر لا يخرج حتى وجه الاستحباب
لان كقولك ما كتبت الا باقلم وما ضربت الا بالعصا تقديره وحذفت الثاني من اثنين شاء الله والتقدير
الا بان شاء الله اي الا بذكر المشية وقد علم ان ذكر المشية مستحبة فالاخبار عن الفعل
المستقبل بالمشيئة المذكورة تعرف الشروط وما في معناه كقولك لا فعلن اثنتا ان لم الا فعلن تنبيه

الى مفعول مطلوب ولم يتعرض لحكم الهمزة على ابن مالك بهذا البيت تأمل حذف همزة الاستفهام
قد ذكر في اول الباب الاول من الكتاب وقع في صحيح البخاري والحاكم والحسن عليهم الرحمة من
ثم الصق تغلبها الى غير فقال الامير سولنا انتهم فانحى حبا من غير وقال الما علمت في بعض النسخ
ما علمت بدون همزة قال ابن مالك في التوضيح وقد كثر حذف الهمزة اذا كان ما خلفت منه
لا يستقيم الا بتقديرها كقوله ثم قالت عمر تنحى على قال ابو الفتوح وغيره اراد اولست ومن ذلك
قرأ ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم بهمزة واحدة ومثله قراءة ابي جعفر سواء عليهم استغفرت
لهم بهمزة وصل ومن حذف الهمزة للظهور الحوت قولها الكبيت طربت بها شوقا الى البيض اطرب كانها
متى ذو ذو الشيب يلعب اراد ذو الشيب يلعب ومثله قول الاخر فما صحت فهم اسالكم ترا ثم ذوقا
من ربيعا او مضرا اذا مر ربيعا ام مضر ومن حذف الهمزة قبل ما النافية عند قصد التقرير ما انشده
البطليوسي من قوله الشاعر ما رأى الدهر قبلنا ابا معد وابا القرين من قومه عاد قبلا مثله
في فضل الماء من حرف الجر الباب الاول اخذا هذا البيت على غير هذه الصورة واسلفنا ما
ادينا فيه من الاحتمال لا يكون من قبيل ما حذف منه الهمزة فراجعه ثم قال ابن مالك ومن
حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صبا بانا ذعرته بامرار اصابه ترمه ومنه قول النجاشي انا ابن
فلشر خير من مات لا اقترا شيئا ومنه شيئا وحل الجنة قلت وابن سرقونة قال وابن سرقونة في
الدار سولنا اصحابها اوابن سرقونة هذا كلامه وقد ذكر المصنف بعض هذا المثال في حرف الاول من
اول الكتاب وقدمنا هناك ان بعضهم ادعى ان حذف همزة الاستفهام مع فرة وان كلام سيبويه
يدل عليه واسلفنا ان ابا القاسم قال المختار الحاد حذفها اذا كان بعدها ام المتصلة
كثيرة نظما ونثرا حذف نون التثنية والجمع والاصح قوله هما حفظا اما اسار ومنه
وما دام والقتل الحراحد به فمن يرد اه برفع اسارا ومنه ولما تر فع فعوض به الاضافة ومن فصل بين
بين المتضايفين بما فلو سيقف البيت على مرفوره فظاهر ابو جني ان الفصل بما
بين المتضايفين غير الضرورة فانه قال وعلى هذا القول منا عالما اما زيد ولما جمعه كذا فخرج
مشكل الحماسة وبعضها تشديد خطه وعلى الاول والقصد وجوز بعض شارحي الحماسة ان يكون ارفع
اسار ومنه رد ما على الحكاية وان حذف النون مع ذلك لالة اضافة كانه قال هما خطا قوا كبدي
اما كذا اما كذا فكانهم يريدون على الخصلتين فاخذ يحكم عليهم وعلى مقالهم والمعنى ليس
لك احد من خصلتين على غير حكما الامر لا بد ان تلزم منكم ان اردتم العفو واما القتل وهو اولى لكم

من الترجمة

من حرف الجر افيد ذلك فيما قاله هما خصلتان اللتان اشار اليهما بقوله هما خطتا وتلخيصه ما خطته اخرى
ذكرها بعد بقوله واخرى اما والنفس هنا واما الموت وخصمان فعلت ومصدر فرشت لها
صدرها فزا عن الصفاب جوف جوف عبل ومتن محطم والمراد بهذه الخصلة الفرار بالحصلة التي
ذكرها والمصادمات دالة الزاية تدبير الشيء والاتيان به على اتقن وجه والصفا الصخر الاملس
والجوجو بجمعين وغرتين على فتحة هو هذا الصدر كذا في ق وقال في مز جوجو الطاير و
السفنية صدرها وعبل ضخم ومتن الظهر بالشاة الفوقية مكتنف الصلب عن يمين وشمال
ومحطم فتق واختلفوا في قوله ابن الورد صنارين الصاب هذا عجز بيت صدره
كما جمع عرنين وقد علا في قد اسلفت انشاده في فصل كما من حرف الكاف في الباب الاول اخذ في
التنوين واما قول الاسلمي الموقوف ترا حي فخذا لهشام يعني ان شيوخ النحو
هذه مسلمي لما يكون ضاف الشعر بعالف هشام فقد حجوه في التعجة زيد ضاربي نون قبل
الياء والياء هذا نصب على المفعولية لانه محل خفض على الاضافة هذا مذهب سيبويه في البيت
من اخوين وهو الاختيار في غير النداء وذلك في قوله ترا حي فقد قال الفراء شراحيل وخرج غيره على
قلت يكون ان يكون ترا حي منادى ومسلمي خبر المبتدا وعلى انت مسلمي الى موقوف ترا حي او
ترا حيل اسم رجل الا ترى انه عند سيبويه في معرفة ولا نكرة لانه بن ترجيح لجمع ويصرف
عند الاخفش في النكرة ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله ولست الموافيني اليرفدنني
اذ لا يجتمع التنوين بوس ال فصار هذا الكلام الرد على هشام فان مذهب الكوفي
في نحو مسلمي ليست وقاية بل هو تنوين والياء مفعول لا مضاف اليه كما سبق الاشارة الى ان
هذا الذي يأتي له في نحو الموافيني لك الصادة عن التنوين فلم يرد الكلام الا في التنوين
في كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم على سبيل الشذوذ لاجل الفصل ولكون الاسم
علما موصوفا الا قوله انفا قا ظاهره سواء كان هذا العلم الذي اضيف اليه ابا او ابنه
اسم اب للمتكلم او غيره وبعضهم شرط ان يكون ابا لاحد او كان وجعل هذا الحذف من قبيل
بالكثرة ظاهر كونه منسوبا الى ذات الى ابيه لا حده فاما قوله جارية عن قيس بن ثعلبة فمضى
بعد هذا قوله كغير احوالها والعصبة قال ابن جني والذي عندنا انه لم يرد في هذا البيت
وما جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان
يجريا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل بعد كالتنوين الواحق في جيد لان ذلك انما

ابن عاقبا واذا قدرك فقد قام نفسه فوجبان يبتدا على ذلك تقول كلمت زيدا
ابن بكر كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذا البدل في التقدير
جملة اخرى غير جملة المبدل منه قال بعض المتاخرين لو كان الامر على ما قاله الرماني حتى لكان مثل
كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم كما ترى وهو سايغ مطرد والكثير قليل والقليل
كان الوجه ان يحمل على النادر وهو اعلم انه اذا وقع ابن صفة بين علمين كان ذلك سببا
في تخفيف احدهما الفظي وهو حذف التنوين وقد ذكرنا المهم والاخر خطي وهو حذف
الالف ولم يتعرض البصريون ولا باس بذكره تكميلا للفائدة فتقول في حذف الالف خطا
من ابن المذكور ان لم يقع ابتداء سطرة كابن الحاجب في امالية وغيره ايذ يكتب
بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء
والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله ولكنك اذا كتبت قم زيدا كتبت قاف واو هاء
لانك اذا وقفت لفظت قم فدل على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدا
بزيد قلت ابن واغا حذفوا الالف اختصارا لكثرة دورانه في الكلام حذفت العرب التنوين والكسرة
الاولى لعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها على الذي حذفت الالف لاجلها وانما
اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه اغا يكثر اذا كان كذلك واغا اشترط ان لا يكون اول
سطرا لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبدا به القارئ فتبقى الهمزة ثابتة لانه يبتدا
باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجب اللفظ به غالبا وحذفوا الالف
وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا زال المعنى
الموجب للحذف لم يكن الحذف واجبا ويحذف في الشعر كثيرا قليلا كقوله في الغنية
غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ... الا بكاء الاسود الدوي وقد ذكرته وعاتبته
عتابا رفيقا وقوله ايضا الا اصارد كي والتنوين عمرو المعطوف على مستعتب لكا الضرورة
واسم الفاعل معتمد على النفي او على الاستدانة في التقدير كما تقول ما زيد ذاهبا ابوه
والمعنى ذكرته مكانا بين الهجود والموات وعاتبته اذ نحن غضاب فما رددت عتابه
ونحو استعتبته فاعتبني اي استرضيته فارضاني حذف لام الفعل ... عجبت لها انى يكون غناؤها
عامر بن الطفيل وقيل ورقاء بن زهير فانزع فان اخاكم لم يشأ ... من يظلم اليوم يقاتل يضرب
ابو عبيدة من رقم وزيد ابو عبيدة من قيس غيلان وانا ترى الطلب دمه اقتل قاتله مضارع قاتل بفتح

المثلثة والهمزة والقرع بكسر الفاء وفتحها وبالعين المهملة هو ريق ذهب ومرغ اي اهدا
اي طيبة لما الشاعر اهان رملة غرغا بعد غرتها باعور وغيلا ما راى الاسد فيها محجما
على ان اله محجم مضعفا حذف جواب القسم ... فالا ولى نحو زيد قائم والله وان
ان جاءني زيد اقاكرمه ... ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول قطعا انما
هو من القسم الثاني وقد رجح بذلك في اول الترجمة التي رجح حذف جملة جواب الشرط
والقاء ما وقع لها اسما حذف جواب الشرط ... وجعل منه الزمخشري وتبعه
ابن مالك بدر الدين قالا تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفي بلا لا يدخل عليه الفاء
ليس الجواب هنا فعليه فعلها منفي بل حرف توجيه هذا الرد انما هو جملة اسمية حذف مبتدأها
اي فانتم لم تقتلوهم وقد رجح الزمخشري بذلك حديث قال والفا جواب شرط محذوف
تقديره ان افتخرتم فقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم هذا كلامه والذي عندي
واجبة لوقوع الجواب جملة اسمية وهذا نظير ما قالوه في دعاء فينعم امه منزلة على
تقدير بها حذف وانعم ونعم منعم الله منه والا فالمضارع يدون تقدير لا تدخل عليه الفاء
ويا عجبا على ما لم يكن يقع منه مثل هذا ... وحذف جملة الشرط دون الاداة كثير كقوله
نظلتها قلت بكفوف وان لا يعل مفرق الحسام اراد وان لا تظلتها ... الا كثرون على
ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة وذهب بعضهم الى انه لا يحذف الفعل الا مع بقاء الاداة
ايضا كهذا البيت وهو الذي ذكره ابو علي في تفسير قوله تعالى فاما عليكم وان كان اختاره في شرح التسهيل
لجواز ان يطلق قلت لكن ادعى كيف وقع الخلاف المتقدم ذكره في اشتراط كون فعل الشرط منفيا
بلا دون لا النافية باقية مع ما يسمع مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وغو
التاسع مجنوبا باعالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فجملة الشرط مقدرة بالقيد السيف وان
خير فخير الا ان يكون مراده ان اشتراط بقاء الاداة اغا هو حيث يكون الشرط منفيا بها
وليس المعنى ان فعل الشرط لا يحذف الا اذا كان منفيا فيه بل الامر واضح والله تعالى اعلم بالمقول

حذف جملة جواب الشرط ... ولو انا قرا سيرت بالجبال الى قوله وما قدرته ظاهر
ظاهر اذ يجوز ان يخرج هذا التقدير وليس كذلك فقدرة الزمخشري ولو انا قرا اجواب شرط محذوف
كما تقول لغلامك لو اني قمت اليك لتلقاك بالجواب والمعنى ولو ان قرانا سيرت به الجبال
مقارها او زعزعت عن مضاجعها او قطعت به الارض حتى تتصدع وتقرا ايا قطعت به الارض

بالموت او تتمم ويجب لكل واحد من هذا القرآن لكونه غاية في التذكير وفي الانذار والتخويف
كما قال لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وهذا بيان
ما فرضت به قوله لتتلوا عليهم الذي اوحينا اليك من ارادة تعظيم ما اوحي اليه الرسول
الله م من القرآن وقيل معناه ولو ان قرآنا وقع به تسيير الجبال او تقطع الارض او تكلم الموتى
وتنبيههم لما استمروا به ولا تنبهوا عليه كقوله ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة هذا كلام مقدر
رابت حكاية القوم ابين صحيحا والكل حق فلم يعتد المصنف شيئا البتة وبه دون النجاة وهم
يبين كون تقديرهم اظهر من تقديرهم قال الرابع ان كان من عند الله وكفرتم به فمن اضل
الا بالذي لم يقع في الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة ولا مزيد ما يقتضي ان احد
الاستفهام جواب ونقض مامنه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع
كفركم به وانتفت شهادة اعلم بني اسرائيل على نزوله مثله فايما يترجح استكباركم عنه
وعن الايمان به السيد من الناس واظلمهم انصافا منه فان قلت هذه الجملة المقدرة
اذا لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها ان يكون معقولا لاخبرونا والعامل
معلوما كما هو كذلك في قوله تم قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة بل اياه تدعون
ان القوم الظالمون فان قلت فاين الجواب الرافع قلت محذوف دل عليه الجملة المستفتاه
له والتقدير في اية الاحقاف ان كان من عند الله آه فاخبروني هل يهدي الا القوم الظالمون وكذا تقدير
اية الانعام ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون
التحقيق ان سر حذف الجواب مثل سر كان في الكل لكون المواضع التي تم فيها فعل
الشرط مضارعا عاخر وان تجرد القول فانه يعم المستقبل وان يكن نوبك فقد كذبت رسل
من قبلك وعسوان عيسكم فرج فقد سبق للقوم فرح مثله فيكون على هذا التحقيق في الآيتين
نقضا على ان الجواب كما حذف في السكلا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وان كان مضارعا من
القرآن ايضا قوله الذي تلك قد رضات بيوتكم ليعلم ربان بيوتا واسع حذف الكلام عجلته
ومن ذلك قوله قالوا ان خفت فقلت اذا وخيفتك ما ان نزال منوطة برجائي فان رضا
بعوني نعم اعاكان كذلك والله يعز كونه العامل المزدوج وحذف احدهما وذكر هما جميعا وهو
ممتنع والموظفة المعلقة اسم مفعول من قولك نطت الشيء انوطه اذا علقته وارجح توقع
او محبوب وهو ضد اليأس الرابع بعد ان الشرطية الى قوله فانعله لا يخفى انك

اذا قلت

اذا قلت ان تجارتك اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب لان الشرطية وجزاءها
وان شئت من الطريق حالة تعلق احدهما بالآخر وارتباط طرفيها كالعدم استقلالا بالافادة بل
مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف هذين الموضعين اللذين ذكرهما المصنف
بعض الكلام لا الكلام مجازا والعيني يقبل من الموجبين مهملا ويرمشاة تحتية وهو خلاف
الثاني حذف الكثير مع قرينة عرفا كذي افتدى بالحسن ان يكن لصاحب الا كالدرهم في ثمن
الدر هم والثاني الحوالي اي كان حاذقا الى قوله منك فحذف جملة شرطية وجملة جوابها
ودل الكثير من جملة لكنه لم يخرج عما ذكرنا من حذف الشرط وحذف الجزاء فيكون هذا
مثالا لما حذف منه الكثير من جملة شرطية فيخرجها ذكر نظر ولما ذكر بعض الزمخشري كتابي الى قوله
ارشد محتمل ان يكون انشد مضوبا بادل مقدرة والعطف على المصدر المقدر على
حد قولها واليس عباءة وتقر عيني ومحتمل ان يكون مرفوعا على الاستيناف والبيت للمرار بن
الهدر وقوله بعين محمة مفتوحة وزاي مقبلة والمضارع يجوز فيه ضم التاء وفتحها
يقرر شديد شد كسر بفتح وفتح مشددين شد كفرح يفرح وفرضا ترا ويذكر بعض ما الورد في كتابي
ما يتعلق بغير الاعراب فقضا الزعزم ممن يفعل ذلك من المحررين حتى يحتاج الى ان ينبه هذا
هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانا فعلت الواجب وصانه وضع كتابه ليفيد به من تعاطى
التفسير والعربية جميعا ولا حاجة الى قاعدة مثل هذا القدر واما قولهم في تركيب
الناقة طليحان الى قوله والخبر عنه قدروا ذا ولا يقدرون الناقة من تركيب الناقة طليحان
لان حق الدليل ان يتقدم ولا يصح الحال ان يدعى ان الاصل الناقة ومركبها ثم الحذف والعطف
عليه بعد السعن الخبر الى الضمائر لانهم اذا حذفوا المعطوف عليه بقوا العاطف والمحكوم الحكم عليه
من الخبر ومن كلامهم تركيب الناقة طليحان اي والناقة نحن نزال العاطف والمعطوف كما انشده فا
نفرتشاوى فضرب فانبرت وكما قالوا التعلمي انا ما الناخاطها سخينا اي خاطها فتبرنا ها لا
يكون التقدير الناقة ومركبها الناقة ثم حذف لعدم اتساع وبابه بل وسط الكلام واخره كما اول الا ترى ان اذا
تراد وسطا واخرا لا اول وهو حذف للعاطف وبقاء المعطوف شاذ انا حكى سيبويه عن العرب خبزا
سمكا ثم اتبعه ذلك في التعليل الا ان ظاهر رده حذف فعل الفاعل وحذف المبتدا اكثر من حذف
مراده انا واقع الرد في الحذف من الوسط ومن الاخر ومن الاول ويرجح ذلك على هذا قياسا
والله الموفق والمعين الباب الخامس في الكنى و على الموصول اي بين نوعي كل من

هذا هو المتحفز لمعنى بشرط امكان تقدمه في اول الكتاب انما لم يؤت به هنا وان افاد
صيغة الكلام بالكلام لخص هنا وهو ان ام هنا منقطعة لا متصلة واما الاستفهام
التقرير واصنادها هي ما منوعة بمنية الفعل لكن بينما وتي من حيث ان صفة من
برجلين قائمين ابا وهما اقل من صفة بقومان ابا وهم ولا يقومون ابا وهم لان الالف
واللام في الفعل افاد على الاغلب وتجريدها لكونها علامتين للتثنية والجمع ضعيف
بخلاف الالف والواو في المشتق لاسم ومحوهما فانهما وضعا علامتين للتثنية والجمع
ولو كانا افادا علمين لم يقبلا في نحو الضاربين والضاربين قائمين وقائمين ومررت بقائمين
وقائمين بل هما في المشتق نائبتان في غير المشتق الذي لا فاعل له عن الزيدان والزيدون
واما جاز قام رجل وقعود غلمانه وان كان قعود الغلمان جمعا كقاعدين لانا اذا ذكرت
الاسم المشابه للفعل جرى لفظا عن مواردته الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكون فاعله
يكون في قعود غلمانه شبه اجتماع فعلين كقاعدين غلمانه لشابهته بقعدوا غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الصورة الظاهرة الا ترى الواو علامة لاسم الذي هو فاعل والفعل
بدلا من العمل ويجعل الجملة الفعلية خبرا مقدما كقولك بكرت عليه بكرة تؤخذ بتقدم
بالصريم عوانها البكرة بالضم العذرة وبكرت على الشيء والبه وهيه بكورا وبكرت
بالتشديد واستكرت وابكرت وباكرت كلها بمعنى اتيته بكرة وكل من بادر الشيء فقد
ابكر اليه او وقت كان مثل ان يقول بكرت اي صلوها عند سقوط القرص
كذلك عن ابن الاعرابي والظمآن المراد بالصريم الصبح ويطلق على الليل وهو من الاضداد والصريم ايضا
الارض المصرومة ريحها ومحتمل الدرس في البيت والرابع قولهم في نحو قلما يقوم
زيد اه لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بينهم والصواب خلافه لان الذي
اشتهر بينهم والصواب خلافه لان الذي اشتهر بينهم قد رده سيبويه والمحققون
والمصنف قد تبرأ من دسيسة الهم على المحققون وقد ذكرنا شهرة الاحتجاج المذكور بما قرره به
الهم الى الذي اشتهر بين المعربين صواب دان غلطهم بما نقل عن سيبويه وغيره
نقضا وقد الخ اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين
لانه اجتماع مجازين امر مستكره ولا استبعاد في ان يكون الاستكراه بينهم في ان يسند
قولنا الى الارض شباب الزمان من مستهجنات الكلام ومما يقدح في قولهم مجيء نحو

قولهم

قولهم اشتمل الفعل الاول المتوسط بينه هذه الثانية في هذا التركيب لقيام المانع لا
تقتضي المنع من ان يتكلما عند عدم المانع والشاهد بكبر اثنين هيئة الاشتمال والاشتمال التوسط
اداره على حسبه كلا حق لا يخرج منديه واشتمال الفعل اداره في الكلام من قبيل بينه
على يده اليسرى وعانقته الاسد ثم عرد وناشير من خلفه على يديه اليمنى وعانقته الاثنين فعلهما
جميعا وهو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم نضوه من احد جانبيه على منكبه
فيبدو منه فرجه كذا في ح والخامس قولهم الفاء جواب الشرط الى قوله عاملين
غاية ما فعلوه في هذين الامرين ان حذفوا مضافا للقائم مقام الفاء وهذا لا يجدي
ذلك كله بوان الصواب خلافه فني كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك
لا يحصى كثرة والعاشر قولهم استتم غوصكان من الصرف الى قوله لاستعة
يعني ان هذه الزيادات حكمها حكم الفي التاسع في الاستقلال اعني الصرف
ينبغي اسقاطها استغناء بعد التنافي الشامل الاولين وما هو عبثا بهما وفيه نظر ظاهر
عجز عن ذكي الحق او عن اداره بكر وهو بمعنى اللدد والزور بمعنى الحاق وقيم يوفي
بدل اللهم الى قوله فاطر قال الزمخشري وانما سمعت الصرف لما فيها من العدلين عدل اسم
صفتهما وعدل اسم من تكرارها يعني انا حين حكينا عن ادراتها الاصلية الى الفراء اخرى عن تكرارها
الى التوحيد وجدنا كثرة الحالين مما العدل والصفة الاصلية لانها معدولة لكونها
الصفة وضع الزمخشري اعتبار الوصفية بناء على عدم اعتبار هاتين العدول عتبر بالحال
انصراف اربع في قوله مررت بنسوة اربع دون ابن الحاجب بان الصفة في اسماء العدد
انما لم تعتبر لان شرط الاعتبار مفقود وهو كونه موضوعا صفة في الاصل فان اسماء العدد اسماء كلت
وهذه الاسماء العدد وان كانت معدولة عن اسماء العدد فانما عدلت عنها باعتبار كونها
صفة لا باعتبار كون ناعدد الا ترى ان اثنين اثنين لا يكون الا صفة فكان مثنى وثلاث وهو
الموضع الاصلي له فان قيل فينبغي ان لا ينصرف مثل قولك اشربت لهما ارباعا لا نكاد نستعمل
الا صفة قلنا الفرق بين ذلك مستقيم لان هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق بخلاف هذا اللفظ وانا زيد
التكرار بهو في اقتضاء مخالفا مثنى وثلاث فانه موضوع في الاصل صفة وان كان ذلك صاحبه
الى تكلف تقدير عدل اسناد مع الاستغناء عنه وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد انيس ذياب
تبغي الناس مثنى وموحد هذا البيت لساعدة بن جوية الهذلي المتقدم وتمامه بسباع مكان

ذباب وتبقى تشديد العين المهملة اى تطلب اصلا تبقى بتاء بين حرفين احدهما مثنى وحده
ذباب اى سباع والجمع اوقع هذه الالفاظ الى قوله بالتنادى قد مر فى فصل المركبات
الا لفى البيت الاول الكلام على هذا البيت وذكرنا اضلالنا انا استحلت التفتيش على الاوجه الذى
قرر به ثم قراجعه واو اوزنت لم يكن له معنى اى لو اوزنت وقلت اقتسما هذا
المال درهمين وافتسموه ثلثة واقتسموه اربعة لم يكن معنى لم يصح جعل درهما حالا من المال
الذى هو القسم هم مثل التعاقب فى ما اذا كان القصد فى الحال الوصف والتفصيل فى حكم الاجمال
وكذا الطيبى فى حكم النكاح ولو جئت بغير او لاحد القسمة وجه ذلك ان او لاحد
امور لا يخرج واما الاباحة وحلال الجمع فى مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه يكون بيانا لما يخرج
مثل ان مجالسة احدهما خير لزيادة الفضيلة وتعلم العلم فيكون اولى بالمجالسة وحاصل الرد ان كلا
الامرين والحال ان ايا منهما كيف يفعل الكلام يكون نفيا للمأتيا بالمعنى ان يكون الاقتسام
على احد هذه الانواع غير متجاوز اياها الى ما فوقها وهذا معنى قولهم يحظر اعلمهم ما اباح ادناهم
وفى اشارة الرد فى ما ذهب اليه البعض من جواز المسح مقسما بان الواو للجمع فتجوز القسمة
الثلثة الاربع وهى تسع وذلك ان من نكح لم يخل اما ان يحافظ على القواعد فى كيفية
النكاح وهى كونه على هذا التعديد والتفصيل باحاد الى خماس وسداس كما ذكرنا حالة التقسيم
على الكيفية وبغيرها ان الملوك اذا دخلوا على قوله يفعلون اراد فى هذه الاوقات
الثانية المتعرة التى لا تخير لها منا كانت فى بيت المال القديم فمنعت نحو فلان درات وذكر
ذكره وما على بناء الثانية اذا اشار الكلام على المحل التى لها محل من الاعراب فان قولك على
التقدير الثانى قولك يا معرفة القارئ لا يتم الحذف فى مثل قولك زيد قائما جوابا
لمن قال من فى الدار اى زيد فيها فانا القوة الدالة على المحذوف فى القسمة وغيرها
جعلوا الحصور عناه او تقدم ذكره فى استفهام او غيره وهذا مثل المعنوى وغيره
احتج بقوله والارض ابقل ابقالها هذا عجز بيت صدره فلا مزنة ودقت ودقها
والمزنة السحابة البيضاء والودق المطر وغيرها عادل السحابة التى شبه بها الجيش
فى بيت قبل هذا واقبلت حتى خيلت بقائها سوداء معطار مثل سحاب المطر التى تشبهها
الجيش فى الارض اقبلت مثل اقبال المزن اسامها معطار السحاب المشير بها الرابع قولهم
ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى الى آخره حكى الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص قولين

فيما اذا كان

فيما اذا كان الاسم الاول معرفة والثانى نكرة قال ابن الشجرى فى امالية يكون الاول غير الثانى
لانه فسر قال ابن الحاجب فى امالية قوله تعالى عذروها ثم ذكر رأيهما ثم ذكر الفائدة فى اعادة لفظ الشئ
الاعلام بمقدار عرض العذر ومن الواضح والالفاظ التى تأتى بسببها للمقادير لا تجرى فيها الاعذار
ولو فهم فالغرض انما يكون بما تقدم باعتبار خصوصية فاد والا يكون له وجه البعد ولا عن الغرض
الى آخره ترى انك لو اكرمت رجلا وكسوت كانت العبارة عند اكرمت رجلا وكسوت ولو
اكرمت رجلا وكسوت غيره كانت العبارة اكرمت رجلا وكسوت رجلا فيتبين ان هذا
ليس من حمل الظاهر على المعنى المراد لو اتى بالمضمر على ما ينبغى وشرط الطيبى فى هذه القاعدة
ان لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله فان
فيه تكريرين والثانى هو الاول فقال هو من باب التكرير لانا طالما زيد زيد على تكرير
الرب فيما قبله من قوله سبحان ربك رب السموات ورب الارض ورب العالمين الذى
استوعب هذا التكرير معلم انه تعالى عز وجل عن حصر الوالد البنوة قال الشيخ بهاء الدين والظاهر الذى
يذكره ما ذكرت فى الحنفية قال فى الهداية مرة اسد من الاسد ثم قال ثانيا ثم قال المحلل ويعيد
مالى الفلان فلا سدس واحد كان السدس فى كل معرفا بالاضافة والمعرفة اذا عيدت معرفا بالثانى
عين الاول هذا هو المعهود فى الغفة وقال فى التلويح من كتبهم ايضا فى الوقف السنن طالق ونصف تطليقة
وربع تطليقة للمنكر اذا اعيد منكرا فالثانى غير الاول وان قالت طالق ونصف تطليقة وثلثا
وسدسها لم يطلق الا واحدة للاضافة وشرح المنار الحافظ الدين النكرة اذا اعيدت معرفة
فالثانى هو الاول والدليل الصحيح قول الشيخ بهاء الدين والظاهر ان هذه القاعدة غير مطردة والتحقيق
ان يقال ان كان الاسم علما فى الموضعين فالثانى هو الاول سواء كان معرفة بالعهد او لا يكون
الثانى غير الاول اما ان استغنى عنه الاول لاستقلاله وسواء كانا معرفتين علمين او نكرتين علمين
او فهما فى غير النفى اما اذا كانا علمين وهما معرفة ونكرة فى النفى فالثانى فقط على
الاول واما فى غيره فسيجئ ان شاء الله تعالى وان كان الثانى معرفا بالعهد او منكرا سواء كان الاول معرفا او
واللام العهدية تراد منكرا ويلتحق بعدم القسم فى دخول الاول فى الثانى ما اذا كانا علمين فالاول
نكرة لقوله تعالى لا يكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اى لا يكون شيئا ما لم يرزق فابتغوا
عنده كل رزق وكذلك عكسه وان كانا اجناسين بان يكونا معرفتين بلام الحقيقة او النكرة فالثانى
الصادر منه الى المعهود فان عرفهم اليه فهو والا فهو غير الاول وسيجئ ما ألحق الثانى فى شرح ان

كانا مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال
في قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان العسر واحدا لان اللام للطبيعة والطبيعة لا ثاني لها يعني ان
الجنس كلي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا نكرتين فالظاهر الاول غير الثاني
لانه لو كان اياه لكان اعادة النكرة موضع المعرفة وهو خلاف الاصل وعليه خلافه
ولاجل الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك الباب فاعاد ذكر الرجل منكرا كما
بدا به منكرا مع تردده في انه الاول او غيره كما ورد مصرحا به في الرواية الاخرى حيث قال ثم جاء رجل لا
ادري الاول ام غيره وان كانا معرفتين باداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان
الثاني خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاعم على الاخص
هذا هو التحقيق في هذه القاعدة ملخصا كلامه والرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل
وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا البيتان من الهزج والثاني
منهما مدرج اي صدره بعين يرجعن واول عجزه نونها ومعنى صفحنا اعفونا وحقيقته اعرضنا
عنهم وولينا صفحة اعناقنا ووجوهنا وهي جانبها فلم نواخذهم بما كان منهم ومعنى يرجعن قوما
كالذي كانوا يردون امرهم الى الايتلاف والتواد كالذي كانوا اي كما كانوا عليه ويجوز ان يكون المراد
كالذين كانوا فحذفت النون تخفيفا كما في قول الشاعر وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل
القوم يا ام خالد فاذا دخلت القاعدة يرد على قوله سهل الامر يا ابن ربيعة فان قصدهم ولا يحملوا
كلامهم على غيره فكيف يتوهم انهم ارادوا حمل الثاني على انه غير الاول مع وجود قرينة تدل على ان
المراد به نفس الاول ولهذا ما لا ينبغي ان يتخيل اصرح في التلويح للتفتازاني بعد جواب هذه المسألة واعلم
ان المراد هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القراين والا فقد تعاد النكرة مع عدم
المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا نزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر على
ان ينزل اية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا
وشيبة يعني قوة الشباب ومنه باب التوكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا
كتاب انزلناه مبارك ثم قال ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة
مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد
المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله في الكلام كثير كقولهم هذا العلم علم
كذا وكذا او خلت الدار فرايت دارا كذا وكذا ومنه بيت الحماسي هنا كلامه الخامس عشر قولهم

بجران

يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها عدّ هذا الموضع في هذا الباب مبني على ما
قول سيبويه في المسألة صواب وتقريره بعد هذا انه لا امر الى سلامة ما التمس بهم في
ذلك من المعارض فلا ينبغي ان يبغى عليهم ويعد في قبيل ما هو من الخطا وقال هاهنا
فاصدع النصح فاستملا هذا صدر بيت عجزه فقطع ظاعنه مهد تصحر رشده وقدم
انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة التي تضمنها عن الحال
ما يحتمل باعتبار عامله وجهين ولقول الى الفتح في عليه يوم مر انقا السلام هذا عجز بيت
صدره الا يا نخلة من ذات عرق كنى بالنخلة عن امراة وذات عرق موضع بالبادية كذا في ص
تلك هو ميقات العراقيين وقبلهم بعير ابن الحاجب واما مسألة المضاف اليه الى قوله
او تقديرا قال التفتازاني في حاشية الكشاف وههنا الكلام على قوله تعالى بل ملة ابراهيم
حنيفا ما تقرر منها حال من المضاف اليه الى قوله للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا
من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مثل اتبعوا ملة ورايت هندا اذا رايت
وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة
لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كان قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها
عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فالكلام في
جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر هذا كلامه وقد يرد على الاول انه اذا كان العامل
معنى الاضافة بتلك الطريق فلا معنى لتخصيص ذلك بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء ويلزم تجويز
وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل والحاصل ان الحال لا تقع من المضاف اليه الا في صور
الثلاث وهي التي ذكرها ابن مالك في الالفية حيث يقول ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى
المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا السادس عشر قولهم يغلب المؤنث
على المذكر الى قوله ضبعان وكذا قالوا في الجمع ضباع في جمع ضبع وضبعان وهذا وكان
القياس ضباعين كما قيل في جمع ضبعان حيث لا انثى معه وحكى الانباري انهم قالوا للمذكر
ضبع كما قالوا للانثى وعلى هذا فلا تغليب والثامن التاريخ الى قوله بكلمتين
لكن لا اختصاص لهذه المسألة بالتاريخ فانه يقع في غيره اشتريت عشرا بين جمل وناقة
التغليب يرد بهذا الضابط نحو التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن
بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام فاتت تغليبا لليالي وقد علم بما ذكرناه انه

لاختصاص التغليب بتبيينك المسألتين وزعم زاعم انه غلب التانيث في قوله حبب الي من دنياكم ثلث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلوة تمما بالنساء وهذا يحتاج رواه النسائي عن انس وليس فيه وذكر الثالث فالتفاتا في وقرة عيني في الصلوة كلام مبتدا مقصود لاعراض عن ذكر الدنيا وما يحب بها وليست عطفا على الاول والنساء كما قد يسبق الى الفهم لانها ليست من الدنيا ولو قلت التموات مفعول به آه هذه دعوى لا دليل عليها وهي مبنية على ان السموات في قولك خلق الله السموات مفعول به مطلق وهو غير المفعول به ما كان موجودا آه هذا من القط الا ولواء دليل يدل عليه والا كان الاخبار آه فيرد خال الالف على جواب ان الشرطية وقد ذكرت بكونه منه وتبعها عليه في نحاله والاحسن ان يستغنا تضمين هذا ان يكون بتغير هم بحرف التفسير هنا وكل حسن صواب فيلزم ان يكون عرض هذا الموضع في هذا الجواب غير صواب لان الباب معقود لان يذكر فيه ما اشتمل بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا ان عبارته تقتضي ان يكون ما اشتمل سهم صوابا لا خطا طابس من موضع هذا الكتاب في شيء تنبيهان احدهما الاخر منهما قال الشيخ اما القبيل الثاني فمنه ما نكر بعضه اذ قد تقدم ذكره في الباب الاول في حروف الستين والتعريف بذكره هنا فايدة واما التنبيه الاول فقد تقدم منه في حروف الستين ايضا حكاية قول الفراء في الاية المذكورة وزاد هنا ذكر الاعراض عليه والجواب عنه تمام العشرين قولهم في قوله بالاضافة لهذا تمام غير مقصود وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف لا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد والمذهب المختار في ذلك ما تقدم ع تقولهم زيد مخفوض بالاضافة صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو فاعل وانما اراد وا من حيث هو مضاف وذكروا التقريع لهذه العثمية لظهور المراد ودعواه ان القول ان يوتى بمخفوض بالاضافة غير صحيح فاه هذا قول من جوز عندهم في البناء تعظيم الجماعة على ما رواه خاتمة ينبغي للمعرب آه لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيما تحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها فكان الاولى ان يذكرها في الباب التابع والله الموفق لصواب ايراده [الباب السابع في الكلام] ويسئل حسن الخاتمة

الباب السابع في الكلام

ولا يوقت فاعلم ما بلغني من بعض المعلمين انه لا يكون اسما هكذا اذا قصد بكلمة

لفظها

لفظها دون معناها مثل قولك ليست حرف من وضع لذلك اللفظ لان مثل هذا موضوع لشيء يعبر عنه بلفظ اذا عزم فهكون على ان يكون من قبيل الاسماء الظاهرة وليس فيها ما هو موضوع على حرف واحد دون ثم استمع ان تعبر عن تاء مرتب بقولك ست فاعلم الان خرج عن النهج المستقر للاسم الفك واعلم انهم قالوا اذا سمي بحرف واحد متحرك وليس بكن بعض كلمة فانه يكمل بتضعيف مجانس حركته وفوله التسمية بناء الخاطب الذكر بناء بالف ممدودة بناء على قلب الالف الثانية همزة كما في حمراء ونحو التسمية بنا الخاطبة قول بعضهم اجروا ذلك في اعلام الاناث ولا مانع منه فيما يظهر فان قلت بمنع منه ان هذه الزيادة تحمل بعضهم المراد وذلك انه قد يسبق الى الفهم ان المراد لفظ نون مثلا وليس كذلك قلت قد رجحوا بانه اذا كان ثاني الثاني حرف علة وجب تضعيفه اذ القرينة سواء حملت على اللفظ او الغيره نحو لو دانى فلم يعتبروا هذا التوهم الذي ذكرته ما نعا وان كان اللفظ على حرفين نطق بهما فقيل در حرف تحقيق وهل حرف استفهام ظاهر هذا عدم الفصل بين ان يكون ثاني الحرف حرفا بين او طد ودع حرفا نا اذا كان حرفا بين ضعف واما ان كان حرفا صحيحا كقد وهل فثبت الكلمة على حالها والمضعفان لم يعتد العرب بهما ان صح التضعيف تقول من رد موصولا وشرطيا مثلا وكم مجيء استفهاما مير وخبرية بالتشديد فيهما وهذا بخلاف ما اذا جعلت مثل ذلك علما لغير اللفظ فانه لا يضعف حتى تقول جاءني من رايته كما بالتخفيف فيهما وانما اعلت لفظة ما في نحو ما حذفت لامه رضيا وهو حرف علة وهذا تصغره على كميه وانما جعلتها من باب الحذف في اللام لان العرب لم يضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت الحذف من حرف علة لانه اكثر حرفا من غيره وانما جعلتها من باب يد ياء ما حذف منه لام نسيا من باب عصى لانه ليس في الكلام في الوضع كان جعلها من باب يد ياء ما جعل لام بالحذف كانه لم يوضع اصلا وتقول في الاول اكرم من الكم ومن الهل مستدة بتين لانه لم يقولوا بالكلية فانا نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغير لفظة بتضعيف ثانيه ليصير على ما لا فان المعربات ما المنقولة بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فقد غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغيير اظهر في اللفظ والمعنى الرضا كلاهما وعلى هذا فقولهم الالقيس من قولهم الالف واللام هذا ضاف لقوله لا يجوز ان يلفظ باسم شيء من ذلك كراهية الاطالة وغير هذا سم ولهذا اجزء غنا آه اذا جعلت الكلمة مبنية على اللفظ سواء كان اللفظ الاصل اسما او فعلا او حرفا

فالاكثر الحكاية كقولك من سيعيم بها وضرب بعلو سوف حرف استقبال وذاك الاكثر
فيقول مثلا ليست حروف هذه كلمات الشاعر ليست شعرى وأين منى ليست ليالى وأين منا أيضا
ثم اولته بذكر فهو معرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن
الوسط كسوف وليت فهو لهذه الحرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة احرف او ثلاثيا متحرك الوسط
فهو منصرف مطلقا ومن هنا قلت حروف المضارعة لا تمنع الا ما
اجراه قياس فمنعت الاسم فيقتضى القطع لان العلمية تسببه بان يكون اسما مرفوعا اى ليس جاريا
مجرى الفعل وهمزة الوصل انما يكون في الاسم الصرف اذ لا كذلك من الاسماء العشرة المحفوظة
وان ليس منها فيجب قطع همزته ولا يرد المصدر كالاظلال والاقتدار لانه ليس باسم صرف بل
لتقدير الذكر اذ هو جار مجرى الفعل كما انه اذا سميت بامرب قطعت همزته لانه اسم
صرف لا وجود لهمزة الوصل في شئ من الاسماء العشرة وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فان قلت
فيلزم اذن قطع همزة مثل الاظلال واذا سميت بها لانه عند التسمية يجوز صدرا وليس من الاسماء العشرة
قلت بقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الافعال فاستصحب بالكلية ثابتا
لها قبل التسمية وبها يخلاف مثل الاقتدار وادخل في المفعول غير نحو ظرف مكان او ظرف مكان
لانه يترتب على التعيين فائدة وهي البحث في كونه مختصا او غير مختص بتقدير كونه ظرف
مكان مع الاختصار من نظر الى صور من الالفاظ التي سلموا في انتصابها على انها ظروف مكان
مع اختصاصها اذا كان كان غير مختص اوجبها ذلك الكلام وكذا اذا كان ظرف زمان لم يحتج الى
البحث في المختص لانه نصب بغير شرط وتقوله في نحو يلظى فعل مضارع اصله تتلظى
يعني في نحو انا نلظى واما في مثل قوله تلظى النار يحتمل ان يكون ماضيا حذفت منه علامة
التانيث لاسناد الفعل الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي ويحتمل ان يكون مضارعا وقد قرئ
من حرب بالبيكم التكاثر مبتدا وخبرا فما من قولك المنطلق زيد لا عيب على هذا للعرب
الا اذا رجح بان الضمير نفس هو المبتدا واما اذا اطلق الهو في ذلك ولم يعين فيجوز ان يجعل
كلا من على ان التكاثر مبتدا موخر والضمير خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم
مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية وعلى البصريين قامت حتى تكاثرتم
تدل على ان ذلك للعرب قالوا ان الضمير مبتدا والتكاثر خبر والقدر سلوني صفر على اسمه
وقائله ان كلا منه بعض المقدرين بها وقد مر عن قريب احتجاج الشيخ بهذه العبارة على ان القول

يتلون هذه السورة تلقاء اى نحو منظرة الهدهد هو الالف واللام في العهد والخبر جنس الائمة
الهداة الى سلوك جادة الصواب عند كثير وذكر في عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرئ علم العربية
انه استشكل قول الزمخشري الرقيم هو اللوح من الحجر وبابه من الكوى وبابه منك بليلة
الملسوع الريان ضد العطشان والحرى الموضع الكشوع الذي صافي وجهه تارة
كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية وذلك انه شبه امتداد جفون المحبوب
من النوم بامتداد الجوف من الماء الذهب لشدة العطش وحصول الراحة بخروج الاسعاد
من الرواء الاطراد بوجود الاصالة ثم في الريان ثانيا طريق التبعية وفيه رد على ما نسب زكي بليلة الملسوع
عن ليلة السمر لان السمر والارق من لوازم ذات وفي الجار والمجرور الموهم المستفاد مرجعا والتوهم
المستفاد من العجز كناية وقال جماعة من العربين الى قوله لانه سيعيم قد اسلفت
القصة اعني الجملة الرابعة من الباب الخامس انه قد يكون موضع لا يرجح الاعلى وجه مرجوح
قال الصبان على همزة خبر كقراءة ابن عامر وعاصم وكاد يجي المؤمنين وذكر ذلك التخريج الذي
ذكره هنا وبجري امر وهو ان يكون نحي مضارعا اصله ننجي بنونين ثانيتهما ساكنة وضعف هناك بان
النون عند الجيم يخفى ولا يرد سيقرب الى تضعيف التخريجين باذكر ابو علي الفارسي والزمخشري
قال الصبان في شرح الكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف وابو علي ضعيف لان الاعلى في تخفيف الياء
بالاسكان والاعدل فيه اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل المصدر ابلغ لتضمنه
للمفعول به لان كل فعل لازم وسعة كلام مع مصدر لا ما شذ وكان قيامه مقام الفاعل
اولى من قيام المفعول به حصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التعجب
واذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المنون بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فتح
المؤمنون مفعولا به رجاء وتقديره ونجي النجاء المؤمنين او يقول نجي فعل مضارع اذ هو فتح
فيهم واصله ننجي فحذفت احدى النونين تدل على حذفها عند الادغام فان العربية توخذ من القراء
المجوز بعضا حتمه وقوله عند القراءة تدل على حذفها عند الادغام فان العربية توخذ من القراء
تجوز واسع ويكفي تجويز الاحتجاج والاخذ بما قالوا فكيف بجوز الاحتجاج والاخذ بما قالوا فكيف بما عن العرب من لا يعتد على الجهل او العدد
عدالة اولها اسلمه وعدالة التسمية قال الاخذ بما قالوا فكيف بما ثبت قولا تم عن ترتيب معصمة على الغلط
وهو سوء الحفظ افصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القراءات
السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء واما ما هو من قبيل الاداء كالمد والامالة والتخفيف

الهمزة والادغام والاخفاء فغير مستقيم كما ذكره ابن الحاجب في اصوله ذكره غيره قلت نعم لكن لم يكن نقل القراءة اقل من نقل العربية والاشعار والاقوال وكثيرا ما طعن فيما صح نقله القراء الثقات لانه لم يبلغ فحقه قبول هذا ورفضه فقد ذكر الامام في سورة الحاشية اثر قرئ ليجزى قوما وقال معناه ليجزوا قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول الذي ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا الوضع كلام العرب قلت واستماع اثار غير المفعول به مع وجود منصوبه يعرى والكوفيون يجوزون جر المصدر انما يمتنع اذا استوفى مقام الفاعل اذا كان مفاده مصدرا مؤكدا اما اذا كان مختصا فلا يمتنع فقيدة الاثير عود على مصدر نوعي وبعضه فالتقدير عجبت هوى الخيام العرين كما قالوا في قوله تعرفنا لوائي بجبل عليك وبقتال يسوك وان تكشف غمائك مدرباي ومعلما هوى الاعتلال المعروف وقد اسلفنا ذلك في الباب الرابع في اواخر الجمل التي تضمنها الاسم ما لم تكتسبها الاسم ما لم تضف والا فقيل لا تظلم فيه دخال اللام على حوباء الرخصة وكذا قوله بعيد ذلك نحو ورقه والا لخفض الوضع بالكسرة وقد ذكرت من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في كثير غيره من المصنفين فان قلت فصل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعرفنا لوائي بجبل عليك قلت ان اراد هذا السؤال من الازرار بالزمخشري ما لا يخفى ولكن اراده بالذي يليق بالمحاورات مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر وروح قدم الزمخشري في علوم اللسان وعلو شانه فيها مما لا يكون مستضعفا في حاشية القفال فانه في الكتاب في هذا المحل الخسيس الاخبار بهذا فيها هو قد اهتم انفسهم يظنون بانه الظنون يقولون ما لنا يعجزون ان افهم يقولون لو كان الواحد الطلبة التي هي قال الامام والرجل شيئا من الجبال موضع الخبر الطائفة مصدا الذات محذوفا سعد مفعول البوت للمانعين لاحاجة الى الاخبار عنه والخبر عجز وفي قبيلة او فكيف طائفة على ان الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين او طائفة اخرى لم تقم الغاس وذهب الزجاج الى ان قد اهتم صفة ويظنون خبر ولا يجوز ان يكون قد اهتم خبرا لان الكوفة موصوفة في التقدير او طائفة اخرى والجملة الواو والحال بعدي وهو موضع نصب عليه سيبويه وعكس مصاب المولى الا قوله الخبر بعده لا يتم الا يكون المقاسم مفعولا في هذا المثال ولا يكون مصدرا والمولى هو الخبر ويتم خبر تبدل الصدق اي ان الذي اصابه هو مولاك هذا يتم وهذا معنى صحيح ينطبق على التركيب بهذه الطريقة

السابعة

الرمل وقبل المضاف اليه المدن او قد يعني وقبل الياء المضاف اليها المدن نحو قد بلغت من لدني عذرا بالتشديد وبه قرأ الاكثرون وقرأ نافع وابو بكر لدني بالتخفيف قال ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم الحاق نون الوقاية لدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة والمتبع ولا يجوز ان يكون الاسم فيها لدن والنون للوقاية لان لدن حركات الاخر والنون انما تاتي بعد المصون الاخر من الحركة وانما توقي لدن مضافا قال ونص عليه سيبويه واما قد واما قط المضافان الى الياء فقد تي وقطني بالنون فيهما اعرف من قدني وقطني بتركهما كذا قال ابن مالك وظاهر وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين في الاختيار وقد نص قوم على ان الحذف معهما ضرورة

وقوله اسلمني الى قومي شراحي انشد المصنف هذا المصراع ثانيا في الباب الخامس في مواضع الحذوف حيث ترجم على حذف النون وزعم هناك ان الذي في مسلمني اه ولا يمكنه ان يدعي ان الياء المخفوضة على انها مضاف اليه لان النون والاضافة لا يجتمعان فانه موذن بالانفصال وهي موذنة بالاتصال وقد نظمت في اثناء تاليف لهذا الشرح لغز الفته في يوم الخامس الثامن والعشرين من شهر ربيع الاخر سنة اربع وعشرين وثمانمائة فقلت الدرون من فتى الكلبين نسبة ومنه زكت بين الحماة مناسب يقول بان اسمها حقيقة وتنوينه عند الاضافة ثابت وحذفه ابن كيسان يقول كما يرى اذا استعملت بدون بعدها كما في قول الشاعر كما قابل الحق يقضي ويرضى بالقبيح من الكلام ان جر الاسم الواقع بعدها انما هو باضافة كاين اليه حملا لها على كم الخبرية لانها بمعناها وتنوينها انما هو تنوين وقد ثبت مع الاضافة وذهب غيره الى ان الجر بعدها بمن محذوفة لان تنوينها هو العلامة في الاستعمال والغرض انما نحيل على قول ابن كيسان

وفي قوله من فتى الكلبين نسبة اشارة اليه ويرده قول الشاعر وليس

الموافين لي وذهابا وفي حديث غير الدجال اما المصراع فانشد ثانيا
في ترجمة حذف التنوين في الباب الخامس والموافين الجائي الى تيم لقوا وافيت
القوم اي اتيتهم كذا في ق ولم يذكر لمعطى وبعان والخايب الذي لم ينل مطلبه
واما الحديث ففيه ثلثة مسائل احدها في احوف فانه يقتضي ان غير الدجال
خائف فان اصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثة المبني للفاعل واما المعنى
ان غير الدجال مخوف منه والثاني في اليافاه افعل التفضيل الفاه ياء في الاصل
لا يقال ذلك والثالث في لحاق النون وجواب هذا الاخير ان افعل
في التفضيل شبيه بالفعل في التعجب فلحقته نون الوقاية حملا على جواب الاول
ان فعل اما خاف واما خاف والجميع ممكن اما خيف فموافق للمعنى ولكن يكون
من باب اشغل من ذات الحمرين ويكون الاصل احوف محوفا ثم حذف
المضاف وهو بالتقدير ابن فرفع الستوال الثاني واما خاف فعلى ان يكون من
وصف المعاني بما توصف به الذوات مثل شعر شاعر وموت مائت وعجب
عاجب والاصل خاف خوفه ثم حذف المخوف وخلفه ما غير والياء فصار غير
الدجال اخوفني واما الخاف فعلى الاصل غير الدجال اخوف مخيف ثم حذف
المخوف وقد تضمن هذا الجواب والجواب الثاني الجواب عن الثاني ويبين على
الاوجه الثلثة انه لا بد من تقدير مضاف واما على وجه الاول فيحتاج الى
تقدير مضافين وفي ضمانه يقي بجلي ولا يقي بجلي وليس ذلك ٥
الذي في مختصر وبجل بجوز حسب قال الاخفش هي ساكنة
ابدا يقولون قطك الا انهم لا يقولون بجلي كما يقولون قطني وكلهم يقولون
بجلي وبجل اي حسبي قال لبيد فتى اهلك فالاحفلة بجلي الان من العيش
بجلك هذا كلامه وهو محتمل لان يكون عدم قولهم بجلني بالنون من مقول
الاخفش وانما هو فعم بفتح العين المراد بها العين الجوانية
لا النقرة فيه كما قد يسبق الى بعض الاوهام لان ذلك انما يوقع فيما يدخله

التقريب

التقريب ونعم هذه حرف لا حظ لها في ذلك وكناية نكرها كانهم
اراد وا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية واثروا الترف اللفظين باخف الكلمتين
فقالوا نعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني عبد
نفسي فداؤه فبالدال من داع وعان نعم نعم في الرواية بفتح العين الاولى وكسر
عين الثانية كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل وبعضهم بكسر
النون اتباعا لكسرة العين حكى ذلك في حواشيه المذكورة عن ابي
حيان ثم قال اما اراه اصلا الا اتباعا لان الحرف لا يليق به التقريب الا بزي
ان لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في سد ومسد من اللغات الثلث ولو صح اتباع
نعم نعم لزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن هذه حماة من الزاعم المذكور
على منصب امام الائمة العربية ورئيسهم المقتدى به الذي الفيت اليه مقاليد
الرياسة فيما غير مدافع وحسب ابن الطراوة واجل سنا ان يفهم كلام سيبويه
لاجرم ان جرة هذا المعترض ذهبت طي راح الناس له فقلما ترى احدا يعبأ
بكلامه وليقنعه اليسير ولم يخل الناس يا حسن من الاعتراف بالفضل لاهله
ولقد حضرت يوما مجلس شيخنا قاضي القضاة وحي الدين خلدون وكان ستديد
الثناء على مصنف هذا الكتاب ذاهيا في تفضيله وتفضيل كتابه هذا
كل مذهب فقال له الشيخ محب الدين ولده وقد كان حاضرا في ذلك المجلس
لو عاش سيبويه لرمى عنده الا التلمذ له والقراءة عليه فمتعرد محبة الشيخ
محب الدين المذكور وقال سيدي افاقهم الوالد بعض كلام سيبويه كفاه
ذلك شرفا او كلاما هذا معناه رحم الله الجميع واما نعم في بيت جحدر فجواب
لغير مذكور وهو ما قدره اخرت ممكرة او اخر ستة ثمان عشرة ونقاتة
وادبل سنة تسع عشرة ان سولانا قاضي القضاة كمال الدين ابا الفضل النويري
الشافعي الناظر في الحكم العزيز بمكة المشرفة سئل الشيخ جمال الدين بن هشام
عن هذا الكتاب عما يجري به العرف في هذه الازمنة من ان الانسان اذا طالع

باب صاحبه يقول نعم نعم مريد الاعلام بحضوره هل هذا اصل في
لسان العرب فقال نعم وقد ذكرت ذلك في كتابي المغني اللبيب قال في ذلك
المجرد لما ظفر بذلك في المغني ومالك عنه بجماعة فلم يحصل جواب فقلت
له هو في الموضعين من كتابه احدهما قوله قبل هذا ان نعم تقول جوابا
لسؤال والثاني هذا وهو قول ابن عصفور ان نعم في بيت حميد حرف
لغير مذكور وهو ما قدره السائل في اعتقاده من ان الليل جميعه وام عمرو
وكذلك قول هذا الطارق نعم نعم هو جواب لما قدره في اعتقاده من ان
صاحب المنزل لشدة اشتغاله به والقائه اليه سئل هل حضر فلان او
قضى له بكذا المشار اليه هو احد اشياء اخبر في بعض الكتب عن مصنفه
واجازه في اجازة عامة وكتب لي خطه بذلك قلت والقوله فذلك
سنة اثنتين وهو احسن هذا الاحتمال منقول عن الشيخ ابي حيان
ولعل اللهم لم يطلع عليه ولعل ابن عباس اتفاقا قال هذا الكلام
لا يصلح فانه معارضة للنقل الثابت بجرد احتمال عدم من غير ثبت
ص ٥ الهاء المفردة احدها ان يكون ضمير الغائب والضمير هو
الهاء والواو مقوية للحركة سواء كان الزجاج مجموعهما هو الضمير وعلى الاول
بني المضمر ثم هذه الهاء ان وقعت بعد متحرك اشبعت حركتها كالاسير الفتى
تالاها وان وقعت بعد ساكن معتل غوفيه وعليه فالحكم فيها اختيارا
الاختلاس اتفاقا ويجوز اشباعها كما قرء ابن كثير وان كان الساكن صحيحا
نحو منه وعنه فالصحيح اختيار الاختلاس ايضا وقاله ابو العباس المبرد و
بالاشباع قرء ابن كثير ايضا والثالث هاء السكت وهي اللاحقة
اراد نحو ماهيه ماكان متحركا عمركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل
بغير الحلق الا ان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة بالاعرابية من
حيث العروض كما هو المقرر في بابه وكذا المنادى المضموم نحو يا رجل ويا زيد ولذا

المبني

المبني لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد واراد بالحرف المبنيين في هذا
الالف التي في آخر الاسم العربي في التثنية والتي في آخر الاسم المنقوص
والرابع المسألة من محترز الاستفهام كقوله والتي صوالحها فقلن
هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا يحتمل ان يكون صوالحها مرفوعا
على انه فاعل بأتي ويحتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير
يعود على التخصص المحدث عنه بسبب القصة ومنح اعطى ومضارعه يمنح بالفتح
ويمنح بالكسر والمودة مفعولان تقدما لان ذكرا احم وغيرنا مفعولا اول
وجفانا آخرا ونرك بنا مودتنا وهو واو اللام تقول جفونته وجفوته
ولا يقال جفيت قال الجوهري واما قولهم الواجر فلست بالحافي ولا المجفي فليأت
على جفي فانقلبت الواو ياء لمجيء فاعل بني المفعول عليه والتحقيق
ان لا عتد هذه قد ذكرت المص في حروف الالف محترز الاستفهام ومخرجه
بدله من الفه الاصلية في دعليه وعكس المجرتين يعني انهم
جعلوا التاء في الاصل وحكموا بان الفه في الوقف بدل منها ومذهبهم ارجح
لانهم اعتبروا حال الوصل وهو بالنسبة الى الوقف اصل لانها جزء كلمة
لا كلمة نقول الرضي على ان هذا التاء ليست كلمة بل ركبت مع ما دخلت عليه ضارت
الشدة الامتزاج كلمة واحدة هذا والثالث ان يكون للتنبيه فدخل على
اربعة حكى الزمخشري في المفصل انه يقال ها ان زيدا منطلق وها انا ذا
كذا وهذا ليس شيئا من الاربعة التي ذكرها المص لكن قال الرضي اما عد ذلك
على شاهد وهو عجيب فان الزمخشري انشد في المفصل قول الناشئة هما
ان تاعذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد وهذا شاهد
على دخولها على الجملة الاسمية مثالها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه
في البيت اسم اشارة فلعل الرضي يقول لا يصلح هذا شاهد لدخولها على
الاسمية لكن التي من اسم الاشارة فتامل والعدرة بكسر العين المهملة واسكان

الذال المعجمة نوع من الاعتذار كذا في المفصل وتاء ذهب متحول والتاء
غير الرفع المجرعنه باسم الاشارة نحو هاانتم اولاء ليس المعنى في هذا
التركيب تعريف المخاطبين انفسهم واغا المكم بانكم لستم غيركم فمثله لا
يركب وانما المعنى في ذلك وامثاله استقراب وقوع لمضمون الفعل المذكور
بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب والغائب فالمجاة بعد اسم الاشارة
لازمة لبيان الحال المستقرة ولا محل لها ادفي مستأنفة وقول من ذهب
الى انها في محل النصب على الحال وان الحال هنا لازمة لان الفائدة منوطة بها
والعامل حرف التنبيه او اسم الاشارة منظور فيه اذ ليس المراد انهم المشار
اليهم في حال حكمهم اياهم مثلا هذا معنى ما قاله الرضي حمل فمتتبع نحو هذا
زيدا ضربته اباه يعني فتكون هذه الجملة لطلب حصول الحاصل وهو محال و
قال صاحب التلخيص ان ذلك قبيح لا ممتنع قال يعني شارحه وانما
قبح لانه يحتمل ان يكون مفعولا لمحذوف تقديره هذا ضربته زيدا ضربته لكن
هذا التقدير بعيد لان فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعوله
الثاني فكان الحمل عليه من حوجا قبيحا والحمل على غيره راجحا حسنا وقيل
انما حكم بقبحه دون امتناعه لان المفضي الى الامتناع هو التخصيص والتخصيص
ليس بالامر البارز هو اجح ولا سيما في نحو هذا رجلا قام فلو كان التخصيص
لامتنع هذا التركيب فلما كان المفضي الامتناع راجحا كان هذا قبيحا لمخالفته
الراجح ونحو هذا زيد قائم اخوه وأه السبب في طلب ام المتصلة
لتعيين احد الامرين غير انه اذا وقع ذلك لا يكون الا بعد تصديق باصل الحكم والتردد
في تعيين شيء من الاجزاء فيجب ان يكون معادلها الهمزة لطلبية التصور
دون هل الطلبية التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة
ويصح مقابلة هل بام المنقطعة لانها ضرب من حكم وطلب لحكم اخر فلا منافاة
هل الطلبية للتصديق وهذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق

وقد اسلفنا

وقد اسلفنا في اوايل في اوايل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال
هل قد يأتي بمعنى الهمزة فتعادلها ام المتصلة وفي شرح الحاجبية وربما
تجيء حال قبل المتصلة على التردد ونظير هذا الاختصاص بطلب التصديق
ام المنقطعة هذا ايضا في ان ام المنقطعة من اداوات الاستفهام وانما
تشارك هل في انها لا يكون الطلب التصديق بنوعيه ذلك عليه حيث قال
في اوايل الكتاب بعد ذكر الهمزة وهل وبقيت الادوات مختصة بطلب التصور
ولا شك ان من بقية الادوات على زعمه ام المنقطعة وليست الطلب التصديق
كما قرره هنا وقد مر البحث في ذلك في محله فراجعه فانه من الطلب التصور
لاغير وقد اسلفنا في حروف الغير من المغني تقولهم لا غير لحن
وقال الاطعان الارهان عادير هذا صدر بيت عجزه الا
تحشوكم حول النار وقد مر انشاده هذا البيت تمام الكلام عليه في حرف
الا بفتح الهمزة والتخفيف من حروف الالف والثالث تخصيصا المضارع
بالاستقبال هذا حكم الوضع كالسين وقد من يتعرض لهذا من النحاة
وقال زهير فمن يبلغ الاحلاف عني رسالة وذبيان هل اقسمتم كل مقسم
الاحلاف هنا الحاء المهملة جمع حليف كالاشهاد جمع الشهيد وهم القوم
يتحالفون على التعاضد والتناصر قال الجوهري والاحلاف الذين ينتسبون
زهير هم اسد وغطفان لانهم تحالفوا على التناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة
وبكر بن ضم موحدة ساكنة فمثناة تحتية فالف فنون ابو قبيلة من قيس
وكل مقسم اي كل اقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي يقال اقسم بالله بلغ قبيلة ذبيان
وحلفاءها هل حلفتم على ابرام حلف الصلح والتناصر كل حلف فخر جوابه
بعث وتجنبوه وبعد هذا البيت فلا تكتمن الله ما في صدوركم ليخفى ومهما
يكتم الله يعلم يريد انه عالم بالخفيات والسرائر ولا يخفى عليه شيء من
الغيب فلا تقولوا والغدر ونقض العهد فانكم ان اضمرتموه علمه الله وفي هذا

البيت بعد تيمم الى المفعول بدون حرف الجر التاسع انها ترد بالاستفهام
بها النفي هذا يعرف بان تم استفهاما بها الكفر بها زي لا حقيقي وقوله
بعد هذا اعانا انها للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لانها
للنفي ابتداء تقتضي انها موضوعة للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي
لا انها للاستفهام الذي يجوز فيه باراده النفي مستفيدين كلامه تنافي
فتامل والتاني في قوله الا هل احز عيش الذين بدايم ظاهر هذا
انه لو اريد النفي المراد بهل لم ترد الباء في الخبر فيجب حينئذ لا تزاد في نحو قولك هل
زيد بقايم اذا اردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف في حرف
الباء ان زايدة في الخبر غير الموجب شقاس والاستفهام عندهم من قبيل الموجب
وصح العطف في قوله وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس
من معول انشد المصنف هذا البيت في الباب الرابع حيث ترجم على عطف
الخبر على الانشاء او بالعكس وهناك تكلم على انشاء ليت ونقله
في المفصل عن سيبويه قال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد لانهم
تركوا الالف قبلها لانها لا تقع في الاستفهام وقد جاء وحوله علينا في قوله
سايل فوارس يربوع بشدتنا اهل رايتنا بسفح القاع ذي الاكم انتهى ولو
كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه
قال في باب عدة ما يكون على الكلم ماضيه وهل هي للاستفهام
لم يزد على ذلك ١ لا يلزم من عدم رويته هو هو لان عدم وجدان
وكان الاولى بحسب الظن بالزمخشري فانه امام في هذا الفن ثبت في
النقل فيه وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه قال في باب
بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما ناصبه
تقول ام من يقول ام هل تقول ولا تقول ام ا تقول وذلك لان ام بمنزلة
الالف وليست اي ومن وما وهي عن بمنزلة الالف انما هي اسماء بمنزلة هذا وذاك

الا انهم

الا انهم تركوا الف الاستفهام اذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع الا في المسئلة
فلما علموا انه لا يكون الا كذلك استغنوا عن الالف فكذلك هل انما تكون
بمنزلة قد لكنهم تركوا الالف اذ كانت لا تقع الا في الاستفهام انتهى وفي
هذا الكلام تصريح بما نقله الزمخشري عنه ووقع مثل هذا النفي في اوايل الكتاب
في بعض ابواب الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب
يبنى على الفعل وهو باب الاستفهام ما ناصبه وام الالف فتقديم الاسم فيها
قبل الفعل جايز كما جاز ذلك في هل الا ترى ان هل وام حروف الاستفهام الذي لا يزول الى
غيره وليس للاستفهام في الاصل غيره وانما تركوا الالف في متى وهل ونحوها
حيث استوى الايناس لانك ترى انك قد علمت على من اذا مت بصلتها كقوله لغير ذي
امن يلقى في النار خير من ذي امن يسيء القيمة ويقول لم هل فانها هي بمنزلة
قد ولكنهم تركوا الف استفهام اذ هذا الكلام لا يقع الا في الاستفهام انتهى
فهذا اعتراض موافق لما نقله الزمخشري عنه ووقع في بعض النسخ المغني مكان
قوله ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه ما ناصه وبينت في كتاب سيبويه ما
نقله عنه وكرر في باب ام المتصلة ولكن فيه ايضا ما قد يخالفه فانه قال في باب
عدة ما تكون على الكلم وساق الكلام المحكي هنا الى اخره وأما اخال هذه النسخة
وبينت في كتاب سيبويه ما نقله عنه فان قلت فما تصنع في دفع المعارضة
التي اشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه لقوله ويزعم ان هل انما تكون بمنزلة
قد قلت احمل الف على انها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة
المغنية للاستفهام بنفسها جمعا بين كلاميه والفوارس جمع فارس وهو شائع
في المجموع عند سيبويه لان فواعل انما يكون جمع فاعل في صفات من يعقل
دون فاعل واستدرك على سيبويه هذا في الهوالك ونواكس في قول القرزدق
واذا الرجال راوا يزيد راتهم يخضع الرقاب نواكس الابصار كما ابن الحاجب في
شرح المفصل اما فوارس والذي حسن مشاكلة الشركة بينه وبين الموتى كما تقدم

لا يقولون امراة فارسية وبعد هذا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمؤنث
بالتاء من خواص الصفات دون الاسم واما هو الات نحاة في مثل الامثلة
كثيرا ما يخرج عن القياس واما الكسر فللضرورة يربوع ابو حي من تميم وهو يربوع
بن حنظلة وابو بطن بن مر وهو يربوع بن غيظ بن مر كذا في ق و
ياؤه زائدة اذ ليس في كلامهم فعلول بفتح الفاء والباء من حشد تنابعوا
عن والشدة بالفتح الحملة الواحدة في الحرب وسفح الجبل بفتح السينين اسفله
حيث يسيل فيه الماء والقاع المستوي من الارض والاكم بفتحتين واحدها
اكمة وهي التل من القف من حجارة واحدا وهو دون الجبال او الموضع
يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون جبلا كذا في ق و
قدم في فصل ربب من حرف الراء والدليل الثالث قوله سيبويه الذي
شافه العرب وفهم مقاصدهم كفى بذلك دليلا يستند اليه ويعتمد
في اثبات هذا الامر عليه وقد صرح ان سيبويه لم يقل ذلك
وقد صرح ان سيبويه قاله ظاهرا مكشوفا لا تردد فيه ثم لو سلم ان سيبويه
لم يقل ذلك وانما صرح له انه لم يرد هذا النقل في كتاب سيبويه لا يلزم من
ذلك عدم قوله وقد علمت انه قاله والله الموفق للصواب كقوله لا للماء
بهم ابدا دواء قد مضى في الكاف المفردة انشاد هذا الرجز وانشدنا هناك
صدره وهو قوله فلا والله لا يلقى لما بي الواو المفردة انتهى مجموع
ما ذكر من اقسامها الى احد عشر انفقت النسخ التي راجعتها على ذلك
وهو مشكل فانه ذكر ستة عشر قسما واطل منها سبعة وهي واو القسم الحق
ينتصب المضارع بعدها اذا وقع وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة
النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من الهمزة الاستفهام فاما
ان يقيد عدما قيل من الاقسام في المحلاة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده
واما ان يكون غرضه عدما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل

الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية وقوله بعضهم ان معناها
الجمع المطلق الظاهر ان العبارتين صحيحتان وان مواد اهما واحد
لان المطلق هو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الاصول وغيرهم
فالجمع المطلق لا يقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه وكذا
بقيد صحة وجود الاعم في الاخص والجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود الاعم
في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي
تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذا فان التقييد بالاضافة والصفة سواء
فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مطلق الجمع وقولنا
وقولنا جمع مطلق وانما جاء الالتباس من توهم ان الشيء المطلق هو الحقيقة
بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد قال الشيخ بهاء الدين السبكي في
شرحه لمختصر ابن الحاجب الاصولي بعد ان ذكر ما تقدم والذي وقع هذا الوهم
في نفوسهم ما الفوه من الفرق بين مطلق الماء والماء المطلق وليس ذلك مما اغترفوه
في شيء فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الاصولي
بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الماء فالفرق بينهما انما وقع من جهة
ان مطلق من قولنا الماء لمعنى والمطلق من قولنا الماء المطلق لمعنى اخر فجلا
ما غمض فيه بلاغة الكلم بأفادتها اياه قطر باه نقل ذلك عن الامام
الشافعي فلو اضاف قال الشيخ بهاء الدين السبكي وانما اخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس باخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن ابي حنيفة
ايضا وانما اخذوه من قوله اذا قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق وقع
واحدة وليس باخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانت قبل
تعلقه بالمعطوف فلم يبق محل للطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد له
بعض اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفراء يقولان
بانها للترتيب وقال الفراء في القول المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل

الجميع وهو ظاهر هذا النقل انما عنده للمعية لا لما منع فيكون للترتيب واما حكاه
عن البيرقي فقد نقلها الشيخ ابو حيان وعن الفارسي والسهيلي وغيرهم
بما ذكر من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين ومن نظر من احد احدها ان
قول القائل هو لا واحد اختلفوا اسطلقتان فلا يتبنا قضان فيجوز ان يكون
ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع الخلاف في ان الاجماع بعد
الخلاف حجة او لا ومنه خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز ان يكون
ثم خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا اثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط
الثاني سلمنا ان المراد الترتيب المستمر تغليطنا قال الاجماع واذا كثر في كلام
اهل العلم وهو المتبادر الى الذهن فان قال الخلاف شذ وندا قال الاجماع
كالنافي ينبغي ان يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها فانها كثيرة
الجدوى في المباحث ولهذا من تعرض لها والذي يظهر ان توقف الا ان يقع
على ان الاجماع السكوتي حجة او لا ان قلنا بحجيته ينبغي ان يقدم ناقل
الخلاف لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على عجزه
الانتشار مع السكوت ويجوز ذلك كما قاله الفقهاء في تقديم البينة الناقلة
على البينة التي تحتمل ان تكون معتمدة على الاصحاب وان قلنا ان السكوتي
ليس بحجة تقديم بعارضان لانهما مثبتان وقد يرجح ناقل الخلاف
لانه نص في نسبة ذلك الى قايله بانا قال الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع
من غير عكس فيكون صحة كل منهما في وقت ويصير ذلك كما ذهب اليه بعض
اصحابنا من ان نية الوقف معتبرة على الملك لان الملك يقبل الانتقال الى
الوقف من غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان نية الوقف والملك
متعارضتان الثالث سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء
المخالفون قليلون فينبغي ان يخرج ذلك على ان النادر المخالف هل يقدح
في الاجماع او لا وقد مضى الكلام في ذلك مبنى على ان الاجماع في الاوضاع

التعريف هل هو حجة او لا الى هنا كلامه وتنفرد عن سائر احرف العطف
بخمسة هذا الحكم الا ولا يختص بالواو بل شاركها من حيث
وان افترقتا في وجوه احرى نص على ذلك عزيزا ولعدد من النحاة وقد ذكر
المصنف في فصل حتى من حرف الحاء المهملة الثاني من وجهي حتى ان يكون عاطفة
بمنزلة الواو الا ان بينهما مرتبة من ثلثة اوجه وساق تلك الاوجه وهي ان
معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهرا بعضا مما قبلها غاية له زيادة او نقص
لا بد ان يكون سفرا او لا بد من اعادة الخافض معها ان عطف على مخفوض
او هذه الاوجه التي وقع الافتراق لا تقدح في مشاركتها للواو في احتمال
تلك المعاني الثلثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة
عشر حكما فلا يرد هذا قلت اغاير بينهما اشعر بكل واحد منها بدليل قوله في
الثاني عشر ولا احد التقييد لورود خلافه بدرهم فصاعدا وانما جاز قوله
فاذا ضبة فاي فوة الناس احرز من حنظلة طابع ولا اجمل لان المعنى لا فوة احرز
مثل فعل هؤلاء القوم الفاسقون احرز اي اجعله في حرز بين من الوصف
اليد والحرز الموضع الحصين والحنف الموتي والظلم جمع ظلمة والديجور
وعجاوي الشديدة السواد والغرب فتحي الليلة الثامنة والعشرين من الشهر
الدجاء والجبل بالجيم والباء الموحدة واحد الجبال وفي بعض النسخ بالحاء
المهملة والمتناة التحتية جمع حيلة لا يقال بل نعم ما ذكره المصنف شارك غيره
هل من ادوات الاستفهام لهما في كونها للنفي فيعارضها تقدم ولا في
هلا انا نقول اختصاص هذا الحكم اغاورده هناك بالنسبة الى الهمزة
لا الى كل ادوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر ولا غرو ما
اختص زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير منع المصنف دخول لا في
هذا المثال لشفاء القيد الثاني وهو عدم قصد المعية وذلك بعينه
موجود في الآية وهي قوله تعالى وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات

ولا الفوز الا بتوفان الاستواء تطلب فيه المعية بين المتعاطفتين المستويين
وقد جاز دخولها فيما فيشكل وجوابه ان منع دخولها في المثالات انما
لفقدان تغيير كون الفعل منفيا عن متعاطفيهما في حالتي الاجتماع والافتراق
واما دخولها في الآية فليس لهذا المعنى بل لما هو فيها لمجرد الصلة ولو حملت
في المثال لهذا المعنى لم يستقم وتتب في اكثر النسخ لا عمرو وغير ما علمت غيرة
وفي بعضها ليس فلا اشكال والثالث عطف العقد على السيف نحو احد
وعشرون المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئين الى الالف
والمراد بالسيف ما كان من مرتبة الاحاد وهو مشدد الياء وتخفف وهو واحد
العين من نافين ينوف اذا زاد وفرزوق وكل ما زاد على العقد هو
سيف حتى يبلغ العقد الثاني قلت وما ذكر في المص من هذا الحكم انما يكون
عند ارادة تعلق العامل بالعقد والسيف دفعة واحدة او غير دفعة مع
اشتغاله قصد الترتيب فلا فلا مانع من ان يقبض مئة ثلثة فعشرين
او ثم عشرين اذا قصد الترتيب بالابهام او بما فتب بذلك اما اولا
فمفرد بحرف العطف على السيف مطلقا كما هو ظاهر كلامه السابع عطف
الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكا رجل حزين
على رجعين مسلوب ومال البكاء في البيت مقصور في شرح الشافية
للجاربردي وقد جاء في مصدر بكى المد اذا لم يخلو البكاء في الغالب من الجراح
فاحزن جراحه والقصر لحاجتهم لكالحزن لانه كالحزن قد يخلو عن الجراح استد
ابن الانباري لحسان بن ثابت شاهد الهذا بكت عيني وحق لها بكاها وما
يغني البكاء ولا العويل قلت في قصر البكاء مد وقصر اذا مددت الصوت
الذي يكون مع البكاء واذا قصرت اردت المدموع وخروجها وانشد
البيت المذكور شاهدا عليه فان العويل هو رفع الصوت بالبكاء فلو
حمل على الصوت الذي يكون عند خروج الدمع لم يحتج الى قوله

والظاهر

والظاهر انه اراد بما يغني البكاء اي سكب العين لدموعها ولا العويل الذي في
الصوت بالبكاء بالكلية بحيث لا عين له ولا اثر والبالي الرثيث الذي ذهب
عينه وبقي شئ من اثاره والله اعلم الثاني عطف ما حقه التثنية او الجمع
نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الزنية
بالصفة المعيبة والمراد فيها التخفيف بقلب الهمزة ياء مدغم الاولى فيها والمراد
بالمحمدين المذكورين محمد والد الحجاج بن يوسف الثقفي ومحمد اخوه ويروى ان
الحجاج لما نعى اليه اباه قال سبحان الله محمد ومحمد في يوم اي محمد ابني ومحمد اخي في
قوله المص ما حقه التثنية اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت خرج عن
حقه وانه على غير ما ينبغي ان يأتي عليه وفيه فتح التسهيل ان العطف سائغ
دون شذوذ مع قصد التكثير او ظهوره ومقدر نحو تمائل التكثير قواجر بين
تحذى بنا نجبا في غرابيها محض وممخض وتاويب وتاويب تحذى تسرع
والنجب من الابل جمع نجيب فتى غرابيها اي ذهب طابعهما في الجلد على السير
والمحض بالكسر من الحاء الابل ان ترعى ثلثة ايام وترد اليوم الرابع والتاويب
ان تسير النهار اجمع وتنزل الليل فليس المراد انه فتى غرابيها ممخاد وتاويبان
بل المراد التكثير على سبيل التمثال الفضل النظر قوله رسم اذن لها بنفسين نفس لها في الثنا
ونفس في الصيف ومثال الفضل المتقدم بيت الفرزدق وقول الحجاج
وقول ابي نواس اقنا بها يوما ويوما ثم يوم الرحل خامس وهذا البيت صيل
اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية الصواب ان
ايام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل
لا يوم اقامة وقد يعتذر عن ذلك بما ياتي في اخر هذه المقالة ويحكى ان
سبب انشاد ابي نواس المقطعة التي منها هذا البيت انه مر بالمدائن فعدل
الى ساباط فقال لبعض اصحابه فدخلنا ايوان كسرى فرايتنا اثار في مكان
حسن يدل على اجتماع كان لقوم فقلنا فاقمنا خمسة ابام فنزب هنالك و

الجي نواس صفة للحال فقال ودار ندى عطلوها واطلوا بها اثر نعم حديد
ودار من ساحب من مجال الرفاق على الربى واضعات ربعها حين ويا بس لم
ادر منهم غير ما شدت بر جزة سا بالدنا بس حبست بها صحبي
فجعت تحملهم والى على امثال تلك لحاجر التي بها يوما ويوما وتا لثا و
يوما له يوم الرحيل حاجر تدار عليها الراح في عسجدية حسبها با نواع الفتاة
فارس قرارتها كسرى وفي جنباتها مها تدير بها بالقتلى الفوارس فالراح ما
زرت عليه جيوبها والماء ما دارت عليه القلا ص قلت في هذه الحكاية تقريح
بان ايام الوقائع كانت هكذا وقد ادرجها الكذا في شرح مقصورة حازم للسيد
الشريف امام العلوم اللسانية قاضي الجماعة بعرنا طرا ابو القسم محمد السبتي
وعليه فينبغي ان يكون الضمير من قوله يوم الرحيل خاصا بيوم عاد الى اليوم
الرابع وانما يعود الى مجموع الاربعة ويجعل يوم الرحيل من ايام الاقامة تغليبا
ووقوع الاثنا بر في بعضه وتقدم لنا في هذه الحكاية الاخيرة حتى اورد
على هذا ما اورد على الذي قبله ولا نوع الاستبشار بمجموع الامرين وهي لا تعطف
العام على الخاص كما نا نقول المصطحل عطف العام على الخاص حكما على احد
واما ان الواو تشرك بين احد هما من سائر احرف العطف ثم اعرف بابه
حتى تستفاد الواو في الحكم الاخير وهو هنا ما ذا دعاه من اوراد الواو
في جاء الاشكال والثاني عشر عطف عامل محذوف وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما
معنى واحد كقوله وزجج الحواجب اي وقرنها وطولها فيتفق حمل الزج والاطالة
زجاجا اذا كان حاجبها طويلا دقيقا ولولا هذا التقييد لتوارد اشتر بين
تقرير ان الفاء في هذا المثال عطفت عاملا احرق وهو وجب وبقي
معمولها صالحا على العامل الآخر وهو اشتريت لكن لما قيد الاول بالعاملين
جعلهما معنى واحدا خرج هذا المثال الاغراء وذهاب القوم صالحا على الاجتماع
معنى واحد بخلاف الترتيب والتكميل فانهما جمعهما امر واحد وهو التقسيم فان

قلت ما

قلت ما موقع الجملة التي ذكرتها والا وهي قوله يجمعهما معنى واحد قلت هي
في محل النصب على الحالية من المصدر الذي عطفت عليه عاملا
المجرور بعلى كما في قولك مررت بزيد وعمرو جالسين ولا يجوز ان يكون صفة لذينك
المعمولين لاختلاف العامل فيهما لفظا ومعنى ولا تباع معه متنع والثالث
عشر عطف الشيء على مرادفه زعم بعضهم ان التطويل الفائدة
من طرق التعبير عن المراد عاما يقبل وعن التطويل ان يؤتى بزائد لا يتعين
الزيادة والفرض بان ذكر الشيء مرتين فيه فائدة التاكيد وفائدة الجاء ان الذي
يعطف على نفسه تاكيدا وعدم التعيين الزائد لا يدعيها والفائدة التاكيد بر
معتبرة في باب الاطناب وقول الشاعر والفي قولها كذبا ومينا هذا
عجز بيت صدره فقدت الاديم لراهشيه والشعر لعدي بن زيد العبادي يذكر
الزناء وعند هذا الجزيئة الامر بش وله قصة طويلة وردت قطعة والراهشان
عرقان في باطن الذراعين والصفة راهشية وفي الفي لغزية عرفي وردت وفي
قولها للزناء وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا قال الشيخ
بهاء الدين السبكي وهو الاوفق لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسورة
فيما ما قبل الياء بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر وهو والرابع عشر
عطف المقدم على متبوعه المضمر كقوله الا ما على من ذات عرق عليك ورحمة
الله السلام قد قيل ابتداء البيت ليست عاطفة المقدم على متبوعه
الموخر بل هي عاطفة لما دخلت عليه على ضمير مستكن في الجار والمجرور
وهو خبر المبتدا الموخر الذي هو السلام وقصارى ما سيرد وقوع العطف
على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل وهو جائز في الشعر ووقع قليلا في النثر
وقد افرد المصنف هذا البيت في الباب السادس حيث ذكر في الخامس عشر من الامور
التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وحكى هناك عن ابي الفتح ان
الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأن

اعرض بابه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل اقلت
لانم ان مثل هذا العطف ضرورة بدليل قوله بعض العرب في النثر مررت برجل
سواء والعدم بدليل قوله عمر بن ابي ربيعة قلت اذا قبلت وزهر تهادى
وقوله جرير ما لم يكن واب له لينالا ك ابن مالك وهذا افضل مختارا لا مضطر
او كان من الممكن نصب في هر واب وكلام المصرح في ان الواو تشعر بهذا
الحكم من سايراحرفا العطف وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف
جايز بشرط القصد وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة يعني
الواو والفاء وثم واو كلاصرح به المحققون هذا كلامه والخامس عشر
عطف المخفوض على المجرور كقوله تمحوا سوير وسكم وارحلكم بين
خفض الارض وهضبه يحبث سيالها ياتي في اخر ابواب الكتاب في القاعدة
الثانية عشر وذكر هنا لك ان الذي عليه المحققون ان خفض المجاور يكون
في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاوز
وقولهم كالناس عجزوه على زجاجه تقدم انشاده وهذا البحث في
فصل ومن حروف الالف وانشاده مع انشاد صدره ايضا في الكاف المفردة
والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل تقدم البحث في فصل
او وحكينا هنا لك ان المصرح في بعض كتبه عن هذا القول وقد قال
سيبويه في الكتاب ويقولون خذ عباءة وهان كانك قلت خذه بهذا
او هذا اي لا يفوتك على حال ذكر من العرب من يقول خذ عباءتها وهاتها
لخذه بالعزيز والهين وكلها حادة تجري عن اختها والثالث ان يكون
بمعنا ما في التخيير قال بعضهم في قولهم دقالوا نات فاختر لها الصبر
والبكاء فقلت البكاء اشفى اذن لغليلي قال معناه او البكاء اذ
لا يجتمع مع الصبر ويحتمل وجها اخر وهو ان يكون البكاء مفعولا بفعل
محذوف والتقدير واترك البكاء ويدل على السياق فان الامر باختيار الصبر

امر في المعنى

امر في المعنى بترك البكاء وقوله ان البكاء اشفى لغليل يشير الى ذلك والغليل
حرارة العطش واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازا وما احسن قول الاسعد بن
مماتي مارت احسران البكي لفرقتهم لا نهم زعموا ان البكا خرج وقال الشاطبي
في باب البسملة وصل وا سكتن هذا بعض عجز والبيت بتمامه وصل
بين السورتين فصاحة وصل وا سكتن كل حلا ياء حصلا بعون الرحمة
وهو المراد منه بالفاء كان لا بسمل بين السورتين ويصل احدهما بالاخرى
ويذكر معنى انه كان يقول القران كله عندي كالسورة الواحدة وبين في العجز
قراءة ابن عامر ودرش وابي عمرو من لهم بالكاف وليم والحاوتد وصل هذا
البيت ببيت اخر يتعلق بهذا الغرض ولسنا بصدد ذلك وانما ذكرنا هذا البيت
لاقتضاء المصنف بعضه والثاني ان يكون بمعنى باء الجر كقولهم انت اعلم
بمالك وبعت الشاة شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظ الشاهد بعد
الالف هي الشياه الكثيرة وفي شرح الحاجبية المرضي لا يجوز النصب في انت اعلم
ومالك لانه لا يقصد به مصاحبة المخاطب في العلم بالمال والتقدير الا صلي فيه
انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف مضاف واعلم وحذف
المعطوف مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين وقولنا فانت ومالك مثل
كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقرونان والمعنى انك لا ادخل بينك
وبين مالك ولا اثيره عليك باصلاح فانت اعلم بما يصلحه لك واما بعت
الشاء شاة ودرهما فمعناه بعت كل شاة واخذت درهما في عوضها فحذف
المضاف والناصب في الموضعين لقيام الدليل عليه واستظهار المصنف
بمعنى الباء في المثالين غرط قال الخارزنجي هو بغاء معجمة فالف
فراء وراي مفتوحين فنون ساكنة فجيم فتاء منسوبة الى بلد
بيستي خارزنجي ذكرها في ق والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سياتي
ذكر ذلك في الباب الرابع في احر اقسام العطف حيث قال تنبيه

لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ان جوزت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما
وان نصبت فالعطف عند البصريين على والنهي عند الجميع عن الجمع اي لا
تكن منك اكل سمك مع شرب لبن احدهما او الاستيناف ويجوز
لستن لكم وتقربن الارحام الى قوله او لو كانت واو العطف لانتصب
تكن منهي هذه المقالة فتقرئ في الكل املئ في قوله وتقرئ فلا احتمال ان يكون معطوفا
على ما تعلق به لبن لكم اي يفعل ذلك العذرة الباهرة وتقرئ الارحام منشأ
واملئ نذرهم فلا احتمال ان يكون المعتمد بالعطف مجموع الجملة المشتملة
على الشرط والجزاء لاحتمال الجزاء فقط واملئ البقية فبناء على جواز تخالف
الجملتين المتعاطفتين بالجزمة والانشائية على ما ذهب اليه جماعة وقالت
الشاعر على الحكم مأتى يوما اذا قضى قضية ان لا يجوز ويقصد وهذا متعين
للاستيناف هذا حاصل كلام ابن الحاجب فانه كلام وتما جاء منقطعا
قوله ابى اللئام التغلبي يعني هذا البيت لان العطف على معمول غير مستقيم
اذ غرض ان ينفي الجور وتثبت القصد لتحصيل المدح واذا اثبت بينه وبين
الجور وحرف النفي فيصير نافيا للجور ونافيا للعدل فلا يحصل مدح بل
بينا قصر موجبا على انه مستأنف ليكون مثبتا فيكون الجور منفيا
والقصد مثبتا فيحصل المقصد ويرتفع التناقض قلت يحتمل ان يكون
يقصد منصوبا في الاصل بان مضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها
المتقدمة اي عليه انه لا يجوز وعليه ان يقصد اي يعدل ثم حذفت ان ورفع
الفعل كما في قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه فيمن رفع الفعل وقد سبق في فصل اوس حرف الام ابن مالك
الخلاف في كون ذلك مقيسا وفي قوله لا اخفر اراد وينبغي ان يقصد فلما
حذفه واو قبح يقصد موقع ينبغي ربعه لو قوعه موقع المرفوعة والقراءة
ربعه للمخالفة لان معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما في الاعراب لئلا يلزم

وعليك بتأمل الاحتمال الذي في البيت وما قاله الاخفش لتعلم ما بينهما وقبل هذا
البيت عرت واكرت التذكر حاليا وسالت حتى كاد عرى يفيد فاضحت
امور الناس يغشين عالما بانتقى منه وما يتعمد حديثا بان لا استكين
ولا ارى اذا حل امر ساحتي ابتلد على الحكم المأتي آه عرتني اعتراني
زمانا طويلا وهو بكسر الميم الآن مصدر عر بفتح العين او ضمها مع كون
الميم في الوجهين وكان القياس فتحها مع فتح العين كفرح فرحا، ويفد يعني
ما عندكم ينفد وما عندالله باق يغشين يأتين عالما يعني نفسه عابتقى
اي عما يعتريه منه وما يتعمد وما يقصد حديثا اي انا حقيق وخليق بان لا استكين
اي اخضع وحل نزل وساحتي فناء داري وابتلد ارتد متحيرا او الثبات في
تكلف البلادة والمعنى الآن لما ليق هذا المحل وكان قولهم وعن كذا عدل
لانه لو نصب كان المعنى الى قوله المؤدب يعني انه اذا كان الطلب في الحال
والمقصد اجتماع الامرين لزم ان يقيد ترك المنهي عنه بالحال ليجتمع مع ترك
العقوبة والا لو كان مستقبلا لم يجتمع معه اذ الغرض انه حالي وقد يرتقب
ان الطلب واقع في الحال لانه آني، ولكن المطلوب مستقبل قطعا لانه لو كان موجودا
في الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى
ليجتمع في المستقبل الكف عن العقوبة وكفى عن العود الى المنهي عنه
ومن امثلتها داخلة على الجمل الفعلية قوله بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم
يكثر القتلى بها حين سلمت ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما
حاجة الى ذكر هذا الكلام هنا لانه بصدد ذكر واو الحال التي يرتفع ما بعدها
وهي الداخلة على الجملة الاسمية وهي هنا داخلة على الفعلية ولكنه ترك
ذلك على سبيل الاستطراد وقد اجمل كون العاطفة بفتاء المعنى وذلك
لان مراد الشاعر مدح قومه، ووصفهم بالشجاعة والاكثار من قتل اعادتهم
فاذا جعلت الجملة حالية كانت قيدا لعاملها ويصير المنفي متسلطا على ذلك

القيد وثبت اصل المعنى فحصل الغرض من المدح وبيانه ان الشاعر يكون على
هذا التقدير قد اخبر بانهم لم يشيموا سيوفهم اى يعيدوها الى اغمادها حال عدم
كثرة القتلى بها فيفيد ذلك ايام الحذر وهذه حال كثرة القتلى بها لا شك
ان هذا ابلغ في الشجاعة وحصول المراد من تكثير الاعداء بالخذلان القتل فهم واما
اذا جعلت الواو للعطف فلا تحصل الحيلة الثانية فيبقى في فعل الاولى والمعنى
ح لم يهيدوا سيوفهم وان القتلى بها لم تكثر وهذا ذم ووصف بالتقصير
فالاقدام على القتل ولقاء الاعداء لا يمنع فساد المعنى بناء على ما تقرر وذلك
انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا
شك انها في حال اخرى اجمالا من الاغماد لا يتحقق القتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام
على مقاربة السل اى لم تكثر القتلى بها بقرب سلها فيزيد بذلك الى اثبات
اصحابها وعدم تهورهم وانهم لا يقدمون على القتل ما لم تسل سيوفهم
حيث يقتلون كل من تلاقى قتله من شيخ وصبى ومن لا يوبه له فقد بعدم
فوات غرضهم من القتل المباهى عليه من الشجاعة لان الغرض قتل الاكفاء فقط
ومن تخير يقتله ولن يكون بذلك الا بثبت وتان وح استقام المعنى بتقدير
كون الواو عاطفة فان قلت لم كون العطف على لم يشيموا سيوفهم وهو صفة
رجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة رابطين يربطها بالموصوف ولا
رابط فيمتنع العطف قلت الرابط موجود بطريق التقدير والثابت وذلك
اما بان يقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم بها حين سلت واما بان يجعل
الالف واللام نائبة عن ضمير مضاف اليه والاصل ولم تكثر القتلى قتلاهم
كما قيل في قوله تعالى فان الجنة هى المأوى اى لهم اومأ ديم وقد اعاد المصنف
انشاد هذا البيت في الباب الثانى عند ذكر الجملة الثانية من الجمل التى لها
محل من الاعراب ونسبه هناك الى الفرزدق وهو جائز التقدير اى يجوز
ان اجمع لا تعلق بالذوات بل بالمعانى قاله ابن سيده في المحكم ثم

جمع عن

على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فتفطن
واقوم قيل وقايلي ثابت اي في حال ثبوت قيامي وداما بمعنى مع فتراعى كما
قصد ولي المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو
جعلت الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة
اي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه خصوصية على معنى الجمع هذا كلام
فان قلت ادعى الوحيد الاول فلا يرد في الفرق المشبهة بالفعل حيث قال والاتم
محذوف الخبر في ليت شعري والخبر محذوف وفي ليت شعري مرة فاجابه بالاستفهام
في ليت شعري اتاتيني ام لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف
وجوبا بالاسناد مسده لكثرة الاستعمال والا لاحتاج كل من الاسمين الى
جواب فيراد خال اللام على جواب ان الشرطية وقد اكثر المصنف من استعمال
ولا اعلم ما استند فيه وداور بك كقولهم وليل كموج البحار خبي سدوله
هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهور عجزه على باذل الهموم
ليبتلي شبه ظلام الليل في هوله وصعوبته وتكاثر امره بموج البحر واستعار
له سدولا هي الستور واحدها سدل لما يحول من بين البصر وبين ادراك
المبصرات وعلى يتعلق بارخى وباء بانواع الهموم للمصاحبة ويبتلي يختبر يقول
رب ليل هذه الصفة ارخى على ستور ظلامه مع انواع الاحزان ليختبر في الصبر
على الشدايد اجزع منها وعجزهم افتتاح القصايد بها كقولهم وقاتم
الاعماق اه يقدم ان فساد هذا البيت والكلام عليه في النون المفردة
ويوضح كونها عاطفة ان واو الاستئناف لا تدخل على واو القسم قال ورد له
لولا تزم ما حبيته هذا صدر بيت عجزه وكان اوفى من عبيد وتزفر
وقبل هذا البيت احب اباسر وان من اجل تزم واعلم ان الرفق بالمرء ارفق
افتد الجوهري هذين البيتين وفيهما عيب الاقواء لاختلاف حركة الروي
بالضم والكسر واستشهد بذلك على ان تزم جبر عبير بالكسرة لا وهذا شاذ

لانه لا يأتي في المضاعف ينفعل بالكسر الا ويذكر ينفعل بالضم اذا كان ستعديا ما
خلا هذا الحرف والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسعى لاجبر عظم
وسيوى من سفاهة كرى جبر العظم اصلاحه من الكسر وحفاظا مفعول
لاجله وهو مصدر حافظ يقال حافظت عليه محافظة وحفاظا اذا راقبته
ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لا زايدة والمعطوف عليه محذوف فالمعنى فما
من اسعى لجبر عظم رميته الحال بميل حمق وسوء كرى فيعاملني بضد ما اعامله
به وذلك الى ارتكاب مصلحتي وميل مصلحتي واجبره ويزيد كرى وقوله
ولقد مقتك في المجالس كلها واريت تعين من يعنيني لانزاع
في ان الزيادة في هذا البيت ظاهرة ومقتك بمعنى بغضك اليك يقال مقته مقتا ومقاتة
مقاتلة اقتله قتلا وينعيني يظلمني وهو في كلامهم يتعدى بعلى
يقال بغى عليه اي استطال وتعدى قال ثم تبغي عليه لينصرنه الله اما
ان يكون حذف الجار توسعا او جعله كظلم في التعدي بنفسه لانه بمعناه او يكون
اراد يبغيني بمعنى يقصدني بسوء وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا
ستة سبع وثمانية راجع في تفسير العماد الكندي قاضي الاسكندرية
وكان من النحاة توفي في نحو عشرين وسبعمائة ما نصه ونقل الاستاذ النحوي
عبد الله الكنيف المالقي وكان ممن استوطن غرناطة واقراه بها مدة ابن
حيوس انها لغة فصيحة لبعض العرب وان من شانهم ان يقولوا واحد اثنان
ثلثة اربعة خمسة ستة وسبعة وثمانية تسعة عشر فهكذا العقد وحتى
جاء الكلام لفظ الثمانية اد خلوا الواو وقد نظم بعض اصحابنا في كون التسعة
منتهى العدد ابياتا ومحى شعرها ساسلي عن سر كون العدد غاية في سعته لم تزدد
ما سر الا اعضاء قسمة في العدد وحتى مسند ذلك الشيء الذي تسنده
مخصوص واحد وازيد والعدد واما اجتمعت اربعة تضم مع ما في اليد
فتلك سبعة اذ الكمال ملت اربعة واثنان مع منفرد وما الى من بعد هذا

هو تكرار لما لا زايدة في العدد ثلثة مع مثلها وزوج وفرد قد مضى وما مضى
لا تعد وهكذا الى اربعة مع مثلها زوج وزوج قد مضى لا تزال تالى هذا ما
اتيت في التقرير المذكور وهو تفسير ضخم في ثلثة وعشرين مجلدا كبيرة وطريقته
فيما نرى بديعة تالية الايات فاذا فرغ منها قال المحترق وسيوقد كلامي
في ذلك المحل بمرسته لا يغادر صغيرة شيئا فاذا انتهى اتعبه بما علية من مناقشة
وما يحتاج اليه من توجيه وما يكون هناك من الزيادات الواقعة في غير الكشاف
من التفاسير واكثر نظيره في الصفوفانه كان متقدما في معرفته وقد قرات
قطعة من هذا التفسير واسمه الكفيل بعني التنزيل على شيخنا قاضي القضاة
ناصر الدين المتنبي المالكي وذلك في زمن ولايته لقضاء القضاة في الاسكندرية
بعد الثمانين وسبعمائة الى قرب التسعين وقيل هي والحال الى قوله
كان معنويا قدم هذا الكلام ولو سلم امكان ان يقدر هؤلاء هم سبعة
معدودون في حالة ان ثامنهم كلهم ولا يكون من قبيل ما عامله معنوي
محذوف ولهذا رد على البرد قوله في بيت الفرزدق واذا ما مثلهم
بشر البيت بما هو فاصيحوا قد اعاد ذامة بعد تهم اذ هم قريش واذ ما
مثلهم بشر وقد انشد الممض هذا البيت كاملا فقال فصلا اذ من حروف الالف
وانشد بعض الذي البخ اورد هنا في الباب الرابع في الامور التي يكتبها
الاسم بالاضافة وفي الباب الخامس في المجرة العاشرة ممن قيل وانا نحت
لهم قبل الى قوله تفتح لهم ورد في الحديث انها لتفتح لاحد قبله وذلك مما يقدح في هذا
التاويل اذ لو كان المراد بالفتح قبل المجيء الاكرام لكان عام الخلق بهذا والاهم
بنيله وفي حكاية قوله بان ابواب جهنم لا تفتح الا عند دخول اهلها فيها واما
ابواب الجنة فتفتح قبل قوله حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها الخ فيه اراد ان جهنم محبس

لاهلها

لاهلها ومن عاده المحبس لا يفتح الا للداخل فيه او الخارج منه ولهذا قارن فتحها
مجيئهم واما الجنة فلان فيها من الحور والولدان تشوقوا الى اهلها ويتطلعون
الى لقائهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا بهم وتطلعا اليهم كما هو العادة
في مجالس الانس والسرور هذا كلامه وقد يقال المراد بالابواب التي تفتح قبل
مجيئهم فيها ابواب منازلهم من الجنان والذي لا يفتح لاحد قبل التنعم هو
كان في المحيط الذي يفضي منه الى المنازل فيندفع السؤال المتقدم والله اعلم

والظاهر ان العطف في هذا الوصف الى قوله بقية الصفا ليس لتقابل
شرط صحة العطف وحسنه حتى يكفي جهولا بين هذين الوصفين المتقابلين
دون بقية الاوصاف موجها ويكفي في العطف التغاير فيبقى السؤال عن
اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما قائما اللهم الا ان الامر بالمعروف ناه
عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر امر بالمعروف فاشير
الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي بل ذكر امر من غير العطف كان
الاعتداد بكل حاصلا والذي ظهر لي ان المنيران الله تعالى اراد تفخيم شان الامر بالمعروف
عد اوصافه وان كان احد الوصفين شهيرا بالاخر ففخمها له وتنويها بقدره
وقد خلت الواو في الوصف الثامن التغاير الذي بين الوصفين في اللفظ
ذكرها القاضي الفاضل هو امام القراءة وفارس المراعة عبد الرحيم
بن علي بن الحسن البيساني كاتب الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن ايوب
ولد بعسقلان في جمادى الاخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة وتوفي
بالقاهرة في ربيع الاخر سنة ست وستين وخمسمائة ويفتح باخراجهما
معنى يفرح قال الجوهري الفرح الفرح وقد يفتح بالشيء ويفرح به
ايضا بالفتح لغة ضعيفة ويجتمعان ايضا يفتح اذا فرحته وفرح والصواب
ان هذه الواو وقعت بين صفتين الى قوله المسقوط هذا الذي رد به قوله
القاضي الفاضل سبق المنير فقد حكى ابن المنير في الانصاف عن شيخه الامام

ابو عمرو بن الحاجب ان الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الآية واو الثمانية
وكان يحج باستخراجها زايدة على المواضع الثلثة المشهورة قبل ان يراه
واية الكهف وايته تنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك
من قصته الى ان ذكر يوما بحضرته ابو الجود النحوي المقرى فبين له براءته
في عدها من ذلك القبيل واحالته اياه على الذي ذكره الزمخشري من دعاء الغير
الى الاتيان بها هنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد والواو للثمانية
ان ثبتت فانما ترد بحيث لا حاجة اليها الا اشعارا بتمام العدد الذي هو
السبعة فاستصوب الفاضل واستحسن ذلك منه فقال ارشدتنا يا ابا الجود
والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها الواقعة من قلده
اعترض ابن مالك في شرح التسهيل قائلا ما ذهب اليه جار امه
من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة
مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يكتفت
اليه وايضا فانه معلل بلا مناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها
وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد من التوكيد فلا يصح
ان تؤتى للعاطف مؤكدة وايضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصورة الموصوف
بالصفة لكان اولى المواضع بها موضع لا يصلح الحال بدونها رجلا راكبا
لسعيد فراسه سديد الجملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحالية
بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة يصلح في موضعها الحال انما بعد
منفي والمنفي صالح لان يجعل مبتدأ قال النجم الدين في شرح الكافية اقول على
الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مجاز لا يلزم من عدم العرفان
بالمعقول عدم قلت قوله اعرف باللغة مجرد دعوى مجردة لو سلمت
لم تصلح لرد ان هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجد الرد ان
يقابل بمعروف وبين من قال منهم والزمخشري امر ينقل هذا المذهب من احد

من البصريين

من البصريين والكوفيين حتى يتوانى اعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده
فيجوز ان يكون ذلك امر اختلقه ولم يسبقه اليه احد قال وعلى الثاني ان يتبع
الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف
والواو التي اكدت الالصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالصاق انما
الان عاطفة وعلى الثالث ان المراد بالالصاق ليس الالصاق اللفظي كما فهم ابن
المالك بل المعنوي وبالواو يتذكر الثاني وان اشتمل الاول قلت ليس المراد خال اللام
الصفة مقيسا في شيء من الاعلام اصلا بل هو امر سماعي فيحتاج الى ادخالها
على ما لك العلم الا لثبوت سماعه من العرب قال وعلى الرابع ان الامر الاولى من ذلك
المواضع وقد قارنها الواو للتوكيد قلت سيأتي قريبا ما يرد هذا من كلام
المص وما نبه الوصفية في هذه الآية اما ان الى قوله ويزده كرر معنى
هذا الكلام في اخر الباب الثاني في قال هناك واما ما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم فالوصفية مانعة ان الواو والا والمبرد والزمخشري وابو
البقاء واحد منهما مانعة وكلام النحويين مختلف في ذلك قال الاخفش الفصل
الا بين الموصوف والصفة كالاسم بعينه في الا لك اياها العاملة الا الفاصل
لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز الحال هنا كالامر قلت ومن
العجب ان الشيخ سعد الدين التفتازاني قال في شرح المفتاح الثاني ايقاع الحال
عن النكرة التي في حكم الموصوفة لوقوعها في سياق النفي كما في قولهم وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لان فيه مع رفع الالتباس
زيادة صلوح النكرة لذي الحالية كما في المبتدأ واما بيان سمة الاولوية بان فيه
الحال الذي لا يتوسط بين الصفة والموصوف كالواو فمهوط اذ لا خلاف في
جواز الاستثناء المفرغ في الصفة مثل جاءني رجل الا اكرم هذا كلامه وهو
ساقط بالنسبة الى نفي الخلاف في المسئلة المذكورة وشذ قوله تربت
يداك ديك يدعو صباحه اذا ما بنو اغش ونوا فصوبوا انشده الجوهري

ة ص كمرتها والدبك والتمر يقتص الترب قليلا قليلا قال وبنات نعش
الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نعش وثلاث بنات وكذا بنات نعش صغرى
وقد جاء في الشعر بنو نعش وافقد البيت قال واتفق سيبويه والفراء على
ترك صرف نعش للمعرفة والتانيث قلت الظاهر ان المراد ترك الصرف جوازا
لا وجوبا لانه ثلاثي ساكن الوسط كهند فيجوز صرفه كالامران وفي قوله وبنات
نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نعش وثلاث بنات وكذا الصغرى
تصريف نكرة لا معرفة الواحد ابن نعش كما هذا جاء في الشعر بنو نعش قلت
والتصويب التنزيل والمراد هنا التنزيل الى حضيرة الغروب وقوله يلوي
ة اشرسا ان النخيل فوقها وكلهم الوم البيت من مجزوء المتقارب ويجوز ان
يكون اخر صدره لام التحيل فيكون عروضه مقبوضة والجزء الاول من عجزه المعم
على وزن فعلن ويجوز ان يكون اخر الصدر ياء التحيل واول البحر لامها فيكون
العروض محذوفة والجزء الاول من العجز سالما من التغيير والتحيل والتحل بمعنى واحد
والواحدة نخلة والوم جاء من اسم التفضيل للمفعول اي كلهم الزم لساوسته
ويروى البيت باضافة الاشراك الى الفاعل الذي هو ياء المتكلم اضافة ويروى
بترك الياء والاضافة الى المفعول الذي هو النخيل كقولك اكلت بسيفك اكل الضب
حتى وجدت مرارة الكلاء الوبيل الكلاء يعني هنا العشب والوبيل الذي
يستوخم ولا يوافق المزاج استعارا ولا كل لطم النبين ثم استعار لهم اسم
الكلاء من حيث كان المظلوم مباينا لما كولة كالاستهلال والاستهلال
ثم لما كان ذلك مستقبحا وخيم العاقبة وبيلا وشبه ما ينشا عنه من الوبا
الذي ينفر منه الطباع السليمة بمرارة العشب الوبيل الذي يرعى ومنع ابو حيان
على هذه اللغة جاوذ من حالك الى احر كلامه لا يرد ما قاله فان ابا حيان منع
واستند الى عدم سماع هذا التركيب الهم من العرب ولا قبح في كلام هذا القبيل
لقيام الفرق وذلك ان الجمع يراعى لفظه فلذلك فرق معه بعلامة التحمية في الفعل

المسند اليه واما من افادته الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل
لا يلزم العربي مراعاته ولا يكثر تنبر بل غالب الناس ان يراعى لفظها في الافراد والتذكير
وما استند اليه من تجويز الزمخشري لما سمعه ابو حيان لا تنهض حجة واعليه
وكيف والمسموع يضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها
وقد رد عليه قوله وقد اسلماه معبد وجهيم المعبد اسم مفعول اريد به
من ابعد عن نسب هذا اللئيم والجميم القريب الذي يهتم بامره يعني ان هذا
الرجل تبرا منه البعيد والقريب واسلماه الاب اذا منه ولم تقم ما باعانته
ونصره وفي انظور من قوله من حمو ثما سلكوا دنوفا نظور هذا
عجز بيت صدره وانني حيث ما يثني الهوى بصري وحيث الا طي متعلق
بادنوا والثانية بيثني وفي البيت شاهد على ذلك وواو الفواق كقوله
سقيت الغيث ايتها الخيام هذا عجز بيت صدره متى كان الخيام بذي
طلوح والخيام جمع خيمة قال الجوهري الخيمة بيت تبنيه العرب من عيدان
الشجر وفي الخيمة اكمة فوق اباءين وكل بيت مستدير اوثلثة اعواد اوار بعة
يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر وكل بيت يبنى من عيدان الشجر والطلوح
جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك اي متى كان الخيام بمكان ذي طلوح وا
بعضهم استعمال في الدنو الحقيقي مذهب سيبويه والجمهور خلاف هذا
وهل هي اصل برأسها او واوها بدل عن الياء خلاف قولان والصحيح الاول
والثاني ان يكون اسما لا عجب كقوله وابا في انت وفوك الاشنب كما نادر عليه
الزرنب اعجب هنا مضارع لا امر وفي اتيان اسم الفعل المثل ذلك خلاف
مشهور والشنب عذوبة في الاسنان وتوهج وعذوبة كذا قال الجوهري وفي
ق الشنب حركة ماء ورقة وبرد وعذوبة في الاسنان او نقط بيض منها او
الانياب كالغرب تراها كالمنشار وذرباها الذال المعجمة اي فرق والذرب على زنة
مفعل كجعفر نبت من النبات طيب الرائحة ولا يخفى ان التعجب في البيت للاستحسان

ودنت تواها كقوله واها لسلمى ثم واها واها في صرانا تعجبت
من طيب الشيء قلت واها له ما اطيبه كما ابو النجم واها لريا ثم واها واها
ياليت عينيها لنا وفاها بثمن نرضى به اباها وروى كقوله وروى كان من
يكن له من قشب يجب ومن يفتقر يعش عيش ضر هذا بيت مدرج
من بحر الخفيف اخى صدره الحاء من يجب وقيل هذا لليت سالتا الطلاق
ان راتا في قل مالي قد جئتما في بكر واصل سئلت في فهرة مفتوحة بعدها فتحة
السين الا انها خففت بحاسن حركتها فحذفت الالف والتشبيه المال والفهرة
في روى ما ذكره الصحاح من انها اسم فعل بمعنى اعجب وذكر صاحب رصف
المباني انها حرف تنبيه معناها التنبيه على الرجز كما ان هاء معناها التنبيه
على الحض فيستعمل روى في مقام الزجر على الوقوع في مكروه ومحذور كما اذا رجل
رجل ذيب احدا او يوشك ان يقع في مكروه او تيلفه او ياخذ ماله او يعرض شيئ من
ذلك فيقول له ذلك الرجل روى معناه تنبه واتزجر عن هلاك ويجوز ان يوصل
بها كاف الخطاب ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تتبع ذيلك ان الله وقال الصحيح
ان يكون روى حرف تنبيه والله اعلم ولحق هذا الكاف الخطاب كقوله ولقد
شفى نفسي وابرء سقمها قيل الفؤاد من ذيلك عنزا قدم يوميان هو يل
اصحابه علموا والتجائهم في هذا المقام الصعب عليه شفى نفسه ونقع سقمه
والقيل القول وعنزا منادى مرخم اى يا عنزه ومن مجئ كان للتحقيق
قوله كانني حين امسي لا تكلمني متيم همي لم يصح بها سقم ليس غرضه
ان دشير نفسه بميت موصوف بما ذكر وانما غرضه ان يخبر بانه في حال السقم
غير متكلم لها ميتم هميتي او اخبر موجود وهو كلامها ومن ثم جعلت كان
للتحقيق لا للتشبيه والله اعلم حرف الالف وابن جني يرى ان هذا الحرف
اسما وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف الى قوله قد مضى ذكره
الذي موصولا الى النطق بلام التعريف هو الهمزة لا الالف الهوائي

والذي

والذي يوصل بالنطق بلام التعريف هو الالف الهوائي لا الهمزة فلا تعارض والظ
ان قول المعلمين لام الف ليس خطا من الوجه الذي ذكره لان الذي مرادهم
ذكره لام مفرده والف مراده بها الهمزة ولام الف حرفان مركب من اللام والالف
الهوائي ولم يتعرض ذكر هذا نعم يريد ان المراد سرد اسماء الحروف البسيطة لا
المركبة ثم اعترض على نفسه بقوله ابا النجم اقلبت من عند زيادة كالحرف
تخط رحالي بخط مختلف يكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعله يلقاه من
افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة ضرب العرب الفصيح العقد
بلفظ المجتمع بقوله الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامة ليس بعيد لا يلتفت
اليه واما قوله لان الخط لا تعلق له بالفصاحة هنا فقط لا ما صدر عنه لفظا لا خط
ولعل مراده ابي النجم تكتبان لاما والفا وليس مراده لام الف الذي هو حرف مركب
يفيد به لا فيكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع
كما ذلك لاجل الاقواء ووقف على المنصوب بدون الف مثل قوله جعل القين
على الدنا بر ومراده انه تارة يمشي مستقيما فيخط رحاله خطا شبيها بالالف
تارة يمشي معوجا فيخط رحاله خطا شبيها باللام فهذا يكون ان يحمل عليه قوله
هذا العربي صح ما فيه وقد مضى ان التحقيق ان لا بعد هذا
مضى قريبا في واحي الواو المفردة حيث ذكر وا الانكار بخوار جلوه بعد قوله
القايل قام الرجل ثم قال السواب ان لا بعد هذا لما مر اشباع للحركة
واذكروا والتذكر كقوله من اراد ان يقول يقوم زيد ففي زيدا فاراد
الصوت ليتذكر اذا لم يرد قطع الكلام يقوم ثم قال والصواب ان هذه
كالتي قبلها وعليه قول المتنبي ورحى صار حتى بداه فضا بني كما
والتهام تريح يعني انه نظر اليه فرحى بطرفه سهما اصاب فواده ولم
ترمه يداه على ان هذا السهم الصايب لم يجر على عادة السهام التي ترميها
الايدي فانها تقتل فريحا من نصب الحروف واما هذا السهم الصايب فانه

يعذب داعيا بما يهيج من لوعة الغرام ويزيده من لاعج العشق وقد اولع الشعراء بجعل الحظات المحبوب سهاما واكثروا من ذلك واجاد ما رايته في قول ابن الرومي نظرت فاقصدت الفؤاد بسهمها ثم انثنت عنه فكاد يهيم وبلاه ان نظرت وان محى اعرضت وقع السهام ونزعن اليم اقصدت الفؤاد قتلته في الحال واصاب السهم القرطاس بصيب صيب الغدق في اصابته وفي المثل مع الخواطي سهم صايب يعزب الذرى يكثر الخطاء وياتي الاحيين بالصتوا كقوله فبتنا دسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة لم نتصف مر انشاد لهذا البيت والكلام عليه في فصل ما من حرف الميم

وتوهم انها قد اضيفت الى المفرد في قوله بنا بعاقلة الكماه مروعة بها اتج لرجرى سلقع انشد المصنف هذا البيت في اواخر الباب الرابع في تجنب الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا واتفق له تكلمت عليه هناك قبل كلامي على هذه المواضع الثاني من ان تكون علما للصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب كقوله يا يزيد الامل نياع وغني بعد فاقة وهو ان وقوله يا عجبا لهذه القليلة وقوله جعلت امراعظيما فاضطلعت به وتمت فيه بامرالله يا عمرا اورد الابيات الممثل بها على ترتيب الاقسام الممثل لها فقوله يا يزيد مثال للمتعجب منه والقليلة الداهية يعني هل تغلبن القوم الى بقية انشد البيتين صاحب بقر تمالك والقوباء داء معروف يتقشر وينتسج يعالج بالزيت وهي مونثة لا تصرف وجمعها قوبا وقد تذكر الواو ومنها استثقلت الحركة على الواو فان سكنتها ذكرت وصرفت والباء هنا للالصاق بقرطاس والهمزة منقلبة منها هذا كلام وفيه نظر وقوله يا عمر امثال للمندوب وعمر هذا هو امير المومنين عمر بن عبد العزيز الاموي الخليفة العادل مات سنة احدى ومائة واضطلعت به قويت عليه وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا هذا عجز بيت لا اعتني صدره

وذا النصب المنصوب لا تمكنه وقبل ذلك فاياي والمتيات لا يغرنها وان تاغزلن سما حديد التقصد اي شيء يعجز هذا البيت الى ما كانت العرب تفعله في زمن المجاعة من فصد عرق في البعير بالناقة ثم يوخذ الدم المجتمع من ذلك فيجعل في شيء ثم يشوى ويطعم الضيف ولا تنسكن اي لا تنسكن له يريد لا تتبع له نكيه يقرب بها البيد كالالف في قوله من ظلل كالا عجي انهجا الطلل ما شخص من اثار الدار والاعجي جمزة مفتوحة فشناة فوقية ساكنة فخاء معجمة مفتوحة فنون فياء نسبة مزيد من البرد وانهج بنون وهاء وجيم خلق وبلى او في غيرها في الم كقول اعوذ بالله العقراب هذا البيت من مشطور الرجز المكشوف وبعد السابلات عقد الاذناب فان قلت كيف وصفت العقرب مع كونها مفردة بالجمع قلت كان الوصف باللام للاستغراق فالافراد مراده فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف كما في قولهم اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وقد اجاز ذلك جماعة منهم ابن مالك وغيره اخرون وكالالف التي تبين بها الحركة انما قيد بذلك لان الكوفيين لان الكوفيين لا يرون الالف زايدة اجتلبت لتبين الحركة في الوقف بل يرون بقاءها من سنخ الكلمة فالغير عندهم مجموع الهمزة والنون والالف بدليل ان بني تميم ينطقون بها كما في الوصل والوقف وبها قراءة نافع ولا الف التصغير نحو يا مالد منا يعني في حرف الحاء حيث حكم بان التحقيق ان لا عد لها

الثانية بحرجمة في الكلمة لانها جزء كلمة لا كلمة حرف الياء حرف موضوع لنداء البعيد الى قوله والبعيد القول الثاني هو ابن الحاجب والمراد بالاشتراك المعنوي وهو اولى من القول الاول وهو ظهور اي المشترك فيهما في البعيد والقريب على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصالة الرضي واختار ابن المنير في تفسيره قول الزمخشري فقال واصله صوت تهتف به لمن كان بعيدا منك ثم استعمل في كل نداء وان قرب المنادى كانك تنزل المخاطب ساهيا عندك وكفى بالغفلة بعدا فتوقظه بالياء

الصوت من السهو ثم لا شرط في استعمالها ان يكون المخاطب ساهيا ولا بد كانك تدبر بخاطبك وان كان مصغيا بان الامر الذي بعدهم عندك وكما نزع غفلة عنه فتزيده يقظة الى يقظته بالتصويب قوله ومن هنا يفهم المراد بالتوكيد في قوله المصنف وقد ينادى معها القريب توكيدا ثم قال ابن المنير فان قلت فقد استعمل هذا الحرف في الدعاء وقد علم ان الله تعالى منزه عليه السهو ولا الغفلة ولا البعد فانى اقرب الى الداعي من حبل الوريد قلت قد استقر انها صارت بالاتباع موذنة بتمام المتكلم بالمقصد الذي يليه بعدها اعم من كون السامع غافلا او حاضرا واظهار المهتم بالحاجة من قبيل الضراعة والالحاح المطلوب في الدعاء وقال ابن مخشري وقول الداعي في جواره يا رب يا الله مع كونه اقرب اليه من حبل الوريد استقصار منه لنفسه واستبعاد لها من مظان الزلفى قال ابن المنير وهو اقناعي فان الداعي يقول في دعائه ما قربها غير بعيد ورب ما قال ما من اقرب الينا من حبل الوريد فان هذا الكلام من الاستقراب في مقام البعد وقوله الا ايا اسقيلي قبل عارة سخال ه

هذا صدر بيت مصرع من بحر الطويل للشماخ بن ضرار ذبيان مخضرم وعجزه والعجز وقيل مروف غاديات واحال وسخال بين مهملة مكسورة فنون ساكنة وجيم فالف فلام اسم موضع ورايت في بعض حواشي التسهيل للفضل انه اسم موضوع باذربجان والمروف نواب الدهر وحوادثه والواحد مرف كقلس ويروى وقبل منايا والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

هذا من ابيات الكتاب ويروى الصالحين باليا كما انشده المصنف وهظ ويروى والصالحون بالواو واما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على المحل اذ المجرور قبله لفظا موضع محلا على انه فاعل بالمصدر وسمعان بكسر السين المهملة رجل ومن جازيزيد وهو الذي اختاره ابن الحاجب في مثل الله در فارس

ان نصب فارسا على التمييز لا على الحال كما اختاره غيره اذ لو كان حالا لم يدخل عليه من وقال ابن مالك ان ولها دعاه الى قوله للتنبيه كما اذا وقعت بعدها ايت قال ابن مالك فان المنادى لم تستعمل العرب قبلها ثابتا فادعاء حذفه باطل الخلو من دليل فتعين كون يا التي تقع قبلها الجمل التنبيه كقولهم يا ليتني كنت معهم وكذا الواقعة قبل حبذا في قول الشاعر يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقيل ربت في قول الراجز يا ربت سارية ما تونسد الادناع العشر او كف اليدا المصنف الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وانواعها واحكامها الباب مبتدا والثاني صفته او في تفسير الجملة جزم ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر او لا بضر حينا تقديم الحال على عاملها المعنوي لانه ظرف وقد صرح ابن برهان بجواز التوسع في الظروف واما حال من المبتدا على ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل قديم او صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده موضوع بالابتداء وليس فاعلا كما تقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكنا ما نحن هنيرة وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده واما صفة للمبتدا مؤولة بان يقدر متعلقة معرفة او الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز الحذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين وخصوصا مولانا معين الدين في حواشيه المشهورة ببلاد الهند فان قلت لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني اذ هو اسم فاعل من ثنى ثنيا قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يحمل ضميرا واما ان يكون كما كان مرادا به التصيير وهو غير مراد هنا واقسام الجملة مثل الاسمية والفعلية والصغرى والكبرى وذات الوجهين مثلا والمراد من احكامها غرض من الغرض

لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما مثل ان زيدا كريم فكونها خبرية اذا كانت
صفة او صلة او حالا او تمييزا او اشباعية اذا كانت جوابا للقسم استغنائية
وجوابا للامرين اذا وقعت خبر الان المفتوحة المخففة مثلا الكلام
هو القول المفيد بالقصد اثر القول على اللفظ لانه يطلق على
المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ
لقد يطلق بان القول يطلق على الرأي والاعتقاد اطلاقا استعاريا فا
عرف هذا قول الشاعر وقول سيبويه واشتهر ذلك حتى صار كالحقيقة
العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ واحترز بقيد القصد من حديث
النائم فقد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم
زيد قائم مثلا ووافق ذلك قدوم زيد فالفائدة لم تحصل من اخباره وانما
حصلت من مشاهدة القدوم فتامل وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب
اللص الى قوله طيلسته قائما اما المثال الاول وهو ضرب اللص بناء الفعل
للمفعول فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع به نائب عن الفاعل
واما على رأي من ذهب الى انه فاعل اصطلاحا كالزمخشري فهو فعل وفاعل
لا مما نزل منزلة ذلك واما الثاني فهو قائم الزيدان فهو مما نزل منزلة المبتدا
وخبره فان الوصف فيه مبتدأ لكون مرفوعه ليس خبرا عنه وانما هو بمنزلة
الخبر عند كثيرين وسيأتي تحقيقه واما الثالث وهو كان زيد قائما فمحتمل
ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا
فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننت قائما فيراده فيما سيأتي له من منزلة
احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية مشتملة من فعل وفاعل بحسب
الاصطلاح فلا يسوغ له منزلة الفعل والفاعل لا منزلة المبتدا والخبر فان
قلت لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدا والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني
فانه مبتدأ وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكون بمنزلة المبتدا والخبر قلت على

كان كلا

لو كان كلا لكونهما جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ يجوز ان
يتسلط على العامل في كل واحد منهما وهذا يظهر لك انهما ليسا منزلين
كما توهمه كثير من الناس لاشك ان من النحاة من يريد بذلك وبنحوه ما
كلام الاندلسي في شرح المفصل انه رأى الجميع وذلك انه قال في باب المبتدا
والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف
عرف الجملة بتعريف الكلام فقال في مختصره الاصلي والجملة ما وضع لافادة
نسبة في هذا الاعم وهما فانه اصطلاح عام يشير هؤلاء القوم وتواطوا عليه بما
قال لهم اصطلاح لقوم آخرين فليس توهيم اولئك بناء على اعتبار اصطلاح
باطل من توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح والامر في هذا قريب ولا مشاحة
في الاصطلاح وهو ظاهر قوله صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد
الكلام قال وسيجيء الجملة ليس ذلك بظاهر فانه لا يلتئم من تسمية الكلام
جملة تسمية الجملة كلاما لانها اعم منه على رأي ابن الحاجب وقول الزمخشري
وسيجيء الجملة ويجوز ان يكون بالياء والتاء وضاطبه كلا لفظين وضعتا
لذات واحدة احديهما مؤنثة والاخرى مذكره وتوسطهما خير جاز تانيث الخبر
وتذكيره والتذكير هنا احسن لان الجملة هنا مؤنثة وهي خبر عنها وشير الى ان اصل
التركيب الكلام الجملة ثم دخل الفعل وسيجيء هواي الكلام الجملة فمتى وان تكن
الان مفعولا ثانيا فهي خبر عجب الاصل فانا نبت باعتبارها احسن لان
الخبر محط الفايدة قال وسره ان الذوات معلومة في الاغلب والمجهول صفاتها
واحوالها ان اعتبار ما هو محط الفايدة اولى وفي هذا التقرير ما يشير الى ان
الكلام والجملة متساويان في المفهوم فليتأمل ما قاله للهم فتامله وبعد
في القولين نظر تقدير الكلام واقوله بعد تنبه ففي القولين نظر
وقدر نظير هذا التركيب في حروف الفاجيه قال وبعد فعندي ان ابن
الشجري آه وتكلما عليه هناك ومر لنا في غير ذلك الموضع ايضا وسيأتي لنا نظر

وعند المرد مستنبر عليه اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعيدها
فتحدث جملة بل كان من حقه ان يعيدها على مساق ما في المعنى تعاونا والتناصر
هو قوله يكسبون فان قلت لم يعد لانها خبر كان فهي من تمام الثامنة قلت
فيلزمه ان لا يعيد اسواء جملة لانها خبر ان ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك
ما يدل على عدم قوله وهم لا يشترون من جملة الاعتراض اما الزمخشري فانه قال
في المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى الى قوله
يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه انتهى فصرح بان
مبدأ الاعتراض ولو ان اهل القرى وان منتهاه يكسبون فعلم ان مقصوده
بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون غير انه
يرد بعض الحملة اعتمادا على فهم المقصد من مبدأ الاعتراض وبنائه واما ابن
مالك فقد قال في اخر باب الحال من شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف
ان ولو ان اهل القرى اسنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض
ولكن كذبوا فاخذناهم وافا من اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل
انتهى فنقل الكلام الزمخشري منقلا محررا ولم ينقل ان لقوله وهم لا يشعرون
مدخلا في الاعتراض والمكثر من ان وصليتها مع ثبت مقدر الحاد
الى او فعلية احراء الخلاف هنا غير لائق بصدد بيان ما لزم على
كلام الزمخشري وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا وهذا هو التحقيق
يعني عد جملة الاعتراض في هذه الاية ثلاثا وهذا لا يتفق مع التحقيق
ان يقال ان قوله لفتح ولو ان اهل القرى اسنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات
من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون يعد مجموعه
جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا يكون الا كلاما
تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وان اشتمل
على جمل واما كل واحد من قوله لفتح ولكن كذبوا وقوله فاخذناهم بما كانوا

يكسبون

وهو هنا جزء كلام لا كلام تام منذ اقترانه بالعاطف المفيد لصوق
مقدم بموخر تركا لاعتباره وعدها كلاما بالنظر السيء في نفسه مبنيا على الغا
العاطف المعتبر وهو بعيد عن التحقيق وقد استبان للدارس قول ابن مالك
وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل صواب من حيث انه جعل مجموع الجمل
كلاما واحدا معترضا لكن في عدها سبعا مناقشة انقسام الجملة الى اسمية
وفعلية وظرفية والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد ومن النصب
كان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد المثال الاول للفعلية
التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث
لما فعلها ناسخ مختلف الاثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس
مضارع والسادس لما فعلها امر وكلام المصنف يقتضي ان كل مستندة الى
اسمها وهو خلاف ما يقوله البيانيون من انها قد يجزم بها فتعفى قولك
كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي
والاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها وما قالوه واضح على رأي
من ذهب الى انها مسلوبة الدلالة على الحدث وليس غرض المصنف وانما على قول
الجمهور بان لها حدثا ورباطا فهو مشكل اذ لم يعهد فعل يقع في التركيب
غير زيد ولا مؤكد ولا مبين مسند الى ضمير ولو قيل بانها مسندة الى اسمها والبت
مقتضية للخبر كما قال البيانيون لم تعتبر ولا يضر اسنادها الى الاسم لانه
قد يسند الاسم لسببا ما شتى كما في قولك ظننت زيدا قائما وجاء
عمرو ضاحكا ان بعض المتاخرين جرى عبثا فجوز جعل القيام من نحو قولك
زيد القيام حضر سببا بالنسبة الى حضور خبرا بالنسبة الى زيد وان لم يقولوا
بذلك وكذا قوله مبتدأ بعد وهذا وان لم يجز احد لكن الشارح في قياس
على المنع مشروع في حاشية الكشاف والتفتازاني عند ما ذكر الزمخشري في قوله
تع وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله خالصة نصب على الحال من الضمير في

ما نصه ولم يجوز الحال عن اسم كان بناء على انه ليس بناصل جعلها حالا من
الضمير المستكن في الكون لكن الاولى بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه
الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قائما ولذا لم يعده في الملحقات بالفاعل
ولقد صرح بذلك من قال لسان افعال الناقصة ما يصح لتقرير الفاعل
على صفة وذلك لان الافعال الناقصة افعال عندهم لا اشتق من الفعل
بلا فاعل هذا كلامه واسناد الغير الى الظرف يعد ان على فيه تفتير
لان عمل الظرف في الغير انما هو عند اشتماله اليه لا قبل ذلك وقد يتوقف المعنى
بعد ان اريد على فيه ما يجب على المسوى اعتبار تفصيل فيه
احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد الخ الذي يظهر لي ان صدر الكلام
في هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا اثرها او ما في حوابها من فعل او
اما الاول فلفظ واما الثاني فلان المانع من جعل الفعل الواقع في حملة
الجواب عاملا قايم وهو فاء الربط فانها ما نعة من عمل ما بعدها فيما
قبلها فينبغي ان يقدر فعل مدلول عليه بالجواب اي اكرم زيدا اذا قام وقد تقدم
في فصل اذا من حروف الالفبان المهم قال في قولهم تعلم اذا نفرت الناقة ولا
يرد مثل هذا عيران العامل في اذا فعل يفسره ما بعدها عسر ذلك اليوم
اذا نفرت الناقة فقد فعلا مع كون الجواب جملة اسمية وانما قدر العامل
ولم يجعل قوله عسر عاملا فيه لكونه صفة ولا يتقدم معمولها على الموصوف
وكسر قوله فبينا نحن نرقبه اتانا هذا صدر بيت عجز
معلق وفضه وزناد راع ونرقبه نرصده وننتظره والوفضة جعبة السهام
واراد بها هنا شيئا يصنع مثل الزنبيل يكون مع القناص والرعاة يجعلون
فيه ازادهم كذا قال في بعض شارحي ابيات المفصل والخرقاء الوفضة خرقاء
الراعي لزاده واداته والجعبة من ادم وفي صر الوفضة شيء كالجعبة من ادم يسير
فيها خشب ولجم الوفاض وغيره انتهى الزند العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى
والزندة
والزنة السفلى فيما نقب وهي الانثى فاذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زنتان
والجمع زناد وازند وازناد وفي بعض التعاليق على ابيات المفصل قوله
معلق وفضة من اضافة الصفة الى الموصوف كانه قال معلقا وفضة
فلذا نصب الزناد بالعطف على وفضة تقديرا قلت ان ثبتت الرواية
بالنصب فالتوجيه ذلك على راي من جوز العطف على المحل في مثله واما
من منع وهم الخراق على ما نقله المصنف في الباب الرابع في اقسام العطف
فالنصب بقدر اي وعلقة زنادا راع ولا مانع من العطف على اللفظ هنا
بل هو الظاهر وذات فاعل معنى عن الخبر في الثانية جرى على ما يقول
كثيرون من الفاعل معنى عن الخبر في مثل قايم الزيدان والتحقيق ان هذا
المبتدا الاخبر له اصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه
مسند الى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدا فظن
ان كل مبتدا مخبر عنه وليس كذلك الثالث نحو يومان في نحو مراتيه
مذ يومان آه يومان على كلام اعراب ذكر معرفا ما مبتدا او خبرا او
فاعل واذا كان معربا فكيف يحمل ان يكون جملة اسمية او فعلية نعم
مذ يومان محمل لها لا يومان معربا ويكون تقديره بعدها ذا
لان الاستفهام له الصدر قد يرى ان ما ذا من حروف الكاف وفي
الاستفهام يخرج عن الصدرية ذكر ذلك في فصل الكاف من حروف الكاف وفي
فصل ما من حروف الميم وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه
في انتم بهدونا تقدم في فصل ال من حروف الالفبان تقدير الا
والفعلية في قوله تبع انتم تخلقونه متساويان فان الفعلية ارجح لان الا
مرجحية بالنسبة الى شيء خاص وهو قوله تبع انتم بهدونا فالتعارض
وتقدير الفعلية في قوله اي مرتام عاد في حلم تقدم في فصل
ام انشاد البيت الذي هذا بعض عجزه وهو قوله فقمت للطيف مرتاعا فارعني

فقلت اعجبت ان ما في حلم وبر الكلام عليه هنالك التاسع قولهم
ما جاءت حاجتك عد هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب
عنه لوجود الاحتمالين مشكل فانه ليس محل الرفع الا الفاعلية وليس
النصب الا الاسمية والاعراب قلا يلبس محه لا احتمال وهذا الكلام
اول مرة له الخوارج قالوا لابن عباس رض حين جاء اليهم رسولا من
امير المؤمنين علي بن ابي طالب ع اذ لابد من تقدير فعل يجاء او يكون
او ما تصنع فعلى تقدير ما يكون متعلقا ما خبرها مقدما وعلى
تقدير ما تصنع متعلقا ما مفعولا به مقدما واما النصب فيجوز كونه
على الخبرية كونه على الخبرية بتقديران متعلقا ان اسما لتكون محذوفة
اي كيف يكون انت فلما حذفت يكون وحذفها ابرز الضمير منفصلا بعد
ان كان مستكنا متصلا والحالية على تقدير كيف تصنع لحذف الفعل
وانفصل الضمير المستكن واما نحو زيد قائم فالجملة اسمية لا غير
غير هنا بلا غير مع تقدير ما فيما سبق انه لحن وقد تقدم التنبيه عليه مرات
انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى مجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير
وغلام منطلق صغرى لا غير هذا من الغلط الاول ويقع في نحو الفتح
ليس في هذين الموضعين ثم حذف همزة انا حذفا اعتباطيا الى هو له
في نون انا ذكر المصنف هذين القولين فيما تقدم في ان المكسورة المخففة
من حروف الابتداء في الباب الاول حيث ذكر الوجه الثاني من اوجه ان الاربعة
ورد هناك القول الثاني المذكور هنا بان المحذوف لعلة تمنع ثبات الثابت
ولهذا يقول هو قائم بالكسر لا بالفتح لان حذف الف انا للساكنين فهي
مقدرة الثبوت مع فتح الهمزة فاصلة في التقدير وقد سلفت
فيحتاج في ذلك المحل فراجعه ولذلك لحن من قال ان صعرى وكبرى
نوافقها احصاد على الرمن من الذهب هذا البيت لابي نواس وراية

لهذه البلاد الهندية في شرح المفصل للمخالا سفندري ما نصه قلت
لابي نواس وجه يصح وهو ان يكون تقديره كان صعرى هو افقها فحذف
الاول مضافا اليه الثاني الثالث الثاني عليه كما في علالة الزاد وبراجعة ساعي على
ما من ذكره في باب الاضافة ومن لا تقرن الا بما للبيان ونحوه باب حديد
وباب من حديد وهما بمعنى وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح في شرح الصناعة
في قوله ولا يلبث موقف منك الوداع او هو قفك ومن قوامها اي من نواقض
الامر والفاقعة الفاخرة التي تعلو الماء كالقارورة كما في الجوهري الفقاقيع
هذه النفاخات التي ترتفع فوق الماء كالقوارير وفي وعن الماء ودانية
فاستحسن المنظر وقال لله در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث يقول كان صعرى
البيت على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد هذا عجز بيت
للفرزدق وصدره يا من لها عارضا اسر سبر وقد افتتح المصنف هذا العجز في الباب
الخامس في خاتمة الحذف حيث ترجم بقوله اذا دار بين كون المحذوف اولا و
ثانيا فكونه ثانيا اولى وهناك افتتحنا الصدر وتكلمنا قد عمل الكلام الكبرى
غيرها نحو انا اتيك سبر يريد الاية التي في سورة النمل وهي قوله تعالى
انا اتيك سبر قبل ان يرتد اليك طرفك الثالث نحو انا ان سير الى قوله
قبلها يشير الى الخلاف الذي جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد
في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل للافعال فعند الاحتمال يكون
الاولى تقديرها هو الاصل وهو اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر واصل
الخبر ان يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف
ولم يذكره المصنف في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي
اشعار بانهم لم يصرحوا بما جرى الخلاف في عامل المصدر من نحو انا ان
سير او هو مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان الخلاف فيه ايضا
تنبيه تعين في قوله الاعمى لو مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مستطاعا

خبرها هذا المصراع صدر بيت عجزه ويرأب ما انات يدا الغفلات وقد تقدم انشاد هذا البيت بكماله والكلام عليه في فصل بفتح والتخفيف في الباب الاول واسلف المصنف هناك غالب ما ذكره في هذا التنبيه الجملة التي لا محل لها من الاعراب الثاني الجملة المنقطعة مما قبلها معنويات فلا تر مراده بالمنقطعة التي تقطع تعلقها عما قبلها لفظا او معنى فالاول كالامثلة التي اوردها فان جملة التي قبلها بالرحمة متعلق بالاولى من حيث اللفظ اذ الرابطة لفظية بين بعلها بها والثاني نحو اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فالرابط المعنوي مفقود كما سيقوله المصنف بعد من اعادة الخلق لم يقع بعد فيقدر لها بدء فيها معه ان الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف وقد سألني بعض مدرسي مصر والدرس في بعض الايام التي اجتمع لي فيها سوال الامير وعظمه على عادته فيها يورده فقال ما معناه انهم اجازوا في ما من قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا كما امر الناس ان يكون كافة وعلة الحكم من وجهين احدهما ان الكاف مسلطة في المعنى على ما بعدها اذ المعنى كما يامر الناس فكيف تقطع عن العمل فيه مع قيام المقتضي له والثاني ان الجملة الواقعة بعد ما الكافة لا تدخل في شيء من الجمل التي منطوقها اما عدم دخولها فيما له محل من الاعراب فظاهر اذ لا محل لها بالغرض واما عدم دخولها في الجمل التي لا محل لها فكذلك لانها مضبوطة محصورة في الصلة والاستيناف فيما اخرجاه ليست هذه شيئا منهما والجواب عن كل من الامرين يسهل اما عن الاول فتعلق الحرف من حيث المعنى بلفظ احر لا يقتضي عمله فيه وكيف والحرف لا بد من دلالته على معنى في غيره فيلزم ان يكون كل حرف عاملا وبطلانه كالشمس في الظهور والجلاء وليت شعري ما دا يصنع هذا التالي بقول الامام الاسيد في قولك لزيد قام وقد من قولك قد يصدق الكذوب وبقولنا ان زيدا فاضل الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة واذا كان كذلك فعدم عمل الكاف في التنبيه في الجملة الواقعة

بعد ما

بعد ما الكافة مع تسلطها من حيث المعنى غير مستبعد ولا مستغرب وما يتخيل من حروف الجر لا يعلق عن العمل اصلا وراسا بل دخول ما الكافة نعم لو لم يكن هنا ما يكفه عن العمل ودخل على جملة غير مؤولة بمفرد اشكل والامر هنا كذلك واما عن الثاني فنقول هذه الجملة داخلة في المستانفة اذ هي كما عرفت بوغان ما يفتح بها النطق كقولك ابتدا قام زيد وما يقطع مما قبلها بخلوص ثالث ما هو فيه من النوع الثاني اذ هي منقطعة مما سبقها فانه لا محل تسلط عليها لفظ من شيء مما قبلها ولا يضر تعلق التنبيه بها بمعنى اذ التعلق المعنوي لا يضر في كون الجملة ليست ذات محل من الاعراب الا ترى ان جملة الصلة تتعلق بالموصول ولا محل لها وجملة جواب القسم تتعلق بالقسم معنى ولا محل لها فقد ظهر لك ان ما قاله هذا المدرس التالي من قبيل استكمال الواضحات والكمال لله تع وقد استوفيت جملتا القول في قوله تع ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما الجملة الاولى جواب السؤال مقدرا فماذا قالوا لما جاءهم قالوا سلاما والثانية كذلك فماذا قالت لهم حين سلموا عليه ومن الاستيناف البيان في قوله زعم العواذل اني في غربة صدقوا ولكن غربتي لا تنجلي هذا البيت مما يدل على ان زعم يستعمل في القول الصحيح وهل هو قول قام الدليل على بطلانه وكل قول لم يقم الدليل على صحته قولا وفي الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب منذ واكثر ما يقع فيما يشك فيه اتمى وفي عروس الافراح للشيخ بهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول لبيد الا في سفياء زعت وهو كثير لكن اذا تامل تجده يستعمل حيث يكون للتكلم شاكا كقوله لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر او قد يستعمل كل قول صدقوا وهو غير المذكورين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث قلت يتخيل اشكاله بما قيل من ان الراء يا العاذلة للجماعة واطلاقي مشكل على المذكرين جاز

هو الرجال جماعة عاذلة فالمعنى زعم الجماعات العواذل المذكور ولا اشكال
والغرة الشدة ولا تجلى لا تنكشف اذ لا معنى للحفظ من شيطان
الى قوله ايضا هذا ماخوذ من كلام الزمخشري قال في قوله انصته
فان قلت كيف يسمعون اذا قيل لهم قلت لا يخلو اما ان يتصل بما قبله
على ان يكون صفة لكل شيطان او استيناف فان لم تصح الصفة لان
الحفظ من شياطين لا يسمعون اكلا يتسمعون لا معنى له وكل الاحتمالين
لان سبيل الوسيلة لم تحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون
لو يستقيم فيحتمل ان يكون كلاما منقطعا مبتدا اقتصصنا ما على حال المشركين
للسمع وانهم لا يقدرون ان يسمعوا الكلام الملكي او يتسمعوا وهم مقذوفون
بالشهب مدحورون عن ذلك هذا كلامه قلت فالاستيناف بالمعنى الاول
هو الذي اشار اليه المصنف بقوله ولا يكون استيناف ابتدائيا لفقد المعنى وانما
يصح بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما اشار اليه
الزمخشري ولو جعل استيناف ابتدائيا على تقدير ان يكون هذا الكلام جوابا
السؤال عن حال الشياطين بعد الحذف منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ
منهم لاستقام المعنى فاطلاق القول باستناع الاستيناف فاتبين الما يترتب
عليه من فساد المعنى غفلة قال ابن المنير يصح ان لا يسمعون ان يكون وصفا
وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري الذي اشار اليه بقوله اذ لا معنى
من شيطان لا يسمع هو ان عدم سماع الشيطان سبب الحفظ منه فالشيطان
حال كونه محفوظا منه هو حال كونه لا يسمع واحدى الحالين لازمة للاخرى
فلا ما نع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة
وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه
اليمني بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل صفة
بها والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تتمة

الشيء باسم

الشيء باسم ما يؤول اليه فمجاز والاصل الحقيقة هذا كلامه ولك ان تقول اذا
جعل استيناف اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم
لا يسمعون فرد الاشكال وهو انه لا معنى لحفظ من هو في نفس الامر لا يسمع
كما اخبر عنه فيكون المعنى قد وقع فيما فر عنه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد
الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير
بحالة الاستيناف يكون تحكما فارتفع الفعل كما في قوله الا اميذا الزاحفون
احصر الوعي هذا صدر بيت من معلقة طرفة عجزه وان اشهد اللذات
هلات محلدي وقد افشد المصنف البيت تماما في الباب الخامس في تراجمه
الحذوف حيث ترجم على حذوف ان الناصبة واستضعف الزمخشري
الجمع بين الحذفين اعترضه ابن المنير بان اجتماع حذفين سايغ كما
في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا يريد ان لا تضلوا على ما ذكره
جماعة فحذف الجار وحرف النفي قال اليمني وهذا غير وارد على الزمخشري لانه
لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا قلت هذا كلام على المثال الوارد
وقد يأتي كلي وهو ان استضعاف الجمع بين حذفين غير متجه لانه سايغ في
كلام العرب واللغة مشحونة بمثله ولا معنى لاستضعافه فان قلت
اجعلها حالا الى قوله ولا يريدونه ما اسند المرة في متعلق الحال
المقدرة ضعيفا ما او لا فالام ان الذي يقدر وجود معنى هو صاحبها ولم
لا يجوز ان يقدر ما غير ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا
عدم التصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو
المقدر او غيره واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر هو صاحبها لا
يتجه في الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ
لما روي من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه
لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد يقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا

لها كما قالوا لسلامير المظلوما دخل النتجر خالدا في عذابها انما عدلت عن
المثل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان تقع عدة امرين
بان تكبوا من جهة الكفر الثاني انا نعلم انها ستردون الى قوله بالقول
انما يتبادر الى هذا ذهن من لا يتامل ولا يثبت في فهم المعنى ومن هو بهذه
الصفة لا عبرة به ولا يلتفت اليه الثالث ان العزة لله جميعا الى قوله انها
ثبت فيما ياتي من نسخ هذا الكتاب فلا يغرنك بالفاء والتلاوة فيه
انما هي بالواو لا بالفاء الخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك تغير الارض
ابو حاتم هذا هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة
وعالمها قرا كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي
زيد والي عبيدة والاصمعي عالما باللغة حسن العلم بالعروض واخراج المعمى اما
في القرات جاءت الكتب بيعت كتبه بعد وفاته بازيد من عشرة الاف دينار على
ما حكاه الوزير القفطي قال ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة في رجب سنة
خمس وخمسين ومايتين وقيل في المحرم وكتابه في القرات يفخر بها اهل البصرة
كذا قال السالوزير في كتابه تاريخ النحاة وانما ذكرت هذه الترجمة لوقوع
سوال من بعض طلبة القاهرة عنها عند قراءة هذا المحل على في سنة ثمان
عشرة وثمانمائة ورده ابو البقا بان ولا انما يعطف بها بعد النفي
العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والصحيح ترك هذا التعقب
مع شعفه بمنافاته لابي البقا وبانه يجب تكرار لا تكون ابو حاتم
ذهب الى ان الا لم تعمل عمل غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوي وغيره
مثل غضب من لا شيء وحبت بلا زايدة لكن قولهما في صورة الحرف فلما
اعربا بما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك
لو قلت غير زيد لم اكتفي فيه والتكرير انما هو في حروف النفي وهذا اسم لا حرف
احدهما اذا حمل على الاستيناف الى قوله زيدا ليس زيد بمحل

ان يكون

ان يكون استيناف لانه معزز والكلام في الجمل قال الزمخشري لا حسن
الا بليغ الى قوله بعضا تم عبارته وقف فان قلت كيف موقع هذه
الجمل قلت يجوز ان يكون لا يا لونكم صفة للبطانة وكلمة قد تدبدت البغضا
كانه قيل غير الكم حبالا باديه بغضا وهو واما قدبينا فكلام مستاونف
منبه وابلغ ان يكون مستانفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة
انتهى قلت التغيير هنا بكون بنونك الاثنا واما من التعبير يكون قد التقت الى
قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يا لونكم قد بدلت البغضا قد بينا لكم
الايات لظهور ان قوله وما تخفي صدورهم اكبر حالي وان قوله وددوا ما عنتم
بيان وتوكيد لقوله لا يا لونكم خبالا فحكمه حكمه ولذا لم يذكر عند تفصيل
المواقع وقيل انها وقعت بين الصفتين تعيين انه صفة وقوله واحسن
منه اي مما ذكر وذلك دليل الاستيناف من الفوايد وما في الصفات من البلاغة
على خلاف المقصود بالذم وهو تقييد النهي بكون البطانة على هذه الصفات
وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان
كلا منها علة للنهي بالاستقلال ترك العاطف تنبيها على الاستقلال
كما في قوله ذلك بانهم كانوا قالوا بانهم عصوا او بمعنى انها مستانفات للتعليل
على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى ان يكون الاولى علة
للنهي وتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يالونكم خبالا لانهم
يودون شدة ضركم بدليل انهم قد تبدوا البغضاء من افواههم وان كانوا
يخفون الكثير لكن لا يحيى ذلك في قد بينا الا لا يصلح تعليلا للبدو البغضا
ويصلح تعليلا للنهي اي فانا بينا الايات الدالة على وجوب معاداة اعداء
الله وان كان الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون مستانفات
كلها اشارة الى ما سواه الى هنا كلام التفتازاني وحصل الامام في تقرير
هذه الاية سهو فانه سئل ما الحكمة في تقدير من ونكم على بطانة واجاب بان

محط المعنى هو منكم لا بطانة تقدم الاهم وليست التلاوة كما ذكر
ظن وذلك انه تلا الآية اولا على ما هي ثم لما اخذ في التفسير قال اما قوله
من دونكم احتمالان احدهما ان يكون متعلقا بقوله لا تتخذوا اي لا تتخذوا
من دونكم بطانة وبين قوله لا تتخذوا بطانة من دونكم قلنا قال
سيبويه انهم يقدمون الاهم والدفع ببطانة اعني فهتا لبين المقصد
اتخاذ البطانة انما المقصد ان لا يتخذوا منهم بطانة فكان قوله لا تتخذوا
من دونكم بطانة اقوى في افادة المقصد هذا كلامه فانت ترى كيف جوز
في قوله من دونكم ان يكون صفة لبطانة وذلك لا يتم الا بتقدير ان يكون
مؤخرا تمة قال في الجواب السؤال الساقط هو سهو فظ لكنه لم يرد السؤال
على الوجه الذي حكاه المصنف عنه ويؤيده التزامهم في مثل ذلك
كون الشرط ماضيا وجه التأييد انه قد استقرئ من قواعدهم ان الجواب
متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم لا
يجيء على خلاف ذلك الا في الضرورة فلا يقول القوم ان يقم زيد فيقعد
والثاني انه اذا جيء بعد هذا الكلام الجملة الاستفهامية
جواب اذا فالفاء لازمة لا يترك الا في القضية على ما سرح به المصنف في غير ما موضع
والكلام ايضا تام من قوله هل عزم ام لا معادلة لهل وفي كلام مر ذكر اوايل
وفي هل من حروف الها وقد يعرى فيها للانقطاع والجزم بالعطف على محل
الفاء المقدرة هذا الكلام ظن ان الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها وهو
خلاف ما يأتي له من ان الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا للشرط جازم في محل جزم
الثاني من ذ ومنذ وما بعدهما الى قوله لعدم الرابطة بل هو
شيء له وجه وذلك لان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقائه يوما فالرابط
بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودا الرابع الجملة
بعد حتى كقوله حتى ماء دجلة اشكل اذا فرغ الكلام في حتى الابتدائية

امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب ام لا فان
القائل بان الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية ومن يرى الجملة
مستأنفة يرى حتى ابتدائية فمبنى القول بانها ابتدائية يتعين استئناف
الجملة الواقعة بعدها ولا يتصور اجراء الخلاف في هذه الحالة وما افسد
هذا بعض عبر من قوله جرين فازالت الفتى تجر دماؤها بدجلة حتى ما
دجلة اشكل وقد افسد البيت بكلمة في الباب الاول في الحاء المهملة بفضل
حتى الجملة الثانية المعترضة احدها بين الفعل ومرفوعه كقوله
شمائل اظن ربيع الظاعنينا ويروى بنصب الربيع على انه مفعول اول لتجاك
مفعوله الثاني وضمير مستتر راجع اليه الفاء ما بين الفعل ومرفوعه
نحو قام فظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدم الفعل
وهو كلام متجه ومسلك البصريون مثل المراغ الذي حاشاه المصنف انه يرفع
ربيع وينصبه واما يتأتى ذلك على رايهم لا على الكوفيين واعترضنا بانا لا نسلم
ان شمائل فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير رفع
الربيع يكون شمائل مبتدا وربيع الظاعنين خبره والفعلية الواقعة
بينهما اللغو فعلها عن العمل لاجل التوسط بين المعمولين وهو جائز بلا تتبع
وعلى تقدير نصب الربيع يكون شمائل منصوبا بفتحة مقدرة على الالف على
مفعولا اول مقدم وربيع الظاعنين مفعوله ثان واظن عامل كالفاء
والنجي الحزن والمعنى ان سبب حزنك ربيع الاحبة المرتحلين باعتبار
شيوعه عندك وتيسر خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر اوقات الانس الفائت
وهذا مثل المعنى عندي يرى نجي فعلا اي احزنك ربيع الظاعنين والاسناد
مجاز من قبيل الاسناد الى السبب اي احزنك الله عند رفية الربيع الخالي من
الاحبة وقوله وقد امر تكتني الحوادث جمرة استئنافي فوله لا اضعاف ذلك
عزاء الحوادث نوائب الدهر التي وحدت بعد ان لم يكن والجمرة بفتح

الجيم الكثيرة والاسنة جمع سنان وهو الحديد المستدق الذي يجعل في طرف
الرمح والضعاف جمع ضعيف والعزل جمع اعزل وهو الذي لا سلاح له
والظئار هذه الواو المقترنة بالجملة المعترضة واو الاستيناف فان قيل
ليس هذا موضعه قلنا انما كانت الجملة في الاصل موضوعة مما هي معترضة بين
اجزائه وكانت صالحة للاستيناف ثم قدمت وبقيت محالها ايذانا بما كانت
عليه قال وهو الظاء قوله الم يأتيك والانباء تنمي مما لاقت لبون بني زياد
اقول هذا البيت لقيس بن زهير وبعده ومحبسها على القرنى تشري
دراع واسلوب حداة الانباء جمع النبأ وهو الخبر وتنمي تشيع وتنتشر في
الاطراف واللبون هنا جماعة الابل بلغات اللبن وسبوها بحبس بن زياد و
اخوته ومحبسها بفتح الموحدة اي حبسها والقرني عبد الله بن جذعان وتشري
تباع والادراع بدل مهملة جمع درع وهي ما يصنع من الحديد ليلبس في الحرب
وقصته هذا الشعر ان الربيع بن زياد اخذ لقيس بن زهير درعا فاخذ قيس بعد
ذلك ابل الربيع وساقها الى مكة فباعها من ابن جذعان بادراع واسياف
وتحرفت الضم على الفاعل وجهين في فاعل على عزم وجهين اخرين احدهما
ان ضمير يعود الى النبأ لانه قول والانباء تنمي على ما تلا انه لبون على حذف
مضاف اي الم يأتيك خبر لبون زياد بما لاقته قال الثاني بينه وبين مفعول الفعل
وبدلت الدهر وتبدل صفاد سرابا بالصبا والشمال اقول الصفاد بفتح الصاد
مثل الهون بضمها وهو ريح حارة تأتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري
بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل وفي المثل ذهبت هيف لا ترنا
اي لعاد اياتا لانها تجفف كل شيء وتيبسه والصبا ريح مهبها المشرق
ان تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال في البيت
بيم ساكنة فهزة مفتوحة وهي احدى اللغات وقد دخلت الباء فيه
على المتروك وجر الحاصل منهما على ما هو الاستعمال المشهور وقد سمع

خلافه

خلافه فادخلت الباء على الحاصل وجر المتروك وعلى هذا جاء قوله اوتمام
لسبب لي العباس بدلا زلنا بخفض وضرا بعد جزم الى مد فادخل الباء على المخفوض
وهو الحاصل وجر المتروك وهو الاول اما الضيق والجزر الماء الداخل والمد
خلافه قال والثالث بين المبتدا وخبره كقوله وفيهن ولا تعرفن بالفتح نواذ
لا علينه ونواع اقول الذي انشده ابو علي القالي لمعن بن اوس رأيت رجالا
لا يكرهون بناتهم وفيهن لا تكذب بنا صوالح وفيهن والايام يعثرن بالفتى
عوايد لا يملنه ونواعج كلا البيتين شاهد لما قاله المص وضمير عليه فيما انشده
الغالي يعود الى التعهد من قوله عوايد وفيما انشده المص يعود الى المتروك المفهوم
من نوادب قال نحن بنات طارق نمشي على النمارق اقول هذا من نظم امرأة
لا من نظم رجل ثم قيل لهند بنت عتبة وقيل لابنتها الهند الزماني وبعولتك
والدر في المخانق ان تقلوا نعانق ونفرش النمارق او تدبروا نفارق فراق غير وامق
ولا يخفاك ان قولها ونفرش النمارق يقتضي ان يكون ساكن الكاف والا لزم
الاصراف وهو اختلاف حركة الروي بالفتح مع غزم وهو قبح جدا فان قلت
فمن اين جاء هذا فالم يعهد مثله في الاوزان قلت هو من منسوك الرجز الا انه
دخله القطع والخبن شرحه واذا ان مفهوكه عبارة عن جزئين كل منهما مستفعلن
كقوله ريا التي فيها جزع هذا هو المعروف في استعماله وقد جاءت هذه القطعة
على مستفعلن مفعولن فحذفت تون مستفعلن وسكنت لام يا بالقطع و
حذفت سين يا بالخبن فصار مستفعل على زنة فعولن غير انه دخل الاول منه
نحو بنات طارق الطي ومن قولها ونفرش النمارق وقولها فراق غير وامق
الخبن قال الرابع بين ما اصلها المبدا والخبر كقوله واني لراء نظرة قبل التي
لعلي وان سطت نواها ازورها اقول انشد المص هذا البيت ثانيا في
الباب الخامس في النوع الثامن من الجهة السادسة وشطت بعدت و
نواها جهة قصدها من الشط قال وكقوله لعلك والموعود حق لقاؤه

المسك في النمارق

بدا لك في تلك القلوص بدا القلوص بفتح القاف الشابة من الابل
وهي بمنزلة الجارية من النساء يجمع على قلوص وقلاص والبداء انتقالك
الرأي عن شيء الى شيء اتركان محمولا وقوله يا ليت شعري والمنى
لا تنفع هل اغدون يوما وارى مجيي المنى جمع منية وهي التقاة قال
كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي وجمع معزوم عليه
مضبوط منتشر واعذوا الظاهر كونه تاما والجملة بعده حال ويحتمل النقصان
فهذه الجملة الثانية خبر لكن اقتران الخبر بالواو قليل كما استعرفت في الجمل التي
لها محل من الاعراب وقوله لهما سوان الثمانين وبلغتما قد احوجت
سمعي الى ترجمان يعني ان الثمانين سنة التي اتيتني اليها سنا احدثت
في سمعي ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكون عليه
من قرب الترجمان للحر اللسان بضم الجيم مع فتح التاء او ضمها كذا في متن وظن
كلا من التاء زائدة وزاد في قاموسه تالثة وهي فتح التاء والجيم لغة فزادت تاء
وقد ترجمه وعنه اي وترجم عنه والفعل يدل على اصالة التاء واعلم ان الذي
للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين
صدقت في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض بان هذه الجملة ليست مما احتيج
الكلام وتقويته له الا بهذه الطريقة الموجهة للدعاء عليه بالضرورة الى ضعف
سمعه واحتياجه الى ترجمان وقوله ابن هرمان سيلمي وامه يكلوها
ضنت لشيء ما كان يرزؤها هذا بيت واحد مقفى من مجزوء الرجز
وابن هرمز بفتح الهاء وسكون الراء ويكلوها يحفظها وضنت بخلت يرزؤها
ينقصها يقال رزيته ما له اي ما نقصته من باب علم يعلم فان فتحت الزاي
فقلت رزئت الرجل فقده اصبت منه رزءا وقوله ردبرا في اواسط سطر
سطر القايل بانه نصر نصرا هذان بيتان من مشطور الرجز وقد
انشد المصنف بعض اولهما سيرا الى تمام ترتيبا في المسئلة التي عقدها للامور التي

تتمة المعترضة من الحالية عند الاستيجاب وانشد ثانيهما في الباب الرابع في ترجمة
ما افرق فيه عطف البيان والبدل وقد تتبع المصنف سيبويه في نسبة هذا
الشعر الى ردبر وكونه قدريا لكن في العباب انا لا نعرفه قال ابن سيبويه
هذا البيت لردبر وليس لردبر وهو مع ذلك تصحيف والرواية يا نصر نصرا
بالفاء المعجمة ونصر هذا حاجب نصر بن سيار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء
وهو الخط مثل سبب واسباب ولا ينبغي ان يجعل جمع سطر بسكون الطاء
لان جمع فعل بالسكون العين الصحيحة على افعال قليل كافراخ واقراء والمراد
بالمنصوب العطاء ونصر الاول مناد والثاني تاكيد لفظي اتبع على اللفظ
قال الرضي وفي جعل الجر على باء زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان
نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما يفيده الاول من غير معنى التاكيد
والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثاني صوابا زيد بن
الطويل فانا نعرض فيه لافادة معنى زيد على انه توكيد لفظي للاول موصوفا وبما
يحصل من الوصف كما في قولك جاءني زيد الناصح الكاتب ولا يجوز ان يكون
مع وصفه وصفا للاول لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن ردبر انه
كان يقول يا زيد زيدا بنصب الثاني على انه توكيد مثل يا تيم اجمعين فلا يمتنع
اذن رفعه الى هنا كلام قلت انما انشد الجوهري هذا الشعر لردبر بنصب
الثاني والثالث وظن كلا من ان كليهما بمعنى العطاء فيكون الثالث تاكيدا للثاني
والثاني ليس بتابع وانما هو مفعول بفعل محذوف وقوله كثيرا واني
وتهيا لي بغير بعد ما تخليت ما بيننا وتخلت لكما الرجوع ظل الغمامة كلما ابتوا
منها للقيل اضمحلت التهيام بمعنى الهيام وهو شبه الجنون من العشق
وتقليت تخيت وتخلت تخت وبنوا اتخذ منه مبناه اي منزلا ومن للتعليل
اي كلما اتخذن لاجل مقيل او قيلولة وقت الحر اضمحلت تلك الغمامة اي تقشعت
وذهبت وقال ابو علي تهيا لي بغير جملة معترضة بين اسم ان وخبرها

وقال ابو الفتح بن جني جملة فعلية والواو هنية والظاهر ان الجواب
فائدة اولى بهما الجواب مسبب عن الشرط عند المص وجماعة وهنا
ليس كذلك لان اولوية الله تعم بهما ثابتة على كل حال سواء وجد الشرط او لم
يوجد فالجواب محذوف والتقدير فلا يأس وقد صرح المصنف في الباب الخامس في
تراجم المحذوف والتنبيه الذي ذكره في آخر ترجمة حذف جملة جواب الشرط
بان المخطوط ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله اي فليبادر
العمل فان اجل الله لآت وان عجلهم بالقول اي فاعلم انه يغني عن حبيبك فانه
يعلم السر وان يكذبوك اي فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ومن يتبع
خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء
والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين اسوا الى يغلب فان حزب الله
هم الغالبون وان عزموا الطلاق اي فلا يؤذوهن بقولهم لا نفعل فان في سمع
ذلك وعليم فان تولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم ومسيء ذلك كله على ما ذكر
من انه لا بد من اعتبار كون الجواب مسببا عن الشرط فاحتج لهذا التقدير
بح فاستفهموا المص هنا من ان الجواب هو فائدة اولى بهما خارج عما
ذكر هنالك انه التحقيق ولا يرد ذلك تثنية الضمير في قوله هو اخو
لانه يرد على وجوب المطابقة بمعنى قولك اذا جاءك احد من زيد
عمرو فاكرمه لان الحكم هنا على واحد على اثنين وكذا اذا قلت ما جاءني زيد
ولا عمرو الا اكرمته اذ المعنى ما جاءني واحد منهما وانما ما نقله المص هنا
عن الابدي فقد حكى في حواشي عصام ابن عصفور انه قال سألت ابا حيان
فيها الجمع بين المتعاطفين جائز الافراد والجمع ونحو الحسن او ابن سيرين جاءني
او جاءاني سيما والاتم او الاكمل ان لا تفعل او لا تطعهما فانك لا تطيعهما
نص على الابدي فتامل هذا هو ما حكاه في المغني وفي قوله تثنية الضمير
مسامحة اذ الضمير لا يثنى ولا يجمع نعم يعود على اثنين نحو زيد عمرو قاما او

كالزيدان

كالزيدان ذهبا وعلى جماعة نحو عمرو وزيد وبكر ذهبوا او جمع نحو الزيدون قاموا
والابدي بفتح الميم وضمها وباء موحدة مشددة مفتوحة ودال مهملة وياء
نسبة منسوب الى ابذه بلدة من بلاد الاندلس هكذا ضبطته عن شيخنا ابي حيان
الذين وهو اعرف ببلاد اقليمه لكونه في قرب باب الدال المهملة سواء بلد كبير
بلد بالاندلس والله اعلم احدهما ان احق خبر عنهما الاقرب والعكس
تعرض الزمخشري الى هذه الآية في اول سورة البقرة عند الكلام على قوله تعالى
الله فليتقين امنوا وحاصل ما قاله هناك هو وشارحوا كلامه ان الحصر وحده لا
على ان المقصد ارضاء الرسول وانما ذكر الله لافادة قوة اختصاص الرسول به وكونه
بمكان منه وكذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة الا الرسول وحده
وشارك في افادة قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف عليه قولك اعجبني زيد
وكرمه دالا على ان زيدا صار معجبا بالاجماع بكرمه وعولي في ازالة الابهام على
شهادة العقل فاقاد قوة الاختصاص بل في موضع رفع بدلا اه
ما يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه
والسادس بين القسم وجوابه كقوله لعمرك وما عمري بهين لقد نطقت بطلا
على الاقارع في ص عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس
مصدره التحريك لما عاش ربعانا طويلا او متروقهم اطال الله عمرك وهما
وان كانا مصدرين معبوا الا انهما استعملا في القسم احدهما وهو المفتوح
اتى وكاتهم لما كثر دورهم في كلامهم اثروا فيه الفتح طلبا للخفة والبطل
مصدر قولك بطل الشيء بطلا اذا كان غير حق وهو هنا صفة محذوف اي
لقد نطقت نطقا بطلا على المبالغة وذا بطل او بمعنى باطل او الاقارع
جمع الاقرع وهو من لا قرع ان لما قرع بن حابس واخوه مرثد وانت للقرزدق
وانك واجد وفي صعود اجر ايتم الاقارع والحباب والجراثيم الاصول اجمع
جرثومة وقال الزمخشري جر الثاني الى قوله الحكاية لم يعتبر الزمخشري

ـ في ذلك ونصه وترى فالحق والحق منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في
لعمر عليك الله ان تابعا وجوابه كلملان والحق اقول اعتراض للمقسم به والمقسم
عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وعلا في قولهم ان الله
هو الحق المبين او الحق الذي هو نقيض الباطل عظم الله باقسام به ومن قوله ان
على ان الاول مبتدا محذوف الخبر كقولك لعمرك فالحق قسمي والحق اقول اي
اقوله كقوله كله لم اصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به اخر حرف قسمه كقولك
الله لافعلن والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه
التوكيد والتشديد وهذا الوجه جامع بين المنصوب والمرفوع ايهما وهو وجه حسن
وقرئ برفع الاول ووجه مع نصب الثاني وتخريجه على ما ذكرنا هذا حكاية
عن الاول ومعربا باعرابه فالتقدير على الجر فالحق لاملان جمتهم والحق ان هذا القسم
حق وعلى النصب فالحق لاملان جمتهم والحق ان هذا القول حق وعلى الرفع فالحق
مني والحق اقولها وهو معنى دعاء في معنى هذا لا يكون اعتراضا فيكون للجر والتوكيد
لا التكوين تمام رد سؤال الاهوان الحصر على قراءة النصب جائز من تقديم المعمول على
عامله فما استفيد على قراءة الجر وذكر ان الطيبي اجاب بان الجر على القسم والقسم
في المعنى يفيد معنى الحصر كما لا يخفى وعجبا قوله واني لم ار نظرة البيت
لمذكم هو واني لم ار نظرة قبل التي لعلي وان سطت مواها الزور هاو قد تقدم
انشاده قريبا في المجلة المعترضة بينها المبتدا والخبر كقولهم مكرم اخاك
هذا بعض مثل للعرب وهو مكرم اخاك لا بطل واصلان تخصصا راي
في موقف حرب وليس من رجال ذلك فمثل فيه لهذا الكلام اي اني لم اشهد
الحرب لكوني بطلا شجاعا بل اكرهت على شهوده من غير اختيار مني التاسع
عشر بين الحروف النواسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد تقدم حولا كميلا اتانيها
متولا كذا قاله قوم ويمكن ان يكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها
وهو اسم كان هذا مبني على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو ومنعه النحاة

لكن نصر

لكن نصر ابن صبيح على جوازه عند الجمهور والحول السنة والكميل الكامل الذي
يوكل بتثليث الميم كنصر وكرم وعلم كملا وكمولا وكميلا والاثاث في بالثاء المثلثة جمع
جمع اثيث بضم الهمزة وكسرها على ما حكاه في قوم تشديد الياء المثناة
الفتية وهي الجرو يوضع على القدر وتشدد الباء في الجمع وتخفف وعلى التخفيف
جاء هذا البيت والمثول المنتشات او اللاطيات بالارض فوق مثل شولا
او انتصبتا يا رمثل شولا اذا لطا بالارض اي لصق بها وهو من الاضداد وكما
جمع ماثل وصف الحمامة بها على ارادة الطير ويحتمل ان يكون مصدرا وصف به مبالغة
او على حذف مضاف على احد الجائز في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى
وكرها العناب والحشف البالي هذا البيت لامرئ القيس يصف العقاب وهي
طائر من الكواسر موصوفة بانها لا تاكل قلوب وشبه الرطب بالعناب واليابس
بالحشف البالي وهو ردي التمر اليابس فان قلت كيف يصح جعله رطبا بعضها و
يابسا بعضها فان اراد ما قلنا من المحذوف والا لزم حذف الفاعل مع بقاء رافعه
ولا يجوزه البصريون ولا بعض الكوفيين وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن هشام
المصري يصف حاله وقد دنا من امراة محضوبة البنان فلم يغظ دنوت اليها وهو
كالفرخ سقط فوانجلى المادنوت واراني فقلت اعقليه بالناصل فالتفتت لدى وكرها
العناب والحشف البالي وقد انشد المصنف بيت امرئ القيس ثانيا في الباب الثالث حيث
ترجم فيه بقوله هل يتعلقان باحرف المعاني الثالث عشرين الحروف وتوكيده
كقوله ليت شبابا يوم فاشتريت ليت الثانية اسم لاحرف وكل من الاولى
والثانية حرف والتاكيد هو الثالثة والمؤكد هو الاولى وبها انتصب شبابا وارتفع
ما بعده محالا والفصل هنا بين الحرفين حسن التاكيد كما في قولك ان في الدار
زيدا قائم ولو لم يكن ثم فاصل الجاز مثل ان زيدا قائم لكن الفصل احسن وهذا
لان المؤكد هنا على اكثر من حرف وليس بواجب الاتصال كما في حروف
الرابع عشرين حروف التفسير والفعل كقولهم وما ادري وسوفا خالد يحمد

حسن ام فتاء تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول
في فصل الامر من حروف الالف الخامس عشر بين قد والفعل كقوله اخالك
قد والله اوطؤعشوة هذا صدر بيت عجز وما قابل المعروف
فيما يعنف وقد تقدم انشاد البيت تماما في الباب الاول في فصل
من حروف القاف السادس عشر بين حرف النفي والمنفي في الاخير
فاما الاول فقد تخيل فيه قسلط النافي على اراها وكاد يصح لان تزال اذا قصدت
قطعا واستعملها بالنافي امر لازم فلو جعل النفي للرؤية لزم المحذور
الثاني عشر بين جملتين مستقلتين بعنوفا تو هر من حيث امر كرامة الى
قوله باكثر من حملة هكذا قاله صاحب التلخيص واعترضه الشيخ بهاء
الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من حملة ان لا يكون احديهما معمولة
للاخرى والا فهي في حكم حملة واحدة وقوله تقع خير ان وقوله
بين المتظاهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين قلت
قوله معمولة للاخرى فيه نظر فان الاولى ليست العاملة قطعا واما العاملة
شيء واقع فيها وهو وكاسترا راه الاخرى على تقدير مضاف وحذف المظهر
المراد واما قوله الثانية معطوف على الخبر فقد يقال ليس بمتعين لامكان
كونها خبر المحذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان
يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول اولى والا يرتاب
لا دليل والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا والتنفير عما نهوا عنه
اذ المعنى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فاجتنبوا ما نهوا عنه ويحب
المتنزهين عن الفواحش والاقذار كما تباعدون في الدبر والجماع في المحيض فيحل
لكم ذكر التوابين دون التائبين لاستلزام رحمته التائبين دون العكس لانه
اذا كان يحب من يكثر الذنوب ويعود فمن لم يكثر بالطريق الاولى
وقد يراد بالتوابين المتخشعون اجاز ذلك ابن مالك ولم يقبله

ذلك على هذا الوجه واغا فهم المعنى فهما فيه منازع فلا جعه وزعم
ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه رآه في قول الشاعر
ولا كهذان الله ابنه لفتى قد طالبت غير منيل ان اتيح وهي مصدر اويت
اذا رحمته ورققت له انتصب باويت محذوفة كما لا يلزم الاعتراض
بجملتين ظ كلامه انه اخذ ذلك على من كلامه على هذا البيت القول
بامتناع الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر ان ليس في كلام هذا ما يؤخذ
منه منع ذلك مطلقا احتمال ان يكون الباعث له في هذا البيت على منع
الاعتراض بجملتين ما يلزم ذلك من كثرة خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض
على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا ولقايل ان
يقول لا يلزم من تقدير الآية مصدر اويت الاعتراض لاحتمال ان يكون هذه
الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لارانى وقوله قد طالبت غير منيل جملة من فاعل
ارسلها ومفعوله الاول ومنيل اسم فاعل من انال اذا اعطى ولم
من هذا ترك تنوين الاسم لما منعت بل ويتخرج على قول الكوفيين
ايضا ان يجعل ما بعد اسم لا مفردا مبنيا لا اضافة كبير معهما تركيب خمسة
عشر واما لتضمنه معنى من الاستغراقية على الخلاف المعروف في الحذف
اي لا ما نع لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول يتعلق ولك ان تقول
لا يتعلق وكذا القول في لا معطي لما منعت ولحمة الحذف ذكر مثل ما حذف
وحسنه ونفي التكرار فظهر بذلك ان التنوين على راي البصريين ممتنع لا واجب
ولعل الذي في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على الاستغراق قلت يرد ذلك
ايضا ان بعضهم يخص الاستغراق بحالة بناء الاسم من حمية تقضي بمنع الحيثية
ولو سلم انها للاستغراق ايضا عند كونها عاملة فلا نم انه يتعين في ما منع
كونه معمولا لها حتى يكون النص على الاستغراق نائبا لاحتمال ان يكون منصوبا
بفعل محذوف اي لا تعط الا مرء ما نعا لما اعطيت فعدل الى البناء السلامته

من هذا الاحتمال وقد ذكرنا في الباب الخامس في المثال الثالث من الجهة الثانية
ان جماعة علقوا الظرف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله
اليوم ومن قوله لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا قال وذلك
باطل عند البصريين وهو المتعلق بمحذوف وذلك منافٍ للحصر المفاد هنا
بتقديم المعمول من قوله وعلى قولهم أي قول البغداديين يخرج الحديث
وقد اعترض ابن مالك قول ابي علي يعني قوله انه لا يعترض بأكثر من جملة وقد
جوز الزمخشري وغيره في قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان فيما الا
ربما تكذبان ذواتا افنان فبأي الاء ربكما تكذبان فيهما عينان تجريان
فبأي الاء ربكما تكذبان فيهما من كل فاكهة زوجان فبأي الاء ربكما تكذبان
متكئين على فرش ان يكون متكئين حالا من المجرور في قوله ولمن خاف في معنى
الجمع فيلزم ان يكون الاعتراض فيه واقعا بسبع جمل مستقلات ان
كان ذواتا افنان خبر مبتدا محذوف والا كان الاعتراض بست جمل ان كون
ليس متكئين متعينا للحالية اذ يحتمل ان يكون منصوبا على المدح كما جوزه الزمخشري
ايضا قال في التسهيل ان تعلق للحالية لا يرد هذا عليه وبقوله زهير لعوا لعمر
مغيرات وفي طول المعارج الثقالي لقد بالبيت مظلوما ماوى ولكن ما في
لا تبالي الاعتراض بهذا متوجه وسكت المص عن المناقشة فيما ذكره سبيل
الجواب ان قوله لقد بالبيت جواب القسم المتقدم وقد وقع بينهما جملتان مستقلتان
على سبيل الاعتراض احديهما ولكن طوب مغيرات اي والامور الصعبة الشديدة تنال
لتثقل الانسان وانقلابه بحامليه ضمر والثانية وفي طول المعارج الثقالي
التاعض لان طولها موجب لحمل المتعارجين وساءة كل منهما من الاخر
وذلك مظنة وقوع النعض والمظعن مصدر ميمي بقولهم ظعن اذا سار
وارتحل ظعنا ما سكان العين وفتحها وبالفتح قرئ يوم ظعنكم ومعنى
بالبيت عودته واكرمته به وهو متعد بنفسه كما في البيت ويتطوق به كثيرون من

الناس

الناس مقدريا بالما فيقولون ما ابالي بزيد وقد استعمل المصنف في اول الكتاب
حيث مثل بجوز الشوتيز بجوزها ابالي انت ام قعدت وقولهم ما ابالي
بقيامك وقعودك وبانه يجب ان يقدر الباء متعلق محذوف
اي ارسلناهم بالبينات كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال
المقام الامور تحتى خلافا للزمخشري فاما ان يتعلق بما ارسلنا او لخلا
تحت حكم الاستثناء مع رجلا اي وما ارسلنا الا رجلا بالبينات كقولك
كقولك ما مررت الا زيدا بالسوط وما مررت الا برجل الا صفته لراى
رجلا متلبسين بالبينات وما بارسلنا مضمرا كانما قيل بما ارسلوا انقلت يا
لبينات هو على كلامين والاول على كلام واحد واما بيوحى اليهم بالبينات
واما بالزبر فتعلق على ان الرسل في معنى التبكيت والالزام كقولك الاجرام عملت
لك فاعطني حتى وهبان المص ابطل بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثنى
باداة واحدة شيئا ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا في المسائل الثلث التي ذكرها
فاحتمال تعلقه بالا تعلمون ظلم يبطله ان في ثبوت وجود تعلقه بمحذوف
مشقة لانه لا يستثنى مادة واحدة مرتين كان ينبغي ان يقول لما
واحدة دون عطف لسلم من النقض بنحو ما قام الا زيد وعمرو وما مررت الا بكما
وخالدا فان مثل هذا جاء بالاتفاق واما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسئلة
خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك واجازه اخرون وعليه مشى
صاحب الكشاف في مواضع كالاتية المتقدمة وكقوله تعالى لا تدخلوا بيوت
النبي الاية نعم ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما مقصور
لانه خلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال لا في هذا الوقت على هذه الحال
او تابعا لمحذوف ما قام احد الا زيدا فاضل يلزم على اجازة هذا الترتيب
وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ما مر ترجيحه في المصنف او اخر
هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وحوابه ان ذلك حيث يكون الصفة واقعة

ذكرهما الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النفت نحو ما مررت باحد الا قائم بالجر
فيتبع واما حيث يكون الصفة منزلة عن المحل الذي تستحقه فلا يجر لان اصالة
المحل تعنيها الى المتقدم والتصوق بالموصوف فكانه لم يقع في التحقيق فضل
نظر الى الاصل كما عرفت فان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيد فاضل لها
ان تقع الى جانب احد الموصوف والفضل عرض لم يوضع وليكن ثم فان قلت
من المعلوم ان الدليل في غير الواجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى من احد الوقوع
الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الوقوع على الابدال المعبر عنه
النطق به كما قلت ليس المستثنى منه احد بمجموعه مع قطع النظر عن صفته بل
الاستثناء منه منظور فيه الى الصفة فالمستثنى منه المجموع وقد اخرج بعضه عن المستثنى
فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل قيد على بعضه فلذلك نصبه
وهذا متعلق بمحذوف موخر اي الحكم هنا ان توخذ احدهما وتم هذا الكلام
اعلم ان قدم موخرا عن المعمول لان ترك العامل فيه اشعار بمزيد اهتمام
بالمعمول وتضيه الاهتمام بان يكون مقدما على العامل والثاني ان
في الوجه الاول الى القلة انفا وفي نظر في ذلك ان المدعى ان كلا من الوجهين
صحيح وان الثاني منهما ارجح من الاول فلا ياتي ما يعلل ذلك بما ادرجه
هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول البتة من حيث اشتماله على المحذور الذي
اشار اليه فتامل وكالدعاء في قولك ان الثمانين البيت وقولك ان سيلمو
وامه البيت وكالقسم في قولك اني واسطا والبيت تقدم انشاده هذه
الابيات مستوالية قريبا وسبق الكلام عليها وكان ينبغي ان يقول البيتين
ليشير الى الجملتين اللتين اعترضت بينهما الجملة القسمية بل اذا قدر لهم معطوفا
على الله الظرف متعلق بمحذوف اي بل انا ندلك اذا قدر او بل الدليل فيها
اذا قدر فانما يصح العطف في الاخير الفاء فصيحة وتم شرط مقدر اي
اذا تقرر ذلك فانما يصح فقد فهم مما اوردته الى قوله بالاجماع وحمد الرضي

بادة

بان المهم في الحال يخصص وقوع مضمون عامله بوقت
وقوع مضمون الحال الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في
الطلبية على تعين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت
ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وتزوجت فطلقت فان المتكلم بهذه
الالفاظ لا ينظر الا وقت ايقاع مضمونها بل مقصوده مجرد الايقاع وهو مناف
لقصد وقت الوقوع بل يعرف من دلالة العقل لا من دلالة اللفظ ان وقت
الفراغ من لفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه وقرر الحديثي وعبد الغزيز في
الحال بان قالا لما كان الحال وان كانت خبر المبتدا في المعنى الا انها حكم خبري كانا قيد
القيود تكون ثابتة باقية مع ما قيدت بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ
ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطا ولا صفة الا اذا
قلت المجوز لوقوع الانشاء خبر الوصفة بالتاويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل
اذ لا فرق فانظر من اين فهم من كون المعرفة تقع طلبية ان الحالية لا يكون الا
خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا يستلزم
الاخص واما قول بعضهم في قول المقامات الطلب لا تقع من مطلب الخ
الواو للحال وان لا ناهية فخطا هذا المراجع الذي انشده صدر بيت عجزه
فاقر الطالبان بضجر وبعد ذلك اماترى الحبل بتكرار في الصخر الصماء قد اثر
اوارد المصنف بالبعض الذي ذكره امين الدين المحلي العرضي صرح بذلك في الباب
الخامس في النوع الثامن من الجملة التاسعة حيث قال ومن ذلك قول الامين
المحلي فجاءت بخطه ان الجملة التي بعد الواو في قوله الطلب لا تقع من مطلب الخ
وان لا ناهية وقوله فقلت ادع واد عوان الذي لصوت ان نادى واعيا
الذي لصوت اي اعيد فاب لصوت والذي بفتح الذال والقصر بعد دعاء الفوق
ونصب اي موتعين في البيت كان غرضه الاحتجاج على ان قوله ان نادى داعيا
وكالشرط في ميل عسيته الخ قال المطرزي لا يقع جملة الشرط الا هنا مستقبلة

فلا يقول جاء زيد ضيل بعيط فان اردت صحته ذلك فاجعل الجملة الشرطية
حيز الحال كقولك جاء زيد وهو ان ضيل بعيط ويكون الحال هي الجملة الآلية

واما اجازته لاضربن ذهب الى قوله واحد ومن هنا جعل الزمخشري
الجملة الشرطية في قولهم تبع مثل ان حملت عليه بلوت حالا وذلك لان معنى
الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد علق على الحمل وترك وذلك لو كان مرادا
كمثل الكلب في ليلة دياج الثالثة لاهث فالحالين ونظير هذا قولك احسن الى زيد وان
اليك تعجل وان ساء عليك حالا مع وجوب ان الاساءة شرط هنا عنادي
التي تيمونا بان الوصلية والمتصلة كقولك واعلم فعلم المرء ينفعه ان
سوف ياتي كل ما قدرا وحبذا كون هذه الجملة اعتراضية تفيد هنا توكيدا
ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لاشتمال الامر في قوله واعلم
وان مخففة من المثقلة واسمها محذوف وما مميز شان على راي الجمهور وهو الظ
او ضمير خاطب للامور بالعلم اي انك سوف ياتيك كل ما قدر كما اجازه سيبويه
وجماعة ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا والمراد ان المقدرات البشرية وان
وقع فيها تاخر وفي هذا قلة ضيم وتهيل للامور الى ابعد ان يجوز اقترانها
بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المثبتين باحاد ونمير هما والحبس
احبب بها قبيلا افقدها فقا قليلا بها على فلا اقل من نظرة اردها

يعني ان الحالية اذا كانت مصدرة بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو والا
المضارع المثبت على ورد اسم الفاعل لفظا وبتقدير معنى فيجب ان يكون
مثلة في ان ربطه بذي الحال بالضمير فقط واما نحو قوله بعضن الحرب فتت واصك
وصهلي واضرب وقوله فلما اخشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقد
اعتذر عنه بوجوه احدها انه لا عبرة ان الواو للحال بل هي للعطف والمضارع
بمعنى الماضي والاصل وصكلت ورهنت لكي عدل الى المضارع لحكاية الحال
الماضية الثاني سلمنا انها للحال لكن لا نسلم ان الحال جملة فعلية بل هي جملة اسمية

باعتبار

باعتبار حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم كما في قوله تبع لم تر ان قد
تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون الثالث سلمنا ان الواو حالية
وان الجملة الفعلية لكن الاولى شاذة والثانية ضعيفة والعبرة بكثير العرب الابل التي
تحمل المزيد للبيانيين في الاعتراض على اغلاطات مخالفة لاصطلاح النحويين

فمن اهل البيان من يقول الاعتراض هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين
كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع
الابهام ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او غيرها لنكتة ما هو الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة
الكاشفة لحقيقة ما تليه هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية
في قولك اسرت الى زيد الخبر وهي ما جاء للاحسان الا الاحسان او هي فضلة
كاشفة حقيقة ما تليه من المجرى فيلزم ان يكون لها محل من الاعراب وهو غلط

الثاني ان مثل عيسى عند الله الى قوله ثم كون بل هو تفسير لشان الامر
قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ باعتبار المعنى الذي ذكرنا في آخر كلامه والظ
انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصد منه وذلك لان الزمخشري قال
خلقه من تراب جملة مفسرة لمثل شبه عيسى عند ادم فجعلها مفسرة لوجه
الشبه لا للمشبه به فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة
ليس هو ما يعطيه ظاهر اللفظ اما من تقدير ادم جسدا من طين ثم تكوينه فانها
ليست مشتركة بين ادم وعيسى عند واما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الترتيب
على مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا قدر مشترك بينهما ونقول ما في ان
ان مثل عيسى ان شان عيسى وحالته الغريبة كشان ادم وقوله خلقه من تراب
جملة مفسرة لمثل شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثم ابوان كذلك
حال عيسى عند فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير اب وام كما
هو مثل في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيه به بذلك

المائدة مشاركة في بعض الاوصاف فانه شبيه في انه وحيد وحوداخارجا على العامة المستمرة وهو في ذلك نظير ان ولادة الوحوش من غير اب ادام اغرب في اخرق العادة من الوحيد من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته انا نظير فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه انما برأ الاكمه والابرص في حياة ابيه لانهم لم يعتقدوا عيسى قالوا الا انه لا اب له قال فادام اولى الانه لا ابوين له قالوا كان يحيى الموتى قال فخرقيل واولى الان عيسى احيا اربعة نفر وحي قيل احيى ثمانية الاف فقالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فخرجيس اولى الانه طبخ واحرق ثم قام سالما الوهنا كلام انتهى وقيل مستانف معناه مما الطلب اي اسئوا بدليل نحو بالجزم والاستيناف عند هذا القايل بيان ذكائهم لما قال هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون وكونه معجبا امنوا منقول عن سيبويه وتؤيده قراءة ابن مسعود امنوا بالله ورسوله وجاهدوا واما جي على لفظ الخبر للايذان بوجوب الامتثال وكانه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين وهذا كما تقول للداعي غفر الله لك ويغفر الله لك جعلت المغفرة لقوة الرجاء كانها موجودة و على الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للمسبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتثال هذا جواب لما استشكل به الزجاج قوله من وجه الى هذا الراي وذلك انه قال وقد غلط بعض النحويين وقال يغفر لكم جواب هل ادلكم وذلك انه ليس اذا دلهم النبي على ما ينجيهم غفر الله لهم انما يغفر لهم اذا امنوا وجاهدوا وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه معنى الامر اي امنوا بالله ورسوله وجاهدوا يغفر لكم اولان تفعلوا ذلك يغفر لكم وقد رد فساد تغليطه مندفع بما ذكرنا من ان هذا من قبيل تنزيل المسبب منزلة السبب وفي الانتصاف هذا التاويل لا يحتاج اليه فانه يلتحق بقوله تعالى تنجيكم

الذين

الذين امنوا بقيموا الصلوة وامثاله وقد تقدم الكلام فيه وان الموصول الواقع في الايمان لما كان مظنة لحصول الايمان كالامتثال الحاصل كالمحقق منه وذلك هكذا قال فتامل الرابع ربما يكره الذين لو امنوا في مناسبة مثل الذين خلوا حالهم التي هي مثل في الشدة ومسيتهم بيان للمثل وهو استيناف كانه قايلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم البأساء الخ وفائدة المثل ما ذكرنا مقررا من ان لفظ المثل مستعار للحال والقصة العجيبة الشان قال القفال رح ولا يخفى ان الذي يصيبهم مثل حالهم وشبههم لا نفسه ففي الكلام حذف قلت يريد ان معنى ولما ياتكم ولما يصيبكم فلا بد من حذف اذ لا يصح ان تقول ولما يصيبكم فلا بد من حذفها لا يصح ان تقول ولما يصيبكم نفس المثل قبلكم واما المصوب مثل ذلك وشبهه وليس بموجود في الكلام فيقدر وجوز ابو البقا كونها حالية على اضمار قد والحال اقرب من المضاف الذي يشير الى ما قالوه من ان الحال لا تقع من المضاف الذي في تلك صور احدها ان يكون المضاف جايز العمل في الحال كقولك يعجبني ضرب اللص مكتوفا الثانية ان يكون جزءا من المضاف مثل ونزعنا ما في صدورهم من غل احوانا الثالث ان يكون كجزء منه مثل ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا نزلت الملة منزلة الجزء من ابراهيم وليس المثل الواقع في الاية شيئا من هذه الامور الثلثة فيستقيم الحالية قلت وقد مضى عن قريب بيان الزمخشري جعل الجملة الشرطية من قوله مثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث حالا من الكلب وكانه نزل الحال منزلة جزئه فاجاز وقوع الحال منه مع كونه مضافا اليه فان قلت فليعتد عن الى القفال بمثل ذلك قلت انما نزلوا كون المضاف جزءا او كجزئه لتحسين جعله واقعا موقع المضاف اليه مقامه فيكون الحال كانها واقعة من غير المضاف اليه لا يقال انه لو قيل ان اتبع ابراهيم حنيفا لحسن معه ارادة الامر باتباع ملته وكذا لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل احوانا لحسن معه ارادة ما في صدورهم وما ذكره الزمخشري من

هذا القبيل اذ لو قيل فتلته كالكلب لحسن مع ارادة تمثيل الكلب وهذا بخلاف ما ذكره
ابو البقاء لا يحسن ان يقدر لما يأتكم الذين خلوا من قبلكم مرادا به ولما يأتكم
مثل الذين خلوا فاملهم ومقرونا بأي كقولهم وتربينني بالطرفاء أحاث
مذنب هذا صدر بيت يعزم وتقليني لكن اياك لا اقلي وقد مر انشاد
هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في حرف الهاء في فصل الواو بالفتح
والسكون وقد افتتح المصابيح في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب
في الباب الذي نحن فيه وقولك كنت اسير اذا فعل لم يقيد الباء قبل
ان يعني وان قدرت الباء حينئذ التي تركب مع ما بعدها لم يصح لان الكلام في الجملة
المفسرة وعند دخول الباء يلزم ان يكون ما بعدها في تأويل مفرد فلا يكون
من قبيل ما الكلام فيه والتحقيق انما جواب القسم الى قوله هو خبري
هذا الكلام مزيد انفع وذلك لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين
فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا
تكون الجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر
وقد فرض ان ذلك هو التحقيق هذا خلف والثاني ان يكون مفردا مؤديا معنى
جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا لا يتعين في مثل هذا الا بتقدير
ان يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان يكون في محل
نصب على انه بدل من المفعول به الذي هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابدال
التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا اريد بها اللفظ بها على تقدير
البدلية وهي في حكم المفرد وكان قيل واسروا هذا الكلام وانما قلنا فيما
سوى قوله الضفاعة يعني ان الجملة باقية على انشائيتها وان ارادة
النفي لا ترفع كونها انشاء وهو خلاف ما قدمه قريبا من ان الاستفهام اذا
كان واقعا في جملة بمعنى النفي فتلك الجملة خبرية وذلك حيث اعترض على ابن
مالك في تمثيله للجملة المعترضة الانشائية بالبيتين ثانيتهما قوله ربح ومن تغزل

الذنوب الا الله فقال واما الثانية فمضمرة وغيرهم على ان الاستفهام فيها
بمعنى النفي فالجملة خبرية ووقع له نظير ذلك في الباب الاول في فصل هل
من حروفها فقال التاسع انها ترد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت
على الخبر بعدها الا في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والتبادر في قوله الا اهل
احو عيش لذيذ بدليل وصح العطف في قوله وان ستفارق عبرة مهراقة وهل
عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الا انشاء على الخبر هذا كلامه والتقاض
منه ظ ونحو بلغني عن زيد كلام والله لا تفعلن كذا يجري في هذا
المقال ما يجري في آية سورة الانبياء المتلوة انفا من احتمال كون الجملة الاخيرة
ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذي هو كلام وذلك انها اريد بها
لفظها فهي كالمفرد والمعنى بلغني عن زيد هذا اللفظ وهو والله لا تفعلن فان قلت
يلزم على ما ذكرت في هذين المثالين حكاية الجملة بما ليس غير احرف القول والمصرح
بأنه قلت يمكن ان يقدر قول مضافا الى الجملة وحذف واقيمت مقامه كما في
بلغني عن زيد قوله والله لا تفعلن كما صرح بذلك في قول الشاعر وقول يا للرجال
منهض متاسرعين الكهول والشبانا فانه لم يقصد الحكاية اما بالقول واما
اذا قلنا بالمذهب الكوفي فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير لان افعال
افعال القلوب كما قدمنا التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال الشاعر ولقد
علمت لتأتين مبتني اختلف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن
معنى القسم كهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا
يعمل في جواب ورد بأن حروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم
الله تعالى ورد بما انشده المص وقال الكوفيون الجملة فاعل تم قال هشام
ويغلب بعضهم ذلك في كل جملة نحو يعجبني بقوم زيد ما اظن ان احدا
من الكوفيين لا يغرهم يتازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكره
من جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل

المسند اليه معنى فاذا قلت يعجبني تقوم زيد فمعناه عندهم يعجبني قيام زيد
فالمعنى عندهم المسند اليه هذا التاويل عراه يكون اسما وغايته ان التاويل صار
بغير واسطة حرف مصدري فهو كما يقول الكوفي في نحو اتت حين قام زيد من
ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصايص الاسم كالاسناد
اليه لكن الجملة هنا ما وقعت عندهم بمعزل اي حين قيام زيد ولا يدع في هذا لانه
وجد مطردا في الاضافة كما مثلنا وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام
قعدت اي قيامك وقعودك وفي نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن
منك اكل السمك مع شرب اللبن فمنشأ وتغلب ومن قال بقولها المقوا
مثل يعجبني تقوم زيد سلك الاجوبة والمبصريون منعوا منه هذا الذي ينبغي
ان يحمل كلامهم عليه فيما يظهر لي والله تعالى اعلم وبعد فيعتد بان
المسئلة صحيحة الى قوله قولا قائلا ذلك يمكن ان يكون هنا ما اذا القرا
ومن ذهب الى قوله اعني الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف الى
الجملة لكونها حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير
ذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكر المهم واما اذا كان غير استفهام نحو
علمت لما قام زيد فيوفق الامر ظاهرا لمضمون ما قام زيد اي علمت الذي
زيدا ان ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا اجدر من حمله على ما
يؤدي الى الخروج عن القاعدة المقررة من ان المسند اليه لا يكون الا اسما او
ما في تاويله وقوله وبعد فعندي اي وانا قوله بعد ما قدمه بقشير فعندي
كنا وقد قدمنا الكلام على نظير هذا الذي كتبه في الباب الاول في حرف الفا
السابع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض زعم ابن عصفور وابن
البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك
المقدر فيكون المراد بالمصدر الذي هذا ضميره مصدرا نوعيا بدليل تفسيره
بامر خاص ولا يكون تاكيدا اذ لو كان كذلك لم يصح نيابته عن الفاعل

وفي المثل زعموا مطية الكذب معناه ان من حق الراوي ان يرد على قوله
ويكذب فيه قال زعموا كذا وكذا حتى لا يفتضح اذا ظهر خلاف ما قال
فكانت لفظة زعموا كالمطية التي يتوصل بها للحصول لقصده هكذا ذكر بعضهم
الثامن وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات الى قوله الغفران
والاجر اجازة في هذه الجملة التي جعلها المصنف تفسيرية ونحوها
فقال لهم مغفرة واجر عظيم او يكون على ارادة القول بمعنى وعدهم
قال لهم مغفرة او على اجراء وعد مجرى قال لانه ضرب من القول او جعل
وعدوا تقعا على الجملة التي هي لهم مغفرة كما وقع بكيا على قوله سلام
على نوح كانه قيل وعدهم هذا القول واذا وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا
القول وقد وعدهم مضمونه من المغفرة والاجر العظيم وهذا القول تلوثون
به عند الموت ويوم القيمة فيرون به وتبشرون به وتهنون عليهم
الكرامات والاهوال قبل الوصول الى الثواب الى هنا كلامه قلت الفتارة في
كان يقتضي ان لفظ مغفرة واجر مفعول وعد كما في اخر سورة الفتح
فاجتمع في ذوي بطريق الجملة الاسمية اعني لهم مغفرة الى البيان وتقريره فيه
بوجوه الاول ان تاتي مفعولا عدة مرة ولك وعد الله الذين امنوا الكلام تام
معناه قدم لهم وعدا وقوله لهم مغفرة استيناف وفي موقع البيان للموعود
وجواب لسؤال اي شيء وعده لهم او اي شيء موعوده وقرر السؤال هكذا
ليلائمه الجواب بالجملة الاسمية اذ لو قيل اي شيء وعدهم مع انه ليس بحسن الترتيب
على ما قيل كان جوابه مغفرة بالنصب الثاني ان تقدير القول اي وعدهم
قائلا لهم مغفرة الثالث انه مفعول وعد باعتبار كونه في معنى القول
نوعا من القول الرابع انه مفعوله وعدا مبتدا الا بتداء باعتبار الحكاية
حق وعدهم هذا الكلام على طريقة قوله تعالى وتركنا عليه في الاخرين سلام على
نوح في العالمين ثم بين فائدة وعد هذا القول بقوله واذا وعدهم من لا

مخالف المعاد هذا القول فقد وعدهم مضمونه من المغفرة والاجر العظيم
لا مرية في وجوب عدم اخلاف المعاد ان يقول لهم ذلك البتة واذا قالت
ذلك لهم وفي حقهم كان اخبارا لهم ووعدا لهم بثبوت المغفرة والاجر
فصح انه وعدهم مضمون القول لكن بالواسطة ثم بين ان هذا القول يقع
لهم ويتلقون به عند الموت فيردون به ويهون عليهم التكوات ويوم
القيمة فيستريحون اليه وتهون عليهم هوال التي يكون قبل الوصول الى القبر
من الموقف والصراط ولحساب وعن الحال المقدرة في باب الاستغناء
لا تخرج الحال المقدرة في هذا الباب بقيد الفضلة في مثل قولنا
قام زيد عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للحال فهي فضلة ولم يثبت لها
وقوع البيان والبدل جملة قد اجازه في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان يكون جملة امدكم الثانية
بدلا من الاولى واجاز في قول الشاعر اقول له ارحل لا يقيمن هندا ان يكون
لا تقيمن بدلا من ارحل ولم ار من اشتد ذلك بابا خلافا لبعضهم في الجمهور
فينبغي تحقيق القول في ذلك وقد ذكر المصنف النوع الثاني من الجمل التي
في الباب الخامس من اشتراط المفردة في بعض المعمولات والجمل في بعض وذكر
هناك مسائل ولم يتعرض لهذه المسئلة الحالية هناك فسنتكلم عليها مجتمعة
بالذكر في ذلك المحل كما حيث تعرض في عوامل الظنية قلنا ساذكر في مفعولي
ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة لا يتعين كون قلبيا ثانيا في
مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثانيا في مفعولي المقدرة وهو الاولى
لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما اتى بها لتفسير المقدرة فينبغي ان
يقتصر فيها على قدر الحاجة ولا يزاد على قدر ما يحتاج اليه في التفسير واعادة عوامل
الحاجة الى ذكر الفاعل ليعلم صاحب الفعل المحذوف والى ذكر المفعول الاول
الضروري لحصول الربط وتحقق الاستغناء واما المفعول الثاني فلا حاجة

على ذكره من حيث التفسير فينبغي حيث ذكر ان عامل المقدرة الذي هو المقصد
بالذات وبهذا رد بعضهم على من جعل الجملة ولد حالا من خبر هلك في قولك
تجار امرأ هلك ليس له ولد لان المسند اليه حقيقة هو الاسم
الظاهر المعمول للفعل المحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون القيد الجملة المحتملة
للجملة صفة لا حالا من ضمير الفعل الواقع في جملة التفسير الجملة الرابعة الجواب
بها القسم وجوز الفراء ان يكون لا قولوا واتوا وجملة التاسع فظ هو
انا لو جعلنا لا تعبدون النهي بحسب الاصل كان انشاء في المعنى وقد ذكر بعده
الجمل الامرية معطوفة فيكون الانشاء لفظا ومعنى ويؤيده قراءة ابي لا تعبدوا
وانما اخرج النهي في القراءة المشهورة في صورة الخبر لانه ابلغ من صريح النهي كان
الخبر سارع الى الامتثال فهو خبر بمعنى النهي وبمعنى قول الفرزدق
تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان قل
هذا البيت فقلت له ما يكثر صاحكا وقليم سيفي من يدي عكمان وعبيد
المتن وانت امرؤ تاديب والعبد ركبتما اخيين كانا ارضعا بلبان يصف فيها
اتاه في الفقر واطعمه ملكان يأكل منه ثم قال كيف اطلب منك ترك الخيانة
واوثق بمعاهدتك والعبد سيجتر لك وطبيعته وخيره يعود الى الذئب و
تكثر بتسيم ويروى وكان تعش بعال وهو الذخيرة التي في المفصل وشرح
ابيات توكيد الواحد المذكر وتبع للواحدة المؤنثة بفتح اللام وحكى الزمخشري
في تفسير سورة الانشقاق عن اهل مكة انهم يقولون تبع بكسر اللام للمرأة و
وتبع مثله في شعر لابي نواس الحمداني قال وهو في اسر الروم وقد سمع حمامة
تنوح بخيبر وقد ناحت بقرب حمامة انا جارتا اهل تشعرين عالى معاذ النوى
ما ذقت طارقة النوى ولا خطرت منك الهموم ببالي ايا جارما انصفت الدهر
بيننا تعالي اقاسمك الهموم تعالي ترى بؤسى وحالي بؤسى ضعيفة تردد في
جسم يعذب بالضنى ما سورة وتبكي طليقة وسليبة محزون وينذب سالم

لقد كنت اولى منك بالدفع مقاله ولكن دهت في الحوادث غالها والوجه
فتح اللام لانها عاملين الفعل كاللام في تضاعرني ولام الفعل التي كان حقها
ان تكرر قد سقطت اذ الاصل تعاليين فعلم فيه ما عرف في مثله
فحمل النفي اما جواب لعاهدتني كما قاله السابق او محرز اعاهدته لموافقتها كان
كمن اعرته عجلان فلا محل لها هذا هو الظاهر لان الغرض المعاهدة على
ترك الخيانة لا المعاهدة على شيء ما فهو في حال عدم الخيانة ومحرز اسم
رجل واعرته بخلاف او جملة على كونها نعتا للصفة به كما يلحق الشيء بالشيء
او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فحالها النصب والمعنى شاهدا
للصوابية قد بينا وجه كون المعنى على الجواب واجازته الحال من الفاعل
جاريا على ما صرح به في الجهة الخامسة من الباب الخامس في ترجمة من الحال
ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو
قاتلوا المشركين كافة وبعض المتاخرين يصرح بان الحال في مثل ذلك من
المفعول فان اردت كونها من الفاعل اوليتها اياه فيقول ضربت ضاحكا
زيدا وقد يحتج للحالية بقوله المرتزق عاهدته ربي واني لبين رتاج
قائما ومقام على خلفة لا استتم الدهر مسلما ولا خارجا من فيء ذوركلام
هذا يعجب كيف يكون اللفظ الواقع حالا في تركيب خاص مخبرة على ان لفظا
اخر وقع في تركيب مباين لذلك التركيب حال هذا ما لا سبيل الى القول
به اصلا والرتاج بوابه مكسورة فتشاة موقرة فالف وجيم الباب العظيم
والمراد به هنا باب الكعبة المشرفة والمراد بالمقام المذكور مقام ابرهيم عم
ولا للزوم دخول اللام على اللام فيراد خال اللام على جوابا ان
الشرطية وقد مضت مرة مواضع ويأتي مرارا مواضع اخر ولم يثبت
مجيء القسم الا لمجرد التاكيد لا التاسيس فيراد العطف بلا بعد الحصر با
لنفي والا وقد سبق له نظير في الباب الاول في فصل ان المفتوحة المشددة

وتقدم

وتقدم الكلام عليه واما الثانية فلان الخبر الذي شرط احتمال الصدق
والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا لاستلزام
القول الاول غلط فشاهد من اثبت لك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء
وبين خبر المبتدا دعوى بعض المتاخرين هنا كلاما لا باس بما يراده فقال
المبتدا اغاذكر ليتسبب السير بطريق من الطرق حال من احواله ويرتبط بتيسير
من الوجوه حكم من احكامه فرق بين ضربت زيدا وزيدا مضروب فحكم بان
زيدا في الاول مفعول به وفي الثانية مبتدا مع فعل الفاعل وقع عليه
في الصورتين معاوذلك لانه ذكر في الاول بيانا لما وقع عليه الفعل وفي
الثانية ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صح ان
زيدا ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فيقول معنى الجملة
الانشائية طلبا كان اوغيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب
والمنشئ فاذا قلت زيدا اضرب فطلب الضرب صفة قائمة بك وليس حالا من
من احوال زيد الا باعتبار تعلقه بك او كونه مفعولا في حقه ذلك لا على معنى
انه يستحيل ان يتوهم فيستفاد من لفظ اضرب طلب ضربه ومن ربط به المبتدا
معنى اخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق والكذب
عجب المعنى لا بينا في احتمالها عجب المعنى الثاني الى هنا كلامه للاتفاق
على ان اصله الافراد قال الرضي ولما نحران يمنع قالوا انما كان اصله
الافراد لان القول المقتضي نسبة امر الى امر ينبغي ان يكون المنسوب شيئا
واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او
اكثر لا خبر واحد والتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلامه ضارب والجواب
ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قام الكنز وهو نسبة في نفسه فلا يتقيده بالمفرد
فالمنسوب الى زيد في الصلوة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة و
قوله حثثت نفلت الدخشيت لياتيا هذا صدر بيت عجزه واذا اتاك

فلات حين مناص وفاعل حشاك ضمير مستكن يعود الى النفس نحو قوله
حشاك نفسي حشوا اذا نهضت اليك وارتفعت من حزن او فزع والمناص
التاخر والفرار فيكون كقوله ولو ان عليحبت ابن فوادها فقلت اليه
به للان الحيذلى واولو مفتوحة نقلت اليها فتحة الهمزة من ان
ولا يجوز التسكين وان استقام الوزن لانه يختلف به الصدر والعجز اذ يكون
الصدر على تقدير التسكين من عرالطويل والعجز من عرالكامل ومثله
لا يجوز معي النقل يكون البيت كاملا من عرالكامل فان قلت لم لا تكون
واولو متعلق الواو التي قبلها خرقا بابن اي فيكون جميع البيت من الكامل
ولا اختلاف قلت يلزم عليه ارتكاب امر قبيح وهو الاتيان بالجزء الذي هو
زيادة غير معتد به في الوزن هذا مع وجود المندوحة عنه وما تذكر مفصلة
عن ان لا ما اسمها والعايد محذوف اي واستلين به خبران والجملة
الحالية موقوعة باستلين على انها نائبة عن الفاعل واللام جواب لو
فاعلم ضمير يعود الى الحيذلى والتقدير ولو ان الذي علحبت ابن فوادها قبلا
استلين الحيذلى به للان فان قلت قد معطوف على الصلة وهو خال عن
الرابط اذ ضمير عايد الى الفواد لا الى ما قلت الفاء سببية فاكتفى من الجملتين
بضمير واحد وهو المجرور وهذا كقولهم الذي يطير ينضب زيد الا ينا
زعم الاخفش في قولهم اذا اتاك سعدى كما يابه حلفة لتغنى عني ذا
انا مالك احجما تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في
حرف اللام الا ان المصراع الثاني هناك اذا قلت باسناد فعل القول الى
ضمير المتكلم وهنا باسناده الى ضمير الغايب عايد الى الضيف الطاعم وضمير
الثانية عايد الى المضيف المطعم واما ما استدل به متعلق اللام محذوف
اي لتترين لتغنى وفعلنا ذلك لتصغى تقدير المتعلق سقدما في
البيت الظاهر لمنع لام القسم من تقديره موخرا اذ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

فان قلت

فان قلت المعمول ظرف فيغتفر فيهم لتوسعهم في الظروف وقد اجيز
في قولهم يقول الاسنان اتذا ملقيك لسوف اخرج حيا كون اذا ظرفا
لاخرج قلت لا يلزم من اجازة ذلك حيث يكون العامل مذكورا اجازته
حيث يكون العامل محذوفا لضعف المضعف واما الاية فلا مانع يمنع
من تقدير المتعلق موخرا بل تقديره كذا هو المعهود في مثله لاشعار الحذف
بزيادة الاهتمام بالمحذوف وقد سلك المصنف هذه الطريقة اعني تقدير
العامل موخرا في مواضع من كتابه وفي جوابه عن الاية باذكر اذ ليذان بانه
سلم قول الاخفش وليس فيه ما يكون والمصنف معطوفا على عكرين فتاتبر
معطوف على عذرا باعتبار المعنى اي ليعذروه والمصنف وهما بينهما

الجملة الخامسة

الواقعة جوابا للشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفا ولا باذا
الفجائية الجوازان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك لان كل
جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا محل
لها اصلا وسيأتي الكلام في ذلك مشبعا في الجملة الخامسة من الجملة التي
لها محل من الاعراب ان شاء الله تعم فالاول جواب لو ولولا اذا
هذا مبني على ان لما حرف وجود لوجود كما ذهب اليه كثيرون او ظرف بمعنى
اذ فيه معنى الشرط كما ذهب اليه ابن مالك واما على راي ابن السراج والفارسي
وابن جني وغيرهم ممن قال بانها ظرف بمعنى حين فانها لا تفيد الا ظرفية
كما مر الجملة السادسة فالاول جواب اذا الذي قام ابوه فالذي في موضع
رفع والصلة لا محل لها لانها بمنزلة الجزء من الاسم وبعض الاسم لا محل
له ولانها لا بيت بقائمة مقام المفرد حتى يقدر باعرابه ويقع في المحتمل للمعنى
بالواقع ماضية والجملة التي لها من الاعراب والرواية في المدارك في سورة والليل
فيكون ليس جملة وقد فهم من قبل انها جملة لان الكلام لان اسنادها غير مقصد لذاتها
ورواية يكون اسنادها غير مقصد لذاتها هي التي في ايتاء الفصل والوصل في

الكلام تناقض قلت لا بأس باعتراضه الا اثر بأن عن قصور زايدة الاطلاع
على نصوص النحاة حيث استند في القول بكون جملة الصلة لا محل لها الى
النص المسطور في المدارك وكتب النحاة طافحة بذلك وكان الاولى به الاستناد
الى نص الزمخشري في ف وقد صرح بذلك في سورة الليل وسنراجع نصوص احد المدارك
ولقد ذكر في ذلك حكاية اخرني بها بعض الثقات ان الاخوين السفاقسيين
وكان احدهما حافظا للفروع المالكية والاخر متقنا لاصول الفقه مشاركا
في العلوم اللسانية فكانا اذا احضرا في مجلس يجتمع فيه فقيه كامل فانهما
حضرا يوما في مجلس ابن عبد الرفيع فاخبر الجماعة بها فسألهما عن مسئلة يفتيه
فاجاب عنها بنقل ذكره من كتاب ابن يونس والتحصيل لا من رشد وتحكما عليه بكلام
استحسنه الحاضرون فلما خرجا من المجلس سئل القاضي ابن عبد الرفيع عنها
فقال ليسا بفقيهين فسئل عن ذلك فقال ما اجابا بصواب وان كان صحيحا الا انهما
اعتمدا في النقل على غير المدونة في فرع هو مذكور فيها ومن ارتكب مثل هذا
لا يعد عند المالكية فقيها لان المدونة اجل كتب هذا المذهب وهو من املاء
ابن القاسم اعظم تلامذة الامام مالك فكذا الحال فيما نحن بصدده لا ينبغي ان يعد
هذا من النحاة وان كان ما قاله صحيحا عندهم حيث اعتمدوه في نقل مسئلة اعتمادا
بها بطون كتبهم على ما في المدارك وليست شعري اي حاجة بنا الى ذلك وتقرر
النحاة قاعدة يعرف بها ما له محل وما لا محل له من الجمل وهي ان ما كان منها
واقعا موقع المفرد فله محل من الاعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد وما لم
يكن منها واقعا موقع المفرد فلا محل له فقد علم حكم الصلة من هذا القاعدة
ولا حاجة بنا الى اخراج رواية في عين المسئلة بعد دخولها تحت هذه القاعدة
الكلية وكذا اعتماده في ان الاسناد الواقع في جملة الصلة لم يقصد لذاته
على ما في الظهر وي على ذلك كان يتردد في الاسناد الواقع في مثل الذي قام
ابو هل هو مقصد لذاته او لغيره هذا مع ان الدين التفتازاني اذا قرأه لم يجد

نص الظهر وي على ذلك كان يتردد في الاسناد الواقع في مثل الذي قام ابو هل
هو مقصد لذاته او لغيره هذا مع ان الصلة لم يؤت بها الا لتتميم جزء الموصول
وتعريفه فلم يقصد بما اشتملت عليه لذاتها بل قصدت لتعريفها وهو الموصول
وهل هذا الامر مجهود على المقلدين امر لا يحتاج السير فيه بل يدركه الفطن بادنى فكرة
ولا تشكك فيه تم كون اسناد الصلة لم يقصد لذاته منصوص في كتب النحاة
مشهورة وما اظن الظهر وي اخذ الامر من شرح الكافية للرضي الاستراباذي وانى كثيرا
كثيرا الاعتماد عليه وبالله التوفيق بقي هيهنا بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول
بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي
تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا لضرورة مطلقا كما يقوله الجمهور
مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات فعل مضارع كما يقوله
الاخفش وابن مالك مثل قوله لا تفشش الحرباني الذي ذر من نيرانها فانت قائد
الجملة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد فتامله

وقال العقيلي يخاطب الذين صبحوا الصباحا العقيلي بضم العين وفتح
القاف قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب اللذين في لغة من يشهر بقوله
نصر اللذون امنوا على اللذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا ونقلها بعضهم عن
عقيل انتهى واللذون يكتب بالامين بخلاف نحو في لغة من الزم الياء في جميع الحالات
والضمير اينما في حالة نائبة شبيه بالحرف واللام للتعريف على قوله ومشابهة
لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في صلة فانه قاعدة ظهورها خطا
في حالة البناء واضمارها في حالة الاعراب كان شبه الحرف التي لذا قبل

ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منهما ومن كان بناء
على قوله ابو العباس وابو بكر وابي على وابي الفتح واخرين ان كان الناصبة لا
مصدر لها قد يتشكل هذا الكلام بان سيأتي ما يقتضي انه ذكر معرض
الاعتذار عن ابي البقاء مما يدفع التناقض الوارد عليه وليس في ذلك اعتذار له

يكاد يكون توجيها لوقوع التناقض وجواب ان مقصد المصنف ان ابا البقاء يريد
ان الصلة مجموع قوله كانوا يكذبون به غير انه لما اطلق اسم الكل على الجزء
مجازا فقد لسان يكذبون صلة باعتبار انه هو الذي ينسب للمصدر
منه ومن ما فلا تناقض توضيح الجملة التابعة التابعية لما لها
هذا مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابق من جملة واحدة فلا بد
ان يكون المتبوع محل من الاعراب فان قلت لعله اراد التبعية اللغوية
قلت هذا مبني كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن المحبوث فيه لا
يخرج شيئا في مثل قولهم في قوله تع واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها كونها بدلا من
الصلة وكذا في قولهم في نحو جاءني زيد وذهب عمرو وان الثانية لا محل لها
كونها معطوفة على المستانفة فاستعملوا اللفظ الموضوع للتابع المصطلح
على الجمل التي لها محل من الاعراب في ترجمة الجملة الاولى واختلفوا في نحو
زيد ضربته وعمرو وهل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية
وهو الصحيح وقيل نصب بفعل مضمر هو الخبر اضمار القول لا يعيد المنصب
اذ يجوز ان تقدير مقوله فيركبا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب من الفاعل
ويجوز ان تقديره قوله فيركبا فيكون في محل نصب بناء على ان الجملة
الانشائية لا يكون خبرا وقد مر ابطاله يشير الى ما قاله في الجملة الرابعة
الجواب بما القسم من ان الخبر الذي ترط استعمال الصدق والكذب الى الخبر الذي
هو قسيم للانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان الصلة لا تفرد واستعمال الصدق
والكذب انما هو من صفة الكلام وقد اسلفنا ما حرره بعض المتاخرين في
ذلك وان الانشاء الواقع خبر للمبتدا لا بد من مرتبة بالتاويل عن الانشائية
مراجعة الجملة الثانية فالحالان متداخلان التداخل ان يكون
لحال الثانية حالا من ضمير في الحال الاولى والتراد ف ويطلقون على التعدد

يكون الحال الشيء الواحد اذا جعل يلعبون ولاهية حالين من الضمير فانه
استعمل فيهما من قبيل التراد ف والتعدد واذا جعل يلعبون حالا مترادفة
حالا من الضمير في لا يلعبون فيهما من قبيل التداخل اذ لا يقترن الخبر بالواو
على الرضي وقوع اقترن خبر الافعال الناقصة بالواو والكثرة قليل
وقولك ما تكلم فلان الا قد جيء الى قوله محذوفة الحالية
في المثال المذكور ظ واذا يظهر في امثالها من نحو ما انعمت عليه الا شكرني فان المقصد
سيأتي تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء في قولك
ما انعمت عليه شكرني وجعل ما بعد الا حالا لا يفيد هذا المقصد واقرب ما يخرج
عليه ان يؤتى بالمعنى ما انعمت عليه الا مقدرا شكري بعد ذلك والمقدر اسم
مفعول على ان المراد التقدير من الله تع فيلزم وقوع متعلقه اذ كل ما قدر
الباري جل وعلا وقوعه وقع حتما فلما كان غرض المتكلم الاخبار بانه كلما انعم
على زيد شكره ولم تخلف شكره اياه بعد انعامه اذ لو لا تقديره لذلك لم يقع
فيوقع الشكر بعد الانعام علم المتكلم ان انعامه كان واقعا في حال التقدير
المشار اليه فاخرج كلامه على كلهم الصورة اما لو جعلت الحال المقدرة على نحو
ما انعمت على زيد الا في حالة كونه مريدا شكري او في حالة كوني انا مقدرا
شكره فانه لا يلزم حصول المعنى المراد اذ وقوع الانعام في حال ارادة العبد
المنعم عليه الشكر او في حال تقدير العبد المنعم لذلك لا يلزم منه وقوع الشكر
ولا بد لجواز تخلف متعلق الارادة الحادثة عنها وجواز التخلف على المختار
ما يقدره العبد والله تعالى اعلم وقال الفرزدق بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم
ولم يكثروا القتلى بها حين سلت لان تقدير العطف معتد المعنى لان مراد
الشاعر مدح هؤلاء الرجال بان شجاعتهم مجاهم على عدم اغماد سيوفهم الا
بعد الاثخان في القتل بحيث تكثر قتلاهم فلو جعل لم يكثروا القتلى عطفا على لم
يشيموا كان المعنى وصفهم بامرين احدهما عدم اغماد السيوف والاخر عدم

كرة القتلى بسيوفهم مع سلمها وذا فرمدوح عند الشجعان فيفسد المعنى قد
تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في حرف الواو والله اعلم
هناك وجهاً يتنوين فساد المعنى فراجعه وقوله كعب صافي بابطح
اضحى مشمولا واضحى تامر هذا عجز بيت صدره شجت بذي شيم من ماء
مجنة وقيل هذا البيت تحلوا عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول
علوبكشف والعوارض جوانب الاسنان التي تعرض الفم جميع عارض وذي
ظلم صفة لمحذوف اي عوارض فرع ذي ظلم والظلم بفتح المعجمة ماء الاسنان وبرقها
والمشمول اسم مفعول من قولك اشملت اذا سقيته الاقل والمعلول من علله
اذا سقيته الثاني والراح الخمر وشجت من شجب والعير عاد الى الراح
وذي شيم صفة محذوف اي ماء ذي شيم اي بارد والشيم بفتحتين البرد والمجنة
بفتح الميم واسكان الجيم وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية معطف الوادي
وبجمع الحاجي والابطح مسيل واسع فيه رقاق الحصى والمشمول الذي تهب عليه
الريح الذي تهب ريح الشمال حتى يبرد وحاصل المعنى انها تطفي عند ايتسامها اشتعال
ذات ماء وبريق مبرد فم كان فحماً احمى وحبة بماء بارد خالطت ريقة وانما اراد
المص ان اضحى تامة تعمل وخلو الضحى لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها
فيشبه ان يكون خبر الما سلفت من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكينا عن الرضي
ذلك يقع قليلا فلا ينبغي ح ان يكون ناقصة والله اعلم الجملة الثانية
الواقعة مفعولا وعاملها النصب لم تنب عن الفاعل انما الكلام
في جملة لم يراد بها لفظها فان التي يراد بها ذلك في حكم المفرد وليس الكلام فيه
فاذن لا معنى لقوله بان لم تنب عن الفاعل فانما هو باق على حكم الجملة لا
يوجب عنه احدها باب الحكاية بالقول هذا من الطراز الاول
فان المحكية بالقول مراد بها لفظها فحكمها حكم المفرد والثاني نوعان
ما معه حرف التفسير كقوله وترميني بالطرف اوانت مذنب وعللني لكن

اياك لا اقلي وقوله كتبت اليه ان افعل اذا الرقعة باء الجملة في هذا
البيت مفسرة للفعل فلا موضع لها موردا التقسيم عسى ان يكون
مشتركا بين اقسامه ان يكون وقوعها مفعولا موجودا في كل باب من ابواب
الثلثة التي جعلها اقساما وقد جعل احد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب
وهو ما معه حرف التفسير لا يكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون مفعولا فكيف
يكون ما ليس مفعولا وله محل فقسما هو مفعول وله محل وقوله
رجلان من مكة اخبرانا انا راينا رجلا عريانا روى بكسر ان فمحل الجملة في محل
نصب اتفاقا اصل رجلان رجلان بضم الجيم فكن تخفيفا كما في
عضد في عضد واشار بقوله روى بالكسر الى ان لو روى بفتح ان لم تكن مما
هو بصدده اذ حرف الجر مقدر اي بانا راينا وما بعده في تاويل المفرد وانظر
هذا الاتفاق مع ما يذكره بعد عن الزمخشري في قوله تعم يوصيكم الله في
اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين من ان الجملة الاولى احمال والثانية تفصيل
لها فهي مفسرة لا محل لها قال المص وهو الظاهر فان قلت هذا في تلك الآية
خاصة قلت هو من جملة صور المسئلة فتقل الكلام ما يشابهها من الآيات
ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو وناديناه ان يا موسى ربما الى القول مع
فرق صاحب الكشاف بين هاتين الآيتين حيث اقترنت جملة القول
في الاولى بالفاء ولم تقترن بها في الثانية بانه اريد بالنداء في الاولى ارادة النداء
فكانه قيل واراد فوجح النداء فقال واريد في الثانية نفس النداء فلم يعطف
جملة القول بل جاءت مفسرة للاولى وقد سبق في الباب الاول في حرف الفا
كلام معه في الآية الاولى فراجعه كقول الوتر اني نوم حسو ثقيل تكيت
فقالت هنيدة ما ليا والاصل ما لك فحكى قولها بالمعنى معتمل الاكمين
مرادها استفهامه عن حال نفسها اي ما وقع لي حتى بكيت فلا يكون ح
من قبيل ما ذكر المص وفي قوله الجواهول وما اغتفض من الارض داخل البيت و

والهمايم وثلثة عشر موضعا غيرها وفي ايض وسويقة كجهينة موضع وهضب
وجبل بين بنبع والمدينة والموضع البيالة وموضع ببطن مكة وبنواحي
المدينة ديكة الاعلى بابطالب وموضع بمرو وبلد بالمغرب وتسعة مواضع
ببغداد فانظرها ان اردت بالبيت والله اعلم وقد قيل في قوله تبع يدعو
لمن ضره اقرب من نفعه ان يدعوه معنى يقول في هذه الاية كما
معروف وذلك انه تعالى قال ان الذين يدعون من دون الله لا يقدرون ان يخلقوا
وما لا ينفعه ان عبد ذلك الضلال البعيد اي عن الصواب فنفي الضر
والنفع عن الاصنام ثم قال ندعوه لمن ضره بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها
التي كان يعتقد وقوعها حين عبدها قال مثلها في قوله عنزة يدعون
عنزا والرماح كانما اسطان بن في لبان الادهم ممن يرد عنزا بالضم على
النداء وهو مرخم على لغة من يحكي البناء اسما مستقلا اسما وكانوا
المحذوف فرجاء الضم والمعنى يقولون يا عنزا واما من رواه بالفتح ويحتمل
ان يكون كهذا منادى مرخما الا انه على لغة من ينوي وحينئذ يكون ممنوعا
من الصرف ويتبع ترخيمه الضم وعلى هذا الاحتمال الثاني فالحكاية على الدعاء
بالبر وعنزا مفعوله يدعون والاسطان جمع شطن بفتحتين وهو الحبل
وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح ما جرى عليه اللبب من الصدر
واللبب هو ما شد على صدر الدابة ليمنع الرحل من الاستحدار
الثاني قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو قولك موسى في الدار
فلك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية لم يتغير من الحكم في هذا الكلام
الى ترجح الحاق القول بالظن في العمل على التفصيل والا بان نتعرض اليه
فنقول لغة سليم ان القول يلحق بالظن في العمل مطلقا اي سواء وجدت
الشروط الاتية او بعضها او لم يوجد شيء منها فيقولون قلت زيدا قائما
وعليه اكثر العرب من غير سليم هذا الحاق مضارع من يخاطب مفردا

او غيره وهو شرط كون هذا المضارع حاليا او كالحال وشرط ايضا ان يكون
بعد استفهام اما متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بقوله لقول بعد
بعد تقول الدار جامعة شحما بهم امره ام لا وبعد محكوما او مجاورا
بحرف الدار يقول زيدا جالسا او باحد المفعولين كما في قولك احببت الا يقول
بخلاف احببت ان يقول لاستقبال او الاستفهام وقد يكون بالهمزة كما مثلنا وقد
يكون بغيرها كقوله متى تقول القلص الرواسما يدبين ام قاسم وقاسما
ثم هذه الشروط ليست شروطا لوجوب اجراء القول مجرى الظن بل هي شروط لجواز
ذلك مع تجويزها ان تعمل عمل الظن ولك ان يحكي فان فقدت الشروط او بعضها
تعينت الحكاية الا عند سليم ثم هذا القول الملحق بالظن في العمل هل معناه
الظن بخصوصه او الاعتقاد مطلقا حكى بعضهم الاول عن نحاة كلام سيبويه وقال
الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال كيف تقول زيدا قائم
فتقول اعلم قلنا بالسين فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا
ويتبع الزمخشري يا على في تقدير المذكور . فعال في المفصل ومن المواضع
ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع ايتهما شئت نحو قولك اولما قول
اني احمد الله ان جعلتهما جزء الملتبسا فتحت كانك قلت لهذا مقول احمد الله
وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا هذه عبارته والصواب خلاف
قولهما لما قرره في الملتبس وضبطه ان قولك اني احمد الله اذا كان محكيا
بالقول كان عين القول وكذا كل ما يحكى بعد القول الا ترى الى قولك اعجبني
قولة زيدان عمرا منطلق واذا وجب ان يكون القول هو في المعنى متعلقة
كان تقدير المثال لانا احمد الله واول افعل تفضيل وهو لا يضاف الا الى شيء هو
بعضه فيكون الاخبار بقولك ثابت او موجود عن اول لانا احمد الله واوله
باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات ان ويكون الاخبار بثابت او موجود في المعنى
عن الهمزة وان اما اول حروف هذا القول او اول كلماته موجود وليس اول المتكلم

هذا بارغ فضلا ان يجزبان قال اقوله الحمد لله يتم فان الوجه الصواب هو ان يقال
القول عام يقع على الجيد وغيره فيكون الاول مضافا الى المقول عام يشمل الجيد
وغيره واخبرت بان اول ذلك قولك الى احمد الله اى اول اقوالى هذا القول
وهو انى احمد الله وعلى هذا فلا حاجة الى خبر مبتدا محذوف بل يكون الى احمد
وهو الخبر وجب ان يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه جملة هذا ما قاله ابن
الحاجب رد او توجيها ومن اخذ المص قد تقع الجملة بعد القول تحكيه
لمقوله واخاه الآية التى فيها قال الملأ من قوم فرعون هى فى سورة الا
عراف وهى قوله يتم قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم يريد ان
يخرجكم من ارضكم فماذا تامرون قالوا ارجه واخاه وهذه هى التى اراد انها
وليس فيها نجره واما هى فى سورة الشعراء والتلاوة فيها قال الملأ حوله
ان هذا لساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون وقد اتبع
لك انه سهى فى التلاوة كما سيأتى فى آية سورة الواقعة وهى قوله يتم يطوف
عليهم ولدان مخلدون بأكواب وابارين وكاس من معين لا يصدعون عنها
ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين فقد اخل فى
الآية الخامسة فى المثال الخامس عشر من الامثلة التى مضى فيها على فظ اللفظ والنظر
فى موجب المعنى حصل الفشل ونظير قراءة من قرا وحور عين بالرفع بعد قوله
يطاف عليهم بكاس من معين ولا اسناه على التبيين وقول الشاعر قالت
له وهو بعيشى ضنك لا يكن لوجهى ضنك عنك هذان بيتان من شطور
الرجز المكفوف والضنك الضيق فى كل شئ للذكر والانثى ضنك كفرح ضنكا
وضناكة وضنوكة ضاق كذا فى القاموس وليس من ذلك قوله يتم قال
موسى اتقولون الحق لما جاءكم اسحر هذا يعنى فيخرج بذلك عما نحن فيه لان
الكلام الان فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه محكية وقد ذكر المص هذه الآية
فى الباب الخامس فى تراجم الحذف حيث ترجم على حذف المقول وتكلمنا عليها هناك

بما فيه

عما فيه مناقشة له فى عدم جعلها محكية بالقول الثانى فانظر وتم قد يقال
بالمحكية غير المحكى وهو الذى يسميه المحدثون مدرجا هذا احد قسمى
المدرج عندهم وهو ان يذكر الراوى عقب سوق الحديث النبوى كلاما
لنفسه او لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتوهم انه من الحديث ومن المدرج
قسم اخر وهو ان يكون عنده متنان باسنادين فيرويهما باحدهما وقسم
اخر وهو ان يسمع حديثا من جماعة مختلفين فى اسناده ومتنه فيرويه
عنهم باتفاق وكل هذا حرام والتغليب فى ذلك مصنف جليل ومنه كلهم
يفعلون بعد كل حكاية لها وهذه الجملة ونحوها مستانفة لا يقدر لها قول
وقع فى فمه ما تعتد ثمرة لت وكل يفعلون ارادت وهذه عاتم
المتمرة التى لا تتغير لانها كانت فى بيت الملك القديم فمضت بخوذ ان ومرات
ثم ذكرت بعد ذلك حديث الهدية ومرات من الراوى الشديد وقيل هو
تصديق من الله لقولها وقد يعلق الناعون فى الارض بالفاظ هذه الاية ويجعلونها
حجة لانفسهم ومن استباح حرما فقد كفر واذا احتج له بالقرآن على حد التحريف
فقد صح بين كفرين الى هنا كلامه فقد رايت ما بدا بر من الحزم بان وكل يفعلون
على يقولها الجملة فى محل النصب لا مستانفة والا ستينا ان الذى ذكره المص حكاه
الزمخشرى ثانيا عن بعضهم وكان الاولى هو المرتضى عنده وقد يؤيد بان التاسو
الراجح لان التاسيس خير من التاكيد اذ قولها كذلك يفعلون كالتذييل لكلا
السابق والتقرير له وقد اجتمع وقوع خبر كان وان والثانى من مفعول
باب ظن جملة فى قول ابى ذويب فان تزعيبى كنت اجهل فيكم فان شريت الحلم
بعدك بالجهل زعم تزعيبى ظن فنصب المفعولين فيه جملة وهى كنت
اجهل وفى الاخر مفرد وهو قوله بالجهل فان خبر كان جملة اجهل وخبر ان شريت الحلم وشريت بمعنى
اشتريت لا بمعنى بعت ولهذا اقتضت هذه الجملة الثانية اقتام الى قوله
ذلك الحرف هذا الكلام وان كان ابن المالك قاله يتم مشكل لان هذه الجملة

اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى الى المفعول
بنفسه فتجعل الجملة الواقعة في محل منصوبة باعتبار المحل واما ان تجعل في
محل جر باعتبار ان ذلك الحال الذي تتعدى به الفعل المذكور وكلاهما غير مستات
اما الاول فلان هذا التركيب مقيس ونصب المفعول للمفعول المقيد بعد
اسقاط الجار ليس بمقيس واما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون كالملفوظ
بها بعده ملزوم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل لان الاظهر ان
يجعل المعلق فعلا عليا محذوفا دل عليه المذكور فيكون الجملة في محل منصوب
بالفعل العلمي والتقدير اولم تفكروا فيعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر فليعلم
ايتا ارتى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم احدا ونحو قوله
الاشكال الذي قدمناه فادعى انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى تضمن معناهما
اي معنى احدهما لكن التضمين لا يقاس وما قلناه اولى لانه حذف الدليل
هو بمقيس كما سيتوقف على السماع الا سمع للعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا
يقرء فتقبل مستقبلة لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال الذي
عليه المحققون هو القول الثاني وهو انما مستقبلة الى مفعول واحد وان الجملة
الواقعة بعد حال لا القائمة مقام مفعول ثان بدل او بيان تأويل المصدر هو سمعت
قوله زيدا يقول كذا قلت بالرفع عليهما حذف نون الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف
او جعله بمعنى المصدر من غير حرف سابك فيما لين من الابواب المعروفة وتسلم
لين عقيس عند المحققين ومما يحكون في انشاده واعرابه سيعلم ليلى
اي دين تداينت واي عزيم للتقاضي عزيمها يحكون بفتح حرف المضارعة
وعين الفعل جميعا وهو كيغلطون وزنا ومعنى وماضيه على هذا وهم بالكسر
كغلط وامصدره الوهم بالفتح كالغلط وفي صح وهمت في الحساب اوهم وهما
اذا غلطت فيه ووهمت في الشيء بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت
تريد غيره انتهى وهو مخالف لما ارتكب المصنف ووهمهم الذي اشار اليه الا شمو

والاعراب

والاعراب رفع اي الاولى وجعلها مبتدا والصواب فيه نصب الاولى على
حد انصارا بها في اي منقلب اه يجوز ان يكون نصب الاولى على انها مفعول
مطلق نظرا الى ان الدين مصدر محذوف الزوائد والاصل اي تدارين واما
اذا كان النصب على انها مفعول به فالدين اسم لما يؤخذ في الذمة لا مصدر

واضطرب في ذلك كلام الزمخشري اه في تفسير سورة هود عند
الكشاف فان قلت كيف جاز تعليق البلوى قلت لما في الاختبار من معنى
العلم لان من طرق العلم الاختبار كما تقول انظر ايهم ايتم احسن وجها وانظر
ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم فكانه قيل ليعلم كم ايكم
احسن عملا واذا قلت علمت زيدا احسن عملا ام هو كانت هذه الجملة واقعة
موقع الثاني من مفعولي علمت كما تقول علمت هو احسن عملا فان قلت اتسمي هذا
تعليقا قلت لا انما التعليق ان توقع بعده ما يسد مسد المفعولين جميعا
لقولك علمت ايهم عمرو وعلمت ازيدا منطلق الا ترى انك لا تقول بعد سبق احد
المفعولين بين ان يقع ما بعده مصدر الحروف الاستفهام وغيره مصدر ولو
كان تعليقا لافرقت الحالان كما افرقتا في قولك علمت ازيد منطلق وعلمت
زيدا منطلقا هذا كلام منصف والاضطراب عليه لائح كما ذكره المحقق الشاه
اليزدي الطيبي حاكيا له عن صاحب عن صاحب التقريب وحكى عنه استشكال
وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا لعلمت قلت وانما تقع موقع
المفعولين جميعا مثل علمت ايهم خير لان المعنى علمت جواب هذا الاستفهام
والا يقدر مثله في علمت ايهم خير اذ لا معنى لقولك علمت جواب هذا الاستفهام
قلت وقد كنت اجبت عن هذا الاضطراب الذي يلوح في كلام الزمخشري عند قراءة
هذا المحل من المغني على بالديار المصرية في سنة ثمان عشرة وثمانمائة بانه يحتمل
ان يكون مراده بالتعليق المذكور في سورة هود ليس التعليق المصطلح عليه وهو
الاعمال في المحل المانع منه من الاعمال في اللفظ وانما المراد به تسليط فعل البلوى

على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى بحيث يكون بينهما ارتباط واتصال معنوي
ولما رأيت الفاضل هذا الجواب احمر من المسير ثم رأيت في اثناء كتابة هذا الكتاب
بيتين والده في شرح العيني المكشاف ما نصه هنا انتهت التعليق المعنوي
ولم يبين التعليق الاصطلاحي اكتفاء بذكره في سورة الملك فاذن كما تقدم
والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال بينهما وهذا غير ما كنت قلته اولا والله الحمد
والمنة وقد حاول الطيبي رفع الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق في
سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون المراد
بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم فاكتفى بالمسبب
لتسبب وهو الابتداء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق
اليه كالنظر والسمع واما في سورة الملك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى
معنى العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا انتهى التعليق لانه انما يكون
حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول
الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالزمخشري اختار
في هذا الموضع التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه
الاشارة بقوله حيث تضمن معنى العلم قال واما قول صاحب التقريب
لا تقع الجملة الاستفهامية سادة مفعولا ثانيا فضعيف لانها اذا وقعت سادة مفعول
اول في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي
لننزعن الفريق الذي يقع في حقهم ايهم اشد تحاما هو مذهب الخليل فكيف
بمشبع وقوعها مفعولا ثانيا بالنا ويل اي اعلمكم الفريق الذي يقع في حقهم
ايهم احسن عملا وقد انصف صاحب الانتصاف حيث قال التعليق عن
احد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره الزمخشري وهذا النحو
عشر فيه يدرج ويعرف كيف يدخل ويخرج الى هنا كلام الطيبي فتلخص حاصله
ان آية تعلق حذف فعل العلم منها ولم يضمن فعل البلوى معناه وآية الملك

ضمن منها

ضمن منها فعل البلوى معنى العلم ولم يحذف فعل العلم منها فتسئل عن
وجه التخصيص واما جوابه عن اشكال وقوع الجملة الاستفهامية
مفعولا ثانيا ففيه نظر واما ما وقع في كلام الزمخشري من تعليق
النظر البصري والاستماع فقد قال الرضي ان الاستفهام يقع بعد كل فعل
يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم
كتفكرت وامتحنت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت
وسمعت وشممت وذقت واستدل ابن عصفور بقولهم كثيرا ما كنت
ادري قبل غزم ما البكاء ولا موجعات القلب حتى قولت بنصب موجعات
وجعل الاستدلال ان قوله ما البكاء جملة استفهامية علق عنها
ادري فهي في محل نصب وقد عطف على هذا المحل موجعات بالنصب قيل
نازعه المصنف في تعيين هذا الشاهد لذلك مبادرة في المتن ولا يخفى ان كلام
ابن عصفور يقتضي القول بجواز التعليق لفعل الدراية وان لم يرد به
وقع في المختصر المتداول لهذه البلاد والمسمى بالوافي ما يقتضي ان ادري يعلق
وذلك انه بعد ان ساق افعال القلوب وخصائصها ذكر ان افعال الشك
في حكم نصب الجزءين وعد منها ادري فاقتضى ذلك ان لا يثبت لها شيء من
خصائص افعال القلوب ومنها التعليق وانما يشابهها في نصب جزئي
الاسمية خاصة وقد اندرج ما في هذا المختصر على مستشكل الواضحات
من مدرسي تبريز والله فاستشكل ابن قوله من قال من العرب هم كالحلقة
المفرغة لا يدري اين طرفاها من حيث ان يدري في هذا الكلام تعلق وقد
قال في خصائص الوافي ما يقتضي انه لا يعلق وغفل عن قوله تبع قل
ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا وقوله وما يدريك لعله
يزكى وقوله تبع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
وقوله تبع القارعة ما القارعة وما ادريك ما القارعة وقوله تبع وما ادراك

ما هيه وعن قولهم وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا
ما شئتم فقد غفرت لكم وكذا غفل عن قوله زهير وما ادري وسوف اخاك
ادري اقوم آل حصن ام نساء وقوله عز من قائل بعيد لعل الله ما ادري
واه كنت داريا بسبع رميين الجمار بثمان اراد بسبع والشواهد على
تعليق ذلك كثيرة جدا والنقل عليه موجود في التسهيل وغيره وقد ترلنا
قريبا ان الرضي خرج بان الاستفهام يقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم
وعد من ذلك دريت وخرج ما معنى الجود على قول صاحب الوافي والمراح
كلام عزمي من الائمة سمح اعتضاد كلامهم بافضح الكلام وتصحيح والتوفيق
بيد الله تتمة الجملة الرابعة المضاف اليها ومحلها الجر لا ينبغي
ان تنظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب اذ المراد منها
ما يكون جملة حقيقة لا يكون في معنى المفرد بل تكون واقعة موقعه
والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقة وكيف وهو لا يكون الا اسما واما
مؤولة فتاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه
لانه منسوب اليه وكان غلام زيد في معنى زيد له غلام او مال غلام هذا
كلام زنا قلت حين قام زيد فالمعنى وقت حين قيام زيد فلم يضف
في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة وقد انشد ابن جني في الخصائص له قوله فيه
يحثان يفري نادينا من سديف حين هاج الصبر الجبان وهي كما القصيدة
ويعني نادينا اي تغنتي وتاتيه والسديف سنام البعير او الناقة والصبر
سيار معلمة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فياء موحدة ساكنة
فراء هو البرذون ثم قال ابن جني في توجيه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة
ان يكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل
يعني المصدر كانه قال حين يهيج الصبر يعني انه نقل الكسرة في الوقف
الى التاء الساكنة وسكنت الراء وهذا من الغرائب فان الصبر لا شاء في كونه

فاعل الهياج

عن السوء ثم يوقع بعد ذلك من يراد تبرئته فقدم تنزيه الله تعالى اما ذلك الشخص
على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيره فيكون اكذوبة قال
الشيخ قلت حاشا لله ما علم عليه من سوء وهذا الآية هي التي اراد بها القائل بالتشبيه
قال وهو عند المبرد وابن جني والكوفيين نفعل قالوا التقدير فهم يبادلون الحذف والاثبات
اياها على الحرف اقول يعني ان الاصل حاشى بالالف فحذفت في حاشا لله والحرف
لا يتصرف فيرد ذلك ورمزها على اللام في نحو حاشى لله وحاشى لله بحذف الالف
واثباتها مع ان القول بجر فيها اذ الحرف لا يدخل على الحرف قال وهذان الدليلان
ينفيان الحرفية لا يثبتان الفعلية اقول يعني ان المدعى اخص مما دل عليه الدليل المذكور
وخبر ربما نفاه الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا دليهم من مناقشة اما الاول
فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو ساد فعل وسوف فعل
نحو سوف افعل واما الثاني فقد قال شارح اللباب اللام في حواشا حاشا على حرف
الجر وان اللام في حاشى لله زائدة عوضت مما عرف من حاشى قلت ومن يعيد لان
لم يعيد التعويض عن محذوف من كلمة شيء يدخل على كلمة اخرى ليست محل المحذوف
وقد يقال ايضا لو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم يجامعها وقد اجتمعتا في
قراءة بعض السبعة حاشى لله بالف بعد الشين واثبات الالف ينجبر عن ذلك بان اللام عند ثبوت
الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف اعيرت عوضيتها عن المحذوف فلم يلزم
اجتماع العوض والمعوض عنه قال ولا يتاتى مثل هذا في حاشى لله ساهنا احترازا اقول
يعني لان هذا ليس مقام التبرئة من المعصية وانما هو مقام التعجب من الحسن البارع
والجمال الفائق قال وعلى قراءة ابن مسعود حاشى الله لا يقوله الا من يدخل على الجبار اقول
ابطل ساهنا هب اليه ابن عطية بثلاثة امور كلها منظور فيها اما الاول وهو انها
تجر في الاستثناء فقد يمنع بناء على ما ذكره التلي شارح الحاجبية فانه قال في حاشى
حاشى لا يتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب بقيد حرفيتها بذلك حيث
قال في الكافية في وجوه جر حاشى في الاستثناء وزعم ابن قوله حاشى زيدا يتقوى
على الابتداء والخبر والتقديم والتاخير كما تقول على زيد دين يقوم مقام المتعدي فحواه
التسهيل ولم يرده بل ذكره كالمستدرك به على ابن مالك واما الثاني والثالث فلان

عطية اما لفوله اما حكت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشى يجعل اسما وفى
بحيث دخل عليها التنوين ودخلت هى على لام الحرف حكوم بالاسمية وحيث اشتبها
جاز الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المص قال واما ما يترائى التنوين فى قراءة الجماعة
لتباحاشا لشبهها عجاشى على الحرفية اقول لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى
فلان الحرفية للاستثناء هى الاخراج عن حكم ما قبلها والتنزيهية لتنحيه ما بعدها
من السوء والجامد وهو شبيه بعدى الاخراج وايضا انما يستثنى بحاشا فيما كان
المستثنى عنه مفهوما شبيه الاسمية التنزيهية بالحرفية الاستثنائية ولا يرد لهم
لشبهها بحاشى الحرفية فى اللفظ فقط لان ذلك يجوز وهو غير كاف فى البناء الا ترى ان
الى يعود التغرة مشابهة فى اللفظ الى الحرفية ومع ذلك لم يبن لاستغنائها بالتشابه
لفقد التشبه المعنوى قال وحاملى على ذلك بناؤها اقول يعنى ان بناء هذه الكلمة
هو الذى حمل القايلين بانها اسم فعل على ذلك وفيه نظر لانه لا يلزم من كون الكلمة
مبنية كونها اسم فعل قال ويرده اعرابها فى بعض اللغات اقول يعنى ولا شئ
من اسماء الافعال بمعرب وكان المص اراد ببعض اللغات التى اعربت حاشا فيها
قراءة حاشى لله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين
فان اراد هذا فليس بقاطع اذ للخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون مبنيا وتنوينه
تنوين تنكير ومثله ليس بعزيز فى اسم الافعال قال الثالث ان يكون للاستثناء
اقول وذلك حيث يتعلق الاستثناء بما فيه تنزيه كقولك ضربت القوم حاشا
زيد ولذلك لا يحسن صلة الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن
الحاجب قال ومنه اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ
اقول حكى الشيبانى ان ذلك سمع من بعض العرب على ما نقله ابن قاسم وكلاهما
بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وهذا كلام نثر لا شعر كما توهمه فان قلت
المغفرة امر حسن لا يليق احداثه فلم استثنى حاشا قلت تنبيها على ان الشيطان
لفرط خباثته وافراطه فى قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه وتعظيم
شانها ان يتعلق بمثله وحمل اما الاصبغ قرينا للشيطان تنزيها على التهكم
حاشا لله ان يعلق به وقبح الفعل وما الفرق الذى قال وقال الحاشى ابو ثوبان ان به

ضنا على

ضنا على الحاء والشين اقول الضن بكسر الضاد المعجمة البخل والحاء بفتح المهملة
اللام وبالحاء المهملة اللؤم والشح قال ابن مالك كغرة من الحاء يشهد على هذا البيت
ولك ان تقول انها جاءت سورة ما خاشى ابو ثوبان ان اباه ثوبا ليس بكنه فذهب عمر بن
عبد الله ان به ضنا على اللحاء والشين فاخذ من اصدر البيت الاول فزيوه مع عمر الثانى
والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب انشده ابن عصفور فى كلامه وكان هذا الثانى
سبق قلمه ولا بد هم على صحة ما ركبوه واستثنى ابو ثوبان منهم يقول انا انجل بن على
اللحاء والشين لكونه ليس اهلا لذلك اه وهو من جاء المقدر بكان والبكرة الرئيسة
اى ليس بذى بكرة والقدم للحق قال فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو
او قاموا او القايم منهم او بعضهم زيدا اقول فيه فوات ترتيب والقولان الاولان
ظاهران واما الاخير ففيه نظر لان المتبادر من قولهم قام القوم حاشا زيدا وكذا فى خلا
زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن منهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه وجود
بعضهم اياه خلو الكل لها لمجاورة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم
من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا اكثر
شايع كثير قال فلما قولهم انت حتاك يقصد كلفى ترجيحنا انك لا تحيب اقول
تقدم ان الخ هو الطريق الواسع بين جبلين او الطريق الواسع عرفت هذا بذلك
وفى البيت شاهد على ان للخفة قد يكون اسما مع ان المذكور الا حد وقد يكون
قد يكون ضمير اغايا عايدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه اقول
وايضا يجوز عود ضمير البعض على ما يندرج تحت عام متقدم مثل وبعولتهن
احق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجة فى عموم المطلقات من قوله يتربصن
والمطلقات يتربصن قال وقد اورد عليه قلت الهمزة ايا كما قاله وقد فرع عن
الى فلا يحتمل ذلك اقول لم يرد المص هذا القول كما رد القولين الاخيرين كان رجلا
من قبيل المرتجى عنده وقد توهم عايش ان لا يوتى بكتب التعبير بالقلب لاجل الغرضية ولا
يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضرم مع بقاء الفعل بدون قلب لكن قال
ابن الحاجب عكسه قد يكثر استعمال المضرم بعد حتى ايضا لو دخلت على ما يقبل حتما
تجوا مع المضرم الفا مما غيرت الفا مثالها الا ترى انك تقول اليه وعليه ولديه وذلك كل

الكلمة بضم الحاء وسكون الكاف
من الكرة وهى الحبس والدال المهملة
الف وسكون الدال المهملة
بينى الشمل والبين بفتح الباء
مصدر بينى كالذى جاء وهى
الف زائدة

الفاء حرف وما اسم غير متمكن اصله مضر ولو قلبوها يا لخالفوا القاعدة
الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنائهم عن
حتى بالي قلت حاصله انه لما كان من قلب الالف واقرارها مع المضمر على ما
لخالفة قاعدة لزموه فلم يريدوا خلوها الا على الظاهر فمثله للاسم غير المتمكن
لدى نظر لانه معرب وكل معرب متمكن قال وتوهم ابن مالك ان ذلك لم
يقل به الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت ليلة فمازلت حتى نصفها راجيا
فعدت بوسا اقول يريد اثبات ان محبوبته عينت ليلة لوصاله فمازال في تلك
الليلة يرقبها راجيا لحصوله ما دعدت اياه الى منتصف الليل فانقطع
الرجاء وحصل اليأس وهذا الاعتراض ان النصف ليس اثنين من ثلاثة قال وهذا
ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فمازلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان
المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اقول هذا كما ترى جمود على اللفظ واذا كانت الليلة
مرادة قطعا كانت في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوص النطق بها في ذلك
قال اذ لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله الى الصحيفة
كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها اقول كما يقابل بقتضي فالبيت شاهد
لما اذا كانت القرينة مقتضية لدخول ما بعد حتى في ما قبلها اذ القرينة هنا
وهي القاها يقتضي دخول الفعل في الملقى فان قلت المتقدم الخبر بانه الوجه
الصحيفة والزاد فالفعل مقطوع بعدم دخولها في ذلك قلت يؤيد ذلك بالمثل
مندخل فكانه القى ما يثقله حتى نعله قال او عدم دخوله كما في قوله سقى بها
الارض حتى امكنت غرباتها فلا زالت الا عنا الخير مجدودا اقول الحيا بالقصر
المطر وقد ذكر في قوله غربيته مبني للمفعول بمعنى مهملة وترائي جنيت معجمة وجيم
بجيم ودالين مهملتين او معجمتين مقطوعا ولا اعلم الرواية في البيت
بل هي الاهال والاعجام وقرينة دعائه على امكنتهم بدوام قطع الخير عنها
تقتضي عدم دخولها في الارض المدعو لها بالسقيا قال وانما قلنا ان النصب
بعد حتى بان مضمرة لا بنفس حتى كما يقوله الكوفيون لان حتى قد ثبت انها
تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس اقول هذا لا يصح

اعترضنا

اعترضنا على جميع الكوفيين فالكسائي منهم يقول ان حتى ليست حرف جر وان المجرورة
الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير الى وحتى استهوى لمطلع الفجر فلا يرد
عليه الاعتراض وحتى بان عامل الاسم لا يعمل في فعل كما يرد في غيره من الكوفيين نعم
يرد عليه انها مختصة بقبيل وكيف نصبت الفعل ويرد عليه ايضا ان حذف الجار
وابقاء عمله في غاية القلة فكيف نطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل مع
مع الجار والاسم كذا قاله الرضي فان قلت هذه الكلمة التي ساقها المصنف هي
ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس فكيف امثل قولك اوحى لقد اضرب
بالجزم فانا يا فيه شرطية وقد علمت الجزم في الفعل والخفض في الاسم المضاف اليه
على الصحيح في ان خافض المضاف اليه وهو المضاف دينكل ايضا بكى فانا لجاقة
وناصبة قلت اما حتى فهي من جهة تعمل هذا الان الشرطية وجوابها ليس من هذه
الجهة وكذا الجارة للتعليل والناصبة مصدرية كان فلم يقع جرها ونصبها
من جهة واحدة ومقصد الجماعة ان عامل احد القبيلين لا يعمل في الاخر من تلك
الجهة التي عمل بها في ذلك القبيل فلم يتقض هذه القاعدة على الكوفيين
ان قالوا بها بالدليل الزنادية فانها تعمل الجر في الاسم جماعا وتعمل عند هم النصب
في مثل ما كان زيد ليفعل وهي للتوكيد في كل من الحالين قال ومراده في التعليلية
نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى تدخل الجنة وبعتها فقالوا التي
يشبي حتى تخ ومراده في الاستثنائية اقول تخصيص الاخيرة بالاحتمال
ظر في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا القسم غير محتمل فاما اسلم حتى تدخل الجنة
فلا يحتمل غير التعليلية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كما
لا يخفى الاخيرة فان قلت حتى الداخلة على المضارع حرف جر وصنان نصب المضارع
بان مضمرة وهي وصلتها تاويل مصدر مجرور بحتى والمصدر قد اسلفت في اول الكلام
على هذا الحرف ان حتى الجارة بمنزلة الى في المعنى والعمل فكيف يستقيم قولك هنا
ان الداخلة على المضارع المنصوب يكون مرادفة لكي التعليلية ومرادفة لا الا ستثنائية
وهذا هذا تناقض قلت الاول مطلق او عام وهذا مقيد ومخصص لزكاته

قال حتى الغاية معنى الى ان لم تدخل على المضارع المنصوب يجاد دخلت عليه فقد
تكون بمعنى كى التعليلية وقد تكون بمعنى الا الاستثنائية او كانه قال حتى الغاية
بمعنى الى وكل موضع الا اذا دخلت على المضارع المنصوب فقد يخرج عن ذلك
ويستعمل بمعنى كى او الا فان قلت كيف يكون مرادفة للا الاستثنائية مع انها
غاية قلت لا بعد فى ذلك كما تقدم وخلا عند البصريين نعم هو ظاهر فيما افتقر ابن
مالك من قولهم اعطنى من الفضول حتى يجود وما الدراك قليلا
الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا تحتاج اليه من
والسماحة الجود والمعنى ان اعطاك من زيادات مالك لا بعد بما لا ان يعجز
فى حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والمصاستطره مع ان احتمال
الغاية متات اى استثنا كون اعطائك معدودا من السماحة ممتدا الى زمان اعطائك
فى حال قلة المال فيثبت بحث ان اعطائك من الفضول باعتبار ان الجود مع الاقلال
دليل على ان السماحة غريزة لك فيكون ما اعطيته مع وجود الثروة سماحة ايضا
ويحتمل التعليل بان يكون المراد فى احكم بان اعطاءك من فضول ليس بحاجة
كى ابعثك بذلك على الجود مع الاقلال والاستعجال فى قوله والله لا يدخلنى
باطلا احق ابيه ما لكا وكاهلا ابى اهلك ومالك وكاهل قبيلتان والغاية
هنا محذوفة اى الا ترك الا خذ الباطل الى اخذ اقتل هذين الحيين فان ترك اخذ الحق
القصد باهلا كهما وكذا التقليل ممكن ايضا اى الا ترك الاخذ بثار الشيخ كى اقتل
هذين الحيين والاستثناء فيما نظهر مع الانقطاع كما فى البيت الذى قبله
لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه يعنى ان ما بعد
حتى التى فى البيت الاول وهو الجود مع القلة وحتى التى فى البيت الثانى هو
اثارة دينك الجبين ليس غاية لما قبلها وهو استفاء كون العطاء من الفضول
سماحة فى الاول واستفاء ذلك شيخه باطلا فى الثانى لا مسببا عنه قلت كلا
هذين الامرين فى حيز المنع وقد عرفت وجه ذلك قال ولك ان تخرجه على ان فى
حذفا اى يولد على الفطرة ويسهل ذلك حتى يكون الترجمة تاليا على وجه
حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك بان يجعل قوله تولد صفة لمولود

وقوله على

وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا اى كل مولود مستقر على الفطرة حتى
يكون ابواها اللذان هو دائر والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع
التهويد والتنصير فى زمن ذلك الاستقرار حتى قيل انما فايدة هذا الصفة
قلت فايدتها توكيد العموم كما فى قوله يهم وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس ليبان المقصد بها
الى الجنس دون الفرد وبعد الاعتبار افاد الوصف توكيد العموم وكذا القول
فى مولود سواء فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون لا بالكون
الخاص والاعم اعنى مطلق الكون لا دلالة على الاخص اعنى الامتداد والاستمرار
يحتاج الى تقدير مبتدا مثلا وهذا اعنى ما قدره المص قلت الامتداد الفعلى
حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين فلا يتصور امتداده لكن بعض الاعراض
قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسير والحلو والمر والركوب ومنه الاستمرار
الذى هو مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصورا بهذا الطريق ولا حاجة الى
تقدير الامتداد اصم ثم ان كانت حالية بالتسبة الى زمان الكلام فالرفع واجب
اما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عند امكان تقدير الناصب
الامر بان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال بخلاف
الموضع فانه للحال وتقدير ان معه منافر له واذا وقع الفعل فوق حرف ناصب لانما
لو كانت حرف جر لوجب ان يقدر الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسما
الا بان لكن تقدير ان ممتنع لامرقال ابن الحاجب قلت فى قوله ولا يقدر اسما الا بان
نظر ولقايل ان يقول لم لا يكون حتى جارة وتقدر ما المصدرية وهى غير منافية
للرفع ويجاب بان تقدير ما المذكورة يثبت فى كلامهم مع انه لا داعى الى الالتزام كونها
جارة حتى يحتاج الى التقدير وان كانت حالية ليست حقيقية لما كانت محكية رفع
معنى حكاية الحال ان تقرض ما كان واقعا فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان
نتعبر عنه بلفظ المضارع وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضارها
فى مشاهدة السامع ليتعجب وانما اشترط هذا الشرط ليحصل الربط معنى حيث فقد
لفظا وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا لم لا اتصال اللفظى فرطت

السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر لما فات من الاتصال اللفظي

واجاز الاخفش كان يقول شخص لآخر سرت حتى تدخل البلد فتقول في

المخاطب هل سرت حتى تدخلها اي هل ما اخبرك به ذلك الشخص صحيح

والثالث ان يكون فضلة آه يعني انك اذا رفعت الفعل كانت حتى

حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فيلزم خلو المبتدا عن الخبر

ولقايل ان يقول ان عنوان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فكيف تقدير الخبر

او يجري حاصل وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظا كم لا يخفى واما الظهم فيقود المسئلة

الا عند عدم تقدير الخبر والثاني ان يكون آه اراد ان يكون اما جزئيا

من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل ولا قال واريد بالبعض ما هو اعم ليتم

الدخل بين الاقسام المقابلة وليس بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا

كان المشاه جزئيا والذي يضبط ذلك اه يعني الاستثنا

الاستثناء المتصل والاخفاء في صحة قولك اعجبتني الجارية الا حديثها مع

الاتصال تنزيلا لحديثها منزلة بعضها ولا في امتناع اعجبتني الجارية الا ولدها

على ارادة الاتصال ولهذا لا يجوز يريد لانه لا يصح ان تقول ضربت الرجلين

الا افضلهما لانه اخراج لما دخل لا بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصح ضربت

زيدا وعمرا لا زيدا كذا قيل ورد على الاستثناء من تمام العدد وقد تحمحمنا

في قرنا كره حتى الكماة فاستم تحشونا حتى ثنينا الاصاغرا الكماة جمع كمي

وهو الشجاع ة الجوهري كانهم كاميل شل قاض وقضاه وهذا فاتر لما قبله

في القوة والاخر عكسه وذلك لان شرطه آه بقي عليه ايضا مما قبلها

كما صرح به قبل ولو عبر بهذا فقال لان يكون بعضا او كبعض لكان اولى لانه

بعضا اعم من كونه جزء فيشمل الجزء كاكلت السمكة حتى راسها وغير الجزء نحو قدم

الحاج حتى المشاة حيث لم يرد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة بعض الحاج

وهو على ذلك التقدير جزء لا جزء وان ثبت ان اهل اللغة لا يفرقون بين

البعض والجزء فالاقتصار على الجزء كان بلا شك الا ان الهم لم يعش هنا ذلك

فيما تقدم بل فرق فيما تقدم بينهما ولا ينافي ذلك الا في المفردات لا يجوز

في بعض

داهية فالف انه للتعظيم لا للتقليل وقول بعض الداهية اذا كانت

عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيه نظر لان الانامل

رؤس الاصابع واحدها انمله وبغتة ان كان ظاهرا يعني ويفيد

ربت بوجوب نعت مجرورها ان كان ظاهرا وهذا مذهب المبرد وابن

السراج والفارسي واكثر المتاخرين وفي البسيط انه مذهب المبرد وتابعه

في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخرف قال ابن مالك وهو

ثابت بالنقل الصحيح والكلام الفصيح وغلب حذف معدلها

المراد معدلها الفعل الذي عدل ركن بنى لما لم يسم فاعله فقول

في الجواب برجل عالم اي قد لقيت قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون

الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره لفظا لان الغرض

كقولك قتال

حيل قد طرقت ومرضع هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس والعجز

فالهيتها عن ذي تمايم محول الطرق والايتان ليلا والمرضع التي لها ولد

رضيع واذا ثبت على الفعل اثبت تقول ارضعت فهي مرضعة والهيتها

اشغلتها والتمايم جمع تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من

من اصابة العين والنحر وبعد ذلك واحول الصبي فهو محول اذا تم له

حول اي سنة واغا خص الجبلي والمرضع لانهما ان هدا النتاء الرجال

واقلهن بعلا بهم يقول قد طرقت كثيرا مثل هاتين مع اشغالها

بانفسهما فكيف تتخلص من غيرها وقد حكى ابن عصفور وابن مالك

اجماع النحويين على ان الجر في ذلك بواب الحذوة لا بالفاء وقول ابي

ليتني آه وقد ان انشاد هذا الصدر مع الجر وبنها على الفتح

كون ابيض منصوبا بلا عجورا بواب وشاهد النحاة المشهور بقوله وقام

الاعاق خاوي المخترق وسيأتي الكلام في محل انشاده وقوله بل بلده

ذي صعد وكاهم هذا من مسطور بحر الرجيع الموقوف فالميم كما

والعين المهملتين العقبات جمع صعود بفتح الصاد لكن جزء وعجز وق

ان الاكام على نزعة الاخبار جمع اكمه قال ذو الرمة التل من العنف مجاورة

والصعب الصاعد

واحدة أو جمع دون الجمال او الموضع يكون استئناف تفاعلا مما حوله وهو غلط لا يسلم
ان يكون جمعا وفي قران الاكام كالاعناق جمع أكم كعنق جمع اكام كجبال جمع اكم كجمع
اكمة وقوله رسم داراه هذا صدر بيت مقفى من بحر الخفيف والعجز كذا
اقوى للقراة من حجلة وقد مر انشاده تماما والكلام عليه في الجبال من حرف الجيم
وبيانا زايدة في الاعراب دون المعنى يعني وينفرد ربابه بيانا زايدة تجب
الاعراب فلا يتعلق بشيء كالا يتعلق الحرف الزايد بشيء وقد مر بذلك في الباب
الثالث واما النخل فالمعنى فيه تجر زايدة لافادة التقليل والتكثير قلت وهذا
ينتقض بمثل لعمرك لاسة فضلكم علينا حيث يكون لعمرك جارا فانها زايدة بالنسبة
الى الاعراب حيث لا يتعلق بشيء وهو مراده من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية
للجارة للضمير عند سيبويه يخلو لاى الجارة للضمير عند سيبويه يخلو لاى لولاك
ولولاه لا يتعلق بشيء ومعناها مراد ثم تقتضي هذا الكلام ان لا يكون رب معلقة
للفعل فيما في ذلك قولها الا لاغلبة حذف معربها وسن كسنيق نا
احكى الهم في حواشي التسهيل ان الاصمعي لم يعرف معنى هذا البيت والسن بين
مهملة مكسورة فنون مشددة الثوم فيما يظهر من عبارة المتن والسنم بين
مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم البقرة العظيمة فيما يظهر من
المتن ايضا وقد عرفت حقيقة وكان المراد بالملح بالحا المهملة الكثيرة العرق
والبعير شدة الحمى والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة في النهوض من بعضها
وسنيق جمل بعينه هو بالسين المهملة مضمومة نون مشددة مفتوحة
فتحتانية ساكنة فقاف فذي والسنيق كسفينة بخصوص جمع بسنقات
وسناسنو كوكب بيض فالكمر موضع ومن اعمال قوله تبالة بتاء
الثاني فيه جر مرة برب مع وجود الفاء الموذية وبطحة بفتح الموحدة
على مرة والخذاء بالمد الواسعة البينة الاتساع واضيفت بين الى مرعى
لاشتمالها على اماكن او التقدير اماكن ذي مرعى فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه ومن حقوقها على الاصمعية قولها لجد وادر بها الخ هذا صدر
بيت عجزه والعناجيح بينهن المهار وابو دواد بدالين مهملتين اولاهما مفتوحة

بعدها واو والفاء الشلوذ والمذاينا والجامل القطيع من الابل مع رعاتها والمؤبل
المعد للقنية تقال ابل مؤبلة اذا اتخذت للقنية والفاجيج بعير معلم فنون
فالفنجيين بينهما مثناة تحتية جماد الخيل واحدها عنجوج كعصفور والهاء
بكسر اللام جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة والدليل على استقبال
ما بعدها قوله فان اهلت المهذب بذال معجمة المطهر الاخلاق والمحضر
براء مفتوحة فحاء معجمة ساكنة فضاد معجمة الناعم والبنان بفتح الموحدة
ونونين بينهما الفاء طرف الاصابع وقوله يا رب لقة قاتل عناه
هذا البيت من عجز الكامل وهو مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف
الظاهر المجرور برب بعد المذكور محذوف اي رب امرأة قاتله والبيت لام
معاوية وكان الفقان يقوله وقولها اكرم اراد هو اول من قال والعلم

حرف السين

قال وزعم بعضهم انها قد تاتي للاستمرار اقول يعني قولها يتبع ستجدون
اخرين يريدون ان يؤمنوكم ويومنوا قومهم كلما ردوا الى الفتنة ارتكسوا فيها
والمراد بهؤلاء الاخرين على ما قيل وغيره ان قوما من اسد وغطفان كانوا
اذا اتوا المدينة اسلموا وعاهدوا واليا منوا المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم
كفروا ونكثوا عهودهم وقضية ذلك ان يكون المراد الاخبار باستمرار وجود
المؤمنين لهؤلاء الاخرين على تلك الحالة قال الا ترى قلت اقول
وهو نص في نزول الاية قبل وافقه حدسي صاحبا انصاف على ذلك قال ولهذا
ادرج النظار في اثناء مناظراتهم العمل بمقتضى الذي هو كذا السالوعنه ما رضي
ملفوف دليل المعارض قبل ذكر المخصم له وهذا لا ترى ما احسن ما يستدل به على
قال ثم ولو سلم فلا استمرار اقول لا محل للواو هنا والظاهر انها زايدة فان قلت
لعلها للعطف اذ لم انها في الاية للاستمرار ولو سلم فلا استمرار آه قلت يلزم
عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل قال كما تقول فلان يقري الضيف اه
اقول يقري مضارع قرى الضيف اذا احسن عليه والاسم القراء وافاده بفتح الا
واكان القرة قال الجوهري وربما فتح فكلام المصنف يقتضي لافادة المضارع الاستمرار
كان مبنيا على المبتدا كما في هذا المثال وغيره مبني عليه كما في الاية وقد مر ان افادته

للاستمرار اغلبي من اقتضاء العام فحيث اقتضاه عمل عليه سواء بني على مبتدا او لم يبن قال بعضهم هذا الوان موصوفة المسند اليه عجوز بكر ووصفية الجزاء وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقوى الزاهد ويشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصف الزاهد فيقوى شربه الزاهد قال اذا الاستمرار قد يكون آه اقول قد يتوهم انقاضه يجعلوا يطيعه في كثير من الامور اذا الاستمرار قد يكون بالنسبة الى الزمن الماضي ولا انقاض بهذه النسبة قال ومصبره اقول لانه اخبار على الحال والمعلوم احد وهذا ظاهر حيث تدخل على المحبوب فانه وعد واما حيث تدخل على المكروه الذي هو وعيد فكيف تؤكده وهي للوعد المباين للوعيد وكانه اراد بالوعد الذي يضيه السين مجرد الاخبار بوقوع ما تدخل عليه الوعد المقابل للوعيد قال وقد رأيتها اقول يعني اشارة وهو معذور لانه قال الجوهري ولا تقول اومأت قال وليس بمطرد اقول يريد ان الذي نظر اليه هذا القائل من ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ليس بمطرد بدليل ان جذر ابتدل على الباعة دون جاذر مع ان الثاني اكثر حروفا من الاول وقد يقال لا يقدح اطراده الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق محتاجين الى المعنى كرث وغرثان وصدى وصديان ورحيم ورحمن لا كجذر وجاذر للاختصاص قال فلم يقولوا سوآء الا شاذا كقوله فيا رب ماء اقول الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو شديد الصلب بقي بالضم جلدا بالفتح وجلادة فهو جلد قال من استعمل على خلاف ما جاء في قوله لا سيما اقول هذا مصدر بيت من معلقة امرئ القيس صدره لا ريب يومك منهن صالح والجزء الثاني من هذا الصدر الخافي المستتر بالكف وهو قبيح عند هم ودارة جلجل اسم لغديرين يريد انه ظفر من التناني ايام كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان احسن تلك الايام قال وقد يحذف الواو وكقوله فرأه آه اقول وهذا شاهد على كلا الامرين التخفيف وحذف الواو وفعل الامر من وفى يفي والها انما ينطق بها في الوقف فيكتب بالها كما ان كلا ينطق بها في الوصل والمسألة مشهورة في علم الخط قال وهو عند القارسي نصب على

الحال اقول

الحال اقول يعني انه لا لازم يطرد عليه ولا سيما يوم ونحوه بيان الملازمة ان الحال على هذا التقدير مفردة والواو لا يدخل عليها قال ولوجب تكرارها اقول لانها لو دخلت على مفرد جزاء وصفا او حالا وجب التكرار نحو زيد كالاسد في الشجاعة ومررت برجل لا شجاع ولا كريم وجاء زيد راكبا ولا باكيا وقد رفض كون الحال في قاموا لا سيما زيد موفرة مع فقد التكرار فهذا يدل على بطلان الحالية وقد كرر المصنف ذكر هذين الاعتراضين في خوف اليم عند كلامه على الزائدة ويمكن ان يجاب عنهما اما عن الاول فبانا بينا ان عنده جواز الواو اذا لم يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال فلم يلزم دخول الواو والحالية ح على حال مفردة واما دخلت على جملة واما عن الثاني فبان لا تكرر معنى لفظا والتكرار اللفظي غير مشترط عليها ذهب اليه الزمخشري في قولهم فلما اقتحم العقبة انه في معنى فلا اقتحم عقبة ولا اطعم مسكينا وجه ذلك ان قولك قام القوم لا سيما قائلين زيدا في معنى قولك قاموا لا مساويين لزيد في حكم القيام فالاولى منه ير واما هو اولى منهم بذلك على ما تقرر في موضعه ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم قال واما انتصاب المعرفة بعد لا سيما زيد اشفعة الجبوني اقول لانهم قدروا ما تقتضي النصب فبنوا القول عليه قال ان الدهان لا اعرف اجيزها اقول وقد يوجه بان ما تامة بمعنى شيء والنصب تقدير اعني لا امثل شيء اعني زيدا ومثل هذا الوجه يكون ان ثبت لكنه ليس بقوي قال ووجه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما انزلت منزلة الا في الاستثناء اقول فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينتصب بعد الا استثناء لكن يقدح فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف قال وعلى هذا فيكون آه اقول يعني وعلى هذا الذي اجيب به من انه مخرج مما افهم الكلام السابق من مساواتها قبلها فيكون معنى جاءني القوم لا سيما زيدا جاءني القوم لكن زيدا جاءني بمجيئا اولى بسببهم باعتبار صدقه واخلاصه في المودة فليس مساويا لهم في ذلك الحكم فيكون الاستثناء منقطعا وهذا لعمري لا يأمل ان زيدا خرج من المستثنى اذ شامل قبل الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا يزال حكم

المستثنى في الاستثناء المتصل مخالف لحكم المستثنى منه وهو هنا موافق اذ المجئ ثابت للكل لان الحكم على الرأي هو ما افهمه الكلام السابق من المساواة اى ان القوم مساوون بعضهم بعضا في المجئ واخرج زيد منهم بهذا الاعتبار اى ثبت له عدم المساواة من حيث انه اولى من غيره وهذا خلاف الحكم الاول قال وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان الى قوله كما دانوا اقول العدوان بضم العين المهملة الظلم ودناهم جزيناهم كما دانوا اى كما جزوا ومنه كما تدين تدان وقوله الاخزى عجائب اهل اليمامة زنا قتى وما تصدت من اهلها السواكيا وعليه جاء قولك الثاء واذا تاع كرهتها وبئس شراء وسوء ابا بيعها وانت المشترى قال ابن مالك وقد صرح سيبويه ايضا بما معنى غيره وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما ضمن في اسمه الزمان والمكان وليس سوى ذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم ظرفيته وكيف والشاهد قائم على خلافه نظما ونثرا واكثر من الشواهد على ذلك ومنها قولهم سالت به الارض على المتوهد وامن سوى انفسهم وقول بعض العرب اتاني سالت حكاه الفراء قال وحالا لثبت مضمرا اقول يعني ان الحال مسلمة لثبت وذو الحال الضمير العائد على الموصول وهو ما على ثبت او جاء في الذي ثبت حال كونه سوائل او غير ائل قال كما قالوا لافعلن ما ان حراكا اقول التقدير ما ثبت استقر او في مكانه فالتشبيه في حذف ثبت لكن في الاول حذف ومن مرفوعه وفي الثاني حذف دون مرفوعه وحراجيل على ثلثة امثال من ساكنة على سيار الذاهبلي منى قال القاضي عياض مذ يقصر ويؤنث ويذكر ويصرف ولا يصرف يريد الصرف مع التذكير على ارادة الموضع والمنع مع التانيث على ارادة البقعة قال لان انذرتهم ان لم يقيد مفردا اقول يعني ان انذرتهم لو اتى على حالته من غير تاويل امتنع جعله خبر السواء اذ لا خبر فيه يعود اليه والجملة اذا لم يكن نفس المبتدا في المعنى وجب ربطها بالضمير او ما يقوم مقامه وكلاهما مفقود هنا قلت تاويل الجملة بالمفرد على الاول والثاني ليصح وقوعها فاعلا او مبتدا مستلزم لانه لا سبيل في اللفظ فيلزم التزوذ على ما مر في بيته مثل التسمع بالمعيدي خير ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير الباء وهو المرفوع بالمصدر وادعاء التزوذ هنا بطلان تركيب

فيه

بفتح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت بان مقدرة فيصيران معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع لان عند التاويل فاحتجنا الى ان تضيف من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا بعد مثل هذا شاذا اذا اطرد في باب ولذا اضافة الزمان مثلا الى الجملة بحيث قيل حين جاء زيد اى حين مجئ زيد قالوا الجملة بالمفرد تاويلا بدون اداة فلا بعد شاذا حرف العين المهملة قال ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية اقول ولذلك اذا نصبت بها غير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله الكر تثب بالفعل الصحيح كما قال ابن مالك الحق بعدا وغيب المصير الى القول غير فيها في هذه الحالة وبالله التوفيق قال ولنا ان الى قوله وجعل مجرورها اقول يعني ولو كانت اسماء لم يصرف ويجعل الاسم المضاف هي التي مفعولا ان قلت فما مانع حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم لا يرتكب هنا قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا والظروف كفوق الكائنة لا يحذف ولا يقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جلست قرب زيد اى مكان قرب فلا يخرج مثل القضاء عليه وتعوجاء مهملة تثاقل والصابئ بفتح الصاد المهملة رقة الشوق ومرارة الاسى عجيل ان يضبط بضم الهمزة مجمع اسوه قال في فرض الاسوة بالضم والكسر لغتان وهو ما ائتسى به الحزين وجمعها اسى واسى ثم سمي الصبر اسى قال وكما لا تعدت لهم صراطك المستقيم اى على صراطك اقول قال ف فلا تعدت لهم صراطك المستقيم لا عرضن لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على طريق ليقطع على السابلة وانتصابه على الظرفية كقوله كما عسل الطريق الثعلب ويشبه الزجاج بقولهم ضرب زيدا الظهر والبطن هذا كلامه قال الميمني قيل فيه اشكال لان حكم وقت المكان حكم غير الظروف فلا يحذف والبيت شاذ قال وعذره ما قال للزجاج لا اختلاف بين النحويين في ان على محذوفة ومتعلقها ضرب زيد الظهر والبطن اى على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بان يكون قد جاء اشبه منه بان يكون عذر انما ان تصريحه بان انتصابه على الظرفية كالبيت يناديان على ليست مقدرة فكيف يكون قول الزجاج

حرف العين المهملة

الظهر والبطن مر

باب على محذوفة عذا له قال الرابع التعليل نحو ولتكبروا الله اقول يحتمل التضمين
كما مر الزمخشري والتقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترض المص
في حواشي التسهيل بان هذا التقدير بعيد فوله الداعي على الصفا والمروة الله
اكبر على ما هدينا والحمد لله على ما اولينا فاني بالحمد بعد تعديته التكبير على قلت
فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وايضا فعلى
الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الاولى قلت تمنع ظهورها في ما ذكر في
التعليل قال وقوله علام يقول الرجاء اقول يحتمل ان ينصب الرجاء بيقول على
اجراء مجرى الظن لموقوعه شرطه كما في قوله الشاعر متى تقول القلص الرواسما
امر قاسم وقاسما القلص بفتحتين جمع قلوص بفتح القاف وهي الناقة الشابة والرواسم
جمع راسمة اسم فاعل من قولك رسمت الناقة اذا اثرت في الارض من شدة الوطء
ويحتمل ان يرتفع على انه مبتدا محذوف خبره بما بعده والجملة محكية بالقول فان قلت
يدفع هذا قوله عاتقي اذ لو اراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من الحكاية بالمعنى
نحو فحق علينا قوله تبا انا الذا لفقون واذ كالاولى اما ظرف لمهول او مفعمة معنى
الشرط وجوابه محذوف ومدلول عليه بالمقدم واذ الثانية فالظاهر انها ظرف
لاطمن والخيل اما فاعل محذوف يفسره كرتا وستا محذوفة على الخلاف وعين
اطمن مضمومة والكر الرجوع قال وكذا في قوله ولا يواتيك فيما ناب اقول يواتيك
مجهول الفاء والف نيابة الهمزة واواي لا يعطيك ويعاملك بما ترضاه فيما نابك
او فيما اصاب من حدثان او نازلة من نوازل الدهر قال كقول حميد بن ثور الهلالي
اقول حميد بالتصغير وثور بمثلثة والسرحة الشجرة العظيمة الطويلة والاغصان الغصون
الملتفة جمع فنن كقرن والعضاه كل شجر تعظم وله شوك واحدها عضاهة
وعضمة بحذف الهاء الاصلية قال قال ابن مالك وفيه نظر لان راتة التوبيخ
بمعنى اعجب ولا معنى له هنا اقول لان على اذا كانت زائدة مجرورها هو المتروك التعجب
معنى تعجب لا شك ان حاصل الابيت على هذا ان شجرة مالك العظيمة الطويلة
تعجب اغصان شجر العضاه وهذا لا معنى له واما الواو بمعنى او ترتفع على
سائر اغصان العضاه فمن يرقى معنى ترتفع فوقه بعلى قلت وفي ذكر حميد

كتب هذا البيت

فمن ثم عدا مثل هذا من الضرورات كقولها يا ابتا علك او عساك اذا ناقتا تخاف
بان يحرم ومعناه الرجاء والمحبوب به المراد بالاشفاق الخوف ف
وعسى هنا ولعل في الآية للترجي والثانية للاشفاق نظرا الى ما في نفس الامر اي
ما كي هموه وينبغي ان يترجوه فهو خير وما احبتموه ينبغي ان تشفقوا
منه فهو شر وذلك انهم كرهوا الغزو وقيل احد الحسنيين اما الظفر والغنيمة
واما الشهادة والجنة واحبوا القعود على الغزو وقيل الذل والقهر حتى
الغنيمة والاجر والمفهوم من كلام الجرولي وابن الحاجب معناه رجا دون الخوف
فان قلت عسى من يعني ان ينبغي دل على ان ترجوا قرب اشفاقكم دون الرجوع
في ذلك تاييد لليس عسى متعينا بالوضع للقطع فهو منفوض بخبر ليس العلم
في حصول مفهوم نرسواء ترجى عن قرب او بعد مدة فقوله عسى ليت ان يدخلني
الجنة وعسى النبي ان يشفع فاذا قلت عسى زيدان يخرج فهو معنى لعله يخرج
ولا دخل في العلم القا واجيب الحق قوله امن باسه في هذا الجواب تكلف
اذ لم يظهر هذا المقدر بوجه من الوجوه لا في الاسم ولا في الجر والنظر في الآية
ليس في موقعه لانها تركيب واحد جرى في حذف غير المضاف للقرينة والمتكلم فيه
تركيب كلي منطبق على ما لا يحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيدان يقوم
بخصوصه بل في نحو عسى عمرو ان يذهب وعسى بكر ان يذهب الى
غير ذلك مما لا يدخل تحت حصر فلم يحذف مضاف في الجميع بحيث لا يظهر في
جزئ واحد من تلك الجزئيات الذي فيه بعد والثاني اقوله ارى عمرك
ان هذا من الاخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فتخرج الآية
على ذلك غير جيد لما يلزم عليه من تعلق الظرف بالمبالغة فلا يتم اصل
المعنى وقد بين الكلام على ذلك في ان المفتوحة المخففة وليس شئ
اما الرد الاول فانا نقول على قول سيبويه الاخفش والمبرد ان الزائدة ناصبة
كما مر واما الرد بالثاني فللخصم ان يقول عليه زيادة الكلام وليس هذا شان
البدل مع ان لهم ان يقولوا لا مانع من وقوع البدل كذلك في بعض الصور
مجئ ذلك في بعض صور التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا او البدل على

بذلك لا نزال نقصد بالحكم والاول قليل كقوله على اكون بفتح الكاف
واسكان الراء الحزين يأخذ بالقفص وكذا الكرية بضم الكاف وضبط اليمني تا
اسميت بالفتح على الخطاب لكنه لا يلائم القايل يبشر عمرو تا بالفرج القريب
ومرة الحزين ووشد اكحلها فتذكره في تفسير سورة ابرهيم قد وقفت
على هذا البيت في نسخة صحيحة من ديوانه رايت غالبها بهذه الرسم هذه
البلاذر وقد ضبطتاه اميت بالضم وانا سمعناه من غير واحد من مشايخنا
بالديار المصرية والفرج بالجيم مع فتح الفاء والى كشف الغم ويبغي ان
يجعل مرجعا لضمير اعنه بقوله وزاده والجملة في محل النصب على انها خبر يكون و
اسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يتبغي ان يجعل فرج اسم يكون وزاده خبرها
لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر وما فعلا اجنبي عن الاسم وهو وهم نبه
على الخصم في الباب الخامس في الجهة التاسعة والنوع الخامس والثالث
اقل كقوله اكرتا العذاب بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة الملاقة
والاخلج جايان مهملتين الملازم وقولهم في المثل هو مثل شمول
واصله فيما قيل ان الربابة لبست لقومها عند رجوع قصير لبها وهو معلم الرجال
وكان العوير وهو بالكلب على طريقة عسى الغوير ابوسا الى لعل الشر بانتكبر من
من قبيل الغوير وهو بغين معجمة وواو وراء مصغرا لا ابوس جمع بؤس
وهو العذاب وقد شذ في الحرب كذا قالوا والصواب انها تما حذف فيها المضاف
اي يكون ابوسا ولكون بالبالكان ان لان ذلك هو الاستعمال الاصلي لعسى
واستعمال الفعل بعدها هو ما من ان قليل فان قلت اذا لم تقدر هما فاذا
حذف الوصول وبقي الصلة قلت لا ضير فهو من نظير تقدير سيبويه من الذي
مقول من ان كانت شولا والثاني نادر جدا كقوله عسى يعني بعد الظن
المغلوب من ظني في القتال تبرء على النظر الاعم بعد هذا الواقعة وهذه الحرب
والغلاء جمع غلة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية اوكلوة والجواع جمع جاعة
كما ان نوق عسانة ثبتت في اكثر النسخ عشا باثبات نون الوقاية وثبت
في بعض النسخ بكيرها فاما الاولى فجوازه الاقوال الثلثة فيها ظاهرا واما القولان المرجحان
بتمامهما

بفعليتها

بفعليتها فلا استدعاء كونهما فعلا دخول نون الوقاية فاما القول بحرفيتها وهو
مذهب سيبويه فيكون حريا نزيها بحيث ان الحرفية لا تنافي دخول النون وقد
اجراها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الامرين كما في لعلي ولعلني واما فتحة عشا
بدون نون فجريان القول بالحرفية فيها ظاهر واما على القول بالفعلية فيأتي
على ما حكاه الرضي جاء عساى حملا على لعلي قال والاكثر عشا واما قول ابن الزبير

هذا بيت من مسطور الرسيع وبعده والكاف بدل التا

بدلا منصوب اما على انه اسم وضع موضع المصدر اي ابدلت الكاف بدلا تضربنيا
نحو سلمت سلاما او مصدر محذوف الزوايد والاصل ابدلتا بدلا واما على
انه مفعول ثان لمحذوف اي جعل هذا البدل بدلا تضربنيا والمعنى ان هذه الكاف
ليست غير نصبت البدلات من غير الرفع والنا هو غير الرفع الذي هو التا ابدلكا
على حد ابدال المعروف عند اهل التصريف وهو قليل لا يحفظ في البيت
والثاني ان الخبر تشكى فعل مضارع حذفت احدى تاءيه والعيادة زيادة
المريض وحبر الرجل ان ضمة النصب لو كان مستعارا في عساها هي الرفع كما يقول
الاخفش لزم ان يكون الواقع بعد ذلك منصوب الكون الخبر فظاهر رفعه يطل
القول باستعارة المذكورة وانما يتاتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عشا
نازكا من مثل لعلها حارة عند قلت البيت يحتمل وجهين احدهما
ان يكون نازكا اسم عسى والغير المنصوب خبرها فيكون مثل ان عسيت صايما
لا استعارة والثاني ان يكون ضمير النصب نايبا عن ضمير الرفع فيكون مثل عسى
زيد قايم على ما حكاه ثعلب واذا قيل الى قوله خلوها هاشر يظهر اثر
الاحتمالين في التانيث والتشيير والجمع فنقول على تقدير الاضمار في عسى هنه
عسى ان تقل والزايدان عسيتا ان تقلا والزيدون عسوا ان يقلوا والهندات
عسين ان يقلن ويقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الافصح قال
الله تع لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا انتا من نسا عسى ان
يكن خيرا منهن واذا قلنا الى قوله لا في عسى فان قدرت ضمير القوم متحدا
لغير لزم ان يكون زيد اسم عسى وان يقوم خبرها فيكون ناقصة وان قدرت

عسى ان يفعلا ظاهر

خاليا من ضمير تعين ان يكون رافعا لزيد وان يكون عسى مسندة الى ان يقوم زيد فيكون تامة قلت قد حكموا في باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد عايد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف سلغ هنا

جعل ان يقوم خبرا مقدما مع ان فاعل ضمير مفرد يعود الى اسم عسى وهو المبتدا في الاصل قلت المسئلة مختلف في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع في المبتدا فلا يجوز نحو كان ان يقوم زيد على ان يكون زيد اسم كان ويقوم خبرها ومنهم من اجاز كابن عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا بان المانع في باب المبتدا كون الفعل المقدم عاملا لفظيا والابتداء عاملا معنويا واللفظي اقوى ولا شك ان النواسخ عوامل لفظية فاذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الافعال لم يكن اعمالها فيه لانها لان العرب اذا قدمت عاملين لفظيين قبل المعمول فربما اعمل الاول وربما اعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع قلت ربما علل بعضهم في باب المبتدا بغير هذه العلة وهو خشية التباس المبتدا بالفعل لكن اجاز تقدم التنازع في قولهم قتع واثر كان يقول سفيها مبني على ما قاله ابن عصفور وهو ظرف قول ابن مالك في التسهيل وكذا ان تاخر الخبر ان كان جملة خلافا لقوم وفي الخامس من هذا الكتاب في الوجوه التي تضمنها بيان مكان المقدر ان خبر كان ستقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذا لم يلتبس جملة الاسمية بالفعلية

قال اللهم الا قوله على اعمال الثاني العاملان في باب التنازع لا بد ان يكون بينهما ارتباط ووجه ما والرابط هنا عمل الفعل الاول في محل الفعل الثاني وما دخل عليه مثل وانا كان يقول سفيها والاستثناء في كلام المصنف مفرغ من الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم ولا في عسى في كل وقت لانه قد تقدم العامل اثنان ما ورفع المفرغ في التقريب هنا لاستقامة المعنى بخلاف الاولى كذا ثم حذف الظرف بعد الا وانيب المصدر عنه كما في احتبك ثوبي الهاج والا لئام مقترن وانظر هو فيهما هنا فقد وقع في النهاية ان الا لئام يستعمل على ثلثة اوجه احدها ان يراد به الذم المحض كقولهم اللهم والثاني ان يكون

تمكنا الجواب في نفس المراد مع بقوله لك العامل اقلم زيد فقوله ليت اللام الا التاء ان يستعمل دليلا على التذرع وقلة وقوع المذكور كقولهم انا لا امرك الا اذا لم تدع الامر اليه وقوع الزيارة مقرونة بفعل الدعاء دليل على ندرة وقوع الزيارة وظاهر ان المعنى الاول والثاني لا يتاتيان هنا وفي الثالث في هذا المحل

نظر على لام الخفيفة كما في من علو هو باسكان اللام مع ضم العين وكسرها واما قوله لما قولها من علة لا اظلم سفرة يوم ولا اسل لا اظلم فيه تقدم حذف الجار توسعا فاتصل الضمير بالفعل على حد قوله وقوما شهدنا سليما وعامرا اي شهدنا في وارمض نعل مضارع مبني للفاعل من قولهم رمض اليوم يرمض بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع اي اشتد حره فالمعنى على هذا اشتد حري من تحت لشدة حرارة الارض التي انا فوقها ومقتضى قول المص والمعنى انه يصير الى المضي من تحته ان يكون رمض مبنيا للمفعول والمضي مضارع مبني للمفعول للعلوم بغير اي ابرز الشمس وهو بفتح الحاء وماضيه ضحي بكسرها وضحي بفتحها او بتضمير الحاء المدغم وشربا نة مبني للمفعول ويحتاج الى تحرير والاولى لبنا نة ولو كان مضافا بل له وجه وهو اضافة الى المبني كما مر في السواء وسياتي في غير ومثله قول الاخر نصيت فرسا الاقب من الثبت وهو قرة الحجر وصهوة البطون كذا في وبني اريد الخ قوله من على هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس والصدر يمكن من يقبل بزي معا والكفل بفتح فسكون بضم الميم الجزء العظيم الصلب والصخرة الحجارة واحدها والمفركان من الفرار والجلود بضم الجيم الجزء العظيم الصلب والصخرة الحجارة واحدها صخرة والحط القاء شيء من علو الى سفل يقول هذا الفرس مكن اذا اريد منه الكر ومفر اذا اريد منه الفرار ومقبل اذا اريد منه اقباله ومدبر اذا اريد ادباره وهذه الصفات متغايرة معانيها اي جميعا بمعنى انها مجتمعة في قوته لا في فعله في حالة واحدة لما بينها من التضاد على بالهم مشدده لا تقول المقرن في هذا البيت بمهملة العوض استعمال الجزء بال الى مستفعلن بعد جبنه وذلك ان هذا البيت من بحر المنسرح واما اجزائه مستعملن فاعلن وبذا المجموع وقوله لا تقرن على زنة

فاعلن ومثلاثة عندهم كقوله قالوا لقوم باخداع ولا يدخلكم فقالكم
مثلاث وهي من خصائص العربية حروف اللين المخففة لالقاء الساكنين وواقع
الفعل المواقع صدر لعل بان نحو لعل بعضكم ان يكون الحجر نحو بعض
وقيل عقيل بضم العين وفتح القاف وياء التصغير على حروف الاضافة الى
قوله من زفراتها صروف الدهر حولا تزول نواسيه واحدها صرف بفتح الصاد
والدولة بفتح الدال المهملة وضمها ما يكون في الحرب ونحوه على ما قاله عيسى بن
عمر وبعضهم يفرق ويقول هي بالفتح في المال وبالضم في الحرب يعني غلب احدى الطائفتين
الاخرى وبالضم في المال اقتضاء المال بينهم دولة مثل ولي تراى كون لهؤلاء
مرة ولهؤلاء اخرى واللدة الشدة كذا قاله الفراء وانشد هذا البيت شاهدا
عليه وقد علله فيما لم يسم فاعله كان المعنى لعل الحوادث تجعل الشدة
دولة فتستريح مما نحن فيه فانظره فلست على ثقة من صحته والزفرات
جمع زفرة وهي اسم لادخال النفس وسكون الشاعر الفاء ولا يجب الفتح
كثمرة جمع ثمرة اذ هو ثلاثي صحيح العين ساكنها غير صفة ولا مضعف
وسيأتي البحث في ذلك ياتي في الباب الرابع في اقسام العطف وقراءة
المصحفي منصوب في حروف الامر عند الكلام على لعل وانشد في قوله الرجز
بضم الراء المرجز قال الشريف فاوه نادان يدلها بالهجا خيرا من زكاة وافرجا
ولا تحقق هل الخطاب في البيت لمؤنث او لمذكر وكرفانما هذا يقتضي
ان كلا من الفتح والضم كثير في التسهيل من بنا فتحت عينا او ضمت فاشعر
بالقلة وقول بعض المولدين كل هذلك المولدين بضم اللام وفتح الواو
وتشديد اللام المفتوحة الرجل في غير المحض ولحن خبر مبتدا محذوف تقديره هو لحن
وهذا هو محل القول والجملة الماضوية مع هذا اللحن خبر المبتدا الذي هو قول
بعض المولدين فشايع ان يتصرف تصرف الاسماء يعني وان كان
اللفظ الذي اريد به الا يتصرف ومن انما خرج الجواب عن قاعدة المولد كل
عند وضعه عند حيث جرها بما يغيرهن معربات اسماء غير منصرفة كلا
يجر الا بمن وان يعرب فيقال هذا ايهم ضرب فعلا من الامثلة حرف ينصب ويرفع

لكن

لكن اذا ولته بالمذكور كالفظ فهو منصرف مطلقا اي سواء كان ثلاثيا
ساكن الوسط كليث وسوط فهو كهند في الصرف وتركه واذا كان على اكثر
او كان ثلثيا محركا الوسط فهو غير منصرف حتما وعلى الجر فيه غير عند الاعراب
احكام منع الصرف فيصرف عند فقدان ما يقتضي المنع ويمتنع عند وجود المقتضي
لعلى ما ذكرت في محله ويحكى اصلها ياتي على ما هو عليه فيقول مثلا
فيقول مثلا فعل ماض بفتح الباء لكل الرقى والاكرة الحكاية قولنا
اسم للحضور موافقا له غاية ما فعله ابن مالك حذف المضاف القرينة
وهو جائز بالاجماع وقد تظافرت الايات والاحاديث وتراكيب العرب نظما
ونثرا على الشهادة بذلك واي خطا اكبر حتى يقول المصنف خلافا لمن
قلت ما القرينة قلت كونه عد هذه الكلمة في الظروف المكانية وحكمها
منها والما تكون كذلك اذا كان كل لها كلا لا مصدرا ثم موافقة ابن مالك
في اللفظ لا يكون عذرا لقلم وافقه المصنف في رد الصواب خلافا لمن
من وجبتان فلا يقع الا في محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز
ان يبقى على ما لذ به بنيا على المفعولية وبنيا على الظرفية فغير المصرف لاجنبر
والجمهور على خلافه وعلى لا نقض بخلافهما يعني بخلاف عند
لدى فانها قد يقعان فضلة نحو جلست عندك وقمت لديك وقد يقعان
عمدة كما في الآيتين اللتين تلاهما ورائم وهو ائتما موريان
خيرا تهما يعود له عندي ولدي ولا يعود الى لدن فاما عند فلانها غير اباها
واما لدى فلانها كما قال المصنف وذهب ابن الحاجب الى بنائها وقد رد له
ما انتهنا اليه عليه قال الرضي ولا حجة لبناء لدى واما لدن فانت النون فمن
عند الاكثرين مبنية ووجه بنائها ما قاله ابن الحاجب ان مراحوانها ما
وضع على حرفين فمبني للشبه الوضعي وحملت لدن عليه وقال الرضي الوجه
في بناء لدن ان تؤاخذ زاد على بقية الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف
لكونه كالمعنى الا بتدا فتوغل في مشابهة الحرف والاعراب في مشابهة الحرف واغرا
لدن لغة قيسية وعليها جاء بقراءة من قرا من لدنه ما ساتي وبنو اسد يقولون لدن بضم

الدال وكسر التنوين وخامس وهو انما يضاف آه هذا غير بيت صدره
صرايع عوداء راقمن ورقمة غوان جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بجمالها
وحسنها او بزوجها وراقمن ورقمة اعجمهن واعجبته والذوابيب جمع الذؤابة
من الشعر بضمتين بعد الذال المعجمة في المقرد وكان حقها ان يثبت في الجمع لكنهم استثقلوا
وقوع الضمتين مخرجتين فاذبلت الاولى واوا وساورد هو انما قلا اضاف آه
ظاهره انه غير عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلولها مبدء وقت يفهم
ففسر ذلك المفهم بعدوه وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك انه ترك ادراك
لدن قبل ان يؤن ساكنة يفتح ويضم ويكسر فيها هو معروف من لغاتها ثم قد تحذف
فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة ابدالها واشابهت النون التنوين
من جهة جواز الحذف فصار لدن عدة في اللفظ كرأيت زيدا جعلا فنصب غدوة
تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول نحو ضاربا زيدا وعدوة بعد لدن لا يكون
الا منونة فان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فلا مرة لا يكون الا نكرة
واما لانا لو حذفنا التنوين لم تبق متصورة بصورة مجرورة ومعربات
حواشيه هو بفتح الراء والميمين واسكان الباء الموحدة لقب واسمه ابو بكر
حرف الغين المعجمة غير ويجوز ان يقطع عنها غير عما يعود الى الاضافة
المتقدم ذكرها وضمير معناه يعود الى المضاف اليه المفهوم من الكلام وقولهم غير
لحن لانهم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وعلى ذلك شارحو كلامه وهم محققون
وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير ذلك واما لا غير فان ابا العباس كان يقول
انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكان لا ان غيرا في موضع نصب على
ليس مضمرا يعظم لانها هنا للاستثناء وانشد الامام جمال الدين ابن مالك
في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به نحو اعتمد فوربنا العين على السلف
لا غير سهل والظن بالمتقدمين وعدالتهم وكرم الظاهر وسعة حفظهم انه لا يستشهد
الا بشاهد عربي فيكون هذا دليلا على جواز ما منعه والعجب لمن يلوح هنا بان
هذا التركيب لحن ثم يستعمل كثيرا من كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه وكان
مستند الملحنين قولهم التبريزي فيما حكاه عنه صاحب الحذف انه لا يقال غير

بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يغر الحذف ولا يجاذ
بذلك سورة التسماع انتهى وقد عرفت انه سمع فعل به من غير توقف
فيه قبضت آه قد صرح بعد هذا بان غيرا يجوز ان يضاف لمبني فتح
مع الفتح في قولك قبضت عشرة ليس غيرها لا يكون غير خبر الجواز ان يكون
اسما والكلمة فتحت بناء وكذا اذا قطعت عن الاضافة وبقيت فتحتها
لان ذلك الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف ولا يتعرف غيرا بزيد
بالاضافة المعنوية حيث تكون تعرفه نحو رأيت رجلا غيرك وذلك لان
مغايرة المخاطب ليس صفة تختص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود ليس
الا شيئا موصوفا بهذه الصفة وسيعمل غير المضافة للمضافة
من وقوع صفة لغير الناشئة عن الفاعل وذلك لان في غير الصرف وتركه كما مر
لان المعرف باللام الجنسي لان المعرف باللام قد يقصد به الحقيقة من حيث
الوجود من نحو الانسان حيوان وقد لا القرينة على ان المراد به البعض نحو ادخل السوق
واشتر اللحم فيصير في المعنى كالنكرة وكذا الاسم الموصول فيجوز ان
يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة ولان غيرا اذا وقعت
انتفاء تضعف الابهام فيقرب من المعرفة فيجوز ان يوصف بها ما ليس
بمبهم كالعلم في التعريف حتى زعم ابن السراج يعني قولهم ربنا
اخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل والمانعون الرد لو اعترف بان غيرا صفة
صالحا والا فمن الجائز ان يقول هو بدل فلا تتم الرد والثاني ان يكون
استثناء يعني ان يكون اداة استثناء ولكن بطريق الحمل على الا وتقرير
ذلك كما ذكره ان اصل غير الصفة لمغايرة جرى بها الموصوف اما
بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك التخمة غير
موجبة غير الذي خرجت وقد علم ان ما بعد اداة الاستثناء مغاير لما قبلها
ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرة له نفيا واثباتا كما كان في الاصل
وصار ما بعد غير لمغاير لما قبلها اثباتا ونفيا كما بعد الا ويعتبر مغايرته
ذاتا او صفة كما كان الى في الاصل اما ان حمل غير على الاكثر من الاعم لان غيرا اسم

والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف / فيعرب باعراب الاسماء
فقد يرفع حملا على ما جاء في القوم غير زيد وانما اعرب بغير باعراب الا
لان حق غير من حيث كونه اسما جوازا ان يحل الاعراب والواقع بعدها الذي
صار مستثنا، بتطفلها على الا المشغولة بالجر لكونه مضافا الذي يخصل
الاعراب الذي يستحقه لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس
غير بطريق العارية لا بطريق الاصالة وقال الشارح لا يستوون الى قوله
لانهم جنس اه يعني لم يرد بذلك قوما بأعيانهم معهودين فصار
كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة واما على انه استثناء اه
هذه القراءة في السبع لمن عدا نافع وابن عامر والكسائي ويؤيده قراءة
النصب هي قراءة الثلاثة المستثنى ووجه التأييد ان النصب على الاستثنا
متوافق في المعنى الرفع على البدل ولما يلزم ان يقولوا انما يكون النصب يؤيد
البدل على ان لو تعين كونه على الاستثنا وهو ممنوع لجواز كونه على الحال
فيؤيد حينئذ جعل الرفع على الوصف او الحال في المعنى صفة الذي للحال
وان حسن الوصف الى قوله هنا هذا يريد ان العلة مجموع الامرين فيكون
كل منهما جزء علة وما تقدم من قولهم ان المعرف الجنسي قريب من النكرة وكثيرا ما
وقعت بين ضدين ضعف ابهامها اظهر في ان كلا من الامرين علة ففي الكلام
تعارض وجوابه ان ما تقدم تعليل الجواز الوصف وما ذكر هنا تعليل حسنه
فالمعلل مختلف فلا تعارض ولهذا لم يعد الى قوله السبع كذا
في بعض النسخ ووجهه جعل السبع صفة القراءات وفي بعضها السبعة
بتاء التأنيث والمعنى على الاخبار بقراءة الائمة السبعة بحذف مضاف
وجعل السبعة صفة للائمة القراءة لا وجه لهذا الا الوصف
يعني والمحسن لم يقع وكما عرفت فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان
النكرة فاذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب تعيينها كما صرح به غير واحد
والنكرة في الآية لم يوصف فامتنع جعلها بدلا هذا الذي اعتمده المص
ولقائل ان يمنع هذه فقد الحسن قال الفارسي في الحجة يجوز ان تكون الوصف

اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه نحو مررت بأخيك خير منك
وما في الآية من هذا القبيل لا يتعين الوصفية وفي المدارك ولو لا حافظ
الدين النسفي ما ضر غيره ان له الضرب بالنصب مدى وشاكي لانه استثنا
من القاعدين او حال منهم وبالجر عن هم صفة القاعدين هذا كلامه ونسبة
الجر الى حمزة احد السبعة اما سهوا واعتمادا على رواية غير مشهورة عنه
وقد قيل لعل المراد حمزة قارئ اخر غير احد السبعة نبه الا يخفى وعلى
التشبيه بظرف المكان اه لاجل التشارك في الابهام والاخاصة الاهذا
العذر لما هقد من ان حق غير ما بعدها على الحقيقة وهي على ما عارية
ويدل على ذلك جواز العطف على المحل نحو ما جاءني غير زيد عمرو وبالرفع
عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد واختاره ابن الباذش
هو ابو عبد الله من نحاة المغرب بباء موحدة والف ودال وشين
معجمة والدال المكسورة فكهة في ق ويجوز بناؤها على الفتح الى قوله
او ملك بفتح غير مع كونه واعلا يمنع وضميرها عاد الى الناقة الموصوفة
بما تقدم ذكره في قوله قيل هذا البيت ثمواء عويت وقد طال الوقوف بنا
بنا نصرت الى وجنا شملال رهوية كفقت ورجعت والوجنا الناقة
الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشملال الخفيفة السريعة والرهو الواسع
وتأفا ماضي يفع القاف وهو الجاءة او ياكلها وهو شجر المقل
او ثمرة فيكون المعنى على الاول في غصون ذات الجاءة سريد جاء الارض التي
تنبت في ارض تلك الشجرة فاضافها للملابسة وعلى الثاني في غصون ذات
ثمرة مقل ما يكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل ومعنى البيت انه لم
يمنع الناقة من الشرب الا سماعها لصوت حمامة في تلك الغصون فعقرت
يريد انها حديدة النفس وهو وصف محمود وانما لما سمعت صوت تلك
الحمامة حنت الى عطنها واشتاقت الى وطنها فلم تتمالك لذ بقيس
هذا بيت مقتضب من بحر الوافر من قيس اي الجأ اليه وعذته ويأبى بالمثناة التحتانية
على طريق الغيبة اي يمنع وفي بعض النسخ بنائي من التأي وهو البعد وتلقذه

وذلك في البيت الاول اذ المعنى فيه لم يتم الترتيب منها الا انه نطقت
حمامة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني فنظر
اما اولا فلانا لا نم فقد التضمن في الثاني او نجوز ان يكون المعنى حين يأبى
الا هو والقرح جائز فان كان حينا اجرى له مجرى النفي كما في قولك ويأبى
الله الا ان يتم نوره واما ثانيا فلان التعليل لها بما ذكر يقضي الى ان الحكم
وذلك لان تضمن الحرف موجب للبناء لا يجوز قلوا عتبر في البيت لوجب بناء
غير وذلك ليس كذلك قطعا اذ بناؤها فيما من قبيل الجائز لا الواجب وبيانه
عليه رواية غير فيه بالضم على الاصل قوله الحكمي هو ابو نواس والحكمي بفتح
الحاء المهملة والكاف وهذا شعر فيجوز فيه هذا جزء واحد من مشطور بيت
هو يتمايل انا بن حلا وطالع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي ابن رجل
جلا الامور اي كشفها واوضحها وعلى هذا فالفعل متعد ومفعوله الراجع
ما ذكره المم وهو ان يكون المعنى جلا الامور وانتجع فالفعل لازم والطوالع
الكثير الطلوع والثنايا جمع ثنية وهي العقبة اي انا بن رجل مقتحم الامور العظيمة
مجهول ولا جاهل وسيأتي الكلام في هذا البيت وقوله يرمي بكفي كل
مرامي البشر هذا في صفة قوس وقبل وليس عندي غير سهم وجمع
غير كبد شديدة الوتر والكبد القوس يليه بقبضها الكف وعين على عاليها
ويروى مكان يرمي حادثات صادت جيدة قال ابن الخشاب ابن
الخشاب من نحاة بغداد المتاخرين وهو عناء وشين مجتمعين والتعسف
هو الاخذ على غير الطريق يعني انه ركبه بحمل ما سوف مصدر اخذ جاء عن
طريق المسلوك وانا اقول ان ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر للعاين في
كلامهم فلا نزاع في قبوله ولا تعسف اذ ليس في ذلك الاخذ من المثل القرينة
وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو جمع ايضا كثير وعد
وعرض وصوم وان لم يثبت عن العرب استعمال ما سوف مصدر اتهذ الا ترى
غير صوا البتر من ابيات المعاناه المراد ان هذا البيت من المشكلات
عتا معناه ولذلك عد من ابيات المعاناه من الابيات التي سئل عن معناها لاشكاله

وغير في بيت ابي نواس حكم بائر من البيت الكبير المشكله بحسب الاعراب
فاشكاله بامر لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى والجواب بان الهاء في بعيرا
حاصل ان الاشكال انما نشا من اتحاد معاد الضمير فاذا اختلفا زال
الاشكال ويظهر لي وجه اخر حسن في الجواب مع القول باتحاد المعاد وهو ان
نقول المراد بالسوي العدل والانصاف لا معنى غيره وهو امر ثابت في اللغة صرح
بجوهري وغيره فالمعنى لم تعدل عدله بعد اغيره ولا اعتبار عليه حروف القافية مردوة
والصحيح ان النصب ظ كلامهم وصرح ابن الفاخر عاطفة للصدر
المسبوك من ان وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم وتقديره في
فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرامي واستشكله الرضي بان فاء العطف
لا يكون للسببية الا اذا عطفت جملة واختار هو ان الفاء للسببية لا للعطف
قال وانما قدروا ما بعد فاء السببية من الرفع لان النصب لا نم مقصود والتنصيص
على كونها للسببية والمضارع المرتفع بلا قرينة محصلة للحال والاستقبال
ظ في الحال فلو ابقوه مرتفعا لسبق الى الفهم ان الفاء للعطف جملة حالية الفعل على
الجملة التي قبل الفاء فرقبل النصب بمنية الطمع على انه ليس معطوفا اذ الفعل
المنصوب بان مؤول وقبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مستبعدا
الحدوث وجوبا وذكر ما هو المراد بالترتيب الذكري ان يكون وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذكر لا ان معنى الاول وقع بعد زمان
وقوع الثاني وانما كان ذلك في عطف المفصل على المجمل لان موضع ذكر التفصيل
بعد ذكر الاجمال وقد يكون الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك فيفيد في عطف
الجمل كون المذكور بعدها كالمامور بتاليها قبلها لان مضمون ما بعدها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تع واورثنا الارض من الجنة حيث نشاء
فنعم اجر العاملين فان ذوق الشيء ومدحه يصح بعد جري ذكره فان لها
الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه في التمثيل بذلك نظر فان خبر عنها
اما للشجرة او الجنة وعلى الاول فالاية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي لان اخراجها

من الجنة كان بعد الازلاف عن النجوم وعلى الثاني فاين التفصيل الذي يفيده
المعطوف والذي كانا فيه الجنة فهما متساويان اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما
كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون ح من التفصيل بعد الاجمال وغوادي
زبراه يريد قوله تع وان وعدك لصادق وانت احكم الحاكمين فكان والمص
اغارا بايراد هذه الآية فهما تمثلية عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج
الى ما ارتكبه الزمخشري في ف فانه قال الرديد بالتداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه
فجاء كما جاء قوله يصاد فنادى ربه نبذا خفيا قال ربي بغيرفاء فاشار المصالح النداء
لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل
قال حدث صاحب البحر اكبر والانتصاف ويجوز وجه اخر لطيف الماخذ دقيق الحاشية
وهو ان يكون النداء على حالة لكن المعطوف مجموع النداء وما بعده فليس من
عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على احد اجزائه وهما متغايران
ونحو توضأ فغسل اه يجوز عطف رجليه على راسه ويكون هذا حكاية عن
مسح الخفين ويحمل النصب باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وقد استشكل
بعضهم هذا بان المعطوف بالفاء انما هو بعض المفصل وهو قوله فغسل وجهه
وبقية المفصل معطوف بالواو وهذا تحكم المعطوف بالفاء ما وقع بعدها
لا بعضها وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تع هو الاول والاخر والظاهر
والباطن ان الواو الوسطى مع قولهم ان الفاء تفيد الترتيب غريب من جهته
فالمشهور لقول الجمهور في الموضعين ومعاكستهم لهم في الامرين بدليل قوله
بين الدخول فحومل هذا بعض عجز من قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل فسقط اللوى بين الدخول فحومل فالسقط بكسر السينين المهملة
معناه منقطع الرمل من حيث تسير فيه من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر ما
يجوج ويلتوي والدخول بفتح الدالين المهملة موضع وحومل موضع اخر
بفتح الحاء المهملة وبالميم واسكان الواو وبينهما الميم الثانية العقيب بمعنا
كون ما بعد الفاء واقعا بعقب ما قبلها من غير مهملة وتراخ وهو في كل
شيء بحسبه يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العادة

ربما من غير مهملة فقد يطول الزمان والعادة بقضي في مثله باتفاق المهلة
وقد يقصر والعادة بقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقر به القسمة
لامر عظيم الامر ويستعمل الفاء وقد يسير بعد الزمان القريب بالنسبة الى الطول
يقضي العرف بحصوله في زمان اقل منه قلت والذي يفهم من كلام جماعة
ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه وقوعه عن الاول سواء قصر في العرف ذلك او لا
هو طريق المجاز وكلام المصان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان
طال الزمان استعمال حقيقي فتامل وقيل في قوله من المهلة هذا الذي
ابن الحاجب في امالي القرآن الآية المذكورة وهي قوله تع الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة واستدل التفتازاني على عدم دلالة الفاء الجواب بترتب
على الرؤية مع تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط بقوله تع يا ايها الذين امنوا اذا
نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله قال التفتازاني العطف بالفاء السعي
عقيب النداء من غير تراخ قلت الحق ان الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب
وذلك لان السبب التام يستلزم مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل
على ذلك لم يخرج دخولها في نحو اكرم زيدا فان اعطاك فاشكره والواو ونعم جزاء السبب
قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب
لكن اطلاق السبب على جزء منه مجاز ومنزل حيث هو مريد دخول الجنة اذا كان
ليس سببا تاما لدخول الجنة بلا بد من استمراره حكمه فجموع الاسلام واستمرار
حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني اداها فيه بالموت
مسوغ الى اخر الوقت فكيف يتعقبه هذا الاستدلال وقال بعض البغداديين
الا قوله الى قدم يعني ان الاصل في بيت امرئ القيس ما بين الدخول فحومل
ما وابقى بين كما ان الشاعر الاخر عكس فحذف بين وابقى ما والخصلة من الشعر
والمعنى يا احسن الناس ما بين اعلاها الى اسفلها اصلا ما بين قرن الى قوله
قدما هذه دعوى لا دليل عليها ويجوز ان يكون ما زايدة وقرنا تمييزا
والمتعلق محذوف اي يا احسن الناس قرنا ما بعده الى قدم او على اسقاط
الخافض اي من قرن الى قدم ومثله ما بعوضة الى قوله الى يعني انه

المعنى ما بين بعوضة الى ما فوقها وهذا لا يتعين تقدير كما الزمخشري وانما
ابهمته وهي الذي اذا اقترنت باسم نكرة اجهرا بها ما وزادته شياعا او
عموما نحو اعطني كتابا ما واصله للتاكيد نحو فيما نقضهم ميثاقهم وانتصب
بعوضة لانها عطف بيان لمثلا او مفعولا له ليضرب ومثلا حال من النكرة
مقدمة عليها او نصب بعوضة على انها مفعولان اجرى ضرب مجرى جعل
ويحتاج الى قوله الدخول لم يتعرض للاقتدار عن بعوضة وقد
على هذا القول فتامل وكون الفاء الخ من تعرض له اما شعب فتين
وغين معجمتين على زنة فلس منهل بين طريق مصر والشام قال ابو عبيدة
البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه واما قوله هذا معنى غريب لم
لم ار من ذكره فاقول من حق النحاة ان لا ينكروه مستندين الى هذا
الدليل فانا لا نم ارادة التي تيب في البيت الاول لاحتمال ان يكون الى في البقية
كما قاله جماعة كثيرة او متعلقة بمحذوف وان لم يقل بذلك والمعنى فان
الذي حببت شعبا مع بدا او مضموما الى بدا والبيت الثاني يدل على ارادة
التي تيب كما في الاول ادخلوها بالحد الكائنين بعد حلولها بالاخر لا يقتضي
ان المكان الاول حبب للدير بسبب حلولها فيه والثاني حبب للدير بعد
لحلولها فيه اذ من الجايز ان يكون حبيبا كائنين حصل الدير في ان واحد بعد
حلولها فيهما على التي تيب ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على التي تيب فغي
البيت الاول لم يدل على دعواه لان التي تيب الواقع على الثاني انما هو بثم
لا بالفاء وفي بعض النسخ بعد حله وقال الزمخشري الى قوله فالمقصود به
الحارث هو ابن همام السيتي الملصاب المغير صبحا والغارات الغنمية
والذي رايته في نسخة بخط الامام ابن ابي الربيع شارح الايضاح خذ الافضل
فالاكمل فانظر ما الفرق بين الاحسن والاكمل والذي اعتقده وفرض غيره الكمال
لحسن وقد رايت ما ذكره الزمخشري من تقسيم الفاء العاطفة في الصفات
الى تلك الاقسام الثلثة قال اليمني والقسمة الصحيحة تقتضي اربعة اقسام كما
جاءت في الصفات الدالة على ترتيب معانيها في الوجود كذلك يجوز في الموصوفات

كما تقول

كما تقول اهل المجتمع فالقارة فالمعرد قال وانما لم يعتبر في الاية يعني قوله ثم التي
صفاتان اجريت وجريان التالتيات ذكرى التريث في الوجود وفي الصفات لا في الموصوفات
لان ما يقتضي به يجب ان يكون عظيم الشان والتريث في نفسه ولا مدخل للتريث
في الوجود في التعظيم سواء كان في الصفات او في الموصوفات انتهى والبيت عجز البيت
واخر صدره الصالحات كنسة المغنمة من قوله الصنايع والبيت لابن الزبابة
الى قوله نفسي زبابة يزيد مفتوحة مثناة تحت مشددة فالف موحدة
فهاء تانيث الاسم الخ في هذا الشاهد فيما اقتضاه كلام المصنف كالقرى هو اسم
لامر ويحتمل الا يخرج من قوله للحارث ان يكون للتعليل اي بالهف زبابة من اجل
هذا الرجل فيما حصل لي من المراد فلا حاجة الى جعلها بمعنى ان لم يحصل لزبابة
الا وضاع وقوله المصود ذلك لانه يريد بالهف نفسي فاقام بر مقام نفسه
وفي نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التلهف متعلقا بالبزايض وقد سلفنا
في الكلام على اذا ان الجوهري قال بالهف كلمة تحسر بها على ما فات والتالي
من اوجه الفاء ان يكون رابطة للجواب هذا ظاهر اوضح في ان الفاء
رابطة للجواب البيت عاطفة ونقل ابن قاسم في شرح الالفية انها عاطفة
جملة على جملة فلم يخرج عن العطف وقال وهو بعيد وذلك حيث لا يصح
الا ان يكون شرطا بمكن ان ينقض هذا الضابط بالمضارع المقرون بلا
فقد جعلوه مما يجوز فيه الربط بالفاء وتركه كقوله تع ان تبدوا خيرا او تخفوه او تعفوا عن سوء
تع فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا لاخفاء ان مثل لا يقوم صح
لان يجعل شرطا ويقرن بالفاء مع ذلك على احد الوجهين الجايزين وجواز
وجها بان لا تارة تستقل النفي المستقبل وتارة تجرد النفي فعلى الاول لا يصح
مجامعتها لحرف الشرط لكن يصح الربط بالفاء وعلى الثاني يصح مجامعتها لا يصح
الفاء على ان صاحب لم يجعل الجواب في قوله تع فلا يخاف وبخسا الفعلية
وانما جعلها خبر مبتدا محذوف والاسمية الجواب احد الوجهين لقوله
الحكيم ستدرج في اخر الباب الخامس ان التحقيق في مثل من كان يرجو
لقاء الله فان اجل الله لات يكون الجواب محذوفا لان المذكور الان الجواب سبب عن

الشرط واجل الله اثبات سواء وجد الرجاء او لم يوجد وانما الاصل فليبادر الى
العمل فانه اجل لحسنات وهنا جعل الجواب الاسمية مع لزوم الفاء فيها
اذ كونه تعالى على كل شيء قدير امر ثابت يتحقق سواء مس غير او لا وكونه غفورا
رحيما ثابت سواء عذبهم او لا وكونه عزيزا حكيما ثابت سواء غفر لهم او لا
وكان المصنف تبع بعض القوم على القول به هناك على التحقيق في
المسئلة فلا تغفل عن بين كلاميه وهذا عندي ان يرجح فقد رجح غيره
من قبل وامثاله كثيرا لا يصح ان يكون سببا عن الشرط ويجوز الى قوله جلا
هذا من امثلة الجوابية الفعلية التي فعلها انشائي فكان المناسب
نظمها في سلك فاتبعوني وذلك يشهد معهم بحيث يذكر الكل في شق واحد
تذكير ايام الله ايام معين بعد الجميع والا فلا معنى للفصل بين الامور
المتناسبة كقوله فاز هلال شاه الخنق بفتح الخاء المهملة والنون
الغيظ واللفظ النار وليتب ينقد وعلى متعلق بالظاهر باعتبار ما فيه من
معنى الاشتداد والتوقد وبيلتهب وكل من يكاد ويلتهب مسند الى ضمير مؤنث
يعود الى اللفظي الذي هو مؤنث فتاء المضارع فوقيه وقد الى قوله يقنطون
فصنية هذا النبا لا يجامعها وقد قال الزمخشري في تفسير سورة
الانبياء في قوله يوم فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ياويلنا قد كنا
وهي يقع في الجملات سادة مسد الفاء كقوله يوم اذا هم يقنطون فاذا
جاءت الفاء معها تقارنها على وصل الجزاء بشرط كذا الوصل او قبل اذا هي
شاخصة وهي شاخصة كان سديدا انتهى قلت فان افترقتا كانت
سادة مسد الفاء التي هي الاصل في الربط فان اجتمعتا كانت مؤكدة الفا
في الربط لا نابية عنها والله اعلم وعن الاخفش الى قوله تاويله تقدم
في الالف المفردة عند الكلام على اذا في فصل عقد الخمسة عن الاستقبال قال
هناك والوصية في الاية نائبة عن فاعل كتب والوالدين متعلق بها لا
خبر فالجواب محذوف على فليوص وعند سيبويه قوله بها هذا اللفظ وقع
في البخاري قال ابن مالك تضمنت هذه حذف جواب اذا الاولى وحذف شرط

ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها فاذ فعها
واللقطة بفتح القاف اسم للمال الملتقط على ما صرح به جماعة من الائمة
ولو لم يدخل احمل فلا غير ليس في كلام المصنف تعريض بان حذف الفاء على
تقدير ارادة السببية واجب او لا ولكن فيه اشارة الى الجواز وفي التسهيل التصريح
بان ذلك جايز وقع في المختصر المسمى بالوافي من كتب الهندية ما يقتضي الوجوب
ولا يدري من اين اخذه مصنفه مع اني اظن انه كثير الاعتماد على شرح الكافية للرضي
وفيه النص على الجواز فانه قال وكذا كان حرف الجزاء يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن
من حيث انه ليس جزاء للشرط حقيقة جاز ان يجرد عنها مع قصد السببية نحو
الذي ياتيني فله درهم انتهى فان قلت ما الذي يشعر بالسببية المقصد عند التجريد
من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف الثالث ان يكون زايدة
يعني باعتبار اصل المعنى والا فكل زايدة بقيد خولها التاكيد وخرج بهذا القيد
الفاية فليس في خولها كذلك وجه بهذا الاعتبار فالامر كقوله وقاليه هذا ضلع
بيت عجز واكرومة الحيين خلو كما هي خولان بفتح الخاء المعجمة يتبعها التاء المثناة من فوق
الثابتة والاكرومة بضم الهمزة قال في قرى من الكرم كالاعجوبة من العجب وقال في
حرف الياء العجب الامر يتعجب منه وكذا العجاب بالضم والعجاب بالتشديد
كرمة وكذا الاعجوبة انتهى فمقتضيه هذا ان يكون الاكرومة بالضم مناسبا لكرم
على وجه الكثرة وفي فاكرومة فعلة الكرم وليس هذا مناسبا لغرض صاحب البيت و
المراد بالحيين محلاهما وامتها يعني ان كرمها ثابت من طرفي النسب والخلو كبر
الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية والمراد خلوها من الزوج وكما هي جزء اخر وما
موصولة والعايد محذوف كما هي عليه فان قلت يلزم حذف العايد المجرور بالحرف
بدون شرطه وهو كون الموصول محفوظا قلت مثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا
قلت لا بل الشرط موجودا ذا الكاف معنى على وعلى غرة ذلك ومن الاعاريب
في كما على ما هو مذكور في حرف الكاف وقوله انت فانظره هذا عجز
بيت مقفى من بحر الخفيف والصدر اراح موضع امر يكور الرواح اسم للوقت
من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر قولك بكرت او ذهبت او اتيت بكرة

يقول تودعه عندك او تودعه على حسب ضبط مودع بكسر الدال وفتحها ام يكون الدال
وفتحها امر يكون بمعنى هل تذهب وتنتقل في هذا الوقت انظر الى الوقتين فهم
فان قلت انما اضاف اى لدني تعدد وذلك للموحد فما وجهه قلت قد يضاف
للواحد او للاثنين او الجماعة باعتبار المذكورة كما في قوله تعالى عوان بين
ذلك وقال ابن برهان الى قوله فاجزعي هذا عجز بيت صدره
لا تجزعي ان منفسا اهلكته وقد تقدم ضبط برهان بفتح الموحدة مع الظرف
ومراده باصحابه البصريين لانه منهم وهذا مخالف للمنقول عن سيبويه رئيس
الجماعة انه لا يجوز زيادتها والفاء الزائدة في البيت هي الثانية لا الاولى وذلك
لان الثانية لو كانت رابطة الجواب والاولى زائدة لزم تقدم ما في حيز الجزاء
عليها وهو باطل لان الظرف من قولك عند ذلك معمول للفعل من قولك
فاجزعي واما اذا جعلنا فاء الجواب هي الداخلة على عند والزائدة هي الداخلة
على اجزعي فهذا المحذور منتف والمنفس بضم الميم وكسر الفاء كالنفيس هو المال
الكثير والجزع خلاف الصبر يقول لا تقلقي وتتركي الصبر ان اهلكت مالا كثيرا
فان الخلف مرجو والعوض متوقع واما اذا هلكت فلا خلف لي يرجى ولا احد
يكون لك عوضا عني فهنالك يحق لك الجزع فاجزعي وقال الماتني
الفاء على هذا التقدير للسببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر
كما في قولك زيد فاضل فاكرمه وقوله انت فانظر اه الفاء على هذا
التقدير للعطف لا للسببية تأكيدا للاولى بل هو تاسيس والمعنى انظر نظرا عقب
نظر والبيت الثالث كانه لم يجد وجها فالتجا الى دعوى الزيادة
ويمكن ان يخرج على حذف وهو من المواضع يطرد فيها حذفها على ما ذكره الرضي
واما الايراد بمعنى قوله تعالى هذا فليذوقوه حميم وغساق وتوجيهه
على ان هذا مبتدأ وحميم خبره لكن بقي النظر في الفاء الداخلة على الجملة
المعترضة ما هي لا يمكن ان يكون زائدة لانه يصير التحقيق يدفع الى الزيادة ولا
للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف فلم يبق الا ان يجعل
رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض اى وان كان فليذوقوه

او هذا الى قوله فليذوقوه التقدير ليذوقوا هذا فليذوقوه وقد يقال
فليذوقوه لا يصلح ان يكون ناصبا لهذا الاسم على تقدير التسليط لامتناع توسط
الفاعل والمفعول ويجاب بان المراد انه هذا ليس من باب الاشتغال نفسه وانما
هو مثله في انه منصوب بفعل مضمر يدل عليه المذكور او بابه من باب الاشتغال
نفسه وانما هو مثله في انه منصوب بفعل مضمر يدل عليه المذكور او بابه من
باب الاشتغال نفسه على تقدير الشرط اي اما هذا فليذوقوه فلا يكون الفاء
مانعة كما في قولك اما زيدا فاضرب وعلى هذا الحميم تقديره هو حميم وبجوز
وجه اخر وهو ان يكون هذا خبر الابتداء والتقدير العذاب هذا فليذوقوه
والفاء للسببية وحميم خبر محذوف اي هو حميم وغساق ومن زيادتها
الى قوله تبذ يذنب اتبع الشيء حذف وحذف الجيم بكسر الجيم والضاد
البا وز الظاهر وتبذ يذنب بذالين معجمتين بينهما موحدة بعد الثانية
كل معنا ثم ان اي يذهب ويجي ولا يثبت في موضع واحد فجعل حرم الص
زيادتها ليس جيدا لامكان كونها عاطفة على محذوف والتقدير نضربها
فتركت جناحي حالها تبذ يذنب وهو ظاهر الفاء في نحو بل الله فاعبد
قال الرضي وقد يحذف لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر
والرجز فاهجر وكذا فليفرحوا وفيها مفيد الشرط فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان
بعد الفاء امرا او نهيا وما بعدها منصوبا به او بمفسره وفيه اجحاف
الاجحاف بتقديم الجيم على الحاء المهملة مصدر قولك اجحف به اي اذهب
اجحفته الفاقة اي افقرته ولم تدع له شيئا ومنه قولهم سيل جحاف
اي يذهب بكل شيء والحاصل ان الاجحاف اذهاب الشيء بغير سبق
على شيء ووجه ما قاله المصنف ان اصل قولك اما زيد فقائم مهما يكن من
شيء فحذفت جملة الشرط واقيمت مقامها فان حذفت بعد ذلك لزم
حذف على حذف وهو امر ليس بالسهل فلا يرتكب قلت وهذا
الايتمض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف
اعرض عن هذا مع ان الاصل ادعو فحذف وجعل حرف النداء نائبا

منابه ومع ذلك لم يمنعوا من حذفه وزايدة عند الفارسي وفيه
بعد من جهة ان الزيادة خلوف الاصل لا سيما حيث يكون مندوحة
عنها وعاطفة عند غيره الى قوله صدد انظر كانه اراد نفي هذا
الثالث فانه لم يقدح فيه بشيء وقدح في الاول بان فيه اجحافا وفي الثاني
بعد اقلت ولا شك في ان حذف المعطوف عليه مع التقدير والمفعول
على حروف العطف تعسفا فلم يسلم وجه من وجوهه كما قاله الى قوله
زيدا الفاء في الحقيقة داخله في الاسم اي مما كائن من شيء فزيدا امر
واتما حلفت الى الفعل ليقع الاسم موضع الشرط فبان ان الفاء ليست
في مركوزها الاصلي حتى يقع من عمل ما بعدها فيما قبلها كما في الابتداء في قولك
ان زيدا العليم حيث لم يمتنع ان يمن عملها في الخبر كان الخبر ليس محلولها با
الحقيقة وانما محلها صدر الجملة لكن زحلفت عنها كراهة لاجتماع حرفي
توكيد في الابتداء فلما كانت بتطفلها على المحل الذي دخلت فيه لم يمنع العمل
وهنا تواخذ المضارعين احدهما النون كان ينبغي ان يقول التقدير مهما تكن من
شيء فزيدا اضرب كما عرفت ليكون عذرا من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها والا فما
لتقدير الذي ذكره ليس بعذر اذ المانع من العمل قايم معه قال الشاطبي هذا التقدير
الذي ذكره ليس قولا للجميع كما ادعاه لان منهم من يقول ما في حيز معمول المحذوف
مطلقا وعاطفة عند مبرمان يعني حملا على المعنى ففي قولك حتى
فاذا الاسد يكون المعنى خرجت ففاجات وقت حضور الاسد والبيت
الى قوله اسحق يريد الزجاج وقد صرح بذا ابن قاسم في الجنى الداني ونقل
الرضي عن الزمخشري انها جواب شرط مقدر ثم قال ولعله يريد بذلك ان الفاء
التي يراد منها الزوم ما بعدها لما قبلها اذ مفاجاة السبب لازمة للخروج
ولا يحس اسقاطها للسهل زيادتها ليس في الزيادة وجواز السقوط
تلازم فقد يكون الحرف زايدا لازما وبعد الى قوله الفارسي بعد فان
مقطوع عن الاضافة مبني على الضم وهو معمول المحذوف والتقدير وامتا
بعد نقل هذا الكلام ومعمول القول المحذوف اي قولي بعد ذلك بنية مفتدي

الامين

ان ابن السيد لم تامل الفاء السببية وهي هنا فصيحة وبما ذكرناه يفهم
توجيه مثل قوله ابن الحاجب في الشافية فقد سامحني كثيرا مما يقع في كلام المصنفين
ورايت في بعض الحواشي هنا البلاان هذه الفاء هي الفاء المشبهة التي بها ما
من اضافة بعد الى ما بعده واقول لا يورث تسمية الفاء المشبهة من احد من الفا
للعربين فما اعلم انه يقع كثيرا في كلام افاضل المتاخرين الحاق الفاء بالعصية
على العاطفة وعلى السببية في بعض الصور واما ادعاء ان هذا الفاء التي يمتنع
توهم الاضافة فليس شيء اما الاول فتوهم الاضافة مدفوع ببناء الكلمة على
الوقف بقطعها عن الاضافة لفظا فلا وجه مع ذلك لتوهم الاضافة واما الثاني فلا
ليست مما يقال للمضاف اليه بالفاء يضاف الى الملزم والواقع بعدها في هذا التركيب
جملة تكيف يتوهم اضافتها اليه حتى يدفع هذا التوهم وقيل الى قوله
فيطلق هذا المصراع بيت لا اذكر تمامه والرابع الدارج فتنها حيث كانت
والمحلة والنزلة وكاد الاخير هو المراد هنا والقوابح القاف والدال الخالي
الذي لا انيس به وقصر ايضا ولو كانت السببية لان صحة الملازمة بين
السببية والنصب فقد وقع الفعل بركوعا مع تحقق السببية كما في قولهم لا
يؤلهم فيقتدون كما صرح به وقال الشاعر فلقد تركت صبيتي ذوي مسغبة
لدى ما جوع على ان فيخرج اي لو عرفت الجوع لجزعت ولكنها لم تعرف ولم
تجزع لكن الاكثر مع السببية النصب فان لا مانع من حمل ما في البيت على السببية
ولا صيد عند رفع الفعل وقوله الشعر الى قوله وقد ذكر الزمخشري
في نهاية التراجيح روايا عن الخطيئة انه كان يقول قول حسان الشعر اشد
من ضم الحجارة وقال هذه الابيات والله هي في صرات رمية قائله الشعر لا يستطيعه
من مظلمة يريدان يعيره فيجبر ومعنى هذا انه يقدر على انشاء الشعر والتكلم
من بضعة في غير مواضعه لا ينوء به من لا يستحق المدح ويفي من لا يستحق
الذم لان حسن الكلام وفصاحته يحسن موقعه فاذا افتقد ذلك فكذا قيل
والظاهر ان الفصاحة لا تعلق لها بالصدق بحيث لا يمدح الا مستحق المدح ولا يذم
الا مستحق الذم حتى يكون الاخلال بذلك مقتضيا لكون الكلام غير فصيح وانما

الى ادان من لا يعرف اساليب الكلام العربي لا يستطيع توفيقه كل مقام حقه
من العبارة اذا تعاطى الشعر بيد ان عربيا فصيحا يزل بسبب حصل بعقيقتها
الاحوال فيجهر اى يأتي بما لا يعلم ولا يفهم ولا اضاحة والحضيض القرار من الارض
عند منقطع الجبل وفي الحديث انه اهدى الى رسول الله هدية فلم يجد بدا من قبوله
عليه فقال صفه في الحضيض فانما انا اكل كما يأكل العبد كذا في مرقاة الصعود قال
والعطف على قوله في هذا اه اقول والمعطوف عليه في اية البقرة وهي قوله تعالى بديع السموات
والارض واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون هو يقول قال او عجازية اقول
كان ينبغي له ان يقول اما كما احدهما الظرفية مكانية كانت او زمانية وهما اما
حقيقية او مجازية عن كذا والا فالمجازية ليست حتما الكائنة في الزمانية ثم تحصل
الزمانية اما بان يكون الظرف والمظروف معينين نحو ولكم في القصاص حيوة او لغو
قولك النجاة في الصدق او الحال فقط نحو البركة في الاكابر او العكس نحو اسحاق الجنة
في رحمته قيل قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون كيف وقعت الظرفية فيه
فانما بالنسبة الى الجنات حقيقة وبالنسبة الى العيون مجازا لانها ليست ظرفا
حقيقة للمتقين وانما يصح في شان المتمتع بها والشرب فيها فاجتماع الحقيقة و
المجاز في كلمة في الجواب اما بالزام اجتماعهما على راي من قال به والا ان يقدر مضاف
كانه قيل ان المتقين في جنات وعيون فيكون بالكلمة مجازا محضا واما بان يقدر
العيون مجرورة بحرف اخر فيكون الاولى حقيقة والثانية مجازا قال الرابع الاستعلاء
الى قوله تعالى اقول هذا عند المصريين يدل على تشبيه المصلوب لتمكنه في الجزع بالجار
بالشيء تمكن من باب الاستعارة التبعية قال وقال اخر يطلب كاناه اقول هذا صدر
بيت من معلقة عنترة والبيت بتحذى نعال السبت ليت شروى البطل الشجاع
والرحضة الشجرة العظيمة وتحذى بحذف احدى التاءين اى تتحذى نعلا والسبت بكسر السين المهملة
جلود البقر المدبوغة بالقرظ يتخذ منها النعال والشوى كل واحد من الوالدين اللذين
تحاماهما الاسد يحتمون في حمل احد ضعيف عنترة هذا الرجل الذي قتله بانه شجاع
طويل القامة كان ثيابه السبت شجرة عظيمة وانه عظيم الرجلين يصنع له الجلود التي
المدبوغة بالقرظ نعلا وانه شديد قوي تام الخلقة حيث ولد فلذا اشار له

غزر في

غزر في الرضاع فكملت اعضاؤه ولم ينقص قوته كما يتفق غالبا بين التوءمين يجوز
في بطل الرفع على انه خبر مبتدا والجر على انه نعت تابع للمجرور بحرف المقدر بعد
الواو في ومثلك سابقه هتكت في وصفها بالتشبيه عن حاق الحقيقة معلم
المثلث اسم مكان الثلث وهو الانتظام والتقرن والسابقة الدرع الواسعة
وهتكت شققت والفروج النواحي والحاجات المانع والحقيقة ما يحق حفظه
والمعلم بكسر اللام الذي يجعل للفرس علامة تعرف بها في الحرب ليقصد كالاطار
وليتبارز عليه والمسار بزنة ومعنى المشار اليه بائتة الفارس لا واحد يقول رب
شخص هو موضع اشطام درع واسعة شققت نواحيها بالتشبيه عن رجل
حام لما يجب عليه حفظه شاهر نفسه في خوضة الحرب او مشار اليه بانه وحيد
قال والخامس مراد فاه اقول الروع الفزع والفوارس جمع فارس وهو
شاذ في الجموع كان قواعل انما هو جمع فاعلة مثل صاهل وصواهل وضوارب وجمع
فاعل اذا كان صفة لمؤنث مثل مايض وحوايض او كان لمؤنث ادميين مثل
جمال بازل وجمالات واما مذكر العاقل فلا يجمع الا شاذا كفوارس في ابن
الحاجب والذي حسن منه اشتمال الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يفرقون
امرأة فارهة يعني انه بعد بهذا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمؤنث بها
تا من خواص الصفات نحو كاهل اسم والكاهر جمع الاهبى وهو عرق اذا انقطع
مات صاحبه قال الجوهري وهما اهبان يخرجان من القلب تتشعب منهما
الشرايين والكلى جمع كلية وكلوة قال وليس منه اقول اراد في بعض النسخ اي اكثركم
بهذا التدبير وهو ان جعل الناس كالانعام ازواجا حتى كان بين ذكورهم و
اناثهم التوالد والتناسل والضمير في بينكم للمخاطبين والانعام تغليبا لغير العقلاء
على غيرهم مما لا يعقل ومعنى بينكم بكثركم كما ذكرنا فيقدر الله الخلق اي
بينهم وكنى بهم وهو بالذال المعجمة فان قلت ما معنى الباء عند هذا القايل فان
المعم لم يضبط به قلت صرح ابن القاسم في الجنى الداني بان هذا القايل زعم انها
الاستعانة ولا يخفى ما فيه من عدم مراعاة الادب والتعبير بالصاق سالما عن هذا
قال التابع مراد فمن اه اقول هذان البيتان من قصيدة طويلة لامرئ القيس

وهاالتي فيها البيت المتمم نصف العقاب كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي والبيت الذي يتم به الكوفيون في باب الشارع
ولو انا اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال وقد عد بعض فضلا
الاندلس الى اعجاز هذه القصيدة فضم عالمها في المواعظ والمدح النبوي
صار قالها عن اغراض الاصلية الى ما هو من وعظ ومدح فاندفع فيما صنع
ومن قوله في ذلك قوله لعمري لو لصلح اعالي اللعم صالحا لاتيتا الظل الاباك
اشحاو ياتي فعل من كان عرفه ثلثين شهرا في ثلثة احواله وعلى هذا القطع في
غالب القصيدة قال الجوهري وقولهم صباحا كلمة تحية كانت ماخوذة من
نعم ينعم بالكسر كما تقول لكل من اكل فحذفت الهمزة والتنوا استخفافا
قلت وهذا ليس بقياس وحكى بعض شارحي المعلقات في عم صباحا لغات احدها
انعم صباحا بالفتح من نعم ينعم كعلم يعلم والثانية انعم بالكسر من نعم ينعم
كحسب يحسب قال ولا ثالث لهما في الصحيح والثالثة نعم بالفتح من وعم يعم كوضع
يضع والرابعة عم بالكسر من وعيم يعم كوعد يعد على ثبوت هذه اللغات
الاخيرات من نعم ونعم جاريان على القياس ومعنى تعم معنى نعم قال الاعلم وصباحا
يجوز ان يكون ظرفا وان يكون تمييزا عن النسبة اى عم صباحك وقد زال الملال
ما تحص من اثار الديار واما العصر بضمتين فهو الدهر وفي لغة بضم العين
واسكان الصاد ولغة اخرى وهي فتح العين واسكان الصاد وبها جاء القران ثم
لا معنى لقوله ثلثين شهرا في ثلثة احواله متعلق بالقضيت اذ كما يكون الثالثة
شهرا بعض ثلثة احوال يكون بعض اربعة وخمسة والكل فلا نظم لتخصيص الثالثة
بالذكر طايل وان كانت اول المراتب التي يوجد فيها الثلثون شهرا نعم يمكن ان
يكون من الابتدا الغاية اى ثلثين شهرا ابتدئت من ثلثة احوال من انقضائها
فيكون المراد خمسة اعوام ونصفا وهو المعنى الذي ادعى فيران في بعض مع لكنه
بطريق اخر غير تلك قال وقيل الى قوله قول ومعنى البيت ثم اهل ينعم من كان
احدث عهده باهله وحيرته هذا الزمن الطويل يعني ان سكان خلت عنهم
عنه من هذه المدة ولم يرجعوا اليه وحصول النعمة مع مفارقة الاهل هذا الذي

التطويل

وحبر النظر ان المقيس عليه وهو فانظر من تثق لا يتعين الباء فيه للزيادة على ان الاولى
فانظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير الباء اخرى داخلة
على من اذ يجوز كما سيان يكون من استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر
ثم استانف استفهاما بقوله من تثق فلا حذف ولا تعويض قال وانشد ابو عبيد
اقول دجى الليل يدجو دجوا اى اظلم والدوجي جمع اسود كذا في صحاح والمعنى جاء
سواده من كل ناحية ولو جعل هذا من باب التجريد يخولهم فيها دالخلا لا مكن وعليه
فلا زيادة ولا نقص حروف التاف قال قد على وجهين اه اقول يعني ان كلمة قد تاتي
يكون منسوبة الى الحرف باعتبار اتفاقي على طريقة وتارة يكون منسوبة اليه
باعتبار اتيانه على اسلوب معلوم هذا ينبغي ان يضبط حرفية واسمية بالرفع على
الخبرية فيكون قد مبتدا اخر خبرها متعاطفين ولا يضبط بالجر على الاضافة بدل
التفصيل لان الحرفية لا اسمية لا يصح ان يقترن بها المفصل الذي هو الواو حتى
هو كونها حرفا او كونها اسما وكذا القول في مبنية ومعربة لانها لا يصح حمل شيء من ذلك
على الوجه فيقول الوجه حرفية والوجه اسمية يعني منسوبة الى الحرف ومنسوبة
الى الاسم ولا يتاتى ايضا الوجه مبنية فكل الوجه معربة ويصح حمل الكل على قد فتى
قد حرفية واسمية ومبنية ومعربة فعلم انها لا بد ان توجد قال مبنية اشبهها
اه اقول ليس ذلك بمجرده موجبا لتبنيها فلا بد ان يضاف الى الشبه اللفظي
الشبه المعنوي وهو مشكل هنا بدليل ان الى المراد بها التعمر مع بعض مشابهة
لالى الحرفية في اللفظ قال ومعربة وهو قليل اه اقول المسالة هينا مذهب
البصريين واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو
كاف في عدم البناء فاوجب الاعراب فان قلت وجب ملازمتها للاضافة
قلت لوضح دا فعالم يرين في قد زيد رجع بالسكون وهي الحالة الغالبة
والمستعملة اسم فعل قال لو كانت مرادفة لها كانت فعلا والا لم يطرد
ادراجها بعوها بمعنى المضارع مع ان في مجيء اسم الفعل عنها كلاما واسا ابن
الحاجب بايباه وقد صرح ابن قاسم بانها مجيء كفى قال وقوله قد في منصرا قول

هذا من شعر حميد الارقط والحبيبان عبد الله الزبيري ومصعب اخوه وكان عبد الله يكنى ابا حبيب قال الراعي مالك اتيت اباحبيب واياسها ازهد ليسعى تبتغي بلا وقيل هما عبد الله بن الزبير وولده حبيب الذي كان يكنى به وعلى كل من القولين فالحبيبان كالقمرين والعمرين ويروى البيت بكسر الباء الثانية وفتح النون على الجمع والمراد الثلثة عبد الله واخوه مصعب وابنه وقال ابو السكيت يراد حبيب وبن كان على رابر وقوله مرفوع مبتدا خبره الجملة من قوله يحمل قذا لاولى والى اخره والعايد محذوف اى يحمل قذا الاولى والثانى الى قوله لبسني يريد لبسني بالقوت كما ورد من كلامهم الامان الفرزدق الجائية الى حذفنا وقيل هذا البيت عدوت قومي لعدي الهتيمي قال الجوهري يعني الكثيب من الرمل ويحمل الى قوله للساكنين هكذا وقع ليزم وهو مشكل لان حرف الاطلاق حرف مد يقوله من اشباع حركة الروي فلا حرف له الا بعد عرياته الروي واذا لم يلتق ساكنان امه وانما القوافي في ذلك ما قاله سيبويه قال في باب وجوه القوافي في الانشاد ما نصه واعلم ان الساكن والمجرور يقفان في القوافي ولو لم يضطروا ذلك لفاق علمهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حركت ولم يكن الهاء التي هي كناية من الهاء التي هي من نفس الحرف الا ترى انك لو رخمت اميه لقلت يا اميه ولا يلتفت في الكلام ولو لم يقفوا الا على حد قفيه مد لضاق عليهم ولكنهم توسعوا فاذا حركوا احدهما صار بمنزلة ما لم ترد فيه الحركة فاذا كان كذلك الحرف المدغم جعلوا الساكن والمجرور لا يكونان الا في القوافي المجرورة حيث اضطروا الى حركتهما كما انهم اذا اضطروا الى تحريكها في القاف الساكنين كسروا فانما ذلك حملوها في المجرورة حيث اضطروا اليها كما انا ما حملهم في القاف الساكنين الكسر قال الامرؤ القيس غداة قوى ان حملت فاتبلي وانك مهما تامري القلب يفعل وقال طرفة تمشي تأنيا يخال كاسادر تبوان مايك عمتا غايا فاعن وارد ولو كانت في قوافٍ مرفوعة او منصوبة كانت قوى هذا كلام فقد راته ولم يجعلوا الكسر للالتقاء الساكنين لعدم تحقق وقوعها وانما جعلوه لاجل الضرورة الملجئة الى ادخال شيء ذلك في القوافي المتحركة فحرك هذا الساكن الواقع في القافية

بالكسر

بالكسر حملا على كسر الاولين من الساكنين اذا التقيا واضطر الى تحريكه والجامع القسم فلا فضل الى قوله بعضف بالقسم بدل من قوله بشيء واللام معترضة اشعارا بالتعليل والعشوة ركوب الامر على غير بيان في عشوة الفتح والضم والكسر ويقال وطاة عشوة اى امر ملتبس وفلان اجرة عشوة اذا وقعته به اجرة وبلية وانشد ابن قاسم في الحق الذي في غير هذا البيت على ما هو عليه هنا لقد لقي العاشق المظلوم فيها ثارة التعنف التقريع واللوم وقوله الخ الى قوله يصيح بين اظهر واوضم بفتح العين المهملة والنون والالف الممدودة العقب والنصب والوشل بفتح الواو وضمها مع سكون الشين المعجمة الرشعة والصرد بفتح الراء وضم الصاد طاير معروف وقد يحذف الى قوله اقد بالفاء اى فقد رتب والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف كلابل القوم يقال عليها الواحدة راحلة ولا واحد لقطيعها كذا في الصحاح والوال السالذهاب والاستحالة من زال يزول ويزال قليلة عن ابي علي كذا في ق والمراد في البيت معنى الذهاب والواو مضمومة على الاكثر المتضمن واما في الماضي الى قوله متوقع كلا

هذه الملازمة التوقف ذكرها لا يتم الرد بها على خصم وذلك ان الخصم يقول انما دخلت على الفعل الماضي الدالة على انه كان متوقعا قبل الاخبار به والمعنى لم يوجد الملازمة على ذلك اصلا ولو اورد على ذلك لكانت غير متوجهة وبيانه ان الملازمة لو صحت التوقع باعتبار لا لتمائه عليه واتعامن شخص اخر لصح جعل لا الاستفهام باعتبار دخولها على مستفهم عنه على حصة شخص والكان منع الملازمة فظهر ذلك لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار لا لتمائه عليه وافاده تلك واقعا من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام بالمجرد دخولها على مستفهم عنه من حيث شخص اخر مع كونها غير دالة على الاستفهام البتة تأمل الثاني في ترتيب الماضي من الحال مثله في حواشي التشهيل قد قامت الصلوة ولا يفهم منه معنى الترتيب قلت بل هو محقق معنوي فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلوة قد قامت معناه ان قيام الصلوة الذي كان منتظرا قد ترتب ووقوعه من زمن الحال الذي تتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة

انما اقترب للدخول في الصلوة فلا في حالة المدخول فيها فهذا معنى ظاهر لكن
لا دخل للوقت في فهمه قال والذي افهمه هنا معنى التحقيق وبالغة كانه قيل قد
تحقق وقع الصلوة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا لما تحققت اسبابه منزلة
ما قد حصل البتة قلت وهذا معنى يمكن اعتباره الا ان فيه مجازا وهو خلاف
الاصل احدهما انما لا تدخل الى قوله لا يفيد الزمان فيه اظاهر عبارة
وذلك لان مدار الكلام مصرح باثبات كون نمرة الحال وغيره وجواب ان المراد
بكون نمرة الحال انها نمرة لزمخشري بحسب الاستعمال ان الانشاء ايقاع بلفظ مقارن
في الوجود حال النطق من المتكلم والمراد بالصيغة وضعا والمراد اجتماعي
استعمالها نمرة للانشاء فمحل الاثبات غير محل النفي فلا تناقض لكن هذا انما يجري
في الفعل الانشائي وليس كذلك ولا يتمرفن فاشبههن الاسم اما شبههن الاسم
من حيث ان الصفة لا تفيد الزمان فواضح واما شبههن لهم من حيث عدم التصرف
ليس امرا لازما للاسم الواقع حالا ؛ نظر فان قد يتصرف المضارع من الحال الى الاستقبال
والماضي وليس الكلام هنا في الحال بعد اللعني وانما الكلام فيه باعتبار
اثر مبين لصيغة الفاعل او المفعول وهو مقترن بالعامل ماضيا كان او مستقبلا
او حالا فاجاب بعضهم عن ذلك بان اشتراط التخلي بعد اشعر بالحصول حالا وقوع
العامل عن حمزة كونه لا لاصل التركيب لكن الماضي في الجملة فان الماضي لا ستقبالا
بالمعنى لا يفيد المقارنة الا ان كان العامل ايضا ماضيا وربما يتوهم اجازة ماضي بالنسبة
اليه كما انهم اشترطوا التجرد عن علم الاستقبال مثل ذلك ولكن ما يصلح للحاضر
قلت قد انما يفيد المقارنة بالنون والمص والمعنى في الحال اللعني الثاني لا الاول
وان كان بعيدا الى قوله وصاله الفاجر الاكاب والقاهر والياتوا
جواب حلفت لا جواب قسم محذوف ومن حديثا ما على حذف مضاف
اي من ذي حديث او على جعل الحديث بعني الحادث كالعشير بمعنى العاشر والصاد
المصلي وهو الذي يسيد في النار وهو السطر قبل المجوسية فاستعيرت الخوف من
الرجز الخلف لهما ان القوم الذين كانوا يتحدثون ويصلون نيام والظاهر
الحوالة قبل محيره لانه ان الى ادبا لحكم علينا في الازل وذلك يوجب جعل الكلام

بذلك واما البيت فليس المراد ان نوفهم كان قريبا من محيره لان في ذلك تسخيفا لها
من قريبا ذو فلا الرقيا موتكان في اشفاء غير مستقصل فيوثك ان يذهب بادين
عجلت وذلك من موجب الخوف المانع من الاستقبال بالاستيناء وانما الى ادان النوم
بعد ذهنه بحيث صار ثقيلا ممكنا فهو داعية الطمانينة والا من ثم قوله والى
في البيت انهم اما مواقبل محيره منا في الدعوى ابن عصفور انما ينافي زيدا يقوم
قبل محيره بالقرب منه واعلم انه قال قبل محيره بالتصغير فيفيد عرضه ولكن لم اقف
عليه في شيء من النسخ كذلك والله اعلم بالصواب الوابع التكرير الى قوله انا ملم
الذي في كلام سيبويه وانما قد تجوابها لقول لما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة
ربما موجب التسوية بينهما في التقليل والقرب وانعرض ابو حيان فقال لم يرد سيبويه
الجهة التي قد يفهم بها تكثير ربما لا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل
بكلام سيبويه على نقيض ما فهم ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير فقط
فيدل على انشاد البيت كان الانسان لا يفخر بما وقع منه على سبيل القلة والندرة
وانما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيكون قد بمنزلة ربما التكثير انتهى واستشر
بعض الفضلاء لابن مالك ره ان الكلام الى حيان فقال اما قوله ليس بين سيبويه
الجهة اه فالطلاق التسوية كما في الاحكام الا ما تعين خروجه واما قوله لان الانسان
وجوابه ان ذلك فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا فلا يفخر بمنه الا بالكثير اما ما لا
يقع الا نادرا فانه يقع الافتخار به بالقليل لاستحالة الكثرة فيه وترك الى قوله
يصف الانامل كان انواعه تحت نفر صاد يستحيل وقوعه كثيرا وانما يتفق نادرا
فلذلك يفتخر به لان القرد هو الفقا التشخيل الكهولة في الشجاعة فلو فرض فعل
معه في الكثير من الازمان لم يكن قرنا الا عند المكافاة غالبا اذا تقرر هذا تقول
لما كان قوله القرد يقتضي انه لا يقاسه في قرنه لان القرنين غالبا يرهبا التقارن ثم
تقتضي بانه قد يغلبه حلما ذلك على القلة صونا للكلام عن التدافع وقلنا الى اوانه
يتركه كذلك تركا لا يخرجه عن كونه قرنا وذلك الترك هو النادر الذي لا يدافع
اخر الكلام اولا والزمخشري فهم ما فهمه ابو حيان من قوله في البيت التكثير فقال تجب
المواخذة على ابن هشام في نقله هذا المعنى عن سيبويه فان سيبويه لم يقل انها

واغا همهم ابو حيان عنه ثم ابو حيان ليس جازما به واغا قاله معارضا لهم ابن مالك ومثل هذا لا يكفي في تسويغ النقل عن سيبويه انه قد في البيت للتكثير فهم جوزه ابو حيان وسبقه الزمخشري والمبرد وهو معترض لهم ابن مالك احد المجتهدين في التحويل كذا قال الفاضل ولك ان تعارض على البيت ان التكثير ينافي التناقض بناء على ان القرن هو الكفو وكثرة معلوم يمنع لو نزونا وقد نرض انه قرن هذا خلف واغا ذلك ان لو كانت المراد بالقرن وهو قرن بل الظاهر ان المراد به الجنس فاذا قرضنا انه غلب جميع اقرانه وهم مائة مثلا كان واحد من حصل كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدد المحال وهذا هو اللائق بمقام الافتخار وظهر بهذا ان قوله لا استحالة الكثرة مستدرك وان قوله ان ذلك فيما يمكن وقوعه قليلا او كثيرا فلا يفخر منه الا بالكثير المحبذ نفعها في امر ما هو عليه كما عرفت ومعنى تحبب البناء للمفعول رميت تربة حال التراب من فيه اذا رمى به والفرصاد الاحمر من التوت كذا في مرزوقه قال ابن السيد لصبغ احمر يقع والتوت بشاة فوقية اوله ومثناة تحتية اخره واستشهد الى قوله برجيب استشهد اصحاب الغارة الخيل المغيرة والاسم سنة الاغارة على العدو كذا في مرزوقه شبه غارا على القوم غارة واغارة وقع عليهم الخيل والشعث العاسر المتوفرة وجودا بالجيم تاتيشا جودتي قرن جودا وقرن اجود اذا كان كل منهما دقيق الشعر وقصيره ومعرفة الخيل بالعين المهملة والقاف قليلة لحمها والحيا بفتح اللام تثنية اللحي وهي منبت اللحية والاسنان وغيره ورجل بالسين والهاء المهملتين المضمومتين اي طويلة على وجه الارض وهذه الصفة لاناث الخيل دون ذكورها وغيره في ولغير الى قوله التاكيد الذي يفهم من لام اللام وقد الواقعان في الفعلية التي تجاب بها القسم مثلان واللام في الاسمية الواقعة سيوبايا لا انكيف يكون في جواب قسم ان واللام جميعا وقد معنى الى قوله والثانية الراد بالاية الاولى قوله تبيما انهم علموا ونقل القول بالتقليل منها نفسها وقد مضى قريبا في المعنى الثالث حيث ذكر ان التقليل فيها راجع الى تقليل المتعلق والمعنى ان ما هم عليه اقل معلومات سبحانه والمراد

بالاية

بالاية الثانية قوله تع ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم وهذه الاية لم يتعرض لها نقل التوقع منها بل ذكر التوقع منها قبل ذكر المعنى الثالث يشير عن الزمخشري في قوله تع لقد ارسلنا نوحا انا للتوقع وذكر هناك ان مقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي انما يفيد التقريب في نقل عبارته في التسهيل السادس التنفيس مقتضى هذا ان يكون لقد ست معان والذي في الجنى خمسة معان وكان لم ير هذا المعنى الثالث مشابه تمامه الى المعاني الخمسة لكون غرضه في الاستعمال التحاشي عن نظم في سلكهما او لم ير ايجابها التي حرصا على الافادة فاورده بالذكر على وجه غريب لغرابته وهو ان يكون كقولك الكذوب هو صادق قد كنت في خير اه يعني انه من اطلاق احد الضدين على الاخر على وجه التهكم كقولك للمعنى ما كنت في خير لكنه ابرزه في قالب الاثبات استهزاء بالمخاطب تهكما بيرنخ النصب بعد الفاء نظر الى المعنى كما ذكر فان كانا اغا حكما الى قوله ناشتريحا هذا عجز بيت صدره سارت منزلتي الى بني تميم وراء بعض تخريجه على النصب في جواب النفي المعنوي المستفاد من قوله سارت منزلتي اذ معناه لا اتيم به وليس بمحبب لان جواب النفي منفي لا اثبات يحتوي ما اجاز بعضهم بالنصب والمراد في البيت اثبات الاستراحة لا نفيها لكن لقائل ان يقول لا نسلم ان الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف توكيد مثل هذا بالثقيلة والخفيفة جائزين في الضرورة قال الشاعر ليبك يزيد ضارع واشرون اذا ما قربوها منشورة ودعيت الى الفضل اذا ما قربوها صحيفة اعملي منشورة على الخطاب مقيت يعني انت شعري حاصل اذا ما قربوها صحيفة اعملي منشورة ودعيت الى الفضل في الخطاب لكثرة حسناتي امعلي لو فوني سيادة واشرون اعتراض معناه ان الشعور لابد من حصوله للشرف لا حاجة الى تمنيه وقال سيبويه يجوز للمضطر ان يعقل ولا يستبان التخريج على هذا متجه بخلاف التخريج على النصب مع نقد ترها كما في البيت فانه لا نظير له فان قلت فاوجه النصب ان قيل في البيت كما فعل الهم فان القول اما ان يضمر قبل الفاء مذهب كوفي وهو لا يرتضيه نكيف لا يخرج على طريقة البصريين قلت يجعل النصب باضمار مضرة على حد قولهم

ولس عباة وتقرير والمعطوف منظور فيه الى المعنى كانه قال لحوة بالجحافل
سريح او لحوق فاستراحتي وقراءة الرفع فيه معنى هذه القراءة كما
يمكن تخريجها ايضا على ان الفعل منصوب بان مضمرة وهي وصلتها في محل
عطفا على الحق والمعنى بل تقذف بالحق اي يدفعه على الباطل اي يرمي الباطل
بالحق فابطاله واسه الموفق للصواب ويختص بالنفي يعني انها
لا تستعمل مع غيره فالنفي مقصور عليه ومع ذلك دخل الفاء عليه وهجانها
تدخل على المقصور حتما على راي وغالبا على راي كما مر في اوايل الكتاب ثم
ملازمة قط للنفي ليست امرا مستمرا على الدوام وانما ذلك هو الغالب في
التسهيل وربما استعملت قط دون لفظ ومعنى يريدون النفي ومن شواهد
قول بعض العرب قصرنا الصلوة في السفر مع رسول الله اكثر ما كنا قط وامنه

والثاني في قوله ساكنة الطاء على ذلك قول الجوهري في بعض اللغات
من فا الذي ماساء قط ومن احسن فقط الا واظرف زمان والثانية تعني حسب
قال الهم في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زايدة لازمة
عند ولذا قولهم في قولهم فحسب ابن الفاء زايدة قلت لا ينبغي الزايدة ما وجدها
مندوحة وقد قال الفراء في المطولات قط من اسماء الافعال يعني انه
وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيين اللفظ وكانه جزاء شرط محذوف وقد مر في قوله
صاحب التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط بان قال اذا وصفته بالاخيرتين
فانشر من وصفك الا تلبسها قال واغا قدرنا الشرط ليصح بها اللفا قلت وظاهر
انه مستعمل بدون فا لكنه قليل وقال ابن السيد في كتاب المسائل وقد يستعمل
على وجهين احدهما مشددة الطاء مفتوحة القاف واجاز الكسائي التخفيف مع
فتح القاف وضمها فمنه يجري مجرى الظروف وهي مبنية على الضم لقطعها
عن الاضافة بمنزلة قبل وبعد لا يستعمل الا في الزمان الماضي وبعد النفي كقولك
ما رايته وهي في الاضافة لان المعنى ما رايته مدة الزمان الماضي واشتقاقها
من قولك قططت الشيء اذا قطعته واذا قال المتكلم ما رايته قط بقطع على
هذا ومتصل فيه قلت لا يظهر ان تواتر استعمال الزمن المقطوع عن الزمن الحاضر

وهو لا يرى

وهو الماضي ثم قال الثاني فان يكون مفتوحة القاف ساكنة الطاء هي
الاكتفا بالنفي والاجتزاء بهو وهي عندهم اضافة الى ما بعدها كما يضاف في قولك
حسبك درهم وديناما معنى القطع ايضا والكوفيون يجرون بنيا بعدها النصب
يجرون قط عبد الله درهم ويقول معناه كفى عبد الله درهم او يكفيه ولا يعرف
ذلك البصريون وقط هذه بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط اي
اخذت اكثر من درهم وهذه التي تاتي بعد الفاء ولا مدخل للفا مع الاولى واغا
صلحت الفا في هذه لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فكتفيت به الى
هنا كلامه قلت جعل الفاء عاطفة لا زايدة كما قال الهم ولا جزء من كما قال الفناري
والظاهر خير من قولها جميعا حروف الكاف المفردة الحكاية سيبويه الى قوله عنه

يحتمل ان يريد في هذا الثاني ليست بكافة وانما هي مصدرية وان وما بعدها
فاعل يثبت مقدرا والفاء عاطفة على محذوف اي لاجل عدم ثبوت علمك بذلك
فتجاوز عنه ومعنى التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعد الفاء لان الا يلي ما تقدم بعدها
عليها واغا فعلنا ذلك محافظة على زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى زيادتها

وما ذكرنا الى قوله مقتض يريد بالايتين قوله تع كما ارسلنا فيكم
رسولا منكم وقوله تع واذكروه كما هداكم وكما قال الزمخشري اي لاجل ان التهما
يجوز ان يكون ما كافة مثلها في ربما ومصدرية في ما رجحت والاعتراض الذي ذكره
الهم موجه واختلف الى قوله منظر الظرف العين لانه في الاصل مصدر
يكون واحدا ويكون جامعا وقد يستعمل لا يزيد التي هم طرفهم كذا في قرة العيون
بالقصر الحبس وطرفك مبتدا حذف النزل وطرفا خبره لا يجوز نصبه على الاشتغال لان
يفسره احبسته لان فعل الجزا لا يعمل فيستقذره علي فلا يقدر عاملا لفسره وهنا
محذوف يدل عليه المقام اي فاحبسته عنا انك اذا حبستنا فلا ننظر الينا فلا ننظر
الى غيرنا فيحسب الرقبان هو الذي مقصور على من ينظر اليه فيكون ذلك سبب الستر
وعدم الفضيحة وقال ابن مالك الى قوله في المعنى يلزم على هذا اعمال
الاسم في الفعل وهو عندهم كما مر في حتى وزعم الى قوله حروف هذا شيء
ادب من الاسود فابو على القارئ لا يدفع عن الامام في وسط الضبط والحفظ

لما يقلم وهذه مصنفاته تذكرت وانتشرت في الآفاق وقلدت اعناق الفضلاء
الطوائق المنن ووجود رواياته في البيتان تثبت على خلاف ذلك واما البيت الذي لا يقنع فيما
رواه مع استقامة معناه واجاد المصنف في تقريره عن هذا القول بالتي هي احسن والسير
الكلام في مسئلة يتعلق بالاعتقاد حتى يطرح رايه فيها لكون على الحق
المعتزلة اعاذنا الله من حسدهم باب الانتصاف وقيل الى قوله اخر هذا الذي
ينبغي التعويل عليه اذ في جعل الكاف بمعنى على في هذا المثال المحتمل لاجرائها
فيه على معناها الثابت لها خروج عن الاصل الا داع لم ولا تستبد له عليه
كما في قوله الى قوله مارم تقدم انشاد المصنف عجز هذا البيت في حرف
وانشدنا هناك تامة وتكلمنا عليه فليراجع ورغم صاحب الى قوله الحليم
النشوان مبتدا والحليم معطوف عليه والخبر محذوف وتقديره كاينان ولو
لم يكن ما كانة لوجب الجر والنشوان السكران والحليم الذي عنده اناة وصبر
اي اناة وهو كالسكران والحليم من حيث ان النشوان تغلب الحليم وتجربا
لسعة عليه وهذه حالته والحليم صابر محتمل وهذه حالتي لكن الشاعر بالغ
ابان عن عدم حمله بقوله بعد هذا اريد مجاهاة واخاف ربي واعلم انه عيب لئيم
فاي حلم راى كف عن الجهل مع التسجيل على المذكور بهذا الوصف الذميم
وغرضه ما ذكره لا بعد عجم الهذا القول لا تصافه بما يكون هذا الوصف الدال
بالنسبة الى السكوت عنه من اوصافه كالمدح لمن وصف بالحقيقة هذا غاية
النجعا وقوله الى قوله مضارعة الماجد الكريم والاخ الاهانة و
الاذلال والتشهد مصدر ميمي كالتسود والحضور ومضرب السيف بكسر الراء
نحو من شبر من طرفه فان قلت فكيف جمع ذلك هو مثل قولهم شابت مفارقه
وانما للانسان مفرق واحد قلت كل قول الشاعر وصيفنا قرمد للخشي واعلا
واغاله اصلب واحد ولكنهم يقدرون قسمة الجزء باسم الكل فيقع الجمع
موقع الواحد وسيفه عرومبتدا لم محذوف مضارعه بان ينبو عن القطع
بالعين في الحال على حسب المراد واغا يصح الى قوله الاسمية كما هو
مذهب سيبويه والجمهور العاملين بانها لا توصل الا اسمية وان ذلك

لم يثبت

لم يثبت اما اذا قيل بانها موصل بها كما هو مذهب السيرافي والاعلم
وابن خروف واختاره ابن مالك واستدل عليه باشياء منها واصل
خليلك بالتواصل يحمل فلا شيء هو عن قريب راحل فجر لا يتاتى الا
ستدلال بينك البيتين لجواز ان يكون ما فيهما مصدرية كافة فان
قلت الى قوله بما قبله قوله لا يعدد عامل واحد متعلقين بمعنى واحد
يريد بطريق الاستدلال واما بعد فالى احدهما استدلال والى الاخر بطريق
الطبعية فلا مانع منه كلا مر اشار اليه وقد اشتمل هذا الدليل على امور احدها
منع ان يكون مثل توكيد للذلك فيحتمل ان يكون مراده ان لفظ مثل لا يكون توكيدا
لكاف من ذلك ويحتمل ان يكون المراد ان مجموع مثل لا يكون توكيد المجموع ذلك
والكل شكل اما الاول فلان الكاف ومثل اداتا تشبيه وليستا مما يبين
دلالة على الاخرى واما الثاني فغير لانه اما ان يعود الى المثل او الى ذلك فان عاد
الى المثل افتقر الى التاكيد لا يكون ابين دلالة على المقصد من المؤكد فيمتنع مثل قولك
ثوب زيد عقار احمر ولا يمتنع مثل هذا احمر وان عاد الى ذلك فانه ينبغي ان كان
من حيث التعريف باعتبار ان ذلك مشتمل على تعريف الاشارة ومثل انكر وان
اضيف الى معرفة اكمل فان مثلا ليس يعوز موكدا لاسم الاشارة حتى يتم هذا ان
المجموع موكد المجموع وان كان في الاول تعريف الاشارة ففي الثاني التعريف المستفاد
من اضافة القول الى الضمير والمضاف الى المضمر في من تتبه عند بعض والضمير عرف
من اسم الاشارة على المختار فالاقرب انه اراد ان ذلك ابين من حيث انه يفيد
تعيين المشار اليه وهو القول المعين ايضا وليس كالاول في الدلالة على ذلك
القول المخصوص فقط هذا غاية ما تلمس في تقريره ولا عتاب عن بحث فان الاضافة
في قولهم عمدة المحمود هذا القول المتقدم فالمحمود له لا تشمل الغير ذلك
القول المعين فلا يتم ان الاول اظهر في الدلالة على المراد الثاني ادعاه ان امتناع
التاكيد في نحو هذا زيد بفعل ما ذكره قد منع وبتقدير امتناعه انما امتنع لان هذا تاكيد
لفظي وهو اعادة اللفظ بعينه او تقريبه عرادفه وهذا زيد ليس كذلك فان
زيدا ليس لفظ هذا والمراد بالامر في الثالث دعواه امتناع ان يكون ذلك

خبر مبتدا محذوف لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعد لما قبله وقد يجعل
فانه ان اراد انه لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك فان الارتباط بحسب المعنى حاصل
وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قبلهم
وفي ذلك خبر مبتدا محذوف اي الشان والامر كذلك والمعنى ان عادة المنفيين
جرت على نحو ما شوهد بخصوص هؤلاء ثم استونف فقيل قال الذين
من قبلهم مثل قولهم بيانا وتفسيرا للشان والامر فانت ترى كيف ارتبط
هذا الكلام بعضه ببعض بحسب المعنى وان اراد انه لا يكون ارتباط لفظي فلا
يضر مع حصول الارتباط المعنوي قلت المعدل من كلك او بيان
يريدان مثل قولهم بدل من قولهم كلك او عطف بيان فان قدر الكاف
اسما على ما يراه الاخفش والفارسي وجماعة فالبدل واضح وعطف
البيان مشكل على راي الجمهور لان التوبيخ شرطه عندهم ومثل نكرة ثم تقدير
الكاف اسما معرفة مثل في الشيعة مخالف لسيبويه والمحققين وان قدرها
حرفا فاما هذا البدل والبيان وهل يبدل الاسم المضاف مع المضاف اليه من المجرور
الجار مع مجروره او يعطف على عطف بيان فتامله بل زيادة الاسم
لم يثبت اجازة الكوفيون زيادة حين هل رجعه وقوله وحميه حين يسام
وقد راوا بعضهم زيادة اسما الزمان كيوم وحين عند اضافتها الى اذ كقولك اتيتك
يوم اذ جاء زيد والحين هو المدة لقوله باذ وقد اكتفى بها وحدها في قول الشاعر
لقيتك عن ظلمات ام تعافيه وانت اذ صحيح وقد تاولا ذلك فوقع على الحين
هو المعتمد وسبقت ادلة على مضيه بفتحها وعلى حذف ما هو مراد بتنوينها
قال هؤلاء وذلك انهم اراد وا قطع يوم وحين عن الاضافة مع التعويض ولم
يصح التعويض بتنوين فيه عن الجملة المحذوفة اذ هو مشغول بتنوين التمكين
الذي له من اصله فلا يحمل تنوينه على غير ما اذا بقينا للمضاف الذي يحصله
وتحصيلا للدلالة على المحذوف بالتنوين يقبل فقالوا حينئذ اذ حين اذا
كان ذلك ولهذا قال ما يوجد في كلام العرب اذ هذا الا متصلا بالزمان مضافة
غير منونة قلت لكن هذا كما قال بعض الفضلاء المتاخرين لا يخلص من

دعوى

دعوى زيادة الحين لان اذ يغني عنه لانها تحصل الزمان ومضيه كما
اكتفى بها في البيت المتقدم واما بمثل الى قوله امتهم في شهادة
حق لا كلام في قولها وقد نزلت الى قوله المطلق المنفي
ان نزيادة تتمة في المفعول غير مفسده وان كثرت ولم يحكموا بزيادتها الا
الا في الفعل لسبب واما المفعول المطلق فلم ارهم تعرضوا لزيادتها فيه
فالتخريج على هذا غير مرضي فيما يظهر لي وقيل الى بمثل اجازة الزمخشري
فقال في فان قلت ان ترجم ان كلمة التشبيه كثرت بالتشبيه قلت لكن لم يقصد
اضافة المؤكد الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة اسما الزمان المبهمة في نحو
حينئذ ويومئذ فقد اسلفنا في الكلام على اذا ان ذلك من الاضافة البيانية ويقع
هذه الاضافة المؤكدة الى التاكيد في غير اسماء الزمان كقوله يخاطب صفتين
نقلت اجوافها غاب الجلد انفر ضيكما سنام وكاهله قال القراء
اضاف الجمال الى الجلد لان العرب يضيف الشيء اذا اختلف اللفظان كقولهم حق
البقير وكلا الاخرة كذا قرض ومذهب اكثر البصريين ان مثل هذا في
غاية الندور فلا يقاس ولا ينبغي تخريج التنزيل على مثله ومضى الجواب الاول
الجلد عنها واسلخاه والغارب ما بين السنام والعنق كما عكس ذلك
الى قوله ما كول هذا البيت من مسطور السريع الموقوف في
العصف وسرع الذبح عن الغراء وقال الحسن في قوله تعالى فجعلهم
كعصف ماكول اي كذرق قد اكل حبه وبقي تبنه كذا قرض وينبغي ان يكون
الكاف في البيت اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موقوفا
عليها اما اذا جعلت حرفا وجعل مثل مضافا الى عصف وقطع
اضافه عن عمله بلا فكما قاله عن المعلا الا ان ينزل منزلة الجزء من الجزء وهو
كما ادعاه الزمخشري في قوله اعمش ومالهم بضاربه من احدان الكوفي
من ضاري حذف للاضافة وانه اضيف الى احد ولم يفرق بجزء
من كانها جعلت جزءا من الجرد وسيأتي فيه ان شاء الله تعالى وهو كلا
يقع الى قوله المنهم هو من مسطور السريع المكتوف وقبله بيض

ثلث كنعاج لحم بيض صفة محذوف اي بشاة بيض جمع بيضاء والمراد
بالنعاج ههنا بقر الوحش وكنى بها عما بين النساء في العيون والاعناق و
لحم الجمع جاء وهي التي لا قرن لها والبرح الغنم والمنهم بتشديد الميم
الذايب يريد ان اسنانهن في البياض والنقاء البرد وهذا عند غالب
اهل الهند غير مستحسن وانما يستحسنون الاسنان اذا كانت مظلمة كما
قيل كالليل البهيم وذلك تعاطي بنا وهن المغيرات لحاق اسنضيع
الانسان بالسواد حتى تصير اشبه شئ بالفحم وكانهم لم يسمعوا قول القائل
كانما تبسم عن لؤلؤ منضد او برد او اقاح ولنكف القلم عن شرحه فهذا
ميدان يتسع فيه المجال والثاني ان يرجع الى قوله سما فيه لف
ونشر مشوش ولو قال كالغيث والليث لكان مرتبا بالكاف واعلم
ان الذي يتعين فيه الحرفية مثل الذي كزيد لانه شائع فصيح ولو
كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك لان حذف الصلة مع غير اي
لا يقع فصيحا شايعا الا اذا طالت الصلة ولا طول ههنا واما الذي
فالصلة فيه طويلة فلا يتعين الحرفية خلافا لابن مالك الى
قوله على الشاذ قد يكون مراده مجرد التظير في حذف المبتداء
من صدر صلة غير اي لا بقيد يكونه فصيحا او شاذا فلا يرد هذا
الاعتراض واما قوله الى قوله او دين الاي جمع ايته وهي
العلامة وليلين يوصف بقال حليت الرجل اذا وصفت حليته
لحطام ما يكسر من اليبس والكنف بكسر الكاف وسكون النون و
عاسل الراعي فيلطابه ومنه قولهم ابن لبي مسعود كنف ملئ علما
وحفص يسكون على البدلية من حطام وواصله وقد سكت التا
ثم ابدلت دالا فادغمت واجاذل جمع جذل والذلال المجمة المضب
مكانه لا يبرح قال الجاربردي واراد بالصاليا الجماة التي جعلت
انا من صلى بالنار اذا احترق قلت يلزم عليه تشبيه الشئ بنفسه
فالصواب ان يكون بالمواد بالصاليا الجماة المحترقة فيصح تشبيهها

بالاتان

بالاتان ويصح موضعين فيجعلن اتانا في الوقود وجابه على الاصل والاخفش
الاستعمال تفنين كيكون من يعني الشاعر انه يسوق امثال المنازل من علامات
ما يوصف بها حليتها غير ما ذكره من تلك الاشياء فيحتمل الى قوله وداء
هذا عجز بيت صدره ولا والله لا يلفى لما في تلفا بالفا ويجب
ان يكون الى قوله سما اذ كانا اسمين فينبغي ان يكون الاولى مضافة
الى الثانية ولا يقدر الاضافة بخلاف الكاف وحرف معنى الى قوله
وهو هما انما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لان افادتها في غير هذه
الفايدة اسم الاشارة كون مخاطب به واحدا او اثنان او جماعة اما عن قبيل
او من قبيل المؤنث وفي الضمير المنفصل المنصوب الدلالة على ما يراد بكاف
من الاسماء ما يدل على معنى في غيره كاسماء الاستفهام والشرط فيما كانت
كاف الخطاب كذلك لانها تفيد اسماء الاستفهام والشرط الدلالة على معنى في
نفسها وعلى معنى في غيرها وكاف الخطاب الحرفية لا يدل الا على معنى في غيرها
فلذلك سميت حرفا وانما الحرف هو ما يدل على معنى في غيره على ما حرره بعضهم
وابن هشام لو كانت الكاف المذكورة اسما لوجب ان يكون مضافا اليها اسم الاشارة
وهو لا يضاف هذا هو الصحيح يعني بالنسبة الى الكاف اللاحقة
للضمائر المنفصلة المنصوبة وهذه فيها خلاف مشهور مذهب الجمهور انها
حرف وهو الصحيح كما ذكره المصنف وذهب الخليل والاخفش والمازني الى انها اسم
واختاره ابن مالك مستندا الى امور منها ان الاسم الظاهر المجرور بالاضافة يقع
بعد الضمير فيما رواه الخليل اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياي الشواب فثبت انه
مضاف لما بعده كما وغيرها والمضاف اليه اسم وهذا عند المخالفين
محمول على الشذوذ فحمل الحجة غيره واما الكاف اللاحقة لاسماء الاشارة فحرف
هذه الكاف الحرفية ههنا لغات الاولى ان يختلف لاختلاف احوال المخاطب
في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كالكاف التي في ضمير المخاطب وهذه
هي اللغة الفصيحة والثانية ان تفرد مفتوحة في الاحوال كلها فلم يقصد
بها على هذه اللغة الا التنبيه على مطلق الخطاب فقط والاغلب ان تفرد مفتوحة

في التذكير ومكسورة في التانيث دلها على هذه اللغة حالتان ورأيت
الى قوله على معنى ابرت وانما قلنا ان جعلت التي قبلها علما لانك ان
ان جعلت بصريه كما نقلت عن هذا اللغوي لا معنى اخر بعد ليلى انك تقول
اراني زيدا ماصنع فتقول في جواب سافر مثلا فلا يتم ولا تتم فلو كان
الاستفهام على اصله لقيل ذلك لان الهمزة اذا دخلت لطلب التصديق كما يتم
الكلام بعد زيد فتقول لا او نعم واختار المصنف ان يكون منقولا من رأيت بمعنى
اعلمت لا بمعنى ابرت مسندا الى هذه متعديا الى مفعولين بمعنى ان زيدا في
قولك اراني زيدا ماصنع مفعولا اولا وماصنع مفعولا ثانيا
قال وهذا من الانشاء المنقول الى الانشاء يعني ان هذا الكلام كان
اولا انشاء هو الاستفهام فصار الانشاء هو الامر اذا هو بمعنى اخبر وقال
الرضي اراني بمعنى اخبر منقولا من رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كانه اذا
ابصر شيئا وشاهدت حال العجيبة او عرفتها اخبر عنها فلا استعمل الى الاخبار
عن الحالة العجيبة وقد يتوسع بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به بعد اراني زيدا
ماصنع وقد يحذف نحو اراكم الله عند البصريين اراكم عند الاخفش ولم يبق مفعولا
بل جرد للخطاب ولا بد سواء اثبت ذلك المنصوب او لم يثبت من استفهام
ظاهر او مقدر عن الحال المستخبر عنها ثم قال ولا يعمل الجملة لانها مستانفة لبيان
الحال المستخبر عنها ثم قال لسانا ولما قلت اراني زيدا ما قال عن اي شيء من حالة
يستخبر فقلت ماصنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ماصنع وليس الجملة المذكورة
مفعولا ثانيا كما ظن بعضهم هذا كلام قلت لم يقم دليل على بطلان ما ذهب
بعضهم من كون تلك الجملة مفعولا ثانيا هو اي الصبان ولم ير خبرا على القواعد
فان المنصوب في قولك اراني زيدا ماصنع لا يظهر وجه نصبه الا على انه
مفعول اول فيلزم ان يكون الجملة الواقعة بعده في محل نصب على مفعولية
الثاني واما على ما ذهب اليه الرضي فلا يتعين ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض
اي اخبرني عن زيد ان كان في كلامه ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب
على اسقاط الخافض ليس بقياس في مثل هذا ولا مفعولا به لرأيت لان معنى

الرضية

الرضية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى الاخبار فان قلت ما معنى قولكم
مفعولا اول وثان وآخر انما يتعدى بنفسه الى واحد وتتعدى الى الباقي
بالباء تقول اخبرت زيدا بكذا واخبرت عمرا بكذا فتتعدى الى الثاني بعن قلت
هذا مذهب سيبويه وليس التفريع عليه وانما هو مبني على مذهب من يرى
ان اخبر يتعدى بنفسه الى ثلثة كقوله واخبرت سوداء العيم مريضة فاقلت
من اهلي الصيراء دعوها فالتاء هو المفعول الاول لكنه انيب عن الاول
سوداء العيم هو المفعول الثاني ومريضة هو الثالث فاذا قلت اراني زيدا
ماصنع فالاول محذوف دائما لكن لو تعلق غرض بتقديره قدرناه كان
تقدير من المخاطب ان يخبرك انت فضميرك هو المقدر اي اخبرني وان لم
يتعلق غرض بتعريفه المخبر به لم يقدره اصلا وتركته دنيا منسيا وزيدا
هو المفعول الثاني وماصنع هو المفعول الثالث ولما سميناها الاول والثاني
باعتبار انهما اللذان كانا مبتدا وخبرا في الاصل وان الاول لا يذكر اصلا فلذلك ايتوهم
الذي الذكر هنا ويرده اه يعني لو كانت فاعلا لم يستغن عنها اذ الفاعل
لا يحذف عنده كما انه كذلك عند البصريين وانما يقول بجواز حذفه الكسائي من
الكوفيين والدليل على صحة الاستغناء في قوله تبصر اراني الذي يفعى عبدا اذا
اراني كان على الصدر او امر بالتقوى اراني كذبه وتوعده
بقطع فقط محفوظة اما بطريق الاضافة فمسلم ولكن لم لا يجوز ان يكون
مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير رفع كما يقوله الاخفش في لولاك وقد يحقق
كقولهم ابصرك زيدا وليسك زيد قليلا وبعل الرجاء عمر وكذا قولهم في بعض
بلالك وكلالك ذكرني في الصحاح الذي وحمل على ذلك الى قولهم ان محا
التاء جارحة الكلام يذكر ويحمل على السنة كحار وحارة وتونث فيجمع على السن بكسر الراء
وفتحها قال الجوهري وقد يكنى به عن الكلمة فيؤنث فيجمع قال اعشى باهلة
اتيتي لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا اخرد هذا هو المراد في بيت المتن
والذين بفتح التاء الهلاك يقال حاق حاق الرجل اي هلك وعلى في بيت الاعشى مرجح
في غير النداء للضرورة قوله ان يكون الى قوله تنظرهم تجمعون مثلون

والسلم بفتح السين وكسرها مع سكون اللام الصلح وماثت قتلا كرأى لم تقتل من قتلهم فتى ثارت القتل وبالقتل اى قتل قاتله واللظى النار والهيجا الحرب بمد كما فى البيت ويقصر ويضطر بلتهب والمراد بلظى الحرب شدتها فهو استعارة والاضطرار من شيخ والمجلتان من قوله وماشب من الحال المتقدة وذو الحال الفاعل فى يتمخون فان قلت الواو من قوله والهيجا على هذا عاطفة لا حالية والامر فى هذه الجملة الذى الحال فكيف صح ذلك قلت اما ان يجعل اللام نائبة عن الفتى على رأى بعضهم اى لظى هيجاكم يضطرم او يجعل الضمير مجرورا اى فيكم او منكم ويجوز ان يكون ذلك من المتداخلين فيكون وماثت قتلا كم حالا من الفاعل يمخون ويكون لظى الهيجا يضطرم حالا من قتلا كم

والها لو كانت له قوة تعليل خصوصية التقليل سنا لغو والوقاة اذ لو كانت حرف جر لكان مستقيما وسلم من ذلك ومثله فى الاحتمالين آه هذا صدر بيت عجز فيتركها شنا بيداء يلقع استعار الطران للذهاب بالريح والمقرة بكسر القاف اداة من محرفة من جانب يستقى بها والشن بفتح المعجمة القربة الخلق والبداء بالمد وفتح الموحدة اول الامر الفلوات التى يسيد من يدخلها اى يهلك والملقع على زنة جعفر التى لا شئ فيها يتراءض بالمقع وبلقعه ايضا فلها اه لكن يترجح المقدر الاول لوجوه احدها ان لم الباب فالاولى الاعتناء بشانها فاذا جعلت تعليلية لزم ان يكون امر هى الناصبة نفيه وناهيا مستحقرا من الاعتناء بشانها حيث لم تعزل عن عملها والثانى ان ما كان اسما فى بابها الا نادرا بخلاف ما ليس بجعل توكيد الزم مما ليس باصل فى ذلك الباب والثالث ان الحتى ولما الفعل فكانت لقربها منه ومجاورتها اياه احق بالاعمال مما ليس كذلك ولا يظهر ان الى قوله لخدعا الخ العطايق سحر منحر بفتح السين فى الماضى وضمها فى المضارع وهو متعد الى مفعولين اولهما البيت كل الناس والثانى لسانك والثانى لسانك والمراد حلاوة لسانك وطيب كلامك والعزم بمعنى الخداع وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجوده وجعل ابن

مالك فى التسهيل اظهار ان بعد كى قليلا ولم يصرح بكونه كما فعل المص

وقوله حاتم الى قوله وناصبه الرد على الكوفيين بذلك لانهم يوافقون على ان اللام فى مثل هذا اجابة فيلزم ما ذكر من الفصل بها بين الحرف الناصب فى هو ومنصوبها وهو تبعها اذا جعل النصب فى البيت بان مضمرة كما يقول البصريون وكى جارة تعليلية اكدت بما ودخلها واو هو اللام اشتفى هذا الحذر وقد يلزم الشذوذ من هذا التاكيد ولكنه سمع من كلامهم بل هو اخف من نحو قوله ولا للما بهم ابدا دواء لاختلاف اللفظين لفظا فى بيت حاتم فان قلت الظاهر فى البيت متعلقة بداخلة اذ المعنى وهو داخل فى البيت والضمير من داخله عائد الى البيت فيلزم بعد العامل الى المضمر وظاهره معا وهو محذور عندكم فكيف السبيل الى التقصى من عهدة ذلك قلت من وجهين الاول انا لا نسلم ان الضمير داخلة الى البيت بل هو مفعول مطلق عائد الى الدخول المفهوم من داخل اى وهو داخل فى البيت الدخول كما قالوا فى قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه الثانى على تقدير تسليم ان الضمير عائد الى البيت لانا نمنع ان الظرف لغو متعلق بل هو مستقر وداخلة خبر هو بيانا للمراد بالاستقرار الذى تعلق به الظرف واجابوا الى قوله عن المصدر قد ذهب بعض الى ان ما لا يلزم صدريتها فانها كما عند العرب فاصح ذلك سقط الاعتراض الثانى ونقل عن ابن المدخل الضرير انه صنف فى ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدرية وقال ابن مالك فى كتابه المسمى بالتوضيح والتصحيح الجامع المقتضب ما نصه وفى ذلك اقول ما اذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا كتب مع ذا يفارق وجوب التصدير فيجوز فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عايشة ما فاها واجاز بعض العلماء وقوعها تارة كقوله الملوية لسعد بن عثمان ماذا هذا الكلام قلت وفى قد فى سورة فاقيلت وقعت غاية لما اقال لقوله تبع ويضع القتال وفى سورة الكهف فان قلت استدراك لما اذا قلت لقوله اكفرت فاستعملها فى الموضعين خارجة عن الصدر وتعليق لما اذا بجزوف متاخر دليل على المتقدم ممكن ولكن اذا ثبت بالنقل

استعمالها غير مجرد لكان فيه غنية عن التقدير ثم قال على ما يجيء الى قوله وعلى هذا
على وجهين خبرا وليس وخبرته مرفوع على انه عطف على هذا الجزء الثاني وقد يجوز
فيها الجر على ان يكونا من باب التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله ويترجح
الاول بالتصدير اما كونها اسميتين فلجرها بالحروف والاضافة في نحو بكم رجل
اشتريت وغلام كم رجل ملكت وبكم شيء احسنت اليك ووصل كم حبيب
ظلمت ولوقوعها مسندا اليها الفعل ومعنى في نحو كم رجلا جاءك وكم مال
احسن اليك ومعنى لا لفظا في نحو كم عبدا اعتقت وكم حرا كسوت لان المفعول
به مسند اليه بحسب المعنى اذ قولك ضربت زيدا لا معنى له سوى اسناد ذلك
الحدث مجازا بتوقيعه نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا
ومعنى وذلك لا يمنع خبريته عن كونه مفعولا به على ما مر في باب الحاجب وغيره واما
كونها مبهمين فلافتقارها في افهامها وضعا كما افتقار الحال المميز فلكونها مبهمين
على الاطلاق ولشدة افتقارها الى المميز لم يحسن حذفه الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت
كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبد عندك بالجر
في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرها من الاعداد فانها تدل على الكمية
معينة فيجوز ان لا يوتى لها بتمييز البتة لان فيها فائدة ما من جهة الدلالة على
الكمية فان حصل جنسها واما بناؤهما فقال ابن الحاجب بناء كم في الاستفهامية
واضح وذلك لتضمنها معنى حرف الاستفهام فان قولنا كم رجلا عندك معناه
اعندك رجلا عندك وفي الخبرية اما لكونها موضوعة وضع الحروف او لتضمنها
لفظا باختها او لتضمنها معنى افتقاء التكثير وهو الحروف غالبا فانه يتضمن
معنى الحرف انتهى وعليه سؤالات منها ان شبه الاسم بالحرف في مجرد اللفظ
لا توثر البناء وقدم التنبيه عليه وقد احسن مالك في التسهيل حيث قال وبنيت
في الاستفهام لتضمن معنى حرفه وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى
تلك لشبه لفظا ظم واما معنى من جهة ان كلا منها للعدد مبهم ومنها انه
كيف تيأتى ان يكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء
من التنافي وجوابه ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم لا

وجوده في الخارج حتى يتوجه باعتباره ان طابقته فصدق والا فكذب فاذا قلت
كم رجلا عندك فلم تجد منها احدها التكثير الذي هو مدلول هنا ولا وجود
له في الخارج وعند الاعتبار يكون كم انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها
بالعندية ولها وجود في الخارج وعند الاعتبار يكون كم خبرية هذا معنى ما
قرره ابن الحاجب وقال الرضي فيه نظر اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار
لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا بد ان يكون خبرا ولا يمكن ان يكذب في
التفضيل ويقال انك لم تفضل بل الكذب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا
اذا قلت زيد قائم فمدلوله خبر بالنسبة لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث
الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت ولم تخبر لانك اوجدت هذا اللفظ فلا يدخله
من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل وليس بحاصل وفيه انه لم يوجد حرف
التكثير حتى يتوجه تضمنه وجوابه ان يقال هو موجود وهو من الاستقرائية
وربما هذا ان قيل بدلالتها على التكثير والا فالحروف لمعنى لذلك مقدر الوضع
واقرب من هذا ان يقال انها تشبهها بالحروف وضعا وهذا سبب ينتهض موجبا
لبنائها في وجهي الاستفهام والخبر واما الرفع للتصدير فليس على اطلاقه لان منها
اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيها والذي لا يعمل فيها معها عليها الفعل
او شبهه لاستحقاقها الصدر استفهامية او خبرية اما الاستفهامية فاستحقاقها
لذلك التكثير يوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب لما تضمنته من معنى الانشاء
وقد عرفت ما يرد عليه وانما جاز تقديم المجار عليها لان تأخر المجار عن المجرور متفق
لضعف عمله على ان المجار والمجرور منها بمنزلة الجزء منه فكأنها كلمة واحدة
واما قول بعضهم في قوله على البدل عده تسليطا اهلكنا عليه واضح اذ
لا معنى لقولك اليهم انهم لا يرجعون ولا اعتراض مبني على حرف واحد وهو
ان كلمة كم بمجموعها هي المبدل منه فاذا كان مراد هذا القايل ان المبدل منه
هو جملة كم اهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض من اصله واما
اذا التقدير حالهم وانهم اليهم لا يرجعون ولا اعتراض عليه وغاية ما في الامر
انه عبر عن الكلمة بالجزء الذي هو صدر معتنى به والقرينة عدم استقامة

الكلام على ارادة هذا الجزء بفرده وهذا ما شايع لا ذكره ولا ما نع منه ولا ينبغي ان
يحمل على قايله انه اراد غير هذا وان وصلتها مفعول لاجله والتقدير
لانهم اليوم لا يرجعون والعامل الذي يتعلق به الجار والمجرور اهلكنا اي اهلكناهم
لاجل انهم لا ينظر تعلق ذلك بفعل الترقية وجوز ابو البقا الى من الجملة
يريد من فعل الجملة اذ الاهلاك مصدر اهلك وهو لا مصدر الجملة
باسرها احدها الى والتكذيب يعني باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير
القايم بنفس المتكلم فان هذا معنى فاني لا يقبل تصديقا ولا تكذيبا كما قرره
ابن الحاجب وقدرها على الرابع الى اداة مجموع وجيء به مفردا مع
انه لا يكون الا مجرورا ان الجزية لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح اعني
المائة والالف وميز الكثير الصريح مجرور مفرد فكذلك ميز ما شابهه واما مجيئه
مجموعا فلان العدد الكثير في لفظ ما يتبين عن كثيرة صريحا وكم الخبرية
ليست مثله في التصريح فجعل مجيئه كانه نائب عن معنى التصريح في مثله
كم ملوك الحاد وا الملوك جمع ملك كحذر وفرس والملك مضموم
من ملك او مليك قلت فيه نظر وباد هلك والسوقة بضم السين المهملة
وبالقاف خلاف الملك يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث والبيت
شاهد على مجيء تمييز الجزئية مجموعا او مفردا وهو من بحر المديد والجزء الرابع
منه وهو اول الشطر مسكون وهو جايز عندهم ووضع الجزء المذكور
وهو قوله ونعيم بدون تنوين وغلان وقاسم الفرزدق الحقوه عشرا
هذا شاهد اخر على تمييز مجيء الجزئية مفردا والقدع بفتحتين اعوجاج
الرسغ من اليد او الرجل حتى تقلب الكف او القدم الى وهو الشيء على خلاف
القدم او ارتفاع الحض القدم حتى لو وضع الامر عصفورا لما اذاه وهو عوج
في المفاصل كما مر قد مالت عن مواضعها واكثر ما يكون في الارساغ حلقة
والرسغ كالمعا مفصل بين الساعد والكف والساق والقدم والعشار با.
لكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من ارسل عليها الفحل عشرة اشهر
وغرض الفرزدق بهذا البيت ذم الجرير كالاستخفاف به لان معناه ان كثيرا من

عاملك وخالاتك كن من حمالة حذفي ومعاة ابي وقوله على عشاري يريد على كره
مولان على ليست كلمة فيما يعود على الضمير بخلاف اللام قالت تبع لها ما كنت
وعليها ما اكتسبت وهذا من الفرزدق غاية الاستخفاف والذم لان معنى
كنت استكفان تحالين عشاري وان يدخلن في زمرة خدمي ومحشمتي وما
بهن في العيب ولا يكون الى الكوفيين وجه ما ذهب اليه البصريون
من ان تمييز الاستفهامية لا يكون الا مفردا منصوبا على ما قرره ابن الحاجب وغيره
انها لما كانت كناية عن العدد وجعلت كناية عن وسط العدد وهو من
احد عشر الى المائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط
العدد مميز منصوب مفرد وكل ميز ما هو كناية عنه واعترضه الحديثي
بان جملة المعنى الوسط دون غيره تحكم قال فالوجه ان يقال كم الاستفهامية
انتهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما كما قيل
احد عشر درهما قلت وهو ايضا ضعيف والاولى الاحالة في مثل ذلك الى السماع
ولا نرتدعوا الى ارتكاب هذا الوجه الضعيف المتكلف واما الكوفيون
فجوزوا ان يكون تمييز الاستفهامية جمعا وقاسوا من جوز في اثنى عشر اسباطا
كونا سباطا تمييزا ومنهم الزمخشري ان يجيء هنا قال ابن مالك في التسهيل
وما او هم ذلك فحال والمميز محذوف يعني انك اذا قلت كم لك غلمانا
فالتقدير كم فيضا استقر والك في حالة كونهم غلمانا فحذف التمييز والجمع
منصوب على الحالية وان سمع من العرب كم غلمانا لك لم تات هذا التخريج
الا على رأي الاخفش في تجويز تقدم الحال على عاملها المعنوي في ذلك
والخافض الى الخفض خفضه على ان كم مضافة اليه جر لها على ما
هي مستامرة من العدد والميز منها انما يخفض بالاضافة وفاعل الفراء
الى انه مخفوض بمن مقدرة وعمل الجار المقدر وان كان في غير هذا الموضع
نادرا لانه لما اكثر وطال من على تمييز الجزئية نحو وكم قرية وكم من اشياء
علم مقدار الان الشيء اذا عرف في موضع جاز ترك لفظه الدال عليه
نحو يجوز الى بعضهم المجنون الجر بصدر تطابق كم وميزها في الجر بالحرف

نحو على كم جذع بنى بيتك وكم رجل مر بك وهو عند سيبويه مضمر وجوبا
ثم الرضى انه يجوز اضمارها قصدا للتطابق قلت هذا لوجوب كون مضمرة
فينبغى ان ينظر فى وجهه ولم يجز على فيه شيخ ولنا لم يجوز وا كون المجرور بلا
من كم لان البدل من الاستفهام لا بد وان تقترن بالهمزة نحو كيف زيدا اصحيح
ام سقيم وافرد الضمير حملا على لفظ كم او على انه عائد على مجموع من
تقدم كما فى قولك المشار فعلت وبعدها محذوف مدلول عليها بالمذكورة
الثانى تعتقد فى بعدها كونه معرفة او هو كلمة تهيب بالفظها فتكون
علما على ما يتصب محذوف على انه حال منه ومدلوله من فوع خبر محذوف
اى هى مدلول عليها او يجعل هذه الجملة حالا اخرى او صفة للحال والثانى اجود
من هاتين الكلمتين على انها صفة لبعد على انه نكرة فى المعنى لكونه
قد وصف بسماه بعد عاء اى بكلمة مسماة بذلك كما تقول مررت برجل زيد
اى برجل مسمى بهذا الاسم لقيته ويقع مثل هذا كثيرا فى كلام المصنفين كقول
ابن الحاجب فى الكافية والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه وقد
يقع مضافا بالجر فى بعض نحجها وجهه ما ذكرى ونظر الى قائمت
والثالث ان تقول حذف من الاول لدلالة الثانى والثانى تعكس لكن الحذف من
الاول اولى عند سيبويه لسلامته من الفصل ولهذا الى قوله الاصلية
انظر قوله لان التنوين مما يتعلق فان كان مجاورا وهو الظاهر فهذا
الفصل قد ذكرت علته اولا بقوله ولهذا فى هذه الثانية والعامل لا يتعدى
الى معمولين من نوع فى احدهما الا باتباع فيمكن ان يكون الثانى بدلا من الاولى
بدلا تنازع على المقصد من الاول وان استدل عليه استدل مبنى
للفاعل وفاعل مضمر يعود على ابن مالك احدها انها مركبة وجعلت
كاف التشبيه على اى الوجوه فى غاية الابهام فاذا قطعت عن الاضافة تكون
مثل الكاف فى كون المجرور بين مبهمين عند السامع لان هذه اشارة فى الاصل
الى ما فى ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم والتمييز بعدها وكاين فى الاصل
عن الكاف فكاين عوذا ولى كما فى مثلك رجلا ان تبين فى كذا رجلا ان مثل لعبد

المبهم من اى جنس هو ولم يبين العدد المبهم فاى فى الاصل كان معربا الكنه انجى
عن الجزمين معناها الافرادى وصار كاسم مبنى على السكون اخى نون كناية
كما فى من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة
له خطا ومن الفصيحى قوله عمر الطرد المنع توطره يطرده بفتح
العين فى الماضى وضمها فى المضارع والياس المقنوط والرجاء بالمد الامل وقع
وقوع الشئ وقصر الشاعر للضرورة والا لما سيم فاعل من الرباعى افاد توجيه وجم
قدر ويقضى يموت لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة ذكر من عديم قدرته
غناه بعد فقره واذا كان ذلك فباب الامل مفتوح فلا تقنط بالقنوط
وقوله وكاين الى منع كاين بالالف بعد الكاف ويليها همزة مكسورة
فنون ساكنة لغة فى كاين المتقدمة وقال يونس وهو اسم فاعل من كان
وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم سووا من الكلمتين لما ركبوها فاعل الكاف
فاء الكلمة والهمزة التى كانت فاء اى صارت عينا وحذف احد الياءين وقعت
الاخرى قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنة مع التنوين الساكنة وقال الخليل
الياء الساكنة من اى عدمت على الهمزة وحركت تحريكها الموقوفة عليها وقبلها
وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة وثم قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء
الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهب التنوين بعد زوال حركتها
كالمنقوص والفضل والاحسان والمنة والانعام وقد يا صفة ظرف محذوف
عامله لنا المفصول به بين كاين وميزها فان قلت من يقدر بحرف تقول
مذذت على زيد بكذا وتقديره فى البيت اى ما من به منعم فيقتضى حذف العائد
المجرور مع فقد شرطه وهو كون الموصول مجرورا بمثله معنى ومتعلقا قلت سها
فى البيت مصدرية لا موصولة فلا عايد ولا حذف ولا اشكال واسلمى
الى الانس اسلمى خذلى والمراد بالعرب ههنا الفرح والامن ضد الخوف
ويطلق على الحزن وعلى الفرح وبعضهم يقول الطرب خفة يلحق الانسان لشدة سرور او
غيره والانس على زنة الفعل ضد الوحشة ولهذا قوله الفرح

بعض هذه الالفاظ في فقه علماء المالكية فحكى ابن سلمون وابن الحاجب في كذا درهما
وكذا وكذا درهما مثل ما ذكر المصنف وقال بعضهم وما اعرف هذا ويقبل
تفسيره وجزم الشيخ خليل المالكي في مختصره الفقهي الذي وضعه لبيان ما الفتوى
في مذهب مالك بما ذكره ابن سلمون وابن الحاجب وترك قول بعضهم ثم قال
ابن معطي في شرح الجزولية فان قلت كذا كذا درهما لم تقل الا شاذا لانها عدد ان
اضيف ثانيهما الى المفرد فان قلت كذا وكذا درهما لم تقل الا شاذا لاجل العطف
مع جر التمييز بمذهب النحويين ومن وافقهم من الفقهاء ذكر هذا بعد ما ذكر
التفاصيل التي ذكر المصنف كلها في جعل جميع ذلك مذهب النحويين ثم قال فان
قلت كذا درهما بالرفع فكانه قال واحد عشر درهما فان قلت كذا درهما فكانه
قال عدد عشر دراهم وان قلت كذا وكذا بالعطف البيان لم يصح لان التفسير
في مثله منصوب على كل حال الا ان يكون الشيء مجموعا كقولك كذا درهما فيجوز
ويكون الجمع بدلا او عطف بيان كما في اثنتي عشرة اسباطا وثلثمائة سنين
كقوله على النفس لي قوله الجميد عدد فعل ابن من وعد يعد وفي من
النعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك وكلت النعماء وان فتحت النون
مددت فقلت النعماء والبوسا بضم الباء الموحدة وسكون الهمزة وقصر الالف
خلاف النعماء والتطف من الله التوفيق والعصمة ايضا يطلق على الرفق وكانه
المراد في البيت والجمد بفتح الجيم المشقة وجوز ضمها ايضا وقوله
الكتاب الخ قوله بعناها انما يمتنع كسر بعد حقا اذا كانت واقعة في
ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا مخبرا عنه
بها على ان يكون منصوبة على اسقاط الخافض اي في حق ولما اذا جعلنا
متعلقة بالكتاب السابق عليها لما بعدها فلا مانع من كسر ان بل هو
الواجب على هذه التقديرية لانها واقعة في محل الجملة كما اذا قلت زيدا الكرمته
حقا انه فاضل فجعل حقا متعلقة بما قبلها اي احق اكرامه ولا يجعل
صدر الماء بعدها فيلزم وجوب الكسر اذ تقرر ذلك فلم لا يكون كلا التي جعلت
بمعنى حقا راجعة الى ما قبلها من الكلام ويكون ما بعدها جملة مستانفة

فيكرار

فيكران ولا يتم الرد على الكتاني بما ذكره المصنف ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت
حقا من تمام الكلام السابق كرت ان الواقعة بعدها قوله تعالى اليه مرجعكم و
عد الله حقا انه يبدئ الخلق ثم يعيده استينا فلوجوب الرجم اليه وقرئ
بفتح ان على ان المراد لازم او على انه منصوب بقصب وعد الله الخلق
ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد بدئه ويجوز ان يكون مرفوعا بانه نصب
حقا اي حق حقا بدء الخلق ثم كقوله احقا عباد الرحمان انك جاء ها والا فاجها
الا على رتيب كذا في ف ومجموع الى لبنانها عكران قوما بنيت
لكون لفظها كالحرفية ومناسبة معناها معنى الا لانك ترفع الخبر
عما يقول بحقيقة الضد كذا قال الرضي ولا فلم لا تونث يعني و
ان لم يكن مبنية فلم يترك تنوينها وادخل الم لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى
مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا ينون فلا يكون ما ضيا معنى
فلا يجب تكرارها كما في قول الشاعر حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذب
بعدها سقرا وقد يعين فاعل يتعين ضمير يعود الى الموضع المقدر
ذكره حيث قال فاصلح للرجوع اولى الكلا باعتبار الارادة اللفظ ويجوز ان
يكون حرف المضارعة تاء فوقية فالضمير المونث يعود الى الكلا باعتبار الارادة
الكلمة عورت الى قوله ان هذا لا يتاتي المومنين الذي وعد
باتمامها وفرع عن هذا انه لا يلزم فتح همزة ان بعد كلمة حقا ولا كسرها دائما بل
ذلك موكول الى قصد المتكلم فان جعلت حقا متعلقة بما قبلها من بدان ما
بعدها مستانف فالكسر والا فالفتح والكسر هنا على ارادة الاستيناف مع جعل
حقا متعلقة بما قبلها اي حق حق عكم حقا ثم استانف بقوله ان معوض ربي
سيهدين وهو على تقدير ان يكون السوال عن العلة وذلك لانهم لما قالوا
انا لمدركون فهم حق عام فقال كلا اي ثبت حق عكم من تزعمون وجنوده و
حق ذلك حقا فقد انهم قالوا فلم لا يحرج وقد قاموا مدركا ولخذ ذا فوق
ان معوض ربي سيهدين اي الى ما فيه النجاة ولا حرج مع تحقق عدا بنبي
وقد يشيع الى قوله رده ان لم يكن قبلها ما يصح رده فهمه ما يمكن

الرفع عن انكاره وهو قولهم انها لا حدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال
يجوز ان يكون كلاما معا لمن ينكر ان يكون احدى الكبر وعلم ان الرمز لا يجب ان يكون
باعتبار ما قالها بل يجوز تعلقه بما بعدها وقول الطيبي له قوله ذلك
تضمن الاية تذكير الواقعة التي نزلت بسببها صريحا لا يقتضي انها المرتزى في ذلك
فان ثبت ما قاله هو او الجماعة من ان سبب النزول ما ذكروه ذهب القول بانها
المرجوة ولا تعسف وجوز الى قوله سلاسلا وقف وجوز في تنوين
سلاسلا وجهان احدهما ان يكون التنوين بدلا من حرف الاطلاق ويجري الوصل
مجرى الوقف الثاني ان يكون صاحب القراءة من ضرورة الشعر ومما شاذ على
صرف غير المنصرف هذا كلام ابي حيان في الشتات ما لا يخفى ورده ابو حيان لقول الزمخشري
ان تنوين كلا يجوز ان يكون كتنوين سلاسلا على تقدير ان يكون ما قالها
ظاهرا اعتبار عليه وذلك لان هذا التنوين عندهم للصرف ولا مدخل للحرف فيه
اصلا وتقريب الاعتراض على ابي حيان ان تقول لم شبه الزمخشري تنوين كلا
التي هي حرف ردع بتنوين سلاسلا التي جوز غير الوجهين المتقدمين حتى
توجه الرد عليه بذلك وانما قال في ما نصه في محتسب بن جني كلا بفتح الكاف
والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الرأي الاعتقاد كلا ولقائل ان يقول ان صحت
هذه الرواية تبقى كلا التي للردع قلب الواقف الفها نونا كما في قوله يا هند عباد
فلم يشبه تنوينه بتنوين سلاسلا المجوز فيه ذو حيان وانما شبهه
بتنوين قواريرا الذي جوز فيه وجه واحد وهو بدلا من حرف الاطلاق على
زعمه وهذا التنوين لا اختصاص له بالاسماء بل يدخل في الاسم والفعل
والحرف كما هو معروف في محله وطاح الاعتراض عليه بان الحرف لا يدخله تنوين
الصرف لانه لم يحصل تنوينه للصرف كتنوين سلاسلا المصروف التاء عندهم
وانما جعله كتنوين قواريرا الذي هو عنده كما قاله بدلا من حرف الاطلاق
هذا وجه رد كلام ابي حيان واما مع تسليم ان يكون الزمخشري قال تنوين
كلا كتنوين سلاسلا كما يفهم من كلام المعم فلا يرد لعدم انحصار التوجيه
في ذلك عند الزمخشري وابداه لوجه اخر فتامل وفي قراءة بعضهم

نحو جمز بذلك فقال وبدل التنوين وهو التنوين الذي يقع بدلا من حرف
الاطلاق قلت وفيه نظر فان حرف الاطلاق هو المتولد عن اشباع الحركة فالنظم
في الاية على موافق الفواصل في باب الاشباع فما هذا الذي هو قوله على ان التغير
بحرف الاطلاق مما ينبغي ان يجتنب في القرآن الشريف فانه من الالقاب المخصوصة
بالشعر في العرف ولا يليق تسليم ان يتساهل في مثل ذلك حرف الاقواء عليه
المعنى وانتشر القول بتركيبها وخفي غيره حتى ادعى الاجماع اي اشتهى حتى
اي انتهى خفاق الى هذه الغاية وقدم وليؤذن تقديمه من اول الامر
بقصد التشبيه وفيه نظر اه هذا تركيب وضعي لان واضع اللغة
في معتقد هؤلاء هو الذي وضع كلا وليس من الامور التي جرى الاستعمال من
غير ان يكون للواضع فيها مدخل والخلاص الى قول بعضهم هذا هو الذي
اختاره صاحب وصف المباني وادعى انه قول اكثرهم واستدل عليه بوجوه منها
ان البساطة هي الاصل والتركيب طارئ ومنها انه لو كان مركبا لكانت الكاف فيه حرف
فيلزم ان يعلق اذ ليست زايدة وجوابه ان يعلم ما في المتن ومنها ما يلزم على الاول
من مزيد الكاف مع ما دخلت عليه جزء كلام فيحتاج الى ما يحصل به تمام الكلام
والغرض عدم الاحتياج لانه مع ما بعدها كلام تام بنفسه قلت لا يمتنع ان
يفيد الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا انه وضع مستانفة اه ابو حيان
وفي نسبة القول بالبساطة الى اكثرهم نظر فان الظاهر ان الاكثر يقولون بالتركيب
والا كان اه تقديم المتبوع على نظير ما دخل اللام على جواب ان الزائدة
وهو متبع ومنهم جماعة الى قوله قايم فيرجع عود الى التشبيه واما الضمير
هو له فكان زيد قايم للتشبيه لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه
قال الرضي والاولى ان يقال التشبيه امر والمعنى كانك شخص قايم حتى يغاير الخبر
والاسم حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر لانه لما قام الوصف مقام
الموصوف فلذلك يقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل امشي و
كانك رجل تمشي قال والثالث الى قوله هشام اقول يجوز ان يراد هنا بالتشبيه
الترجي اذا اصابه قشعريرة وهو الرعدة وقشعوت السنة اذا اصابت والبرد

مما حصب وكل من المعنيين في البيت ممكن اي اما بطن الارض اعتبر وتنزل الكلام
هشام فيه اعظاما لشانه او اعملت الارض بسببه في نهابه منها قال التتائي
الى قوله لم يعبث اقول ويستشكل هذا الجواب بان عمل البيت عليه يفضي الى
عدم ملاءمة الصدر للعجز وذلك لان الصدر يقتضي ان بطن مكة اقشعر
والعجز يتعين على هذا التقدير تشبيه فقد هشام بوجوده باعتبار انه
خلف من ينوب عنه ولا مناسبة بين هذين المعنيين واما الثاني فقد
من خليفة الارض ناعمة غير مقشعرة وقد يجاب بان الصدر يقتضي ان
بحب منطوقه ومفهومه فالمنطوق هو اقشعر بطن والمفهوم هو عدم
اقشعرار ظهرها فقدير وجود هشام باعتبار ان ثم من سيئ مسلة من
خلفه مناسب لهذا المفهوم ما يرتبط العجز اذ ومع الصدر من حيث مفهومه
ويكون البيت قد اشتمل على حذف العلة من الصدر والمعلل من العجز اذ اقشعرار
بطن مكة معلل بقدر هيبتها ومنها سلامة فكانها اقشعرت حزنا عليها واجلالا
لكانه فحذفت هذه العلة وتقدير من ينوب منابه في اصلاح الارض على العدم
اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل محذوف لفهمه من صدر البيت فالاتيام حاصل
قال والرابع التقريبي قوله تخط اقول المراد وحلوا عليه مثل قول الحريري
اذ هو متاخر عن قوله ثلاث الطلقة ممات بعد الخمسة وعجبا ان يضبط تخط
في كلامه بتشديد الطاء المهملة مضارع اخط اخطاطا اذا كاني قال تخدرت
علوا الى سفل بين دقة من ظاهر الارض الى باطن بعد الهوت وحيرة في بعض
النسخ بتخفيف الطاء على انه خط قال الجوهري التخيط التغرز وقد خط يخيط
بالكسر وما في هذه النسخة سخطا بالسين لان الحريري يقول كاني قال تخط
بالكسر الهدد بقطع وقد اسلمك الرجل الى المضيق من سمر والعالمة كل ذلك
على هذا الاسلوب بين نثر مفاعلن مفاعيل بقصر الجزء الثاني الا انه جمع بين
الساكنين في القول في غير ارداف في غالب القطعة وهو معيب عند هم
قد استبان ان تخيط بتخفيف الطاء لا مدخل لها هنا بوجه والهدد بفتح اللام
وسقطا اليه مع اسكان الحاء الشوق في جانب القرية سقط يغرد وهو هنا كناية

والبرهوة

والسم بفتح السين النقب ومنه الخياط وهو المراد هنا قال وقال المطرزي في
قوله اليا اقول قال الرضي وبخوكانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل
وكانك بالليل وقد اقبل الاولى ان يقول ما كان على معنى التشبيه ولا حكم
لزيادة شيء يقول التقدير كانك تبصر الدنيا تشاهدها من قولهم تبصرت
بدين جنب والحجارة بعد الجرة بالماء حالكانك تبصر الدنيا وتشاهدها
غير كائنة الى مرمى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك ولا
تدخل الحجارة اذا كانت اخا لهذا الحرف انتهى فيكون التقدير في كلام الحريري
كاني ابصرك تخطا في شاهدت في هذه الحالة قال وانشد الى قوله محرفا
اقول غرض شاعر وصف فرس وبشوف يطلع او يطاول والظرف متعلق
بكان لما في كان من معنى التشبيه اي يشبه اذنا ، وقت تشوقتكا والقادمة
واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه عشرة في كل جناح والقلم القصبة
التي يكتب والحرف المقطوع لاعلى وجه الاستواء بل يجيء يكون احد طرفي
الشق اعلى من الاخر قال وقيل الرواية الى قوله آلف اقول من شواهد حذفها
المضاف قول الشاعر قد سالت هذه الحيات القدما انشد ابن جني وقال
غيره يروى بنصب الحيات ورفع القدما ورواه البغداديون بنصب الحياة و
قالوا المراد القدمان واجاز الكسائي حذفه لنا في غير الضرورة فيجوز عندنا يقول
في الاختيار قام الزيدان دون قيل ابو نخيلة هو بالخاء المعجمة
راجز قال في تج وابو نخيلة العجلي والسعدي راجزان وقال في مادة بجل بالحاء
المهملة وابو عجيلة النجالي صحابي او هو بالخاء المعجمة واجزاء المفرد الى
حسن قال القاضي ماج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي والمعترض
ان يقول كل دقة قال الله كان حلالا لبني اسرائيل والمراد المحرمات الا الاخير
وقال على الاطلاق واقع الاطلاق المعقود هذا كلامه ويمكن ان يجاب بان ما
في الاية والحديث من قبيل المعرف الجنسي فهو في المعنى كالنكرة فلا يرد شيء
اذا ادخلت كل على ما فيه الا لغة اللام وارادة الحكم على كل فرد فمثل يقول
ان الالف واللام هنا يفيد العموم وكل تاكيد لها او اتمة البيان الحقيقة

حتى يكون تاسيسا كل من الامرين محتمل قال الشيخ نفي الدين السبكي وقد
يقوى بان الالف واللام يفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل يفيد العموم
في اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال قامت الالف واللام استغراق
كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الاحاد فيصير لكل منهما معنى
وهو ادل من التاكيد ومن هنا الى قوله القلوب فيه نظر فان كلا
مضافة الى نكرة فكيف يعم الاجزاء على ما ايده وقوله ليعم اذ الى القلوب في كل
ايضا فانما للعموم في افراد مدلولها المضافة هي اليه وكل انما اضيف الى متكبر
موصوف بجبار فعم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة الى افراد
قلوبهم وكلام ابن الحاجب في تقرير ذلك حسن فليفهم قال في الامالي القراءة
بالتنوين باضافة قلب الى متكبر فلا يستفاد العموم في القلب من اللفظ كما لا بد
من التاويل لانك لما اضفت القلب الى متكبر وهو مفرد غير مضاف اليه كان
وجب ان يبقى على حكم الافراد كما في قولك اكلت كل رغيف زيدا وكل رغيف
انسان وانما بطل العموم فيما اضيف اليه كل لانا نعلم اذا نسب الى ما يبطل
العموم فيه واذا بطل العموم فيما اضيف اليه كل وجب حمل الكلية على اجزاء ذلك
لانه لو عم في الاول لعم في الثاني فقد بطل العموم في الثاني ولو عم في الاول
من غير عموم الثاني فلم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم قولك
كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تاويل الاية بما ذكر المعنى الذي سبقت له
الاخبار بالطبع على جميع القلوب كل متكبر ذلك حاصل بتقدير كل محذوفة
مضافة الى متكبر كانه قيل كذلك يطبع على كل قلب كل متكبر فحذف واقيم المضاف
اليه مقامه وحسن الحذف ظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب
ويحصل الوجوب العموم في التكبر الى هنا كلامه وفيما يقتضي ان عموم الاجزاء
ليس منوطا باضافة كل الى المفرد المعرف كما اقتضاه كلام المصنف وهو مما لا اشكال
وقوله الى قوله خالد زعم بعضهم ان الذي هنا مخفف من الذين يجذف النون
بدليل عود ضمير عليه لا حاجة الى ذلك مع امكان جعل الموصوف مثل الفوج والجمع
فاعتبر لفظه فافرد والذي معناه فاعاد عليه ضمير الجماعة وحانت هلكت وفلا با

لفاء والجيم

بالفاء والجيم كفلس اسم موضع قريب من البصرة والمعنى ان الذين عدت
دماؤهم وارتعب لهذا الموضع هم الفوارس المشهورون بكمال الفروسية على
معنى انهم تمام جنس القوم بحيث لا شيء منهم فرد مما يطلق عليه اسم القوم
والمراد قصر الكلام عليهم ادعاء حتى كان الناقص خارج عن الجنس وهم
الذين يستحقون عليهم اطلاق اسم القوم قال ابن مالك الى قوله الفقر
الكاف من ذكرتك مكسورة لانه يخاطب امراة فان قلت يجيء
هذا مع قوله يذكركم وهذا خطاب لجماعة مذكرين قلت هو للتعظيم كقولك
العرج فان شئت طلقت النساء سواء كن وان شئت لم تطلق غالبا ولانها
وغالبا حوطب المراة واحدة بخطاب جماعة الذكور بقول الرجل
من اهله فعطوا كذا مبالغة في ستر هما يعد من الافراد والتانيث الى الجمع الموتنث
بعد من الفقر لها عبر تبتين ومنه قوله تبع حكاية عن موسى عم فقالا اهلها لئيما
والهاء في بيت المتن محتمل ان يكون للمتقي فلا جواب لها وان يكون ترطية فجوابها
محذوف اي كان حسنا والقاح بتون مضمومة فقاف والف فحاء مهملة الما
العذب وخالفه الى قوله حتى بل هو فيه حسن ودلالة كاف على هذا اللقب
يكون تفضيلا على الكامل والناقص ومنه ما قيل قال الشاعر اذا انت فضلت
امرا ذا نباهة على ناقص كان المديح من الناقص الهجو في المعنى الذي سبق له
قدره اذا قيل هذا السيف خير من العصى ومن توكيدي الى قوله منهج
تلبث بفتح التاء مضارع لبث بكسرها اي تقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون
الباء قال الجوهري غير قياسي كان المصدر من الفعل بالكسر قياسه الفتح الا اذا
لم يعد مثل تعب تعبا والحول السنة والمنهج الطريق كان الشاعر يعتب محبوبه
على الاعراض وطول الفرقة حتى انه لبث سنة كاملة لا يراه في محل خلوة ولا ملا
الى الطريق التي سلكتها المادة والبيت شاهد لما ذهب اليه الكوفيون
من جواز تاكيد النكرة المحدودة وهي المعلوم المقدار الموقتة كسنة وشهر
ويوم وليلة ودينار ودرهم واخواتها بالنفس والعين ومذهبهم ان يتعين
باعتبار تعلق الفعل ببعض ذلك المحدود وعلى هذا لا يشترط عندهم تطابق

التاكيد والمؤكد في التعريف والتنكير الثالث الى قوله الا ابتداء ليكون
بل الغالب عليها ان يكون تابعة نحو جاءني القوم كلهم واكثر منهم كلهم وبعضهم
بعضهم كلهم حيث يخرج عن التبعية فالغالب عليها ان لا يعمل فيها الا ابتداء
وعبارته لا توفي بذلك ومن القليل الى ناهل هذا عجز بيت صدره
ميتا اذا ما ادت عليه ولا وهم تقول ماد الشيء يميد ميدا اذا تحرك وكان
صيف ميدا اي عيانا بانه يضطرب ويتحرك اذا حركت عليه الدلاء فصيد
عنه كل من تلك الجماعة واصحاب الدلاء وهو نا هل الى ريان قال ابن بري الناهل
العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد ولا يحب الى قوله والتقى
بينا اللهدى علمناه علما بينا والتقى مصدر بقيت الشيء اقيه اتقاء وحذرته وصنت
نفسي عنه واصله الواو وهو من الصون اتقى تقي اصله اوتقى على افتعل قلبت الواو
ياء لانكسار ما قبلها وادغمت فيها التاء وادعمت فيها كثيرا استعمالا على لفظ افتعال
وهو هو المراد التامن نفس الحرف فعلوا التي يتقي بفتح التاء فيها مخففة ثم لما
يجد والله مثالا في كلامهم للحقوه بنظيره فقالوا التي يتقي مثل قفى يقفي
والتقى في عرف الشرع فعل الحسنات وترك السيئات وقديرادبها المقوى
اجتنبا المعاصي سواء اتى بالحسنات او لم يات بها وقوله الى قوله زايلا
في سوق المصنف هذا الابيات على هذا اللفظ وذكر مرتب فالشعر الاول ينبغي الجلبكي وهو محتمل لان يكون بيتا واحدا من تمام الرجز وان يكون بيتين من
مشطور والقبضة تاسعة في الصحيح وقد عاقبتها عاشرة وذلك لانهم قد سووا المدينة
اصابهم وعك فكان ابو بكر اذا اخذته الحمى يقول كل امرئ مصبح في اهله والموت ادنى
من شراك نعله وكان بلال اذا اصابه ذلك يرجع عقيرته ترى صوته ويقول
الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل وهل ارد يوما مياه
مجنة وهل يبدون لي شامة وطفيل وقوله مصبح في اهله محتمل ان يراد بجعل
في اهل مساها او بتي انعم صباحا او بتي في صبوحه وهو شرب الغداة
والشراك كل سير يكون على ظاهر القدم وخراء البعير حشيشة طيبة
الريح والجليل الثمام شبه مثلثة معروفة وتقدم في ديباجة الكتاب في مجنة

سوق هجر عمرت مكة وشامة وطفيل جبلان على نحو يلملم ميلا من مكة
او جبلان وحده او عنيان او جبلان على بريد من مكة قيل ابو بكر عند اخذ
الحمى ما يزيله من الموت الشامل للاهل والوبيء والبلاء عن الرجوع
الى الوطن على عادة العرباء وفرق ما بين المقامين غير خفي والبيت الثاني
لكعب بن زهير من قصيدته الطويلة مدح بها النبي ﷺ وانشدها اياها
وانا بريء منها البرء وقتها مشهورة والمراد بالا له الحد المغش الذي على البيت
يعني ان الانسان لا بد له من الموت وان طالت سلامته والبيت الثالث للبيد
ربيعة العامري وقد مر الكلام عليه في الخاء المعجمة وقوله المتمول الى قوله
جميل المتمول بين مهملة وميم مفتوحة وواو ساكنة ومثلثة مفتوحة
ولام هو ابن عاديا من شعراء الحماسة وهو من الهمود والخاء يجعل الرجل
من الاعلام المتجلة وفي قوله بالهزة طاير يكني ابا براء وذئاب الخل
عاديا قلت يمكن ان يكون منقولا والمرخم فاعل يحذر وقد يضرم ما بعده عند
سيبويه اذا كان المرخم لم يزد على من اللوم عوضه كالاخفش يجوز ذلك وجها
اخر وهو ان يكون مبتدا ومخبرا عنه بما بعده واللوم بلام مضمومة وهزة ساكنة
عديم الكرم والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء النقص وحاسب للانسان
الذي يصوت عن نفسه وحسيران ينتقص وسلب ومعرفا الى قوله
رهينة قالت الزمخشري ليست تانيث رهينة في قوله تعالى كل امرئ
بما كسب رهينة لتانيث النفس كانه لو قصدت الصفة فقيل رهين لان
فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث وانما هي بمعنى الرهن كما
لشتيمة بمعنى الشتم كانه قيل كل نفس بما كسبت رهن ومنه بيت الحماسة
اعبد الذي بالعيف بعيف كوكب رهينة نفس ذي تراب وحبل الكاثر
قيل رهن رمس بكسبها عند الله غير منكوك انتهى والعيف ما انحدر من حزونة
الجبل وارتفع عن منحدر الوادي ومن الرملة مقدمها وما استرق منها
وكوكب بالضم والف بعد واو جبل بعينه يجوز ان يكون كوكب تصغير
ومتنح في قوله زايلا قوله زايلا لان زيادتها كان للهموض الى الرجل

مراد كما انه كذلك في الرفيقين اي ان كل رفيقين لكل رجل هذا شانهما
ولو كانت الثانية زايدة لم يحصل المعهود في الرجل وهو سط وعكسه
المفعول وفاعل ما اشتد بعض بيت ما روح القتيس وهو بتمامها
مثنيان خطاكما اكب على ساعديه النمر والثنيان جبنتا الظهر وخطاباه
الكسلان منه اراد خطبا اي تحركا تيقح خطا يخطوا اخاه وظاه معجبين اذا
تحرك وكان من حقه ان يقول خطا كما تيقح عرفا الا انه اثبت الالف منه وقيل
اراد خطبا بان اسم منتخ حذفت نونه للضم كما قالوا عما خطنا اما اسارة
واما دم والقتيل بالجراحير فمن يرد ماه يرفع اسا ورمنه والخطا المكثر من
كل شئ والا لفا لى قوله كثر فينبغي الاتيان ح بضمير الجماعة كالبضير
الواحد ثم حمل الى احوان وفي نسخة على اللفظ فاما التسخة الاولى فظ
لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد يضاف الى معنى فيكون معنا فعا
اليها ميز الاثنين بهذا الاعتبار واما النسخة الاخرى التي هي ثم حمل على اللفظ
فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد مذكر فكيف يعود اليها ضمير الاثنين
باعتبار اللفظ وجوابه ان المراد لفظ المضاف اليه كما هو المتبادر وهذا هو معنا
لا بد لحسب ما يضاف اليه لان الامر المحال على معنى كل هو الاثنين المستفاد
من مدخولها المضاف اليه وقوله قوما اه قوما بغير الف المؤنث
عاد على القناة اذا المراد ان يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الشبه
والكلية ليكون بدل الاشتمال كما اعترف به وهذا الف ينا سبب ان يكون
قوم القناة من سببها لكونها مقاربة الى رفيقين من سببهما او مفعوله

باب صيغ اسماء باب المصدر المحذوف عامله وجوبا قياسا اذ هو
مفعول مطلق بين فاعله بالاضافة نحو وجدك وسعد الله وسعد الله وقوما سقد
كونه مصدرا على ما ادعاه لئلا يكون كلاما تعدد فيه عامله جوازا فلعل الشائبة
في مطلق الحذف والمعنى الى قوله الاخر الحال المضمنة تقرير ما يزيل
الاشكال الذي ادعاه وكلمة مبني على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قوما
من حمية الرواية ولعلها ليست كذلك وانما هي قوما هاتشية قوم والمقتضى

الى ضمير الرفيقين ولا اشكال ح لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على هذا
التقدير ان كل رفيقين في السفر احوان وان تعادى قومهما وتعاطى المعنة
بالقتال وقد رايته في نسخة من ديوان الفرزدق مضبوط الميم من قومها بفتحتين
واحدة وملكت النسختين في جلدين وضبط هذا البيت كان باعثا على قراءتها
فلله الحمد والمنة وقوله لبيد اه قد مر انشاد هذا الكلام البيت على
ريب من حرف الروي وتونث الاقوله فيداه وذلك لان كلا على هذه الرواية
الاخيرة يكون مضافة الى منكر واما على الاولى فالمضاف اليه معرفة فليس تما
الكلام فيه وكان ينبغي للبيت اولا على الوجه والذي يكون به شاهدا على
المقصد ثم يقول وروي كل مصيبة الزمان وجدتها ولبيد متخضرم يشار للقسم
بالذات ياراد الشاهد على الحكم المذكور واما افادة ان البيت روي على وجه
لاتيان معه الاستشهاد على ما مر فغير مقصد بالذات والخطب سبب الامر
تيقا ما عطبك او ما سبب الامر الذي انت فيه ورده الى قوله كالدرهم
الضمير من قوله عاد الى البيت المتقدم ذكره في البيت الذي قبل هذا
يليه وهو قوله انقا تضمر بيتها غيث قليل الدمن ليس بمعلم والعين مطر لا
لا يقطع والزرع الكثيرة الماء والحديقة الروضة ذات الشجر وروي تركن كل
قرارة اي كل حفيرة ومعنى تركها كالدرهم ان كل حديقة احفرت صارت
بسبب استدرارها بالماء وبياض مائها وصفائه شبيهة بالدرهم والروضة
الانف التي لم ترع والدمن البعيد بين ديار العيش وان لم يكن معه سقص
طيب العيش والروضة وان لم يكن معلم بطاه الذباب حتى ينتقص نضدتها
ونضجتها وتتغير عرفها كقوله من كل كوماء اه الكوماء على زنة الحمراء
الناقة العظيمة السنام وبراء الناقة صرفها وقد وبر البعير يبر بالكسر فيهما
وعليه الى قوله للاضافة الاتيان بغير الجمع مع ارادة الحكم على
كل واحد قليل فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى لا سيما
وقد تابد الافراد بقوله نضحه وبقوله في عجز البيت وكل بيت يوتين نضحه
بليب فاردافه في الامر على الامر الكثير مقصدا بالكثرة ومناسبة القصد

للعجز فكيف يعدل عن ذلك مع عدم الملجئ اليه ويحتمل ذلك على قوله ورواه
تبعد وافتح العين وبعد وانكرها ففعل بعد الرجل بعدا اذا هلك
والمصدر البعد بالفتح واما البعد الذي هو ضد القرب فبضم الباء وسكون
العين يقال منه بعد يبعد بالضم في الماضي والمضارع ويكون ان يكون ما
في البيت منه وامرأ يا الكسر اليم اي كثروا وعظموا ومنه قوله لابي سفيان لقد امر
امر ابن كبشة يعني النبي صلعم اي عظم واشتد والمراد بورد الحوض الذي ترده وهو
الموت وقال الى قولها لاخوتها هنا سواك وهو ان ترد واشل
امرا وفيما ذكره المصنف لم يذكر وجوابا انه خص اميا بالذكر لنصوصيته في
مطلوبه اذ لا يحتمل غير ذلك واما ورد وافليس متعينا لهذا المعنى اذ يحتمل ان
يكون في نفس الامر مفردا او جمعا والعبرة باللفظ لا بالكتابة هذا
لا قوله واجب لانم ذلك لان الحق وان اريد به القبيلة مفرد لفظا
والحكم على الجمع لمعنى كالفريق فلك رعاية لفظه ورعاية معناه ومما يدل
الى قوله القباب العوندس من الابل الشديد واستعمله هنا للعقلا
على وجه من جهة التشبيه البليغ او الاستعارة على راي والطلال بفتح الطا
الحالة الحسنة والهيئة الجميلة وحز القباب ما بالام محذوفة تراعى هنا بين
للقباب فحذف الجار وابقاء عمله شذوذا على حد قوله اذا قيل اي الناس شر
قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع واما على ان الاصل القباب ببياء
النسبة للمبالغة وحذف احدهما وسيأتي في هذا البيت كلام في حرف اللام
ونظيره الى قوله كافر انما احتيج الى التاويل لان اولى فعل تفضيل
وهو اذا اضيف الى نكرة وجب تطابق صاحبا فعل والمضاف اليه شاهد
افضل رجل وهنا الى التفضيل على الاطلاق وتفضيل رجال وهنا صاحبا جمع والمضاف
اليه مفرد فوجب التاويل فاولى المضاف اليه بجعيت صار جمعا في المعنى وهو
احد ما قيل هنا ولولا ذلك لم يقل كافرا التاويل لم يتعين المضاف
اليه حتى يتم هذا بل الذي ينبغي ان يؤول التاويل واجب كما مر فاما ان يؤول المضاف
اليه بجعيت يصير جمعا في المعنى واما ان يؤول صاحب فعل بان جعل التطابق

اي ولا يمكن

اي ولا يمكن كل واحد منهم او لكافر فيقدر ذكر المخبر كل من التاويلين
واشكل من الايتين المراد بالايتين قوله تعالى وهمت كل امة برسولهم
لتاخذوه وقوله تعالى وعلى ضامر يأتين واغا كانت الاية التي تلاها اخف
اشكل من تينك الايتين ولو ظفر الى قوله عشرة من ابله ان
اراحيان لم يظفر بها ولعل ظفر بها وراى صحة الجواب الذي ذكر لم تظفر ضرب
عن ايرادها وهذا عما مل عجيب بل الظن باجي حيان انه ظفر بالاية والجواب
عنها فان ذلك كله مذكور في ف وهو نصب عينه وفي تفسير ابي حيان المسمى
بالبحر المحيط ما نصه ولا يجوز ان يكون لا يسمعون صفة ولا استينافا قابل
التاويل لم يحفظ من الشياطين لان الوصف بكونهم لا يسمعون والجواب
به ولا معنى للحفظ من الشياطين على تقديرها اذ يصير المعنى مع الوصف
وحفظا من كل شيطان مارد غير سامع او مستمع وكل لا يستقيم كونه
جوابا وقد استبان بطريق اليقين انه ظفر بالاية واحاط علما بما ذكره المصنف
اعاذنا الله من حسد سديد من باب الانصاف وهيد عن جميل الاوصاف
اذ لا معنى له اذا كان المعنى انه لا يستمع بعد الحفظ صح جعله استينافا
وصفة وكلا مقدرة وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الثاني ان شاء الله تعالى
واغا هو له الجمع انما استفيد من كل شيطان لان الكلام بحالته
فان قلت يحمل على ان المراد من بعض فحذف المضاف والقرينة وهو سهل قلت
نفسره لا يستهل وتقدم على تخطية الائمة مثل الاية عند الباب
السادس من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافا لهم
العطف على عاملين والصواب معمولي عاملين وقولهم الفاء جواب الشرط
والصواب رابطة لجواب الشرط وهي في ذلك الا حذف مضافا لقرينة وكذا
اعترض على ابن مالك في قوله وعند الحضور والصواب بكان الحضور وقدم
في العين المهملة والصواب الى قوله لفظها وقع في صحيح البخاري
في كتاب الاعتصام بالسنة في باب الاقتداء بسنن رسول الله صلعم عن ابي هريرة
ان رسول الله صلعم قال كل امتي يدخلون الجنة الا من ابى قالوا ومن ابى يا

من ظاعن ومقيم ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم من دماء الاعداء فقد عاد الضمير من جمع الى المضاف اليه المعرفة غير معهود وانما لم يقدر الى قوله بعضهم لان المعروف كما اضافها هذه الجواري كان مسؤولا عنه فيكون اسم كان ضميرا راجعا الى كل ومسؤولا خبرا فيضر ورة ان فعل الجارحة لا يسأل وانما يسأل عنه فيكون عنه على هذا التقدير ثابتا وهو لا تتقدم على رافعه كالفاعل فان قلت لم لا يجوز ان يكون هو مستترا ضميرا يعود الى الكلف اذ كان كل اضافا له من تلك الحواس مسؤولا هو عن الكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس ولا لبس قلت بل اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز الضمير يحتمل ان يكون عنه نائبا عن الفاعل وقد مر على رأيهم لانهم لا يخاشون من ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميرا تحمله مسؤولا يعود الى الكلف فالالباس حاصل

والصواب في قوله الا فراد قد تقدم في المقترن الصواب المقترن بين ارادة الكل الافرادي والكل المجموعي واطلاقه هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف اليه معرفا بالكوفة فينبغي ان يأتي في ذلك التفصيل هنا واما عبهوماه ذكر الفعل للتقييد بالوصف كما تقول استأخذ كل الدراهم وكل الثياب لست لا بسا على القول بجواز تقديم في مثل هذا وقوله ما كل ما يتمناه هذا صدر بيت عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والتمثيل بالبيت مستقيم على تقدير رواية الرفع وجوز غير ابن جني النصب على اضمار فعل على شريطة التفسير ويستقيم التمثيل ايضا عليه كقولهم الخير والشر ان لم يقع واحد من القصر والنسيان على قول النفي وعموم لوجهين احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا بخطية المستفهم لا بنفي المجموع بينهما لاشتراك بان الكائن احدهما والثاني ما روي انه لما قال له كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع كذا قرره القتا وقول ابي النجم اه هو رفع كاد وخبره لا استدلال

بيان الشاعر عدل من النصب الفصيح المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه وليس الا لافادة هذا المعنى اي لم اصنع شيئا تامة عليه من الذنوب لكن قال سيبويه في الكتاب عند انشاد قول ابي النجم كل ما اصنع وهذا ضعيف اي حذف الخبر وهو بمنزلته في غير الشعر لان النصب بكل يأبى ذلك الا ضمار الهاء كأنه قال كله غير مصنوع انتهى وقضيته انه لا فرق بين الرفع والنصب في افادة معنى كل لم اصنع كله غير مصنوع وقد اختار الشيخ بقي الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه وحمله على ظاهر معناه اذا اتبع بكل ومعناه فرد فاعلها المتأخر في معنى الجزء عنها لان السامع اذا سمع المعمول يتشوق الى عامل يكمل وسمع المبتدأ الخبر فكأن كل لم اصنع مرفوعا ومنصوبا سواء في المعنى قلت وقد استبان لك من هذا المعنى ان المفعول به مسند اليه في المعنى وقد اسلفنا ذكر ذلك فانتهينا على ذلك مع ظهوره لان بعض العلمية بهذه البلاد انكره ولا يلتفت الى انكاره وقد صرح به قد اسلفنا ان قول سيبويه في الكتاب هو صريح في ذلك وحسبك به اماما تقتدى به فكان المصنف يطلع على كلامه والا لم ينقل ما ذكره عن الشلوبين وابن مالك وقد شرح الشيخ بهاء الدين في شرح التلخيص كلام سيبويه في المسئلة كما مر وقد يشكل الى قوله فخورا وكذا قوله يحب والله لا يحب كل كفار اثيم وقوله ولا تطع كل حلاف مهين وقد صرح بعضهم بان هذا الحكم اكثري لا كلي وح لا يتم النقض بشيء من هذه الايات وجاءتها فيستاع لان الظرفية اما جاءتها عن جملة بتاتية مصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا او مضارعا وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا او امرية للاول على الثاني باعتبار الكثرة ان تلك عامتاه لانم استاع دخول لام العهد على العام فقدر في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال الارادة العموم بكل من الاداتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات

التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن وغيرهن واذا قلت الى قوله الخ
تامل هذا مع ما اسلفه عند الكلام في حيث على قوله اذا ان ما بعد
لا يفسر عاملا لا لتقيد باب الاشتغال ولا شك ان المفسر هنا وقع في حيز
الشرط فلا يفسره عاملا لكن الذي ينبغي الجزم به ان هذا مقصور على باب
الاشتغال كما صرح به المص في مواضع اخر وانشد قوله الى قوله الشريحي
قال الجوهري جاشت نفسي اي غثت وتقول هارت للعسل فاذا ارق
انها ارتفعت من حمى او فرح قلت حشاب وحكاه ثابت اسم فعل بمعنى
اشتق كذا قيل وفيه نظر لان ما يمنع من حمل ما للمفرد وليس ظرفا للكونه
اسم فعل وبحمدي مبني للمفعول وقوله مبتدا وكما ظرف يتعلق به والجار
قوله مكانك بحمدي او شريحي او قوله هذا اللفظ مثل لا اله الا الله
او بالمجاز كقوله اه المذكب بفتح الميم وكذلك المهملة الغاية والوجه
مستفل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على امور
منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه وفي ان للخير والشر غاية
ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلامها امر يستقبله الانسان و
يعرفه لانه واضح لا يخفى وضبط بعضهم الفعل في البيت بكسر القاف
وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى القبلة ان كليهما بمعنى القبلة التي
يتوجه اليها المصلي فان ذلك الى قوله بين ذلك قال
الزمخشري والذي حسن منه ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها وتا
ئيثها ليس على الحقيقة واللوح حسن من وضع اسم الاشارة مع افراده
موضع التعدد ومع تذكيره موضع المؤنث ان تثنية الاسماء الاشارة
وجمعها ليس على القانون المتعارف في غيرها من الاسماء بان
يلحق اواخرها الف ونون او ياء ونون او واو ونون بل صيغ
صيغ مخصوصة وكذا تانيثها ليس بالحاق التاء فاريد بالمفرد منها
ما يراد به المثنى والمجموع بالذكور ما يراد به المؤنث وقولنا الا قوله
عضدا هذا صدر بيت عجزه وساعدا عند تمام الخليل

الصديق قال ابو بكر بن قوذك الخلة الصفاء والمودة التي توجب
الاختصاص تتخلل الاسرار وقال بعضهم اصل الخلة الحبة وما احسن
قول القائل قد تخللت مسلك الروح مني ولذا سمي الخليل خليلا فاذا تعلقت
كنت حدتي واذا ماسكت كنت العليل والقصد والساعد بفتح وهو من
المرفق الى الكف اراد ان احدكما معين له ومعاضد عند نزول النوائب
وهو المراد بالمام الخ وقد اجتمعا الى قوله والى البيت المفرد
يصف فرسين تجاريا مجدا لجرى عزمن تبع جد فلانا به في عنق جد جد بكسر
الجيم وفتحها في المصدر واقلعا كفاعن الجري وراب اثنى من عرو
وفزع والاسمية في عجز البيت حال من الفاعل او اقلعا تم الصواب
وتقال ريب القوس اذا اثنى جيم

اه لم يتبين لي معنى البيت بتقدير ثبوت هذا الرواية اذا المحارم
جمع محرم بكسر الراء وهو منقطع فوق الجبل وهي افواه الشعاب كما في قاموس الاكلاء
الاشراف على الشيء او دونه وامامك امامك وهما اسم اه احترز بقوله
بالتاويل من نحو عجبت من ان تهين زيدا ولابد لان الاسم يريد
تاويل والامر نحو يعجبني ان تفعل الخير احسانك الى الفقراء وبمباشرته
اه لان الفعل اذا باشر الفعل من غير فاعل الا عند التاكيد نحو قام زيد
والعزم استفاق في نحو كيف كنت لا يكون كيف اه يشير بهذا
على عليما الى المثال الذي حكاه عنهم اولا وهو على كيف بسع الاحمرين وقوله
لم يجيء في الى شهادة على نفي في شرح البردة وهي المسماة بالكشف ما نصه اعلم
ان معنى الاستفهام قد يسلب عن كيف فيبقى دالا على نفس الحال كما حكى
قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع اي الى حال صغر الهنا كلاما وهو
شاهد بثبوت ما نفاه المص وفي شرح الحاجبية للرضي واما قولهم انظر
الى كيف يصنع فكيف فيه خرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن المصدر
وانما هو منصوب بتراه قد تقرر ان العامل في المبدل منه هو العامل
في المبدل ونظيره على الخلاف فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو
فان قلت اذا دخل حرف الجر على كيف كانت مسلوبة الدلالة على الاستفهام

ولولا ذلك لم يعمل فيهما ما قبلها بنقض على ما في حواشي التسهيل وح فلا اشكال
قلت هو قد صرح هنا بان كيف في الآية للاستفهام من حيث ابطل كون كيف
بدلا من الابل لانه يلزم ان يعمل فيها الاستفهام فعل متقدم عليه فلا يتأتى
مع ان يتعلق بما في المحواشي والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الآية
للاستفهام فانها مضافة الى الجملة بعدها كما في قوله بعض العرب انظر الى
كيف يصنع اي الى حال صنعه والمعنى افلا ينظرون الى الابل حال صنعها فالدليل
مستقيم والارتباط حاصل ويتوجه الاستفهام والجملة وهي قوله كيف خلقت
بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار ولا يخفى ان نظر سعيد بن قتادة وما
الحرف اجرى تقول نظرت اليه فعدى بالحرف الى الابل وبنفسه الى الدار
وهو عامل في محل الجملة نصبا والعامل متعلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام
وقولهم قد تكون الجملة المعلق عنها في محل مفعول بالجار الذي يعدى
العامل فيه بحث مستوفى عليه في الباب الثاني فارتقبه ومثلها
في ابدال الى قوله القائما لا يتعين هذا الذي ذكرنا اذ يجوز ان يكون قوله
كيف يلتقيان استفهامية منبها بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع
تينك الحالتين وقد افاد المصنف هذا البيت ثانيا في الباب الثاني في الجملة
من الجمل التي لها محل من الاعراب والشام بلاد عن شامة القبلة وسميت
بذلك لان قومها من بني لخمان فشاه موالميا او ياسر والما وسميت بشام بن
نوح فاما الذين بشاين بالراء بانية او الاراضيها شامات سيئة وحمى وسوء
وعلى هذا فالعين تذكر كما في ق وانت عليه الى قوله الا باعد
لين القناة كناية عن الضعف وسوء الحال ثم يحتمل ان الا باعد مجرور
بالاضافة مسبا محذوف اي فكيف حال الا باعد الى قوله بالحكم ابن
جاء بجيم مفتوحة وزاي والاحتمالان الاول واخير من الثاني واما قوله او بالعطف
آه فمشكل الا ان يصح الترجيح على ذلك مع ما قدمه من ان يكون مرفوع المحل على
الخبرية اذ الاحكام يقتضي ان لا يكون له محل ويمكن ان قوله بالعطف متعلق
بمحذوف فالتقدير او يوجه ذلك بالعطف فيكون هذا فيما لم تقدم

حرف اللام

قال العامل الجر آه اقول ليتميز عن لام الابتداء اذا دخلت فيه لا
سيما نحو لهو لا ولهؤلاء فانها بقيت لام الابتداء على الاصل وهو الفتح وكسرت
لام الجر ليكون حركتها على وفق اثرها واما اذا دخلت على الضمائر فلالتباس
لان لام الابتداء لا تدخل الا على ضمير المرفوع نحو لانت فاثر واحق بلام الجر
الفتح جريا على الاصل الامع المستغاث المباشر لها فمفتوحة لاجتماع
شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي
باللام ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للماء و
الضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موضع الغير الذي يفتح لام
الجر بعده وانما قلنا المباشر لياء احترازا من ان لا يكون مباشرا لها كقولك يا لكهول
وللشبان للعجب فنكر اللام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث حاصل
لعطفه على المستغاث واما قراءة آه هي قراءة ابراهيم بن ابي عبلة حكاها
عنه الزمخشري وحكى عن البصري انه قرأ للهو بالله بالكسر الداله لابتاعها اه والذي
جرها على ذلك ان الاتباع انما يكون في كلمة واحدة كقولهم منخدر الجيل و
معرو يذرأ الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما مقترنين واشف القراءة
والذي حسنها شيخ بان قرأها مبنية على القياس دون السماع وهو
حسارة عظيمة لا يتأتى بارتكابها الا ترى الى قوله في الانعام والذي حملا بن هما
على قراءة قتل الاولادهم شركائهم انه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا با
لياء واما قوله واشف القراءتين معناه افضل وانما كانت الحركة الاعرابية اقوى
من حيث انها محتملة للدلالة على المعنى وان كانت الحركة البنائية لا تنافي
لاخفاء في ان الوضع والدلالة هو الاصل في الالفاظ وهيئاتها قلت وكلامه
صريح في ان حركة الاتباع بنائية وابن جني والكسيري على انها ليست اعرابية
ولا بنائية وهذا لا يرد الى قوله اذ كي بعد فهو ان ابن جني يرد
ان لام المستغاث متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل واما ابن
عصفور فراها متعلقة بادعو فيلزم تعدي الفعل المضمر المتصل في غير
باب ظن وفقد وعلم على ما يرد عليه والعرب اه كلهم فعلوا

الى ضمير المتصل

قلت كراهة ادخال صورة الجر المحضة بالاسم الفا على صورة الفتح فتحولوا
لتشابه ما يدخل على الفعل ومنه والكافرين النار فصل من الاول
لا ترى الظهما وقعت اللام فيه بين ذاتين لا بين معنى وذات فقد اى عبارتها
ليكون واقعة بين معنى وذات وقولك هذا له هو مما وقعت
فيه اللام بين ذات ومعنى وكذا دوملك ما دمت لي فيكون من القسم الاول
لا الثاني كقوله ويوم لي ممطيني هو صدر بيت من معلقة
امرئ القيس المشهورة وعجزه فيا عجبا من رحلها المتحمل عقرت بعيرى والعذا
جمع عذار وهي من الناقة البكرة التي لم تقتض ورحل البعير معروف وهو اصغر
من القتب ورحلها وكورها وهو معنى الرحل وقيل هو الرحل بادارته والتحمل
الحمل قيل وفيه ما مع كونه معطوفا على مرفوع او مجرور وهو يومي من قوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل الما اضافه الى مبني قلت ويجوز ان يكون منصوبا
بمحذوف نحو واذكر يومي عقرت وتعلقه بفليعبدوا ادخال الباء
على مجموع قوله فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فلو نعلق اللام بهذا اللفظ
المحكي وليس كذلك وانما تعلقها بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف
مضاف اى وتعلقه بفعل فليعبدوا امر هو لمن يعبد والاجل ايلافهم برحلتين
قاله وقد خلت الفا الملفى الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما فليعبدوا لايلافهم
الا ترى معنى ان نعم الله لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الوحدة
التي هي نعمة ظاهرة قلت يلزم على تقدير ما سبق ورد عليه وهو ممنوع ولو
قيل ان التقدير اما لا يلاف قريش فليعبدوا على ما عرفت فان مثل هذا الموضع
من مواضع حذف لما قياسا مطردا لسلم من ذلك وقيل ما قبله لا
قاله الزمخشري وهذا ممنوع لزوال التضمين في الشرط وهو ان يتعلق معنى
البيت بالذي قبله تعلقا لا يصح الا به بحيث يكون هذا عيبا كما ان التضمين
عيب ولم يكن بد حاجة الى الشرط بالتضمين الواقع في الشرط وتركه ان يكون
وضعف الى قوله وعن ابن هم هذا بان جزاء الكفر يوم القيمة
بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمنا لكن لا يمتنع ان يكون لهما وطوى

ذكر الكفر

ذكر الكفر لانه يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت العلة الثانية لانها امعن عليهم
عليهم سلمناه لكن يكون اللام للعاقبة وهذا القول وهو تعلق لايلاف قريش
قريشا باخر سورة الفيل مذهب الزجاج واللام الى قوله في الظرف
وقد صرح المص بنظير ذلك في الباب الخامس في الجملة الساد ستر مسد في النوع
الثاني عشر بما نصه اي قوله تعالى فيقول الانسان اذا ما مت لسوف اخرج حيا
وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف ومنه قولهم جريت
لباباه قلت وقدم في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها لالف الوصل
المعروفة ان ابن الحاجب قال في قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ساكن الجيم
الايتان اذا هذه غير ظرفية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعدها التأثير
ورده المصريان بمثل هذا التوسع مخصوص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما
استغنينا فكيف تأتي له بعد ذهابه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج
الشعر عليه فان قلت انما خرج بذلك في انما التأثيرية قلت غيرها من الادوات
شاركها في المصدرية فيكون حكمه للجميع واحدا والتفريق غير متجه وقد
يرجع الى قوله كثيرا لكن لا يجعل ذلك امرا مطردا يخرج القرآن عليه
ومنها اللام الثامنة في نحو ما زيد لنعم والى قوله على الاول وينبغي ان يزاد
قول ثالث وهو ان يكون هذا اللام متعلقة بادعو الذي ناب عنه حرف
النداء على راي من يقول ان لام المستغاث مزيدة للتفرقة وكاللام تقع
للاصالة خلافا لاكثر الكوفيين قد يتوهم ان هذا معارض لقولهم في ضبط
الكلام على هذا الحرف وليس في القسمة ما يكون عاملا للنصب خلافا للكوفيين
فان هذا يقتضي مخالفة جميعهم وهذا نصب الخلاف لاكثرهم لا لجميعهم لا يقع
عند التامل لان بعض الكوفيين المخالف هنا هو بعلب الذي نقل عنه
انها ناصبة لكن هي بطريق الاصالة او بطريق النيابة خلاف بينهم
وانشد ابو الحسن اذا قلت قد في قسم اسأبا الله حلفة لتغني عني فاتك اجمع
معناه اني اذا قلت للضيف قد في اي كفاني باشرتيه قال احلفت
بالله لتشربن جميع ملء الاناء من اللبن لتغنيني اي لتجعلك غنيا عن الطعام

يحتاج الى من يطعمه وغير شاهد ان احدهما الاضافة بادنى ملابسة لان الاناء للضيف وانما اضافته للاستيثار به شرهه منه وفي جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص مبالغة في اكرام الضيف ولطفا والثاني ان ذا بعون الضعفاء والمريدين الذين واضيف الاناء الى الاستيثار به بكرة فيه كذا قرره بعضهم

وابكر عيشا تقتفي بعد حدته ... هذا صدر بيت عجزه طاب المقام

في ذلك الليل بخيام طيب امراة والاصل وابكرين لكن حذفت الياء لالتقاء الساكنة مع النون الساكنة والحبة بكسر الجيم صدر البلى اي تقتفي بعد تضاربة ونوم واتبا الحسنة والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمع اصل اصال واصائل كانه جمع اصيل كذا في ض فعندهما انها حروف زايدة موكدة غير عاملة والكنه ناصب بلزوم عليه على عامل الاسم في الفعل فان اللام التي تزاد على الاسم الجر وقد علمت في الفعل النصب ومعناها التوكيد في الحالين فينتقض بهذا قولهم لا يعمل عوامل الاسماء في الافعال ولا العكس لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية فلا يرد عليهم هذا وقد اسلفنا ذلك في حروف الجر المهملة عند الكلام على حتى ورجحه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصد الفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه هذا اشكل فان التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة المسبب ولهذا كان قوله باعاذلا ما تردن ملامتي ان العواذل ليس لي بامير ابلغ من قولهن العذل بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة الملامة والعواذل جمع عاذلة والامير الملك وفيه اشكال من جهة الاخبار عن جمع الاناث وهو للمفرد المذكر والجواب من وجهين احدهما ان فعيلا يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع نحو قوله عز وجل والملئكة بعد ذلك ظهير على ذلك خرجه جماعة وانشد بعضهم من الشواهد عليه قول الشاعر خيرن بالحسب فالات سلفها مقالة لهي اذا الطير مرت وعليه فلا دليل في الخفش في البيت على العمل للوصف غير معتمد وبنو لهب بكسر اللام واسكان الهاء قبيلة من العرب لها خبر في الطير الثاني ان ثم مضافا محذوفا اي ليس عذلهن بامير او مطاع وهو من باب

حذف المضاف

حذف المضاف واعتبار حاله بعد الحذف كقوله ويقوم من دوي البرتص عليهم

روي بصيغة بالرجيع التسلسل اي ماء بروى فحذف المضاف واعتبر حاله في التذكير حيث قال يصيغ بالتذكير ولم يعتبر حذف المضاف اليه مقامه وهو بروى فلم يؤنث والدرص بالصاد المهملة واذقان في ق والصواب القرص بالقاف تحريف يعني ان ثم من التكرار الموحدة ومنهم من لم ينكرها بل استصوبها والثالث ان امير اصفر سمع مذكر يروى هنا معنى الجمع المؤنث اي ليس في نفر من امير او فوج امير وقد قيل مثل هذا في مثل ثلاث الاثافي اي فوج ظهير وعلى هذا فمن عند هم حرف جر معدله كيف يكون معدا وهم يقدرون قاصر الفعل وقضية هذا ان يكون اللام للتقوية وكثيرا ما يطلق القولين بزيادتها لاطراد صحة ما سقاطها والمصير الى صحة القول بانها استعلقت بناء على انها ليست زايدة محضة قال ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين وان النصب بان مضمرة وجوبا هذا معطوف على قوله قيل ان الاصل بكان قاصد الفعل ونعم كثير من الناس في قولهم وان كان مكرهم لترول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انفي لام الجحود واما الكسائي فقرا لترول بفتح اللام الاولى وضم الثانية وعليه فاللام للفارقة بين ان المخففة وان النافية فيكون المعنى ان مكرهم لترول منه الجبال فالقراءة الاولى متضمنة لنفي كون مكرهم تزول منه الجبال والثانية متضمنة لاثباته ولا سبيل عندنا الى تناقض القراءتين لانهما ثابتان بالتواتر فلا بد من التاويل وممن ابن الحاجب بينهما بان معنى قراءة الكسائي اثبات ان مكرهم عظيم تزول منه لامور العظمة فالمراد بالجبال على هذه الامور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات واما على قراءة الجماعة فالجبال مثل الايات الله وتزايعه لانها بمنزلة الجبال الراسيات ثبانا وتمكنا ويؤيده قراءة ابن مسعود وما كان مكرهم وعلى هذا لا يجري النفي والاثبات باعتبار واحد وفي نظر لان النافي على هذا غيرها ولم يلاحظ فاعلى كان وفي ذلك قول المخرجون الاتية على ذلك الوجه

وهم كثير من الناس لم يروا ما ذكره المصنف شرطا فلا يوافقون على صحته فانما
يرد عليهم بعد تسليمه بدليل الامتناع وفيه المناقشة في ذلك والذي يظهر
لي انه لام الاجل كما في قوله سعد للتهنئة الخ هذا الذي ذكره ظاهر لكن ليس هو
من مخترعاته بل هو كلام الزمخشري قال في المفصل وان كان مكروها لتنزل
منزلة الجاء لسعد الذئاب وقد يحذف وكان قبل لام الجحود كقوله فما جمع
لتغلبجمع قومي مقاومة والفرزدق اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء
الى آخر كلامه بعد العصر ما اتاك الا دعاء تما
محذوف كان فانفصل الفعل على ان ما ذكره في البيت وقول ابي الدرداء
ليس متعينا للحذف وكان لجواز ان يكون للنفي فاجمع متناصلا المقلد قومي
وما اتاك بدليل تركهما ولما قوله ولا فرزدق لفرزدق فتقديره ولا فرزدق غالبا لفرزدق وقد
حمل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى فقال
كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام نشأ على جواز حذف المجرور وان
جاز اظهارا ان الواجبة الاضمار وذلك كما نشأ كالنايبة عن ان وقد اسلفنا
مع غيره والهادي عسى ان يكون بمعنى عند هذه اللام هي اللام
المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلثة اضرب اما ان يختص بوقوعه
بعده نحو بقيت لوقوع عرقبة كذا له الرضي فلما تفرقنا كاني ومالكا
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا البيت لمتمم بن نويرة يرثي اخاه مالكا
الذي قبله خالد بن الوليد وكاني ومالكا حال من الفاعل في تفرقنا وجواب
لما محذوف وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري يهنيء الافضل
بن ايوب بالملك ويعزيه بابيه هنا مجيء ذاك الذي المقدما فانا عتب
الحزين حتى تبسما وهي طويلة منها قوله وهو المقصد انشاده فعده بالاعتبار
البرية مالكا وثمانية لانواع الجميل معمما والسادس عشر موافقة فحوى قال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب
هذه اللام هي الجارة لاسم من غاب حقيقة او حكما عن قول قائل متعلق به
واعلم ان الرضي حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فقال
ان تقول

ان تقول في حكاية من قال لزيد قايم فلان زيد قايم وتقول قال زيد انا قايم
وقلت لعمرو انت تخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز ان يقول قال لزيد هو قايم
وقلت لعمرو هو يخيل رعاية لحال المحكية فان زيدا وعمرا وغايبا وقايما
منه وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر
استعمالا هذا كلام فاذن لا يتعين ما قاله ابن الحاجب . او يكون اللام للمقول
لهم محذوفا كذا ثبت في بعض النسخ والصواب او يكون اسم
المقول عنهم محذوفا اذ المجرور باللام هو المقول لهم وهو مذكور لا محذوف
وقوله كهز ابن الحسنا قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لدميم
هز ابن المرأة تسناء زوجها وهو جمع خرة بفتح الضاد على غير قياس والحسد معروف
والبغي مجاورة الحد والدميم بالدال المهملة القبيح وبالمعجمة المذموم ضد المدوح
واظن ان الرواية في البيت بالاهمال وهو اناسب بالحسنا فلمي تغذوا
الوالدات سخالها كالمزاب الدقر بين المساكن يغذوا بالغين والذال
المعجمتين يربي يسقي اللبن والارضاع والسخال بكسر السين المهملة وبالخاء
المعجمة جمع سخلة وهي ما تضعه انثى الغنم من الضان والمعز من الولد ساعة
تضعه ذكرا كان او انثى في البيت اقامت الظاهر مقام المضمر والاصل كما يبني المساع
لحزابها فاللام مستعارة لما فيه التعليل فيكون استعارة تبعية
وتحقيقها انه شبه ترتب العلاقة والحزن على الالتقاط بترتب
علة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به اعني ترتب
العلة الغائية عليه فجرت الاستعارة اولا في العلة والغرض وبتبعيتها في اللام
كما في نطقت لحالك بكذا فاضمار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما شبه
العلة وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية المجرور كما ذكره صاحب
التلخيص ويخص باسم الله تع سبحانه كقوله لله لا بقي على الايام
وزخند هذا صدر بيت للهذلي وعجزه يمتحي به الظبيان والاسد الهصد
بكسر الهاء المهملة جمع الهصدة كبدره وبدرة وهو الخرق النازل في عرض الجبل
لا في اعلاه وتيح حيد باسكان الياء والجمع حيود واحياد المشمخر الجبل العالي

والطيان بالظاء المعجمة والثاء المثناة التحتية المشددة على زنة فعالان
بفتح الفاء هو بالسين المهملة والاسر شجر معروف قال الجوهري وهو واوي
العين وانشد هذا البيت في اماكن من حرس تاللة بالمثناة الفوقية لا بالآ
وحرف النفي محذوف اي لا يبقى مثل تاللة لمفتقر وقوله فيا لك من ليل
كان نجومه بكل مغار الفتل شدت ببذبل الافارة احكام الفتل وتوثيقه
ربطت وبذبل بالذال المعجمة اسم جبل ولا يصرف قطعا اريد به المكان
او البقعة لما فيه من السببين المستقلين بمنع الصرف وهما الوزن والعلمية
وانما جر بالكسر فلضرورة تعجب من طول الليل فهو يقول ان نجومه لا تبرح من
مكانها لا يفرق بعضها فكانما تمام موطئة بكل جبل محكم الفتل في هذا الجبل
وفي غيره كقولهم لله درّ فارسها قال الامام عز الدين الزنجاني في شرح
الهادي لله درّ كلام معناه التعجب والعرب اذا عظموا الشيء غايروا الاعظام
اضافوه الى الله ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبانه
هذا حريا بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء
العجيبة والدرّ في الاصل مصدر درّ اللبن يدرّ درا قيل اريد به الدر هنا للخير فانهم
كانوا يعتقدون ان اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب اقواتهم وكانوا
يسقونه الخيل ويقرونه الضيفان واكثر ما يقتنيه النحويون اضافة درّ
الحضير الغايب ويجوز ان يضاف الحاضر المخاطب والحاضر المتكلم كذا في شرح
الحاجبية للعلامة نجم الدين سعيد ومن خطه نقلت قال بين الفعل
المتعدي ومفعوله كقوله ومن ملك ذا اعظم صليبه جابرا لكسير عود الدهر كاسره
اقول الزيادة الظاهرة في البيت اذ المعنى جابرا ان يكسر
عود الدهر اي مغالبة الزمان والعلو عليه والباء متعلقة بجابرا بكسر لما
يلزم من تقدم ما في حيز الموصول الحرف عليه على انه سمع قوله كان حزنا بالصا
ان احلدا وسوغه بعضهم للضرورة ولكنا ناعنه في البيت مندوحة فلا نرتكبه
قال وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اقول
لا يتعين في الزيادة لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له

كما قبل

كما قيل في قوله يزجي في اراقيها بمعنى يفعل الزجر قال فقيل زايدة اقول
صرح بعضهم بانما زيدت لتوكيد الارادة ووجهه بان لام العلة ما كانت
للمفعول وكان الغرض معنى الارادة الا ترى انك اذا قلت جئتك للسمن لم يفهم
معناه كارادة السمن فاذا جمع بين اللام والارادة يكون جمعا بين
الارادتين فيأتي التاكيد قلت وهذا مقتضى ان اللام المحكوم بزيادتها
مفيدة للتعليل وهو خلاف كلام المصنف قال الخليل وسيبويه ومن تابعهما
الفعل في ذلك مقدر مصدر مرفوع بالابتدا واللام وما بعدها خبر اي ارادة
الله للتبيين وانما للاسلام اقول تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير
حرف مصدري ليس بقياس والقول بانه حذف وهو موجود في تقدير
يدفعه قولهم الفعل مقدر مصدرا اذ لو كان الحرف المصدري مقدرا كان
المؤول بالمصدر هو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع
المضارع المنصوب بها ليس بقياس ايضا على المختار الاصل يا اوس
الحرب فالحقت تقوية للاختصاص قال يا اوس للحرب التي وضعت اراهط
فاستراحوا الاقحام ادخال شيء على شيء بشدة وعنف والاقحاط ما
دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امراة ولا واحد من لفظه والجمع اراهط
وهل اجزارها بعدها بما او بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام
اقرب والجار لا تعلق والمضاف جار ايضا فيلزم تعليقه هذا ان قلنا
ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف وهو الصحيح وان قلنا العامل
اللام مقدرة لم يضر تعليق الحرف الجار ويجعل الاسم شبيها بالمضاف
سئل عن حذف التنوين في ابا في قولك لا ابا لزيد وانوجبته
بما يجب بترك تنوينه يقول هذا القايل كما حمل على المضاف في الاعراب ويجب حمل عليه
في ترك التنوين وبعضهم يقول بل هذا الاسم مبني على الفتح اجرى مجرى الفتح
فيستحق عدم التنوين ولقائل ان يقول على الاول لم كان اجرى مجرى المضاف
في الاعراب واجبا وفي ترك التنوين جايز فان القايل بان الاسم شبيه
بالمضاف لا يوجب ترك التنوين مطلقا بل يجوز نقول لا ابا لزيد بالتنوين

وعدمه وجواب ان الاصل في الاسم التمكن بل الامكنية فيكون معربا منونا
فحمل على المضاف في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضي بقاؤه على اصله وجعل
حمله عليه في ترك التنوين جوازا لانه يقتضي خروجه عن اصله او يكونه
فرعا في العمل نحو مصدرا لما معهم فقال لما يريد ورجح لابن الباذ
هنا غلطه وذلك انه قال في قوله لانا لوين ضاربين الضاربا بين الضاربا
التقدير الضاربا فحذف الجار وابقى عمله قبل ان يعرب بالحركات على النون كما
في قولها ان حراما ينيق من تسعين وهذا جود لان في الاول شذوذا على
الجار محذوفا ولانه انما يوثر زيد ضارب عمرو والا لوثر ضارب لعمرو فان قلت
زيد عمرو وضارب جازا دخال اللام هذا كلام والغلط فيه ظاهر قلت المصنف
وانما الاعتراض ان في تقدير الزيادة وتقدير ما ليس الموضع بالاصالة
بعيد في القياس وقد تكلم المصنف على هذا البيت في الباب الخامس حيث ذكر حذف
نون التثنية والجمع قيل ومن ذلك هذا عدوا لك ولو وجد لك الا قوله يراد
به المبالغة ينبغي ان يكون قوله نحو لان [illegible] محذوفا اي لان
هما نحو لان ولو نصبه بالعطف على خبر ليس لكان حسنا وكلامه في هذا المحل
قابل للبحث وذلك ان قوله عدوا واكيلا لمعنى معاد ومواكل قد لا يصل له
لجواز ان يكون بمعنى عاد واكل قال في شرح المعادي العدو والاكيل الذي يواكلك
والاكيل الضيف الاكل فيمكن ان يقال انهما محولان عما هو مجاز للفعل في التحرك و
التكون وان تحريكه لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الاية ولا في البيت
بل هو ظاهر فيهما اللهم ان هذا مبالغ في عداوتك عداوة زوجك وان يكون
الملمس للاكل المراد به الغاء الاكل وهو الموفق بمقصد الشارح في المدح بالكرم
فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدوا واكيلا صفتين مشبهتين ونصب المعمول على
التشبيه بالمفعول قلت اما في عدوا لك فيمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون
معمولها الا سببيا واما في المنفي لها كيلا ولكذلك لامتناع تقديم معمول الصفة عليها
وفي الاية متعلق المستقر محذوف صفة لعدو يجوز في المحذوف صفة
بالجواز يكون صفة لمستقر على اعتقاد تنكيره كما مر وان يكون محذوف بدلا من

مستقر

مستقر على اعتقاد تعريفه لان هذا النكرة قد وصفت بصفة وهذا
الاخير تم لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المتقدم لم
يلزم ذلك كلام ابن مالك محمول على ما يذكر في المفعولات جميعا
مع كونها متقدمين على العامل ومتاخرين عنه اذا في علة التي ذكرها
اياه لهذا المعنى وذلك انه اذا اريد ذكر الواحد من المفعولين فقط او ذكرا
ولكن تقدم احدهما جاز لقيام الرابط والضمير على هذا للتوكيد
لا يتعين ذلك بل يجوز ان الضمير عايد الوجهين ولا يكون فيه تعدد العامل
الى الضمير ظاهرهما معا وذلك ان الظاهر ذو جهتين وليس الضمير عايدا الا لما هو
عايد على الوجه والمعنى ان الله تعالى يولي كل ذي وجهة وجهته و
لهذا قالوا في الهاء من قوله هذا سراقة للقران يدرسان الهاء مفعولا به
لا ضمير القران المراغ الذي انشده صدر بيت مجزوم والرجز عند الرشا يليها
وتب سراقة بضم السين المهملة اخت سراقة بن مالك بن جعشم المدلجي من
الصحابة نزل بقديد فمات سنة اربع وعشرين والرشا بكسر الراء وبالشين
المعجمة مع المد الحبل وقصره للضرورة وانشد على معنى الالة والمراد اوذ بجزم
وعند الرشا متعلق بما في يه من التاخر وجواب الشرط محذوف وفي جعلها مدارا
عليه بالحملة والمعنى يلوذان بالرشا فهو متاخر عند القائما يريد اية
سراقة ودرس القران فتقدم والمراد متاخر عند اشتغاله بالايام كما اتهم
نفسه في الشعر والقاه الارشتي في الابار قال المصنف في حواشي التسهيل ولو غير
ان القران مبتدا وان اللام زايدة مثلها في حسبك درهم لم يكن بعيدا
قلت وجه يكون قوله سراقة خبرا اولا لهذا وقوله للقران يدرسان خبرا ثانيا فاقبله
بجملة بعيد معزو لكن في ذلك دعوى درهم لم يكن بعيدا قلت وجه يكون قوله
سراقة خبرا زيادتا اللام في المبتدا واما ما ذكره وفيه نظر لان اللام القوية
زايدة قد صرح المصنف في الباب الثالث بان التحقيق انها ليست زايدة محضة
لما تخيل في العامل من الضعف الذي يبرز انها القاصر والتعدية محضة لاطراد صحة
اسقاطها بانها منزلة بين منزلتين وقدم هذا قريبا لما ذكر في اللفظ

ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف يعني في قولك زيد ضربته
وقد يقال انهم انما اتوا بالفعل المذكور عوضا من المحذوف فغاية الامر انه زائد عليه
ومفسر له ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه ولو كان عوضا البتة لم
يجز حذفه وقد يكون الشيء عوضا وقد لا كالتاء في اقامة فانها عوض
عن العين المحذوفة من اقام على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت الفا وحذفت
لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء فقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها
عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلوة لكن قد قيل هنا ان حملوا المضاف
اليه عوضا عنه وغيره نظرا الا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر عرفت على
اقامة ذي صباح لامرما يسود ومثله في الكلام كثير وزعم الكوفيون ان
اللام في المستغاث بقية اسم وهو ال ضعفه الرضي بان يقال فيما
لا لام له نحو يا للدراهم وبالله واستدلوا بقوله فخير عند الناس منكم
اذا الداعي المثوب قال يالا خير خير مستبح وغناء يحن خير الباعثين
المذكور فتوكيد للضمير المستكن في خير وفيه كلام سيأتي في الباب الثالث انشاء الله
والمثوب بالمثلثة المرجع ومنه الثوب في اذان الفجر وهو يرجع قوله
الصلوة خير من النوم قال اجار نجا في قوله فيا سوق ما ابقى ويا دين الثوى
وراد مع ما اجرى ويا قلبما اصبا اقول حذف المتعجب منه للعلم به اي ما
سوقي ما ابقاك ويا راد مع ما اجرى السدى ويا قلبما اصباك والمراد بالثوى
البعد وقد اولع الشعراء المتاخرون من اهل مصر الثوى تريد به فحكى ابن سعيد
في المغرب ان الصاحب كمال الدين بن ابي حرادة لما اراد الرحيل من مصر حضر
عنده ابو الحسين الجزار الشاعر المشهور وعاله فاتفق ان صاحب مصر
ارسل الى ابن ابي حرادة من الغد الذي يصيل من اعمال الصعيد في المركب الكبير
بزيادة النيل على وجه البركة فامر ابن ابي حرادة ان يقدم ذلك المركب الى
مزين فاكلوا ونهم الجزار مفاكهة في وقت ارتجالا فاتى بابدع نوبة اطعمتها
المزين الذي للمركبات قد حوى من ذلك ما اطيب اذ لم يشبه بالنوى وقال الشيخ
جمال الدين بن نباتة عجبا المثلى ما على يا ابي الحبيب له قوى يقوى لمثل الراتقين

فاسر يقوى

واسر يقوى للنوى واخذ صلاح الصفدي على عادته في السرقة من قطعة
تناى الذي اهوى فمت صبابة فقال عجيب كل امرئ في الهوى صبت
للخطي ادهتك سهامة ولم تتصبر اذ مية بالنوى وهذا شيء من
القلم وان لم يكن له مدخل في الترجم واغلى بقية مصدود وحمل عليها الرحل
الى تلك الديار وراحة القلب بالاضافة في احاديثها هلها جميع الله شمل
كل محب وبدانى فانني مشتاق وقال ابن عصفور ان مستغاث
لاجل ان لام المستغاث متعلقة بادعو فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل
الى ضميره المتصل اقول يعني في غير باب ظن وفقد وعلم وهذا عجب من ابن
عصفور فانه يرى ان لام المستغاث لاصلة في نحو يا لزيد لعمرو ومتعلقة بفعل محذوف
تقديره ادعو لعمرو كما صرح به المصنف فان لا فرق في لزوم الحذف والذي فرق منه
بين ان يكون المجرور باللام في قولك المبتغى ويالا مستغاثا او مستغاثا له
واجاب ابن الضايع بانهما مختلفان معنى اقول يعني ان اللام الداخلة
على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل
والتقدير قدناه منازل فنازل على هذا مفعول به والتقدير قدنا
له منازل ويجوز ان يجعله على حذف مضاف اي قدنا سيره منازل فيكون
ظرفا قال واذا كانوا هم او ذريتهم مخيرون اقول جواز التخيير في هذا ان
يكون على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل
او الموزون قال ولا يجوز ان يكون ضميرا من فوعا للمطففين لان الكلام يخرج
به الى النظم فاسد وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم
اخسروا وهو كلام متنافر كان الحديث واقع في الفعل لا في المباشرة والتعلق
في ابطال بعض المصحف فان الالف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة في كثير
لان الخط المصحف لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط على الزيادة
في الكتب المحفوظة بايدي الائمة المتقنين هذه الالف من فوصل كونها غير ثابتة
في اللفظ والمعنى جميعا لان الواو وحدها معطية معنى الجمع واغا كتبت هذه
الالف تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو قولك هم لم يدعوا وهو يدعوا

فمن لم يشبهها قال المعنى كان المقرفة ومن عيسى بن عمر وحمزة اعناكانا يتكلمان
ذلك اى عجلا الضمير للطفقين ويقفان هذا الواو وقيد بشتان بما لما
اراد هذا الكلام وسيكون لنا انشاء الله عود الى الكلام على ذلك في الجملة الثانية
من الباب الخامس ويلزمه ان يذكر هذا المعنى في معنى الى هذا عجيب
فان ابن مالك لم يعلله بل ذكر في معنى الى انها تاتي للتسهيل ومنها الى لانتهاء
الغاية مطلقا والمصاحبة للتبيين كما في سقيا لزيد ولاحدها اياه خلافا لابن
الحاجب لم يستند في رد كلام ابن الحاجب شيخ المحققين الى نقل يعتمد
عليه ولا شيخ يتعين المصير اليه وليس تقدير المحذوف وما في الكلام
على الجهة من الباب الخامس عند قوله مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه الا وحيا
جاز ان يقول ابن عصفور متاخرا او تقديم كما لا يمنع من ادخال اللام على
مفعوله المتقدم كما في قولك لزيد ضربت بل اللفظ في هذا المقام ان يقدروا
للاهتمام بشان الظرف المذكور الذي بل المقدر اراد لزيد ليس
المراد بل تقدير المحذوف الذي يتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت كلام التقوية
لا لام التبيين وانما المراد تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين اعني اراد
لزيد فيكون اراده مستدلا لمن ينظر فاما مستقرا هو الخبر فيتعلق بمحذوف على
ما هو معروف واما من قراءك ولكن جعل التاء ضمير الخاطب في اللام للتبيين
يريد قراءة من قراءهيت لك بها مكسورة وهمزة ساكنة وتاء مفتوحة
كجئت فاللام فيه للتبيين اعني اراده تا واقولك لك لا يتعلق اللام بالفعل
لانه ليس المراد تهيات لك لانه لا معنى له ولانه يلزم عليه تقدير فعل الضمير المتصل
الى ضمير المتصل واما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها
الكسر عليكان يوجه كسرها بانها حملت على لام الجر لما بينهما اختصاص
بقبيل من الكلام وعملها في ذلك القبيل الذي اختصت به الجر
المختص عليه فان قلت لام الجر يفتح مع المضمر لكونه هو الاصل فينبغي ان يبنى على
ان حروف كان على حرف واحد ان يبنى على الفتح لخفته فلما حملت كلام الامر
على لام الجر في هذه الحالة ففتحت قلت كان مدخول لام الامر هو المضارع وهو

شبيه بالاسم

شبيه بالاسم الذي نقضاه لحوق الشامية وسليم بفتحها سليم بالتصغير
قبيلة من العرب وهو كفتح لام الجر في بعض اللغات وقال ابن مالك ان
عكا وبلعنبر يفتحونها لكن بشرطان يكون داخلة على الفعل نحو احسنت الى
لكافيك و واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها فعلوا
ذلك ايثارا منهم للتخفيف حملا على باب كتف واما الكسر فاما اتبعوا
وليتمتعوا فيهما للالمان منه التعليل فيكون ما بعدها منصوبا فيكون
مجزوما غير منه يعود الى المركب المذكور ولو حذف منه لربما نظر
اذا جعلت اللام للتعليل بما ذا يتعلق فظ كلام الزمخشري انها يتعلق بما سبقها
في قوله تعالى ولما يجتمع الزوار اذا هم يشركون وذلك لانه قال والمعنى انهم يفعلون
الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التلذذ
والتمتع بما لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة
اذا انجاهم الله ان يشكروا بنعمته لما انجاهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة
الى ازدياد الطاعة الى التمتع والتلذذ بما هذا كلامه فان قلت لم يكن الداعي
لهم الى الشرك كفر النعمة والتلذذ بما فكيف جاء التعليل قلت اما ان يجعل
اللام للصيرورة والعاقبة على ما تقول الكوفيون او يجعل التعليل الوارد على
طريق المجاز وذلك انه لما كان تعجيل عودهم الى الاشراك وتمرتهم كفرانهم
للنعمة وتلذذهم بما شبه ذلك بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاستعاره
لما شبه التعليل والاستعارة تبعية وقدس تقريره في قوله تعالى ليكون لهم
عدوا وحزنا ويؤيده ان بعدها فسوف يعلمون لان الفا الداخلة
على هذه الجملة دليل بشرط يترتب مضمونها والامر متضمن للشرط كما سياتي اوفق
ان قوله فسوف يعلمون مقتض للتهديد فيؤيد حمل اللام السابق على التهديد
ويصير الكلام متلائم الاطراف واما متعلق بفعل مقدر مؤخر اى
ولجعلهم اهل الانجيل بما انزل اليه انزاله وكذا في قوله انا زينا
السماء الدنيا بزينة الكواكب حفظا يجوز ان يكون تعليلا لفعل
محذوف مؤخر والتقدير وحفظا فعلنا ذلك واما تقدير المحذوف متاخرا

تصدا الا اختصاص والا ان الحذف دليل على ان الاهتمام المذكور كان
وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله لم يحك الصحواب عن البيت
الاول وهو قوله ولا يستطيل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب
وكان البرد لم يرد مساعا التخيير ان كان قد اطلع عليه وعكن ان يخرج على
ان الفعل مرفوع اصله يكون لكنه سكنه النون لاجل الادغام الجائز فانه
لما واو وغم ثم التقى ساكنان فحذف الالف للقاء الساكنين وان كان اثباته شاذا في
السعة من باب القاء الساكنين على حده واجرى عمنا بالكسرة كقوله واوي
الايد يحنطي الرمحا الدوالمي جمع دالية نوع سحبة دامية اي تدمي ولا قيل
دمها والايد جمع يد الا انه حذف الياء اجتزاء بالكسر ويحنطن بكسر الياء
اي يضربن بوق حنط البعير الارض بيده حنطا اذا ضربها وسمي قيل حنط عشوا
وهي الناقة تبرها ضعف حنطا الى ان مات لا يتوة سنينا والسريح بالجاء
الصلة الصوائي يضعف بها الواحدة سريحة ويجمع ايضا على سرايح
واما قوله على مثل اصحاب البعوضة فاخشى لك الويل حر الوجه او يبكين
يكون هو على فتحه جايز لانه عطف على المعنى اذا اخشى بمعنى واحد البعوضة
البق والبعوضة ايضا اسم لبني اسد والمن هذا هو المراد هنا وبق خشن وجمعه
بفتح الميم يحممر ويختمر بالضم والكسر حديثه ولطمه وضربه وقطع عضواته
كذا في ق والكل ممكن في البيت وحر الوجه ما يبدأ من الوجنة واما جعل البرد
العطف في البيت على المعنى لانه يتبع من الجزم باللام مقدرة والا فلو جوزنا ذلك
لكان ذلك من قبيل العطف على اللفظ اي يجعل يبك من بكا معطوفا على
اخشى او كلاهما افتاء كقوله قلت لسواب لدن دارها تتزن فاذ وحوها
وجارها حمو المرأة ابو زوجها ومن كان من قبله وفيه لغات سيكون منها
في البيت ثلاث لغات احدها حمو كيد ولكن لم يرد بها رواية هنا والاخر
مهموز اللام كحب كما لا له حموك لو وكلتا هاتين اللغتين حايات بها الرواية
في البيت واما تتزن فقد تكلم عليه في المتن وقيل وهذا اخلص من ورده
تتم وهي اثبات همزة الوصل في وصل الكلام وليس كذلك انما يثبت الا في ابتداء مرع

اقول يريد

اقول يريد انهما سيان من مشطور الرجز كل واحد منهما مستقل بنفسه على
ثلاث اجزاء وليس مجموعهما بيتا واحدا من تمام الرجز وفي اطلاق المرع
هنا مخالفة للاصطلاح المشهور عند العروضيين في التفرقة بين التقريع
والتقفية واذا كانت العروض مستحقة للجحي على وزن مخالفن فوزن
الضرب بشاصربت عما سيحقة والحقت بالضرب فوزنه وروبه فعلا
تقريع والبيت مرع كما في قوله امرئ القيس ايها الطلل
البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فان كان عروض العلويلي غير
التقريع على زنة مفاعيلن المقبوض لكنها احرجت عن تلك الحالة وحملت
على وزن مفاعيلن التام الحاقا لها بالضرب وزنا وروبا وان كان العروض
كزنة الضرب واما الحقت به في الروي فقط فهذا تقفية والبيت مقفى
كما في قوله امرئ القيس ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل وسقط
اللوى بين الدخول فحومل فان العروض هنا على زنة مفاعلن المقبوض
وهو وزنها المستحق لها ووزن الضرب ايضا كذلك ولم يقع الحاقها به الا في الروي
خاصة وهو اللام اذا تقرر هذا استبان لك ان ما اشتد المصنف بتقدير ان يكون
بيتا واحدا من قبيل المقفى لا المرع لان وزن عروض الرجز مستفعلن وهي
هنا كذلك على زنة الضرب الا ولا الا انه دخله الخبن زحافا وليس الحاق الا في
الروي فقط وهو الراء الا لفا كما قد توهم على انه قوله لو كان بيتا مرعا
لم يكن مثل هذا فيه ضرورة ان البيت المرع او المقفى يعامل معاملة بيتين
ولولا ذلك لم يكن للصدر روي كالعجز احدها التخيل وشبيه انه بنفس الطلب
لما تضمنه من معنى ان الترطيب وجب كون المطلوب متضمنا للترط على ما تقدم
بعضهم ان الحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او
لغيره ومعنى كونه مقصودا للغير انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا
هو معنى الكلام الطلبي الترطي اعني توقف غيره فاذا ذكر في الطلب فلو كرر بعد
ما يصح ما وقعه على المطلوب الخالي عن كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه
ولغيره واذا ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب والمقصود لذاته المذكور

بعده لانفسر فيكون اداة معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء طاهرا واما
الخبر فاداة اور وحملة المخاطب على انه انما تكلم به لافادة المخاطب مضمونه
لا على ان مضمونه مفهم لنفسه ولغيره اذ قد يخبر عن شيء مع ان ذلك الشيء
غير مفهم للمخبر كقولك بعد ضرب زيد مع كراهتك للضرب فاو حيث ليس بعد الخبر
بما يصح ان يكون جزاء المضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء مراد ذلك
في الطلب اذا كان لتبادر الفهم الى ان الكلام الذي اور وغيره مع ذكر الجزاء الاولى
ان يكون وايضا فان تخصيص الفعل مع الجزاء ما غير واقع اذ غير كثير
النظائر واقع وكثير وذلك ان افعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل
التعجب نحو ما احسن زيدا وما اظرفه وما الطف الخبر ذلك مما لا يحصر ونحو قوله
الرجل يعني ما اقتضاه وحسن او لك رفيقا معنى ما احسنهم رفيقا كما تضمن
الحرف الذي حق الانشاء ان يؤدي معه ولهذا كانت غير متصرفة وابطل
ابن مالك الآتي ان يكون الجزم في جواب الشرط مقدرا الان تقدير ما تضمنه
ان لا يخلف احد من المقول لهم ذلك الامتثال ولكن التخلف واقع
يريد بالآية قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وما ذكره ابن
مالك مبني على ان بين الشرطين لجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل الله يقتضي
العلية كما صرح به ابن الحاجب وذلك حاصل فان امر الشارع للمؤمنين با
قامة الصلوة يقتضي اقامتهم اياها دائما وقال بعض المتاخرين
يكفي في كون شرط توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على اشياء اخر نحو
ان توضأت صحت صلوتك وهو ترتيب بما اشار اليه ابن الحاجب
واعترض بعض الفضلاء بان المذكور في الكتب المعتبرة في الوصول ان كلمة
ان قد تغلب في السببية فذلك على ترتب الثاني على الاول وانما يستعمل
في الشرط الذي هو جزء اخير من العلة التامة فيعقب الجزاء قطعا ولا يخفى ان
المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب
الاول بحصول جزء اخير من علته وقوله واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا الصلوة ففيه اشارة الى ان المؤمنين ينبغي ان يبادروا الى الامتثال

النجم

النوع حتى كان قوله اقيموا الصلوة سبب لاقامتهم اياها لا تخلف ذلك
الاقامة فانه عن ذلك القول وكذا قولك ان توضأت صحت صلوتك
يشعر بالغير في اعتبار الوضوء في صحة الصلوة حتى كانه المحصل لها
لصحتها بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلوة فان المفهوم منه مجرد
التوقف فقط وباحتمال انه ليس المراد بالعبد الموصوفين بالايمان
مطلقا بل المخلصين منهم كانه والله اعلم اخذ من اضافة العباد
الى ضمير الله فانه يقتضي التشريف لهم واعتبارهم لاخلاصهم فان كان
الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير تام له في بعض المواضع كقوله
تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويريده ان الجواب لا يدان
يخالف المجاب هذا ما خوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه فانه بعد
ان ذكر انه لا يشترط في الجواب ان يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية
واغا يقتضي العلية قال وما حكى عن ابي علي انه قال هو جواب اقيموا
ان اراد به هذا المعنى فهو مستقيم وفي العبارة تسامح وان اراد به انه جواب
لا يقيموا على التحقيق كان ذلك فاسدا من وجهين احدهما انه يصير كقولك
اخرج يخرج وهو فاسد لاتحاد السبب والمسبب السابق انه كما يجب ان يقيموا
اقيموا لانه يقول للمخاطبين يقيموا فاذا قيل يجعلون يقيموا من قولك لهم
فيندفع المحذور فالجواب انه اذا قدر بهذا التقدير واندفع المحذور لزم
محذور اعظم منه وهو ان يكون الامر كلام الجواب من كلام اخر الا ترى
انك اذا جعلته جوابا لاقيموا فاقيموا هو من كلام المامور به يقيموا هو
من قولك الامر فقد صار الامر والجواب من كلامين وهو فاسد وان
الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان مقتضى هذه العبارة ان لا يكون
الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه ولان المحققين الى قوله فيشكل
فعليته لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بخروجها عن الزمان من حيث
هي انشاء والامر لا دلالة على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست
هذه الهيئة هي بمجرد كونها فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث وزمانه

وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا اذا قلنا بان الانشاء
لا بد له من زمان خالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يدخل الا
لانا نقول ليس زمانا ان زمن التكلم وهذا زمنه من حيث هو
انشاء وهو الحال او زمن حدث المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث
هو فعل وهي دلالة اشياء نوعان انشاء حدث مسند الى غير المخاطب كيقوم
وهذا حالي فقط وليست الحال من دلالته بصريحة ولا ضمنه وانشاء حدث
مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال
من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب فالمأمور به
مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار ولهذا زحلقوها في باب
ان عن صدر الكلام كراهة ابتداء الكلام مؤكدين زحلقوها اي
دفعوها وهو بالفاء والقاف واحتز بها بتداء الكلام من مثل قام القوم لهم
اجمعون فانه كلام غير مؤكد ان ولكنهما ليسا بابتدائيتين وكانهم انما كرهوا
اجتماع المؤكدين في الابتداء من جهة ان التأكيد حقه ان يكون بعد ذكر
المؤكد لان توكيده فرع عن مقرره في نفسه فلما لم يذكر المؤكد لم يتقرر
معناه فينبغي ان لا يؤتى بمؤكد الا بعد تمام الكلام ليتقرر ما تقرر المؤكد الواحد
ليتقرر في النفس ولا انما يذكر بعده معتنى به مقصود التأكيد ولا يلزم
من اعتقارهم لهذا المعنى تقدم الواحد اعتقارهم لتقدم المؤكد وهو قد
عورض بانما قاما الا زيد ونحو انما سبب افادتها الحصر ان للتأكيد وما
كان فاجتمع تأكيدا فافادت الحصر ولا يشتمل بان زيدا القائم ولا مثل قام
زيد نفسه عينه لعدم توالي المؤكدين في المثال الاول وعدم كونها ابتدائية في
الثاني وقد اسلفنا ان مما لا يجتمع بين الا وما توكيد اللتنبيه نص عليه في توضيح المخاطب
وقد يعترض ايضا بمثل لسوف اقيمه زيد والجواب ان الحكم في ذلك اللوم واقع
لا محالة فنزل منزلة الحاصل وقد يجاب ايضا بان اللام في هذه الآية يجرد التأكيد بسلوبة
الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال كما جيء باللام للعوضية في الاسم الشريف
وهو اله وسلبت معنى التعريف ووجه ان تقريب الماضي من الحال ينشبه

المضارع

المضارع المشبه للاسم وايضا فالمعقول من ان زيدا العلي ان يقوم والمعلوم
الرجل للانشاء او زمن وقوعه حال فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه فقوله
فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم لانه القسم
في مثل هذا المحل لا تعلق لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهي مع
معمولها سادة مسد المفعولين والصواب عندها الكسر اي عند
الكسائي وهشام لانها يمينا يا لام الابتداء فيعلق فيجب الكسر وفي اما
ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا كانه قصد بايراد كلام ابن
الحاجب الاشارة الى مخالف للجماعة وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح
في المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان كلام الابتداء يجب اقتران المبتدا بها
لفظا وعلى هذا فالمخالفة بالله ويحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتدا
لفظا او تقديرا وح فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدا
في الاصل والتقدير لزيد قائم واخر المبتدا وقدم الخبر فقيل القائم زيد فقد
وليها المبتدا تقديرا وان لم يليها لفظا فلا ينافي ذلك قولهم يجب معها المبتدا
والمشهور ان هذه لام القسم الظان الاشارة بها الى اللام المفترنة
التي حكاها عن بعضهم داخلة في المتصرف المقرون بقد ولا يكون الاشارة بها
الى اللام التي استدل الكلام عليها من قولهم ان زيدا لقائم ويؤيد
مشهورية القول في نحو ليقومن زيد بان لام القسم وهو ما شيع عند النحاة
للحاق من نون التأكيد او قليل عند من اجاز كابن مالك وكلا يجد في
الفعل الا اسم وتبقيان بعد حذف فهما لك اللام بعد حذف الاسم ضمير
يبقيان عايدان الى قد وان وضمير حذفهما عايد الى الفعل الذي هو مدخول
قد والاسم الذي هو مدخول ان والمقسم من هذا الكلام ان الاسم الذي
يدخل عليه لام الابتداء لا يحذف ويبقى الكلام بعد حذفه كان الفعل
الذي تدخل عليه قد والاسم الذي يدخل عليه ان لا يحذف ان ويبقى جوابان
بعد حذفهما واما الذي يدخل عليه قد فيجوز حذفه بعد قد كقولهم الخ
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل رحالتنا كان قد اي وكان قد لا

ولم يجعلوا ذلك ضرورة فيما ادعاه ان عدم تقنية قد بعد حذف الفعل انظر
واما حذف الاسم وبقاء ان فقد وقع وان كان ضعيفا كقوله ان من
يدخل من الكنيف يوما يلق فيها جاذرا وظبيا وقول الاخر من كان فرخ
بنت حسان المواعصه في الخطوب فان قلت فاوجه اعراب الكلام
المنقول عن ابن الحاجب على وجه يتنزل عليه القصد الذي ذكرته ولا قلت
فيه غلق واقرب ما يتفق فيه ان قوله اللهم مبتدا على تقدير مضاف اي حال اللهم
وخبره ما يحصل من سوغ اللفظ المتقدم وهو قوله كما لا يخذلك اخر ذلك و
تاكيد ومعنى الكلام على هذا التقدير وحال اللهم في عدم ايقاعها بعد
الاسم مثل قد وان في عدم ايقاعها بعد حذف ما دخلا عليه من الفعل
والاسم وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار اللفظ انما هو اذا صرح
بها يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعف من حيث قبح التكرار بل
من حيث وقوع الظرف بطا في غير مقام التفخيم ولا شك انه ضعيف عند
سيبويه والمحققين ولان النحويين قدروا القوله دون المعنى
هذا الكلام يقتضي استواء المقدر والملفوظ في المعنى الملفوظ وان
التقدير انما هو في لفظ نظام الصناعة من حيث اللفظ فقط فكيف يكون
ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية بسبب
افادة الاولى في مثل هذا لتقوي الحكم وعدم افادة الثانية له فلا يتوقى
بان معناهما واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان واما النحاة
فلا يفرقون بين الاسمية والفعلية فيه ولا يجوز على الصحيح ضوء القمر زيد
جواز هذا لدينا الكلام فيه فانه لو حذف منه شيء اذ زيد مبتدا لقام
خبره قد عليه على رأي الحاجة ومبتدا وقائم خبر مقدم واللام داخلة على
المبتدا تقديرا على ما جوزناه حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا وجه
لايراده على تضعيف ابن الحاجب بقوله من ادعى حذف المبتدا فلسوف
يعلم ربك فتمرض وقد صرح بذلك في لسوف اخرج حيا نعم
صرح بذلك في وتان قلت لام الابتداء الداخلة على المضارع يعلم معنى الحال فكيف

جامعت

جامعت حروف الاستقبال قلت لم يجامعها الا مخلصة للتوكيد كما اخلصت
الهمزة في تامة للتعويض واضمحل عنها معنى التعريف هذا كلامه واراد
بالهمزة الالف واللام لكنه يجوز في اطلاق اسم الجزء على الكل وقع له قبل
ذلك ان قال فان قلت بالنصب اذا وانتصابه باخرج ممتنع لاجل اللام
لا تقول اليوم لزيد قايم قلت بفعل مضمر يدل عليه المذكور انتهى قلت وهذا
تسليم لان ما بعد الحرف الذي له الصدر لا يعمل فيما قبله وان كان ظرفا وقد
اجاز مثله في مواضع ففي كلامه اضطراب وقد ذكر المصنف هذه الاية في اخر النوع
الثاني عشر من الجملة السادسة في الباب الخامس وجزم بان اذا ظرف لا خرج
وان ذلك من توسعهم في الظرف وقد سبقت في كلامي في المحل انشاء الله
وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون تم عجبا كلا
الزمخشري على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون
وهذا هو الظاهر من المعية وح يستقيم ولا يرد عليه شيء مما ذكر وتارة
يستغنى وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ هذا ذكر ما استطاع
والا فلا مدخل لذا في كلام الزمخشري وقد تؤكد بالنون الفعل المنفي كقوله
ومن عضه ما يتقين تنكرها وسياتي في حرف النون وكذا المنفي بلا كقوله
تالله لا يحمد المؤتسون كذا ينشد مبنيا للمفعول وبنا الغيبة وحرف القسم
محتمل ان يكون بالبا الموحدة وان يكون التا المثناة وراجحه بعض الناس
فانشد لا تحمدن بالخطاب والتاء للفاعل وذلك في لا تفتؤ ويكون القسم
ح استعطافيا وحرف القسم الباء الموحدة وذلك احالة للمسئلة نعم ان ثبت
ان الرواية في بناء العيبة كان انشاد على خلاف ذلك تحريفا وتارة
بجبا وذلك فيما نفي نحو تالله لا كيدن اصنامكم وهذا مذهب
البصريين واما الكوفيون فيردون صحة الاستغناء باحدهما عن اللام و
النون عن الاخر وقال به الفارسي وابن مالك لكنه جعل النون غالبة
معه واستدل على عدم وجوبها بالحديث لترون اقوامها وفهم ويعرفون
واما قولهم الجلوس لعجوز شهريه هذا من الرجز وبعده ترى

من اللحم يعظم الرقبة للجالس تصغير جلس وهو كسنام وزنا ومعنى ويكون تحت الرقبة
وامام الجالسين كثيبة الاتان ولعل هذه المرة كنيت بذلك وصغر اضافة اليه
للتحقير وشهرة كثيرة ومن البدل اى ترعى بدل اللحم يعظم الرقبة
ولا يفهم قد نطقوا باللام مقدمة على ان في نحو لسلمى من برق على
الكثيب هذا عجز البيت صدره الا يا سابرقي على قلل الحمى اسنا بقصر
صنو البرق بالمد الرفعة وفي القاموس احد بروق السحاب او ضرب بات
السحاب وتحريكه اياه ليثيا فيزول والبرقان والقلل جمع قلة وهي من كل شئ
اعلاه كقلة الجبل وقلة الرأس وقد ذكرت هنا قولي القديم ويوسل سيف
البرق فيه وصوت الرعد في الافاق عالي وقد ساق السحاب نصب بقيرا يا بقيا
على قلل الجبال او منيرة تلا زا وهو امر ترى يا بقيا القلل جمع قلة وهي اعلا الشئ
كالجرة الكبيرة بالقرنية المرتجز وهي الابارق والمراد بقلل الجبال اعلاها
ولاعتبار هو جمع صدرتها فيما قيل قبل دون ما بعدها هذا
معطوف على العلة الاخيرة من قوله ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة او على
العلة الاولى من قوله لئلا يحول ما الصدرية فيكون هذه العلة علة ثالثة علل
بها عدم اعادة العامل الاصل ان يزيد لقيام وتقريب ذلك ان المسموع من العرب
مع وجود اللام وان اعمال العامل لفظا في محل وابطاله عملا لفظا في محل اجازوا
الثاني وهو ابطال العمل ففي نحو علمت ان زيدا لقيام حيث علق فعل العلم
عن العمل بدليل استقامة تكرارة وكلا التعليق لفتحت كما في علمت ان زيدا
لقيام واما الاول وهو الاعمال ففي نحو ان في الدار لزيدا حيث نصبوا بان مع
وجود اللام متأخرة عنها فعلم ان اللام في نحو علمت ان زيدا لقيام منوية بها
التقديم على ان وهو المدعى ولو لا ذلك لم يقع التعليق اذ لو كانت مؤخرة لفظا
ونية بعد ان لاعمل للعامل المتقدم اذ لا اثر للام فابطال العمل مع تأخرها
عن ان بدليل ان في الدار لزيدا بل قد اثرت هذا المنع مع حذفها في
نحو الهدى فغيرت بعدهم بعيش ناصب واخافة لاحق مستتبع
غيرت بفتح الياء الموحدة اى بقيت يوم غير الشوق يعيرا ى بقي والغابر الباقي

والغابر الماضي وهو من الاضداد كذا في ص والنصب والاستاني بعيش ناصب
مجازا ذا النصب لصاحب العيش لافضل العيش وما احسن قول الشيخ جمال
الدين بن نباتة عطفت كما مسالك القنى حواجبا فرنت هذا البين قلبا
واجبا يلوا حطير يفن حفنا كاسرا متشرف الاحشاء هانا صبا واحالا بعة
الهزة وكسرها ومستتبع اسم مفعول اى الذي طلب مني ان اتبعهم في
المضي الى حيل ولا يتبقى بعدهم ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك
ووقع له هذا في شرح الالفية فقال اما الجزم فيدخل عليه شرط ان لا يتقدم
معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا مستوفا خاليا من قد فرج بان وجوبها
على الخبر مشروط باشتمال المعمول والوارد مستوفيا للتنزيل كثيرة ومثال الاشتمال
ليس بركوبا وانت على ذلك لتميد وانت لحب الخير لشديد ومثال الاستيفاء
يومئذ نخبر اللام الاولى دليل على قصد الاثبات يعني نخبرك
اللام القارة لاجل لها حاجة اليها وقد لا تراذا خففت ان صار لفظها كلفظ
ان النافية فخيف التباس الاثبات بالنفي عند ترك العمل فالزموا تاليها بعد
المخففة اللام المؤكدة تميزا لها ولا يحتاج الى ذلك الا في موضع صالح للنفي و
الاثبات نحو ان علمتك لفاضلا فاللام هنا لازمة اذ لو حذفت مع كون العمل
متروكا وصلاحية الموضع للنفي لم يعلم الاثبات الذي هو المراد وهذا ظاهر فلو
لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها هكذا قاله ابن مالك وادعى
ان النحويين اغفلوا التنبيه عليه وحملوا اللام عند ترك العمل لازمة على الاطلاق
ليجري الباب على سنن واحد وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد
السماع كقراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا بكسر اللام اى للذي
والعابد محذوف اى الذي متاع الدنيا فان قلت هل هو مبتدأ كما في
قراءة من قرأ تماما على الذي احسن بالرفع قلت لا لطول الصلة في سورة انما توعدون
بالصفة وذاك العيوني في شرح ف ووجه هذه القراءة الشاذة مشكل لان المكسورة
اذا خففت مع الالغاء يلزمها اللام الفارقة قال ابن جني ينبغي ان يكون
كل على هذه القراءة منصوبا لان ان متى خففت وبطل عملها لزمتها الفارقة

الى هنا كلامه قلت اذا بيتا على ما قاله ابن مالك وهو الحق لكثرة الشواهد
عليه لم يكن شواهد التبرئة ولقول ان كنت قاضي بحي يوم يسلم
لو نفعنا ابو عبد غير كذوب هذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع
الاهمال لعدم الالباس اذ المعنى لو نفعنا ابو عبد صادق بنت يوم فراقكم فحوا
لو حذوف دليل عليه ما قبله وهو مثبت بدليل المقام ولو كان منفيا لاختل
النظام وفسد الكلام ومن الشواهد على ذلك قوله صم وايم الله لو كان خليفا
للامانة وان كان من احب الى وقوله عبد الله بشر ان كنا فرغنا في هذه
الشاعة وقوله معويتان كان من اصدق هؤلاء يعني كعب الاحبار وقوله
نافع كان ابن عمر يعطي عن الكبير والصغير حتى ان كان يعطي عن بني وقوله
عائشة او كان يرسول الله صم نحب الشهر ومن الشواهد على خلاف ما نفيه قوله
الطرماح بن حكيم انا بن اباه الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام
المعادن وقوله الاخر اخوان علمت الجود منهما والمود منتبا والمال بعقبا
اي ما اخوان علمت الجود بهذه الصفة وقوله الاخر ان وجدت الكريم ميتا
حيا نا وما ان وجدت بخيلا الشاهد في ان الاولى واما الثانية فيحتمل
ان يكون المخففة اي وما انه لا بعد بخيلا بهذا الفعل ويحتمل ان يكون زائدة
كما في قوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه وعليه تركها مع نفي الخبر
كقولهم ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لبعد بخلاف معاند
هذا ايضا ذكره ابن مالك وتبعه بان يكون اللبس مأمونا وانظارهم وجب
تركها مع النافي فان قيل كراهية لاجتماع اللامين كما استكرهوه في
مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا للاوام متشابهان ولا سواء قلنا قد يكون
النافي ما فلا يجتمع مثلان وقد يقوى حمل على ما فيه احتمال ما طرا للبنا
واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله امسى ابان ذليلا بعد عزته
وما ابان لمن اعلاج سودان ابان علم رجل وفي حرف حلاف وفي رفعه
راى ان وزنه فعال والصرف والوزن اصلان ومن منعه الصرف راى انه
منقول من ابان ماضي يبين واختاره ابن مالك وجوز فيه نظر التوضيح قال

الفراء

الفراء المحدثون والنحاة على عدم صرفه قال ونقله ابن يعيش في شرح المفصل
عن الجمهور وقال انه بناء على ان وزنه افعل واصله ابين صيغة مبالغة
في البيان الذي هو الظهور يقول هذا ابين من هذا اي اظهر منه واوضح
اصله مع العلمية التي تغير فلم يعرف كذا في شرح المنهاج الاصلي للقاضي
تاج الدين السبكي قلت لو كان ذلك لوجب التصريح به تبعا لقال ابين ولا
وجه للاعلال فيه كما قال ابن مالك والاعلاج جمع علج بكسر واسكان اللام
وهو الكافر من كفار العجم وسودان جمع اسود كسلمان جمع اعمى وقال الفراء جمع
لجمع اي جمع سود لا اسود وفي خبر ان المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير
الا انهم ليأكلون الطعام وقرأ في الشواذ وان الله لسميع عليم حكاه الاخفش
وساق المفصل ما يحكى عن الحجاج اسقط الله تعالى لامه من جزمه على الله و
ذلك ان لامه سوف يقطع العادة الى فتحه ان فاسقط اللام من قوله فخير
قال ابن الحاجب والحكم على الحجاج بانه اسقط اللام غلطا لا يثبت لانه يجوز ان يكون
اسقط اللام غلطا كما فتح ان اولا غلطا وقد ثبت انه فتحها وبقوله ان
لامه سوف وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام تعمدا وهذا امر دعوى
الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير ثبت فان ذلك لا يقبله مسلم وفي
خبر لكن في قولها ولكنني من حبها لعميد العميد هو الذي هن العشق
وكذا المعود قاله الجوهري وغيره وقيل الاولى للابتداء المراد
بالامين اللام الداخلة في قوله لعميد واللام الداخلة في قوله لمن اعلاج سودان
ان وفيه فلوة التضعيف فان الواقعة في قوله لمن اعلاج سودان قد
انقضى الكلام عليها ما تقدم وذكر اللام بعدها فما اخر فالعود الى الكلام على
تلك بعد ما فرغ منه ووقوع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما فيه من التشويش
وعلى ان شأن قوله وما ابان لمن اعلاج الخ قوله القولين التاليين
بيان ذلك ان القولين الباقيين هما كون اللام للاستثناء وكونها للابتداء
وعلى كل منهما فهو اخبار عن ابان بانه من اعلاج سودان واما القول
الثالث وهو ان اللام زائدة في الخبر ما النافية فهو اخبار عن ابان بانه ليس من اعلاج

سودان وهذا عكس الاولة فتساميا طرفي النفي والاثبات قلت ويمكن
التوفيق بينهما بان يحمل التنوين المزادة في سودان للتحقير على القولين
الاولين اي هو من اعلاج سودان حقيرا والتعظيم على القول الثالث اي
وما هو من اعلاج سودان عظيما بل هو اعلاج سودان حقيرا فيستوي النفي
ويثبت التوافق وتمارتديت هيزابيه خبزا الخ قوله وما زالت من ليلى
كذا ان عرفتها الكان لها يام المقضي لكل مراد ... هو تعليلية وهي والدت
تعلقان بالظرف المستقر المتاخر اي وما زالت كائنا لها يام من اجل ليلى في
زمن عرفانا ياها والهايم من الابل الذي يصيبه داء فيهام اي يرتعي على وجهه
في الارض فلا يرعى والمقضي الذي به والمراد بفتح الميم محل الورود اي الطلب
الكلاء شبه نفسه في طرقه ليلى الرادا بعادها اياه بالبعير الذي يصيبه داء الهيام
فيراح عن الابل عواضع الكلاء ويبعد عنها لخشية ان يصيبها ما اصابه
وقيل الا في موضعها وان من مبتدا وليس المولى خبرا ان التقدير ليس المولى
هو هو الصحيح حكى ابن الحاجب قولا اخر بان الخبر محذوف تقديره الدرء اولى
الدعا والقول على انه في الدنيا وارد عليهم ان هؤلاء لا يعفون الفهم
بان ضرها اقرب من نفعها واجيب بان ذلك من قول الحاكي واذا حكى حاكي
كلاما فلا زال يصف المخبر عنه لمن يحكي له بالبين في كلام الشخص المحكي عنه
ومثاله انه لو قيل لك زيد قايم لجاز لك ان تحكي لمن يعرفه انه خياط فلان
الخياط قايم وكلما كانت صفة حسنة وقبيحة ومنهم من قال الخبر ليس
المولى وليس العشير ويكون هذا قولهم في الاخرة وهذا الاخير هو الذي
حكاه المص وفيه تعسف من حيث انه تقدير لما الكلام مستغن
عنه فهو عدول عن الجادة كما في قوله وقد جعلت قلوص بن زياد تقص
الاكوار من تعسافها قريب القلوص بفتح القاف هي الناقة الشابة والاكوار
اما جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل باداتها او جمع كور بفتحها وهي الجماعة
الكثيرة من الابل والمرتبع موضع الرتوع وهو اكل الماشية تقول رتعت
الماشية يرتع رتوعا والمعنى ان هذا القلوص حصل لها الكلال وكلما لم

يبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها وقد علم ان الاكوار ظرف لغو يتعلق
بتقريب وقد تدخل على غيرها كقولهم لمن صلحت لبقضين لك تصالح
والمجزوين اذا جزيت جميلا فذ خلت على موت المرتجل واجيب القسم
على القاعدة عند اجتماعهما وجميلا مفعوله تنازعه العاملان المتقدمان
وهما الفعلان من المجزوين وجزيت فيجري على ما تقرر في باب التنازع وصل
بفتح اللام وحكى ضمها ومعنى المصراعين واحد ومتقارب واغربت
ما دخلت علي اذ لشبهها بان اشار ابو الفتح غضبت على الدهر شربت بجرة
فلا زلت غضبت لا بزين بجرف بالجيم والزاي صوف شاة في
السنة توقا فيضفي جزه او جرس فيعطيه صوف شاة او ساسش كذا
في ص وق وفي والجزم بالكسر ما جز منه يعني من النمر او هي صوف يعجز
فلم يخالطه غيره او صوف شاة في السنة او الذي لم يستعمل بعد جزة وفيه
ايضا وجزف كصبور الذكر من اولاد الضان واذا رعى وقوى وهي جزوة
والجمع اجزفة وجزفان انتهى وجبه شبه اذ بان ان اذ ترد للتعليل وان
للشرط وهما متقاربان في المعنى بل ادعى ابن الحاجب ان معنى قولك ان ايتني
اكرمتك وقولك لا ايتني الى واحد وليست موطئة في قول ابن كانت
الدنيا على كما اري بتاريخ من ليلى فلم يتاريخ البيت لذي الرمة والتاريخ
جمع تبريخ وهو الجهد والمشقة يقال برح الحب بفلان اذا جهده وفي من
وتاريخ الشوق توجه وكذا في ق وعلى تعلق بمضاف الى الدنيا محذوف اي
هي مقامة اي ان كانت مشقات الدنيا على وكما اري خبر كان وبتاريخ خبر ثان
او بدل من الاول ان كان ماحدثتر اليوم صادقا اصم في نداء القيظ للشمس
باديا هذا الشاعر شضل للمخاطب ويعيذ اليه من ذهب حكى عنه وكذا
ذلك سنذكره هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ
بالقاف والظاء المعجمة حرارة الصيف كذا في ص وق لكن في ق القيظ هيم
الصيف من طلوع الدبران الى طلوع السهيل قلت حاصلها ان القيظ شدة
حر الصيف وباديا حال من فاعل اسم والشمس تعلق بباديا وقوله

السم بزنيبان البين قد اقل التوا الذين كان الرحيل عدا البيت
لعمرو بن لبي ربيعة والامام الترول والين الفراق ويطلق البين على الوصل
وهو من الاضداد وفي التنزيل لقد تقطع بينكم قرئ بالرفع على معنى
تقطع وصلكم وامتدنا وقرب والتوا محدود مفتوح مثلثة الاقامة
يقي يوثى بالمكان يثوى ثواء وثويا اقام اللاحقة لا سما الاشارة للاقامة
على البعد او على تاكيده على خلاف ... ان نبينا على ان اسم الاشارة ثلث
مراتب في القرب والبعد والتوسط كما هو قول جماعة كانت اللام مختلبة
للدلالة على البعد فان بنينا على انه ليس ثم الا مرتبتا هم القرب والبعد كما يقول
ابن مالك فالكاف دالة على البعد واللام لتاكيده لا ان تكون عاملة عمل ان
وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص يظهر من كلام بعضهم
ان التنصيص على العموم مخصوص بحالة استناد الاسم مثل لا رجل وكلام ابن مالك
في التسهيل صريح في موافقة كلام المصنف قال اذا اريد تكرر وتصدر ليص
العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل ان الا ان الاسم اذا تكرر
مضافا او شبيها به ركب معها وبني على ما كان تنصب بـ ... وتسمى حينئذ
تبرئة قال الاندلسي في شرح الجزولية وانما سميت الاحدة بالتبرئة لانها
لنفي الجنس فكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس قلت واطلاق المصدر عليها
لقصد المبالغة كما في زيد عدل وقد مر ذلك في فصل الابنية الهمزة والتخفيف
من حروف الالف وقول ابي الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب بن احمد على احد
الابوم مرقع في صر الجد الكوم وفي قر المجد الشل الشرف والكوم لا يكونان
الا بالاباء او كوم الاباء خاصة والتوبلام مضمومة فمثناة ساكنة ضد الكوم
والمرقع ستر ما بدا من الثوب واصله ان يرقع محل على محل الفساد يعني ان
ثوب المجد اذا كان على ممدوحه كان كامل الصفات سالما من العيب تاما من النقصان
ولا يحتاج الى اصلاح وترميم فاذا كان على غير الممدوح فانه يكون ناقصا
ظاهر الخلل مسدودة عيوبه برقع يصلح بها وشتان ما بين الحالتين
وهذا كناية عن كمال الممدوح ونقص غيره وقول ابي الطيب قفا قليلا بها على

فلا اقل

فلا اقل من نظرم ازودها ضمير بها عايد الى دار المحبوبة وعلى التعليل كما
في قوله قفا نبك ولتكبرن والله على ما عهدتكم وقال الشاعر على لوم تقول الريح تقل
عاتقي اذا انا لم اظعن اذا الخليل كرت اي قفا وقوفا قليلا بدار الحبيب لاجل
ومن نظرم في محل نصب متعلق باقل وهذا محل الاستشهاد وازودها في
محل جر صفة لنظرم والجر محذوف والثاني ان اسمها اذا لم تكن قائمة
بنفي قيل التضمنه معنى من الاستغراقية بيان ذلك ان قولهم لا رجل
في الدار بالفتح اليلغي النفي من كل رجل بالضم لما ان الاول نص في الاستغراق
دون الثاني ولا يكون تقدير ما به يكون كلا الاعرف مؤكد النفي في المسند
اليه وهو من فانه يؤكد به النفي في المسند الية مثل ما جاءني من احد فاذا
لم يكن ظاهرا يكون مقدرا والتبا وان كانت مما تزاد لتوكيد النفي الا انها للتوكيد
نفي الحكم في الجزء صوما زيد بمنطلق وقيل التركيب مع لا تركيب خمسة عشر
وحب القول في ان لا معناها النفي والنفي متشبث في غالب الكلام بمفوض
الجملة لا بالاسم وحده الا ترى انك اذا قلت ما خرج زيد فالنفي متسلط على
التاس خرج في زمن ما مضى بزيد ولا في لا رجل افضل منك يفيد النفي
الذي من شانه ان يتشبث بالاسم المنفي لا بمضمون الجملة وهو النفي على سبيل
الاستغراق لا نفي غير متصور في غير الاسم المنوي في هذه الجملة مثلا اذا اردتها
هذا المعنى كلام التعريف في نفس الرجل وما خصت لا في هذا المقام بذلك الحكم
احبوا ان ينصوا دليلا على الاختصاص ليفصل هذه الحالة من سايرها لانها
التي لا تزاد فيها من لان معنى في بنوا الاسم المبني لان في
مما يدل على ذلك امتزاج الحرف بالاسم والفارق بين الرجل مع ان اللام نازلة
منزلة الجزء من الاسم لان التا انما وقع لاجل الغير ولا حاجة اليه بالنسبة الى
اللام لانها ليست لها حالة نزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم حتى يحتاج
الى التغير بخلافها تارة تفيد النفي المتشبث بمضمون الجملة لا غير كما اسلفنا
في قولك ما خرج زيد وتارة اخرى يفيد النفي المتعلق بالاسم نحو لا رجل افضل
منك هذا معنى ما نقله الطيبي عن صاحب الافليد ولكنه خلاف الفتوح وهو

الشرح من شواهد قول الشاعر الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ
ولا لذات للشيب فقد روى بالفتح والكسر قال ابن مالك الفتح فيه أولى
وقال الرضي يكسرون الجمهور مثل بلا تنوين لانه وان لم يكن التمكن فيه شبيه
ببر وبعضهم ينبه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء نظر الى ان الشبه المقارب
لا للتمكن بدليل قوله عرفات وهو منقوض بجوار مسلمات مجرورا عن التنوين
اتفاقا والمازني يفتحه بلا تنوين حذرا من مخالفته لسائر المبنى بعد الا التبرئة
تماكان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قوله طرد اللبنا على نسق واحد
انتهى وما ادعى اولويته هو ما ادعى المصنف رجحيته وقد حكى ابن عصفور ان الفتح
في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عشر والحق ان الوجهين ثابتان عن العرب
مع ارجحية الفتح بنقل الثقات فلا وجه بعد ذلك للاختلاف ولهذا قال
ابن جروف ولو رجعوا على السماع ما اختلفوا وفيه رد على السيرافي والزجاج
اذ زعم ان اسم لا غير العامل معرب بدان ترك تنوينه للتخفيف سبب
الاختلاف في ذلك قول سيبويه وذلك انه قال لا يعمل فيما بعدها فيضيفه
من غير تنوين ثم قال واما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت
فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر قال الجمهور قوله فيضيفه يغير تنوين انما
ينصبه اولا ولكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف من خمسة
عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب مركب مع عامله لا يفصل
عنه كما لا يفصل عشر عن خمسة فحذف التنوين منه مع كونه معربا لشبهه قبله
بالمركب مع عامله قال السيرافي اما تركيب مع عامله لا فادته التبرئة للا
ستغراق كما افادته من الاستغراقية في مررت برجل من الدار لان رجلا في الدار يحتمل
هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من ركب مع هل تطبيقا للجواب
بالنوال ثم حذف التنوين تشاكل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال
الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه يعني مذهب الجمهور لان حذف
التنوين في حالة الوصل من الاسم المعرب لغير الاضافة والبناء غير معهود
وايضا التركيب بين لا والمنفي لم يسمع ما شذ منه بين المضاف والمضاف اليه

والجار والمجرور

والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين قال ومثل لا رجل عند
الفراء لا جرم لان لهم النار والمعنى عنده لا بد من كذا او لا محالة من كذا فحذفت
من ادر في لكن حكى الشيخ تقي الدين السبكي عن نص كتب على منهاج البيضاوي
انه قال لا جرم كلمة كانت في الاصل معنى لا بد ثم كثر حتى صارت بمنزلة حقا
تقول لا جرم لآتينك قال الواحدي وضع موضع القسم في قولهم لا جرم
لافعلن كما قالوا لا حقا لا فعلن وقيل لا رادة وحرم ما بعد فعلن فاعلا
اي ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضمير يعود
الى عملهم المفهوم من السياق او كسب لهم عملهم النار فان وما في حيزها
في موضع نصب على هذا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمتان
تركبتا وصارتا بمعنى حقا والثالث ارتفاع خبرها عند افراد اسمها
نحو لا رجل ان لهم عبا كان مرفوعا قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه
علله بعضهم بانه اذا ركب مع اسمها صنعف فلم يعمل في الجزء الثاني
اذا لم يعمل في الاسم مع قربه فلان لا يعمل في الجزء مع بعده اولى وانظر قول سيبويه
هذا فانه يرى ان خبر المبتدا مرفوع بالمبتدا وبعد دخول لا زال الابتدا فليس
ثم مبتدا يعمل في الخبر قال المصنف في حواشيه على التسهيل والذي عندي ان سيبويه
يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها اصلا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة
ولهذا جعل النصب في لا رجل فيها كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم
بعد لا خلاف بين البصريين في ان اسم ما اذا كان اسمها مبنيا
واما الكوفيون فيقولون في ان التي هي محمولة عليها انها لا التي تشرح في
الجزء فعافاظنك بخبره الخامس انه يجوز دعاء محلها الى قولها امرأة فيها
بناء على ان لا عامل ضعيف فلم يمنع اعتبار المحل مطلقا قيل معنى
الجزء لا بعد ولا بعد واما ان فاعل فوى فلم يعتبر معه المحل الا بعد معنى الجزء
على ان المحققين لا يردون العطف في باب ان على المحل وانما المرفوع الواقع بعد حرف
مبتدا حذف خبره وهو من باب عطف الجمل واما النعت على المحل في باب ان فقد
حكى عن الجرمي والزجاج والفراء فلكلامهم ان الجمهور يمنعونه الثالث

انه يجوز الغاؤها اذا كررت الى قوله المغايرة بينهما . هذا الكلام لا يوفي
بالاوجه الخمسة التي جوزها في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول
لا يدخل تحت شيء من الصور المذكورة اذ لا يشتمل على ذلك فتحهما او رفعهما
وهو ظاهر والمغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع ولا باس
بذكر الاوجه الخمسة والكلام عليها بطريق التفصيل الوجه الاول فتح الاسمين
جميعا ووجهان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنيا معها كما لو انفردت
كل واحدة منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر ما بعد
ما بعدها خبرا لها معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه
ان لا المفتوحة اسمها لا يعمل في الخبر فما في موضع رفع ولا قوة مبتدا معطوف
على مبتدا والمقدر مرفوع بما بعد خبرهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة
نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ان يقدر عند كل واحد منهما خبرا اي لا حول
موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره
وهو ان لا المفتوحة اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه المنصوب
اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بالاولى
والثانية وان كانا عاملين لانهما معا كالان فيجوز ان يعملا في اسم واحد
عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد واما المنع ان
يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا قياسا على امتناع حصول
اثرين مؤثرين ويجوز ايضا عند هم ان يقدر لكل منهما خبرا على حال الوجه
رفعهما على ما تقدم من جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين
بالابتداء والثانية اما زائدة واما ملغاة غير زائدة كالاولى ومذهب سيبويه
وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدا ان العامل هنا الابتداء فقط واما
ان يقدر لكل واحد خبر فالكلام جملتان واما ان يقدر لهما معا خبر واحد فالكلام
كلام جملة واحدة الوجه الثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان يكون لا الثانية
زائدة لتاكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو كانك قلت لا حول
ولا قوة الا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول

مرفوع مما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة
لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين
ولا يجوز ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يقدر لخبر واحد لهما
لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبر الوجه الرابع
فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما تقدم في الوجه الثالث الا ان العطف
هنا على المحل فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر
المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مقدر لئلا يجتمع الابتداء ولفظ اربع
رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن ينفيها عن العمل لحصول
شرط الالغاء وهو التكرير وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثله مع جعلها
زائدة سواء وبعضهم يجوز في الثانية ان يكون عاملا على ليس الوجه الخامس
رفع الاول ورفع الثاني على ان لا الاولى للتبرئة كلتيهما ملغاة لتوجد الشرط
في الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدها في
الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط قال الرضي فاذا تقرر هذا فلا حاجة الى ما
ابن الحاجب من قوله رفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه
بل هو مثل الوجه الثاني والثالث سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين
اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع التبرئة وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الرابع سواء
على المذهبين وقد ذكر المصنف بعد هذا في المتن بعضا مما اسلفناه في هذا
المحل بخلاف قوله وان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضمونها هلا اقام
محيد عن النصب البيت للاعشى وكل من المحل والمرتحل مصدر بمعنى الحلول
والارتحال والسفر بسكون الفاء اسم جمع على الصحيح واحدة مسافر مثل صحب
وصاحب وركب وراكب قال الجوهري وربما سمعت سفر بفتح الفاء وضمها
فانا مسافر وفي قد والسافر للمسافر لا يقال قلت ويمكن التوفيق بما في الكتابين
والمهل بفتح الفاء التؤدة وعدم العجلة وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في
فصل اذ من حرف الصفة وانشد المصنف صدره في ترجمة حذف الخبر من الباب الخامس
وانت خبير بانه تعرض هنا الى بيان وجه المخالفة بين الاوان في الحكم بالتصريح ولم

يفعل ذلك فيما تقدم فتنبه لذلك فيه الثانية ان تكون عاملة عمل ليس كقوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح كان مقتضى الظاهر ان تقول انا
بالتذكير كما قالت في الاولى احدهما لانه يصيره تفصيلا لاجمال الوجه الذي قدمه وذكرها
لكنه انث على ارادة الحالة وقد اتت بهذا المعنى هذا البيت في ابيات لها من حيث
ترجم على حذف الخبر في تراجم الحذف والبيت لسعد بن مالك من شعراء الحماسة
وقبله ولو ان ما بي بالحصى الخضل الذي والبراح الارض الظاهرة الخضرات والقرن
الوقاح والابيات من مجزوء البحر الكامل المرفل والثاني من هذين البيتين مدرج
صدره بالنون الساكنة من النجراء واو البحر النون المتحركة معنا والحاجم المصطبر
ومنه الحجر والتخيل التخيلا والعجب والبراح بفتح الميم والراشدة الفرج تقول رجل
رحاوة الاسم البراح بكسر الباء والف بعد الراء وهو الذي في البيت ويجوز ان يكون
مراد الشاعر فانا والتخيل والبراح فحذف المضاف وعلى هذا فالبدل في قوله الا الفتى
الصابر فقط والا فهو جار على اللغة التميمية في ابدال المنقطع والصابر المبالغ في الصبر
وهو الحسير والخبرات جمع خبرة والوقاح الصلب والصدا الاعراض والمنع والقران
بكسر القاف الاولى جمع قارة كجمار وحمران والبراح مصدر قولك برح مكانه اذا زال
عنه وصار في البراح وهو المتسع من الارض لا ذراع فيها ولا شجر كذا في حق
احدهما ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود فيستشكل وجه الغاية
هنا وفي قوله بعد ذلك ان خبرها قليل يعني ان الزجاج لم يظفر به وجوابه
يعرف مما اسلفناه عن ان المكسورة المشددة حيث قال هناك واعترض
بامرين احدهما ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في غير
ورود قوله تعز فلانتى على الارض ما قيا ولا زبرجما تصفي له واقيا تعز بصبر
وعلى الارض ظرف مستقر صفة للحي وقد يجعل لغوا متعلقا بباقيا والاول ادل
والذرى الملجأ والواقي الحافظ وبه يتعلق ما تصفي له واما قوله نصرتك اوكضا
غير خاذله فنبوت حصنا بالكماة حصينا نصرتك اغتنك والخاذل ترك
العون والنصرة ونبوت حصنا اي جعل لك مباءة اي منزلا تأوي ومكان لا يستفيد والحصن
المكان الذي يمتنع من عدوه بالكماة الشجعان واحدها كمي لاحتمال ان يكون

الخبر محذوفا وغير استثناء والتقدير يرجح اذا صاحب موجودا لا خائر
او ليس موجودا في حالة من الاحوال الا في هذه الحالة وعلى ظاهر قولها
قول النابغة وحلت سواء القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا
الظاهر في العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولها ظاهر قول النابغة
وذلك لان قوله ولا انا باغيا يمكن ان يكون على حذف مضاف اي لا مثل
باغيا قد حولا لانكره لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا منصوبا وهذا واو يحتمل ان يكون خلافا
الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولها ظاهر قول النابغة ليكون في قولنا
اشارة الى ان ثم تاويلا يخرج به البيت عن راي ابن جني وابن النجري
في توكيده بلا امرأة وحينئذ لا حاجة بلا اذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير
ما قبلها على حالة التركيب فحولها في قولك لا رجل في الدار بل امرأة فان
بل امرأة قررت النفي الاول على حاله واذا قلت رجلان علمان للقصد بالاول نفي
الوحدة لا نفي الجنس فالاتيان ببل على هذا لتوجيه مقرر لنفي الوحدة على ما كان
عليه فتحصل التاكيد فتامل ولا تكرث تقدم ان مثل هذا امتنع
وهو ربط جواب ان الشرطية بالام او زاويتها فيه فزعموا ان العاملة
عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة لا غير تقدم الكلام في فصل الغين المعجمة
ان قولهم لا غير لحن وقد وقع هنا ويقع له مواضع تتبين عليها عند انتقضا
التوبة اليها وفي هذا العطف بالنافية بعد تقدم الاخرى ما قام الا زيد لا عمرو
وقد مر الكلام على ذلك في فصل ان المفتوحة المشددة ويأتي الان و
لها ثلاثة شروط يظهر لي ان الاقتضار على هذه الشروط وهي تقدم الاثبات
وعدم الاقتران بعاطف وتعاند معاطفهما مسوغ لمثل قولهم ما قام القوم
الا زيد لا عمرو اذا التقدير قام زيد لا عمرو فقد تقدمها الاثبات ولم يقع بعد
عاطف وتعاند معاطفهما ويدل على المحذوف للذي قدرناه الاستثناء المتقدم
الواقع بعد نفي والسكاكي ومن تبعه يعنون مثل هذا التركيب بناء على ان المنفي
المعطوف بما شرطه ان لا يكون نفيا قبالها بغير ما من الكلمات الموضوعة

للنفي كليس وما وان وما اشبهها فيمتنع نحو ما زيد الا شاعر لا كاتب اذا
المعطوف بلا غير كائن منفيا قبلها ما دامت النفي فلذلك لم يوجب مثل هذا
التركيب في كلام العرب العرباء وان كثر في عبارة العلماء وفي فتاوى اهل زماننا
الا نادر الا حفيظا لا مهيئا عليهم وما كان ذلك الا بغيا وعنادا لا شبهة
في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير ورغم ابن سعدات هو بفتح
السين علم منقول من السعدان وهو نبت من افضل مراعي الابل وسمه
قولهم مرعى ولا كالسعدان ولا رشوك يشبه حمله الذرى كما ذا قيل جاءني
زيد لا بل عمرو فالعاطف بل وما قبلها والبت عاطفة هذا معارض
لقوله في فصل بل من حروف البيان لانها تزاد قبلها التوكيد لا ضراب بعد الايجاب
والتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فان قوله هنا ولا رهما قبلها ايرج في انها
لنفي ما قبلها فليست زايدة وهو خلاف ما نقله والثالث انه يتبع
معاطفها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد هذا الشرط ذكره ابو حيان وقد
يشترط ان يكون ما قبل العاطفة غير صادق على ما بعدها وسبق الى ذلك
السهيلي في تتابع الفكر فقال لا شرطها ان الكلام الذي قبلها يتضمن مخصوص
الخطاب فنفي ما بعدها وذكر ابن الابدي في شرح الجزولية قال لا يعطف بلا الا
بشرطان يتضمن ما قبلها بعمومه الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول
الثاني نحو جاءني لا رجل الا امراة وعالم لا جاهل فلو قلت مررت برجل لا زيد
لم يجز اذ ليس في منطوق الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يريد رجلا الا الثاني
النفي فاذا اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير قائل وغير زيد
ونحو مررت برجل لا عمرو لان الاول يتناول الثاني انتهى قلت كلام التميمي الاتي
مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في اصول الفقه انه غير معتبر على الصحيح
ومعان بعض المتاخرين استثقل متبع مثل قام رجل لا زيد بل عمرو مثل قام
رجل زيد في صحة التركيب فامتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك
ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فاذا منع
منه اذا قصد الاضراب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على
غيره

ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل وزيد في صحة
التركيب وان كان معناهما متعاكسين والبحث غير محال ولا يمتنع
العطف بها على مجموع الفعل الماضي في نحو الذاني والمعطوف بلا اما
مفرد وامامحمولها على من الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد قلت مقتضاه
امتناع العطف في قولنا يقوم زيد لا يقعد وشبهه وهو مشكل ثم
قال بعض النحويين ولا يعطف بها فعل ماض لئلا يلتبس الخبر بالطلب
لانا نقول قام زيد لا تقعد قال غيره ما جاء من نفي لا للماضي قليل يحفظ ولا
يقاس عليه واجاز بعض النحويين قام زيد لا قعد اذا قرنت بقرينة تدل
على انه اخبار لا دعاء امرؤ القيس كان ثيارحلقت يلبونة عقاب
يتوقع لا عقاب القواعل وثار اسم راع وحلقت ذهبت واللبون نوع ذات
لبون وتتوقع جبل عال والقواعل جبل صغار في قوله ابو زيد اللبون
من الشاة والابل ذات اللبن غزيرة كانت او بليت وجمعها لبن ولبن ثمرة
وابن اللبون ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية وظهر هذا وضرات
اللبون اسم حبس اضيف فيعم فيكون المراد الافراد قلت بتقدير ان يكون
اضافة اسم الجنس يفيد العموم لم يتعين ان يكون هذا مراد الشاعر اذ يحتمل
ان يكون المراد بلبونة واحدة لا غير وليس في اللفظ ما يدفعه فمن ابن جئتم
بالعموم وفي ق وتتوقع لكل واقعة مشرفة قرب القواعل وتوقع بالتحتية
فيكون اصله وتتوقع وهذه عبارة مدحية غالبة لما في المدن ولم يتعرض في ش
لما ورده سيفك لتفسير هذه الكلمة وقضية ما في ق المدد الدرنة في البيت
القصر فيحتمل ان يكون قصره للضرورة والله اعلم واعلم ان تكرر في الاقوال ان
تفعل قال الرضي النوال مصدر بمعنى المتناول وهو هنا بمعنى المفعول
اي ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناول وفي
الحديث فان المسكلة امر ربنا قطع الاحمر الباقي وقول الهذلي اعمر ولا
اكل الدهر لا اشرب ولا انطق ولا استهل قول الهذلي مرفوع بالعطف على
المثل المتقدم اي في الحديث ذلك اللفظ ثم قوله الهذلي كذا وهو سبيح

لا شعر وبقيته لمثل ذلك بطل عشاه تحتيه على انه مضارع ظل مبنيا للمفعول
اى اهدر دم او بناء موجدة على انه ماض بسيط مبنيا للفاعل وتوقيه بطل هذا
التحيل اذا ذهب مجانا بغير شئ وفى الحديث انه قال حق المتكلم ان يفيد
انما هذا من اخوان الكهان ولا زال منهلا بجرعائك القطر هذا عجز
بيت صدره الا يا اسلمى يا دارى على البلايا والمنادى محذوف على
راى او تنبيه كما لا على راى واسلمى امر من السلام وهى الارادة من العيوب
دعاء لدار محبوبك وفى اسم امرأة وليس مرخما من مبر كما قد يتوهم وعلى
الفتح اى اسلمى على بلاك نحو واتى المال على حبه والمنهل الساتل شد الجرعا
رمل مستوية لا نبات شيئا والقطر جمع قطرة كذا فى ص وقوله بارك
الله فى الغوانى هل يصبحن الا ولهن مطلب البيت لابن الرقيات ولما بارك
الله دعاء بعدم البركة وهى النماء والزيادة والغوانى جمع غانية وهى الجارية
التى حسنت بوجهها وقد يكون التى غنت بحسنها بجمالها عن الحلى والزينة
والمطلب اسم مفعول او مصدر ميمى من اطلبت الشئ على صيغة الافتعال
من الطلب اى هل يصبحن الا لهن بخصوص طلبه وتعشقه او الا لهن اطلاب
لحبيب بتكرير اليه وهذا البيت شاهد على ما هو الكثير فى الباء للضرورة
وقد تدخل الاصل كما فى قوله ما ان رايت ولا يرى فى مدتى كجوارى يلعبن فى
الصحراء وقول الشاعر حسب المحبين فى الدنيا عذابهم بانه لا عذاب بعده
بعدها سقر يفسرون حسب فى نحو هذا بكفى والاولى ان يفسر بكاف اى
عذاب المحبين كائن فيهم فى الدنيا وهذا الظرف يتعلق بحسب لا بالعذاب فالفعل
بلا مستقبل فى المعنى لعمله فى ظرف مستقبل او لا يعذبهم فى الاخرة بعد
الدنيا وسقر من اسماء النار وشذ ورود التكرار فى قولك لا مجاز لحاد
بن جبلة زنا على ابيه ثم قتله وكان فى جارية لاحمد له واى امرئ لا فضله
هذه الابيات الاربعة من مستطرفات بحر الرجز وقد عرفت ان الميم المشددة
فى اخر الاسم الذى هو عوض عن حرف النداء فى اللهم وسمع لاهم كما جاء فى
هذا الشعر والظرف الذى هو فى جارية مستقر خبر كان ولا بد له حال من

الضمير

الضمير المستكن فى الظرف لا يصح ان يكون خبر اللا ولا متعلقا بالمحذوف الذى
الناسخ لا يتقدم عليه خبره ولا معمولا شئ مما بعده لا سيما وهو مصدر وهو
جعل الذى هنا ماضيا لفظا ومعنى حق يكون ترك التكرار شاذا اذ يمكن
لكن عمل الاستقبال معنى او راى الا مرسى لا يضر بعد صدور تلك الالفاظ
القبيحة الشنيعة منه فلا يكون ترك التكرار شاذا زنا بتخفيف النون
كذا رواه يعقوب واصله زناء بالهمزة بمعنى ضيق وروى بتشديدها
والاصل زنى بامراة ابيه فحذف المضاف واناب عليه عن الباء لا حاجة
الى رواية تخفيف النون اى مدعيا ان الاصل زناء بالهمز بل يكون من الزنا
والالف مقلوبة عن ياء بقرينة زنى اذا فعل الفاحشة الموجبة للطلاق الخ
ومعنى الفعل معنى التعدى فعدى بعلى اى تعدى على ابيه بالزنا والمراد زنى با
مرأة ابيه ثم لما وقف على ان زنا بالهمز والتخفيف النون بمعنى ضيق والهمز هنا فى
هذا المعنى لا بتشديد النون وفى ص وزنا عليه تزنيرا اى ضيق واشتد لاهم
ان الحارث بن جبلة زنا على ابيه ثم قتله كما ابن السكيت اغاثك عمرة ثم
هذه عبارة الجوهرى وزنا عليه تزنيرا ضيق واما على رواية التشديد فظاهر
مصدر فعل فاحشة الزنا ولذلك فاك والاصل زنا بامرأة ابيه الخ وهذا لا
حاجة اليه اذ يقبل التضييق كما مر عن الجوهرى وعليه فلا حذف ولا انابة اصلا
فاما ان يكون الفعل مضمونا فى الاصل وخفف همزة كما ذكر فى ص واما ان لا
يكون من المهموز اصلا ففرق ومر فى عليه تزنيرا ضيق ومنى لغة فى المهموز
ولا حاجة الى ارتكاب تلك الضرورة وقال ابو خراش الهذلى وهو يطوف
بالبيت اذ تغنى اللام تغنى حجا واى عبد لك الا الما ابو خراش بكسر الخا
المعجمة وهو خويلد بن مرة الهذلى والجم الكثير والامام الترك والمعنى اى عبد
لك لم يلم بالمعاصى ولو جعل الفعل مستقبلا بمعنى اى عبد لك يلم لامكن
والظاهر الاول ولو صح لجاز لا اكلم زيدا وشرب ظاهر هذا يرد لقول
الزجاج وكما يرد عليه يرد على الزمخشرى بجامع ان التكرار اللفظى منتف
فيها وتكرير لا بحسب المعنى سيات هنا فلا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه

ذلك ويمكن ان يقال المصنف قد قصد مناقشتهما جميعا وقال بعضهم لا يتم
على الجزم ان لا يفعل خيرا هذا وحيث ظهر الحسن لا اعتبار عليه وكان الاولى تقييد
على غيره من الافعال التي سماها وقال الساحر بتضعيف الاصل قال المحكم
ثور حذف الضرة وهو ضعيف وحيد الضعف ظ وهو حذف بعض
الحرف لا لمقتض ولا ينبغي الالتفات الى هذا القول اصلا وخالفهم ابن مالك
لصحة قولك جاور زيدا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية
لا تصدر بدليل الاستقبال وقد يعترض بانه هنا بان القرينة قامت
في هذه الصورة على نفي الاستقبال فاراده الحال فيحمل الفعل المثبت على الاستقبال
وليس الكلام فيه وانما الكلام حيث يفقد قرينة الحال ويجاب بان قوله
سيجيء الى اتباعا ان لا النافية تخلص المضارع للاستقبال نظرا ان هذا المعنى
ثابت له كسوف فلا يضاف فيها وحمل الكلام على ما اذا لم يقم قرينة غير الاستقبال
حمل له على خلاف ظاهره فلا يصار اليه وفيه بحث وعن الكوفيين انها
اسم وحينئذ فانما كلمة لا يصح اصل المعنى الا بوجودها فلا يصح
الحذف فلا يكون زائدة وقد وجدت فيها خصيصة من خصائص الاسم
وهي دخول حرف الجر عليها وقد ذكر التفتازاني في حاشيته على من السخاوي
انها اسم بمعنى غير ويظهر من كلام ابن مالك ايضا ومن تبعه عنده كما سيجيء ان في
نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المعنى والانقطاع
لكن بينهما وبين لا فرقا ظ فان كلا لا يختل اصل المعنى بحذفها واما
لا هنا فبخلاف ذلك على ان في قولهم ان كان بدل على الانقطاع نظرا اذ الصحيح
انه لا يدل على استمرار ولا انقطاع وانما لها دلالة على المضي فقط والاستمرار و
الانقطاع موكولان الى القرينة سواء كان المطلع منه مخاطبا او غيره او نحن
هنا عطف بيان وبعد فرة التسوية من تين وهو عند الجرمي على ما
في فصل الم من حروف الالف وقال هنا لك ان الجواب العطف بام وقد تتفقت
النسخ التي حضرت بالدرس عند قراءة لهذا الكتاب بالقاهرة المحروسة بجامع
الازهر على ثبوت او هنا من تين وهي عشر نسخ او اكثر منها ما هو مقروء على

صاحبنا

صاحبنا الشيخ محب الدين ولد المصنف ومنها ما بيد انه معتنى بتصحيحه والله اعلم
بالصواب وقوله لا اعرفه ربما حورا مدامعها الربع القطيع من
بقر الوحش والحور جمع حوراء والحور والحوراء سواد العين وشدة بياضها
وسوادها واستدارة حدقتها ورقة حفوفها وبياض ما حولها واسودا
العين كلها مثل الظبا ولا يكون في بني آدم بل استعارها لها كذا في وقلت والمراد
في البيت الاخير هو في وصف بقر الوحش واغناء مسودة كل العين الا ان يكون
اراد الانسيات بطريق الاستعارة والمراد بالدامع العيون سميت بذلك لانها
محل الدمع واما الاغلاط فلا تقصد لذاتها لانه غير محمود في ذاته
وانما يصار اليه عند في بعض المواطن من ارهاب العدو ونحوه كما يشير
الى الهجو وغير ذلك من العوارض اي فقتنوا بفتنة الشيطان
بعد ان نهى عن الافتتان الى النهي عن الشيطان لحصول المقصد من باب
الاولى وذلك ان سبب افتتانهم هو فتنة الشيطان لهم فاذا اقتضاء النهي
على السبب الذي هو وسيلة الى المقصد كان تسلطه على نفس المقصد الاصلي
احرى واحق وعلى هذا فالاضافة خاصة بالمعرضين اما كان ذلك
لان المعنى لا تعرضوا للفتنة فتصيبكم خاصة اذا تعرضتم لها
اما بكم خاصة ثم عدل عن السبب الى المسبب وعبر عن المعرض للفتنة بلفظ
الظالم تشنيعا عليه بالصفة التي يكون عليها عند التعرض فثبت ان المعنى على
خصوص الظالمين وينبغي ان يكون لفظه من من قوله منكم لبيان الجنس
لا للتبعيض لئلا يقتضي ان بعض الفتنة يصيب الظالم وغير الظالم وليس كذلك
لان التعرض للفتنة مدا خول فيما طوها لا ينفك عن الظلم ولكن وقوع
الطلب صفة للنكرة يمتنع توجيه اخبار القول او واتقوا فتنة مقولا فيها
قال هذا هو المشهور بين القوم وقرره بعض المتاخرين على وجه لا
يحتاج معه الى اخبار القول فقال لا شك ان طلب القرب مثلا صفة قائمة بالمتكلم
وليست حالا من احوال المخاطب مثلا في قولك مررت برجل ضربه الا باعتبار تعلقه به
او كونه مقولا فيه واستحقاق ان يقع ضربه فلا بد ان يلاحظ وقوعه صفة له

الحقيقية فكانه قيل مررت برجل مطعم ضربا ويقول في حقه ذلك لا على معنى
الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه كما قيل في قوله جاؤا بمذق
هل رايت الذئب قط انشد المصنف هذا البيت في النوع الثامن من الجملة
الساءة من الباب الخامس وقبله ما زلت اسعى بينهم واختبط حتى اذا
جن الظلام واختلط اختبط اي اطأ الارض وطأ شديدا وجن الظلام بفتح
الجيم اشتد سواده بحيث صار بحيث كل شيء والمذق بفتح الميم وسكون الذال
المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء لكون اريد هنا المذوق وقد يقع
نحو الدرهم ضرب الامير ومقصود الشاعر وصف هؤلاء القوم باللوم والبخل
وترك اكرام من نزل بهم من الاضياف وبالغ في انهم لم يأتوا بما اتواسر
مع ما فيه من اللوم الا بعد سعي واختباط ومضي جانب من الليل ثم لم يأتوا
بشيء الا بلبن قد شيب بالماء حتى صار كلون الذئب لزرقته شبه قول
الاخر فلا لعاة الدنيا يلحينها هذا صدر بيت عجزه ولا لصيف فيها ما اقام
محول الجارة منصوب بفعل محذوف على شريطة التفسير والراجح رفعه
على الابتداء لسلامته من الحذف ولمناسبة الاسمية المعطوفة وبانها ظرفية
ويخبر بها عادة الخبر الممدوح وكذا غيرها ويلحينها يلومنها قال الخليل
لحيا اذا لام يقول للممدوح لا تلوم الجارة التي دنت منك في ارضك ولا تستضيفها
من قرب ولا الضيف في ارضك محول ما اقام بلد تكرم مثواه وتعرض اليه
ولا تحوله الى غير تلك الارض تهوما بعيدا ولو طالت اقامته وذلك ان الكريم الفضل
والثاني ان الفعل جواب الى قوله الزمخشري ففي نفس ما ذكرنا في
وقوله لا تضيقن لا يخلو امن ان يجعل جوابا للامر او صفة لقشيرة فاذا
كان جوابا فالمعنى ان اصابتكم لا تصيب الطالبين خاصة ولكنها تعمكم وهذا
كما يحكى ان علماء بني اسرائيل نهوا عن المنكر فقيروا فعمهم بالعذاب واذا كانت
نهيا بعد امر فكانه قيل احذروا ذنبا او عقابا ثم قيل لا تظلم منه خاصة وكذا اذا جعلته صفة على ارادة
القول كانه قال واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن ونظيره حتى اذا جن الظلام
واختلط

هذا الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنى قولهم لولا امتناع الثاني لامتناع الاول
انه جعل لسببا امتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب اللازم
لا يوجب انتفاء المسبب الملزوم بل معناه انتفاء الملازمة على ان انتفاء الثاني في
الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهدى الكل اجمعين ان انتفاء
الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني انه لا يستعمل الملازمة على ان علة
انتفاء مضمون الجزاء في الخارج محال انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة
العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا الامتناع الثاني لوجود الاول ونحو
لولا علي لهلك عمر ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح قولنا لو جئتني
اكرمتك لكنك لم تجئ اي ان عدم الاكرام بسبب عدم المجيء كما قاله السكاكي ولو
طار زيد حافرة قبالها الطار ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب
انه لا يطير زيد حافرة وقال المعري ولو ماتت الذكلات كانوا كغيرهم رعايا ولكن
ما لهن دوام وقوله فوما اذا حاربوا شدوا واما اذا نهبوا شدوا النساء ولو بانت
باطهار الطاء جمع ميزر بكسر الميم وهو المحفر للازار وشدها كناية عن تركه
للجماع مدح قوله القوم باسم اذا احذروا الحرب اقبلوا على ما يريد ليس لهم سوى
بحيث لا يلتفتون في هذه الحالة الى مواقعة النساء وقضاء الوتر منهن وان كن لا مانع
منع من الرابعة اليمين فالمراد بقوله ولو باتت باطهارها وهو جمع طهر اي وان بتن طواهر
متلبسات بالاطهار خالصات من الحيض واختار لفظ باتت لاشعاره بالزمن الذي
يكون فيه غشيانهن غالبا وهو الليل وقوله كعباري واسع مالوه جمع القلة
هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وآله وهي
سعاد فقلبي اليوم متبول متيم اثرها لم يفد مكبول منها في المديح لكن اقتصر مقاما
لو اقتصر واسع مالوه جمع القيل الظل بعد الزوال الا ان يكون لمن الرحول باذن الله قوله
بانت فارقت ومتبول اسم مفعوله من قولك تبله الحب اذا اسقمه وافسد قلبه
المذلل المكبول المقيد والتنويل الاعطاء ومفعوله لم يزل محذوف فللاشارة الى انه
شيء لا يحيط به الوصف او لعقد ان يذهب السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور
مطلوبا الا جوزان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شيء والكثر

ويقع هذه بعد واو ويا ووقع في عبارة ابن قاسم في شرح التسهيل
عند قوله والتالية غالبا مفهم من كان قال مثل احب واختار وعتق ورديء
والسماع ثابت بعد هذين وعد احب واختار في امثلة سمايفهم تمنيا مستقبلا
ولا ترادف بينها وبين عتق لان الامر في المعنى الان الانسان قد يحب الشيء ولا
يتمنى حصوله اما لانه حاصل له او لمعارض له في طلبه ومن وقوعها بعد ليت
قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو اللبيب المحنق
قتيلة بقاف مضمومة فمثناة فوقية فيا مصغرة هي بنت النضر بن الحارث قتل النبي
ابا ها الصفرا فاشتهرت بابنة القتيل المذكور بعد قتل ابيها اباها تأمنا احمد
ولا نت عجلى بخيبة في فوتها والنحل لحل معرق ما كان ضرك او مننت لو
سمعته ما قتلته واستدل بهذا بعضهم على جواز تفويض الحكم المجتهد
فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك قال قولهم لو سمعته
ما قتلته يدل على ان القتل وعدم المن مفوضان اليه والمانعون من الوقوع يجيبون
بانه يجوز ان يكون صخر نهيا معينا فقتيل له لك ان تامر بقتله وان لا تامر فحو
ذلك ويجوز ان يكون قد وجي نزل بانه لو شفع فيه ما قتل وعفو والنجيب الكريم
الحسيب والنحل الذكر من كل حيوان كذا في قوله المعرق اسم فاعل من عرق الرجل
صار عريقا وهو الذي عرقت في الكرم وبمعنى لو مننت لو انعمت واحسنت والمحنق
اسم مفعول من غاظه بغيظه كما في الصحاح العضب السيف القاطع والمشهور
والمحنق اسم مفعول من احنقته اي غضبته فهو تاكيد للغيظ ولو مننت
جيء بان يكون اسم كان وضرك خبرها اي ما كان منك ضرك على ما هو الاصح
من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل ان يكون فاعلا بفعل
محذوف خبر كان واسمها ضمير شان قلت وعلى كون مصدر يخرج ما يقع في فتاوى
العلماء كثيرا من قولهم ضلالك ما لو كان كذا كقول ابن الحاجب في كتاب الصفقي
بالالف مالو وتم بيتا وقول صاحب التلخيص بخلاف مالو اخر فيكون التقدير خلافك
موجودا مثبتا وبخلاف تاخيره وما الرابطة بين المضاف والمضاف اليه نحو جئتك
عن ما مرة هذا اقرب ما يخرج مثل هذا التركيب عليه والاعلم وقوله الا عشى وربما

فاذ قوما

فات قوما جل امرهم من التانى وكان الحزم لو عجلوا جل الشيء معظمه والتانى
مصدر قولك تانى في الامر اى توقف وتنظر والحزم ضبط الامر والاخذ بالثقة فيه من
تعليليه تتعلق بفات والمختار نصب الحزم على انه خبر كان ولو عجلوا اسمها لان الحزم
المصدري المقدر بمعرفة محكوم له بحكم الضمير ولهذا قرأ السبعة ما كان حجتهم الا
ان قالوا وذا كان جواب قوم الا ان المصدر على ذا في اوائل الباب الرابع
وقولها مرى القنيص عوادي تاخذ احراسا اليها ومعترا على حراصا لو يسر دن مقتلى
عجاوزت الشيء وجاوزته بمعنى جزته اذا ذهبت وخلفته والاحراش
جمع حارث كصاحب واصحاب وابا بعضهم بناء على ان جمع فاعل على افعال
واصحاب عند هذا القايل جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كعمر واعمار وصعب
بالسكون اسم جمع كمنى وابنار واما قولهم في المثل اجنادها ابنادها فقد قيل
جمع جاروبان اي والذين حنوا على هذا الدار بالهدم هم الذين كانوا بنوها وهات
الجوهري انا اظن المثل جنا بنا بنا ها لان فاعلا لا يجمع على افعال الا الاسهاد و
الاصحاب فجمع شهد وصحب الا ان يكون هذا من نوادر ما ينجمع في الامثال ما لا
يجمع في غيرها هذا كلامه وقيل الاحراس جمع حرث كجمر واجمار وحرس جمع حارس
كخادم وخدم والمعترا القوم والحراص جمع حريص كظريف وظراف ويقال حرص
على الشيء كضرب وحرص كعلم فهو حريص وحرون يروى بالنون المهملة من الاحرار
وهو الاظهار والاخفاء وهو مشترك بين المعنيين وتدابير الوحشاء قوائمها
واسرة الذراع ظهارها والعذاب كما اجيز في هذا البيت قال بعض شارحي المعلقات
وحمل على الاخفاء اولى لان امرى القيس هالك والملوك لا يقدر على قتلهم علانية
قلت غير نظرا لما ذكر لانه لا يلزم عدم القدرة على قتل الملوك علانية فكم من ملك
قتل جهرة ولو سلم الجاز ان يحمل جرحوم على المعنى وليس من شرط التمني ان يكون
معقدورا عليه واما ثانيا فقد روى حيزرون بالنون المعجمة والاسرار الاظهار
فقط فحمل الرواية الاخرى على هذا توفيقا بين الروايتين اولى وهذا المصدر المسبوك
من لو وصلتها فمحل جر على انه بدل اشتمال من غير المتكلم المجرور بعلى فتتحد
للمثبتين الى قوله ان تدهن الذي ظهر لي ان تدهنوا منصوب بان مضمرة

جوازا والمجموع منهما ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو من باب
عطف مصدر على مصدر اخر هذا هو الذي ينبغي ان يثق فانه تخريج ما على
القواعد بلا كلفة بخلاف تخريج المص ولا دليل في هذا آه يعني ان يكون
منصوبة بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على
الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فكون ناس المنين
وقول المسيون ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف ميسون
غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي وهو اسم امراة معوية بن ابي سفيان لعنهما
الله وهي ميسون بنت بحدل وقد ثبت هذا البيت في بعض النسخ بالواو وكما
اثبتناه هنا وهو الصحيح وثبت في بعضها بالفاء مكان الواو ولبس عباءة وليس صحيح
فالرواية كما ذكرناه اولا وقول هذا البيت ليس من التحقيق الارواح ذي احب الي من نقض
منيف وبعده واكل كسيرة في كسر بيتي احب الي من اكل الرغيف واصوات الرياح بكل
فج تحيرني الي من ضرب الدفوف وكلب ينبح الطراق دوني احب الي من قط الوف وذكر
يتبع الاظعان صعب الحجا بالي من بغل يروث وحرة من بني عمي عنيف اخزى الله
على عنيف قالت لما تزوجها معوية ونقلها من البادية الى الشام وكانت
بكرا لحنين الى اهلها واسمها والتذكر لمسقط راسها فاسمع لما يوما وهي تنشد هذه
الابيات فلما سمعها معوية قال لها ما رضيت ان بحدل حتى جعلتني على
عنيف تخفق بكر الفاء مضارع خفقت خفقانا وهو خفيفها اي وحي جيبها
والارواح جمع الريح والمنيف العالي المشرف والعباءة ضرب من الاكسية والشفوف
جمع شف بفتح الخاين المعجمة وهو سترقيق من صوف حيث شف ما وراءه كذا
في صحاح الجوهري في فصل الشفف وبكر الثوب الرقيق جمعه شفوف وشف الثوب يشف
شفوفا وشفافا رق ومحلى ماعتة وكسر البيت بكسر الكاف اسفل شفة الجنب التي
بلي الارض من حيث يكسر جانبا والفج الطريق الواسع بين جبلين وبعضهم يترك
القيد والدفوف جمع الدف بضم الدال وفتحها وهو الالة التي يضرب والكبي
بفتح الباء الفتي من الابل والحرق بكسر الحاء المعجمة الكريم النجي والتخفيف الهزيل
والعنيف الذي لا رفق عنده ومن تفسير العيني بديل انهم جعلوها ما بين جواب

جواب

جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بما
لذنابب اي زير بن سوء الشعثمين لقرعينا وكيف لقاء من تحت القبور هذا
الشعر لهلهل عمرو بن ربيعة بن الحارث من بني تغلب بن وايل واسمه ربيعة والمهلهل
وقيل عدي وقاله هذا الشاعر حين ادرك ثارا خيه كليب المذكور فيروى له
وايل وكنيته ابو المهاجرة كذا في شرح امالي القالي للبكري عبيد البكري والذنابب
بالذال المعجمة والنون اخره باء موحدة موضع كذا في معجم ما استعجم ان يكون
سمي بزنابب وهي مكان من الوادي ينتهي السيل سليلا او مسيلا ماء للحضيض
وهو القرار من الارض عند منقطع في الجبل او مسيل في الثلعة وهو ما ارتفع
من الارض والنبير بكسر النون اولا وآخره الذي عيب بحاسة الشم وهي المنتهى
ينتهي بذلك لكثرة تزيارته لهن والجمع انبار وبرية وانبار كذا في ق ونبير اقرب
وقوله مهلهل يوم الشعثمين لم يفسروه والقائد ان موضع كانت به وقعة
قلت في شرح الامالي للبكري والشعثمان شعثم وشعيب ابنا معوية بن عمرو بن
ثعلبة واسم شعثم حارثة انتهى فالظاهر هذا اليوم نسب الى هذين الاخوين لا
خصاصهما بالغلبة فيه او لغير ذلك لان الشعثمين اسم مكان وبالذنابب ظرفية
واي زير المراد بكليب هنا ظاهر ويمكن ان يعرج على وجهين كل منهما يحتاج الى
الاستدلال احدهما ان يقال انما ان الفعل منصوب في جواب القسم وانما هو
منصوب بان مضمرة وهي وصلتها ما ولا مصدر مرفوع على انه فاعل يحصل المحذوف
وهذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة الشرطية اي فلو نبش المقابر عن كليب فحصل
اخباره باليوم الذي تقر فيه عيني اعداءه كقرعيناه فلو جعلت الفاء التعليقية على
بابها ولا معنى اصلا الثاني ان يقال ليست لو للشرط وانما هي شرطية ونصب يخبر بان
مضمرة بعد الشرط المشابهة النفي والمعنى على هذا التقدير فلو حصل نبش المقابر
فالاخبار لقرعينا هو عطف على مصدر مقيد من فعل الشرط واذا كانوا اخوة
مثل هذا على قاعدة في شرط بان مخالفا تاتي لكن مع اتلك ينصب بتكرر من جهة
الشرط مفروض فيه غير موصوف بالوجود حقيقة فاشبه النفي واجري مجراه
في نصبه اقترن بالفاء او الواو بعده بخصوصه ذلك في لواو في لا لانها على اشفا

الشرط وضعا وهذا الوجه الثاني اولى من الاول لان في ذاك اضمارا ان في غير محلها
المعروف نحو مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بخلاف الثاني فان فيه
اضمار الان في محل يعمد اضمارها فيه وان كان قليلا على ان ابن مالك الحاكي
في التسهيل ان النصب بان مضمرة نادرة في غير المواضع المشهورة جوازا او
وجوبا كما في القياس عليه بخلاف فالما حتان يركب مذهب الفراء
بقيا استتر ويخرج البيت عليه ويمكن ان يقال لو من قوله فلو يبش القنى الى الفعل
من قوله فجر مضمرة في جوابه وقوله لقرعينا جواب لو شرطية محذوف لدلالة
لو وقع ذلك لقرعينا فهذا وجه ثالث يحتمل ان يخرج ذلك التركيب عليه

او بما حرف وضع الى قوله القنى يعني والا لزم بطلانه بجمع بينهما
كما تقول لما قام زيد والظاهر هذا الوجه الذي ابطله هو مراد الزمخشري فيكون
مذهب ان لو قد ترد مصدرية بحسب الموضع وما ادرده من استلزام منع
الجمع بينهما وبين فعل القنى لا يرد عليه فانما عند مجامعتها الفعل القنى يكون
لجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على القنى فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال
لكن يحتاج هذا الى ان الزمخشري اوافق على مجيء لو مصدرية وفي نظر
وحينئذ ان كلامه اورده شاهدا على انها للتقليل يجوز ان يكون لو فيه
بمعنى ان اذ يتم التقليل مستفادا من المقام لا من نفس لو فالاولى لهم قوله
ذات سوار لطمتني هو من كلام حاتم الطائي وذلك انه اسر في بعض
احياء العرب فامر ربة المنزل ان يقصد ناقتها وكان من عادة الجاهلية
اكل دم القصد في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال كلا وقال هذا قرى اضيافه
فلطمته جارية فقالت لو ذات سوار لطمتني اي حرة لان الاماء لا يلبسن السوار وجواب
لو محذوف اي لها ان على ويحتمل ان يكون للتمني فلا حاجة الى الجواب

وقولهم لو غير ذاتها يا ابا عبيده مميز الها المنصوب بعود الى كلمة
يا عبيده وذلك ان عمر لما توجه في زمن خلافته بالجيوش الى الشام بلغه في
اثناء الطريق قبل الوصول اليها الرجوع الى المدينة فاختلفوا عليه فمنهم
راى عليه الرجوع بعد ان اشار به جماعة من اكابر الصحابة فقال له ابو عبيدة

نعم تقرين قد رأته والقصة مشهورة وجواب لو محذوف اي لعذرتاه ولا تجاه
القنى وقوله لو غيركم على الزبير يحمله اذى الجوار الى بني العوام
المراد بالحيل الدفعة والعمد ستة بالعمد في حصول العصمة من الكرة عند التمسك
به فهي استعارة تحقيقية وعلق ترجيح والدي يظهر ان غرض الشاعر مدح
مخاطبيه بانهم لا قوة لهم ولا منعة يحمون بها من النجاة الى جوارهم فهم يقول
لو تمسك الزبير مدة عمركم لم يلتفت الى جوار قومه واسمك هؤلاء الذين
استجاروا بهم لكونهم من الحماية له بحيث يفوقون عصبة قومه يعني واما استمر
فلسم بهذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامه بكم بل هو متمسك بجوار قومه
لا يرد عليهم لاقتداره اليد وضعفكم وذكرت هنا اني كنت في زمن الشبيبة
ما حضر اوبما يحلقه بتدريس شيخنا واستاذنا قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي
المالكي وكان من ذرية عروة بن الزبير بن العوام فقرر مباحث حسنة فانا
تنشدته بديهة قولي فيه اديب يا قاضي القضاة مباحثا عنها تقصر سحبان وائل
وتبرت منها في الدر وس جواهرا لست تحر فكرة النظام واجياد فكم لك
في جيد علوم عوضا لانك من بني العوام قوله لا يابن الدهر وبغي ولو
ملكا حنوه منا وعنا السهل والجبل لا تحمل ان تكون نافية او ناهية
والبغي الظلم والعدوان وفي تفسير سورة هود ترتب وعيده اسرع الخير ثوابا
صلة الرحم واعجل الشر عقابا البغي واليمين الفاجرة وروي شتان يجمعهما الله في
الدنيا البغي وعقوق الوالدين وعن ابن عباس لو بغى جبل على جبل لدك الباغي
وكان المامون يمثل بهذين البيتين في اخيه يا صاحب البغي ان البغي مصرعة
فارع فخير فعال المرء اعدله فلو بغى جبل يوما على جبل لاندك منه اعاليه واسفله
وقيل من الثالث اي لو كنتم تملكون هذا سهو فان الثالث هو
الذي لو خبر كان وفي الاية انما ولينا اسم كان لا خبرها على هذا القول وتاكيد
الاسم لا الخبر على راي المجيب عن الرد وفي نظر الجمع بين الحذف والتاكيد
لانه ان الجمع ينهما يمتنع فقد اجازه اماما اهل العربية سيبويه والخليل
وقد مر كلام في ذلك في فصل ان المكسورة المشددة وياتي في الباب الخامس في

الخامسة التي تحلم فيها على الحذف وشرطه وساق ذلك في الشرط الثالث منها
وذكر ما يفيد في تراجيح المحذوف حيث قال حذف وبقاء التاكيد والرابع
لو بغر الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري الشرق بكسر
الراء صفة مشبهة من قولك شرق بريقه مثلا اذا اعتقد فيه شرقا شرقا فهو شرق
والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهي ما يعترض في الحلق من عظم
او غيره فيحصل به الشرق والاعتصار ازالة الغصة فيشرب الماء قليلا قليلا فيقول
لو غصصت بغير الماء اختلت في از الته بالماء ولكني شرقت بالماء الذي يزيد الشرق
فكيف الحيلة فقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم اذا محاسني
اللاتي ادل بها كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذر وقوله لو في ظلمة احلام
لما عرضوا دون الذي نالوا الرسير ويروى في ظلمة بطاء مهملة مضمومة ثم فاء مفتوحة
فياء مثناة تحتية مشددة فهاء تانيث نحو من يتم نسبوا الى اليتم والاحلام
العقول ومنه رام تامر هو احلامهم بهذا والواحد حلم بكسر الحاء وسكون اللام
وعرضوا اعترضوا يقول لو كان فيهم عقول لما دخلوا بين حضرين وبين معترضين
دونه كما قيل في قوله فهلا لنفس ليلى شفيعها هذا بعض عجز البيت
تمامه وبيت ليلى الرسلت شفاعة الى فهلا لنفس ليلى شفيعها وقد انشده
المصنف في فصل الالف بالفتح والتشديد من حرف الالف في النوع السابع من الجهة
السادسة من الباب الخامس وقال الفارسي هو من النوع الاول
والاصل لو شرق قلبي هو شرق وعليك في الجواب وجه اخر وهو ان تكون لو داخلة
في البيت الاول على كان الثاني ير يد بغير الماء حلقي شرق مجملة في محل النصب على
انها خبر كان ويكون لو في البيت الثاني داخلة على كان ايضا محذوفة اما شائعة
او غير شائعة اي لو كان ظلمة احلام وقال المتنبي ولو قلم القيته في شتوتها
من السقم ما غيرت من خط كاتب يحتمل ان يضبط الشق بفتح الشين
على ان المراد انه لو القاه في الفرجة بين جانبي راس القلم ويكسرها على ان المراد
احد جانبي الراس او لو القاه في احد شقي الراس ما غير خطا والفصل ايضا
لان المعنى عليه ولو القيته في شق قلم وهذا مراد الشاعر بحسب اللفظ واما

على الرفع فيكون المعنى ولو حصل قلم اود ولو لم يحصل قلم ولا يحتمل تقدير
حصل المعنى المراد الا بامر بعيد متكلف ولا يحصل بتقدير لو ظهور المقسم عليه لان
النصب فائدة يدل على المراد ظاهرا فكان اوجز من الرفع وفي كلام ابن الحاجب
في الامالي اشارة الى هذا كما يقدر في زيدا حببت عليه تقديره لا حببت
زيدا حببت عليه اذ لا يمكن تقدير فعل من معنى المذكور بلفظه اي حببت زيدا
اذ ليس المعنى عليه ولا تقدير بفعل من لفظه ونحوها اذ ليس المراد ان المتكلم
احان زيدا فقدر اعمالا فعل وهو الملابسة لانه يستقبح او يمتنع ان يتعلق
فعل بدون الملابسة فان قلت جعل البيت من باب الاشتغال منظور فيه
لان المنصوب في هذا الباب شرطه ان يكون مما يصح الابتداء به لو رفع وقد رهنا
نكرة لا مسوغ لجعلها مبتدأ قلت اذا بنينا على النكرة في سياق الشرط لها فهوم
كما ذهب اليه بعض اهل الاصول فالمسوغ موجود كما قالوا في قوله اذا ابن ابي
موسى بلالا لعنه هذا صدر بيت عجزه فقد مر منصل بين وصليك يحاذر الرماة
ببلاد هذا امير البصرة وتاميها بلال ابن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري والفصل
السيف والمراد بوصل الحواجب المفصلان اللذان عند محل غرها فان قلت
ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب على الماضي المتصرف المجرد وهو قام قلت
لانه دعائي نحو مثل ان حنثي فانت طالق فبارك الله فيك وهو فعلان يغيرهما اللذكور
اي اذا بالغ ابن ابي موسى بلغت بلالا فالاول مبني للمفعول والثاني للفاعل
لان مثل ذلك يجوز في الشعر لقوله ويغني عن فضلك ما استغنينا انشد
هذا البيت فيما تقدم في الفصل الاول من فصول اداة الشرط عقد خرجها عن
الاستقبال وصرح هناك ايضا بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر فلا يكون
بعد ذلك ان يخرج النثر عليه وقد وقع لنا ذكر ما يخرج في غير الشعر في مواضع من هذا
الكتاب ويشهد له انه ياتي موغلا بعدا ما كقوله عندما اصطبارها وانما
انثى خروج سوم النوى فلو جدا دريني الاصطبار افتعال من الصبر وهو
حبس النفس عن القلق والجزع نقيض الصبر والنوى البعد والوجه الذي ينويه
المسافر من قرب او بعد والظاهر ان الشاعر اراد بالفراق مجازا من باب اطلاق

السبب على المسبب ومراده بالوحد الحزن وكان يريني اى يحبسني كما يرى
النهم وذلك لان لعل لا تقع هنا لما تقرر من انها لا تفصل بين اما
والفاء عاملة مستقلة بالجر مما هو واقع بعد الفاء في الاصل فلو جعلت
ان هنا بمعنى لعل لزم الفصل بعاملة مستقلة وهو باطل وفي قوله ما
اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم العيش
الحيوة والفتى الشاب وتنبو تتجافى وتتباعد والحوادث جمع وهي ما يقع
من نوازل الزمان ومصايبه وملموم مستدير صلب اى ما اطيب العيش
بتقدير ان يكون الفتى محجوبا موصوفا بهذه الصفة اى لا تؤثر فيه الحوادث
ولا يبالي بها وقوله وكل انما مصفورة الخ سبقتا مسوقة تدعوا جيدا
وارنا هذا كلام مرتاخذ الخوف بحاسمي قلبه يقول لو ان الذات التي
اراها عصفورة مثيل لي من شدة الخوف انها فرس مسومة اى معلمة تدعوا
عذبي الشخصين للقتال كقوله لو ان حامي درب الفلاح ادركه ملاعب
الرماح في وكان توبة الحلبي وابن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب
الاسنة فجعله لبيد ملاعب الرماح لحاجته الى القافية واشتد ما ذكرنا لم قلت
والظعان المراد بهن نفس الست لا مراد القبيلة وقد وجدت اشارة الترمذي
الى قوله في الاعراب هو لبيد والروح بمعصور نظر هو لا الامر وبتجهيا
لاعتداله الى ما لم يعتد والبيت لثمامة بن اثال ما اهتدى دونهم ليس دينهم الان لو
في هذه الاية اورده ليست مما الكلام فيه لانها مصدرية تؤول والمعنى والكلام انما
هو في التركيبة وقد كنت قدمت ما تزيد على ثلاثين سنة في اسقاط ما لبيتي
لهذا الكتاب ذكرت هذا الكلام لشيخنا قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي
التمني فاستحسنه وكتبه على حاشية نسخته وقرأته على شرح الحاجبية للرضي
ما قلته وظننت انه قاله اما قوله تبود والوا بهم باء ودون في الاعراب فلان لو بمعنى
المصدرية وليست شرطية لجيء بعدها بفعل الا على التمني وقد وجدت المسئلة
ايضا في كلام ابن الحاجب نفسه في ذلك انه قال في منظومة لوانهم باءوا دون في
الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب ثم في كلام المصنف هنا ادخال اللام على جواب

ان الشرطية وقد سبق له مرات ورجحت ما يرجع الى قوله الاولين هذا الكلام
ثابت في بعض النسخ ولا دليل في اية المذكورة على الزمخشري لاحتمال ان يوجب
بما تعلق الظرف بفعل لا يجعله معلقا باسم فاعل واجازه جماعة
في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لولا شطارة رجل وضيعه لاحق الاطال بهذ وحضل
المسعى بميم مفتوحة فشاه تحتية ساكنة فعين مهملة فهمزة تانيث
النشاط والرجل العرض واللاحق الضامر والاطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون
الطاء المهملة وهي الخاصرة وتقدم لها ايضا اطل بكسرتين كابل وابال وتقدم لها ايضا
اطل وجمع هذا بالطال وهذ بفتح النون وسكون الهاء بجيم مشرة وحضل جمع
حضلة بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المهملة كغرفة وغرف وهي لفيفة من شعر
كذلك ابو عمرو وقوله تامت فؤادك لو غزيك ما صنعت احدوثة بين ذهل
بن شيبانا انشد الجوهري هذا البيت منسوبا للقطيعة بن زيادة ولم
ينشده ثعلب وانما انشد بلمرقش ومعنى يتيم الله عبدله واصله من قولهم
تيمه الحب اى عبد وذلك فهو متيم وتقدم ايضا مرة ثانية هذا كلام
والغالب على المنفي تجرده منها ظاهر الجناح ان المنفي مطلقا سواء كان
منفيا بلا او بما يتجرد من اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا تدخل على الماضي الا
ويكون ان يجعل الالف واللام في المنفي للعهد الذكري والمعهود اقرب شيء الى
هذا الكلام وهو المنفي بلا وقد يتوكان الاولى ان يقال والغالب على المنفي تجرده منها
فان اللام انما تتصل بحرف النفي او تجرد هو عنها الا بالفعل المنفي وجواب القسم
منفي لا لمحذوف بل للفعل وحده ونظيره في الشذور اذا اقتران جواب القسم
المنفي بما بها كقوله اما والذي لو شاء لم يخلق النوى لما نأت عني عنك ما
نأت عن قلبي يمكن ان يكون وجه الشذوذ في البيت ادخال اللام على
جواب ان الشرطية وذلك لان اللام الا ولى الداخلة على ان ليست الموطئة لان
القسم ملفوظ به وهي انما تدخل ايذانا بقسم مقدر والظاهر ان لام جواب القسم
فيكون الجواب مجموع الشرط والجزاء واللام الثانية داخلة على جواب ان تنزل هذا
ولو ثبت هذا لكان فيه مستروح ما للمصنف وغيره في قولهم ولا لكان كذا لكن يقرع

المصرية بان اللام الثانية لام جواب القسم ياتي ذلك فتامل انتهى الجوهري
هذا البيت من قصيدة وحيد نسبة الى لبيد مستشهد بها على ان الريق في الاصل
وحيد بفتح الراء وضم الجيم وانما لغة عامرية وقال ابن قرقول البيت لجرير
لا لبيد وريق بضم الماء العطش يقعا وقعوعا سكنت وفي المثل الريق انفع
اي ان الشراب الذي يرد يشف قليلا قليلا للعطش وان كان فيه بطء والعبرة
المستكن في نفع عائد الى التمر او الريق وثم مضاف محذوف اي وقع عطش
الفواد والحوايا في الاصل الطرق التي تحوم حول الماء اي تدور واراد بها حواجب
الفواد مجازا والغليل حرارة العطش ووقع في صحيح البخاري في باب رحم الصبيان في
الزنا في حديث ابن عباس الطويل الذي فيه ذكر البيعة بعد وفاة النبي صلعم ملخصه
قال عبد الرحمن بن عوف لو رايت رجلا اتى امير المؤمنين الليلة يا امير المؤ
هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا فقال المشار اليه يا بيعة
هو طلحة بن عبد الله وقع ذلك في فوايد السبكي وثبت في صحيح البخاري ايضا
في ابواب الخمس من حديث جابر بن عبد الله قال قال النبي صلعم لو قد جاء مال البحرين
قد اعطيتك هكذا وهكذا وهكم في باب ومن الدليل على ان الخمس لنوائب المسلمين
وهو نحو الاول وكذا ذكره في باب ما اقطع النبي صلعم من البحرين ونظيره
في الشذوذ اقتران جواب لو الامتناعية بالواو قول جرير لو لا حماك قد قتلنا واولدي
هذا عجز بيت صدره كانوا ثمانين او زادوا ثمانية وقبله ما دون تترى
في عيال قد بهرت بهم لم احص عدتهم الا بجده وقد انشد لهم كلا البيتين
في فصل او وقيل وقد يكون الواو لهم لقسم مصدر القول الثاني هو
الذي ذكره المص قبل الكلام على الا يجوز قرنه انه لا ولى واورد على ان القول بانها
لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية قوله فيه تعسف وهذا الذي
زعم تعسفه صدر الافاضل خشري كلامه في الاية وذلك انه قال فان قلت كيف اجازت
الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لا في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة
وايستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم الا ترى فان قلت
فهلا قيل لمثوبة الله خير قلت لان المعنى شيء من الثواب خير لهم ويجوز ان

يكون

يكون قوله ولو انهم امنوا واتقوا على سبيل المجاز عن ارادة الله اما منهم وايقانهم
لكانه قيل لو علم الله امنوا لمثوبة من عند الله خير لهم هذا كلامه
ولم يصرح بكون الجملة على تقدير القسم جواب قسم مقدر فيحتمل ان يكون
اللام لام الابتداء ولا قسم مقدرا صلا فيكون هذا قولا ثالثا الاية وقال
التفتازاني يرد على السوال يعني سوال الزمخشري ان الاسمية لا تصلح جوابا
لو اما لفظا فلامتناع التحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية واما معنى فلان
خبرية المثوبة لا تفيد بايمانهم واتقائهم ولا تشعر باتفائهما لان الواو من الجواب
محذوف اي يثبوا وعلى الجواب يعني جواب الزمخشري عن السوال المذكور لان الاسمية
انما تدل مدلولها وهو كون المثوبة خيرا على ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم
لمثوبة لهم والجواب انه ماضوية تقديرا لان اصل الاثابة لله مثوبة فعدل الى
مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى
ثم الى مثوبة من عند الله خير تحقيرا لهم على حرمانهم الخير وتعييبا لمن سواهم
في المثوبة والتقوى قال وقوله على سبيل المجاز عند الارادة لان التعبير على
حال يحتل ارادة ما لا يقع واما عند اهل الحق القايلين باستحالتهما جميعا فلا
يجوز حملها على الحقيقة لاحكاية على معنى انهم بحال يتمنى العارف ايمانهم واتقاهم
تلهفا عليهم هذا كلامه قلت وفي شرح الحاجبية الرضي واما في قوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله فاللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت
جواب او لجاز حذفنا ولا يجوز مثله وقول الشاعر قالت سلامة لم يكن
لاعادة ان تقول لاعداء حق تعذرا لو كان هل باسلام فراجعه لكن فررت
محافة اذا وسرا هذا مثال اقتران جواب لو بالفاء وعليه فراحة مبتدا
محذوف الخبر اي فهو راحة ويكون الفاء داخلة على جملة اسمية قلت ولا يتعين هذا
الاحتمال بان يكون قوله راحة معطوفا على قبل وجواب لو محذوف اي لثبت
ويدل عليه قوله لكن فررت وذلك ان مراده الاعتذار عن عدم ثباته بانه
لو تحقق حصول الملوت والراحة من ذلك الامر لثبت في موقف الحرب لكنها في
الامر المفضي الى المعن والذل ففر وقد يحتمل ان يكون مبنيا للمفعول من قولك

عذيرا اى حتى يكون معذورا ويحتمل ان يكون مبنيا للفاعل من قولك اعذر الرجل اى صار ذا عذر او من قولك اعذر في الامر اذا بالغ فيه واسم مكان ما يعذر فيه ويجوز ان يكون مصدرا بمعنى العذر والضمير المذكر يعود الى القرار المفهوم من السياق او خبر مؤنث يعود الى هذه الخصلة او الفعلة المراد بها الفرار وعاده خبر يكن وذلك كان في الاصل صفة لها فقدم فانتصب على الحال وقوله ان يقتل الاعداء خبر مبتدا محذوف اى عاداته قتل الاعداء ويحتمل ان يكون هذا الكلام وقع على طريق الاستفهام الانكاري وحذفت الهمزة لعدم الالباس والاخفش يراه مقيسا اى لم يكن قتل الاعداء حتى يعذر فيه لانه فيكون ان وصلتها اسم يكن وعاده خبرها واما على ان الا بمعنى غير اى غير ان يقتل الاعداء فيكون ان وصلتها في موضع جر بالاضافة ومعناها اذ الممتنع المستقبل والموجود الامر ادخل اللام على جواب لو الامتناعية وقد تقدم له نظير ذلك مرات ومن مشكلات لولا ايضا قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك ان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا وقضية ذلك ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد وجدوا وجوابه ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاصلوك اذ هموا واستمروا عزم مطلع على حقيقة الحال والمعلق عليه بلو اذا اعلم بقصد الاضلال هو ولولا التلبس بالفعل فلو مثل لو ذات سوار لطمتني قال الرضي وهو ترتيب من وجب وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها معنى لا ايضا باقي على ما كان كما يبقى مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا على الهلال عمر لولم يوجد على الهلال عمر ينتفي الاولى لانتفاء وجود على لانتفاء هلال عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فتحصل كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما افادته لو في قولك لو لم يتق الله لم يخشه لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لولا الداخلة على لا ان الفعل اذا امر وجوبا فلا بد من لا اتيان بمضارع وهو منتف هنا وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم لا يمكن ان لا يقع عليه ولا تكرير بعد لولا والقول الثاني وهو ان لولا رافعة

للاسم الواقع

للاسم الواقع بعدها نائبة عن الفعل المحذوف فلما رأى الاخفش ان الذي رأته في المعنى الذي وقال بعضهم هو مرفوع بلولا النيابة ثبتا ولم يعد حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لولا انت لكنت كذا والذي حكاه المصنف هو القول الثالث وهو كون الاسم مرفوعا بلولا ونسبه مذهب الفراء ونقلوا عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء وبان ذلك ليس مقتضى الحضوض الرفع وانه قال الحرف المختص بالاسم اما ان يعمل الجر فقط كحروف الجر واما ان يعمل النصب والرفع كان واخواتها وبالحجازية اما عمل الرفع فقط فلا نظير له وتصير ان وصلتها الى قوله فضل هذا اللفظ وهو قوله او مبتدا الاجزاء الى قوله في فضل لوثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان التخريج على انه فاعل بثبت محذوفا لا يتأتى تعريفه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق الدلائل بل رفعه بالابتداء ثم قال اكثر هو الحاصل فتأمل

ولحن جماعة من اطلق وجوب حذف الخبر المعرفي في قوله في صفة سيف يذيب الرعب منكل عصف فلولا الغمد يمسكه لسالا انث المصنف هذا البيت في المثال الرابع من الحجة الثانية في الباب الخامس ومعنى يذيب يسيل قال الجوهري قاب الشيء يذوب ذوبا وانا بغير همز فان قلت هذا التفسير يقتضي عدم اقتضاء الجزء للصدر اذ مقتضى الكلام في الجزء عدم السيلان لان جواب لو منتف والصدر يقتضي وجود السيلان اذ معنى يذيب يسيل والاسالة ايجاد السيلان قلت المراد انه لولا امساك الغمد لسال متى والمنفي سيلان خاص فلا تنافي الاول والرعب بضم الراء وسكون العين الخوف وهنه تعلق به والعصب بعين مهملة مفتوحة فصاد مهملة ساكنة فموحدة السيف القاطع والغمد بكسر الغين غلاف السيف ويقال ايضا الجفن وما احسن قوله ابو الفتح سبط التعاوذ بين السيوف وعيبه مشاركة من اجلها قيل للاشفار احفان ولين بحيده لاحتماله يعني ان الشحمين اللذين بحيده كما حمل التركيب على ما يكون مستقيما لا لحن فيه ثم ذكر توجيه ذلك وقد

عذرته اى حتى يكون معذورا ويحتمل ان يكون مبنيا للفاعل من قولك اعذر الرجل اى صار ذا عذر او من قولك اعذر فى الامر اذا بالغ فيه واسم مكانها معذر بضم الميم وفتح الذال المعجمة من السبق او خبر مؤنث يعود الى هذه الخصلة او الفعلة المراد بها الفرار وعاده خبر يكن فلذلك كان فى الاصل صفة لها فقدم فانتصب على الحال وقوله ان يقتل الاعداء خبر مبتدا محذوف اى عاداته ذلك قتل الاعداء ويحتمل ان يكون هذا الكلام وقع على طريق الاستفهام الانكارى وحذفت الفترة لعدم الالباس والاخفش يراه مقيسا اى لم يكن قتل الاعداء حتى يعد ذما لك فيكون ان وصلتها اسم يكن وعاده خبرها والا اعلم لو والا فعكس معناها اذ الممتنع المشقة والملوح والا مر ادخل اللام على جواب الشرطية وقد تقدم له نظير ذلك مرات ومن مشكلات لولا ايضا قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك ان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا وتقدير ذلك ان ينتفى الهم لوجود الفضل وقد عكسوا وجوابه ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاصلوك اذ هو واثنت عزيمطلع على حقيقة الحال والمطلوب فى هذا الوقوع بعد لولا فاعل يفعل محذوف هو ولو الكسر الى كما لو مثل لو ذات سوار لطمتنى قال الرضى وهو ترتيب من وجبر وذلك ان الظاهر انها الوالتى تعنى امتناع الاول لامتناع الثانى دخلت على لا وكانت لا تلزمها الفعل لكونها حرف شرط نقيضة مع دخولها على لا على ذلك الا قتضاء ومعناها معها ايضا باق على ما كان كما بقى مع غيرها من حروف النفى فمعنى لولا على الهلاك عمر لولم يوجد على الهلاك عمر ينتفى الاول اى انتفاء وجود على انتفاء هلاك عمر وانتفاء انتفاء ثبوت فرق ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كافاده لو فى قولك لو لم يتق الله لم يخفه لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لولا الداخلة على لا ان الفعل اذا امر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر وهو منتف هنا وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضى فيغير الرغا وجواب القسم الامكثر فى لا غلب ولا تكرر بعد لولا والقول الثانى وهو ان لولا رافعة للاسم الواقع بعدها نيابتها عن الفعل المحذوف لما راه الاكثرون والذى رايته فى الجنى الدانى وغيره هو مرفوع بلولا النيابتها عن لو لم يعد حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول الثانى الذى حكاه المصنف واما القول الثالث وهو كون الاسم مرفوعا بلولا كما هو مذهب الفراء ونقلوا عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا للخصوص الرافع وايضا فان الحرف المختص بالاسم اما ان يعمل الجر فقط كحروف الجر واما ان يعمل النصب والرفع كان واخواتها وما الحجازية اما عمل الرفع فقط فلا نظير له ويصير ان وصلتها الى قوله فضل هذا اللفظ وهو قوله او مستبدا الاخبره الى قوله فى فضل لو ثبت فى بعض النسخ وهو مشكل فان التخريج على انه فاعل بفعل محذوف لا يتاتى تقريره على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء ودليل انه قال بعد سوق الدلائل بل رفعه بالابتداء ثم قال كما ذكره الخ فتامل

ولحن جماعة من اطلق وجوب حذف الخبر المعرفى فى قوله فى صفة سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا انشد المصنف هذا البيت فى المثال الرابع من الحجة الثانية فى الباب الخامس ومعنى يذيب يسيل قال الجوهرى وقاب الشئ يذوب ذوبا ان نقص جسده وقال غيره فان قلت هذا التفسير يقضى بمنافضة العجز للصدر اذ مقتضى الكلام فى العجز عدم السيلان لان جواب لولا منتف والصدر يقتضى وجود السيلان اذ معنى يذيب يسيل والاسالة ايجاد السيلان قلت المراد انه لولا امساك الغمد له لسال متردد ومنتفى سيلان خاص فلا منافاة فى الاول والرعب بضم الراء وسكون العين الخوف وهنه متعلق به والعضب بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة قال السيف القاطع والغمد بكسر الغين غلاف السيف ويقال ايضا الجفن وما احسن قوله ابى الفتح سبط التعاوند بين السيوف وعينيه مشاركة من اجلها قيل للاغمى احيفان وليس بجيد لاحتماله يعنى ان الشجعين الذين يجيد لكن حمل التركيب على ما يكون مستقيما لا لحن فيه ثم ذكر توجيه ذلك وقد

اسلفنا في فصل بيد من حرف الباء الموحدة ان ابن مالك خرج ما وقع
في بعض طرق الحديث من قوله صلعم عن الاحرون السابقون يوم القيمة
بيد كل امرئ ونوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل فلولا ان الغمد يمسكه قال
ابن مالك وهذا الحذف في ان نادر لكنه غير مستبعد في القياس على احد
ان فيها اختارته المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد عمل بعض النحويين
على حذفها قوله الزبيدي ولولا يسوءها حولها لخطبها وعلى الابدال
والاعتراض فالحال عند من قاله سر يخرج قوله مالك الى ان مواقعة لولا الله
تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه ويخرج ايضا على حذفت
وابطال عملها كما مر عن ابن مالك وغيره واشار بقوله المرأة الى المرأة التي
يذكر ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب مر بها ذات ليلة في جوف الليل
وهي في بيتها فسمعها تقول تطاول هذا الليل واسود جانبه واقض
ان لا خليل الا عبه فواعده لولا الله آه فسأل عنها فاذا زوجها غائب في
جيش العراق فبعث الى زوجها فحضر فسأل ابنته حفصة المؤمنين كم تصبر المرأة عن زوجها
فقالت ستة فجعل ذلك حدا ينتهي اليه غيبة الرجل عن زوجته والله اعلم ايرتفع
اسمها في التحليل هنا الارتجاز وزعزع حولت وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت
في الضمائر اسلف ذلك في فصل عسى من حرف العين المهملة حيث ذكر ان
الاخفش ذهب في نحو عساك وعساه الحان عسى باقية على عملها الحدثان ولكن
استعير ضمير النصب مكان غير الرفع ورده بأن بين احدهما ان نائبة عن غيرها ثابت
في المنفصل بخلافها اذا كانت ولا نسلم كونها واما قوله قال ابن الزبيري ظللنا عصيما
فالكاف بدل من التاء تصريفيا لا من باب انابة حرف عن حرف كظن ابن مالك وقوله
تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي مقنعا البيت يجر
والنيب المسنات من النوق الواحدة ناب وبنو الضوطرى حي من العرب والضوطري
الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه لانه يكمي شجاعته اي
يسترها والمقنع الذي على راسه بيضة حديد الا ان الفعل احرز لا قوله في
الماضي يمكن دفع هذا الرد بان لو قلما تستعمل في المضارع الا في موضع

التوبيخ

اذ دخلوا عليه لا يصح تعلقه بيوم يوفون لانه جواب لولا في حين لا يصح تقييده
عليه ومعنى لم يوفوا بالجار اليوم يوفون بدين الجار اي عهده فحذف المضاف
وقوله فاي يومي من الموت اخر اليوم لم تقدر اليوم قدر يعني
انه لا فرار من الموت ولا محيص عنه وان كل يوم من الايام التي لا بد
من احدهما اما ان يكون اليوم الذي قدر فيه هلاكه وحضر فيه اجله او يكون
اليوم لم يقدر فيه موته وفي كلا اليومين لا يجدي الفرار من الموت شيئا
لان الاعصام منه بعال لم تتعلق به مشيتنا على الاسلام لا سبيل لاحد عليه
بمنعه وكم وعلى خرج ابو علي عبد يغوث كان لمرة قتلى اسيرا فاتيا
هذا عز بيت صدره وتضحك مني شيخة عبشمية وقد الاقاه في
كفة اللوم يا ابنة الكرام فاللوم خير لا ايا لك لم تعلم الملامة تنفعا قليل ولا لاوي
اخي من ثمالبا وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا وقيل
ان سبب نظم هذه الابيات ان قوما من العرب اسروه واد عوا عليه انه قتل رجلا
منهم فقال الملقوه واعطوه ملا ألتا لا نجيء صوفة الا عجوكم ولكن اعجلوا
فوحي واقتد السعر المذكر والشمال الحلق والجمع الشمائل والعرين بكسر العين
المهملة الجماعة الرجال ومليكة اسم زوجته ومعديا عليه وعاديا اي معينا عليه
وجانيا مرة اخرى يديا نه قارة يظلم وتارة يظلم والعبشمية المنسوبة الى عبد
شمس واللوم منصوب الى انه مفعول لكفي معنى مر في والعامل ما بينهما
ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا فينفي محل كتابتها بالالف
لا يا ليا وقد سلفت في فصل الواو ابن السيد البطليوسي حق خبر على وجار خبر
هوان تكون ترا مضارع راء المغلوب فالاصل ترأه فجزم سكنت للجازم فالتقى
ساكنان فحذفت الالف ثم قلب بالهمزة الفا لسكونها بعد فتحة وعليه
فينبغي كتابتها ترا لا الفا بعد وافتين من تخز يحيا اه تعبيرا قيس
يقتضي ان مذهب ابي الفتح وابي علي جارياه على القياس ولا شيء في انعال
تخز يحيا قياسي بل كله قياسي في تخريج المصنف الذي ادعى انه اقتيس سوى نقل
حركة الى الساكن قبلها وما عدا ليس بقياسي قلت ويحتمل ان يوقف تخريج الآية

والبيتان

والبيتان حركة الفا من الوفر شرح اتباع اما لحركة الراء التي قبلها او لحركة اللام
التي بعدها وكذا حركة الراء من قوله اليوم لم يقدر اليوم لم يقدر اما اتباع لفتحة الدال
قبلها او لفتحة الهمزة بعدها وهو وجه خال من التكلف يقدح احتمالي في الجزم
بكون الفتحة في البيت للاتباع كقوله فذلك وان اراه اضعى امة رتنا
تكن في الناس يدرك المراء الظرف الفاصل بين لم ويجزمها متعلق
بيدرك والاصل ولم تكن في الناس يدرك المراء اذا نحن امة رتنا والامتراء
الشك والمراء الجدال وقوله فما سبحت معانيا فقار اسومها كان لم
سوى اهل من الوحش توهل المعانيا بالعين المهملة الموانع التي كان بها
اهلوها واحدها معنى وبها احسن قول المزرد الموصلي من معاصرينا سمعناه الجند
يرجز في روضة غنا فاذكار يب الجبايب والمعنى القفار جمع قفر وهو المقارة لا
ديار بها والاثاما والرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار الدار لاصقا بالارض وتوهل
معناه اوهلت يوهل اهلا بالله من الاهلال وجعل لك اهلا وقد فصلنا في هذا
البيت انفي بالظرف بين لم ويجزمها والاصل كان لم توهل سوى اهل من
الوحش وقولنا انه فصل بالظرف جار على قول سيبويه والجمهور ان سوى ظرف
مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة واما على راي غيرهم فيكون
سوى مفعولا به مقدما فاصلا بين الجازم والمجزوم وعلى انه على راي سيبويه
والجمهور ان يكون في البيت استعمال غير ظرف للفظ والمعنى سائغ مثاله للفصل
بالظرف وليس بمتعين كما عرفت كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا احتجا
الفقر غير واهب فقيرا حال من التاء وهي المفعول الاول والنائب عن الفاعل
وذا غنى هو المفعول الثاني وغير نلته عايد على الغني وذا رجاء منصوب على
شريطة التفسير بعامل يفسره ما بعده والمعنى ظننت غنيا في حال كوني فقيرا ثم نلت
الغنى فلم الوذ ارجاءه في حالة كوني غير راهب بل القاه سمعا علي بحسن السير
وهذا رجل عرف قدر التمرة فشكر جزاء لها حزا الاول احدها انها لا يقرن
بحرف شرط قال الرضي وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل

الحرفين او شبههما ومعمولا يريد بشبه الحرف اسماء الشرط لكن يقوا من لم يكن
اهنه ولا يقول من لما يكن مني قلت هذا من الرضي تصريح بان حرف الشرط
هو العامل الجزم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل ان لم يقم ولم يكن
ويستطلع على ان المصنف ادعى ان هذه الاحكام الخمسة مترتبة على كون لم لنفي
فعل ولما لنفي قد فعل فاما هذا الامر الاول فيمكن ترتبه على ذلك باعتبار ان النفي
عومل معاملة الاثبات كما ان فعل يكون شرطا يكون نفيه وهو لم يفعل كذلك
وكما ان قد فعل لا يكون شرطا ذلك نفيه وهو لما يفعل لا يكون شرطا الثاني
ان منفيها مستمر النفي الى الحال نحو ندم ولا ينفعه الندم بعده الندم متصل
بحال التكلم وهذا هو المراد بقولهم ان لما للاستغراق نقض عليه الجزولي بورده
الشلوبين فقال عزم عصى ابليس ربه ولما يندم وعصى فرعون ربه ولم يندم
ولا يقولون لما فقوهم من ذلك ما توهم وليوضح ذلك لكان مناقضا لقوله
ان لما للنفي قد فعل وقد فعل انما هو لتوهم القريب من الحال لا الماضي المستغرق
وانما اشير بالمثال الاول الى نفي ندم ابليس في زمان ماض قريب من الحال ويلزم
من ذلك ان لا يكون ندم قبل هذا الزمان بزمن ما لم يندم في هذا الزمان مع طول ان
لا يندم قبل ذلك اجرى وهذا انما جاء من قبل المعنى كما بينا لا من قبل لفظ لما فقوهم
الوهم سببه انه جاء من حيث لفظها قلت وهذا وارد على المص وقد منع الاندلسي
من معنى الاستغراق في لما وقال يحتمل ان في احتمال الاستغراق وعدمه
ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لم يكن ثم كان ، وذلك لان مدلول النفي
المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما سيقبل صحيح ولا يتأتى
استمرار النفي الى الحال فلا يجوز قمت فلما تقوم لان معناه وما قمت الى الآن
لم يظهر لي وجه كون امتناع قمت فلما تقوم مرتبا على مدلول النفي بعد
لما اذ لا مانع ان يكون قيام المخاطب منفيا بعقب قيام المتكلم واستمر نفيه
الى حالة التكلم الثالث انه منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال هذا ظ

لانها النفي

لانها النفي قد فعل وقد يقرب الماضي من الحال فيكون النفي ما هو قريب من الحال فعلا
بخلاف لم فانها النفي فعل ولا تقرن بما يقرب من الآن ولا بعد والآن يجوز ان ينفي لما
سوف يثبته بخلاف ما نفي لم * والعلة في ذلك ان لما النفي قد فعل وهو
مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع وجعل الرضي
نفي لما للام المتوقع غالبا لا لازما قلت قد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
ابليس ولما ينفعه الندم لهذا سوى بين منفي لما وحامل الحرف الدليل يعني
ان لما النفي قد فعل وقد تقترن في قد جوازا حذف مدخولها كما في قوله اقد الترحال
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد رحلا للنفي على الاستناد لكن مخالفة لولما
في هذا الحكم امر ليس بظاهر كما ان النفي فعل وهو لقيام الدليل على ان كانت تلك
العلة معتبرة فليقل بها هنا وبقي لنا قوله لوجوب القول بايمان احد
هو مذهب قال بعضهم وهو الصحيح وجوب باشيا منها قوله تع فلما
قضينا عليه الموت ما دلهم وقوله تع فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون
وما بعدها النافية واذا الفجائية لا يعمل فيها قبلها ومنهما الجامهم على زيادة لما
بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بحسب الاضافة لزم الفصل
بين المضاف والمضاف اليه قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص
ولما التعليقية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بما حوته ربطا السببية
قلت وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود وقولهم حرف وجوب
لوجوب بلام التعليل ونعم ابن الزاجي الى قوله حينئذ والظاهر انها عند
هؤلاء خالية عن معنى الشرط الا ترى انك اذا قلت حينئذ قام زيد فقد لم يكن
في هذا اللفظ دلالة على سببية الاول للثاني فكذا في قولك لما قام زيد قمت
الذي هو بمعناه وقال ابن مالك بمعنى اذا وشرح بان مهما معنى الشرط
فقال في التسهيل اذا ولما فعل ماض لفظا ومعنى وهي ظرف بمعنى اذ ضمن معنى الشرط
هذا قول ثالث في المسألة ويكون جوابها الى قوله ابن مالك وقوع

الجملة الاسمية المقرونة باذا الفجائية جوابا لما مستقبلية وكان ينبغي ايراد الكلام
على حده يقتضي ان قيد الاتفاق راجع لهذه والفعلية الماضوية وكلام المص
لا يقتضي ذلك يفيده وهما بمعنى سقط الذي في الصحاح وهي السقا
يعني وهنا اذا خرق واشق وهي الحايط اذا ضعف وهم بالسقوط ولم يقع في
تقدير وهي السقا سقط بل فسره بما ذكره الجوهري ثم قال ووهى الرجل حق
وسقط قلت وكان حق وهي ان يكتب بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكن
كتب بالالف لاجل الافعان والجواب محذوف تقديره قلت هذا الفا
يحتاج اليه على راي القاملين بان لما حرف شرط واما القائلون بانها ظرف يعني
حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقه ما قبل الملفوظ به كما اخذ
اي القول لعبد الرحمن وهي سقاؤنا قلت له بالله يا ذا البردين لما عتقت
نفسا واثنين في قاف الغث ان ديرب ثم شيفر وفعل كعلم فاما
الركيبة من كلمات الى قوله لم يثبت لم يتقدم للمص كون لما في هذه الابيات كيت
من كلمات اصلا واستصغاء فهذا القول ظل القول في نفسه ساقط كيف
يتاتى التعليل الذي استند اليه من ان في الكتاب العزيز ما يرده قطعا وذلك لان
قوله يتم ميما يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك
قد اجتمع فيه ثماني ميمات في اللفظ متواليه لا يفصل بينهن فاصلة
حديث الامام ناصر الدين بن المنير وهذا من الغرايب ان يتكرر ثمانية امثال الكلمة بفضل
الذهن لذلك ولا عيب للسان منه يثقل كلا السمع ينبو وذلك من خصايص
الكتاب العزيز وبيان اجتماع هذا العدد في قوله امم ممن معك ان في امم ميمين
وتوين قلب ميم الملاقاة ميم من ميم من ونونها قلبت ميما لملاقاتها
ميم مع فجاءت الثمانية واذا كان فعلى الى قوله الامالة رسم المصحف
سنة متبعة لا يجري على قياس مرسوم الخط المصطلح عليه فيكتب في خط المصحف
من اشياء خارجة من القياس كما صرح به المص في فصل الات والامالة في الثلاثة

ستلقاه بالرواية فلعل القاري لم يروها الا الغير بما له فانه لا يقتضي شيء من هذين
الوجهين واختار ابن هشام المجازمة حذف فعلها كما كلام ابن
الحاجب ابن محتمع هذا القول وكلام المص ليس ظاهرا في ذلك وفيه
نظر هذا من باب التغليب في الوجوه الحسان احدها ان بعد الى قوله
ستقع هذا الين مرجح قوي لان التوقعية اذا كانت ستقع ولا بد
فهم لم يهملوا ولم يتركوا والثاني ان ينفي لما الى قوله الثبوت لانه
ان منفي لما متوقع الثبوت دايما حتى يتم هذا بل قد يكون كان محذوفة اي ليس
ولما ينفعه الندم وقد مر ان الرضي صرح بان توقع الثبوت في منفي لما كالمتحقق
سلمنا انه لم يصرح لكن لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بتوقع الثبوت فان
الكفار يتوقعون ولذلك كانوا يتمنون يهلكون في الافعال القبيحة ولا يألون بالتركها
للناهي ظنا ان يتركوا سدى وان الاعمال المامور بها غير منفعة وان المنهي عنها غير
ضارة وهو قولهم ان هي الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيى وما نحن بمبعوثين فهم يتوقعون
للاحياء ايهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد
ينفي المتكلم شيئا بلا على ان غيره متوقع الثبوت كما ان قوله لا يلوه في افادتها
التوقع كون المتكلم بها هو الذي يتوقع بل بعيد التوقع وان كان غير المتكلم هو
المتوقع كما يقول المؤذن قد قامت الصلوة لقوم ينتظرون الصلوة ويتوقعون
قيامها واما قراءة ابي بكر بتخفيف النون الى قوله بعوثا فقد مر المص
في ان المخففة وان الثقيلة لا يستدلا بقراءة ابي بكر هذه على اعمال المخففة
وهو صريح في ان كلا اسمها واعرف هنا باحتمال كون ان نافية والمنصوب
مفعولا بارى مضمرة ولما بمعنى الا فكيف تاتي لك الاستدلال وقد اسلفنا هذا
الكلام هنالك واما قراءة النحويين المراد بهما ابو عمرو بن العلا
البصري احد القراء السبعة من نحاة البصرة وابو الحسن علي بن حمزة الكسائي امام نحاة الكوفة
واما الركيبة من كلمتين فكقول المرايت ابا يزيد مقاتلا اذ رع القنا واشهد

الصحيحا وهو لغو انشد المص هذا البيت ثانيا في اوايل الباب الخامس في المثال
الاول من الامثلة التي مضى فيها على ظاهر الامر ولم ينظر في موجب المعنى
حصل الفشل وثالث في الباب الثامن في القاعدة التاسعة منه وقد اسلفنا
في اواخر المفردات الانفي بضم الالف وان قيل مجيء بفتح وتسكن وذكر ذلك في
ق وامتقر في من على ضم اللام وفتح العين على حد قولهم ميسور وليس عباة آه
تقدم انشاد هذا الصدر وهجز وما قبل البيت وما بعده ترسيا في الكلام
على لو المصدرية من فصل لو لن لان المعروف انما ابدال النون الف
العلة خاصة بل والدعوى عامة لها والمص بدليل جواز الى قوله اخرب
لا ينهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها مفردة
وعملا اذ هو وضع مستانف وبهذا يجاب ايضا عن قوله ولان الموصول وصلته
مفرد وقول المبرد انه مبتدأ اه كونه لم يطلق به ليس مقتضيا لامتناع
تقديره لكل لفظ واجب الحذف كذا يقدر ولا يطلق به فانا نريد عليه كونه حذف
وجوبا بدليل وجود سادمسده ثم ان كان المبرد قصد توجيه مذهب الخليل
والكسائي فلا يتجه لان تكرير لا مفقود وهما يقولان بوجوبه في مثل ذلك
والجواب في قوله لن تزالوا كذا ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اخر صدره اللام الساكنة من ثابت وقد يقع
لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون قوله لن تزالوا اخبارا لا دعاء كما يعينه
كون المعطوف ثم دعاء بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وتلقى القسم
بها وبلم نادر جدا كقوله اما والله لئن فررتم الخ والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى
اوسده التراب دفينا هذا البيت من قصيدة لابي طالب يمدح بها النبي
ما يرع بذاك وجيهة عليا تأك لا لهدى من احببت ولكن الله يهدي من يشاء
نسأل الله تعالى ان يمتنا على دين الاسلام ويمن علينا بالدخول في الجنة انه
وكرمه قلت ويحتمل ان يكون البيت انشده المص تماما حذف منه الجواب لدلالة ما بعده
عليه اي والله انك لا من على نفسك وقوله لن يصلوا اليك الى اخره جملة مستانفة
لا جواب القسم وزعم بعضهم انها قد يجيء كقوله فلن عجل للعتيد بعبد
منظر وقوله لن يغلب الان من ربه بالك من حرك من دون بابك الحقد
الاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الضم فلما الثاني فالرواية فيه بكسر الباء
على ما صرح به المص في اخر الكتاب عند ما انشد هذا البيت ثانيا هذا الذي
للجوهري وبقي على فلان بعيني بالكسر وفي عيني وبصيري وفي صدري
على حلاوة اذا اعجبك قلت انا استعمل فيما انشده المص باللام لا بالباء لا يقوى
وقع في صحيح البخاري قال الملك في اليوم لعبد الله بن عمر ان ترع قال ان بالك
وفيه اشكال لانه لان يجب انتصابه بالفعل بعدها وقد ولجها في هذا الكلام بصيغة
الجزم والوجه فيه ان يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبهه فسكون الجزم
لحذف الالف قياسا كما حذفت عند بالي الترخيم وطاهر القرويني انما جاز ذلك
ليقاع قام زيد لقال وزعم يونس ان ذلك اذا اثبتا ان بعض العرب
ينصب بها الجزئين كما نقله يونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك مثل لعل
اباك منطلقا فكيف يؤول الكلام على الحذف والتاويل انما ان تكتب محافظة على
كونها تنصب الاسم وترفع الخبر وهذا العربي ليس من لغته رفع الخبر بها نعم
اه سمع هذا من لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التاويل وقد ان اعقيلا
يفضونه اه وزاد في حرف العين المهملة في فصل على المشددة اللام وتر
لناهناك ضبط عقيل بفتح العين مصغرا كقولك لعل ابي المغوار منك قريب
هذا من قول كعب الغنوي في رثاء اخيه رداع وعلما من يحب الى النوى
فلم يستجب عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابي المغوار منك قريب
والشايع في تعديد استجاب الى الداعي ان يتعدى باللام وقد يؤتى استجاب بمعنى اجاب
ومنه البيت الاول واما في التعدية الى الدعا فشايع بدون لام مثل استجاب لي
دعاؤه ولهذا قيل في البيت انه على حذف مضاف اي لم يستجب دعاؤه وقوله

وجيران لنا وكما تقول الكرام هذا عجز بيت الفرزدق صدره فكيف اذا مررت
بدار قوم ثم وصل الخبر بكان اه لكون القاعدة المقررة ان الخبر لا
يفصل الا بعامله وكان الزائدة غير عامله فكيف يفصل بها فالاعتلال باصلاح
اللفظ فشأ منه افساد هذه القاعدة ثم وقوع المرفوع المنفصل الحاجب
الفعل لا يغير اذا كان لغرض كما في قولك انا قائم انتم فلولا تنا هنا بالمنفصل
حاجب كان الرأي تعرض التنبيه على زيادتها وانها غير عامله لكان مستقيما
فان قلت قد وقع الخبر محرفا مثل ذلك في تفسير قوله تع وان كانت لكبيرة الا على الذين
هدى الله فما لك وقرى الرفع بدين لكبيرة بالرفع ووجهها ان تكون كان من نقيصة
كما في قوله وجيران لنا كانوا كرام الا صل وان هي لكبيرة كقولك ان زيدا منطلق هو
وان كانت لكبيرة قلت قدة لما الشيخ سعد الدين القارئ في منتخبات الرياض
ان كانت مع اسمها مزيدة كانت كثيرة خبرا لا مبتدا وان المخففة واقعة بلا
جملة ومثله خارج عن القياس والاستعمال وان اريد ان كانت وحدها مزيدة
والضمير باق على الرفع بالابتداء فلا وجه لاتصاله واستكنانه وغاية ما يحمل
انه لما وقع بعد كانت وكان من جملة المعنى في موقع اسم كان جعل مستكنا
تشبيها بالاسم وان كان مبتدا حقيقيا والاوجه في هذه القراءة ان يجعل في
كانت ضمير القصة وتقدير بعد اللام مبتدا او ان كانت القصة للتحويل الكبيرة
والمحبب من المصامنزيد والقراءات السبع بادنى مخالفة للقوانين المشهورة و
يشتغل بتوجيه امثال هذه القراءات الى هنا كلام لا يفيد ضرر الشار الا
جملة مصرح بجزئيها نص علي في التسهيل وما ادعى الشيخ سعد الدين انه الاوجه
في تلك القراءة لا يتمشى على هذا فتامل بدليل قوله لعلما اضاءت لك
النار الحمار المقيدا لعلما اخي صدر البيت وقيل اعد نظرا يا عبد قيس فقد
اتى للمصبيت وادنى بعد هذا وزعم بعض شارحي المفصل ان غرض الشاعر
هجا عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعل الشنيع والله اعلم واضاءت يستعمل

لازما كما

كما في قولك اضاءت النار ومتعديا كما في البيت واما كان فالخبر قد الحق
بعضهم انها لانشاء التشبيه او محرقة واكما هذا من عطف احد
المترادفين على الاخر وفائدته تقرير المعنى في الذهن والمراد بكل من المحرقة والآ
كلة الكذب وفي الاحتراق من الكذب وفي هر واما المحرقة فكلمة هو الذ
ذال الثاني للتقليل استبعد الى قوله على رجانكما رح فلا يجب ان يكون
الرجاء من المتكلم بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون
من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقدره لعل في القرآن للاطماع اي للا
يقاع في الطمع اما لانه كلام الكريم الذي لا فرق بين الطماعه وتبريجه
المطموع فيه او لانه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع
بانجازها على التكلم بكلمة لعل وعسى كما هو دأب الملوك والعظماء ولان غير
الانبياء الى انه لا ينبغي ان يتكل العبد فيتركوا الاجتهاد في العبادة وفي الآية
بحث سيجيء ذكره في الباب الرابع في اقسام العطف وفي الباب الخامس في المتأ
الرابع من الجملة الرابعة كقولك لعلك يوما ان تلم ملمة هذا صدر
بيت عجزه عليك من اللائي يدعنك اجزعا هكذا ضبط بعضهم بالخاء والزاء من
الخزع وهو الضعف تقول خزع الرجل يخزع خزوعا اي ضعف وضبط بعضهم
بالجيم واللام المهملة من الجدع وهو قطع الانف وغيره من الاطراف كالاذن والید
اي لعلك ان تنزل بك نازلة من نوازل الدهر الا تتركك بهذه الصفة من الضعف
على ذلك القول والجدع على القول الاخر وهو كناية عن الاذلال والاهانة
ويجوز في التفسير قليلا كقوله فقولا لها قولا رفيقا لعلها ستحمى من رفق وعويل
محتمل ان يكون رفيقا بالفاء من الرفق وبالقاف من الرقة وفي ضرائر
الزمخشري ادخال النفس والتمييز اخر اجره وقد يجر وفي الاسم الرفعة وفي قزعة
قزعا ورد بزا اخرج نفسه بعد عدة ايام والزفر وتضم النفس كله واما العويل
فهو اسم لرفع الصوت بالبكاء يقال اعول اعوالا اذا فعل ذلك والاسم العويل
كما خفض المعطوف في بيت زهير تدلى اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا

اذا كان جانبا انشد اللهم الا في حرف الالف اذا وثانيا عنا وثالثا
في الباب الرابع في اقسام العطف ورابعا في الباب الثامن في القاعدة الاولى
وقال الشاعر وبدلت قرحا دامیا بعد صحة لعل منايانا تحولن ابؤسا
هذا الشاعر هو امرؤ القيس كان يتوقعها وذلك قبل ان يقرح لانه تعرض لان يقرح
العير قرحا سموما فلسبر فتقرح جسده فمات وقد اشار في هذا البيت الى ما حصل
له من القروح وهي جراحات تخرج في الجسد كالدمامل وعوهما وفي والد امير الشجعبر
التي تدمى ولا تسيل والمنايا جمع منية وهي الموت الابؤس جمع بؤس وهو الشدة فان
قلت لعل يتحقق بالممكن وتحول الموت شدة بعيد لا يقع هو ويكون هو عوضا عنه
ليس بممكن قلت جعل المقوم طمعه من قبيل الممكن ادعاء من مثل باب ايت فزرا
قوله يزيد بن الحكيم تليت كفانا كان خرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى
ثبت فيما اتيته من فتح هذا الكتاب مرتوى بالثبات الياء احيطا فاما ان يكون مبنيا
على انه منصوب وقف عليه بالسكون للقصد واما ان يكون مبنيا على انه مرفوع والوقف
عليه بالياء كما تقول في الوقف على قاض من المرفوع هذا قاضي بالثبات الياء وكذا لو كان
مجرورا وقد روى الوقف بالياء في هذا النوع عن ابن كثير ودرش في احرف من القرآن و
قبل هذا البيت عدولت يعني صولتان لقيته وانت عدوي ليس ذاك بمستوي وهم
موصل لولاي صلحت كما هوي باجرائه من قبلة النيق نمي الصولة السطوة والمراد بالنون
المشدد من مشاهد الحرب وطحتاي سقطت وهلكت وهو امر ناقص الطاء من طاح
يطوح او بكرها من طاح يطيح والقلة على النيق والنيق بكسر النون وبالقاف
ارفع موضع في الجبل والجمع نائق وهوا ي سقوي بمعنى اي سقط والاجرامي
جرم بكسر الجيم وهو الجسد والمعنى سقط الجميع اعضائه فحذف ما حذف
تقديره كفانا لاحاجة الى هذا التقدير فان كفانا يصح كونه خبرا عنهما اذ هو
مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما مشددة النون حرف
ينصب لانه بنون على تقدير معمول الصفة على الموصوف وايضا فالضمير المذكر والظ

ان يكون حالا على تقدير على تقدير المضاف اي مقدرا كونها مشددة
النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف في نحو قولهم
الدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان على مثل هذا الوجه فقال الظاهر ان يكون
ذلك على الحال على تقدير مضاف في الاول ومضافين في الثاني والاصل
تفسير الاعراب بموضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم احذف
المضاف فان على حد حذفها في قوله تبع نفثت قضة من اثر الرسول وما الثالث
عما هو الحال في الحقيقة الرفع تنكيرا بتة عن لازم التنكير كما في قولهم
قضية ولا ابا حسن لها والاصل لا مثل ابي الحسن لها فلما انيب عن مثل الحسن
عن اداة التعريف والبيان بقوله الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح
على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا وح فلا يكون في الاحذف مضاف
واحد وبصير بطير قولا العرب كنت اطن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا
هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو ذو
مثلها فحذف الخبر كما حذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو
مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا بل يخرج ما نحن
فيه على ذلك اسهل لان لفظ الضمير معرفة فاستقصا بر على الحال بعيد والظ
في المثال المذكور مفعول لفعل محذوف هو الخبر والتقدير فاذا هو تشبهها
واما حذف الفعل وانفصل الضمير اوانه هو الخبر كما في قول الاكثرين فاذا هو هي
ولكن انيب ضمير النصب عن ضمير الرفع كذا قال المصنف في بعض تعاليقه
قلت وكان مولانا كمال الدين بن قوام احد المدرسين بثمرتي والتفصيل
بزيارة عند قدومي الى هذا المحل هذا التمر في اوايل سنة ثلث وعشرين فذكر انه وقع
في كلام بعض العلماء ان لغة من قولنا الفاير لغة التقدير منصوب على التمييز
واستشكل مستصعبا الجواب عنه فيما ظهر لي من كلامه لكتب السير بانه انفرد به
من عندي وامثاله المحدثة يقع في كلام المصنفين كثيرا مثل قولهم الغياث

لغة التقدير والدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان ووقع في عبارة بعض
العلماء ان لغة في ذلك وامثاله منصوب على التمييز واستشكل بان التمييز انما
عن مفرد مبهم وضعا كرطل زيتا او عن نسبة كطاب زيد نفسا وكلاهما
مفقود في امثال هذه التراكيب اذ المقدر فيها مفرد وضع لمعنى معين فلا
ابهام ولا نسبة ويمكن ان يجاب باختيار القسم الثاني وهو ان يكون من
تمييز النسبة وقول المعترض انه لم يتقدم نسبة اصلا ممنوع لجواز ان لا يقدر
مضاف اي شرح القياس مثلا وحذف لاشعار القرينة الحالية بذلك الخ كما يذكرون
في مقام التقصير وارادة البيان واذا كان كذلك فهو من تمييز
النسبة الواقعة في شبه جملة نحو اعجبني طيبا بها فان كون بها تمييزا انما هو
باعتبار قولك طيبا لا باعتبار الجملة كلها فان قيل تعيين النسبة الواقعة بين
المضافين لا بد من كونه فاعلا في المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلا في الصناعة
نحو الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب زيد اما اذا كان المراد
اقتناء على ابي زيد فان اصل اعجبني طيب ابي زيد وقد لا يكون نحو تصبب زيد عرقا
فارسا وعبر رجلا وويل امه رجلا فان الاصل عرق زيد والويل والويح بمعنى
الهلاك ونسبتهما الى المذكور نسبة الفعل الى فاعله وتعلق الشرح بالقياس
ونحوه انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل قلنا امتنع هذا القاعدة بنا
على ما مر من ان التمييز عن النسبة قد يكون محولا عن المفعول
فيقع بعد الجامد نحو فجرنا الارض عيونا وبعد شبه الجملة نحو شكوت بعجز
الارض عيونا ومستلنا من هذا القبيل فيكون التمييز فيها محولا عن المضاف الذي
هو مفعول في الاصل الى شرح لغة القياس كذا والمعنى ان شرح اللغة المتعلقة
بالقياس هو التقدير فذكر التمييز بيننا لان متعلق الشرح هو اللغة لا الاصطلاح
والله تعالى اعلم بالصواب هذا ما كتبته اليد وقد اتى ان القول بالتمييز في
ذلك ظاهر كما لا يخفى لكن بعض الناس يرجح باستشكال الواضحات

وشغل الاوزة

وشغل بالامور السهلة وانفع ولي التوفيق لكل العلم في بعض تعاليقه
وقد تيسر لي الذهن في هذه التراكيب وامثالها او خير منها وهو ان
ان يكون النصب على نزع الخافض والاصل الاعراب في اللغة البيان وفي هذا
الوجه نظر من وجهين احدهما ان اسقاط الخافض من هذا ونحوه لم يقس
واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام العلماء والثاني انهم قد التزموا في
هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان
عند وجود الخافض كما تقدم في التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا واصله
تمرون على الديار وبالديار وقد زاد على هذين الوجهين وجها ثالثا وهو ان احدهما
ان ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض الثاني ان سقوط الخافض لا يقتضي
النصب من حيث ان العامل الذي كان الجار يقتضيه لما زال من اللفظ ظهر
اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه
لم يجز النصب ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في مار بزيد قائما ان ما النافية
لم ترفع الاسم وتنصب الخبر بل ارتفاع زيد على انه مبتدا ونصب قائم على اسقاط
الباء وهذان الوجهان يقتضيان بتقدير صحتهما ان لا يجوز الاعراب في اللغة
البيان كذا قاله وأقول لا مدخل للوجه الثاني في بطلان هذا التركيب اصلا
ثم قال ولكن قد يجوز على التعلق بما في معنى مضمرة معترضة بين المبتدا والخبر
والفضل للجمل الاعتراضية جائز اتفاقا فان قيل فهلا قدر الجار المحذوف او
المذكور ملتبسا بالخبر فان في معنى الفعل فالجواب ان عدلنا عن ذلك لفساد
معنى وصناعة اما معنى فلانه يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة
لا البيان الحاصل في غيره وليس المراد هذا واما صناعة فلان البيان ونحوه مما
لا يتقدم على المصدر معمولا ولو كان ظرفا ولهذا قال في قول الحماسي وبعض
الحلم عند الجهل ادغان ان اللام متعلقة بادغان محذوف دل على المذكور ولم يجز
متعلقة بالادغان المذكور فاذا امتنعوا من ذلك حيث لم يتقدم تأثير المصدر

بالنصب ولم يجوزوا في الجار بالحذف فهم عن تجويز التقدير عند وجود هذين
البعد فان قيل هلك ان هذا امتنع حيث الخبر مصدر لكنه لا يمتنع حيث
هو وصف كقوله الدليل لغة المرشد والجواب انه يمتنع في ذلك ايضا
ان اسم الفاعل صلته الالف واللام اي الدليل الذي يرشد ولا يتقدم
معمول الصلة على الموصول ولهذا قولوا قوله سبحانه وكانوا فيه من الزا
هدين اني لكما من الناصحين اني لكم من القالين كذا قالوا المص قلت الذي
اختاره ابن الحاجب صحة تعلق الجار في مثل بصلاة الدوام امتنع في غيرها
تنزيلا لها منزلة الحرفية ثم قال المص ولو قدرنا ال في ذلك لمحض
التعريف لم تخلص من الاشكال الثاني وهو انها والمعنى اذا المعنى الذي
الدوام يرشد في اللغة فان قيل نقدر المتعلق مضاف محذوف اي تفسير
الاعراب في اللغة البيان كما قالوا انت مني فرسخان على تقدير بعدك مني فرسخان
ونقدر في مثلها في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه اي باعتبار نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه وكذا يكون المعنى شرح الاعراب باعتبار اللغة البيان
فالجواب من هذا تقدير صحيح ولكن يبقى الاشكالان الاولان وهما ان اسقاط
الجار ليس بقياس وان الالتزام التكرير لا دجبر له ومنها ان يكون تمييزا واستشكله
المص بنحو ما ذكر ته في الرسالة التي كتبتها لمولانا كمال الدين وقد عرفت الجواب
عن ذلك بما قررناه فيها ومنها ان يكون معمولا مطلقا لان الاصل الاعراب بغير الاحرف
لعامل اصطلح على ذلك اصطلاحا ثم حذف العامل واقيم المصدر المبتدا
وخبره وهذا الوجه ممتنع في قولك الاعراب لغة البيان فان اللغة ليست
مصدرا اذ ليست اسما للحدث وانما هي اسم للفظ المسموع ولهذا توصف
بما توصف به الالفاظ المسموعة فتقول لغة فصيحة وذهب ابن الحاجب
في امالية الى ان ذلك على المفعول المطلق وانه من المصدر المؤكد لغيره قوله
وذلك لان معنى قولك الاجماع لغة العزم مدلول الاجماع لغة العزم والالالة

تقسم

تنقسم الى دلالة تشرع ودلالة لغة ودلالة عرف فلما كانت محتملة ذكر احد
المحتملات ان كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره وفي نظر لان اللغة ليست
مصدرا الا ان يكون مصدرا مؤكدا لغيره لم يات الا بعد تمام الجملة عند الجمهور
كما تقول زيد ابي حقا وهو في المثال متوسط ومنها ان يكون مفعولا لاجله
والتقدير الاعراب لاجل الاصطلاح اي لاجل بيان الاصطلاح وهذا الوجه لا
يستقيم ايضا في مثل الاعراب لغة لان المنتصب على انه مفعول لاجله لا يكون
الا مصدرا كقولك جئتك اجلال الله او لا تقول جئتك الماء او العشب الا بتقدير مضاف
اي لابتغاء الماء او العشب الى هنا كلامه وقد طال البحث في المسئلة حتى خرجنا
اوكدنا ان يخرج عن الغرض من هذا التاليف وضربان تنصب الى ما بعدها
حكما يخالف الحكم ما قبلها قد حيث كل بان الغرض من الاستدراك
حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد المقصود
الاستدراك فاذن لا فايدة لهذا الحرف وجوابه ان فايدته الايذان بالاعلام
من اول الامر بان ما ياتي بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استندت
مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلا واذا ذكر الحرف المخالفة في اثناء الامر
اجمالا وقال الفراء اصلها الكواه طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون
الساكنة لسلامتها ساكن كلاهما غير مقيس فلو اردنا الهمزة نقلت حركتها
على الساكن قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال كما ان في تقليل المخالفة
القايس وقال ابو البقاء الكوفيون من لا واو والكاف الزايدة لا التشبيه يعني
جاءت هذه الكسرة وليست التركيب يقتضي ذلك وعلى الجملة فهذه كلها دعاوى
لا يعقل عليها دليل ولا شبهة ولا يلتفت اليها وقد يعدون اسما كقول
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر صبيا اي من بني
ضبة وهو ابن اد عم تميم بن مر والزنجي بكسر الزاء وفتحها واحد الزنج بكسرا
وفتحا على ما حكاه الجوهري عن ابي عمرو قال والزنج جيل من السودان والتانيث

جمع مشفر البعير واما مجازا مرسلا ان قصد اذن من اطلق المقيد على المطلق كاطلاق
المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه وبيت الكتاب ولكن من لا يليق
امر ينوبه بعد تريثه ينزل به وهو اعزل ينوبه يصيبه والعدة بفتح العين
المهملة ما اعددته لحوادث الدهر من المال والسلاح والاعزل الذي لا سلاح
معه يجمع على عزل وعزلان وعزل بضم العين فيهن وسكون الزاي في الاولين
مخففة وفتحها مشددة فالثالث لان الشرط لا يعمل فيما قبله انما يكون
كما اذا كان العامل حرفا جارا او مضافا اما اذا كان احدهما فعلا متقدما
نحو من تمر وغلام من تضرب اضرب لكن احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد
سبق افتادمه الالم المبرحة واما العميد هو الذي هده العشق
وتخفيفه اصل الوضع قد يرد انما يكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل
اذ ذاك على الجملتين فانظر هل اذا تعين الخفيفة من المخففة اذا دخلت على الجملة
الكوكبية نحو قوله زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر
ورقاء اسم رجل قال الجوهري والجمع ورق في مثل صحاري وصحارى والبواسج
بادرة وهي الحدة يقال خشي عليك بادرته وبدرت منه بوادر غضب اي فطا
وسقطات عند ما اشتد كذا في الصحاح والوقايع هنا جمع وقيعة وهي القتال والحرب
تونث بتوكيد تقع بينهم حرب قال الخليل يصغرها هاء هريبة بلا هاء رواية عن العرب
قال الفارسي لانه في الاصل مصدر وقال الحرب قد تذكر وانشد وهو ان الحرب
هفا عقابه عقابه جم حرب للمتطلي حراب الشاهدي في عقابها اذا الضبر يعود الى الحرب
والمراد بالعقاب ما ارتفع من الرايه وهنا انخفض واضطرب والرجم الشديد بكسر
الميم كانه رجم معاذيره تلتطي تلتهب والحراب جمع حربة ليس وشيء غيره با
لقرينة نحو ليس خلق لمثله وقولك لا عيش لنا فلات ما عيشه نوالها والرعي عطا
اليوم ما اغد غدا يعني انها تقع لتقع غير الحال الماضي والمستقبل عند
وجود القرينة الدالة على ذلك وكان الملحوظ وسبب ذلك التوفيق بين القولين

المعروفين

المعروفين في ليس وذلك ان سيبويه قال وتبعه ابن السراج هي للنفي مطلقا
تقول ليس خلق الله مثله هذا في الماضي وقال تبع الا يوما يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا في المستقبل ومنه البيت وجمهور النحاة على انها لنفي الحال وقال
الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان
حمل على الحال كما حمل الايجاب عليه في زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة حمل
على ما قيد به وهذا هو الذي اراده المصنف والبيت كما ذكر للاعشى يمدح قيس بن
معدي كرب والنائل جمع نافلة وهي عطية ما لا يجب ويغب مضارع اغبى ما يأتي
يوما دون يوم بل يأتي كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والنايل مثله وزنة
فعل بالكسر تارة تخفيفه يعني انهم التزموا تخفيفه باسكان الياء
استغناء للكثرة عليها وهذا هو الباعث على الالتزام فيه دون باب علم
وهو ما عينه حرف صحيح مكسور فان تخفيفه جايز لا لازم فان قلت لم تزم كما
قلب ياء الفاعل هو القياس قلت لمخالفة اخواتها في عدم التصرف كذا قالوا فان
قلت لو كان مخففا عن فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير
كما في صيد قلت هذا اعترض ابو علي الفارسي واجابوا عنه بما تقدم من ازالة فعل
ذلك لمفارقة اخواتها بسبب عدم التصرف الا في هيوكان من هو ما خوذ من
الهيئة بتوهم الرجل حسنت هيئته عن والصواب الاول بدليل اهاء هذا يعني
ان اتصال ضمير الرفع البارز بها والحاق تاء التانيث الساكنة دليل على
فعليتها فيكون القولان فيها خطا والفارسي قد استشعر هذا الاعتراض واجاب
عنه فقال واما الحاق الضمير في لست ولستما ولستم فيه الفعل لكونه على ثلاثة احرف
ومعنى كان وما كان منه انما وناصبا كما الحق الضمير بهيات فقيل هاتاه وهاتوا
هاتي مع كونه اسم فعل بمعنى القوة مشابهته للافعال قلت حاصله منع ان
يكون لحاق الضمير الرفع البارز للكلمة من خواص الفعل وكذا تاء التانيث الساكنة وان
كان الفارسي لم يتعرض لهما صريحا فيما وقفت عليه لكن هي والمرفوع البارز في
الايراد والجواب سوا وان اسمها ضمير راجع الى

ربما
ربما

قام القوم ليس زيدا فزيد مستثنى بليس منصوب بها على انه خبرها واسمها
ضمير مستتر فيها عائد الى البعض المفهوم مما تقدم اى قاموا الا ليس بعضهم زيدا
ولا يرد على هذا ما ورد في مثل قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه
ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي فمثل كل
بعض من القوم فحصل المقصد من الاستثناء بخلاف ما في ما خلا وشبهه
وهذه المسئلة كانت سببا لوقوع الخلاف بين الخليل وسيبويه وقد حكى ابن السيد في كلامه على ألفاظ الموطأ
ان يروى ان سيبويه قال لحماد بن سلمة ما يقول في رجل رعف في الصلوة فقال
له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل رعف انما هو رعف فخجل سيبويه وقال سائرا
علما لا تلحني بعد فعرض له الخليل فشكا اليه فقال له الخليل رعف هي
الفصيحة ورعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان سببا لاعتقاده
في صناعة النحو ما نقل وقيل ما حكاه المصنف هو الظن الان ما انتقد حماد عليه
من رفع الاسم الذي حقه ان ينصب ما يدرك من النحو وما انتقد عليه
من ضم عين الفعل التي حقها ان تفتح لا تدرك من النحو وانما يدرك من اللغة
لان الاستثناء المفرغ لا يكون اه بل العدم صحة الاستثناء
المذكور اصلا وقياسا وذلك لان مصدر ضربت في قولك ما ضربت الا ضربا لا يحتمل
غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا ليشمل المستثنى وغيره
على جهة الصفة وبهذه الطريقة يصح الاستثناء اه الظن بما يقبل
الشدة والضعف والمعنى لا تظن بالساعة الا ظنا ضعيفا مستحقرا ملحوظا بانا
لعدم قطعك بكون الاستثناء مفرغا وكونه من المستثنى الاعم المحذوف اي لا تظن
شيئا من الظن الا هذا النوع من الظن فلا حاجة الى ذلك التحمل لا التحمل من
قال بتعدد الفعل باعتبارات واحتمالات مجازية بحيث تكون حقيقة المصدر
واحدا منها كما مر قيل ما ندرك الا الادراك الظني ولا ندرك ما فوقه من الادراكات
وكذا نحو ما ضربت الا ضربا كما قيل ما فعلت الا الضرب ولما فعل سائر النوابع
كالمفعول والحال كالشرط ونحوه وهذا كله لم يستغن عنه بما تقدم وقوله

وعى الشفا الذي لو طرفت بها وليس منها شفاء لفقت بدوله على هذا البيت
لهشام اخي ذات الرمة وهو من ابيات سيبويه والداء المرض هجرته اصلية والجيم
ادواء تقول سردواء الرجل بداء راء اي مرض فهو داء اي مريض والظمء الفوز وبنا
يتعلق بمبدوله والبذل بالذال المعجمة الجود والاعطاء والمعنى اوصلها على
تقدير الفوز به هو الشفاء الذي بذل من المرض لكمنها لا يجود به واستدلوا
بقوله ابن المخرز ولا اثر الطالب ولا اثر المعلوب ليس الغالب المراد بالاثر
ابرهة بن الصباح صاحب الفيل قيل له ذلك لانه كان شرم الانف ويروى
انا بو مرثد هذا كان ملك الملك من قبل اصحمة النجاشي وانه بنى كنيسة بصنعاء وسماها
القليس واراد ان يصرف اليها الحاج فخرج رجل من كنانة ففعد فيها ليلا اي قضا
حاجته الانسان فاغضبه ذلك وقيل اججته رفقة من العرب نارا فحملت الريح
فاحرقتها فحلف ليهدمن الكعبة فخرج بالحبشة ومعه فيل اسمه محمود وكان قويا
عظيما واثنا عشر فيلا غيره فلما بلغ المغمس خرج اليه عبد المطلب وعرض عليه ثلث
اموال تهامة ليرجع فابى وعبى جيشه وقدم الفيل فكانوا كلما وجهوه الى الحرم
برك ولم يبرح واذا وجهوه الى اليمن هرول فارسل الله طيرا مع كل طير حجر في منقاره
وحجران في رجليه اكبر من العدسة واصغر من الحمصة فكان الحجر يقع على راس الرجل
فيخرج من دبره وعلى كل حجر اسم من يقع عليه ففروا وهلكوا وما مات بها حتى
انصدع صدره عن قلبه وانفلت وزيره ابو يكسوم وطاير يحلق فوقه حتى
بلغ النجاشي فقص عليه القصة فلما انتهى وقع عليه الحجر فمات وبقتضى
كلام ابن الحاجب اما ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال
قال ثم حذفه لا تصاله واما ان منه نظرا فليس معناه انه مشكل وانما
المراد انه محل نظر فتبحث عن النقل فيه هل النقل فيه هل هو كذلك
عند العرب او لا والله اعلم الميم وقوله لا امز رماه تكوم النقوس من
الامر له فرجه كحل العقال هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدبح اخرصه

الميم الساكنة من الامر وهو لامية بن الصلت وقبله اصبر النفس عند كل ملم
ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد تكشف غماؤها بغير احتيال
وهذا مدرج ايضا اخر صدره الكاف الساكنة من يكشف اصبر امرء من صبرته
اذا حبسته قال تبع واصبر نفسك والملك النازل صفة محذوف اى عند
كل خطب ملم والغماء بفتح الغين المعجمة والمد مثل التهم والتهمة وجمعها الى التعظيم
والالباس والفرحة بفتح الفاء القضي من الهم والخروج منه كحل العقال اى فرجه
سهل يعتقل كحل عقال الدابة وهو الجبل الذي تشد به يداها عند الرباك ليمنعها
عن القيام ويحكى عن ابي عمرو بن العلا انه كان له غلام ماهر في الشعر ونهى به الى
الحجاج فطلبه ليشرب منه قال فلما دخلت عليه وكلمني في داري قلت انه مدبر فلما خرجت
قال لي اي شيء كذب فمن ربتك الى اليمن فما فرغ من شرحها فكنت هناك وانا امام بن جمع
الى في المسايل عشرين فرجعت ذات يوم الى ظاهر الحمراء فرايتها عرايا يابقول
لا مر الا مشترك قال بلى قال سمات الحجاج فاشتد بها نكرى النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال واشتد بفتح الفاء من الفرجة قال ابو عمرو لا ادري باي
الشيئين افرح امويت الحجاج ام بقوله فرجه بفتح الفا ونحن نقول فرجه بضمها
وهو خطا وبطلت ذلك رفعا ما في استعمالا تهم قال ابو عمرو وكنت بقوله افرح
بفتح الفاء اشد مني فرحا بقوله مات الحجاج وقد قيل في الامامة نقايضكم
الصواب ناقضكم فانه تريد جعل الجملة صفة والقان الصفة لها وقد سلف
ان الناقص هو الموصوف - وقال سيبويه في هذا ما الذي عتيد
يحتمل ان يكون المراد بالقرين المذكور في قوله تبع وقال قرينه هذا ما الذي عتيد
هو الشيطان الذي قص له المذكور في قوله تبع نقيض له شيطانا فهو له قرين
يستند له قوله تبع قال قرينه ربنا ما اطغيته وعلى هذا يكون الاشارة
بقوله هذا الى الشخص المعنوي والمعنى بحاله قال هذا شيء لدي عتيد اى لجهنم
اى معد لها باغوائي اياه فنفيد اطلاق ما على الشخص العاقل وقيل قرينه كاتب

الشمائل والاشارة يحتمل رجوعها الى كتاب السيئات او الى الشخص نفسه فقد قيل
ان كاتب السيئات هو مسايعه وقيل قرينه من ربانيته حمية الموكل بادخاله
اياها وتعذيبه فيها والاشارة حينئذ الى ما اعد له من العذاب فاطلاق ما في هذا
القول واحد الا حتمالين الواقعين في القول الثاني على ما بها من استعمالها
فيما لا يعقل قال نصب على التمييز عند آه اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية
للمضمر في الابهام فلا يرد ان التمييز لبيان الجنس المميز واجيب بمنع مساواتها
للمضمر لان المراد ما يشتمل العظم فهذا الاعتبار حصل التمييز واما من قرأ السحر على
الجر فما موصولة والسحر جرها اه نظر كلا سانه يتعين على قراءة السحريدون
همزة الاستفهام ان يكون ما موصولة والسحر جرها وليس كذلك بل يجوز ما قاله
ويجوز ان يكون ما استفهامية مبتدا وجملة حيز دقوله السحر خبر مبتدا محذوف
اى هو السحر وما اعتضد به من قراءة ما جئتم به سحر ليلتمس فيه وليس مقوما لدعواه
اذ الاحتمال المذكور بعينه قايم فيه وقال فتلك ولاة السوء تدطال بكمتهم
فحتام حتام العناء المطول الولاة جمع والد وهم الامراة والعمال واشباههم والبكمة
بتثليث حركة الميم واسكان الكاف اللبث والغفلة حال من الولاة والعامل
ما في اسم الاشارة من معنى الفعل والمعنى اشير اليهم في حال كونهم طويلي البكمة
وفاتحتي فضيحة اى اذا كان الامر كذلك فحتام والعناء ممدود ويعاين مصدر مفتوح
الثقب وربما ثبتت الفتحة الالف في الجزء وهو مخصوص بالشعر كقوله
يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات فحمي ذكر خلفتني اخرتني والهموم الاخر
جمع هم والطوارق الجمع ليلا يتوهم طارقات بطارق وانا جعل الهموم طارقات لان
اكثر ما يعتري الانسان في الليل حيث يجتمع فكره ويخلو بالرفيتذكر ما هو فيه
من الاحوال المرجعة والمصايب المولمة والذكر بكسر الذال المعجمة وفتح الكاف
جمع ذكرى وهي نقيض النسيان او جمع ذكوة بمعنى ذكرى وهو على الاول محفوظ
وعلى الثاني مقيس فلهذا حذفت في حق فيم انت من ذكراها الى قوله

بيدي احسن المصيبة الامثلة هنا وذلك وذاك اشارة ذكر لما استفهامية
ثلثة امثلة الاولى مجرورة بفي تحو فيم انت واتى لما الخبرية بمثال ثان نظير هذا
جرت منه بالياء وهو بانزال الالف الثالث مجرورة باللام وهو لم يقولوا
واتى لما الخبرية بمثال ثالث نظير هذا وهو لما خلقت بيدي وفي كلام المصنف
العاطف من اربعة مواضع ويقع له مثل ذلك كثيرا واما قراءة عكرمة
وعيسى اي فتى نادر وعكرمة بكسر العين المهملة والراء هو ابو عبد
المفسر مولى ابن عباس روى عن مولاه وعائشة وابي هريرة خرج له الجماعة
ومات ست ومائة وقيل الانتى من الحمام كان هذا العلم سقوط منها والراء
بعيسى هذا عيسى بن عمر الاسدي الكوفي المقرئ صاحب الخروف ويعرف بالهمذاني
لا عيسى بن عمر البصري الثقفي النحوي خرج النسائي والترمذي وقال ابن حنبل لا
باس به مائة سنة ست وحسبين ومائة واما قولهم حسبك علما فقد شذ حتى
لثيم تحذير يتحذر في ومان فتزوة يتمنى ويستبني ويجوز في عينه الضم والكسر
واللئيم خلاف الكريم والحر بالحيوان المحرم الاكل المعروف وفوز زايدة وقرع
تعلب والدهان قد فتر في المتن ومثله قولهم الاغوانا قتلنا قتلانا
سراتكم اهل اللوى فيما يكر القتل السراة بفتح السين السادة والخيار
وهل هو جمع سري او اسم جمع فيه كلام وقد اسلفناه في اما بالفتح والتخفيف
من حروف الالف واللواء بكسر اللام العلم وفي البيت كلام من حمية العروض ذلك
ان هذا من بحر البسيط من عروضه الاولى ومزهبا الثاني وهو المقطوع كان
اصله فاعلن حذفت فوقه وسكنت لامه فصار فعلن باسكان العين فحذف
منه نون متحرك وما قبله ساكن وجبان يكون موقوفا اي يوقف قبل حرف
الروي بحرفين كما في شاهد العرضيتين قد اشهد الغارة الشعواء تحملق
جوداء معروقة اللحيين سرحوب وقد انشاد هذا البيت العروضي في فصل
قدم من حروف القاف وتكلمنا عليه هناك ولا يخفى ان ضرب البيت الذي نحن فيه

وهو اللائي

وهو اللاتي الروي غير موقوف ففيه مخالفة لما قرره العروضيون في امثاله وقد
عرف ان المصادي ان اثبات الالف فيه في بيت حسان ومن قال ان يتخرج
ذلك بناء على تقديرها بالامدوحة عنه الشاعر اذا الوزن مع حذف الالف
في كل منهما مستقيم وغاية الامر ان يكون في بيت حسان العقل وفي بيت الاخر
الجبن وكل منهما زحاف مغتفر والعجب من الزمخشري الى قوله شاد
قال في قوله سوره مير يعني ما بمعنى شيء غفر لي بريد بيد ما كان منه معهم من
المصابرة واعزاز الدين حتى قيل الا ان قوله بيد غفر لي ربي بطرح الالف اجود
وان كان اثباتها جايزا يقال قد علمت ما صنعت هذا وهم صنعت وقال في
تفسير سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تبع فيما اعويتني لاقعدن لهم صراطك
المستقيم وقيل ما للاستفهام كانه قيل اي شيء اعويتني فمن اجله اقعد لهم واثبات
الالف اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ قلت والتعارض بين
الموضعين ظاهر مكشوف حقيقي بان يتعجب منه كما قال المصنف واجاز هو
وغيره في قوله وان غفرت لانه ان ما بتقدير كونها مصدرية عبارة
عن الذنوب بل هي عبارة عن الغفران والمعنى يا ليت قومي يعلمون بالغفران
الذي غفر لي ربي فان لا تفاوت في حاصل المعنى بين المصدرية والموصولية لما
انها عبارة عن الذنوب لكون الا تمنى بعد ارادة الاطلاع عليها مطلقا اذ يجوز
ان يكون العرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله وفور كرمه وسعة
رحمته فلا يبعد ارادة الاطلاع عليها بل ذلك هو اللايق على هذا التقدير
فاذا وقع في النفس من ذكر المغفرة مجردة عن ذكر المغفور لاحتمال حقارته
ولان ما التكوم الواقعة في قوله من هذا لا مدخل لها في الاعراض فان مدعى
الامام ان ما للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون ما اذا الموصولة تقع استفهامية
لا سترابة عبد وضمها الى الاجوبة الثلثة فان قلت يحتمل ان يكون مراده
الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيتجه الاعتراض قلت لو اراد ذلك لاشتغل بصور

كثيرة كقوله تع وما تلك بيمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف ما في غير ذلك واذا ركبت ما الاستفهامية الى قوله احشوا

وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا فلما بلغني انه توجه قافلا حضرني همي وطفقت اتذكر الكذب واقول بم اخرج من سخطه هكذا في الف من ما مع كونها من كلمة مع ذا فيفيد هذا من قبيل الثنوا

كقوله لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي احب فيقتضي ان ضلال و باطل يجوز ان يكون المراد بالمن شخصا معينا كما قاله صاحب القاموس او غير معين كما قاله صاحب المقاليد وحاول الامر عالجه وحاوله حولا ومحاولة اذا رامه واراده والنحب هنا الندر حض صاحبه ان يسئلا الى ما ذا يريد بسعيه في تحصيل المال اندر بويان يقتضيه ويوفي به امر بسعيه ذلك على غير بصيرة فما مبتدا دليل الى قوله بعد هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ما ذا كما في محل نصب على انه مفعول بجاور ولا ضمير محذوف فان قلت بطل رفع البدل قلت لا يكون نحو بع بدلا بل يكون خبر مبتدا مضمر

الثالث ان يكون ما ذا الى قوله حيث انما تعين في هذا المثال التركيب لثبوت الف ما مع دخول الجار عليها ولولا ذلك لوجب حذف الالف

وقوله يا خزر تغلب ما ذا بال نسوتكم هذا صدر بيت عجزه لا يستفقن الى الديرين تحنانا الخزر بضم الخاء المعجمة وسكون الزاي جمع اخزر وهو الرجل الضيق العين الصغيرها يق خزر يخزر خزرا فهو اخزر وبقوا الخزر هو ان يكون الانسان كانه ينظر بمؤخر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب سميت باسم ابيها تغلب بن وابل والبال الحال يقال ما بالك اي ما حالك لا يستفقن لا يكففن من قولك ما يستفيق فلان من الشراب اي ما يكف عنه كما في القاموس ويحتمل ان يكون بمعنى لا يصحون من قولك استفاق من سكره اي افاق اي صحا والديرين تثنية الدير وهو خان

الفصاري قال الجوهري واصله الواو وقلت كانه دير في الاصل من دار يدور ثم حصل قلب وادغام نحو بين وميت وعدة في فق من ذوات الياء وجمعه على اديار بترشد الى رد جعله كاعياد ليس بظاهر والتحنان التشوق وهو منصوب اما على انه مفعول لاجله ان جعل يستفقن بمعنى يفقن ويصحون واما على التمييز عن النسبة الواقعة في الجملة ان جعل يستفقن بمعنى يكففن و الاصل والاصل لا يستفيق تحنانا من اي لا يكف شوقهن والى الديرين يتعلق بحنانا المذكور ان جوزنا تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا او مثله محذوفا ان منعناه وقد جعلوا هذا البيت مما يتعين فيه ان يكون ما ذا اسما مركبا اذ المعنى اي شيء حال نسوتكم ولا يتعين لجواز ان يكون ما استفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا اي ما الذي هو حال نسوتكم ولا يستفقن اسيفا فكانه لما استفهم حالهن قدر انه قيل له ما ذا استفهم فقال لا يستفقن ويجوز ان يكون حالا من هن والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار اي انكر حالهن في هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزئه فكانه غير مذكور والمعنى اي شيء اتفق لنسوتكم في حال كونهن لا يستفقن وقال ابن عصفور لا يكون ما ذا اه تقدم في فصل كم من حرف الكاف ان ما ذا يخرج عن الصدرية وسبق كلام ابن مالك فيه وفي تفسير سورة آل عمران وعن ابن عباس انه سئل رجل نقال انا نصيب من الغزو من اموال اهل الذمة الدجاجة والشاة فقال يقولون ما ذا قال علينا في ذلك باس قال هذا كما قال اهل الكتاب ليس علينا في الاميين سبيل انهم اذا ادوا الذمة لم يحل اكل اموالهم الا بطيبة نفوسهم قال التفتازاني في قوله فيقولون ما ذا الصواب ما ذا يقولون بتقدير الاستفهام الا ان مثله شايع في الكلام فيحمل على حذف متعلق الاستفهام مرارا وهذا مبني على ان ما ذا يخرج عن التصدر وقد عرفت ما فيه الخامس ان يكون ما ذا بمعنى الذي وذا للاشارة كقوله انور اسرع ما ذا يزرقوا نوا بالنون الى الفار

وسرج اصله سرع بضم الراء فخفف فتوسرع ذا خروجا اى اسرع هذا فى الخروج
انشد الجوهرى البيت الذى هذا صدره فى غير موضع فى ص وهو تغير الباهلى
بالزاى المضمومة والغين المعجمة الساكنة انور اسرع ما ذا يا فرق جبل
الوصل منتكث حذيق فرقا ما اسم امراة او صف لها مرخم ولا اصل يا
فرقة يا امراة فرقة اى خافقة ومنتكث بالمثلثة اى منتقض وحذيق
بالحاء المهملة والذال المعجمة اى مقطوع والظن فى قولهم سرع ذا خروجا تغير
اى سرع خروج ذا مثل نصب زيد عمرا واما جعل سرع بمعنى اسرع وخروجا
منصوبا على اسقاط الخافض اى فى الخروج كما هو عبارة المصنف فلا وجه الا
ان يقال هو تغيير معنوى لا صناعى قال الفارسى يجوز كون ذا فاعل سرع
وما رايته ويجوز كون ما ذا كلها اسما كما فى قوله دعى ما ذا علمت احسن
من هذين التخريجين ان يكون قوله نورا مصدرا منصوبا بفعل محذوف
والتقدير ارب نورا اى انفرت نفارا او سرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير يعود الى
نورا والجملة صفته اى انفرت نفارا سريعا وقوله ما ذا مبتدا وخبر على ان يكون
ما استفهامية وذا اسم اشارة والاستفهام تعجبى او انكارى ولا عبرة عليه
وقد جوزت فى وما بكم من نعمة هذا وحيرشا ذا لا ينبغى تخريج التنزيل
عليه وذلك ان مجموع الشرط لا يحذف وحده بدون مفسر بعده نحو ان احد
من المشركين استجارك الاية خذوذا كقولهم ان العقل فى امور الناس افضل
بها درا عاد ان صبرا ينضر للصبر اى ان يكن العقل وان يحبس حبسا
الشاهد فى قولهم ان العقل اذ هو الذى حذف منه فعل الشرط وحده واما قوله
وان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما حذف منه جملة الشرط بدون
الاداة كما فى قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان غيا معدما قالت وان
فان قلت كيف دخلت الفاء على خبر ما ان صلح الا ان يكون شرطا قلت ليس
بخبر هو الجواب حتى يرد هذا بل هو خبر مبتدا مضمر اى فخ بصبر على حد قولهم

ومن عاد

ومن عاد فينتقم الله منه فالجواب اذن جملة اسمية والفاء بها لازمة والمراد
بالعقل هنا الدية وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المصرى من
قصيدة واصبوا الى السحر الذى فى جفونه وان كنت ادرى انه حالب قتلى وارضى
بان اسمى قتيلا كما سمى بلا قود مجنون ليلى ولا عقل وغيرها يعود الى العقل
نظر المكان المراد به الدية كما فى اشتركنا فى ناحقتها المكان بمعنى الصحيفة
او نظر الى الافراد التى هى العقول اذ اللام فى العقل للاستغراق ويجوز فى مثله
رعاية المعنى على ما نص عليه فى التسهيل ومعنى لا نضوب لها دنا عا انا نقدر على
ادائها وتتسع حيلتنا لدفعها ولما كان بالذراع موضع شدة الاذى قيل فى
الامر الذى لا طاقة للانسان به ضاق بهذا الامر ذراع فلان وذرع فلان اى
حيلته بذراعه وتوسعوا فى هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع اذا
وصفوه باتساع القدرة ومنه قولهم يا سيدا انت من سيد موطأ الاكناف
رحب الذراع والارجح فى الاية انها موصولة التعبير بها يقتضى
ان الوجه الاول راجح وليس كذلك وان الفاء داخلة وعلى كل منهما
ففى الاية اشكال وذلك ان الشرط وما شابهه يكون الاول فيه سببا للثانى
تقول ان اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب دخول الجنة والامر وقع فى هذه
الاية بالعكس فان الاول استقرار النعمة بالمخاطبين والثانى كونها من الله
وليس الاول سببا للثانى لان الاول فرع الثانى واجاب ابن الحاجب عن ذلك
فى شرح المفصل بما تقرير ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون المسبب فى
ذلك الجواب الذى هو جملة ادعى منه نا واما الخطاب بها والمراد بعضنا فنحو
النسبة فى الجملة مثاله قولهم يتم الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا
وعلانية فلهم اجرهم فنون الاجر لهم هو مضمون الجملة وهو مسبب عن
الانفاق والمراد بالخطاب بها ان يكون الاعلام بما هو المشروط مثاله قولك
ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس فالشرط هو الاخبار بوقوع الاكرام امس

لا نفس الاكرام او ان اكرمتني اليوم اخبرتك بان اكرامك قد وقع بالامس ثم
قوله تبا لكم من نعمة فمن الله فالمشروط هو الاخبار بنفس الحاجة لا الشكاية
ح وبيانه ان الاخبار يحوج الى الاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او
شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب للاخبار بكونها من الله
وقد لا يرضى لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون
ما بعد الفاء لازما للمضمون ما قبلها كما في جميع صور الشرط والجزاء فمعنى قوله تبا
لكم من نعمة فمن الله كون النعمة منكم لازما لحصولها معنا ولا يرتاب
فيه بعضهم ان الشرط سبب في الجزاء وهو غلط في قوله تبا لكم فما استقاموا له
يعني ان يكون ما في الآية شرطية زمانية نظرا ونحوا لا نسلم لزومه بل
هي محتملة للزمانية وللمفعول المطلق على حد سواء فيحتمل ان يكون التقدير
اي زمن استقاموا او اي استقامة وقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم
يقتضي انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسيرا
معنى لا تفسيرا صناعيا وقد تركيبها مع النكرة تشبيها لها بالكلمة
وما باس لورود تالياتها غير قليل على من يعرف الحق بها ويجوز ان
يتواه باس فعل ما من اصله بئس بكسر الهمزة تقول بئس فلان اذا اصاب
بؤسا اي شدة ثم خفف باسكانها كما توحي شهد باسكان الهاء في شهد
بكسرها ولو مصدرية وهي وصلتها فاعل بئس اي وما بئس ردها التحية
عليك اي ما اصاب بؤسا ولا مشقة والاسناد مجازا اذ المراد انها ما بينت
بسبب ردها التحية ثم اسند الفعل الى الرد الملابس لها وهذا تخريج جار
على القواعد لما احد نفر من البيد وهو خير من اثبات حكم لما لم يثبت لها
فتامل وعابها عيبها وهو مبتدا وقليل خبره وهو في معنى النفي اي عابها
معدوم على لو من يعرف الحق فثم مضاف محذوف وانا بغت
المضارع تخلصا له توجيه رده ان يكون قد اسند الى امر متوقع

وهو مستقبل

وهو مستقبل وهو ان ابدا لم تلو جعل يكون للحال الزم فتقدم الفعل في
الوجود على فاعله صح انه اثر الفاعل واجيب بان شرطها يعني
وقرينة غير الحال هنا قائمة كما تقدم فتخلف شرط الحمل على الحال فلم يكن
الحمل عليه واسير الراد عند الجمهور ان ما تخلص للحال او وجدت قرينة
خلافه اذ لا سبيل اليه وقد اجيب بوجه اخر وهو ان التقدير فلما يكون لي
ان ابدا لم فلا يلزم ان يكون الفعل مستقبلا ومنه ان اريد الا الاصلاح
ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله اجارتنا ان الخطوب تنوب
واني مقيم ما اقام عسيب يمكن ان يقال فضل الهم هذه الامثلة
عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها محتمل ان يكون مصدرية غير ظرفية وان
كان احدها لا من حيث ما اي الا الاصلاح استطاعتي اي قدر استطاعتي و
كذا فاتقوا الله ما استطعتم اي قدر استطاعتكم واني مقيم ما اقام عسيب
اي مثلها الا ابرح عن مكاني والخطوب اسباب الامور يقال خطب اي
ما سبب الامر الذي تليب به ولكنه كثر استعماله في الامر الصعب الشاق
وتنوب تصيب وعسيب اسم جبل وهذا البيت لامرئ القيس وبعده
اجارتنا انا غريبان هيمنا وكل غريب للغريب نسيب ولو كان معنى
كون زمانها نيتاه ظاهر كلامهم انها تدل عنده على الزمان بطريق النيابة
والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة
وانما الدال على الزمان في امثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف
المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة كما قال ابن السكيت وتبعها ابن
الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعاطفون ومنا والشيب
بيت لابي قيس بن رفاعة وطر نبت والشارب من ينبت من الشعر على الشفة
العليا وسيأتي الكلام في العاطفون والمراد جمع امرء وهو الذكر الذي لا شعر على وجهه
والشيب بكسر الشين المعجمة اشيب وهو الذي شاب اي ابيض شعره

والبيت عندي فاسد والتقسيم بغير هذا الى قوله لا في المعنى يمكن
يدفع هذا بان يقال لم يذكر العاتون من حيث هم غير متزوجين وانما
ذكروا من حيث ما يقتضيه العاتن من طول المدة التي يخرج بها عن كونه امرأة
وكونه عجوزا بنات نعش وذلك لان العاتن هو الذي طالت اقامته بدون
تزويج حتى خرج عن امثال من تزوج في الغالب دلالة انه بهذا الاعتبار
قسيم لمن طرشارها ولمن هو امرد فان قلت لكنه ليس قسيما للاشيب
وقد ذكر في البيت فيفسد التقسيم لصدق العاتن عليه قلت يقيد بمعنى الشيب
صفة يكون باعتبارها قسيما والتقدير والشيب غير العاتنين وفي البيت
مع هذا شذوذ ان الى قوله للمفاضلة لم ار الشذوذ بهذا يصحح وذا اطلاق
العاتن على المذكر في كلام احد من اللغويين ولعل المصنف استند في ذلك الى ان
بعضهم والذي في مر وعنت اعجارته تعنس بالضم عنوسا وعناسا فهي عانس
وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد
الابكار هذا ما لم يزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم رأيت وقيل الرجل
ايضا عانس وفي ق وعنست الجارية كمنع ونصر عنوسا وعناسا طال مكثها في
اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار ولم يزوج قط كاعنست
وعنّت وعُنّت وعنسها اهلها تعنيسا وهو عانس والجمع عوانس وعنس
وعنوس والرجل عانس ايضا هذا كلامه واما جمع الصفة بالواو والنون في
غير ما ذكره فالكوفيون يرونه جوازا قياسا والدماميني على انه يرد على
المصنف نحو حضن مما هو موصوف خاص بالمذكر فانه يجمع بالواو والنون مع
انه لا يصدق عليه شيء مما ذكره اذ ليس بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة
وحمله على قوله وتابته ما ان تسهلا مع واحد بادعاء ان تسهلا صيغة
التسهلة بفتح الشين المعجمة واسكان الفاء صفة يختص بالمرأة دون الرجل يقال امرأة
شهلة اذا كانت بين الصفاء والكهلة كذا في مر وفي ق وزاد ونيه والتسهلة العجوز والبيت

صالح لكل منهما بالعجوز اولى لشدة وحدها على واحدها لعدم امكان تعويضه
باخر بلغة في مجاري العادة والتقدير عند ابن جني والزمخشري ما وجد مني وقت
ان تهيأ صيغها وكون يكذبون في موضع قد اعتذر المصنف عنه
في اخر الكلام على المحال التي لا محل لها من الاعراب في الباب الثاني بان قال وتعلم ان
ان المصدرية انما ينسبك منها ويكذبون لا منهما ومن كان بناء على قول ابي العباس
ابي بكر وابي رأي على وابي الفتح واخرون ان كان الناقصة لا مصدر وسيأتي
الكلام فيه افتاء لم يتبع والذي يحترز غلطه عكس هذا أه لم يقع في
تصريح بان الضمير المجرور يعني عاد الى ما يصح القول بعدم بقائها وانا اسوق كلامه بتمامه
ليتضح الحال في ذلك قال واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه اراد بالذين ظلموا اتباع
اليمنى عن المنكرات اولم يمتهوا بما هو كبعض عظيم من اركان الدين وهو الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وعقروا همهم بالشهوات واتبعوا ما عرفوا فيه النعم والترف
من حب الرياسة والتزوة وطلب اسباب العيش الهني ورفضوا ما وراء ذلك
وبذلوه وراء ظهورهم وقرأ ابو عمرو في رواية الجعفي واتبع الذين ظلموا بعين
واتبعوا جزاء ما اترفوا فيه ويجوز ان يكون المعنى في قراءة الجمهور انهم اتبعوا
جزاء اترافهم وهذا معنى قوي لفقد الاغناء كانه قيل الا قليلا ممن انجينا منهم
وهلك السائر فان قلت عطف قوله واتبع الذين ظلموا قلت ان كان معناه و
اتبعوا الشهوات كان معطوفا على المضمر لان المعنى الا قليلا ممن انجينا منهم نهوا
عن الفساد واتبع الذين ظلموا شهواتهم فهو عطف على نهوا وان كان معناه
واتبعوا جزاء الاترافات قالوا والمعنى كانه قيل الا بقية القليل وقد اتبع الذين ظلموا
جزاء هم فان قلت هفوله وكانوا مجرمين قلت على اترفوا اي اتبعوا الاترافات و
كونهم مجرمين كان تابع الشهوات معمور بالاثام وارديه بالاجرام اغفالهم
الشكر وعلى اتبعوا شهواتهم وكانوا مجرمين بذلك ويجوز ان يكون اعتراضا
وحكما عليهم بانهم قوم مجرمون الى هنا كلام عمرو فان تراه لم يتعرض الى

معاد الضمير من فيما هو ولم يصرح بكون ما موصولة او مصدرية الا انه قد يقتضي انه جوز كلا منهما ولما في الجواب عن اشكال المصنف انه لا تعود الضمائر الى ما المصدرية بل هو على تقدير مضاف اي تعاديك الظلم المفهوم من ظلموا في المحاسبة مثل مخرج على قوة في تنزيه والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم ظلمهم وبذر وصلها بالفعل الجامد في قولهم ليس ابرى في الامور باتما بما سيما اهل الخيانة والغدر الامير هو ذو الامرة والناهي الداخل على غيره بالقهر لو قوعه في محل الليس عجيبا بان الفتى يبتلى ببعض الذي في يديه والخيانة معروفة والغدر صنو الوفا كقوله فلما يريح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا

فما في معنى النفي واللبيب العاقل والمجيب الكوماء لا يريح العاقل على احد حالتين اما ان يدعوه الى ما يورث المجد واما ان يجيب الى ما يورث الخمول اذا دعي اليه ذلك تعلق بداعيا ومعنى مثلها متعلقا بمجيبا وقد اسلفنا في فصل لو ان الرضى يجيز التنازع في الفعل المتقدم في نحو ضربت زيدا واكرمت وبدين وتعديت وعلى فيما في هذا البيت مثلهما وقد مناهناك ما يرد على هذا جميعا

واما قوله المراد صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يديمه فالمراد بفتح الميم وتشديد الراء وفي قوله كذا رواه المبرد الكلبي وابن سعيد الفقعسي وابن سنقد القيسي وابن سلامة العجلي وابن بشير الشيباني وابن معاذ الهرقي شعراء كذا قاله وقد ادري الامن هو صاحب هذا البيت من هؤلاء قلت والذي قاله سيبويه في الكتاب ما نصه وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال الشاعر صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يديم فهذا تصريح بان وحد الضرورة انما هي قلما الفعل مقدرا وانا نبه الاسمية عن الفعلية ولم يسق وجه ابن السيد القوله بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان السيرافي لا يجوز تقديم الفاعل في شعر ولا نثر قال المصنف في بعض تعاليقه والصواب في البيتان نقول داود عوض قوله وصال وان كان سيبويه وغيره

ادرده

اورده كذلك يعني ان تسلط النفي على الدوام الوصال يقتضي وجود وصال وليس كذلك فانه لا وصال لطويل الصدود ولم يطل الصدود وقد يقال عربا لوصال عن ارادته وتوقعه او حذف مضاف للقرينة فان المحب قد يأبى من الوصال بطول الصدود واستمرار الاعراض فيقطع رجاءه منه وتوقف له فيكون ذلك سبب السلو وعدم ارادة الوصال وكثيرا ما يقع لبعض الناس

على انا لا نسلم ان المخففة الى قوله في الثاني لما قدمناه عن الشان بعد ان المخففة يقل بالدعاء نحو اما ان جزاك الله خيرا وقراءة بعض السبعة ولخامسة ان غضب الله عليها يعني بالفعل كان ذلك منظورا لان يتوهم انه قابل بان اسم ان المخففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالابتداء الذي اورده هو قوله على انا لا نسلم ذلك وهذا الذي ذكره هو مذهب الجمهور وقد رجح بذلك في النوع الثامن من الحجة الثالثة من الباب الخامس حيث تكلم على اشياء في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فقال وينبغي ان يستثنى من منع ذلك يعني الانشائية في خبر ولله وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقولك يتم الخامسة ان غضب الله عليها فمن قرأ ان بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيرا فمن فتح الهمزة واذا يرد قوله الجمهور في وجوب كون اسم هذه ضمير شان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك وجوز النحويون بان ما كافة الى قوله جماعة العقلاء

ولا يفوت الحصر المستفاد بانما المحصول بطريق اخر كما في نحو انما الذي يكرمني الفاضل ويرد على المصنف في تجويزه هذا الوجه رسم ما في المصحف منفصلة بان اذ هو مانع من كونها بمعنى الذي لانها لا تتصلان خطا الا اذا كانت ما نحو فانما تلت فتيسك المضمنة منعة لا يجري على قانون الخط المصطلح تلت يا ابا فوقها في المثال الثاني من امثلة الحجة الثامنة من الباب الخامس

الرسم يعني في المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير بعيد وقد امكن هنا بجعل
ما حرفا كافا وهو ضعيف هذا الكلام قريبا في فصل ليت وقد سلفنا
مناقشته فيه بمنع عدم حلول الصلة فانها تحالت بالوصف كما صرح هو به في
قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل وفي رواية يوم بالرقمتين وبعضهم ينسب القول
لعلة يشير بعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافي في المالكي فانه حكى ذلك
قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص رأيت في الشيرازيات لعلي القرافي
اخذ منه وذلك انه قال سألت ذكران انما للحصر ايضا وفي شراحها فانا نأتي وشئ
جاء بك نوقا قال والاول اسهل من هذا لان معهم حرفا قدره عند هم على النفي
فصار حذف حرف النفي فيه اسهل من هذا القيام حرف آخر مقامه وليس في
المثالين الاولين شئ من ذلك انتهى قال الشيخ بهاء الدين وليس ببعيد في
انها بامية على النفي لان قوله لان معه حرفا دال على النفي تريد حرفا يدل على
الاثبات والنفي وهو انما واما الرقيل يدل على النفي والاثبات فلان الاثبات مستفاد
من اللفظ بحرفها عن انما ولو اراد بالحرف الدال على النفي ما ما قال فصار حذف
حرف النفي فيه اسهل اذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا
هذا كلامه وكتاب الشيرازيات كتاب يشتمل على مسائل املاها ابو علي الفارسي
بشيراز فنسبت تلك المسايل الى شيراز بسبب ذلك وفي قاموس ازدحلم موضع
بنى قصبة بلاد فارس فسميت به وانما قال الفارسي الى قوله انما او مثلي
هذا عجز وبعض صدر وبقيته انا الذائد الحامي الذمار الذايد
بذال معجمة اولا ومهملة اخرا من الدود وهو الطرد والذمار بكسر الذال المعجمة
ما يلزمك حفظه وحمايته كذا في وفي شرح التلخيص للخزانجي العهدة قال وفي
الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لا يحل تركه ليتم وعف من حماه وحمى عيره بالحسب
ما يحمد الانسان من مفاخر اباءه قال الجوهري وفي والحسب ما تعده من
مفاخر اباءك والمال والدين او الكرم او الشرف في الفعل او الافعال الصالح

او الشرف الثابت في الاباء ويحتمل ان يقال ان ما في البيت موصولة ويدافع عن
احسابهم صلة وانا جر ففيه حصر لكن بغير انما ولا يكون الفصل فيه ضرورة
كما قاله ابو حيان بل يكون حينئذ متعينا وهذا نظير ما جوزه المصنف انما يخشى الله
من عباده العلماء على ان القتار لم قال ولا يجوز ان يقال انه محمول على القلم لانه
لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا تلت
سناء على القول المرجوح في تقدير الضمير هو انا ما ليس الشاعر مستندا حتى تم قال
وليست ما موصولة وانا حرفها اذ لا ضمير في العدول عن لفظ من الى لفظ ما قلت
لانم ان العدول المذكور انما يكون لضرورة ولو سلم لم يضر ذلك فيما قدمناه لانا
ذكرناه على طريقة الالزام للمصنف انه يجوز ذلك في الآية وليس ان يجوز في البيت اذ
لا فرق وهذا كقول الاخر قد علمت سلمى وجارتها ما قطر الفارس الا انا
ظاهر تعبيره بالاخر ان البيت لغير الفرزدق وهو كذلك على قول فقيل هو لعمرو بن
معدي كرب وقيل للفرزدق وبعده تكملت بالرغم حيازيمه والخيل عرى رسيا
بيننا سلمى بضم السين اسم للمرأة وقطر الفارس يقطر اذا القاه على احد قطر
بضم القاف واسكان الطاء المهملة وهما جانبا ما اشتكت بالشين المعجمة خرقت
وانتظمت والحيازيم جمع حزوم وهو وسط الصدر وجمع مع انه ليس في الآية
سنة الاواحد كما في المفارق وروعي بانه بتقدير الجزء باسم الكل فيأتي في الجمع هذا
الاعتبار وعريا اي متفرقة وقول ابي حيان لا يجوز المنقول عن سيبويه
ان فصل الضمير بعد انما ممتنع وان الزجاج اجاز الفصل ولم يوجبه وان ابن مالك
اوجبه عند الحصر بانما قالوا وسيبويه لا يرى انما للحصر فلذلك منع الفصل بعد
كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات مراده هذا البيت
والكلام عليه في فصل رب وانشد ثالث بجزء وهو والعناجيج بين المهار وتقدم
ثم الكلام على لفظ البيت وقوله كاسيف عمرو لم تخنه مضارب هذا
عجز بيت صدره اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد وقد اتى المصنف بهما مرة في خزي الكاف

وتكلمنا عليه هنالك الثالث انك تقول فلان لا يحير جوابا لما قد يرى وانت
خطيب اقول لا يحير جوابا اى لا يرجع عقله فما احار الى جوابا صيغة
الشاعر بهذا تخصصات اى ان قولك لا يرجع جوابا لمن يكلمه كثيرا اما
ترى وانت خطيب بليغ ان الحال الا بلبث المقال فان من نظر الى قولك تذكرت ما كنت
عليه فى حال الصبوة وما مرت السير بعد الحمات فاعبرا يتلطف فجعل ذلك خطابا سرا
على طريق التحرز كما قال بعضهم فى ذم رقيق وصلب وانت فى حياتك لى عقاب
وانت اليوم اوعظ منك حيا ويحتمل ان يريد فكيف اذا رأيت فى حال الصبوة يخطيا
الا انه عبر بالمضارع لارادة استحضار الحال كقوله الى حيه وانا لما يرهب الكبش
مزبد هذا صدر بيت عجزه على راسه يلقى اللسان من الفم وابو حيه بالحاء المهملة
والشناة التحتية والكبش سيد القوم والذى قد شبر تمس الدين محمد بن العفيف
التلمسانى فى قصيدة لامية تشتمل على الغاز كثيرة اولها خذ من حديثى ما يفيدك
عن نظرى فانى سمر ناصلك عن سمركم من اب قد عذا اما المعبر فانه عجب لا عطاء
لفظ الام للذكر وناطح يرقون لام ترقون لام ولكبش قوم نقل العلم مستعمل اراد بالام رئيس
القوم وبالناطح الامر الشديد وبالقرون الثانية جمع قرن وهو ما يكون فى راس
البهيمة وبالكبش السيد وقد كتبت رسالة لطيفة فى شرح الغاز هذا البيت فليراجع
وقوله وصنت علينا والقنين من الحجل ضننت بخلت يقال ضننت
بالشىء اظن به ضنا وضنانة قال الفراء وصنت بالفتح اصن لغة قال اسهلا
اعاذل قد جربت من خلقى انى اجود لاقوام وان ضننوا بريد ظنوا فان كلا فلم
اقتصد كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالغام الخلس
فى صر العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما والعلاقة بالفتح فى المحبة ونحوها وبالكسر السوط والوليد تصغير الولد وهو الصبى وافنان راسك طرائقها وفواحيها وهو فى الاصل جمع فنن وهو الغصن والغمام شباب الشعر مفتوحة وغين معجمة تبنت فى الجبل بيض اذا سن وشيب بالشيب

والمخلس

والمخلس بالخاء المعجمة اسم فاعل من قولك اخلس الثياب اذا اختلط طيبها بدنسها
وكان الشاعر وصف بذلك ليقع التشبيه فى موقعه من حيث لم يكن كما بياض شعره
وانما كان اشمط اذا سواد وبياض والغمام اذا اخلس كان فيه بياض وغير بياض
وذلك ان ما كان منه ابيض فهو طيب وما كان منه رطب اليس بابيض وهو غير طيب
نفسه كما مر بر الجوهرى فى حرف الميم وعلى هذا فالكاف من راسك مفتوحة
لا مكسورة كما قدرته وهم وام وليد مفعول بمحذوف اى اتعلق ام الوليد علاقة
لا مناد على ما يسبق الى بعض الاوهام كقوله بينما نحن بالاراك معا
اذ لقى راكب على جمله فى قوله الاراك كسحاب القطعة من الارض تنبت
بعرفة وقرب نمرة وجبل هذيل وشجر من الحمض تستاك به والكل فى البيت
ممكن وما احسن قول جمال الدين بن المكرم رباعا ان حنت بوادى الاراك
وقبلت اعضانه الخضر فاك فما بعت الحلال بملك من بعضهم فانثنى وانثنى
مالى سواك فى نحو قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة
ليس نصف هذا البيت لبنت النعمان بن منذر وكان حقها ان يقول
فى قولها لكنه ذكر على ارادة من قولك وقولها فبينا نسوس الناس اى نامرهم وننهاهم تشير الى ما كانوا عليه من العز والملك والسوقة الرعية ووقع نصف
فى هذا المحل من نسخ المغنى التحريف بما من الاصناف وفى ليس ضمير الشان وقد
اثبت الصاد تنبيها على حرف الالف المرقق على غير ذلك فقال تنتصف مكان وهو تصحيف
تنتصف اى خدم وعلى هذا الوجه افتده الجوهرى فى حرف الفاء فى مادة نصف

وقوله مهلهل لو بابانين جاء عيطها رضل ما الف غاطى بدم

مهلهل هذا اكبل الها الثانية وهو امرؤ القيس بن ربيعة اخو كليب وائل
سمى مهلهلا لانه اول من هلهل الشعر اى رققه ونقح هلهل النسج الثوب اذا
اراق نسجه وقيل غير ذلك وابانان جبلان يقال لاحدهما متالع بميم مضمومة
وشناة فوقية وعين مهملة والاخر ابانان قرنوه من باب التغليب كالقمرين و

رهل بفتحتين يعني ان هذه المراة عزيزة القدر شريفة النسب لانتمائها مثل هذا
الرجل حتى انه لو جاء لخطبتها هذين الجبلين العظيمين اذا اهملها على حذف
المضاف لم يليقا السيد بل شيخ وحميد وستل دمر حتى رهل افسر بفتحتين
وقوله الاعشى متاما تناى عندب بن هاشم تراخى ونلقى من تواصله
ندا المراد بابن هاشم هو سيد الخلق وحبيب الحق سيدنا محمد بن عبد
بن عبد المطلب بن هاشم م وتناى من ضارع اخت مبنيا للمفعول بخلاف
ناقتي وانا حتما ابراكها وتراخى مضارع ارخت من الاراحة مبنيا ايضا للمفعول
والفواضل جمع فاضلة وهي اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا في تاج والند
بفتح النون والقصر الجود ولا يخفى ان ندا منصوب على انه مفعول تبلغي فان
قلت بان المقصور المنون يعتبر في حالة الوقف بالصحيح فيفصل بين المنصوب
وغيره فيكون الالف في نحو هذه عصا وضربت عصا بدلا من الكلمة والتنوين
محذوف في نحو كسرت عصا بدلا من التنوين والتي هي بدل اللام محذوفة تركت
ندا في البيت بالف وكذا ان قلنا برأي المازني ان الالف بدل من التنوين الذي
كلها واما على رأي ابي عمرو والكسائي فان الالف هي بدل لام الكلمة في جميع
الاحوال فيكتب ايضا ندا بالالف لانه من ذوات الواو وبدليل قولك ندوت
اذا حدت الا انه لو كان هنا ما هو من ذوات الياء كتب بالياء وبعد
لخا قاض حوفا كان محقوبها رحمه عما قليل من حظيا تمام انت الهم المتمثل
بخطيا تهم دون خطايا هم صح كلتا القراءتين مستوائتم لان التمثل بخطيا تهم
اظهر في زيادة ما من حمية ظهور الاعراب فيه بخلاف خطايا هم ربما زينه
سيف مصقول بين صبري وطعنه بخلاء تقدم انشاد هذا البيت
والكلام عليه في فصل رب من حرف الراء وقوله وشر مولانا ونغلم
انه كما الناس مجمعون عليه وجازم مر انشاد هذا البيت والكلام عليه
ايضا في الكاف المفردة وقوله لك عرنام فما احسن رقادي واتم محتظري

وسادي

وسادي من غير ما سقم ولكن شفقي هم اراه قد اصاب فوادي الخلي الذي
من الهم وهو خلاف الشجي قال البرد ياء الخلي عن ليل الشجيني شان السلاء
سوى شان الحجيني واحسن بضم الصرة من قولك احسست الشيء اي وجدت
حسه والرقاد النوم وقيل هو النوم مطلقا او بعيد كونه في الليل قولان
كما في تاج محتضر بكسر الضاد المعجمة وقيل حضره الهم واحتضره وتحضره
بمعنى كذا في صحاح والوساد والوسادة المخدة وحكى صاحب تثليث حركة
الواو والسقم بضم السين وسكون القاف وبفتحهما المرض وشفى اي جعلني
مريضا ناحلا وسادي يحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر بعد خبر او مجرور
على انه بدل اشتمال من ضمير المتكلم في لدن وقوله لكا سيفا ومرد ذلك
لجمل تقدم انشاد هذا الجزء في فصل سي من حرف السين وانشد
هناك صدره وتكلمنا على الفاظ البيت ثم وفي الهيثر للفارسي
الهيثات بكسر الهاء وهي المسايل التي املاها ابو علي الفارسي بمبيت دهى
بلد على الفرات ويروى صحة دحول الواو قد اسلفنا الجواب عن
هذين الامرين اضمين في فصل سي من حرف السين المهملة فراجعه واذا
قلت لا سيما زيد جاز تقدم انه يمكن ان ينصب ما على مضمرة وما نكرة
بمعنى اي شيء اي ولا مثل شيء اهني زيدا وبعد اداة الشرط اه هذا
نكرار خال عن الفائدة فانه تقدم الكلام على زيادة ما بعد الجازم وقيل ما
اسم نكرة لمثلا اه وقع للمحشي في فان ما اسم هذا البيت
وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته اما مزيدة نشاعا وهو ما كقولك
اعطني كتابا ما تا مزيدا اي كتابا وصلة للتاكيد كما آتي في فيما نقضهم ميثاقهم
قال التقتازاني في حاشيتها هنا فتسميها للصلة وذة المفضل فتسمى من حروف
الصلة مثلها في فيما نقضهم وكانه مال هنا الى انها اسم على ما هو رأي البعض
فمعنى مثلا ما مثلا اي مثل ويتفرع على الابهام للحقارة مثل اعطه شيئا ما او الفخامة

مثل لامر ما سيود من سيود اذا صار فعل بمصدرية والتوصية مثل الحريرة ربما
ما وقع الحملة توكيدا ما اناده تنكير الاسم قبلها وقرر وبر برفع بعضهم
روبر بضم الراء وسكون الهمزة هو ابن العجاج بن رويبة قال الزمخشري
وهو امضغ العرب للشيح والقيصوم المشهود له بالفصاحة وكانوا يسمون
بر الحسن وما اظنه ذهب في هذه القراءة الا الى هذا الوجه وهو المطابق لقضاء
يعوذ حبر الاستفهام وتنبه نظر الان القارئ لا بد ذهب الى ما يختاره بل الى
ما يثقل وليس له في ذلك اجتهاد والشيح والقيصوم بنتان من نبات
البادية والغرض من المضغ تحقيق انه بدوي لا المضغ نفسه فان هذين النبتين
لا يمضغهما الاهميون وذلك عند البصريين والكوفيين اما
اعرف بشذوذه لم يحسن بهم تخريج الفصيح عليه والذي ينبغي ان يقال
في الصلة هنا موجود لا معدوم لان قوله فما فوقها من جملة الصلة فالشذوذ
عند البصريين كما انه لا شذوذ عند الكوفيين ولما جاء هذا من قبل ادعاء ان
الصلة هي بعوضة فقط وليس كذلك وزادها الاعشى من تريد في قوله اما
تريان حفاه لا بغال لنا اما كذلك ما نخفي وننتقل المرتاه هما زيادة تمام بعد
ان الشرطية وزيادتها قبل الجملة الفعلية وجواب الشرط محقول ان يكون محذوفا
اي ان ترياني حفاة فسوار عزم مثلي وبدل عليه انا كذلك ما نخفي وننتقل ولا يكون
هذه الجملة الاسمية جوابا لعدم اقترانها بالفاء او اذا لقيل بها الا لام على الجواب المحذوف
ويحتمل ان يتوهم جواب وحذف الفاء من مثل ما سيأتي لانه محل ضرورة وفي
البيت شذوذ وهو عدم توكيد الفعل بالنون من اما ترياني والذي سهل هذا التوكيد
مثل فاما ترين من البشر احدا وامية بن الصلت تلك مرارة في قوله سلبي
ما ومثله عشر ما عايل ما وعالت البيقور فسر المص السلع والعشر بانهما
مرتان من الشجر وقال الجوهري السلع شجر مر والعشر شجر له حمل وهو من العضاه
قال وفي حرف اللام في مادة وقول الشاعر وقالت البيقور اي اذا السنة الجدبة

انقلت

ونحوه قوله لتنذر قوما ما اتاهم من نذير من قبلك وما ارسلنا اليهم قبلك من
نذير انتهى فكان المص لم تان الزمخشري ساق الآيتين للاستدلال بهما
على ان ما في الآية الاولى نافية وليس في كلام الزمخشري ما يقتضي الاستدلال
بوجه وليس فيه اكثر من ان ساق الآيتين للنظير والله تعالى اعلم وقوله
الموصولة اي لما ذكر الزمخشري وقد فسر انذر آباؤهم على اثبات الانذار ونحوه فلك
ان تجعل ما مصدرية لتنذر قوما ما انذر آباءهم او موصولة منصوبة على
المفعول الثاني لتنذر قوما ما انذره آباؤهم من العذاب كقولك انا انذرناكم عذابا
قريبا فان قلت اي فرق بين تعلق قوله لهم غافلون على التقديرين قلت هو على
الاول متعلق بالنفي اي لم ينذروا لهم غافلون على ان عدم الانذار هو سبب
غفلتهم وعلى الثاني بقولك لم ارسلت لتنذر كما تقول ارسلتك الى فلان
لتنذره فانه غافل فان قلت فكيف يكونون منذرين غير منذرين بما تضمنه هذا
ما في الآية الاخرى قلت لا منافاة لان الاولى في نفي انذارهم لا في نفي انذار آبائهم
وآبائهم اقدم من ولد اسمعيل وكانت انذارهم اياهم فان قلت فيجب التغيير
ان آباؤهم لم ينذروا وهو الظاهر كما تصنع به قلت اريد آباؤهم الاولون حتى يكون
الى هنا كلامه وكان المص قوله في السؤال وهو الظاهر يعني كونا للنفي فادعى كما سبق
ان الارجح وفي كلام الزمخشري ما يشير الى انه لا مانع من الثبوتية اورد هما المص
عليها ادعاه فتامل ثم حذف الجار كما قال شعر وبن معدي كربا ورك
الخير فاضل اما الموت سبه هذا صدر بيت عجز وقد تركت ذا مال وذا نشب
وقبله فقال لي قولي وقد راى وفقده مجرب عاقل زند على الريب الحقه محتل
ان يراد بالسيد والها مفتوحة تنادبه لان دوي الدين والنزوع
اقعد بمعنى قعد وجوز الاخفش والحق بالافعال عليها ويحتمل ان يراد بها القدرة
والبيت في الحماسة للتلمساني والنزع بضم النون واسكان الزاي السعد والريب
التهم جمع ريبة والنشب بفتح النون والشين المعجمة قرم الجوهري بالمال والعقار

وصاحب ترك المال الاصيل من الناطق والصامت يقول امرئ بالخير في حال غناك
فاضل وكاعذر الدهر في التخلف عنه وبعض شارحي ابيات المفصل نسب هذا البيت
لعباس بن مرداس وقليل ذو معنى التقى مثلثة في قوله قليل بها الاصوات
هذا عجز بيت افتتحه المص بتمامه في فصل الابالكسر والتشديد من حرف
الالف ومضى الكلام عليه هنالك وسيعمل ذلك وسيأتي ما على تقدير الى قوله
ما استغنينا القاعدة لا ينبغي عند المص ان يسهل ذلك ولا شيئا ما لا نص صريح
بان هذا الاتباع في تقدم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر والكلام
في غيره بالى افصح كلام وقد افتتح المص هذا البيت اولا في الفصل الثاني من الفصول
الثلاثة التي عقدها لاذ في حرف الالف وانشد ما يضا في الباب الثامن في اثناء
القاعدة التاسعة والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين بيان الجمع بينهما
في الآية المذكورة وهي قليلا ما يوجدون ان عنى على ذلك التقدير حذف الموصوف
وتقديم المعمول عن محله وكلاهما على خلاف الاصل على ان لقائل ان يمنع كونهم لا
يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند احيوا الارض شباب الزمان ومشكوا كبر
وتيكل على علم كيف كان عاقبة الدين من قبلهم هذا مبني على ان
قوله من قبل هو صلة الموصول وعند البصريين هو كان اكرم منك وهن قبل
ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة فلا اشكال اذن على سيبويه ولا
على غيره من المحققين فان قلت قد وقع في احاديث الهجرة من صحيح مسلم ان انسا
ويعني بن النعمان اخا الربيع بن النضر شهد مع رسول الله ايريد بن الله
ما اصنع الحديث فقد وقعت الغاية صلة لما من قوله فيما بعد قلت يمكن ان
يجعل الظرف المذكور لغوا متعلقا بما يدل على كون خاص حذف الاكثر تقدم عليه
اي فيما اشبه بعده وقيل نصب عطفا على ان وصلتها الى قوله بالظرف
لكن قوم من النحويين من لا يرون ان هذا الاتم باطل وقد صرح بان
مثل هذا في التسهيل ومثل له بعضهم بقوله تبع ان ياسر كبر ان توفي الامانات الى

اصلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقد صرح المصنف بحواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يعتبر اذا او قسم ثم حذف ثم عطف عليه اذا حكمتم بان الناس ان تحكموا بالعدل وقد صرح المصنف بحواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يعتبر اذا او يقدر واما ما يوهمه كلام اذا حكمتم فيكون على هذا الاخير من باب عطف الجمل قلت و يجاب عن الآية بوجه آخر على طريقة حذف الطرف والعطف عليه بان يقال التقدير وما لهم ان لا يعلموا من قبل اخذ ميثاقهم الموثق ومن قبل تقرير ملكهم فحذف الاول واعطف عليه وقد اجاز بعضهم في نحو يعقوب من قوله ومن وراء اسحق يعقوب في قراءة من قرأ بفتح الباء ان يكون مجرورا على انه معطوف على اسحق اي فبشرناها باسحق وبيعقوب وضعف الفارسي بالفصل بين المتعاطفين بالجار والمجرور وجعل مثله مررت بزيد وامرأته اكتفاء بدلالة المعطوف عليها او قوله ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان ينزل عليكم من خير من ربكم والفاصل في الآية والبيت اجنبي لان المعمولات كلها معمولات الفعل فلا يشبع ح وصحح بعضهم كلام الفارسي وفرق بين ضربت زيدا امس وعمرا اليوم وقولنا ضربت امس زيدا واليوم عمرا بان الفعل اذا كان له معمولان احدهما ظرف والآخر مفعول به كان مرتبة المفعول به ان يتقدم على الظرف وان قدم الظرف عليه فانما هو على نية التأخير فاذا حذف ذلك العامل وانيب عنه حرف العطف لم يجز تقديم الظرف انتهى كما كان يجوز مع الفعل لان الاصول تحتمل من التوسع والاتساع ما لا تحتمله الفروع وقد ذكر ابو الفتح ما يدل على ان ابا علي اعتمد في توجيه ذلك على ما ذكره قال ابو علي ان ضربت اليوم زيدا واسرعوا بضعف الفصل بين الواو وما نصبته اذا كانت هي الان العامل قلت لم فاذا كانت هي الان العامل فهي حي وان كانت العامل فانما هو مقام مقام العامل الاول الاصلي تضعف الفصل بينهما وان لم يضعف الفصل بين العامل الاصلي وما عمل فيه يضعف ما اقيم مقام الشيء ان يجري مجرى نفسه وهذا من تفاصيل الكلام

قال ره وقوله

وتقول ما احسن ما كان زيد قد سبق الكلام على هذا من حيث ان الجملة هي قولنا كان زيد وليست بمفعول اعتنا هي صلة الموصول الحرفي والجواب ان ليس مراده بالجملة المصطلح عليه وانما مراده المعنى اللغوي اي جملة الالفاظ وهو جميعها يريد ان مجموع قولنا ما كان زيد هو المفعول وتلا على خمسة عشر وجها ع هي بكسر الميم وسكون النون وتقدمنا بالالف في الآخر وهذه هي الاصل عند الكسائي والفراء وشاهد ذلك قوله بدلنا مارن الخطي فيهم وكل مهند كوسام منا ان يرقن الشمس حتى اغاب مزيدها وقد الظلام الخطي الرمح وصار تهر ما فضل عن قبضته ودراماء وقرن الشمس اعلاها واوله ما يبدو منها في الطلوع والترتيب الطريد الحرا ومقرة واحدة نترة وهي الغبا وقال ابو حيان وخرجه ابو الفتح على ان منا مصدر مبني اذا قدر انه يستعمل ظرفا كحنوق النجم واعترضه في حواشيه على التسهيل بان الذي يفهم من كلامه هنا ان يكون منا بمعنى القدر بفتح القاف وسكون الدال لا بمعنى التقدير وفي البرهان ايضا دليل من اول نوبه قال الفرخي وانا لا ادري معنى لابتدا في هذا المقام من معنى الابتداء في ان يكون الفعل المتعدي عن الابتداء شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور من هو الشيء الذي ابتدا منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تباعدت من فلان على فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ ليس خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس حينئذ ممتدا ولا اصلا للمعنى الممتد بل هو حدث واقع فيما بعد بين وهذا معنى قولي في الآية بعض في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بعض فيهن تحو

بيننا وبينك حجاب وفي الحديث فطرنا اليوم بعض فيهن تحو

وفي الحديث ايضا من بعيد من نصف النهار الى صلوة العصر على قراط فعملت النصارى من نصف النهار الى صلوة العصر على قراط ثم قال من بعيد من صلوة العصر الى مغرب الشمس على

قيراطين الاناتم الذين يعملون من صلوة العصر الى غروب الشمس فاستعملت
من للابتداء في الزمان اربع مواضع فان قلت على ما ذا حمل الثاني
من قيراط وقيراطين فانه لا يمكن حمله بالاصالة وهو ظرف ولا بالتبعية اذ ليس
شيئا من التوابع قلت هو محمول بالطبعية لانه انه ليس شيء من التوابع
بل هو تاكيد وبيان لان الحكم المعلق بجماعة قد يقيد تعلقه بالمجموع
وقد يقيد تعلقه بكل فرد فالزمن ذكر الثاني ليكون اشارة على ذلك وترب
شيء لا يلزم ابتداء شيء لا يلزم لعارض فلا يرد انه لو كان تاكيد لجاز سقوطه
وقد يعود ان شاء الله ذكر هذه المسئلة في الباب الرابع عند الكلام على
اقسام الحال ووقع في حديث الافك وليم تجلس عندي من يوم قيل فما
قيل في الحديث اض فما زالت احب الدماء الى الى اليوم قد جرى مجرى المحاورة
تغير مبني للمفعول من قولك تخيرت الشيء اذا اصطفيته والازمان
جمع زمن وهو مثل الزمان اسم لقليل الوقت وكثيره ويوم حليمة يوم
مشهور من ايام العرب قالت في وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر وحبر ابو جاد
حبيبا الى المنذرين ماء السما فاخرجت اهم ركنا من طيب وطيبتهم منه
فقالوا اما يوم حليمة سير يضرب لكل امر معالم مشهور كالتجارب بكسر الراء
جمع تجربة وهي مصدر قولك جربت الشيء اذا اختبره وعرفته نحو ما يفتح
الله للناس الى قوله على الحال اما فما يفتح لهم من رحمة فالحال ظاهرة
وذو الحال الا تراها في محل نصب مفعول يفتح وهو العامل وكذا في ما ننسخ
من اية واما مهما تاتنا به من اية فالظاهر ان مهما مبتدا والجملة الا تاتنا منه
على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير الخبر من به او يحمل مهما من باب المنصوب
على الاشتغال لكن هذا ما رجوح الرابع التعليل نحو ما لحظانا يا
اعز فقا لم يعتل هنا بحظنا تم كما مثل بها لزيادة ما قال والمقصد هنا
الاستشهاد على التعليل وهو اعم معنوي ظاهر في الاية سواء كان الاعراب

ظاهرا

ظاهرا او مقدرا وقوله وذلك من بناء جامد هذا صدر بيت
لامرؤ القيس عجزه وخبرته عن اجد الاسود وقيل نظا والمراد بالامتداد و
نام الخلي ولم ترقد بات وباتت له ليلة كليلة ذي العايرالارمد الاعذ
بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وكذا حلى صاحب ق وفتحها ايضا كاحمد
واما الامتد بكسر الهمزة والميم مخبر يكحل به ودمان الخلي الخالي من الهم والمراد من
ليلة الاستغراق ببيانت والعايرالعوار وهو القذى الراسب الذي يلفظ العين
وقيل الرمد وقوله الفرزدق وبعضي حياء وبعضي من مهابته
هذا صدر بيت عجزه فما يكلم الا حين يبتسم وهذا من قصيدة مدح بها
الفرزدق بعض ولد الحسين بن علي عم وذلك ان بعض الخلفاء الامويين
قدم مكة للحج فنصب له كرسي بقرب الكعبة فجلس ينظر الناس وهم يطوفون
فجاء ذلك الرجل الذي هو من ولد الحسين فافرج الناس عن طريقه في
الطواف وعاملوه بالاجلال والتعظيم فكره ذلك الخليفة فقال متجاهلا لان
هذا الذي يعظمه الناس فنكت الحاضرون وقام الفرزدق فقال ما يعيبه هذا
الذي يعرف البطحاء وطاته والبيت يعرفه الحل والحرام ومن ينتدر مثل هذا
من المدح فبلغ ذلك الممدوح فبعث اليه بجايزة فردها وقال انما قلت
ذلك لوجه الله تع ومتى علقت بالجد تعلق المعنى لا يتعلق به
اذ المراد بالجد هو الحظ الدنيوي والغنى ولا شك انه غرض اذا كان بدلا
عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجد او ينتفع وقال الجوهري او لا ينفع
فالغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك التمني
ويحتمل ان يكون من للابتداء متعلقة بينفع او بالجد من قوله ذا الجد والمعنى
لا ينفعه منك الجد وانما ينفعه التوفيق او لا ينفع ذا الجد منك جده الذي مجته
وانما ينفعه التوفيق منك حكاه التفتازاني عن الفايق قال وقد يتوهم ان
فاعل ينفع مضمر وهو الجد مبتدا وخبرا ولا ينفع ذا الجد جده وانما يكون منك

وليس بذلك واما قليس من الله في شيء فليس من هذا لم يقم دليل على
صحة هذه الدعوى بل المعنى صحيح اذا قدرت ليس في شيء بدليل ولا نراه قط اي
ليس في شيء ناقص معتد به بدليل ذلك وقال ابن مالك في قوله اي فضيله
ولو تدرّى من البقول العنسقا المراد بدال البقول الى قوله لا الفسق الذي
رايته في ضرب اللام في مادة بقل الموحدة ما نصه هذا الاعراب ان الفسق
من البقل وهكذا مروي بالباء والذي اظنه بالنون لان الفسق من النقل وليس
من البقل هذا كلامه وهو مشتمل على انه جاء رجز بان الرواية فيه بالنون كما
عند المص ثم انظر من اين جاء الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه والبقل بفتح
الباء الموحدة وسكون القاف ما نبتت في بزره لا في اصل ثابت وضم النون ما
يتنقل به على الشراب وقد تضم قاف بقل على ما حكاه في ق وذكر عن بعضهم ان الضم
خطأ والفسق بضم المثناة الفوقية كقنفذ وبفتحها كجندب قاله في ق هو
معرب بسته نافع للكبد وفي المعدة والمعص والتشكر قلت اجاز بعض النحاة
في وصفه حيث يقول كلمة الفستق الحلوح حيدي بدا مشفقا في لطيفات الطيافير
واللب ما بين قشريه يلوح لنا كالسن الطير ما بين المناقير وقوله الاخرصيد
عامل الكوفة بالجواز اخذ والخاص من الفضيل علة ظلما ويكتب الامير افيلا
المراد بالخاص الحوامل من النوق واحدتها خلفة ولا واحد لها من لفظها
ومنه قيل الفضيل اذا استكمل الحول ودخل في الثانية ابن مخاض والانثى ابنة
ابنة مخاض كما نه فصل عن امه للحقت امه المخاض سواء لحقت او لم تلحق هكذا
في ض وعلة يغبن مجهول مضمومتين والباء الموحدة مشددة مصدر
غلب وهو منصوب بجدوى اي غلبوا غلبة او ياخذوا على تضمينه معنى
الغلبة فظلما مفعول لاجله او هو وغلبة حالان اي اخذوا غالبين ظالمين
وانتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادى فلان افيلا هذا
انما يتم على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف

على ذلك بعيد ولعله يكتب الماخوذة من فلان افيلا وغير ذلك مما يكون فيه افيل
مرفوعا او منصوبا وكان المص لم يجد لمفتشي البيت مساغا غير الحكاية دون جره
بدون اعتبار حافظ وهو ان يكون مفعولا بيكتب به في هذا الفعل غير مستر
نائب عن الفاعل يرجع الى الماخوذة افيلا بمعنى انه يصير بالكتابة افيلا على
التضمين السابع مراده فتر الباء نحو ينظرون الى قوله للابتداء اذا اريد
كون النظر واقعا للتنظر فمعنى الباء كما قاله يوسي والمسير الطرح كونها للابتداء كما
قاله المص وان اريد ان النظر وقع ابتداء التنظر منه فمن لابتداء الغاية لا بمعنى
الباء فهما معنيان متغايران سواء كان الحامل على الارادة المستعد لتامله كقولها
يضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم انشد المص صدر هذا
البيت في فصل ما ونسبه الى ابي حيه وانشد تمامه وتكلم على هناك
وفيه نظر لان الفصل الى قوله بمعنى عن تقدير ابتداء الغاية هنا تميز
الشيء من الشيء انما يكون بعد الاختلاط فاذا قلت بعت الحديد من الزيد فان
ابتداء فصل كل منهما حاصل من الحديد الذي اشتراه البائع ولهذا يصح الطلاق من
على ايهما استثنت مع اتحاد المعنى الثالث عشر الغاية الى قوله ولا انتهاء
هو الذي حمل عليه المعربون كلام سيبويه وغيرهم قلت خلاف ذلك فقد قال
ابن السراج وحقيقة المسالة انك اذا قلت رايت الهلال من موضع كذا فانك
واذا قلت رايت الهلال من خلال السحاب فمن للهلال فالهلال غاية الرؤية قلت فلهذا
حمل سيبويه من غاية في قوله رايته من ذلك الموضع وعلى هذا مشى ابن مالك
في التسهيل حيث جعل من للانتهاء وهو قول الكوفيين ودليل ابن مالك قوله
ترتب مسنفانه كقولك ترتب السير ودليلهم رايت الهلال من خلال السحاب
وشممت الريحان من الطريق بدليل انه يجوز ان تقول رايت الهلال من فاري
من خلال السحاب وشممت الريحان من فاري من الطريق قلت على ان من الثانية
ليست لابتداء الغاية اذ لا معنى لابتداء الغاية ومعنى عروض الثانية معنى الباء

مجرورة الاولى فاستحال ادغامها الدلالة وتعين ان الثانية لا شبهها الغائبة وبعض
المانعين قاله وذلك على ان التقدير ظاهر من خلال السحاب فكانا من البريق
فمن الثانية لابتداء وغاية الظهور والكون وزاد الفارسي الشرط كقوله
ومهما يكن عندامرء من خليقة ولو حالها تخفى على الناس تعلم يكن
بالمثناة التحتية فيرجع مذكر يعود الى مهما قاله في قوله حيث تكلم على وقالوا
مهما تأتنا به من اية لتسحرنا بها والضمير في به وبها راجعان الى مهما الا
احدهما ذكر على اللفظ والثاني انث على المعنى لانه في معنى الاية ويعضد قوله
زهير وانشد هذا البيت قال اليمني فانه ذكر الضمير فيكن حملا على لفظ مهما
وانث الجار حملا على معناه لانه في معنى الخليقة والخلق والخليقة واحد والتاء
في الاية والبيت جاء بعد المبين بقوله من اية ومن خليقة الى هنا كلامه
تقييد المفعول بقولنا اه قال ابو حيان وتراه في ظرف مصدرا
تسمع فيها نحو ما سيرت من سير شديد وما صيد علينا من يوم قلت هذا داخل
في المفعول به اذ دخل منهما مفعول به على الاتساع وتبع عبارة ابن مالك عن
القيد هي قوله به وليست عن التقييد فلا يصح الجواب ان التقييد فعل المقيد
القائم به والعائد هي الملفوظ الذي هو متعلق اللفظ فهي غير التقييد وجوابه
ان العبارة اريد بها التعبير عن القيد وهو عين التقييد فالحمل صحيح
اهـ من في المعنى عن زاده قد يستشكل بانه قد يسمع دخول من على مع
كما حكاه سيبويه ذهبت من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معي تبعون
ذكر وكسر ميم من ويجاب بان مع المدخول لها من بمعنى عند وليست مع التي
يراد بها مكان الاجتماع او زمانه لاستلزام مع التي تجعل الواو بمعناها
في المفعول معه هي التي ليست بمعنى عند وتقدير ما الدين عن مشتق
الاشتقاق ولا انتقالها لما بالزمن الحال دائما غالبا فلا يكون عدم
عدم اشتقاقه اية وانتقالها مسببا للدعوى حالية مع انها يمكن ان يأول

مشتق واما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فضعف والشطر مما لا يناسب
قد يكون مراده الشطر في كون لفظ الاية ووقع منكرا حالا في الموضعين
لان اتحاد المعنيين وتفسير اللفظ بما لا يحتمله ولقائل ان يقول
اية تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العام فيلزم عمومها
واستدل سيبويه ولقد جاءك الخ اخره في كلام حذف منه عاطف
وليس من الحالات التي يجوز فيها حذفه وقد تعرض بعد هذا للتخريج
الاية الاولى على ما يقتضي عدم الزيادة واما الاية الثانية فسيوضح بها
ان من فيها مبعضة اي يغفر لكم شيئا من ذنوبكم واعترض بلزوم التناقض
لقوله الاتي انه يغفر الذنوب جميعا ولرجح في اية محمد صم قال الرضي ولو كانا
ولا دين انفي اثر واحدة لم يكن ثم تناقض فان غفران بعض الذنوب
لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي غفران كلها
نكفر عنكم من سيئاتكم في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات
فنعما هي فان تخفوها او تؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من
سيئاتكم فقرأ نافع وحمزة والكسائي نكفر بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص
بالياء والرفع وقرأ الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصحف
فقط وقد وقع لها نظير في فصل قوله تعالى في سورة الاعراف فما اغوينني لاقعدن
بدون فاء وهل ذلك سابغ او لا هذه مسئلة مهمة اطنب فيها الشيخ
بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي وها انا اذكر كلامه
في هذا المقام مجملة وان طال لما اشتمل عليه من الفوائد قال رحمه الله
اعلم ان هذا بحث مهم لم من تعرض له وهو مكان عويص يحتاج ان فيه
عن ساق الجد والذي تقتضيه النظر الصحيح ان توان كان ذلك في غير كتاب
الله تعالى وسنته نبيه صلى الله عليه وسلم الاستئناف بالجملة من غير عطف مثلا عن
عطف مثال ان يقول زيد وقعد بكر وتعجبني قوله زيد وقعد بكر ولم يعرض

دليل لمنعه فان حرف العطف يتنزل من المعطوف منزلة الجزء ولذلك يمكن
له لام الامر وهما الغير غيران حكما ميتا من غير واو احسن اذ لا فائدة في ذكر
حرف العطف الذي انما وقع بين الجملتين لغرض الاتصال وغيره وقد يقصد
الحاكي عجز هذا القول من غير مراعاة الحملة السابقة وربما كان بينهما انقطاع
انتفى العطف عند المتكلم دون الحاكي وقد يوجب امتناع هذا الكلية حتى
يقوم عليه دليل الا ان يكون ثم معنى يقتضي رعاية الحملة المعطوف عليها
بالحكاية فلا باس هذا كله عند نطق الحاكي عنه فيسل تلاوة بالواو فنقول بلى
عمرو وتقول قام عمرو والله ما هذا القسم فقد ظفرت في القرآن الكريم بمثل
لجواز كل من الامرين في قوله تعالى حكاية عن موسى عم قوله القوا تارة بحرف
العطف وتارة بدونه والقصة واحدة فان قلت فهل مثل لك في ذلك على
جواز الامرين مع نطق الحاكي عنه بالجملتين قلت لا لانه فيه فقد يجوز ذكر
بل في القسم السابق لحكاية جميع الفاظ المتكلم بخلاف ذكر حرف العطف
دون المعطوف عليه فانه ليس له معنى هذا كله في حكاية كلام الواحد منا
اما في كلام الله تعالى فلم نر له تنبيه دليلا في ذلك الى ان ظفرت من السنة بما
بما يقتضي جواز كل من الامرين اما المقتضي لجواز الحكاية من غير ذكر حرف
العطف فاحاديث الاول قوله صم حين سئل عن الحمر ما انزل علي فيها
شيء الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه
في صحيح البخاري صم في الترغيب وفي الجهاد وفي علامات النبوة وكذا في مسلم و
رويته بضم النون من غير فاء وغيره الى التصحيح ولكن ذكر في المنتقى وغيره
لفظ لمسند احمد الثاني قوله صم من صلى صلوة او نام عليها فليصلها
اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك وتلا اقم الصلوة طرفي النهار وزلفا من الليل
ان الحسنات يذهبن السيئات الرابع قوله صم من اتاه ملك فلم يوف كوبر
مثل ما لرتجاعا اقرع له زبيبتا بطوقه نوهي القيمة يأخذ بلهزمته يعني شدقيه

يقول انا

من غير عطف فانه يدل على جواز مثله في كلام البشر وهو واضح كما سبق واما
الدال على جواز التلاوة مع حرف العطف فمن العطف انما جعل وصلة بين
المعطوف والمعطوف عليه فاذا لم يكن غرض في ذكر الجملة المعطوفة عليها كان حرف
العطف في كلام الواحد منا ساقطا الاعتبار فان ذكر في الجملة المعطوفة لا فائدة
فيه ومع الجملة المعطوف عليها هو غير مذكور ولا سيوغ ذكره فقط فلا يتوجه ان
يكون في الحكاية ملغى اما القرآن الكريم فهو كالكلمة الواحدة ونظمه رفيع عالية
من الاعجاز والتعقيد بديع رائع فلا يمكن للعاطف حرف العطف ان لا يمكن الوقوف عليه
فلم يبق الا ان يكون مقررا في التلاوة بين الآية المعطوفة والوصلة بين الحرف
والمعطوف اشد من الوصلة بين الحرف والمعطوف عليه فالحق عندي تقييد
الاقتصار على الآية المعطوفة ولم يلحقه بالآية المعطوف عليها عند قصد الاقتصار
عليها وقد تحرر من ذلك جواز الامرين بالنسبة الى الآيات وان الغالب الابتدا
بالحرف وجواز الابتداء بالجملة الحكمية من غير حرف العطف في غير القرآن الكريم
والوقف في جواز الابتداء بحرف العطف اذا كان المعطوف عليه ملفوظا به ولم
يرد حكايته وقد نشأت لنا من هذه الغاية لطيفة وهي ان الكلام على الوقف
والابتداء صنفوا في ذلك كتبا وذكروا الوقف الحسن والوقف التام والوقف
الكافي والوقف القبيح وقالوا الكلام موضع فيح الوقف عليه فالابتداء بما بعده
قبيح او هو خلاف المراد وخلاف المستحب او نحو هذا العبث
ظهر لنا موضع يقبح الوقف عليه ولا يقبح الابتداء به ولا هو خلاف الاولى و
انما قلت ذلك لان الوقف بين حرف العطف والمعطوف لا شيء في قبحه فانه
اشد من امور صرحوا بقبحها كالوقف بين المضاف والمضاف اليه فهذا وقف
قبيح لا محالة والابتداء بما بعده ليس بقبيح ولا خلاف المستحب لهذا الا ان الاشارة
وقد كتب ابو بكر الانباري في كتاب الوقف والابتدا لا يتم الوقف على الحكاية دون
المحكي ولا على قد ولا ولا ثم لان من حروف معان تقع الفائدة فيما بعدها من

ولا على اذا ولا بل لان من حروف تسق بعطف بعدها من على قبلها نحو قوله
لا يتم انما يعني بيان ذلك قبيح لانه ذكر اشياء قيل هذه وقف لا يتم الوقف
عليها لتصريح بقبحها وعلى كل تقدير علم ان الوقف على ذلك غير تام والابتدا
بما بعده حسن وهو وارد عليهم فان قلت هل حروف العطف في ذلك على السوا
قلت لا بل هي متفاوتة فاقواها الفاء لاتصالها لفظا وخطا ثم الواو ثم ثم لانها
كلمة مستقلة ولذلك اتفق القراء على تسكين لام الامر مع الفاء في نحو فلتفرحوا
واختلفوا في الواو ثم وجلوا التسكين مع الواو احسن منه مع ثم معللين ذلك
بان ثم كلمة مستقلة وراءه في البسيط للواحدي عند قوله تعالى فصويهن سبع
سموات وهو بكل شيء عليم ان ثم كلمة يحكم الوقوف عليها وافراد ها عما بعدها فلا من
الفاء والواو واللام وهذا يوافق ما قلناه من قبح الوقف على الفاء والواو
ولكن قوله يحكم الوقوف على ثم اذا اراد انه ليس بقبيح من جهة عدم تغيير المعنى
فصحيح وان اراد انه غير قبيح مطلقا فهو مخالف لقول القراء القبيح ما لا يعلم المراد
وذلك اعم من ان يتوهم منه خلاف المراد او يجهل المراد منه فقط وذلك موجود
في ثم بل هو فيها اسهل منه في الوقوف على المضاف على انه ليس في كلامه ان ذلك غير
قبيح ومقصوده فامن هذا ان هذين الاسلوبين يختلفان تبعا على حسب حروف
العطف فكل ما دل على جواز الابتداء دون الفاء دل على جواز الابتداء دون غيرها
من حروف العطف فكل ما دل على جواز الابتداء دون غيرها من حروف العطف
لا ينعكس وكل ما دل على عدم الابتداء بالمعطوف ثم دل على غيرها بطريق الاولى
ولكن لا يظهر ايضا كثرة انفصال الامر ثم لمخالفة ما قبلها لما بعدها فتامل الناظر
هذا البحث فانها مسئلة مهمة يحتاج اليها في العلم والعمل ولم يتعرض لها
احد فيما وقفت عليه وبعد ان انكشف القناع عنها فلنتبعها بفوائد كالمتمة
لها احدها يؤخذ من ما سبق من جواز الابتداء من غير حروف العطف السابق على ما
هو مذهب الشافعي وانما قلت ذلك لامرين احدهما صحة الحديث في ذلك وانما

مع الحديث فهو مذهب الثاني في رايت في الرسالة ما نصه قال الشافعي رحمه
الله تع وهو يحكي قولا لاحنة يوسف عم لا يتم ما تمسدنا الا بما علمنا الخ انتهى
فقد نظر الشافعي بالاية من غير حرف العطف السابق على ما والشابوني على انا
ذلك على ان ذلك راجع هذا على حسب ان الشافعي واشاله من المجتهدين علم
يقلدون في افعالهم واقوالهم من غير ان يفتوا على جواز ذلك ليس هذا محل
الثانية اذا جاز الابتداء دون حرف الشرط فقد تق بذلك على الاطلاق سواء كان ذكر
ذلك للاستدلال لمجرد التلاوة وقد تق تقتصر به على مورد الدليل وهو عند
ذكر الاية لمجرد الاستدلال بها اما اذا قصد التلاوة فيجب الابتداء بالمؤمن والفرق
بين الحالتين ان العاطف لما لم يكن له مدخل في الاستدلال جاز الابتداء بما بعده لكملا
يتوهم ان له مدخلا في الدليل والقاصد للتلاوة يتبدو تحصيل المثوبة التالثة
حيث قلنا بجواز مثل ذلك في القران الكريم فاما يعود بر الجواز الشرعي وكلام
المتكلمين على الوقف والابتداء يعود بر الشرعي حق قال ابو حيان والذي ان من الوقف
القبيح ما قد يؤدي الى الكفر ولكن ذلك فيما يخل بالمعنى ويؤدي الى مفسدة عظيم و
حسنة قلنا بالجواز والامتناع في كلام البشر فانما يعنى بالنسبة الى اللغة وكما ليس
من الكلام ما لا يجوز في اللغة الامتناع الشرعي كما ان من رفع المفعول ونصب الفاعل في غير
كتاب الله تع وسنة رسوله لا نقول انه يمتنع ولا يأثم المتكلم بخ من اللحن الممتنع
يقصد بذلك ايقاع السامع في غلط يودي الى نوع من الضرر ولا في فاعله تع
ثم هذا القصد المحرم الراجع علم ان ما سبق على جواز الابتداء بالاية الكريمة ليس منه
ما ادى الى قطع همزة وصل فان ادى اليه فهل تق بجوازه كالابتداء في نحو قوله تع
والمطلقات يتربصن بانفسهن مع قطع هذه الهمزة هذا امر نظر واحتمال يجوز
ان تق لا فرق لان همزة الوصل من شانها ذلك ويجوز ان تق بامتناع مثل حق
يقوم عليه دليل الجواز ان تق لما كان حرف العطف مقتضيا لوصل هذه الهمزة اشتد
اتصاله بما قبله فلم يلزم من جواز ذلك حيث لا يودي الى النطق بما لم يكن منطوقا به

عند العطف

ان يجوز اذا ادى الى النطق بما لم يكن منطوقا به عند العطف ان يجوز اذا ادى الى النطق
بما لا يجوز على هذا لجواز الابتداء بغير ذلك من همزات الوصل لانه اذا ثبت جواز
الابتداء احتجنا اليها وسيلة الى النطق بالساكن والذي اوجب هذا البحث قلة
لم اجده في الحديث ولا في شيء من استعمال اهل استعمال الناس الابتداء بالاية مع
النطق بالهمزة فقد يقف فيه يقوم عليه دليل الخامسة وهي كالفرع عن المسئلة
السابقة اذا جاز اسقاط العاطف عند الابتداء بالجملة المعطوفة فلو ان
المتكلم على الجملتين من فعل معين ذكر حرف العطف او يجوز ترك كان يقول
زيد قام عمرو وقعد بكر فيقول له قائل تزيد قام عمرو وقعد بكر او لم يحتمل الا
من الصور السابقة كلها والذي قد يستدل به الذهن امتناع ذلك لدلالته على
هذا الوجه على عدم تعاطف الجملتين وكلام المحكي عنه بخلاف ما سبق فان ذكر
الجملة المعطوفة من غير عاطف نهاية ان لا دليل على العطف وعدم الدلالة عليه
من الدلالة على عدمه لكن قد وجب في القران الكريم ما قد يفيد الجواز قال الله
تع حكاية عن فرعون قال امنتم له قبل ان اذن لكم انه لكبيركم الذي علمكم
السحر فلاقطعن ايديكم قال الله تع حكاية عنه اياه قال امنتم له قبل ان اذن
لكم انه لكبيركم الذي علمكم السحر فلسوف تعلمون لاقطعن ايديكم الخ قد يعترض
على هذا بجواز ان يكون وقع من فرعون كلام من الكلامين ولذلك وقعت قصتة
فرعون وحكايته كلامه في القران على انحاء متعددة كقوله تع ولاصلبنكم وقوله
تع ولاصلبكم وكما في قصة نمرود قال الله تع انا اتي بالشمس من المشرق فات بها
وقال الله تع انا اتي بالشمس من المشرق فات بها الخ وهذا مرجح من قال قطعن بجواز
ان تق هذه الفاء الداخلة على لسوف تعلمون فان قلت فهذا وارد عليك فيما
تقدم من الاستدلال بقوله تع قال بل القوا وقوله تع قال القوا موسى
القوا فهلا قلت فيه باحد الجوابين في وقتين قلت لان فرعون
في مقام التهديد للسحرة وتوعدهم وهو مقام تاكيد فلا يبعد تعدد وعيده

لهم بالفاظ مختلفة الا سالبا ما قاله موسى عليه السلام فليس فيه هذا المعنى
فالذى يترجح او يحصل القطع به انه لم يكن لامة واحدة واما قلت يترجح ذلك
لان موسى عليه السلام لم يقل لهم الا احاديث ليس لهم تحجير الهم وبدا بهم بالالقاء
على احب اليهم فعلها موسى عليه السلام بالغة فى النصفة واقامة الحجة عليهم واشاعة
الى ان ما عنده من المعجزة لا يتطرق اليه خوف الفوات بخلاف ما عندهم
من السحر وهم باذنه لهم فى البدء بالالقاء لم يكن لهم حاجة الى اذنه ثانيا واستيفاء
اخرا لا يدرون ما يراه ولنا قلنا او يحصل القطع بانه لم يترتب على هذه المقالة
لامرين احدهما انه لو قال القوا موا اخرى فلا جايز ان يكون ذلك قبل قولهم
اما ان تلقوا اولا يحتاجون بعد قوله لهم القوا الا هذا ولا جايز ان يكون بعد
قوله بل القوا لان الاية الكريمة دلت على الالقاء وبعث عقب قوله بل القوا لقوله
تبع فاذا حاصل الامر فان كلا من القاء واذ الفجائية يقتضى المغايرة الثانى
ان ذلك يكون دون غيره الا فى جواب كلا مما يضيق عنه المجال ولا يخفى على الذكى
المتامل السادس وهو ايضا كالفرع على المسئلة المعلل بقوله ما المحكوم عليه
هذه الصورة وهو ذكر الاية الكريمة التى ليست معطوفة بما المعروف على كلام سابق
ليس من القران مثل ان تقول الشكر لله والحمد لله رب العالمين الايات تاصلا
بها التلاوة فالجواب ان هذا الفرع ايضا لم ار فيه نقلا وقد وجدت من السنة
ما يشهد للجواز منه وهو كتاب النبى الى هرقل ان فيه فان توليت فعليك
اثم الاريسيين ويا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الاية لا
يبقى محتمل ان النبى لم يرد التلاوة بل اراد مخاطبتهم بذلك الامر ثانيا احدها
ان العلما استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الاية والايتين للارض العدو
ولو كان المراد التلاوة لما صحة الاستدلال وهم اعلم وافهم اقوم الثانى
انه لو كان كذلك لقال النبى فان تولوا فيه فقولوا اشهدوا بانا
مسلمون واذا ساغ هذا الاستعمال فيحتمل ان تقدير جملة محذوفة والمعنى والله

يا اهل

وبقوله عز من قايل ربيعة ويحيى لها عجبا عجبا
قال ابن كثير لم يرد يحيى بن يعمر ولا يحيى بن يعمر ولا الكاشح
الذى يضمر لك العداوة ولا يضر بكثير العناد المجهرة وتخفيف الراء مضارع
ضار يضير ابعوض واستدلال الكوفيين بهذا البيت لا يتجه على القارئ لجواز
ان يكون ما شرطية وتقدم الشرط عنه مسوغ للزيادة كتقدم النفى واخويه

وجوز الزمخشرى فى وما انزلنا على قومه لما رهط فى نقير
سورة يس بل فيه فى هذا المحل ما يقتضى ان ما من قوله وما كنا منزلين فتامل
وذلك انه قيل ما نصب الصحة المعنى ان الله كفى امرهم بصيحة جبريل ولم ينزل
لاهلاكهم جندا من جنود السما كما فعل يوم بدر والخندق فان قلت وما
معنى قوله وما كنا منزلين قلت معناه وما كان يصح فى حكمتنا ان ننزل فى اهلاك
قوم حبيب جندا من السما وذلك لان الله عز وجل اجرى هلاك كل قوم على بعض
الوجوه دون بعض وما ذاك الا بناء على ما اقتضته الحكمة واوجبته المصلحة
الى ترى الى قوله فمنهم من ارسلنا عليه صاحا ومنهم من اخذته الصيحة ومنهم
من خسفنا به الارض ومنهم من اغرقنا فان قلت فلم انزل الجنود من السما
يوم بدر والخندق قلت استصغارا لعلهم بجنود وحيوانها لو يروها بالف من
الملئكة منزلين مجتزلا لاقى من الملئكة مسومين قلت اما كان يكفى
ملك واحد فقد اهلكت مدائن لوط بريشة من جناح جبريل وبلاد
ثمود وقوم صالح بصيحة ولكن الله فضل محمدا صلعم بكل شئ على كبار الانبياء
واولى العزم من الرسل فضلا على حبيب النجار واولاه من ماسات الكرامة ولا
غرابة لمن له احد لغن ذلك انزل له جنودا من السما وكما منا الشارع بقوله
وما انزلنا وما كنا منزلين الا الله انزل له الجنود من عظايم الامور التى لا توجد
لها الامثال وما كنا نغفل بغرك هذا كلام مربوط وانت تراه خاليا عما
تقتضيه المصنعة فى هذه الاية ولعلك وقفت له على ذلك فى موضع اخر والله يتم

اعلم وقال المخالفون المقدر ... معينان كان تامة مستقرة في محل
نصب على الحال من ذلك الضمير لا صفة لكائن المقدر على ما قدره توهم من هذا
التقدير واجاب بعض المخالفين ايضا بانه ورد على سبيل الحكاية كما قيل
هل كان من مطر فقيل قد كان من مطر فرد بان في الموجب لاجل حكاية
المرادة في غير الموجب كما قال ... عدس ما لعباد عليك امارة ... نجوت وهذا تحملين طليق
وايضا فالقبلية والبعدية لا تختصان بالزمان بل يكونان
للمكان ايضا كما تقول داري قبل دارك او بعدها فلهذا سهل دخول
من عليهما عند البصريين ... وسيأتي ان كم لا يتعدى بين كانه
نسي ان يوفي بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب
كم لا يتعدى بين والامر كما قاله بدليل قوله يتبع ولا تكتموني حديثا وقول
الشاعر كمتك ليلا بالجموميين ساهرا ... وحدين مستسرا وظاهرا احاديث
نفس تشتكي ما يريبها ... ورد مجهولم يجب مصادر الليلا مفعولا ثان على
حذف مضاف اي امر ليل ورايت بخط شيخنا الشيخ شمس الدين العمادي
احد تلامذة ابي حيان ما نصه بالجموميين حال منه ساهرا حال من الفاعل
وحدين عطف مقدم على احاديث واحاديث بدل من المفعول الثاني لكمتك
والاول الكاف ولا يكون ظرفا لانه لا يريد كمتك في ليل بالجموميين بل يعني
ثان بتقدير امر ليل وحديث ليل انتهى قلت الظاهر بالجموميين صفة لاحدا
ولا حاجة بنا الى ان نجعل حدين معطوفا مقدما على المعطوف عليه مع ما فيه
من الشذوذ واذ يمكن ان نجعله معطوفا على ليلا والمعنى كمتك حديث ليل
كائنا بالجموميين وحدين اخرين ونجعل احاديث اما بدلا من هذين المتعاطفين
او منصوبا باضمار اعني ويجوز رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ومن هنا
تعرف ان الشيخ بهاء الدين السبكي الى الاعتراض على صاحب التلخيص حيث قال
تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قد يكون لا في التاخير اخلالا ببيان المعنى

نجوت قال

نجوت قال المخاطب من الغرغور بكيم اما انه فانه لو اخر من الغرغور لتوهم
انه من صلة بكيم فقال الشيخ بهاء الدين هذا غير صحيح لان هذا التوهم
انما يصح ان لو كان هذا الفعل يتعدى بمن وليس كذلك فانه يتعدى بنفسه فهذا
الوهم ليس له محمل وما يقع في كلام الناس من تقديم كم بمن فالظاهر انه لا
اصل له قلت ليس في كلام صاحب التلخيص تصريح بان كم يتعدى بمن فانه
انما على تقدير التاخير توهم ان من الغرغور صلة لبكيم وهو صحيح على ان
يكون من تعليلية وهذا لا يمكن دفعه وهو مخل بما قصد من بيان كون كم
هو في نفس من الغرغور والله تعالى اعلم من ... وقد انتقد جولة ذلك بان تاه
الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تتميم الكلام على الكلمات المفتقرة
لذلك ما نصه ويكثر قيام من مقرونة بالواو مقام الناذ فيخطأ غالبا الا
قصد الايجاب اسمي وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله ونحو ومن يرغب
عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه اذ لو قدر ان التركيب كان في الاصل فلينا
لا يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه فقامت
من المذكورة مقام الناذ فليتضح والمعنى المراد حاصل وعلى هذا لا يتوجه نقض
نقض الهم بانه الكبرى لان من لا استفهامية هنا وان اشربت معنى النفي الا
انها ليست قائمة مقام الناذ اذ لا يصح ان يكون الاصل الا ذا الذي يشفع عنده
الا باذنه حتى توهم انها قامت مقام حرف النفي على انه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي
انها لا يوقع مقام الناذ الا بشرط ان تقترن بالواو فان كان المصنف اشار بالاقتران
الى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم كما عرفت وان اشار الى كلام
اخر وقع لابن مالك في غير التسهيل فهو مجهول ولكن الشان في وجوده والله اعلم
بحقيقة الحال ولهذا دخلت عليها رب فهو قوله ... ربت من انضجت غيظا
قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع ... انضاج اللحم جعله بالطبخ مستويا يمكن اكله
وعبر به هنا كناية عن نهاية الكبد الحاصل للقلب واستعارة مشبر تحيير

القلب والكماده بانضاج اللحم الذى يوكل وغيظا مصدر غاضه اذا اغضبه
ابن السكيت ولا يقال غاظه كذا فى صروح وقيح فى قارورة غاظه وغيظه والغاظ
وهو منصوب فى البيت اما على انه مفعول لاجله اى انضجت قلبه لاجل غيظى
اياه او على انه تمييز عن النسبة اى انضج غيظى اياه قلبه ومجل محمد رب
رفع على الابتداء والخبر اما قدمتى ولم يطلع خبر ثان واما لم يطلع وقد
غنى صفة وقوله حسان بن ثابت فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبى محمد ايانا وانشاد هذا البيت فى البيا المفردة وسيلة قريبا انشاء
صدره والباء من بنا زايدة حال وتوسيط للتفخيم وحب النبى نا على انه فكفانا
حب النبى حالة كونه فضلا عظيما والا يضح نصب فضلا على انه مفعول ثان
لكفى لفساد المعنى وقال الفرزدق واياك اذ خلت بارحلنا لكى يرانا
بعد الحل مطور حلت نزلت تقول حل وحل به يحل وحل كسر او ضما الا
رحل ضما جميع رحل وهو مسكن الرجل والجار والمجرور والظرف كلاهما يتعلق
بمطور وهو صفة من الجريرة بالكاف فجرهما على الزيادة يمكن
ان يخرج بيت الفرزدق على ان من موصولة حذف صدر صلتها اى كالذى
هو مطور وادبر بعد الحل بمطور خبر الا انه خفض لمجاورة المخفوض
وقال الزمخشرى لقد رشحت الى الناس اكم قال ابن المنير فى
تفسيره محتمل ان يكون يراى العهد بالموصولة اشبه لان تعريف الموصول
عهدى واما اذا كانت اللام للجنس فلا عهد ولا تعريف فناسب فيه الموصولة
لانها نكرة فاستبعدان يكون المنكور بعض المعهود وقال التفتازانى
فى حاشيته على ان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان يكون موصولة
على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا مبناه على المناسبة
والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لابهامه مناسب الموصوفة لنكرتها
والعهد لتعيينه مناسب الموصولة لتعريفها وهذا اقرب مما قاله ابن المنير

واما الاستعمال

واما الاستعمال فلان الشايع فى هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل
بعضا من الجنس كقوله تعالى رجال مؤمنون صدقوا الاية والموصول مع
اذا جعل بعضا من المعهود كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبى والقران
يفسر بعضه بعضا وقد يقال العلم بالجنس لا يستلزم العلم بافراده فيكون
بالقلة على التكثير فيكون المعبر بها عن البعض نكرة موصوفة وبعد الكل
يستلزم عدد افراده فيكون موصولة وهذا بعد تسليم ما ذكرنا من وجه المناسبة والا فلا امتناع فى ان يعبر عن المعين بلفظ النكرة
لعدم القصد الى تعيينه وفى ان يتعين بعض من جنس الشايع فيعبر عنه
بلفظ المعرفة وقال عند ابى على قاله فى قوله ونعم من هو فى رعاية
هذا عجز بيت صدره ونعم مزكاه من صالات مذاهبه وقبله
وكيف ارهب امرا وارتاع بعده وقد ركبات الى بشر بن مروان وقد اضاف المم
العجز الا ولى فى اوايل الباب الثالث الى اخر البيتين بكماله فيرجع حيث ترجم
بقوله هل يتعلقان بالفعل الجامد وسياتى الكلام عليه ويحتاج الى
مؤنة الشاه ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص
خبر مبتدا محذوف فان قلت هو كلام يدبه الفطما معنى علم فكيف وصفت
بقوله ثالث وهو نكرة قلت قد سبق نظيره واسلفنا ان العلم قد ينكر كما
فى قولك مررت بسيبويه وسيبويه اخر ورجل اخر مسمى بسيبويه كذلك
وهذا الى يحتاج الى لفظ ثالث مسمى بهو وقوله باشاه من قفص ارسلت
له هذا صدر بيت لعنترة عزة عرضت على وليتها لم يحرم يتعجب
من حسنها وجمالها والشاة كناية عن المراة قيل اراد بها بنت خباب بقول
عرضت على تزوجها الى اباها وليتها لم يحرم يتعجب لم يحرمنى اياها حتى كان
عدل الى قبيلها اعرضت على باشتباك الحرب بين قبيلتها وقبيلته فتحقق
الصلح وعدم الحرب بين القبيلتين لتاتى له تزوجها وقد اشتد فى شيمتها

شمس الدين العمادي اجازة قال اخبرنا ابو جعفر بن الزبير قال اخبرنا
القاضي ابو حفص عمر بن عمر الغساني لفظا وقد اهدت له جارية فوجدها
ابنة سرية كانت قد شراها فرفعها فكتب الى مهديها يا مهدي الرشا الذي
الحاظه تركت فؤادي نصب تلك الاسهم ربحاز بركل الحق في ثمنها لولا اليمين
واجتناب المحرم ما عن قلى صرفت الملي وانما صيد الغزلان لمن يريح للحرم
ان الغزالة قد علمنا سرها قبل المهاة ولينتا لم تعلم بادر بعزم بتولها وشمر
ما شقق فشدا ولم يتكلم باشاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها
لم تحرم وقال ابن الزبير سنام المجد قد علمت ذات القبايل والاثرون من
من عدا المراد بالزبير هذا الزبير بن العوام حواري رسول الله وابن
عمته صفية وابن اخي خديجة واول من سل سيفا في سبيل الله استشهد يوم
الجمل سنة ست وثلثين في جمادى الاولى وسنام المجد بفتح السين المهملة اعلاه
استعير من سنام البعير وعلت بمعنى عرفت والاثرون جمع فاعل المفعول الثاني
والمراد بالقبايل قبايل العرب الواحدة قبيلة وهم بنو اب واحد والاثرون
الاكثرون قال الجوهري والثروة كثرة العدد وهو معطوف على سنام المجد
لا على القبايل مما ادلة قوله زهير ومهما تكن عند امرء من خليقة
وان خالها تخفى على الناس تعلم ومن فؤاد هذا البيت والكلام على فضل
من الجارة الزانية واستدل بقوله قد اوبيت بكلام فمي ضاوية مهما
تصب افقا من بارق تشم او بيت من باب الافعال يقال اوبت فلان
الماء اي امتنع من شرب وابيت انا بالمد اي منعته شربه رضا وخيفة
والبارق سحاب ذو برق وتشم تنظر الى البارق اين يمطر واما سنا
واسم نكرة غير راجع الى ما اه هذا فلعله ان يكون بالمشناة الفوقية
وقد اسلفنا كلام الزمخشري فيه وكلام المعني وهو انه رجع فانه بالمشاة
التحتية وذلك خلاف ما قاله المص ولعل فيه رواتين بالتحتية والفوقية

قال قوله

كقول الحاتمية من جنوب في شمال هذا عجز بيت لامرئ القيس
صدره متوضح فالمقراة لم يعف رسمها وقبله مطلع المعلقة وهو قوله
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل وتوضح
والمقراة بكسر الميم موضعان ولم يعف لم يمح ورسمها ما لصق بالارض من اثارها
وهو مرفوع على انه فاعل يعف والجنوب ريح تخالف الشمال منهبها من مطلع
سهيل الى مطلع الثريا كذا في ق وفي ابن هشام والشمال بالفتح والكسر الريح التي تهب من قبل
الحجر اصا استقبلك عن يمينك وانت مستقبل والصحيح انها ما بين مطلع
الشمس وبنات النعش او من مطلع الشمس الى مسقط النسر الطائر ويكون اسما وصفة
ولا تكاد تهب ليلا وتوضح ثم الميم ساكنة فهمزة مفتوحة كذا في البيت ونسج
الريحين الدار اختلافهما عليها مدة حتى كادا ان يدرسا بالتراب والاخرى تكشفه عنها فلا
تدعه الاثر وقيل معناه لم يختلف سبب محوها في نسج الريح بل الماء سبب كل السنين
وترادف الامطار وغير ذلك وقيل يا معناه لم يعف رسم حيا من قلي وان تجمتا
الريحان والاستشهاد بهذا البيت من حيث ان انث الضمير العايد على مهما لما فسر
بمؤنث وهو خليقة وهي بسيطة لا مركبة من مزجها الترطيب القول
بالبساطة مذهب الجمهور والقول الثاني مذكور ولا اعرف قايله والقول الثالث
مذهب الخليل قال المصنف في حواشيه على التسهيل ينبغي لمن قال بالبساطة
ان يكتب مهمي بالياء ولمن قال اصلها ما ان يكتبها بالالف قلت وكذا اذا قيل
اصلها ما وها قيل وما اعم من ما لانه يعني اي شيء من الاشياء حقيرا وكبيرا قليلا
او كثيرا بحيث لا يخرج عنه المعقل ولا هيئة شيء قال الفراء زيدت واختلفوا فيه
وقيل كلمة برأسها موضوعة لزيادة التعميم فوجب كونها اعم من الوضع والمناسبة
على ما قيل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل مرجعها الى الكف وما على الترطيب
والمعنى اكفف من كل شيء ما يفعل اصلها ما على ان الالف على الترطيب والثانية
ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم كما في متيما وايما وغير ذلك واذ ما

وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجه نالا مستهى الدقا جمها

حاتم المذكور هو حاتم بن عبد الله بن سعد الجواد المشهور والدعوى الصحيحة
ة وهذا البيت من الحكم فان الانسان متى مال مع بطنه فانا لها كالما
تشتهيه وتحبه والزنا بالشك فتال الدقر والاخر والسؤل بضم السين
واسكان الهمزة وتخفف بابدالها واوا وهو ما سئل الانسان واستدل
عليه بقوله مهما لي الليلة مهما لبيه اودى بنعلي وسربالبيه هذا بيت
واحد مقفى من بحر السريع من عروضه الاولى المطوية المكشوفة وضربها
الثاني المماثل لها وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل الباء المفردة
من المشكل قول الشاطبي ومما تصلها وبدئت براءة

هذا
صدر بيت عجزه لتنزيلها بالسيف لست مسلما جواب الشرط محذوف من القا
ئ وهو خبر في معنى النهي فلا يتعمل وقوله لتنزيلها بالسيف تعليل لترك
البسملة وبالسيف ظرف مستقر في محل نصب على الحال من المضاف اليه
في قوله لتنزيلها اي متلبسة بالسيف يشير الى ما روى عن ابن عباس انه
سئل علياعم لم لم يكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة
امان وبراءة ليس فيها امان نزلت بالسيف فان قلت بماذا يتعلق
لتنزيلها اذ يمتنع ان يتعلق بليس لانها لا حالة لها على الحدث ولو سلم
ان لها حالة علمنا امتنع لوقوعها جوابا للشرط ولا يتقدم ما في حيزه عليه
قلت يتعلق بمحذوف اي ترك ذلك لتنزيلها بالسيف والجملة معترضة بين
الشرط وجوابه فان قيل قد مهما واقعة على براءة لك اثبات
التنوين فيها على براءة لعرض الحكاية فيكون الفتحة الملفوظ بها فتحة اعراب
وهي علامة الجر مقدرة هنا اذا اريد بها اللفظ فمعنى علم فيه تاء التانيث
فيمتنع من الصرف وهذا لا احفظه بهذه وهذه غير الاولى في قوله ومهما
تصلها مع اواخر سور هذا صدر بيت من الشاطبية ابيض عجزه فلا

تقف

تقف الدهر جواب الشرط وهو نهي نصب ثقلا في جوابه بانما ان بعد
الفاء والدهر ظرف ومعنى عليها ومعنى فتثقل اي فيستثقل وتتبرم
بك لان البسملة لاوائل السور لا اواخرها كما قاله القارىء اعلم ان القارىء مخير
في قراءته بالفصل في البسملة بين ثلثة اوجه احدها ان يقف على اخر السورة
ثم يقف على البسملة لان الوقف عليها تام ان اعتقد ان البسملة ايه
من السورة وان لم يعتقد فالوقف اكد والثاني ان يصل اخر السورة بها
للبسملة واول البسملة باول السورة لان وصل القران بعضه ببعض جائز
الا ما يؤدي وصله الى القبح كوصل انهم اصحاب النار بما بعده وهو قوله
تعالى الذين يحملون العرش والثالث ان يقف على اخر السورة ثم يصل البسملة
باول السورة وهذا الوجه هو المختار لما فيه من الاستظهار بانها من السورة
واما عكس هذا الوجه وهو ان توصل البسملة باخر السورة ويوقف عليها
ثم يبتدا باول السورة فممتنع واما هنا فتعين كونها من اول
ذلك بل يجوز ان يكون عبارة عن المصدر فيكون في محل نصب بتصل على
انها مفعول مطلق اي وصل تصل سواء كان باخر سورة او باخر اية
فان ترك البسملة في براءة مطلوب سواء ابتدأت بها او وصلتها
باخر سورة اي سورة كانت الانفال وغيرها او وصلتها باخر اية من اي سورة
كان وقول بعض شارحي الشاطبية ان المراد وصلها باخر الانفال مقصود
على حد قوله اذا كنت ترضى ويرضيك صاحب جميلا فكن في الغيب
احفظ للود هذا ما استدركه ابن مالك على انه يجوز اضمار الفضلة
المستغنى عنها مع العامل الملغى نحو ضربت وضربني زيد وهو دليل ظ
والجمهور يوجبون الحذف لانه يلزم عليه الاضمار قبل الذكر في الجائز اذ الغرض
انه مما يجوز حذفه ولم يوجبه ابن مالك في الحذف والاثبات قليل
والبيت شاهد لما ذكر كما تقدم اسم بدليل التنوين في قوله معاه

اق رع ح

وجب الاستدلال لسان مع لا عوج عن المعاني الثلثة المذكورة بعد في المتن
بحيث تكون اسما للموضع الاجتماع او لزمانه يجوزان يلحقها التنوين و
هو اثبة الاسمية وحيث تكون اسما مرادا فالعذر يجوزان تدخل عليها من الجارة
لحكاية سيبويه لذلك المثال وقراءة بعضهم هذا ذكر وكسرهم من وجه دخول
الجار على كلمة دليل على انها اسم وتسكين عين لغة غنم وربيعة لا فرولة
خلافا لسيبويه غنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون قال الجوهري ابو حي
من تغلب بن وايل وهم قوم غنم بن تغلب بن وايل ابو حي في العرب بمنزلة
الفرس وهوازن بن منصور بن عدنان ابو قبيلة ولعلهم اصحاب هذا اللقب
وفي عقيل ربيعيان وربيعة ابو حي من هوازن واقتصر في التسهيل على حكاية
هذه اللغة عن ربيعة قال وهي مع الصحبة اللائقة بالمذكر وتسكينها قبل
حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فاذا لم يعترض السير المهم وهو ان
هيهنا تسكن قبل حركة نحو حيث معك وتكسر قبل سكون نحو حيث وكون
هذه اللغة عنهم ايضا حكاها صاحب المحكم ولم يحفظ سيبويه ان التسكون فيها
لغة فجعله من ضرورات الشعر قال وقد جعلها الشاعر كهل حين اضطره
الشاعر قريشي منكم وهواي معكم وان كانت نارها تكم لما ما الريش بكسر
الراء والرياش بمعنى وهو اللباس الفاخر وقيل الريش والرياش المال والخصب والمعاش
والريش بفتح الراء مصدر قولك ريشت السهم اذا الزقت عليه الريش وريش فلان
اذا اصلحت حاله وقد جوز هذا الاخير في البيت اي فاصلاح حالي منكم وقيل
يزيد نا لما ما بكسر اللام اي يزيد عنا عينا بعد عين وقد جاء متطرفا
مجرورا في نحو قوله افيقوا بني حربي هوانا معا امرهم ترك ما هم عليه
من الغفلة وعدم الاستعداد فشبه ما هم عليه من ذلك بالسكر والاغماء وشبه
ذلك بالصحو فاستعمل فيه الافاقة اي فزوال السكر ونحوه والاهوان جمع
الهوى مصدرا وهو هوى النفس والهوا حالتها اي افيقوا في حال اجتماع

اهوانا

اهوانا قبل ان تتفرق قال استفهم كم الافاقة عند تفرقها لتفكر العدو
وامتداد طمعه البكم وقيل هي حال والمراد بحذرون وذو الحال هو
الضمير المستكن في قال الجزاي واهوانا كائنة معا وعلى هذا فمتعلق معا محذوف
ايضا واهوانا كائنة في حال كونها كائنة معا وهذا تكلف لا داعي اليه
وقد عاد الضمير منها من قال كنت وعهو كبدي واحد بن مجميعا ونراي معا
ان قصد بانشاد هذا البيت بيان هذا وجه النظر الذي اشار اليه
في قول ثعلب ان جاء جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او وقتين وجاء معا
يتعين لاتحاد الوقت فلا ينهض ذلك ردا على ثعلب اصلا فتامله
وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين قال الشاعر اذا حنت الاولى يحنن
لها معا وقالت الخنساء وافى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا
الاولى مفرد المحذوف يعني اذا حنت الحمامة الاولى اي صوتت وسجعن معا
احدث جميعا لاجل تصويتها فقد استعمل معا في جمع المؤنث وافنى الدهر
الموت تمادوا هلكوا معا اي جميعا بحيث لم يبق منهم احد فاستعمل معا
في جمع المذكر ومستفزا بفتح الفاء اسم مفعول اي مستخفا يقال استفزه الخوف
اي استخفه واعلم انه اختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه
الى انها فتحة اعراب والكلمة تنائية في حالة الافراد كما كانت في حالة الاضافة
وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة تاء فتى لانها حين افردت
رفعت كما لها المحذوفة فصارت اسما مقصورا قال ابن مالك وهو
الصحيح لقولهم الزيدان معا فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع اسما
المقصورة نحو هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدان معا كما توقع بد
واحدة على من سواهم واعرض بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله
متى واسم شرط كقولك متى اضع العمامة تعرفوني هذا عجز بيت
لسيحم بن وثيل صدره انا ابن حلا وطلاع الثنايا وبعد هذا البيت فان

مكانتا من حيرى مكان الليث من وسط العرينا وقد اشتد المصدر الذى
كما فى الباب الخامس فى تراجم الحروف حيث ترجم على حذف الموصوف واقامة
بعض هذا المصدر فى فصل غير والظاهر ان الياء المشددة فى غيرى زائدة كما فى
دوارى ويحمرى ونحوهما اى فان مكانتا من حيرى وهى قبيلة من اليمن ممنا كانت
الملوك فى العصور الاولى ويحتمل ان يكون ياء النسبة وحذف الموصوف
اى فان مكانتا من جنب حيرى والليث الاسد والعرين ماواه الذى يالفه ثم يقول
انا المفخم للامور العظام مواضع العمامة عن راسى تعرفونى قلت المجهول
فان مكانتا من حيرى مكان الليث من وسط عرينه اى انا اشرف بنى حمير وتق
ان المحجاج بن يوسف لما قدم العراق والى امران ينادى الصلوة جماعة فاجتمع
الناس فى المسجد الجامع فصعد المنبر متلثما فوقف ساعة ثم انشدانا ابن
جلا وطلاع الثنايا البيتين وقال ساعدة اخيل بوقا متى جاب لنا رجل
اى من سحاب جاب اى قطع المشى لرتصويت اخيل بضم العين مضارع
اخلب بتاء اخيلنا واخلنا اى ثمنا سحابا ممطرا للمطر وجاب القطع انتهى بمعنى
وان قال الجوهرى وكاد ان فسر سحاب والمصنف فسره بثقيل المشى والموقف
عليه والرجل برای وجیم مفتوحين الصوت يقى سحاب رجل بفتح الزاى و
كسر الجيم اى وذر عد وهو معنى قوله المصنف لرتصويت وكلهم اختلفوا
فى قوله اجد دنيب يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن
نسيج هذا مما استدروه شاهدا على ان الياء تزاد للتبعيض بمعنى
من اى شربن من ماء البحر واللجج بمعنى لجة وهى معظم الماء واللتيج الى السريع
مع الصوت وتقول ان السحاب فى بعض الاماكن يدنو من البحر الملح فيمتلئ
حتى اطم عظيم تشرب من ماء فيكون لها صوت شديد يزعج ثم تذهب
صاعدة الى الجو فيطفئ ذلك الماء ويعذب باذن الله فى زمن صعودها
وترفعها ثم يطر حيث يشاء الله تعالى والله اعلم والمهذا يشير بعضهم حيث

يقول

يقول معتذرا عن هدية ارسل بها الى محمد بن كالبحر يمطره السحاب وما له
فضل عليه لانه من مائه ومن الكثير فى منذ قوله ومربع عفت
اثاره منذ ازمان هذا عجز بيت مصرع لامرئ القيس صدره فقا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل ولما وقف فى عرفات بكسر العين على غير قوله صلى
الله عليه وسلم عرفات كعبتان مغنيتان مشهورتان والترتيب المنزل وعفت درست والمحت
والاثار بجمع اثر وهى الاية وهى العلامات جمع اية ودوزنها فعلة بتحريك
العين وهى فى الاصل واو عند سيبويه قال لان باب طويت اكثر من باب
حييت وقال الفراء وزنها فى الاصل اواعلة فحذفت لامها تخفيفا ومن
القليل فى منذ قوله اقوين مذ حجج ومذ دهر هذا عجز بيت مصرع من بحر
الكامل صدره لمن الديار بقنة الحجر والحجر بكسر الحاء منازل ثمود بناحية الشام
عند من سكنها من العرب والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهى السنة قال
المبرد وابن السراج والفارسى مبتدان وما بعدهما خبر هذا الاعراب
هو الذى اختاره ابن الحاجب فى كافيته وصرح فى غيرها بانه مذهب المحققين
لكنه يشكل بعده لمذ ومنذ فى الظروف مع اختياره هذا الاعراب فيهما اذ كونهما
مبتدأين مما لكونهما ظرفين والعامل عنده على جواب مع سنة العجب شعنة
فتامله وانما استشكل به الابتدائيتان قيل ما الموجب لتقديم المبتدا وهلا
جاز يومان مذ كما تقول يومان امذ ذلك واجيب بانهم اجروها لغلبة
جرها اخافضة فى انها لا تدخل الا على اسم الزمان وقال الاخفش و
الزجاج والزجاجى هما ظرفان والعامل فيهما محذوف وهم لا يرون المعنى
واللفظ بايا ه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير
محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان يكون
مبتدا فان قلت تقديم الخبر الظرف على المبتدا النكرة مصحح لهذا لم لا يكون
المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لم

الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ كقولك في الدار رجل وفي يوم الجمعة صلوة وجميع وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا لكان زائدا عليه بخمسة ازمنة جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة اشتغاله الرؤية يومان بل المراد انه هو كقولك مازال المدة عقد بياه ازاره هذا صدر بيت للفرزدق يرثي به يزيد بن المهلب بجرجان وتمامه وادرك خمسة الاشبار وخبر زال قوله بعد هذا البيت بيد في خوافق تلتقي في ظل معتبط الغبار شاز وبما التنفي وادرك الحوة المراد بخمسة الاشبار مقدار ارتفاع قامته وموضع قبره بيد في يقرب خوافق اي رايات تخفق وتضطرب من خوافق من رايات اي كل تلتقي تجتمع في ظل مكان معتبط غبارها اي المثير قبل ذلك وهو بالعين المهملة من قولك اعتبطت الارض اذا اخضرت فيها لم تقفر قبل والمثار المرفوع توثار الغبار ارتفع واثار فلان رفعه تقول ليرتز مذ قدر على عهد ازاره فارتفع وبلغ مبلغ الرجال اوسات وفي خمسة اشبار من الارض امير ايقود الجيوش ويقاتل في الامكنة التي لم يقاتل فيها قبل احد ولا اثار لها غبار احتى اثاره هو وقوله ومازالت ابغي الحال مذ انا يافع اليافع هو الغلام الذي راهق العشرين فوق يفع وايفع هو يافع فلا يوصف كذلك ولم يجاء في من يفع دون الف واغا لك ايفع الغلام اذا ترعرع فهو يافع ولا تقل هو موفع وهو من النوادر واصل مذ ومنذ بدليل رجوعهما اه يجوز ان يكون الضم على الاتباع واثروه على الكسر استثقالا للخروج السير من الضم وان كانوا يقولونه في بعض الاحيان وعليه لا يتم هذا الدليل ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل اه يحتمل ان يكون للاتباع كما مر لالان اصل الكلمة منذ فحذف منها النون فلا يتم الدليل ايضا والله اعلم

حرف النون المفردة احدها نون التاكيد اه لما ذكر نون التاكيد الخفيفة

والثقيلة

على الثقيلة اللهم الا ان يتوارد المفردة خطا واما قوله اقاتل احضر الوغى اه قبل هذا البيت ابرايتان جاءت سرا ملوداً مرجلا ويلبس الوذ وما ابرايت اصلها ابرايت لكن حذف الهمزة تخفيفا قال الشاعر صاح هل رايت او سمعت براع رد فة الفرق ما قرى في الحلاب وقال ابو الاسود الدؤلي ما رايت اي ما كنت لما ابلى اتاني فقلت اتخذني خليلا وقال احمر بن بكر ان سفهت كلام ليلى تمنعني على ليلى البكاء او الاملود بضم الهمزة الغض الناعم الامر الحصن التمنود لعقد نكاحها عليه يبكي وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا نم ان في قوله اقاتلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقاتل انا فحذف همزة انا اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي كما قال فيزيغ القول تاكيد الاسم بالنون الثقيلة في قوله ياليت شعري عنكم حنيفا اشاهد بعدنا الشيوفا مختم ولا يتاتى فيه هذا الاحتمال وحنيف ترخيم حنيفة وهي بمثابة وحرف النداء محذوف وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اقتضاء نون التاكيد هل يبنى لشبهه بفعل الامر فاثر فعل الامر فعل الفاعل لهذا النون او يلحقه بالشرط واما غيره من الافعال فانما لا يلحقه الا بشرط هذا ما ارايته نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت الذي اورده المصنف بضم اللام من اقاتلن ولم اقف عليه مضبوطا كذلك في كتاب معتمد فان ثبت الرواية على هذا الوجه علم ان العرب لا يبنيه عند الحاق هذا النون المضارع لكن يستدل به لمراعرب بسبب قيام الشبه المقتضي للبناء وشذ قوله واحربه بطول فقر واحيا هذا عجز بيت صدره ومستبدل من بعد غضبي صريبة قال الجوهري عد عصبي ماية من الابل وهو معرفة لا ينون ولا يدخلها الالف واللام وانشد البيت الا ترى وهو مستحلف حكاه مستبدل بالصرمة القطعة من الابل يعتلها الثلاثين ونحو قال الصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين والى الخمسين والاربعين او ما بين العشرين الى الاربعين

وبين عشرة الى بضع عشرة وشذ قوله دامن سعدلسان رحبت
يتيما لولاك لم يكن للصبابة جانبا اليتيم الذى فلل الحب وعذبه
والصبابة بالفتح رقة الشوق وحرارته وحانحا مايلا قال الله تعالى
وان جنحوا للسلم فاجنح لها والذى يسهل انه بمعنى اه لوقال
بمعنى الفعل لكان اولى اذ فاعل دام بافعل ما يدل عليه وهو الامر لاخصوص
الصيغة كما مر قال بمعنى الامر فيصدق على مثل ليدم وان كان مستقبلا
الدنيا وحيا قسم المصنف توضيحى على الالفية المضارع بالنسبة الى
تاكيده بالنون الى بضع حالات احدها ان يكون تاكيده بها واجبا وذلك
اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل غير تابعة
لا كيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بها اذا كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر
يوسف اذا التقدير لا تفتؤ وكان حالا لقراءة ابن كثير لا اقسم او كان مفصولا
من اللام نحو مثل ولئن متم او قتلتم الى الله تحشرون والثانية ان يكون
قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو فاما تثقفن فاما
تدهبن والما تزين ومن تركه توكيده قوله ما يصاح اما تعتدن غير ذى جدة
فما التخلى عن الخلان من شيمى وهو قليل يختص بالضرة الثانية ان يكون كثيرا
وذلك اذا كان وقوعه بعد اداة الطلب كقوله ربع ولا تحسبن الله غافلا الآية
ان يكون قليلا وذلك بعد الثامنة وما الزائدة التى لم تسبق بان كقوله
ربع والقوافتنه لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن غضة
ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا ايبر ما يحمدنك وارث الخامسة ان يكون
قليلا وذلك بعد لم وبعد اداة الجزاء غير اما كقوله يعيب الجاهلون ما لم يعلما
من شقفض منهم فليس بآيب قلت وتداخل المصنف المعنى يزكو هذا القسم
الاخير وكما مر اراد بالقريب من الوجوب التاكيد الذى كثر استعماله
حتى كاد يجب لا يعثر على تركه الا نادرا وقد عرفت انه ما فى كل من قوله ايبر ما ينبت

وقوله ما

وقوله ما يحمدنك زايدة ولا ادرى ما الوجه الذى عين ذلك اذ يحتمل
ما فى ينبت ان يكون نافية وفى يحمدنك ان يكون مصدرية والتقدير
قليلا ايبر حمد الوارث والعصرة واحدة العضاة وهى شجر عظيمة لها شوك
والتنكير ما ينبت حول الشجرة من اصلها على حد قوله لم يوفون
بالجار هذا بعض بيت انشده كاملا فى فصل لم من حرف اللام وهو
لولا فوارس من نعم وآسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار وقد مر الكلام
عليه هناك وهو نون زايدة ساكنة ملحوقة زاد الحديثى
ولا يكون جوز بعضهم احاقة ازا من احمد لا نطق وفيه نظر لان المراد بلحوقها
للاخر تبعيتها لما ما يعنى انها لازمة لاخر حركة الكلمة واما يعنى عدم امكان
التلفظ بها بدون حركة الاخر والنون فى احمد لا نطق لست كذلك ولم تدخل
فلا حاجة الى قيد غير جيا ونون ضيفن للطفيلى ايما متحركة يعنى
مع امتناع زايدة قال الجوهرى والضيفن الذى يجئ مع الضيف والنون زايدة
وهو فعلن وليس بفعيل قال الشاعر شعرا اذا ما ضيف جاء ضيفن
فانودى بما يقرى الضيوف الضيافن وفى ق والضيفن يجئ فى مع الضيف
متطفلا وزاد مد التطفل وهو حسن ونون منكر وانكر لا بنا غير
غير اخر كان الاولى بهما ان يقول لانها لم يلحق الاخر لان القيد المحترز
به هو قوله تلحق الاخر ولهذا لو سميت برجل بنيت ذلك اه هذا
الذى قاله المص هو بعينه كلام ابن الحاجب والغاية ان يقول كلامه ان التنوين
فى رجل حال علميته هو التنوين الذى كان فيه حال تنكيره ولم يجز ان يكون
التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكين لا بد له من دليل وانه فانه يرد
صارا سمى به وحكم فان التنوين بثبت فيه مع كونه علما وتنوينه فى الاصل للتنكير
وايضا لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا يجوز ان تكون التنوين فى رجل
قبل التسمية به للتمكين والتنكير معا اما كونه للتمكين فلانه الاسم منصرف وانما كونه

للتنكير فلا تضح لشيء لا يعينه فان سمي شيء المانع من اعتبار التنكير وورد التنكير
فتحصل كونه تنوين تمكين والله اعلم بالصواب وقيل هو عوض من الفتحة
نصبا ولو كان كذلك اه حكى الرضي عن بعضهم انه يقول عوض من منع
الفتحة فتخيل بعض الطلبة ان هذا لا يرد معه اعتراض المصنف الاخير لان هذا القائل
يرى ان الكسرة عوض من الفتحة والتنوين عوض من مستحقها وهذا غير ظاهر لان
منع الفتحة امر ملازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض
والمعوض عنه لا عوض من فتحة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة
احسن في قوله النائبة عن الكسرة فان هذا اشارة الى الجواب عن استشكال
بعضهم استثقال الفتحة على الياء مع انها في نفسها خفيفة وذلك لانها
هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء
ثقيلة بلا اشكال فاعطي نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت
اذ لو صح العوض عن حركات نحو جبلي وقد تقدم هذا الملازمة بناء على
ان التعويض في نحو جوار انما هو عن حركة يمكن النطق بها ولكنها حذفت
استثقالا فعوض عنها والحركة في نحو جبلي متعذرة لا سبيل الى النطق بها
اصلا فتركت التعويض والكتفي بتقدير ها والثاني ان تقول لجبلي احق بالتعويض
من جوار لامتناع التلفظ بالحركة فيها دون جوار واما اذا قيل في جبال
على الرجل جبال علم للضبع وهو من قبيل المؤنث ذا ناب سمي به مذكر
منع الصرف لالف التانيث كما هو ظاهر وزينب والثاني كحبلى اه
هو بضم الميم وفتح الراء المحل الذي تحترق الريح اي تهب فيه وقيل هو
انزال الحي في منبع الريح من الوبر ونحوه والجون تهب الريح فيه وقيل
من غير عاين وقد انشد المصنف هذا البيت ثانيا في فصل الواو المفردة من
حرف الواو وفائدة الفرق بين الوقف والوصل اذ لو بقي على
اصله وقيل المحترق باسكان القاف هل المنشد واقف او اصل ان قلت
كيف يتاتى والسامع في الوقف والقاف التي هي اخر الكلمة ساكنة قلت لا نسلم
شعر فتسكين الاخر لاجل الاوزان بمنزلة الاجل الوقف لان ترك تنشد الا بيت
الساكنة الاخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون

والذي صرح

والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين ممن صرح بذلك ابن
السراج في اصوله قال ابن عقيل وقولهم في تنوين الترنم كقولهم واو
القياسي بنيغي القياس والقدرة ينبغون القدر ويقولون الامر اينف
قال المصنف حواشيه على التسهيل وليس شيء من ذلك بشيء اما
واو القياسي فلانهم يقولون ولا يختص هذا التنوين با
لاسم بدليل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابني هذا عجز بيت مقفى
صدره اقلي اللوم عاذل والعتابن واللوم بفتح اللام العزل بالذال المعجمة
وعاذل ترخيم عاذلة والعتابن الموجدة والعضب ومثل هذا في تنوين الفعل
قوله دانيتا ارووا والدنون تقضين وارووا اسم امرأة وقوله لما نزلا
بوهبا الناكان هذا عجز بيت صدره اذ الرحل غير ان ركابنا وقد تقدم انشاده
والكلام عليه في فصل قد من حرف القاف كقوله ربرب قائم الاعماق
خاوي المخترق هذه صفة مكان تفزع الانيس في مفازة بعيدة
الاطراف والقائم الشديد السواد يقال اسود فاحم بالميم وفاحم بالنون حكاه
ابن السكيت ومكان قاتم الاعماق خاوي المخترق كذا في شرح ديوانه والعمق
ما بعد من اطراف المفازة ومنه قوله ربرب قائم الاعماق والمخترق بضم
الميم وفتح الراء المحل الذي تخترقه الريح اي تهب فيه وقيل هو ان
تاتي الريح فيه فتمنع الريح من المرور به وهو خلاف الهبوب تهب الريح فيه وقيل
من غير عاين وقد انشد المصنف هذا البيت ثانيا في فصل الواو المفردة من
حرف الواو وفائدة الفرق بين الوقف والوصل اذ لو بقي على
اصله وقيل المحترق باسكان القاف هل المنشد واقف او اصل ان قلت
كيف يتاتى والسامع في الوقف والقاف التي هي اخر الكلمة ساكنة قلت لا نسلم
شعر فتسكين الاخر لاجل الاوزان بمنزلة الاجل الوقف لان ترك تنشد الا بيت
الساكنة الاخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون

الاعن من كل بيت فعلم ان ذلك للوزن لا للوقف وان كان كذلك فجي في هذا الشويعر
موزون بالوقف محصل الفرق بين حالة الوصل كما ذكرنا لهم
ويثبت في الوقف قد ينازع في ذلك فان الزمخشري ذكر في احاجيه
حيث اشار الى تنوين الترنم هو تنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان
حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا انما لا يكون في حالة الوقف
كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة هذا صدر بيت من معلقة
امرئ القيس فقالت لك الويلات انك مرجلي قال بعض شارحي المعلقات الخدر
الهودج وتستعار للستر والحجلة وغيرها ومنه قولهم جارية مخدرة اي مقصورة
في خدرها لا تبتذل منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة فنون فياء تصغير فراي
فهاء تانيث اسم محبوبته وهي ابنة عمه وقيل هي لقب لها واسمها فاطمة
وقيل اسمها عنيزة وفاطمة غيرها والويلات جمع ويلة والويلة والويل
شدة العذاب وزعم بعضهم منعا لان في معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك
مرغما للعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افصحه ومعنى ذلك
من حملك انك تعرض راحلتك لعقر ك ظلما يعري والمنادى المحذوف كقوله
سلام الله يا مطر عليها هذا صدر عجز وليس عليك يا مطر السلام
ومطر اسم رجل وبقولنا قولك في الثاني دون الاولى فتدبر
لان وجود العلتين في الاسم منا فاصرفه واغا حملنا على ذلك قولهم يجوز
صرف غير المنصرف بالقة وفيه من الاشكال ما ذكرنا فينبغي ان يحمل كلامهم
على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار الغاء
التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فات لوجود العلتين
المحققتين واغا يكون تنوين المقابلة وفيما قالوه نظر لان الذي حكاه سيبويه
اه اذا كان هذا النظر صحيحا امكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال
ان سيبويه سمى ما هو للترنم تنوينا فهو على اثر سمعه في الوصل دون الوقف

ويتبع بذلك ما حكيناه انفا عن الزمخشري وهذا اعتراف منه بان تنوين
الصرف لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع
تنوين الصرف ما فيه علتان من العلل فثبت انه تنوم بما قسم براسه
واذا كان في المحكي تنوين صرف ونظير هذا قولك من زيدا في حكاية من قال
ضربت زيدا فالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظة حركة اعراب واما
في لفظك انت فليست حركة اعراب قطعا والا لزم نصب غير المتبادر بلا ناصب
واغا هي حركة حكيت بصورتها الحركة الاعرابية وما يقتضيه العامل في كلام
من رفع الخبر مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية فان قلت
قوله بان تنوين الصرف لا يجوز ان يتعلق بالمصدر الذي هو اعتراف لانه قد
وصف بقوله منه وعمل بعد الوصف ممتنع فجاز ان يتعلق قلت يحذوف
على انه ظرف مستقر وقع صفة ثانية للمصدر اي وهذا اعتراف كائن منه
متلبس بانه تنوين الصرف الى الرابع نون الوقاية صرح ابن الحاجب
في اماليه بان نون الوقاية كحروف المضارعة ليست بكلمة واغا هي كالالف في
ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبى واطال الكلام فيه وعليه
فلا ينبغي عدها في اقسام النون لمنافاة جزء كلمة لا كلمة احدها الفعل تعرفا
كان نحو اكرمني او اجاد اه قد يعترض هذا بان نون الوقاية اغا تدخل
في الفعل لتقي آخره من الكسر وذلك لا يتاتى في الفعل الذي آخره الف فهلا قالوا
عساي وما خلا مثلا بغير نون وجوابه انهم فعلوا ذلك اجراء لتلك الفعل مجرى واحد
او حملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح الآخر ولو لم يعلل بنون الوقاية
لدخل الكسر فحمل عليه ما لم يكن لدخول الكسر مع عدم النون فاما قوله ذهب
القوم الكرام ليسي فمن هذا بيت من مشطور الرجز وقبله رددت فوق كعبد
الطعين والطير في الكثير من الرمل كذا فسره الجوهري في هذا البيت بعد ان قدر ان
الطعين هو الكثير من الرمل والماء وغيرهما وقد اختلف المصنف فصار تارة مرجح والقاف

ما افتتحه هنا وسبق الكلام فيه هناك فقيل النون الباقية نون
الرفع هذا هو رأي الكوفيين ووجه ان التقل جاء من نون الوقاية
لا من الف نون الاعراب فيحذف ما حدث منه التقل وقيل نون الوقاية
وهو الصحيح هذا مذهب سيبويه ووجه ان نون الاعراب عرضة
للحذف بالجازم والناصب فقد الف حذفها في السعة بخلاف نون الوقاية
فانها لم تؤلف حذفها فكانت احق بالبناء عند عروض ما يقتضي الحذف
وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير كقوله تراه للطعام يعمل مسكا
يسوء الفالیات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا
يحذف على ان بعضهم رأى النون الباقية في فليني نون الوقاية واقدم على
حذف الفاعل وقد تعرض المصنف لهذه المسئلة في الباب الخامس حيث ترجم قبل ذكر اسماء
الحذوف بقوله اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فالى الثاني اسم الفاعل
فهذا الكلام انما لابد من الاتيان بنون الوقاية في اسم الفاعل ونحو الرامي
على خلاف قوله ويجوز الحاقها اسم الافعال دائما معنى الفعل ويصير كبقية
اسم الفاعل نحو لعلني وغالب الحذف مع لعل نحو لعلي
اتكم بينا بقبس ونحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات ومن تبوتها
معها قوله الشاعر فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد
وقليل تبع ليت مثاله قوله زيد الخيل لكنني جابر اذا ما
ليتني اصادفه وافقد بعض مالي ونص سيبويه على ان الحذف مع ليت
وهو ملغى المفضل وقال الفراء الليتي والليتني بمعنى وظاهره انه يجوز الاثبات
والحذف ولم يتعرض لان ذلك لازم كما تعرض لذكره في بعض المحال فاشعر بذلك
بانه يستعمل في النثر والنظم لكن قليلا وتلحق ايضا قبل الياء المخفوضة
بمن وعن الا الا في النضة مثال عدم اللحاق وفيما النضح قوله الشاعر ايها
السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وهذا البيت واحد وقف من نحو

الزرقاء

جمع اشعث وهو مغبر الرأس والسنابك جمع سنبك وهو طرف مقدم
الحافر والمدلم الحمر يعني ان اطراف مقدم حوافرها واسعة محمرة كأنما
صبغت بعصفر ومعز بفتحتين ضد عنيزة يعود على بني تميم المذكورين في بيت
قبله وسياتي بايرما يعجون الطعاما هذا عجز البيت الموعود
بايانه وصدره الامن يبلغ عوفا الحلب من يبلغ عنه رسالة لبني تميم فكان
تاما لان قال باي علامة يعرفون فقال ليعرفون بعلامة حتهم الطعام وبنو
تميم يعرفون بشدة النزع في الاكل والمحبة للطعام والحرص عليه ويوجد لهم اسرع
الدخان ثم هو غير مثنات في قوله بايرما كانوا اضافا ولا عزلا بل
هو مثنات بل يكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما سبق
عليها والمعنى بايرما كونهم اضافا ولا عزلا وقيل المعنى الذي فالموصوف
محذوف والقول فيه هذا القول مع ضعفه خارج عن فرض المسئلة
فيكون ذو مضافة الى الجملة ومن شواهدها قوله الرمة الدار تشوقها
وفاتكم ذا ايل مسكور للخلان جنوح المسئلة ترك العرب والجنوح
الميل فيكون اما تامة فتكون بمعنى ذهب جنوح فاعلها او للخلان متعلق
به واما ناقصة فجنوح اسمها ومسكم خبرها وللخلان متعلق بجنوح
وتقديم المفعول على الفاعل والجار على المصدر من التوسع فالنظر واضافة
الدار الى الجملة مما استأثرت به عن عند والدليل من شواهد ذلك ايضا قوله
مرجع قوان راقهن ورقنه الدن شب حتى شاب سود الذوائب ودق
انشد المصنف هذا البيت الاخير في الباب الاول في فصل عند من حرف
العين المهملة قال خليلي رفقا ريثما اقضي لبانة من العرصات الدثرات
عهودا اللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات جمع عرصة وهي
كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء والعهود جمع عهد وهو المنزل
الذي كان لك او لقومك اذا ذهبوا عنه رجعوا اليه ولهذا قال في قوله

من لدن سؤلا ان تقديره من لدان كانت سؤلا ولم يقدر من لدكانت
السؤل بفتح الشين المعجمة الذي جف لبنها وارتفع ضرعها والذي
من نتاجها ستة اشهر اقتانية الواحدة شاملة وما افتد المصنف بعض بيت
وتمامه قالي اثلاثها والاثلاث مصدر اثلث الناقة اذا اتلاها ولدها اي مرين
كونها سؤلا الى ان مرين كونها متلوة باولادها والتابع والثامن قوله وقائل
كقوله قوله بالرجال ينهض مناسر عين الكهول والشبانا وقوله واجبت
قائل كيف انت بصالح حق سللت وصلني عوادي مراد الاولى الانتقاء
لهم توجب اسراع كهولهم وشبانهم الى الاغاثة ومعنى ينهض يقيم ينوء
نهض فهو ضا اذا قام وانهضه اذا اقامه والكهول جمع كهل قال الجوهري
هو من الرجال من جاوز ثلاثين وحظه الشيب وفي الكمال من وخط
الشيب وراست له عجالة اراه ومن جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى
وخمسين انتهى وقد كنت في زمن الشبيبة وقفت على فصل البعض اللغويين
ذكر فيه صفات الاسنان التي يختبر بها طلاقا على حسب الازمنة المختلفة
فقلت ناظما لها اضع لصفات الاسنان محدودة طبقا لتلقط درا نفيسة بديعا
جنين اذا ما كان في بطن امه ومن بعد يدعى بالصبي رضيعا فاذ يفطم
فالغلام يسبعه كذا رافع للعشر قاله سليفا الى خمس عشر بالجزم سمه
لعشر فيها تختبر صبيا فذا الى خمس وعشرين حجة بذا الدعاه الفاضلون
جميعا ومن بعد يدعى المعنطط الا تمها ثلثين فاحفظه لا تعد مضيعا
محمد الاربعين وبعده بكهل الى الخمسين فادع سميعا وشيخا الى حد
الثمانين فادعه بما تهوى الكما سريعا وسللت كعلمت اي سمنت والمصدر
السلل والملالة كالسأمة والسأمة والعواد جمع عايد من العيادة وهو زيارة
المريض وليس مخالفا عندنا نحن لا ينبغي ان يعد البيتان اللذان اخترعهما المصنف
هنا من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التي اضيف اليها كل من قوله قائل

مرادها

مرادها لفظها معنى في حكم الجملة وليس الكلام غير الجملة الخامسة الواقعة
بعد الفاء اذا جوابا الى قوله ستة اشهر الذي يظهر لي كما تقدم ذكره في الجملة
الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب مطلقا
سواء اقترنت بالفاء او بغيرها كانت جوابا للشرط جازما او جوابا
لشرط غير جازم لان الجملة التي لا محل لها من الاعراب اذا صح وقوع الجزم
في محلها والجزاء لا يكون الا بالجملة الطلبية او ما هو مقدر بها ضرورة ان حروف
الشرط لا يدخل الا على جملتين احداهما سببية والاخرى مسببة عنها فيكون
مضمون اولهما سببا في وقوع مضمون الثانية او احتباريا او يكون
مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى بوجه من الاعتبار وبعضهم وكان الداعي لهم
الى جعل جملة الجواب فيما اذا كانت محل لها هو المحافظة على توفر مناسبة
اداة الشرط من الجزم اما لفظا اذا كان الجواب جملة طلبية توفر ذلك اعني مناسبة
والجملة ليست قائمة هذا الذي يحبب الالتفات اليه ويحوظ ولا يحبب المحل اذ ليست
واقعة في موقع المفرد كما هو شرط كلام الجماعة بان المحل اذا جواب
الشرط الجازم محكوم بالجزم بعدها وقد صرح بما هو مثل هذا
في الثالث من التنبيهات الذي يترتب الكلام على الجملة الابتدائية
من الجمل التي لا محل لها حيث جعل قولهم ستة اشهر قولا نائبا عن الخبار
الفاء المقدرة وعلى قوله المسبوق بالجزم بالعطف على لفظ الفعل
والجزم بالعطف على محل الفاء الذي بعدها وصرح بما هو نص فيما نحن
فيه حيث قال وقيل عطف على ما بعد الفاء الذي بعدها وهو صدر بل صرح
في اقسام العطف من الباب الذي بعد هذا الجميع وسيأتي الكلام عليه
وهذا الذي ذكره الجماعة هنا من ان الفاء وما بعدها
لو وقع موقعها ما هو مصدر حقه ان يحكم على المجموع بانه في محل
جزم بهذا الاعتبار وهو معنى قولهم في الشرط الجازم يقع وعلى موقع

الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد
بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بان لها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى
ان الواقعة جوابا للشرط غير جازم لا محل لها من الاعراب مثل اذا قام زيد فانه
مكرم مع انه يمكن ان يقدر مضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه
فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فقس
واما ما قاله المص من ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له لان الجزم
لا محل له في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء ما نعة من جزم ما بعدها وقوله
الزمخشري في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها
الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم سيئاتكم ان تكفر وفي بالنون ونرفعه
عطفا على محل الفاء وما بعدها لانه جواب الشرط الا هذا مبتدأ محذوف
اي ونحن نكفر او على انه جملة من الفعل والفاعل ومجزوما عطفا على محل
الفاء وما بعدها لانه جواب الشرط الا هذا كلام فجعل المحل في حالة الجزم محكوما به
لمجموع الفاء وما دخلت عليه وفيه ما مر وا ما جعله ما بعد الفاء في محل رفع
فمشكل ايضا اذ الجملة المرفوعة المحل انما يكون خبرا او تابعة لمرفوع او مبتدا
او فاعلا على الخلاف في الاخيرين ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هيهنا
فان قلت سهيل ان يكون خبر مبتدا محذوف اي فاخفاؤكم وهو حكم فذلك
حكم على محلها بالرفع قلت ظاهر ان الضمير عائد الى الاخفاء المفهوم
من الفعل وذلك انما هو الاخفاء خير لكم فالاخفاء خير لكم ولم يزد على
ذلك فظاهره انه ليس ثم شيء محذوف ولو سلم كون هذه الجملة
خبر محذوف كما ذكره السائل لم يصح عطف نكفر عليه لعدم الرابط ويتقدر
تكلف لا داعي اليه واعلم ان بعض المعربين من اصحابنا المصريين حاول
الجواب عن هذا الاشكال الذي اورد به على ادعائهم كون الجملة الجزائية ذات

محل بان

محل بان ة لكان هذا شيء من ان معنى قولهم الجملة التي لها محل من الاعراب
هي التي يحل المفرد محلها انه لو اتى بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله
صحيحا كقولك جاء زيد يضحك وضاحكا وليس هذا معنى كلامهم والا لتخالفت
في الحكم مع القول والمعلق عنها وانما معناه انه لا يحل محلها المفرد مع تغيير
التركيب تغييرا ما او من غير تغيير انه لا يشترط بقاء الكلام على حاله وهو هنا كذلك
فاذا قلنا ان جاء زيد مضروبا كرام زيد يترتب على مجيئه ما يأتي
هذا كلام قلت ظننا ان منشأ الاشكال ما ذكر وليس بظن صادق وانما منشأ
تصريحهم بان كل جملة ذات محل لا بد من صحة سد المفرد محلها وكل من خبر المبتدا
والحال والنعت وغيرها حكموا على الجملة الغير ذات محل بصحة وقوعه مفردا
وليس النظر الى خصوصية التركيب وصحة مقابلته على حاله بل الاحظوا ما قلناه
والا لتخالف في الحكمية مع القول والمعلق عنها وهنا دخل اللام على جواب
ان الشرطية وقد علمت ما عليه وهذا مبني على ما ظنه وقد فهمت ما فيه وعلى
ما قرر ناه من انه لا بد من صحة وقوع المفرد في موضع الجملة ذات المحل لا تخلف
في الحكمية ولا في المعلق عنها وذلك لان كلا منهما مفعول به وهو يتسع فيه
بالاشتمال الا ترى انك تقول قلت كلاما وعرفت زيدا واما ما تضاف به من قولهم
كلامهم على الوجه الذي مر فهو مقتض الى كون كل من جملتي الشرط والجزاء ذات محل
من الاعراب دايما وهو ظاهر البطلان اذ محل كل منهما الرفع ولا رفع في الكلام
فان قلت اذا كان الامر على ما اخترته من ان جملة الجزاء لا محل لها اشكل جزم الفعل
من نحو قوله تعالى ويذرهم وقوله ونكفر عنكم من سيئاتكم فيما اذا توجه
قلت يحتمل ان يوجه بانه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه
اي وان يفعل ذلك يذرهم وان تفعلوا ذلك نكفر عنكم فالمعطوف هو
جملة الشرط والجزاء جميعا لا فعل الجزاء وحده حتى يتجه عطفه على المحل فتامله
والفاء المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر

بالنصب عند الله مثلان قد انشد المصنف هذا البيت في آخر الكلام على الجملة
الخامسة التي هي تكلم وما انشده ايضا في الجملة الاولى في حرف الالف
في فصل اما بالفتح والتشديد وفي فصل اذا وانشد ايضا في الباب الخامس في تراجم
المحذوف حيث ترجم على حذف فاء الجواب وانشد البيت المذكور في ترجمة الامور
التي يكتسب الاسم بالاضافة من الباب الرابع ومنه عند البصريين وبخوان
قتا قومه وقوله زعيم وان اتاه خليل هو مسئلة بقول لا غائب مالي ولا حرم
الشاهد قوله زعيم الرفع عطفا على المضاف من قوله بخوان قتا قومه ويجر
عطفا على المضاف اليه والمراد بالخليل هنا الفقير الحال والمراد بالبعيد
والمسئلة مصدر سال يقول سئله سؤالا ومسئلة ويروى مسبغة موضع
مسئلة وعلى هذا انشد الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وسكون
الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره اي لا غائب مالي
لا عندي حرمان ويحتمل ان يكون معطوفا على خبر مالي على تاويل باسم المفعول
او على حذف مضاف اي لمالي غائب ولا محروما ولا ذو حرمان ويحتمل ان
يكون خبرا عن مبتدا محذوف هو ضمير يعود على المال اي لا غائب مالي ولا محروم
مالي تاويل باسم المفعول او على حذف كما مر والعطف على هذا وعلى الاول اما
من عطف الجمل او المفردات ولا ينبغي جعل حرم على تقدير ان خبر عن المال لان العطف
على خبره باقيا على مصدريته مما يابى المبالغة سيما عن غير تاويل ولا حذف كما في قولها
فانما هي اقبال وادبار لان مقام المدح يابا ه الا بلزوم من تحلى الحرمان البليغ في
مطلق الحرمان والثاني هو الاظهر وهو احد الوجهين عند سيبويه
من قوله وهو عايد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا لمقدر ونابا بالفاء مقدرة
وهذا الوجه سكت المصنف عن نقله عن سيبويه فيما تقدم حيث تعرض الى هذه
المسئلة بعبارة كما في الجملة الاستدلالية في ثالث التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل
خلافا ومستانفا انما وهي فلا يجزم ما عطف عليه لان الفعل من نوع لفظا

فليس في

واين في محل جزم فلا سبيل الى جزم ما يعطف عليه فان قلت ما هذا القائل من قوله
فلا يجزم قلت هي الفاء الداخلة على جواب الشرط وذلك لاجراء الظرف مجرى كلمة
الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيدا حين لقيته فانا اكرمه على ما مر ج ٢ ص ٣٢٣
فان قلت لكن هذه الجملة بمعلمة تصلح ان تعمل شرطا فيمتنع الفاء قلت هي
خبر مبتدا محذوف اي فهو لا يجزم ما عطف عليه فالجواب اسمية على احد قوله
ما قالوه ومن عاد فينتقم منه ويجوز ان يقدر بانسب لما قبل الاداة
هو زيدا ان اتاني اكرمه لانه قد عرض ان هذا الفعل المرفوع ليس في موضع الجملة
فاشبه المحذوف المانع عن التفسير وهو عمل ما بعد اداة الشرط فيما قبلها اذ المضمر
هنا ليس بعد الاداة البتة بل هو واقع قبلها بتقدير او هاتان المسئلتان الترجمتان
على الحذف بين سيبويه والمبرد ممنوعا الجواز قد اسلفنا المعتمد منهما في اوايل الكتاب
على الجملة التي لا محل لها من الاعراب في ثالث التنبيهات الذي اشرنا اليه انفا
وضع المبرد تقدير المتقدم محتجا بان الشيء اذا دخل في موضعه لا يوذن بغيره ولا ينافي
ضرب غلامه زيدا يعني والا لزم تقطع عند سيبويه وغيره من الجمهور بان الملازمة
ان منع هذا التركيب مبني على ان الفاعل وقع في موضعه لا يوذن بغيره فان ذلك
الموضع لا يمكن اشغاله المانع المذكور بان يوتى بالفاعل تاخيرا عن المفعول فينتفي
عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فيجوز التركيب ولم يقل به سيبويه
ولا غيره من الجمهور قلت وهذا في الحقيقة وارد على سيبويه لانا ان منع كون اقوم
من قولك ان قلت اقوم وانا قائلة موضعه فلو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة
من الجزم على خلاف الاصل لا سيما وتقدير ما يوجب تقدير مبتدا يكون اقوم خبرا عنه
ليكون الجملة اسمية حتى يفتقر الى تقدير الفاء فان قلت وتاخير الشيء عن محله على خلاف
الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن ترجح مذهب سيبويه بالثبات العربي في مثل هذا
التركيب كون الشرط ماضيا وهو اثر كون الجواب محذوفا فان قلت هما اختلفت سيبويه
والمبرد من توجيه هذه المسئلة ثابت صحيح جوابها فالاختيار او هو مع الاول بالخصوص

بالفم قلت صرح بعض المتاخرين بان الامة على جوازها في السعة وصرح بعضهم
بانها لم تجز الا في الضرورة وظاهر كلام اخرين منهم ابن الحاجب جواز المسئلة لا على ان
المرفوع مؤخر من تقديم بقوله سيبويه ولا على اضمار الفاء كما يقوله المبرد بل على ان
الشرط اذا كان ماضيا ودخل عليه ما فلك فيه الوجهان الرفع والجزم فقط
واما الرفع فقال الرضي هو لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم او لكونه في نية الفاء
قبل الفعل قال وفيه نظر لان كلا منهما خلاف السعة وهذان الوجهان مختصان
بالضرورة قال والاولان ان يتغير عمل ان فضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب
بحيلولة الماضي بينها وبين غير معمول فيه فلما لم يتقدم في الشرط لم يتعد الى فعل
فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط فتغيرت الحاجة مع سائر الجوازم شيئا
واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي هذا كلامه قلت وهو مما يوهنك ويكسر سورة
نكيرك لما قدمناه من ان الحاجة للجواب لاهمالها اصلا او غاية ما يلزم عليه في
بعض الصور كون حرف الشرط انما عمل في شيء واحد وهو فعل الشرط وليس بمستنكر
لما تقدم ونقل الرضي عن الكوفيين ان رفع الجواب في مثل ان قمت اقوم واجب
لان الجواب عندهم انما هو على الجوار فاذا هو لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وفي
كلام المصاد خال اللام على جواب الشرطية وقد تقدم التنبيه عليه مرارا
قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعد اخوك على اعمال الاول ولو كان تحكم
يعني هذا القائل ان هذا يلزم والا لزم تعلقان لا يعطف على شيء الا بعد ان يتم
قبل الاتيان بالعاطف قلت وهو مستند من وجهين احدهما ان اللازم ليس
في باب الشارع وما استدل به من والثاني ان قضية هذا الاستدلال ان يكون
العطف الجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو
الفعلان معطوفا على الفعل الواقع بعده وهو اخاك فقد وقع هذا القائل
فيما فر منه وكان الاصل ان يتصور هذا الدليل لما ذكرنا او لغيره فاورده على سبيل
الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض قرأ غير ابي عمرو ولوا اخر تتولى الجمهور بالتشديد

ولكن بالجزم

ولكن بالجزم وابو عمرو وقرأه بالنصب عطفا على المنصوب وهو صدق فاني
قلت المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو فاني
قلت لعلها حذفت اختصارا في الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة
فلا يعارضه مثل هذا ويبقى العطف على المعنى نظرا الى كون المعطوف
عليه جوابا انما هو من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لوجود الفاء الفاصلة
من الجزم فلاحظ ما سقناه وجزم الفعل الواقع بعدها على انها للتخصيص
او منظور فيه الى المعنى وتوله في غير القرآن العطف على التوهم يعني
توهم ما هو موجود لان يوجد وانما اجتنبت هذه العبارة في القرآن رعاية
الادب بحفظا من الاتيان بما يوهم امرا غير لائق ومحل الجزم اذا جواب التخصيص
ويجزم بان مقدرة هذا على قول الاكثرين ومذهب الخليل وسيبويه
ان جزم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرط كما ان اسماء الشرط جزمت لذلك
ومذهب الزجاج والفارسي جوابه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر
كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لاتضمنه معناه وقد ذكرت
المذاهب الثلاثة المذكورة مقررة في الباب الاول في معنى اللام في اثناء الكلام
على اللام العاملة للجزم وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور او جواب طلب
يعني على هذا القول يترك الاقتصار على قولنا او كالواقعة بعد الفا
واما جوابا الشرط جازم فيضاف الى الضابط المذكور او جواب طلب بالنصب عطفا
على قوله في ذلك الضابط جوابا الشرط جازم ولا تقيد هذه المسئلة بالفا
لانهم افتنوا على ذلك قوله فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستريح نوبا
يعني ان هذه المسئلة وهي مسئلة جواب الطلب لا تقيد بالفاء الداخلة على المضارع
المنصوب بان مضمرة بعدها بدليل انهم افتنوا على ذلك هذا البيت و
ليس فيه مضارع منصوب وابلوني مجزوم قطع اي معطوف من قولك ابليته معروفا
اذا اعطيته والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف

ولا تسقى حتى موتا ويجز لها حمزة وتترك ميتا الا ان تموت واستدرج معنا
اوتى على التدريج شيئا فشيئا ونوخان نوى وهى الجبة التى تسوليها المسافر
ولكنه قلب الالف ياء واد غمها فى ياء الضمير وهى لغة هذيل وانشاد هذا
كما مر بك فى المتن فى اقسام العطف حيث اعاد انشاد هذا البيت هناك بقوله
اعطونى نابتكم هذه لعلى اصالحكم باعطائى اياها واذ رحمة سفرا التى
اقصدها بركوبى لها **قال** وقال ابو على عطف استدرج على محل الفاء الداخلة
فى التقدير على العلم وما بعدها ثابت **اقول** فعلم بذلك ان هذه المسئلة غير مبنية
بالفاء الداخلة على المضارع المنصوب وان الحكم المذكور وهو العطف على محل
الفاء وما بعدها ثابت مطلقا سواء دخلت الفاء على مضارع منصوب بكما فى
واصدق واكن او دخلت على مجزوم كما فى البيت فانها دخلت هنا مقدرة على جملة
اسمية لا على مضارع منصوب قلت لكن فى ادعاء تقدير الفاء هنا نظر وذلك
لان الطالب لا يلزم ان يجاب ابدا حتى يحتاج الى الاسمية الواقعة بعد فى البيت
اينما جواب له وان الفاء مقدرة بل يجوز ان يكون هذا الاسمية استينافا فابانا
وذلك انه ربما قال لك ابلونى بليتكم قد انه قيل له لم تفعل ذلك فقال لعلى اصالحكم
فان قلت فيكف اذن جزم استدرج اذ لا مجزوم قبله يعطف عليه لفظا او تقديرا
قلت لانه امر مجزوم بل هو مجزوم والجملة هذه معطوفة على استبرا لعلى وعلى اصالحكم و
تسكينه للتخفيف لا للجزم كما فى قوله تعالى وما يشعركم بكون الراء على قراءة ابى عمرو
قال وبعد فالتحقيق ان العطف فى الباب من العطف على المعنى لان المنصوب
فى تاويل الاسم فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم **اقول** قد سبق نظير قوله بعد
فالتحقيق من استرات وتكلمنا عليه فى حروف الفاء من الباب الاول والتقدير وافوله
بعد ذلك تنبه فالتحقيق كذا ومعنى كلامه ان العطف فيما نحن فيه من قبيل العطف
على المعنى وذلك لان ان المقدرة وصلتها فى تاويل اسم معطوف على مصدر متصيد
من الفعل السابق فى جملة الطلب اى لو لا يكون تاخيرهنك فتصدق منى واذا كان ذلك

فكيف يكون

فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم وقد علمت انه لا مجزوم على هذا التقدير لفظا
ولا محلا قلت قد سبق فى الباب الاول فى حروف الفاء ان المنصوب بعدها
منصوب بان مضمرة واما مع صلتها فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف
على ما حققه الرضى فالذى فى محل الجزم ليس الفاء والاسم المقدر كما توهمه حيث
قد تشكل واما الجزم محكوم به على المحل الفاء وما بعدها وهو جملة وهو فى ذلك
كما لو وقع فى جواب الشرط الجازم على رأى الجماعة وغيره ما مر ثمة فى قول الملحان
المنصوب فى تاويل الاسم تسمح لان المؤول بالاسم ان صلتها لا الفعل المنصوب
وجه الجملة الثانية **قال** ومن مثل المنصوبة المحل رب انزل علينا مائدة
من السماء تكون لنا عيدا **اقول** لما كان كون المجرى فى الايات المذكورة اولا وهى لا يسع
فيه من قوله تبع من قبل ان يأتى يوم لا بيع فيه ويترجعون فيه من قوله واتقوا يوما
ترجعون فيه ولا ريب من قوله انك جامع الناس ليوم لا ريب تابعة للاعراب
لما قبلها من المفردات امر اظاهرا متعينا لها مساقا واحدا ثم اردف بما هو
محتمل التبعية وغيرها وهذا فصل عن سوق المثل المتقدم وغيره الاسلوب ومعنى
يكون لنا عيدا اكون يوم نزولها عيدا اى يوم سرور وقيل هو يوم الاحد ومن
ثم اتخذه النصارى عيدا ويحتمل ان تكون اللام بمعنى العيد المتردد العائد لهذا يقال يوم
عيد فيكون معناه يكون لنا سرورا وفرحا عليه فيضير يكون عائدا الى المائدة ولا يحتاج
الى تقدير الذى فى الوجه الاول جعلت كانها اجتمعت من الفرح والتزين فالاسناد
مجازى **قال** وعن نسب الى من لدنك وليا يرثنى وذاك فيمن رفع يرثنى **اقول** الذين
قرؤا بالرفع من السبعة هم غير ابى عمرو والكسائى ويعضد على قراءتهم ان يكون الجملة
صفة لوليا ويجوز ان يكون مستانفة فهو من قبيل التحمل ولهذا نظم المصنف هذا
السلك ولكنه لم يصرح باحتمال هذا الوصف وكان ذلك لظهوره ومعنى يرثنى
يصلح لان يوجد السبب لتوريثى من نفس النبوة توريث **قال** واما من جزم فجواب
للدعاء **اقول** الجزم فى قراءة ابى عمرو والكسائى اوان تعديه لم يرثنى **قال** ابو البقاء والرفع

على الصفة اقوى لانه سال ولياخذه صفته والجزم لاحصيل هذا المعنى وقيل
الجزم اولى والرفع محمول على الاستيناف لان على الصفة لتالي يلزم فانه لم يوهب
له ما طلبه لموت يحيى في حبوة ذكريا ومثل ذلك ارسله معي يرتع يصيد
ترتع برفع يصيد وجزمه بالجزم قراءة غير حمزة وعاصم على انه جواب الامر
ورفعها بالرفع اما على ان الجملة صفة لفولا رداء وهو العون اي عونا مصدقا
او على انها حال من ضمير غايب اي ارسله مصدقا فتعتد الحال اذ رداء حال
ابيه من الضمير المذكور ويحتمل الاستيناف ومعنى تصديقه لموسى اعانته
اياه بزيادة البيان في اثبات دعواه احتج الاان يقول له صدقت فان
التصديق بهذا المعنى لا يحتاج الى فضل فصاحة وقال ابو البقاء في قوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء الى قوله فلا محل فجعل ابو البقاء جملة تصبح
الارض مخضرة محتملة لان تكون ذات محل من الاعراب وان لا يكون كذلك على
التقديرين المذكورين وسترى ما فيه قريبا واما الم يضيب تصبح جوابا
للاستفهام الواقع قبله لامرين احدهما ان الاستفهام معنى لا خبر اي فقد
فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفا ان يضيب لما كان المستفهم عنه سببا
لرويه المخاطب لان نزال الماء ليس سببا لاخضرار الارض وانما السبب
انزال الماء هذا بعينه كلام ابي البقاء وايضا والثاني فتقديره الفعل
المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له يعني ان مع ان الامر بالعكس في
المخبر به ذو محل قطعا فيلزم ان يكون المعطوف عليه ذا محل لا محل له من
كلام المصنف جملة حالية من الفعل اي تقديره الفعل خاليا من المحل وفي كلامه
تجوز فان المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك ولما المخبر به الجملة كونا
المعطوف هو الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء وجواب الامر انه قد
الكلام مستانفا الى قوله مقتضى الظاهر يعني ان الفجاءة قالوا في لا تاكل التمر
وتشرب على الاستيناف والتقدير وانت تشرب واما الرتكبوا هذا التقدير لاجل

امرين اما لقصد مع التقريب وايضاح الاستيناف السامح لان تقدير المبتداء
شرط للاستيناف واما لانه حينئذ يستانف الا بهذا الشرط ولولا ذلك لكان العطف
الذي هو مقتضى الظاهر ما ذهب مع عدم التقدير بان يجعل اشتراكهما
عطفا على تاكل المجزوم في كلام المصنف اشياء منها ادخال اللام في جواب الامر الظاهر
وقد سلف كثيرا ومنها تسليمه لابي البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعا ولا يعلم
ان احدا اجازه ومقتضى المنع قايم لعدم الدليل عليه لو حذفنا فالخبر مستقبل
ليس فيه رابط وهذا منعوا حذف عوايد الموصول اذا كان في الصلة ضمير
يصلح للربط كالعهد الاول من قولك مررت بالذي مر بزيد في داره او لو حذف لم يتم
عليه دليل واما حذفه مضويا في مثل قولهم ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
جاذرا وظبيا فنصبه ورويته بالنصب في ضرورة الفضلات مع قيام الدليل عليه
وهو الناسخ لا يدخل على اداة مجازاة منها تجويزه ان يكون مراد النحاة ان الاستيناف
لا يكون الا على تقدير مبتدا وفيه نظر لاطلاقهم القول بان مثل قم تشرب مستانف
لو قدر خبر المبتدا محذوفا لم يكن مستانفا وحمل الكلام على ان مرادهم بكونه مستانفا
انه بعض كلام مستانف بعيد ولو سلم لزمهم تقديرها لا حاجة اليه ومنها
استدلاله على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتدا لزم العطف الذي هو مقتضى
الظاهر وهذا غير ظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد اتحاد
الشرب بمعنى عنه كالاكل في المثال المتقدم واما عند انتفاء هذا القصد بان يكون
الغرض من الثاني افادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول
مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب ليت شعري ما وضع الم عند قولهم اتق
واتق الله وعلمكم الله فقد قالوا وقيل هو عندهم في الباب الاول فحرف الواو
ان يعلمكم الله مستانفا ممكن ان يقوضا لو لم يقدر مبتدا الى وانتم يعلمكم
الله لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر ويجب على هذا ان يدعى ان الفاء
في داره في نظايره الى قوله فاحسن اليك يعني انه يجب على هذا الذي زناه

من ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الواحدة ان يدعى كون الفاء مخلصة
للسببية كما نقل السيد ابن الحاجب انتصر الجملتان في حكم جملة واحدة وان الفاء
اخرجت من العطف لئلا يخرج المعطوف عن القاعدة المقررة في انه في
حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله وهو محذور كما ان الفاء قد اخلصت
لمعنى السببية في جواب الشرط ولا يصح جعلها للعطف ولا يعطف بالجواب
على الشرط وكذلك في نحو احسن الي فلان فاحسن لئلا يلزم في هذا عطف
الانشاء على الخبر ويكون ذكر الي البقاء للعطف تجوزا او سهوا ، يكون
مرفوع على الاستيناف ومنصوب على انه معطوف على المقدر اي ويجب على هذا
ان يدعى اخلاص الفاء للسببية دان يكون ذكر الي البقاء للعطف لما تجوزا بان
يكون قد اطلق على فاء السببية ولم تجوز فيها فاطلق العطف والمقابل ان يقول
لم تجوز ولم دعيه بناء على ما قاله الرضي من ان الجملة التي يلي فيها الضمير كخبر المبتدا
والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها
بعد مضمون الاولى مترا خيا او لا بغير ذلك جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير
الرابط اكتفاء بها على اختها التي هي جزء منها سواء كان مضمون الاولى سببا
لمضمون الثانية كما في مسئلة الذي جاءه او لا كما يقول الذي جاءه فقربت الشمس
زيدا لان المعنى بقربت مجيئه عقب مجيئه عقب قرب الشمس زيد ويقول الذي جاءه ثم قربت
الشمس زيدا فالمعنى الذي تراخى عنه مجيئه قرب الشمس زيدا كما يقول الذي
يزول الجبال لا يزول انا اذ معنى الذي يقترن عدم زواله بزوال الجبال ان فيهما
تساوي الواو والفاء ، وثمرة جهة التعلق المعنوي وهو الاقتران المعلوم من
قرينة الحال بخلاف قولك الذي قام وقعدت هند انا فانه لا يجوز لعدم التعلق
المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل الجاز كما تقول الذي قام
وقعدت هند في تلك الحال الى هنا كلامه وفيه ما يخرج الجواب عن الاشكال
الثاني الذي اورده المصنف على البقاء مع عدم القول بتجوز او سهو او المعنى

في الآية الثمر

في الآية الثمرة ان الله سبحانه انزل من السماء ماء فاصبحت الارض مخضرة ولكن لقوله
في قصة الرضى التعلق المعنوي فيما نحن فيه من هذه الجملة كما في الفاء وثم بقولك الذي
قام وقعدت هند بعقب ذلك الحال انا وكذا الذي قام وقعدت هند
مع التراخي عن تلك الحال انا فهذا يقدر على حسب ما تقدم في الفاء وثم سواء بين
فرق ومما يحتمل بهذا البحث اذا قيل زيد الذي قام فتامله من هنا
يخرج الجواب عن اشكال الرد على صاحب التلخيص حيث مثل بقوله وقد اتانا يوم
ارسوا نزا ولها كمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا
ومعنى مع ان الاولى لا محل لها فتقول عليه كيف يتاتى كون الثانية لا محل
لها مع انها محكية بالقول فهي في محل نصب على المفعولية واجيب بان نفي المحل
عنها انما هو باعتبار كلام المحكي عنه او هي في حيز استيناف مقدر ومن هذه الجملة
وقع التمثيل وهذا لا حاجة اليه لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها اما
اما على كلام المحكي فلانها جزء المحكي وذو المحل هو المجموع لا جزؤه واما على كلام المحكي
عنه فظاهر فاذن صح التمثيل بكل اعتبار غير ان قول الذي ينبغي اعتماده انا اذا
وجدنا جملتين متعاطفتين بعد القول كما مثال الذي اورده المصنف ينسب القول
بانيهما في محل نصب بناء على ان المفعول هو مجموعهما لان هذا حرفي بالنسبة اذ كما
جاز هذا الوجه يجوز وجه اخر وهو ان يكون المحكي عنه كما لعبد الله منطلق
على حد وقال لعمرو مقيم على احدة من غير ان يكون قد عطف احدى الجملتين على
الاخرى ومع قيام هذا الاحتمال لا يتاتى الجزم بل بقول يجوز ان يكون القول
مجموعا على الصورة المحكية فيقدر عامل المحكي بالثانية ويكون كل من الجملتين
في محل نصب ولا سبيل الى القطع باحد الاحتمالين الا بدليل وجاز
ان تاتي الجملة كما جاء واذا قيل ان وعد الله حق يعني ان المراد بالجملة
لفظها فحكمها حكم المفرد وهذا الاعتذار قاصر مواخذة على المصنف فان الكلام
في الجملة الباقية على جملتيتها لا التي في حكم المفرد فاذن اذا خال هذا النوع فيمن

غير مستقيم وقد مر التنبيه على مثله فاما ان كان المعنى ما يقول الملك كفار
الى قوله استيناف كانه لما كان اخباره بان كفارة قومه لا يقولون به
لا مثل ما قاله للرسل كفار قومهم من المطاعن والكلمات الموهنة منه
تاسف وحزن فقد انسر قيل له لا تاسف ولا تحزن وانه قال لهم اسف واحزن
فقيل ان ربك لذو مغفرة اى للانبياء وذو عقاب اليم لاعدائهم ففيه من
الوعد له والوعيد لمن يوذيه ما يكون مقتضيا لعدم تاسفه وحزنه كذا
هذه الجملة استيناف وقعت جوابا عن سوال علة النهى المتقدم
وقال ابن جنى فى قولها الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف تلتقيان
جملة الاستفهام بدلا من حاجة واخرى اى اشكو حاجتين تعذر التقائهما
تقدم فى الباب الاول فى فصل كيف من حرف الكاف فانشاد هذا البيت
وهنا فيه كلام هنالك فراجعه الجملة الثالثة التابعة التابعة لها
محل ويقبح ذلك فى باب النسق والبدل خاصة هذا الحصر بطل بمثل قولنا
زيد قام ابوه فان الفعلية الثانية فى محل رفع على انها تاكيد الجملة الخبرية فهى
تابعة لجملة لها محل وليست فى باب النسق ولا فى باب البدل والثانى
شرطه كون الثانية الى قوله بخلاف الاولى فيه نظر وذلك لان الكلام فى
الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والاية ليست كذلك فان الجملة
الاولى وهى قوله امد كم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها ايضا وقد
بعثه زعم بان التمثيل بالاية الشريفة انما هو لكون جملة البدل ساوت با
لدلالة على المقصد من الجملة المبدلة منها لا لكون الثانية تابعة للاولى فى محله
وقوله اقوال لم ار احدا لا يقيم عندنا انه للحصر هذا الصدر فى
الباب الرابع فى ترجمة ما افترق فيه عطف البدل وعطف البيت والاكمل
فى الشرح والمجمل مسلما ودعوى الحصر لا يقيم عندنا جملة ذات محل من الاعراب
ليست جارية على ما اسلفه من قولنا فاما لزيد عبد الله

منطلق

منطلق وعمرو مقيم لا محل له وان المحل للمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما
على انفراده جزء المقول وذلك بعينه ثابت فى البيت فان مجموع الجملتين
جزء مما قوله لا يقيمون عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزء منه
فلا يكون لها محل على مقتضى ما سبقت والى ما نبه اراد التمثيل لكون الثانية
ذات محل كما اسلفناه فى الاعتذار المتقدم بعيد لان المصير يرجع الى المسئلة
المقصودة بالكلام عليها وانما مثل الشرح ما سبق لان لا يخفى ما
فيه فان دلالة الثانية على ما اراده اه كذا فى تلخيص المفتاح وارد
عليه التقتازانى فى الشرح المطول ان لا يقيمون عندنا انما يدل بالمطابقة
على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع النهى واما اظهار كراهة النهى عن
لوازمه ومقتضياته تارة لانه عليه يكون بالالتزام دون المطابقة وأجاب بان
قولك لا تقم عندى صار بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة اقامته
وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كف عن الاقامة بل مجرد
اظهار كراهة حضورهم هذا كلامه وقد ظهر مخالفته لا يقيمون الرحل لان شتان بين
عرفا تضمن كونه حقيقة فى اظهار الكراهة للاقامة واما الرحل فليس كذلك
قيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطى يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فان
البدل وقد نهلت السندى وهو من ابيات الحماسة والخطى رمح منسوب الى الخط
وهو موضع باليمامة وهى خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من بلاد
الهند فتقوم به وخطر يخطر بفتح الطاء المهملة فى الماضى وكسرها فى المضارع حكى
اهتز ويقال خطر ان الرمح اذا تعاسر واختفاضه للطعن كذا فى الصحاح وفى القاموس
اذا ترتب الترتيب الاول والمثقفة الرماح المسواة وكون الجملة الثانية بدل
اشتمال من الاولى على سبيل اليقين فى هذا البيت لو اقف عليه منصوصا والذى
رايته فى تنبيه ابن جنى على مشكل الحماسة ما نصه وقد نهلت منا المثقفة يصفون
الموضع بقوله ذكرتك وجاز ابدال هذه الجملة من الجملة الثانى من البيت الذى قبله على
الاول الا ترى انه قد عظر الخطى بينهم ثم لا يكون مع ذلك ناهلا فان يكون قد جاز

من غير تطاعن ثم قال وجاز ان يبدل قوله وقد فعلت منا المشقة
وان كانت جملة من فعل وفاعل من في الخطي يخطر ببيننا وان كانت من مبتدا
وخبر من حيث كانت قد يقرب الماضي من الحاضر اسم ثم قال ويجوز ان يكون
قوله وقد سئلت حالا من الضمير المجرور في بيننا فلا يكون اذن بدلا مما قبله
هذا كلامه قلت لم يجعل البدلية متعينة بل جوز الحالية ايضا لكون في جعله
صاحب الحال الضمير المضاف اليه بين نظر وكلامه مقتض لان الفعلية انما تبدل
من الاسمية عند وجود المقرب ولم اقف على غيره ومع غرابة هذا البيان
قوله قلت لهم قوموا الى كوفاجركم او ره الجملة معمول القول
ليتمكن من وقوعها ثانية تابعة لجملة محل ولا يجب بذلك شيئا فان
المجموع هو المقول فلا محل لشيء من اجزائه كما سبق ما قال في المغني في
نحو اسكن انت وزوجك الى قوله مواله انما قال ابن مالك بذلك لانه
شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف واقعا مما معناه صالحا
لمباشرة العامل فالاول كقام زيد وعمرو فعمرو صالح لمباشرة العامل اذ يصح
ان يقال قام عمرو والثاني كقام زيد وانت فانت لا تصلح بنفسك لمباشرة ال
عامل اذ لا يصح ان يقال قام انت لكن العامل يباشر ما هو معنا كما مثلت ثم
جعل العطف على الامثلة التي المصنف من باب عطف الجمل لا المفردات وفي الباب
الخامس من هذا من النوع الخامس من الجهة السادسة ذكر لهذا المسئلة تتمة
قال ابن خروف من مبتدا ويعني بالجملة الجار والمجرور في موضع نصب على
الاستثناء المنقطع هذا على الاستثناء راجع الى قوله ليست عليهم
بمسيطر ويحتمل ان يكون من قوله منهم فان الله يتم الولاية والقهر فيعذبه
العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم ويحتمل الاتصال اي ليست عليهم مسيطرا
من تولى وكفر فانت مسلط عليه اي بالجهاد والقتال قال الزمخشري وقيل هو
استثناء من قوله فذكر اي فذكر الا من انقطع طمعك في ايمانه وتولى واستحق
العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض قلت الظاهر على هذا ان الاستثناء متصل لكن بامر

عليه وقوع

عليه وقوع القريب في الايجاب لا المحذور فيه هنا لاستقامة المعنى والمراد بقوله
استثناء من قوله فذكر ان الاستثناء من مفعول قوله فذكر ففيه حذف
مضاف وقال جماعة في الا ان الله بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبر
قال ابن مالك في التوضيح حوى المستثنى بالا من كلام تام موجب
ان ينصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لننجوهم اجمعين
الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين لا يعرف اكثر المتاخرين من البصريين في هذا
الا النصب وقد اغفل ما ورد منه مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه بين
الاول قول اياس قتاده احمر ما لهم الا ابو قتاده ليس هم فالا بعني لكن وابو قتاده
مبتدا والخبر محذوف وقولهم ما للشياطين من صالح ابلغ من الصالحين من الشيا
الا المتزوجون اوائل عام المطرون المزرون من الفتا ومن الثاني قولهم كل ابن ادم
نفس باي ارض تموت الا امة اي لكن امة يعلم وقوله كل امتي معافى الا المجاهرون
اي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون وليس من ذلك نحو ما مررت باحد
الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ والجملة هنا حال من احد باتفاق وصفة
لغير عند الاخفش قد صرح في اخر هذا الباب بان الاخفش قايل بان الا
لا تفصل بين الموصوف وصفته فكيف تكون الجملة الواقعة هنا بعد الا صفة
عنده قلت يمكن ان يجاب عنه بان الضمير من قوله ليس عايد الى احد المذكور
بعينه وانما هو عايد الى ضمير محذوف كما في قولك له علي درهم ونصف اي ونصف
درهم اخر فمنه الجملة التي هي زيد خير منه صفة لاحد محذوف وهو بدل من احد
قبله فلم تفصل الا بين الصفة والموصوف وانما فصلت بين البدل والمبدل
منه وهو عند الاخفش يقرم جايز الا تراه قد قال في قولك ما جاءني من رجل
الا راكب ان راكب صفة لبدل محذوف اي الا رجل راكب فكذلك هذا عنده لكن
هذا التخريج يلزم عليه حذف الموصوف في السعة مع ان الصفة جملة وهو ضعيف
ليس بعضها من متقدم مجرور بحادون وفيه ما لا يخفى واختلف في الفاعل

وثانيه هل يكون حملة ام لا لكن تقدم في اثناء الكلام على الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب هي الجملة المفسرة وذكر هناك المسئلة وما فيها من الاقوال التي ذكرهنا وارد بعضها في الجمل الواقعة مفعولا وهي الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب والم ايضا يذكر ذلك في الباب الخامس في النوع الثاني من الجملة السادسة وذكر الصبر وقوع ام معادلة لهل وهي انما تعادل الهمزة فتدخل منقطعة واجاز بعضهم وتغلب واحتجا بقوله وسواء صاحتي الاذين تنظر ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما تقدم وقد انوا في بداية الزبان تتبع ويسير على اضمار ان احسن من هذا التاويل في المصراع الذي انشده ان تاتي ان فاعل راضي ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وهذا الوجه حسن لا اعتراض عليه وراعى في اخا تقي والشرط كالفرقة واحد الشرط كما عرفت وهو طايفة من اعوان الولاة ويقي للواحد الذي شرطي كتركي وشرطي كهندي وانما ذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف

ومنه حتى اذا اتيتا اهل قرية الى قوله ايضا جوابا هذا الفصل برمته ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه فلنورده على ما هو عليه قال اما عادة الاهل بلفظ الظاهر من احدهما ان استطعما صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الى الجملة المبدا ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم حقيقة فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العايد على القرية ولا يمكن ذكر المضاف بغير التعذر اضافة المقترين ذكره ظ ولا يرد عليه ان استطعما جواب كلما لانا نقول انما يقول الظاهر انه صفة لقرية وان ظ هو جوابها اذا القولية في القصة الاخرى حتى اذا لقيا غلاما فقتله ظ فقال لهما هنا جوابه اذا ستعين ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابه اذ الماضي الواقع في جواب اذا لا يكون بالفا فتعين منه قال واذا كان كذلك فالظاهر ان القصة الاخرى على هذا النمط فان ظ هو جواب لانها سيقتا سياقا واحدا

والثاني ان

والثاني ان الاهل اذا اضيف لمكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول الاول جميع اهل القرية لا ترى انك لو قلت اتيتا اهل قرية كذا انما تعني وصلت اليهم فالخصوصية لبعضهم دون بعض والاستطعام في العادة انما يكون ممن يلي التاثر منهم وهم بعضهم فوجب ان تؤاستطعما اهلها انما يفيهم انهما استطعما جميع الاهل والمسركك الى ما قلت وعلى كل من شقي الترديد الواقع في الام والواو مناقشة اما على الشق الاول وهو قوله لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها فممنوع فلم يعد ارتباط الصفة بالموصوف لخلوها من ضميرها فلقايل ان يمنعه بناء على اعتبار الارتباط المعنوي وذلك لان هذا الضمير المنصوب ليس عايدا الى الاهل مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافته الى القرية المتقدم الذكر فحصل الربط بهذا الاعتبار وسياتي فيه بحث في الباب الرابع في اواخر روابط الجملة بما هي خبر عنها واما على الشق الثاني وهو قوله ولو قيل استطعماها لكان على التجوز فلقايل ان يقول ولا نسلم ويكون مثل واسئل القرية والقرار العزيز يستعملون بالمجاز وهو ابلغ من الحقيقة بالطباق والبلغاء فان قلت الغاء من قوله الم ايضا فلا يتم الجواب ما هي قلت الظ انها زايدة وقد يجعل رابطة جوابا للشرط محذوف واي ايضا اذ هي هنا الاولوية فلان كذا فان قلت يقع في بعض النسخ المغني لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما وقع في امالي ابن الحاجب وهو كذلك و يقع في بعضها لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا انما وجه قلته وجه ذلك ان الاقتران بالفا يقتضي التقدير قد كما مر والمتوجه ان كان متصبه قد من قبل فقد وقعت وهو من الحاذبين وان كان متصبه قد من دبر فقد تنب وهو من الصابين وتقدير فلما لا يوجب تحقيق المعنى فيما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصح اذ لا يكون جوابا للشرط المستقبل وقد كتب الصلاح الصفدي لشيخ الاسلام تقي الدين السبكي ابياتا سيله فيها عن هذه الاية الشريفة ونقض الابيات اسيدنا قاضي القضاة ومن اذا ابدا وجه استحق له القران ومن كفر يوم الندى بوأه

على الوجه يتقيان ومن ازدحمت فيه المشكلات مسائل جلاها بفكر دايم
اللقاء رايت كتاب الله اكبر معجز الافضل من يهدي به الثقلان ومن جملة الاعجاز
كون اختصاره بايجاز الفاظ وبسط معان لكنني في الكهف اجريت ايرتها
الفكر في طول الزمان عنان وصاحي الا استطعما اهلها فقد رايتها استطعما هم
مثله ببيان فما الحكمة الغارفة وضع ظ مكان حيزان ذا لسانان فارشد على
عادات فضلك حيرتي فما لي بها عند البيان دان اجاب بان قلت قوله يقع استطعما
اهلها سفتين واجب لا يجوز بكانه استطعما هم لان استطعما صفة للقرية في محل
خفض جارية على غيرمن هي له كقولك اتيت اهل قرية مستطيم اهلها فلو حذفت
اهلها هنا وجعلت مكانه ضمير القرية لكذلك هذا ولا يسوغ من حمية العربية
شيء غير ذلك اذا جعلنا استطعما صفة لقرية سايغ عربي لا ترده الصناعة
ولا المعنى بل اقول لسان المعنى عليها ما كون الصناعة لا ترده فلانه ليس في الوصف
بكرة جملة كما توصف سايرالنكرات بالجمل والتركيب يحتمل الثلثة اعاريب احدها
هذا والثاني ان يكون الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث ان يكون الجملة جوابا
اذا والاعاريب المحكمة منحصرة في الثلثة لا رابع وعلى الثاني والثالث يصح ان يقال
استطعماهم وعلى الاول لا يصح لما قدمنا قبل ستاتي الاية كما نا ملناها ظاهرة
النظم وقع موقع المضمر فاغنى عن المضمر وعن تجديد لفظ لهذا تعين الاعراب الاول
حمية الاية ومقصودها وان الثاني والثالث وان احتملها التركيب بعيدان
عن معزاها اما الثالث وهو كون استطعما هما عند اتيا نما وان ذلك تمام
معنى الكلام وجل مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما لذلك او ان يكون
معظم طلب طعام او شيء من الامور الدنيوية بكان القصد ما اراد ربك ان
يبلغ اليتيمان استخراجهما وتستخرجا كنزهما رحمة من ربك وما فعلته عن امري
الموضع اضطراب اذ قوله لو شئت الى تمام الاية واما الثاني وكونه صفة لاهل
في محل نصب فلانه تصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون

القرية اثر في ذلك ونحن نجذ بقية الكلام مسيرا الى القرية بفضلها الا ترى
الى قوله فوجدا فيها ولو يقل عندهم وان الجدار الذي قصدا صلاحه وحفظه
وحفظ ما تحته حرز من قرية مذمومة مدنوم اهلها وقد تقدم منهم ما
وقع من الاباء عن الضيف مع طلبه والتباع تاثيرفي الطباع فكانت هذه القرية
حقيقة بالفساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لجر الطاعة فلم يقيد الا
العمل الصالح والاموا خذة بفعل الاهل الذين منهم عار وارع فلذلك قلت
ان الجملة تتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب بهما الاظهار
دون الاضمار ومضافا الى ذلك من الفوايد ان الاهل الثاني يحتمل ان يكون
اهل الاول او غيرهم او منهم وغيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها
دفعة بل يقع بصره اولا على بعضهم ثم قد يستقر بهم فلعل هذين العبدين الصالحين
لما اتيا ما قدر الله لهما لما نظرا من حسن صنيعهما استقرا جميع اهلها على التدريج
ليتبين به كمال رحمته وعدم مواخذته بسوء صنيع عباده ولو اعاد الضمير فقال
استطعماهم يتعين ان يكون المراد الاولين لا غير فاتى بالظاهر استعارا تاكيد العموم
نية وانما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه واي مع ذلك فالاهم بالحس
الجزاء الموهنا كلام قلت وهذا الاخير هنا لف لكلام ابن الحاجب في الوجه الثاني

ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا الى انتم سكارى نية استعماع
لا غير فقد ينتقض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل يا
سواد لا يخفى فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب
على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود
عليه بين السيبويه اجرت المبايا قالوا نما وجب ان ينتصب هذا النوع من
الاوليات وان كان غير مذكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ الثاني
لانه الذي يتم معناه ويخصصه استنبط الناوي المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف
فانتصب كما انتصابه وصار بمنزلة قولك ماخيرا من زيد ويا منا ربا رجلا وانك

ولذلك سمي النحويون هذا النوع بالمنادى المستهى بالمضاف وقال الرضي يعني
بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمام ما معمولا للاول نحو يا طالعا
جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا ما معطوفا على عطف النسق على
ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما شيء واحد نحو كذا وساق كلامه
ذلك وقال بعد ما نعت هو جملة انظر ويحتمل قولك يا حليما لا يعجل يا حيا
لا يخجل قال يا شاعرا شاعر الامير مثله جرير ولا في كليب تواضع وقال
اعبد في الحل شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال سارا نجد ري محبت
للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال يا غلة من ذات ثوى عليك
ورحمة الله السلم فكل هذه مضارع للمضاف جعلته على اول اذا اردت جعله
علما جاز ان يتوقف بالقصد كما في رجل وان لا يتوقف لعدم القصد كيا جملا
فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثالث ثلثة ظريفا ويا صاحبا
في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثا وثلثين
الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما
لا يعجل العدد سر واد ارا نجد وي الدار سر لكنه كره وصف الشيء المعرفة با
لمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان
موصوفا بجميع تلك الصفات المنكورة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفلا
الذنوب هذا كلامه وفيه ما يرشد الى الجواب عن النقض الذي ذكرناه اولا في
الكتاب المستى بلحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام المنكور وهو قولنا قائلا يا حليما
لا يعجل والصواب ان يقال يا حليم لا يعجل لان الاول يزيل لا يعجل عن رتبة الصفة
لله تعالى فيشمل ذلك منزلة الوجوب لان صفات الله تعالى واجبة والترتيب لا يجب عليه
بل لو شاء لفعل ما لم يفعله من تعجيل عقابهم فاخرهم بفضله وحلمه فنيل العبد
بالادب مع ربه تعالى فيقول يا حليم لانه اسم من اسمائه تعالى لا تعجل فنيل التاخير من
ربه والمقام في هذه المسئلة من كلام العلماء كما ذكرناه كذا قال فانظر ومثال

ذلك النوع

ذلك النوع الرابع وهو المحتمل الاول قوله وصفا قد يتوهم ان تجويز المسئلة
هنا من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معاذ مع زيد وعلى البقاء تجويز
حالية مستهم الباساء من الموصول في قوله تعالى ولما ياتكم مثل الذين خلوا من
قبلكم مستهم الباساء الاية بان الحال لا ياتي من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف
في كل من الايتين كلمة مثل فيشكل المنع في احديهما والاجازة في اخرى وجوابه
ان صلاحية المضاف للسقوط في اية البقرة منع من ذلك وقدم الكلام في هذا
كلمة الجملة التفسيرية وهي الثالثة من الجمل التي لا عمل لها من الاعراب ومن ظرف الحكايات
التي اذكرها اني كنت يوما بمجلس شيخنا الامام العلامة ابي عبد الله محمد بن
عرفة وذلك عند قدومه الى الاسكندرية في رمضان من سنة ستين وسبعين
بالمئناة الاولى وسبعمائة وانا اقرا عليه مرسلا كتاب الحج من مختصره وكان يحضر
من الطلبة الموسومين بالتشدق والتكثر ما لم يقط حاضرا في المجلس فرضع
من كلام الشيخ عادة غير مضاف اليه فقال ذلك الشخص غيرة النحويين يقولون
لا يعود الضمير على المضاف اليه فكيف عاد هو عليه فقال الشيخ على الفور من غير
تلعثم قال الله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم يزد على ذلك وفيه من اللطف
ما لا يخفى ولا شك ان النحاة لم يقولوا ما نقله هذا الرجل عنهم وانما قالوا اذا وجد
ضمير يمكن عوده الى المضاف وعوده الى المضاف اليه فعوده الى المضاف اولى ولا نظر
لمن خالف ولم يمنع احد منهم عوده الى المضاف وقوله لقد ارى على اللئيم
يستبني مر في الباب الاول في حرف الباء الموحدة افتاء المصلحنا الصدد
وعجز فضيت ثم قلت لا يعنيني لا يعنيني بفتح حرف المضارعة اي لا يهمني
ومنه قوله هو من حسن اسلام ما لا يعنيه لان الافتاء لا يكون نعتا لا
حالا ما كون الافتاء لا يقع حالا فقد مر بقلم في اواخر الكلام على الجملة
المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا عمل لها من الاعراب واما كونه لا يقع نعتا فلا

الرض وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة
والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين عما كان المخاطب يعرفه
قبل ذكر تلك الموصوف والصلة من اتصافها بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز
ان لا يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حتى تقرر
قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الخبرية تماما افتائية نحو بعت وطلقت
واستخبر وعنوا وطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض
حصول مضمونها الا بعد ذكرها ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
الاية في سورة النساء الاية تجيء ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء
فلا تتخذوا منهم اولياء حتى يهاجروا في سبيل الله فان تولوا فخذوهم واقتلوهم
حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا الا الذين يصلون الى قوم بينكم
بينهم ميثاق او جاؤكم حصرت صدورهم ان تقاتلوكم او يقاتلوا قومهم قوله
الا الذين استثناء من خبر الغضب في قوله فخذوهم واقتلوهم لا من المفعول وهو لا
تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا وان كان ادخل في الاتخاذ الولي منهم حراما مطلقا بخلاف
الكف عن اخذهم وقتلهم فانه قد يجوز لعارض ثم اختلفوا فيما جاء منهم
الا خفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد نقل الشيخ بهاء الدين السبكي
في ترجمته للتلخيص عن شيخه ابي حيان ان الا خفش والجمهور على ان اما ضي
الواقع حالا لا يقدر معه بل قد يجوز ان يخلو منها لفظا او تقديرا قال
ابو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لما نقل المصنف عن الا خفش بل القول هو
مخالف ايضا لما ذكره المصنف في الباب الاول في فصل قد من حروف القاف
حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين على الماضي الواقع
حالا اما ظاهرة نحو وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا
او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا وهو جاؤكم حصرت صدورهم
خالفهم الكوفيون والا خفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة ورودها حالا بدون

قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله هذا كلام المصنف في ذلك المحل وهو
مخالف لما ذكره هنا عن الا خفش وقد اجاز ذو هي صفة لكل اعتبار الى
اضمار قد هذا مبني على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها من قد
ظاهرة او مقدرة وقد عرفت ما فيه وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان
المجيء يشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفات الجائين هذا الا يخفى البلاغة
بينه وبين المجيء فيكون بدل الاشتمال لان مجيء الجائي ملابس لحصر صدورهم بغير
الجزئية والكلية ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم من مقاتلة قومهم لا يعتبر
لان قومهم كفار فقتال مطلوب فالدعاء عليهم بضيق صدورهم عن قتالهم
الكفر غير مناسب وهذا مبني على ان قولهم ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم
الى جاؤكم كراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال
قومهم معكم بل هم مسكون لا لكم ولا عليكم فيتجه الدعاء عليهم بذلك لا
لمن يذكر الضيق متعلق بل دعي عليهم بخرج الصدر وضيقها ولا يكون حينئذ
لانهم لم يفعلوا كل شيء ورد عليه هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم
يكن في الزبر صفة لكل شيء اما اذا جعل صفة لاستقام المعنى فلا يحتج منع كون
مبنيا لان المعنى حينئذ وكل شيء مثبت في الزبر اي محايف اعمالهم مفعول لا قضا
فيرد ويوجد بن الما لفظا فانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي
وهو الخبر واما معنى فلان المراد في هذه الاية ما اريد في قولك كل صغير وكبير
مستطر فتفعلوه حتى صفة لكل شيء وفي الزبر الخبر اي كل ما تفعلوه مثبت في صحائف
اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة لانا بالحس علمنا ان الحال لا يذكر بعد
لو لم لا يذكر الخبر انا والمصنف هذا النقل هو في الحسن الا خفش في الباب الاول
في فصل الواو من حروف اللام حيث ذكر عن بعضهم في قوله المعوذ بسبب الرعب
منكرا عصب فلو لا العمد سيكد لما لا محمل لكون سيكد حالا من الخبر المحذوف
ورده بنقل الا خفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لا نرخيه في المعنى ولا الثاني بقوله

قد والامر

الزبيدي ولا تبوحا حولها لحظيتا هكذا وقع هذا المصراع في بعض نسخ
هذا الكتاب وفي شرح الالفية لبدر الدين بن الناظم لحظيتا من الحظية
وهو وهم وانما هو من الخبط وهو الضرب بدليل قامتا مترا لحنطة عصفورة
لو التقمت اي ولو اتان تقت تلعم في الاماء اذا تمكنت فيه وتاتي وقد انشد على
التقارب في كثير من نسخ هذا الكتاب واعلم ان ما ذكره المصنف من ان اثبات
الخبر في بيتنا الزبيدي انما هو مبني على مذهب الكوفيين في ان الخبر بعد لولا واجب
وقد وقع للمصنف في اوايل خاتمة الحذف المذكورة في الباب الخامس من هذا
الكتاب ان هذا المذهب هو راي الفراء وجوب حذف الخبر بعد لولا
وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا تريد لولا زيد موجود
ونحوه واما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر
ولا يخفى ان الخبر هنا وهو قوله حولها لو حذف لم يقم عليه دليل فيكون ذكره
واجبا على ما ذكره هناك وقد حكم هناك بتقدير ذكره وسيكون ذكره لنا عود
الى الكلام في هذه المسئلة وبحث مع المصنف فيما في ذلك المحل واما
قول ابن الشجري في امالية قال الله الى محذوف ذكر المصنف في فصل لولا
من الباب الاول قول ابن الشجري هذا ولم يصرح بوجه واغفاله تعليله
وهو غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفصل احدهما ما يمنع حالية
كانت متعينة لولا وجوه وتعيين ثم الاستيناف نحو زارني زيد ثم اكرمته
اولى من تعيين ذلك قد يمنع تعيين الحالية في هذين المثالين على تقدير
زوال المانع اذ احتمال الحالية والاستيناف فيهما على ذلك التقدير ثابت
واما قول بعضهم في قوله تعالى فاهدي الى ربي سيهدين كما تقول ساذهب فاذهب
فمعناه من حيث جعل الجملة المقرون بفائها بالسين علامة ما تقرر
من ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال ومن حيث انه جعل اللغني ساذهب
مهديا نفرت الشفيس المذكور وهو في الآية الهداية وقد يجاب على الاخير

باب المهديا

باب مهديا وقع قيدا للذهاب الذي هو تنفيس فلزم ان يكون فيه تنفيس كما
لقيده وجوبا قران الحال بزمن عاملها وقوله هذا صدر بيت ش ::
عجز فاصل الى الليلي العذاة شفيع وتعين الوصفية في هذا البيت على تقدير
حذف الواو وعوج الى تقدير رابطا اي يستشفعون في فيه والثالث
ما عينهما معا الى قوله البحث فيهما ميز الاثنين من قوله عينهما وفيهما عائد
الى الوصفية والحالية واشار بقوله وقد مضى البحث فيهما الى ما ذكره في ان
التثنية التي سامها بارث الكلام على الجمل الاولى من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
حيث منع هناك كون جملة لا يستمعون صفة لكل شيطان وذكرنا هناك
ومعنى البحث معرفة ذلك فراجعه ولم يرد الزمخشري وابو البقاء
من ذكر هذه المسئلة في الباب الاول في حرف الواو في العاشر من اقسامه حيث
ذكر هناك انه يجوز التفريع في الصفات لا يقوله ما مررت باحد الا قائم
نص على ذلك ابو علي وغيره ومر لنا هناك التنبيه على تعقب كلام الفتازاني في
شرح المفتاح حيث قال لا خلاف في جواز التفريع في الصفات فليكن على
ذكر منك ومثل ذلك قوله وقايلة تخشى على اظنه سيودي بها الرتع والرعا
فان جملة تخشى على صفة لا رتفاع المانع ومسئلة امتناع وصف اسم الفاعل
قبل العمل نص عليها المصنف في الباب الخامس في النوع العاشر من الجهة السادسة ويزدي
بالدال المهملة اي يذهب بها ويميلكه وتعالى اي كرحل واشغاله وهو بفتح
التاء مصدر رحل مخففا لحالة اللبائعة والتكثير كالترداد والتاء حال من الرتد والمحمل الثاني
والهولان والجمايل جمع جمالة بكسر الجيم او جميلة كصحيفة وكلاهما بمعنى الجمل
وهو ما يرتحل الانسان من شيء على امر يفعله الباب الثالث من الكتاب
وقال الكوفيون الناصب اسم معنوي وهو كونها مخالفين للمبتدا
يعنون ان الخبر اذا كان هو المبتدا في نحو زيد قائم اذا كان زيد هو في نحو وازاجيه
امها ثم ارتفع ارتفاعه واذا كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة او حكما

فلا يتوقع نحو زيد عندك هو وهو خالفة في الاعراب فيكون العامل عندهم
معنويا وهو معنى المخالفة التي تصف الخبر بها ولا يحتاج الى تقدير شيء تعلق
به الخبر مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى غير المغضوب
عليهم قال ابن جني اسند النعمة الى ضمير الحق بطريق الخطاب تقريبا وايذانا
عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تأدبا وهو كلام حسن ومراده بالغيبة ترك
الخطاب وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال الناس
في حول الفضا هو وصف الشاعر الشيب في شعر الرأس السود فالفقير الفضا
اليه عايد على الرأس المذكور قبله في قوله اما ترى نفسي حالكا لونه نظرة صبح
اذ نا لليل الدجي والجراد ما عظم من الحطب واليبس والفضا شجر ولا يحسن
تقدير الظرف صلة والد بكالا الى قوله فلا قد يكون مراده بالتأويلين
الذين يجوز اليهما هذا التقدير ان السبك منه في حكم المطروح فتصير الصلة
خالية من عايد يفتقر هو وان طرح تقدير الموجود حسنا فلا تقدير نية طرحه
مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التأويل الذي اراده لا انك تحتاج في الجملة
الاخرى وهي قوله وفي الدال مثل قولك فجاء الذي اويلان ولا يجوز على هذا
الى قوله عطف مراده الوجه الذي اشار اليه تقدير الظرف صلة وآله
بدلا من الضمير المستتر فيه وهنا مشكلان فساد المعنى بتقدير الاستيناف
لاختصوصية لهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل الزجر مبتدأ محذوف
الخبر اي تعلق به سماي وهو الذي هو البرق في السما وجعل في الارض المرتين
لفسد المعنى ايضا ومن ذلك ايضا قوله ولي لشا شهدة تشتهى بها وهو
على من صيره الله علقم في فم المتهدد العسل في تمغره والسفدة اخص
منه وشين الشهد مفتوحة وحكى صاحب ق ضمها والعلقم كل شيء مر
تشديد واو هو لغة همدان بميم ساكنة ساكنة ودال مهملة والبيت
شاهد عليه ومن لغتهم تشديد ما هي اية قال والفرزدق يعيب بالتصحيف

ابيه وهما

ابيه وهما آمرت بالتطف تامر ومثال التعلق بما في الجملة قولنا الوتمنا
بعض الاحيا وقولنا ابن ماوية ذا جد النقر البيت الاول من مشطور
السريع الموقوف والثاني من مشطور الرجز وهو لعبيد بن ماوية الطائي
قال الجوهري في قولهم ذا جد النقر اراد النقر بالجيم فلما وقف نقل حركة
الراء الى القاف اذ كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل
كما تقول هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب وقال ليقيل هذا
وقد تقرب بالفرس نقرا وهو صوت تسمعه بين وذلك ان تلصق لسانك
بحنكك ثم تفتح تعلق بعض وادنا بالاسمين العاملين لانا وجدنا باسم
يشبه الفعل بل لهما فيما من معنى قولك السخاء والجواد ولو قيل ان
التعلق باعتبار باسم يشبه الفعل لم يرد عليه محذور اصلا وعلى سيبويه
على استدلاله على اعمال فعيل بقوله حتى شاءها كليل موهنا عمل شاءها
سيقها والضمير للسحاب والكليل الذي حمل له كلما ساء عناء وتوهن الموهن
بفتح الميم وكسر الهاء نعوت السير والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل يصف
بذلك البرق وموهنا ظرف زمان هو اسم لوقت محضوض من هو
هو نحو نصف الليل كما مر وكذا الوهر وهو في البيت منصوب على تقدير في
اي سبقها برق يعب في هذا الوقت وهذا اقرب لان الاول احمل
الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة من حيث ان الاكلال لا يصح
اتباعه على الوقت حقيقة قلت المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل الوقت
او جعل من كل مسند الى الزمان اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف به الزمن
حقيقة قال ابن مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سرا واعلان تقدم
في الباب الاول في فصل من حروف الجر انشاد هذا المصراع وانشد المصنف
قريبا في ترجمة هل تعلقان بالفعل الحامد البيت الذي منه هذا والبيت الذي
قبله وهما وكيف ارهبا مراد الراعي بهما وقد زكمات الى الجبر بن مروان ونعم بزكما

من مناقب مذاهبه ونعم من هو سراعلان ارهب اخاف وارباع اخوف
وزكامت لحامت واستندت والمرء الملجأ وليس دخيل لان المصدر
هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته لانه ذلك ولانه لا يجوز ان يكون
مقدرا بما حرون ولا بحيث ودن والله تعالى اعلم هل يتعلقان بالفعل الناقص
من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهذا هو السبب عند
هؤلاء في تسمية مثل هذا الفعل ناقصا حيث كونه لا على الزمان دون
الحدث فنقص عن حال غيره من الافعال التي هي دالة على الزمان والحدث
جميعا قال الرضي وليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون
الذي هو الحصول المطلق بخبر يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام في
حصول معين اولا بلفظ دال على حصول ما تعين بالخبر وذلك الحاصل لكنك
قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فانك لم تفد في ايراد مطلق الحصول ولا
ثم تخصيصه كالفائدة في مجيء الثاني قيل بتعيين الثاني سوى فائدة اخرى وهنا
وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل
هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره
وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن
دلالته كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان
المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وصح
الدال على الكون في الصبح ومثله اخواتهما وما دام الدال على الكون الدائم
وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواتهما وليس الدال على الانتفاء فدل بقاء
على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى
الذي قالوه والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس هكذا في التسهيل
الا انه غير بالاصح واستدل لذلك بامور منها انها تستعمل وامرا نحو كونوا
قوامين وصيغة افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث لا تحصيل الزمان ومنها

انه تستعمل

انه تستعمل لها اسم فاعل نحو كائنا اخاك واسم الفاعل لفظ دال على ذات
باعتبار ما قام بها ومنها انها تقع صلة لحرف مصدري نحو الا ان يكونا
ملكين وذلك لا يرتفع في ذلك انه قد جاء وكونك اياه عليك شر ونسبة على
من قال ان بعد لكون حال ومنها ان منها ما ترفع النفي فاذا قيل ما انفك
زيد غنيا فان لم يدل انفك على الانفكاك لزمان لا يصح النفي عليها بل على
حدث الخبر فيكون قرا ما انفك زيد غنيا في الزمن الماضي معنى والواقع خلافه
فان هذا نفي وذاك اثبات ومنها انها كلها مستوية في افادة الزمان ومنها
متباينة فانا نقطع بان كان زيد غنيا مخالفة لصار زيد غنيا وسائر الاقسام غيرها
بالاتفاق ولا معنى للفعل غير الزمان الا الحدث ومنها ان دلالة الفعل على الحدث
اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف
يجرد من المعنى دلالته عليه اقوى وترك بالمعنى الذي دلالته عليه اضعف
وقد مضى عقيب بيان المصدر الذي الى قوله عليه يشير الى قوله قبل هذا الترجمة
بطوره الرد على من منع تعلق الظرف من وهو واقعة في السموات والارض ليس كم
وحبر كم حذرا من تقديم معمول المصدر بان هذا ليس بشيء لان المصدر هنا
ليس هنا مقدرا بحرف مصدري وصلته وقد اوردت النسخ فيما رايته على رفع قوله
حرف موصول والصواب لانه خبر ليس ولا يجوز ان يكون قوله في التقدير حرف
موصول مبتدا وخبره الجملة من خبر ليس على ان اسمها ضمير شان مستتر فيها للزوم تعلو
الصفة من رابط والضمير المجرور من قوله لا يتسع التقديم عليه انما يعود على اسم ان وهو
المصدر لا على الموصول الذي هو مفتقر واظن ان الاصل كان ليس في التقدير حرف
موصول وصلته فاسقط الناسخ الجار والله اعلم هل يتعلقان باسم المعاني في قوله
كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول الغداة
البكرة او ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس كذا في ق وعمما انه استعمل في مطلق
الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا اشغلوا من مكانهم والاصفة الظبي

يقوظبي اعني اذا يخرج صوته من خياشيه وغضيض الطرف اي فاتره والطرف العين قال الجوهري ولا يجمع لانه في الاصل يكون واحدا ويكون جماعة وقد تجمع كما مر تماما اليوم طرفهم وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب ابن الخطار الى قوله بعض التشبيه لا ينبغي ان يكون وجه الشبه ما وصف به الظبي في البيت من كونه اغن غضيض الطرف مكحولا لان يكون مطلق الحسن لان التقييد بالطرف على هذا التقدير بعيد لعدم ابقاء لامتناع اشتراك الشبه عند اشتراك هذا القيد وذلك مناف للغرض من المدح بل وجه الشبه هو الفتور ووصف ما لا اشتهار الظبي به وما لا اشارة القيد اليه لان حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب فيكون المعنى ان سعاد تشبه عند رحلها وذهابها عند مجيئها الظبي النافر عن مزيد الا فتريه ثم عكس التشبيه للمبالغة فان قلت فما فائدة وصف الظبي بتلك الصفات مع انها لا مدخل لها في التشبيه قلت فائدته التنبيه على ما يوجب شدة التأسف والتلهف على فوات الظفر به ليعتبر فتأول ذلك فجا الحاء واما ما اعتل به المصنف لارتكاب التشبيه المقلوب من انه لو لم يكن كذلك لزم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه فغير لازم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير وصاحال سعاد غداة البين الاجال ظبي اغن والتشبيه على ما به ووجه الشبه ما قدمناه والظرف متعلق بالحال المحذوفة كما في قولهم زيد في الكتاب مريع اذا نسبت وفي بعضهم ان نحو القصة والسباء والحديث والخبر يعمل اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدر وكقولهم تمر وصل اتاك بناء الحضم اذ تسور والجواب وهل اتاك حديث ضيف ابرهيم اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد لزم المعمم بعض ما ذكرناه في الباب الاول وفي نحو هذا الذي في اخر الفصل الاول الذي عقده طرفة عن العرضنة على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه ولم يرد بالتقدير تقديم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله

ملفوظ به

ملفوظ به لا معتد فتامله وهذا الوجه هو اختيار ابن عزرون المشهور في عزرون الصرف والفارسي عنه للعلمية وشبه العجمة وعن ابي حيان انه قال اعني عن الشيخ بهاء الدين ابن النحاس انه ذكر في بعض مجالس الحديث في مظعون منع الصرف وانشد بعض نبات طارق بفتح الطاء وان بعضهم ينسب الى معرفة العربية انكر ذلك وشنع به قلت ممن عرف القائل قلت مثل هذا لا يصيد من الشيخ بهاء الدين الا على وجه الافادة والتنبيه على ان مثل ذلك ربما عجز قال ووجه منع مظعون الصرف فان كان الظاء معجمة من ظعن ان يكون فعلونا من مظع فيكون كحمدون فيجري وغير خلاف الفارسي وقوله بغير الصرف واما انشاده نبات طارق بفتح الباء فان بعض العرب يفتح الباء من هذا الجمع في النصب هذا كلامه وعادة مقطع مستعملة كما قال نفى لكم مقطع الوتر ملسه والاله وكذا الخشبة واذا جاز الحرف التشبيه ان يعمل في الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي وافتتاح هذا البيت والكلام عليه في الباب الثاني عند ذكر الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب صح ان الحال تشبه بالمفعول به الحال تشبه بالمفعول به من حيث ان الفعل تسلط على بعضها من غير توسط حرف ملفوظ به ولا معتد بها تشبه بالتمييز من حيث انها بيان لما ينتسب اليه وصوف بالمفهية وهو بيان للذات وبها تشبه بالصفة من حيث دلالتها على معنى في صاحبها والمعاصرة هنا تشبهها بالمفعول ليتوصل بها الى عمل حرف التشبيه في الظرف او لما من عمله في الحال وقد قالوا زيد في الدار قائما وجاء جوادا وقتيل في المنصوب بمنزلة انه حال او تمييز وهو الظاهر وانما كان بالمجيء قائما به وجه كونه تمييزا انه فاعل في المعنى اذ معنى قولك زيد في الدار قائما ثبت زيد قائما في الدار وكذا زيد جاء جوادا معناه هو الكامل جودا اي الكامل جوده وجعله حالا موطئا للحال كما يكون المصدر حالا وهو غير مقيس فلذلك كان القول

بالتمييز في مثل هذا التركيب هو الفاعل لكن لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله
في الظرف لان التمييز معمول ضعيف بسبوغ ان يعمل وتميز عامل ما حق له العمل المحض
من غير تاويل كعشرين درهما في قولنا المصر وايا ما كان فالحجة قائمة بنير نظر

وذلك في قوله تعز يا انتعالى ونحن صعاليك انتم ملوك

تعزيا تنسب الينا العار والعيب والعالة الفقر اجمع عايل بتي عال يعيل عيلة
وعيولا اذا افتقر فهو عايل والصعاليك الفقراء ايضا جمع صعلوك كعصفور
والملوك السلاطين وانما يطلق الملك في بلاد الهند على من دون السلطان
من الامراء وعظماء الجند فان قلت قد اوجبت في بيت كعب المعنى
قوله انما لا يتقدم الحال بهو والصواب الظرف لان الذي في بيته غير ظرف لانما
سوغ الذي سوغ الى قوله اختلاط المعنى هكذا علل غير واحد قال
الرضي ولا نرى باسا ان يقال زيد احسن قائما منه قاعدا لما تقول ضرب زيدا
عمرو اقاعدا لعدم الالتباس وفي حواشي التسهيل لم ما يدفع هذا وذلك
انه قال انما افتقر نحو هذا سير الطيب سيرا طيبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه
اذ لو اخر المتبا فان قيل اجعل احدهما تاليا لا نفعل قلنا يؤدي الى فصل افعل
عن من وبحرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور
التمييز قلنا فصل جايز وهذا يكون فصلا واجبا لا رتباطه في نوع هذا التركيب فلم
يحتمل احدهما ذكي السخاوي الى قوله امهاتهم وصعاليك على هذا
القول حال مقدمة على عاملها المعنوي فلذلك جعل المصلاوي اجود من هذا

والثاني قاله الجرجاني وقد سئل عن البيت الى قوله كونه زاعي المعنى
فيه نظر فيه جهتين الاولى ان كلام الخطيب الذي حمل الكلام عليهما اباه قوله
الجرجاني نحن وانتم بعطف احد الخبرين على الاخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني
ان انتم توكيد لضمير بعوا كم المحذوف وهو ضمير المفعول بعفى ونحن توكيد
لضمير العالم فكيف يعطف توكيد المفعول على تاكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم

الثاني

الثاني من وجهي الفقران دعواه امتناع جعل انتم توكيدا لضمير صعاليك من حيث توجه
بقوله من المحال ما يحتمل التعدد والتداخل ذكر ما يتعلق من حروف الجر
قال الشاعر لعل ابي المغوار منك قريب فقدم اضنا وهذا المراد الكلام
عليه في فصل العلل من حرف اللام من الباب الاول واما جاءت النيابة
عن المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون
ذلك في القرية كقولهم لا عيا وربك الا ديا هذا عجز بيت صدره
وما بنا الى اذا ما كنت جارتنا والشروط الثلاثة متوفرة في البيت اما انفصال
المنوب عنه والتوافق في الاعراب فلان الاصل الا اليك فحذف انيب مستتر مقدم
وان الكاف هنا ضمير نصب واما كونه في القرية فواضح وعليه خرج ابو الفتح قوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف شاهدت في كراسة
بخط اللغوي من هذا الكتاب في هذا الفعل لفظ السدف مضبوطا وضم السين وفتح
الدال وهو جمع سدفة وهو في لغة بني الظلمة واما الذي ذكره القراء انشد لسعد
القرة نحن بنو رئيس الوحى واشهى والوحى صغار السنبل وهو صغار النخل الواحدة
وديرة حرف الاستثناء الى قوله في الا قد مضى ورد هذا الكلام سبنا
في الكلام على اخلاف في حرف الخاء المعجمة في الباب الاول فراجعه حكم المرفوع بعدها
احدها ان الاصل في قوله فاعلا هذا يقدح في قولهم انه منصوب على توسع
تقديم خبر المبتدا بالفاعل وجب تاخيره نحو زيد قام والثالث
انه يجب كونه فاعلا ورد بما قدمناه عنهم من ان الالباس محذور
والتعلق عندهم يفعل فنحو قولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد فيه مثل
ذلك فاعلا مبتدا والمذهب الختار الى قوله لوكان العامل المفعول الرتبة
فقد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقدم الحال على العامل الملفوظ
به جواز تقديمها عليه اذا اشعر ضعفه بالاضمار ووجوب الحذف
والقوله فان فوادي عندك الدهر اجمع الى قوله والغير لا يستلزم الغاء عمله

وقد يجاب عن هذا بانه يفيد بانه لا عن ان جميع توكيد المضمر المستتر في الظرف بل هو
تاكيد للاسم الظاهر وهو فوادي فان قلت يصدر عنه ان التاكيد من موضع المؤكد
منصوب قلت هو في محل رفع بالابتداء واما قوله المصمان الطالب المحل
قد زال يعني ان الابتداء ذهب بوجود الناسخ هنبي على اشتراط المحرز الطالب
للمحل كما ذكر في اقسام العطف من الباب الرابع وهي مسئلة خلافية
والكوفيون قاطبة وبعض البصريين على عدم الاشتراط ولذلك اجازوا الرفع
بالعطف على المحل في نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع قال ابن مالك في التسهيل
الاجماع على جواز الرفع بالعطف على المحل في مثل هذه الصورة فان قلت
ذلك في العطف والكلام في التاكيد قلت قد ذهب الفراء والزجاج الى ان
حكم حكم عطف النسق مطلقا اي سواء كان الاعراب ظاهرا او مقدرا وذهب
الفراء ايضا الى انه يجوز حذف الاعراب فيكون التابع متفقين على
جواز تاكيد باعتبار المحل كما في النسق قال الرضي ولم يذكر غيره في ذلك منعا
ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق فان قلت كان مقتضى نظم الكلام ان يقول
وثانيهما قوله عطفا على قوله احدهما كذا فانا لا نعدل الى ما ذكره قلت هو من قبيل
العطف على المعنى اذ قوله احدهما امتناع اه في معنى التعليل اي لامتناع كذا
ولقوله ولا يصح ان يكون الى قوله لان التوكيد والحذف متنافيان
قد يمنع هذا فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وابقاء
التوكيد وافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المصنف في الباب الخامس في تعرض
الى شرط الحذف في الخاتمة التي عقدها لذلك ذكره في الثالث من الشروط
وان لم يعتمد الظرف والجار الى قوله ليس بشرط حكى ما حب الحواشي عن سيبويه
انه يفصل في الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون حدثا وان يكون
غيره فان كان حدثا فان تقدم عليه ما يصلح للفاعلية وان لم يعتمد الظرف
وذلك نحو قولهم في الخاتمة يوم الجمعة الخروج واما مك الوقوف ومن توالي

ومن اياته

ومن اياته ان ترى الارض اذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت وقوله ومن اياته ان تقوم
السماء والارض بامره اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وعند الخليل الارض من الحديث
وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاوجه
الى القياس هذا كلام ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غير وهو
غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء
بل جوز الوجهين بحيث قول المتنبي مذكرا دار المحبوب طلب بها انثراي
على كبدي بضيجه فوق خليها بديها اشار المصنف بقوله يذكر دار المحبوب
الى بيان معاد الضمير من قوله بها والباظرفية اي ظلت في دار المحبوب واصل ظلت
ظللت بلامين اولهما مكسور فحذفت هذه الاولى فصار ظلت وهذه لغة تميم
ويجوز عندهم فتح الظاء وكسرها وتحريك اللام يجوزون حذف عين الفعل المضاعف
المتصل بتاء الضمير نحو ظلت قائما او نونه نحو النساء ظلن متربصات محجوجا كما
على الفتاء وجوبا ان سكنت نحو اجبت بكذا اي احسست به وجوازا ان تحركت
بغير الفتح نحو ظلت فظللت فذلك عندهم كسر الظاء وفتحها واما ان كانت البنية
مفتوحة نحو همت فلا يكون الفاء بعد التخفيف بحذف العين الا مفتوحة
نحو همت والتضجيع من نضج اللحم وهو كامل المجر والمراد هنا شدة الحرارة
وافراطها والخلب بالكبد لحمية رقيقة تصل بين الاضلاع والكبد وزيادتها
اوجاعا بها اوشي ابيض رقيق لا رئت بها ولا يصلح في البيت تفسير الخلب بالكبد
لما يلزم من اضافة الشيء الى نفسه واضاف اليد الى الكبد الملاصقة بينهما
في الشخص الاحسن ان تقدر الملاصقة هنا بين اليد والكبد بانها قد
رمز وضعهما على خلب الكبد ولا خلاف في تعيين الابتداء الى قوله تربة
ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز نحو زيد غلامه
زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى الموخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث

واجازها البصريون الى قوله فاعلا لانه اذا كان مبتدا كان معتمدا
بحسب الرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك بخلاف ما اذا كان فاعلا
فانه يكون موخرا لفظا ورتبة فمتنع عود الضمير عليه ونقل المصنف الجواز في
هذه المسئلة على الوجه المذكور عن البصريين واما صاحب التسهيل فنقله
عن الاخفش فقال وجوز في دار زيدا حماما وكذا في داره قيام زيد في
داره عند هند عند الاخفش وظاهر ان بقية البصريين يمنعون وليس
كذلك فالمنقول عنهم الاجازة كالاخفش على نحو ما ذكره المصنف وقد علم من هذا
ان الاخفش وان قال بجواز الابتدائية والفاعلية في المرفوع بالظرف
غير المعتمد لا يقوله في كل صورة الاتراه اوجب هنا الابتدائية لقيام المانع
من الفاعلية وهو عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة لقولهم في اكفاءة
درج الميت وقولهم بسعادة جدك الغنى وغيابة عيون السماع شاهد
للبصريين بجواز ذلك التركيب لفظا ومنزلا ودرج الميت طيه وتلفيفه بالكفن
مجاز مفتوحة تراه ساكنة بجيم والمسعاة المكرمة وفي ضرة واحدة
الساعي في الكلام فان قلت الكرم اغا يستقيم في العرف كونه سببا للثناء
لا للهلاك فما وجه الواقع في البيت قلت الاضافة تدرك المسعاة منفعلة
وقد يفعلها منحو فعلاكر وغاتة بسبب المسعاة بكرا وفعلا ويجوز
الفاعلية في لغة قليلة حكاها ابو زيد عن ناس من العرب في فعلها ينبو
والكتاب فيقول عليما مررت برجل اكرم منه ابوه باستاع اكرم لرجل ورفع
ابوه على انه فاعل باكرم وكذا نام اجازه ذلك لانه يعني مررت برجل فاق بقية
الكرم ابوه ومن المشكلات قولهم فخر يحن عند الناس منكم هذا صدر
بيت عجزه اذا الداعي المثوب قال يا لا قدر اشتاد هذا البيت بتمامه والكلام
عليه في حرف اللام من الباب الاول لان قوله يحن قد رفع اعلاما مع
الوصف غير معتمد ولم يثبت يعني لم يقم بيقين ودليل يقتضي جواز ذلك

وما استند

وما استند اليه المجوزون من قوله الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة
لهبي اذا الطير مرت لبيس بقاطع للجواز لكون خبير بدلا مقدما بناء على ان تغيلا
يستعمل للواحد وغيره نحو والملئكة بعد ذلك ظهير وعمل افعل في الظرف
غير مسئلة الكحل اراد بالظرف الكلمة التي يسمع التلفظ بها فدخل فيه نحو
وامتاز من الضمير المفضلة كما دخل فيه زيد ونحوه والا فالظرف في العرف التاسع
قسيم المصدر مطلقا واراد بمسئلة الكحل ما اذا سبق اسم التفضيل نفي وكان من نوعه
اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد فانتج رفع الظرف لانه حل محل الفعل الامتناع نحو ان يحسن في عينه الكحل
المذكور ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد والكلام في المسئلة
طويل وقد افردت بالتصنيف ما يصح فيه تعلقهما مجذوف احدهما ان يقع
صفة نحو اوكصيب من السماء هذان من قبيل الظرف المستقر واعلم ان
الظرف عندهم قسمان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه الحاصلة سواء
وجب حذفه نحو اوهو لجة صفة خبرا وجاز نحو زيد اكلب على العمر فان قلت
وقع الذي مخشري في اول سورة الانبيا قال ونحوه ما اورده سيبويه في باب
ما يبنى من المستقر توكيدا عليك تريد حرص عليك وعليك زيد اغلب فعلك
فسمى الظرف مستقرا مع ان متعلقه خاص قلت قد اعتذر عنه بانه يجوز
في الاطلاق والا فالظرف المذكور انما هو عند اهل العربية النحوي اللغوي فان
قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا والملغى قلت
لما كان المتعلق العام اذا حذف انما حذف الغير الذي كان يصير قرينة الى الظرف
سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الغير فيه وهو في الاصل مستقر فيه ثم
حذفت الصلة اختصارا لكثرة دورها بينهم كقولك في المشترك هذا مشترك
ولما كان الاخير لم ينتقل اليه شئ من متعلقه سمي لغوا والملغى كانه الغي ولم
يعتبر اعتبار الاول وقال العيني سمي مستقرا لانه متعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه

ما كان متعلقه عاما وجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف داعا على المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو هو

والظاهر اخذه من الرضى فانه كثيرا الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يصرح به
الرضى قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف
مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله فقولك
كان في الدار زيدا كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف
الجار كما يقول المحصول للحاصل على هذا كلامه واقول لا يخفى ان اعتبار
الذي ذكر يتاتى اولا في النسبة وهو الذي سمعته من بعض شياخنا اولا من
اعتبار ما ذكره الرضي والمعنى اما الاول فلان الظرف المستقر لا يلزم تقديره عامله
باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل
على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان
الظرف اللغو اينما من قولنا صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد يصدق
عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وفي المسجد الصلوة
وان لم يكن متعلقة ظرفا استقر والمناسبة الاولى سالمة من هذا
كله فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى الاركب عليه فهل يسمى مستقرا
او لغو قلت ان قدر الكون ابتداء بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر
مستقرا او اريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف فيه
وفي حاشية الكشاف لمولانا سعد الدين التفتازاني اشارة الى ذلك
وبما ظهر في الفرق بقوله لك الفرس ولك على الفرس بين فانت لدى بحبوحة
الهون كاين هان يهون ضد عز يعز والهون بالضم الهوان والذل
وبحبوحة الشيء وسطه قال حريرة قومي بحبوحة الدار تعرفهم والدار
عن بحبوحة الدار اي وسطها وباآه مضمومتان ولقايل ان يقول لا نم
تعلق اذن بكاين بل بمحذوف هو خبر كاين الذي هو اسم فاعل من كان التامة
سلمنا انه متعلق بكاين لكن المراد بكون خاص هو الثبوت وعدم التزلزل
هو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت المراد به ما قلناه وح فلا شاهد في البيت

فاعرفه وتفهم

وقولهم للمعرس بالزناء والبنين اخمار عرست المعرس اسم فاعل
من قولك اعرس الرجل اي اتخذ عرسا او بنى باهله والزفاء على زنة الكتاب
وهو الانضمام والالتفاف وهمزته اصلية وبالوجهين قرئ في الاية
يريد بالاية قوله تع يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم
عذابا اليما ويعني بالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه
وهي قراءة السبعة وهل الاول ان يقدر المحذوف الى قوله فينظر يعني انه
محل يرد فيه النظر لاشتمال كل من التقديرين على تحصيل مناسبة وتقوية
اخرى فان تقدير المضارع يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين بالمضارعة
وتقوت مناسبة الفعل الواقع بصيغة الماضي والتقدير الاخر يحصل المناسبة
بين الفعل وتفسيره وتقوت تناسب الجملتين المتعاطفتين حيث وقعتا لا على
مضارعة للعامل والتاخية ماضيته ولا تنافر محل ورود كما ترى لان الضمير
لا يوكد الظاهر قوى ذكر هذه المسئلة ثانيا في الباب الرابع في اواخر شرح
الضمير المسمى فصلا وعادا فقال هناك ولا يوكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر
وثالثا في النوع الخامس من الجملة الثانية من الباب الخامس حيث ذكر انهم
يشترطون الاضمار في بعض المعمولات والاضمار في بعض قد يسوغ التالي توكيد
الاسم الظاهر وجعل من الوهم فيه قول ابي البقاء في ان شانئك هو الابتر انه
يجوز ان يكون هو توكيدا والذي يحث اذكي في ذلك المحل افتاء اذ يتبع لان
العرب لم تبدل مضمرا من مظهر الى قوله بالقياس يتبع المصنف في ذلك ابن
مالك فقد قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وسياتي في الباب
الرابع في ترجمة ما افترق فيه عطف البيان والبدل ذكر هذه المسئلة انفا
قد صرح ابن مسعود في قراءة من قرء والظالمين اعد لهم بان اللام الاولى
متعلقة باعد ولهم بدل من الظالمين وهو عين ما منعه المصنف والخلاف
في المسئلة تمانوي هل المتعلق الواجب الحذف فعل وصف قال ابن يعيش

وانما لم يجز في الصلة الى قوله اطراد هذا ينبغي ان يعلل المنع بان شرط
الحذف من الصلة بان لا يكون الباقي صالحا للوصل به وهو مختلف في الجار
والمجرور في الدار من قولك اذا جعلت الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف كنت
تقدر حذفت مع صلاحية الباقي للوصل بها ذا الجار والمجرور بعينه وقوعهما صلة
فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا اخير من التعليل بتقدم الشيء على نفسه فافهم اه هذا

وكذا يجب في الصفة في نحو جاء الذي في الدار الى قوله فله درهم السبب
في ذلك ان الفاء انما تدخل على الخبر في نحو ذلك تشبيها له بجواب الشرط من
حيث كانت صفة المبتدا في نحو جاء الذي يأتيني او صلته في نحو الذي يأتيني بمنزلة
الشرط والمبتدا بمنزلة اسم الشرط فوجب كون الصفة جملة عند وجود الفاء
لحصول الشبه بالشرط اه انما عند الافراد بينهما بما ذا الشرط لا يكون
مفردا ومن هنا توجه سؤال قوي اورده شيخنا الاسلام قاضي القضاة تقي
الدين السبكي تغمده الله برحمته في اية الظهار وهي قوله تع والذين يظاهرون
من نسائهم الاية وتقريره يتوقف على اعراب قوله الذين مبتدا وخبره فتحرير
رقبة اي فكفارتهم عتق رقبة واجاز حذف ذلك لدلالة الكلام عليه وجاز
دخول الفاء في الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط وتضمن الخبر معنى الجزاء فاذا اريد التخصيص
على الخبر مستحق بالصلة دخلت حقا للدلالة على ذلك واذا لم تدخل احتمل ان
يكون مستحقا به وبغيره كما لو قيل الذين يظاهرون عليهم عتق رقبة وان كنا نقول
ان ترتب الحكم على الوصف من المواضع المتفق على جوازه دخول الفاء ويعم
الموصول فلو اريد بالموصول خاص بحيث لا يكون فيه عموم فالصحيح عدم جواز الفا
وكذا لو وصل بماض لم يجز دخول الفاء على الصحيح فاذا عرفت هذا فالاية على ذلك
لا تقبل الا من وجد منه الظهار بعد نزولها لان معنى الشرط مستقبل فلا يدخل فيه
الماضي والنبي صلى الله عليه وسلم قد اوجب الكفارة على اوس بن الصامت وذلك لا شك فيه من جهة ما
عرف من كونه هو السبب الا ان هذا الاشكال يعتوره من جهة عدم شمول اللفظ

له على

له على ما تقرر من قاعدة دخول الفا من جهة امر خارجي وهو ان الحكم انما ثبت من حين
نزول الاية واورد عليه قبل نزولها فكيف يعطف حكمها على ما سبق لا سيما
اذا كان الحكم ايقاع الطلاق كما ورد في ذلك الا ترى ان الله تعالى لما ذكر في اية اللعان من الجهتين
كما هو وارد هنا وورد في اية السرقة واية حد الزنا وغيرها من الجهة الثانية
لاثبات احكامها لم يصدرها بالسبب المتقدم على نزولها وان لم يجعل الفا
بناء داخلة في خبر المبتدا هذا تقرير السؤال الذي اورده الشيخ تقي الدين السبكي
على ما حكاه والد القاضي تاج الدين في شرح المنهاج البيضاوي وتامله فانا
قوله كل امر مباعد ومدان منوط بحكم المتعال المدان القريب والمنوط
المعلق من قولك نطت الشيء انوطه نوطا اذا علقته والمراد بالحكم هنا العدل
وهو من جملة معانيها اللغة كما صرح به في تقريبه ان كل امر مباعد من شيء او مقرب
منه معلق بفعل الباري سبحانه لا يقع الا باراديته ولان تقليل المقدر اولى
وجب ان يهم قولهم بتقدير الظرف بجملة نظروا ان المحذوف الذي
يقدر هو الفعل وفاعله وذلك الجملة واما هو فلا يقدرون اسم فاعل
بدون خبر اذ هو مستغرق الظرف لذلك قالوا ان تقليل المقدر اولى فمن رده
المصباح لم يرد ان لم يحذف الخبر بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او
وصف وكلاهما مقدر وهو كلام حق فان قلت فما وجه قولهم في لا يقدر
بجملة قلت اطلق الجملة على جزئها وهو الفعل المحذوف مجازا والنحو عندي
انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل يجب المعنى يعني ان العاملين بان
تقدير الاسم لم يفرقوا بين باب وباب اخر بل اطلقوا القول اطلاقا يقتضي ان
الاسم راجح التقدير في كل موضع من غير تفصيل وكذا القائلون بان الفعل راجح
التقدير اطلقوا ايضا ولم يفصلوا وكلا القولين عند المصنف صواب والنحو عنده
التفصيل بين الابواب فيقدر في كل باب ما يليق به من اسم او فعل على حسب ما يرد

بعد هذا كيفية تقديره باعتبار المعنى وليس المانع مع كل متعد بالحرف
ولا مع كل سببي المانع الذي تقدم انما هو احد امرين اما صناعي
واما معنوي فكان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف
وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعدي بالحرف والسببي او ليس المانع
الصناعي مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي مع كل سببي وجودا ولا
كما صنع المصنف لقصور المانعين معا في بعض صور ما يتعدى بالحرف
وفي بعض الصور السببي ولا تحقق ذلك على العموم فيما نعم يمكن تصويرها
في المتعدي بالحرف نحو زيد امر ت باخيه فان المانع الصناعي قايم وهو
عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المراد باخي زيد ليس مرادا بزيد
فتامله واما في البولغ نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كاين
او مستقر ذكر فيما تقدم ان المواضع التي يجب فيها تعلق الظرف
والجار والمجرور بمحذوف ثمانية ذكر ما كان منها هنا القسم بغير الباء وتاتي
الاشتغال والمثل في البولغ خمسة الصفة والحال والصلة والخبر وحيث يقع
الاسم الظاهر آلة التقارن في حاشية في هذا الكلام على قوله يقع فوركان
ساكنة رضيا او على سفر وما يتبعها انه اذا قدر في الظرف المستقر كان او كاين
فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لانه ناقصة والا
كان الظرف في موقع الخبر فيقدر كان احق وبقية التقديرات واذا حملت
المعونة على قوله الحال كيف يقدر مع الجمل ما هو كما قلنا الا الذي هو من جملة
الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت فان قلت فاذا يصنع عند حمل المعونة
قلت لا يقدر شيء على تقدير شيء معين بل يراد ويقال ان اريد الماضي قدر كذا وان
اريد الحال قدر كذا وان اريد المستقبل قدر كذا فيخرج عن العهدة
اللهم الا ان يقيد مع ذلك مضافا الى قوله فاعله ومن هنا صح لبعضهم
ادعاء ان اية الكرسي اشتملت على سبعة عشر اسما الله تعالى وذلك ان حمدي

اسم ناصر

شيخ ناصر الدين المنير تغمده الله برحمته على قاعدة الانتصاف ان جاز كان يقول
اشتملت اية الكرسي على سبعة عشر اسما من اسماء الله تعالى الظاهر التي سمعها
ومستكنا في بعض والسابع عشر خفي وهي والله وهو الحي القيوم
وضمير تاخذه وضمير عنده وضمير بإذنه وضمير يعلم وضمير علمه وضمير شاء وضمير
كرسيه وضمير يؤوده والتاسعة المجتمعة في قوله وهو العلي العظيم والتاسع
عشر الغير الذي هو فاعل المصدر من قوله حفظهما فانه مضاف الى المفعول
وفاعله محذوف والتقدير ان يحفظهما قال وكان الشيخ ابو عبد الله بن
ابي الفضل المرسي كل واحد باثنين لتحمله ضمير اضرورة كونه مشتقا فهو باعتبار
الظاهر اسم وتحمل ضميرا اخر فعدها احدا وعشرين اسما فقلت له الا ترى
المشتق لا يحمل الغير بعد صيرورته علما على الاصح وهذه المشتقات اسما
الله تعالى ثم لو سلمنا تحملها الغير فالمشتق انما يقع على موصوف باعتبار
تحمله الغير فاذا قلت زيد كريم فانما وقع على زيد لتحمله ضميرا ولوجود صفة
عنه لو وقع على كل موصوف بالكرم من الناس لزال التخصيص بزيد الا بالغير فلا
يجعل له حكم الانفراد عن الغير مع الحكم برجوعه الى معين البتة فرضي
الشيخ عن هذا البحث وصوبه واما حذف ان يعلم عنه موضع
تقديره نحو واسئل القرية موضع التقدير هو ما بين اسئل والمفعول
الذي هو القرية لا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع
المحذوف قال بعض المتاخرين ولقايل ان يقول يحتمل ان الله تعالى خلق
في القرية قدرة الكلام ويكون ذلك معجزة لذلك النبي ويبقى اللفظ على حقيقته
لم يرتكب الاصل عدم هذا الاحتمال كما نقول هذا معارض بان الاصل عدم المجاز
على ان هذا كله مفرع على ان القرية اسم للابنية المجتمعة اما ان قلنا انها
مشتركة بينها وبين الناس المجتمعين اما باشتراك لفظي او معنوي فالاستدلال
ساقط بالكلية ثم الذي يدل على ان القرية حقيقة في الناس المجتمعين ايضا

قوله وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وكاين من قرية اهلكتها وهي ظالمة
وكم من قرية بطرت معيشتها قال السكاكي القرية مشتقة من القرى
هو الجمع يقال قريت الماء في الحوض اذا جمعته قلت الماء تان يختلفتان
فلا يأتي القول باشتقاق احدهما من الاخرى لكن قال ابن سيده في
المحكم وقد قريت الكتاب لغة قريت عند ابي زيد وحكى ثعلب صحفه مقربة
وقد قرى الماء في الحوض قريا جمعه واقرت الناقة اجتمع الماء في ضرعها فهذا
يصح الاشتقاق والمقول بان المراد سوال اهل القرية هو الموثق وقد اعترض
عليه الامام الشافعي في الرسالة ونقله عن اهل العلم باللسان وقال الله تع
وهو يحكي قول اخوة يوسف عليه السلام وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب
حافظين واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها وانا لصادقون
فهذه الاية في معنى الايات قبلها لا يختلف اهل العلم بالله انهم انما طلبوا
ابانهم مسئلة اهل القرية واهل العير لان القرية والعير لا ينبئان عن شيء
انتهى لم يتضح تعلقه بالاستقراء مطلقا بل جوزه على وجه ويتبين ذلك
بنقل كلامه على ما هو عليه قال في شرح التسهيل زعم الزمخشري ان
الاستثناء في قوله تع لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله استثناء
منقطع جاء على لغة بني تميم لان الله تع وان صح الاخبار عنه بانه في السموات
والارض فانما ذلك على المجاز لانه مقدس عن الكون في مكان بخلاف غيره فانه اذا
اخبر عنه بانه في السموات او في الارض فانه كائن فيهما حقيقة ولا يصح حمل اللفظ في
حال واحد على الحقيقة والمجاز والصحيح عندي ان الاستثناء في الآية متصل و
متعلقه بغير استقر من الافعال المنسوبة على الحقيقة الى الله تع والى المخلوقين
كذكر ومذكر فكانه قيل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله ويجوز
تعلق في باستقر مسندا الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه مقامه اي لا يعلم
من استقر ذكره في السموات والارض الغيب الا الله وفي حذف الفعل والمضاف واستتر

الغيب

الغيب لكونه مرفوعا هذا على تسليم امتناع ارادة الحقيقة والمجاز في حالة واحدة
وليس عندي متفقا لقولهم العلم احد الثابتين والحال احد الامرين ولقوله تع
ان الله وملئكته يصلون على النبي ويجوز ان يكون من في السموات والارض
في موضع نصب والغيب بدلا اشتمال والفعل مفرغ لما بعده الا اي لا يعلم
غيب من في السموات والارض الا الله الى هنا كلامه وقد ابى اشتمال الاول عن
تعلق الظرف باستقر لكون على حينئذ مسندا الى مضاف محذوف لان احتمال
الذي ذكر احد امرين اما الوجه الاخير الذي ذكر في المضاف اخر كلامه عزيز منسوب الى الجلد
ويحتمل ان يكون من تتمة كلام ابن مالك الذي نقله بالمعنى واما قراءة
السبعة على الغيب من جوسته وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه
زعم ان الاستثناء منقطع ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي
الى اختيار مذهب التميمي على المذهب الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية
حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله لدميت بهما اين ابوك
المعنى الى قولك ان كان الله تع في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني
ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله تع فيهما كما ان معنى ما
في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس بتة للقول بخلوها عن الانيس
الى هنا ما في الكشاف قال صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد يحتمل
بيان امرين احدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني في موازنة
الآية بالبيت ما الاول فلتخيل ان كان الله فيها وهو يعلم الغيب فهم
من يعلم الغيب اي استحالة كاستحالة واما الثاني فلتوافقهما على تقدير
شرطية مثل ان كان اليعافير انيسا ففيها انيس وهذا انما يصح على مذهب
التميمي وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير ليصح تلك الشرطية
واما على الحجازي فنصبه على اصل مستثنى منقطع اي مذكور بعد الا غير ان ليس
فيها من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود ولله الحمد

تعيين موضع التقدير فالاول نحو في الدار زيد ان المحذوف هو الخبر و
اصلان تاخر عن المبتدا انما كان اصل المبتدا ان يتقدم لانه المحكوم
عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم ويقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل
ذكر المحكوم عليه واما تقدير الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه
ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والامر
الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارد والاعتبار بالطارئ
دون المطرود عليه وقيل قدم الفعل في الفعلية لاحتياج الفعل الى الاسم والاسم
الاسم عنه فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصد ايضا
الايذان من اول الامر بانها فعلية فلو قدم الفاعل لم تتعين الفعلية من اول
الامر اذ يكون صيرورة كلاما باسم اخر واعلم ان المصنف رجح عامة ما رجح من
الترجيح فقال في الباب الخامس عند خوضه في ذكر المحذوف والترجيحات التي تنتهي
بيانه ككان المقدر وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر فعلا
عن زيد لانه في الحقيقة خبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل
تقدير مقدما معارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل
ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر متعلق عاما فيجب التاخير لان الخبر الفعلي
لا تقديم على المبتدا في مثل هذا كذا قاله في ذلك المحل فان قلت هذا الذي
دعى المصنف الى الرجوع عن الترجيح الى القول بالتعارض ليس بداع قوي
لان هذا المعمول مستحق للتاخر عن المبتدا ففي تقدير عامله مقدما تكثير
من مخالفة الاصل قلت الظاهر ان الامر في تقدير على تاخيره باعتبار تقليل مخالفة
الاصل وتكثيرها وذلك لان هذا العامل اذا قدر مقدما لزم مخالفة الاصل من
وجهين احدهما تقديم الخبر على المبتدا الثاني تقديم المعمول الخبر على المبتدا ايضا واذا قدر
متاخرا لزم مخالفة الاصل من وجهين ايضا احدهما تقديم معمول الخبر على المبتدا والثاني
تقديم المعمول على عامله فجاء التعارض فالله اعلم الباب الرابع من الكتاب

وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا هذه مسئلة ابن السيد وابن
باجه نقلها ابو حيان عنهما وهي مسطورة في اجوبة المسائل لابن السيد
قال فيها كان مبتدا الامران هذا الرجل المذكور قائم الان وقائم يجوز
مرتفعا اختلفوا في قولك زيد انت التي حببت كل قصيرة الي وما انت ري
بذلك القصائر عيبت قصيرات الحجال ولمزارها قصار الخطا شر الثنا البحتر
مبتدا وشر الثنا خبره وقال بعضهم يجوز ان يكون شر الثنا المبتدا والبحتر خبره
وانكرت هذا القول فقلت لم الذي قلت هو الوجه الختار وما قاله النحويون
جايز وانكر وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ونحوها من الالفاظ المنطقية
التي يستعملها اهل البرهان فقلت له استرياك تدخل صناعة المنطق في
صناعة النحو وصناعة النحو تستعمل فيها عبارات ومصطلحات لا يستعملها
اهل المنطق وقلت لاهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صنعة على القوانين المتعارفة
بين اهلها وكانوا يردون انا ادخال بعض الصناعات في بعض انما يكون من جاهل
المتكلم اوعن قصد منه للمغالطة والاسراحة بالاشقال من صناعة الى اخرى
اذا ضاقت عليه طرق الكلام ثم اخذت في تقرير مذهبي وترجيحه على الاحاجبة بنا
على المنطق وبالله التوفيق وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القايم زيد
هذا راي الامام الرازي وتوجيهه ان معنى المبتدا المنسوب اليه فسواء قلنا
زيدا القايم او القايم زيد يكون زيد مبتدا والقايم خبرا واعترضه صاحب التلخيص
بان المعنى التخصر الذي افاده الصفة صاحب المستكي وقد يقال ان ذلك على الوصفية
اما هو منطقا واما المنطق فالالف واللام فيه موصول بمعنى الذي هو في
الجمود والدلالة على الذات كزيد ولذلك يقع المنطق وغيره من الموصولات
موصوفا مباشرا للعوامل غير محتاج الى خبر ما نيز على موصوف قبل لبقاء النقل
بها اذا قلنا المنطق زيد فمثل نقول المبتدا الالف خاصة كما ان الذي مبتدا
دون صلته او نقول المبتدا الالف واللام وما اتصل بها وفيه نظر وقد بقي

وقيل يجوز

مثلة في الذي لاقتران اتصال الالف واللام بصلتها استدعى هذا كلامه وفيه بحث

ويجب عند جواز الوجهين اعمال الدليلين يريد فيما اذا كان المبتدا والخبر مختلفين تعريفا وتنكيرا ولكون النكرة مسوغ نحو حسبنا الله والغناء الامرين عنده اعمالا للدليلين هو شبيه الموضعين في المثال المذكور ونحو بمعرفتين تاخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتض للحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى حقيقة المتقدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص فما هذا الذي قاله ما يعرف به الاسم من الخبر احدهما ان يكونا معرفتين اه هذه طريقة المتاخرين وثم طريقة اخرى لم يذكرها المصنف هنا ولكن اشار اليها فيما تقدم وهي انك بالخيار في جعل ايهما شئت الاسم والآخر الخبر وذهب الى ذلك الشلوبين وابن عصفور وغيرهما قالوا وهو ظاهر كلام سيبويه قال ابن عصفور وعلى هذا كلام العرب لان الغاية حاصلة على كل حال واعلم انهم حكموا بان المقدرين بمصدر معرف بحكم النكرة لا بنزلة الموصوف كان النكرة

هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة النكرة منكم من لا تمام له لا يوصف ولم يجعلوه مشابها للنكرة ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتهما المعرف بالاضافة سواء اضيف الى معرفة او نكرة بحكم النكرة مما يقتضي ان المضاف الى ذي اداة مثلا مشابه للنكرة ولم يقل احد فيما علمت بتخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان لفظ والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وليس بخصوص بان وان ثم قولهم المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم النكرة فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر اي صنع رجل حسن فتامل

الجملة الثالثة ان يكونا مختلفين فيجعل المعرفة الاسم والنكرة

الخبر ولا يعكس لان الاخبار النكرة اطلق المصنف ولم يفصل في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا قالوا ان جعلها الاسم فقولك كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الشعر كما ذكر المصنف ولم يحض ابن مالك ذلك بالشعر بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها وشرط في ذلك ان لا يكون النكرة متخصصة الوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قرشي سريدا هكذا انقل عنه واستدل بان الايات الواردة في ذلك لا حجة فيها على الركاب نصب المعرفة بناء على ما اختاره في تفسير الفضل من ان الامر مندوحة في الشاعر عن ارتكابه وقد تقدم البحث فيه في الباب الاول وفي فصل الالف من حرف الالف كقوله وايك موقفنك الوداعا هذا بعجز بيت القطامي صدره فقلت التفرقا صاغا وبعد هذا البيت فقلن احار ما يريك ان تودعي وتمك لا ابا لهم اجتماعا هبلع من صياعه وهي بنت قرفن الحارث الكلابي على ما قيل الوداع الاسم للتوديع كالسلام وهو تخليف المسافر الناس خافضين وهم يودعونه اذا سافر نفلا بالدعة التي يصير اليها اذا نقل او بزكونة وسفر ودار لا بني واخفضي جناحك كناية عن رض ومداراة الناس تمزقا لا تمزق وهي المداجاة والملاينة واريك محبك الذي اسرته بحبك هذا هو الظن ويحتمل ان يكون اخبارا اي ايريك فان ابا هاشم بن الحارث كان قد اسره ثم من عليه فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل اه بعض شارحي ابيات المفصل يجوز ان تجعل كان تامة وموقف فاعلها قد وصف منك قبل العمل ولهذا وهم من قال في قوله الخطيئة ارتعت ما سامينا من نوالكم ولن ترى طارها لكم كما ليران من متعلقة بيا سادتي من الجهة السادسة من الباب الخامس وجوز في بيت القطامي وجوه اخر منها ان يجعل

الوداع مضموما بقضاى فقد الوداع ولا تعجليه ولا يك موقف عنك ودعا
فحذف هذا الدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه ومنها ان يكون الوداع
مضموما بفعل معه كانه قال اترك الوداع ومنها ان يكون مذعولا له وقتا
اما قضاى يك او موقف ولا يخفى عنك اختلاف المعنى بحسب اختلاف الناصب

وقوله يكون مزاجها عسل وماء هذا عجز بيت لحسان صدره كان
سبيئة من بيت راسي وقد اتقدم هذا البيت تماما في اول القاعدة الثانية
من الباب الثامن وهناك نتكلم عليه ان شاء الله واعتذر له بان النكرة
قد تخصصت بلام هذا مما يؤيد ما قدمنا عنهم وهو ان النكرة اذا كانت
لها مسوغ جاز جعلها الاسم وجعل المعرفة الخبر نحو كان رجلا صالحا زيدا

ما افرق فيه عطف البيان والبدل اعلم ان الكلام في الاحكام التي اقرنا فيها
بالكلام على معرفة حقيقتها فنقول اما البدل فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة
فخرج بالفضل الاول النعت وعطف البيان والتوكيد فانها غير مكملات للمقصود
بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو ولا جاءني
زيد بل عمرو واما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه واما الاخران فلان الحكم
السابق هو في المجيء والمقصود بهما هو الاول والنوع الثاني ما هو مقصود بالحكم
هو ما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود به وذلك كالمعطوف بأو
او بغير جاءني زيد وعمرو لا جاءني زيد لا عمرو وقد علم من خروج هذين النوعين
عن فهم من ان المراد بالمقصود بالحكم ما اخر في القصد بالحكم بحيث يشاركه
غيره والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف
ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو ولكن عمرو وهذا النوع خارج
بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل واما عطف البيان فهو تابع
يوضح متبوعه غير صفة بقولنا يوضح يشتمل به خرج التوكيد وعطف النسق
والبدل اذ ليس شئ منها يوضح المتبوع اما النسق فظاهر واما التوكيد فانما يفيد

تحقيق اصل

تحقيق اصل النسبة الى المؤكد او شمولها لاجزائه ولا تعرض فيه الى ايضاح المؤكد
واما البدل فلان البدل بمنزلة في حكم المطرح المعدوم فلم يقصد بالبدل ايضاح
فلم يتأت ذلك الا الصفة فخرجت بقولنا غير صفة والمراد بذلك انه لا يدل
على معنى في متبوعه بل يوضح باعتبار الدلالة على الذات فالرضي وان الكل
لم يظهر له فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان بل ما ادري عطف البيان
الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل الغلط
من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كأنه قيل له من مررت او ظن انه يقوله فقال
فالبدل هكذا ما هو اعرف منه ومثله وانك لتهتدي الى صراط مستقيم صراط
الله ثم قال الرضي قال والفرق بينهما ان البدل هو المقصد بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان مع المبين فيكون المقصد
هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصد بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا
في سائر ابدال الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصد بها دون الاول لفظا وانما
قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة مسوق بالسير في الظاهر ولا بد ان يكون في
ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا للكلام المفضي على اللغو ولا سيما كلام مرتب
وكلام نبيه فادعاء كونه غير مقصد بالنسبة مع كونه مسوقا بالسير في الظاهر واشتماله
على فائدة يصحان ينسب اليه اجلها دعوى خلاف الظاهر ثم اخذنا في ذكر الفائدة
في الايتان بها معا والجواب في ذلك على عادته واما اجازة الزمخشري
في ان اعبد الله ان يكون بيانا للها من قولك مررت بالامير الوفي فقد مضى
رده مضى في الباب الاول في فصل ان المفتوحة التاكيد النون
من حروف الالف حيث تكلم على ان المفسرة فكان الغير لا ينعت كما لا يعطف
عليه عطف بيان ومضى معه البحث في ذلك المحل فراجعه واما امتناع
الزمخشري من تجويز كون ان اعبد الله بدلا من الهاء في به توهما
منه ان ذلك يخل بعايد الموصول وقد مضى رده مضى في ذلك المحل

حيث قال والعايد موجود حسا فلا مانع ورد بان هناك ان ما تقدم من هذا
الرد معارضة ما نقل عن سيبويه في المفصل من جواز مثل زيد ايت علامه رجلا
صالحا على ان يكون رجلا صالحا بدلا من غلامه وهو نظير ما منعه فان قلت
في كلام المصنف اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قولك ان ذلك مفعول
بتوعها وقد وصف بقوله منه قلت لانه انما معمول التوعد بل الظرف المستقر
والجار محذوف اي توعدها صدوره منه بان ذلك او في ان ذلك فلا اشكال
واما قول الزمخشري وان مقام ابرهيم عطف على ايات بينات فهو
كون المعارف المذكورة في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب
الخامس قال هناك ومن ذلك قول الزمخشري في اما عظكم بواحدة
ان تقوموا لله ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفي مقام ابرهيم انه
عطف على ايات بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين كالشيئين
اذا ان تعرفا وتنكرا ثم اعتذر عنه بقوله وقد يكون عبرة عن البدل بعطف
البيان لتاخيهما وتوخيه قوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم
ان من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن
تبعيضية حذف بعضا اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون اتهى
واغاير بين البدل والبيان لان الفرض لا يجاد الاعم وهذا امام الصناعة سيبويه سمى التوكيد
صفة وعطف البيان صفة الى هنا كلامه هناك وقال اذا علمتني اعرد
بجملة انتصر يوم البين اما لست تصبر لا ينبغي ان يعيد هذا ما هو بصدده
لان جملة البدل هنا ما دل عليه الفظها فهي بمنزلة المفرد اي اذا علمتني بهذا اللفظ
ويؤيده ان العامل هنا حرف الجر وهو انما يدخل على اسم او ما هو
في تاويله فعلوم لكن الجملة هنا كالاسم المفرد لمشبع دخول الجار لانه
لا يعلق عن العمل واطلق على الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه يريد
بها نحو قولنا كلمة الشهادة حق ومعنى اذ علمتني شغلتني عن النظر في احوالي

بالفتحة الى من كلمتا المشعرة بوقوع الفرقة وتشتت الشمل والرابع
انه لا يكون تابعا بمجرد الى قولنا عندنا مرح هنا بان الجملة الثانية
تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها والثانية لها وكل تابع ذو اعراب
اما لفظي او تقديري او محلي ولا اعراب هنا اصلا فهذا التبعية اللاعراب
يراد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا يتبين بدلا من قوله لم يحل
مع ان المقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشيء من اجزائه محل وقد سبق
الكلام فيه وانشأ هذا الصراع في الباب الثاني من الجملة السابقة من الجمل التي
لها محل من الاعراب وقدرات ما باح به الصراع هذا الموضع وبعزه من وقوع
البدل جملة مع ما مر به في الباب الثاني في المسئلة الثانية وذكرها في اواخر
الكلام على الجملة التفسيرية وهي الثالثة من الجمل التي لا محل لها حيث قال هناك
ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد نبهت عليه في ذلك المحل الخ
وكقوله الحماسي رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان
تلاقوا جيادا لا هوادة بينها اذا عدت في الماء رقد السيدان تلاقوهم تعرفوا
كيف صبرهم على ما جئت فيهم يد الحدثان سيتصل بهذه الابيات قوله مقاديم
وما لونه في الربع خطوهم بكل رقيق الشفرتين يمان اذا استنجد الرسلوا
من دعائهم لا بد حرب ام لهم مكان رويدا اسم فعل امر فقوا بني شيبان بناء
وبروى رويدا بالتنوين على انه تصغير ترخيم لامر وادا مصدر اودوى رفق وبعض
وعدكم مفعول محذوف اي كفوا وهو على المرتوا بتمكم ولا تزيدوا بعدنا الى اليوم
الذي يلي يومكم واغا ولد بر على تقريب الامر كما تقدم تلاقوا خيلي قربا على سفوان
وهو اسم ماء على اميال من البصرة وكرر هنا للتضرع والجياد جمع جواد وهو الفرس
الجيد وتنكيره للتفخيم المذكور على ان المراد بالخيل الفرسان على ما قدمنا في قولهم الخيل
وهذا قال بعد تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم ويجوز ان يكون اراد بالخيل الدواب
انفسها ووصفها بذلك لملازمتها للقتال وتعودها اياه ثم اخبر بعد ذلك

عن اربابها والوعر الحرب والمارق المضيق والمتلاف المتقارب والظنان على
ماجئت لعنو يتعلق بالصبر ويحتمل ان يكون مستقرا في محل نصب على الحال من
المضاف اليه اي متعرفوا كيف صبر وا مع تحامل الزمان عليهم وسوء تاثيره
فيهم وحسنت ان المكروه والحدثان ما يكون من نوائب الدهر ومصايبه وا
المقادم جمع مقدام وهو الذي يتبادر الى الدخول في الامور الشديدة غير مبالغ
وفي البيت قلب اي وصالون كل مرقوا الستر بن بخطوهم كما قال الشاعر اذا
مشت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فتقارب والثاني ان
اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا اعتبار كونه الثاني شيئا
لما فيه من زيادة الفائدة اذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول فليس هو الثاني
فيه فان الثاني من حيث وجود هذا المتصل به غير الاول من حيث فقد ذلك
المتصل وما اظن اولئك المهاجر عينعون الدلالة عند اتصال شيء بالثاني لم
يتصل بالاول وفي احتجاجهم بان الشيء لا يبين نفسه اشارة الى ذلك فتامله
واذا كررته تكرر خطابك لاحدهما وانت لا تدل عليه بنظم المراد
وهذا كالاول فانه قد فرض الثاني قد انضم اليه ما لم يكن في الاول وهو تكرر
الخطاب وليس الكلام في مثل ذلك وانما الكلام فيما اذا لم يكن الا مجرد تكرار الاول
فقط من غير زيادة تنضم اليه وعلى هذا يخرج قول النحويين في قوله ويه
لقائل يا نصر نصر نصرا ثم اي بتنوير وقيل لو قدر احدهما توكيدا للفعل بغير تنوين
الظان يتي لنعم بغير الف لعيوه الغير الى قوله احدهما ولو حذف قوله
كالمؤكد لاستقام الايتان بغير الاثنين وقد تقدم الكلام على ذلك متبعا وانشار
هذا البيت وما قبله في الباب الثاني في الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي
لا محل لها من الاعراب حيث ذكر الموضع الرابع من المواضع الاعتراض وهو
ما بين الجزئين اللذين اصلهما المبتدا والخبر ولهذا استشهد ايضا الدليل تعيين
البيت في نحو قولك هند قام عمرو واخوها ذكر المصنف هذه المسئلة ثانيا

في هذا الباب

في هذا الباب في روابط الجملة بها هي خبر عنه حيث قال تنبيه قد يوجد الضمير في
اللفظ ولا حصول الربط ما افرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
اما اسم الفاعل فهو اسم مشتق من مصدر لشيء قام به بمعنى الحدوث
فخرج اسم المفعول والالة والمكان والزمان والصفة المشبهة وقولنا لشيء
قام به فيخرج اذا العلم كزيد قام ويخرج نحو الفاعل مرتفع واما الصفة المشبهة فاسم
اشتق من مصدر لما لزم لشيء وقام به على معنى الثبوت فخرج اسم المفعول والالة
والمكان والزمان واسم الفاعل من اللازم كقائم وقاعد فانه وان اشتق من مصدر
لمن قام به لكن ليس على معنى الثبوت والاستمرار بل على معنى الحدوث كما مر قال
الرضي والذي ارجحه ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست
ايضا موضوعة للثبوت في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدا في الصفة
لا دلالة في واحد منهما فليس معنى حسن في الموضع الاذ حسن سواء كان في بعض
الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك
وهو الاتصاف بالحسن لكونها اطلقوا ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض
او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك
وهو الاتصاف بالحسن لكونها اطلقوا ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض
تجد نفسه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان
الظ ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان
هذا حسنا فقبحا وسيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظاهر في الاستمرار ليس
وضعيا الى هنا كلامه وفيه بحث وهو لا يكون الا للحاضر او الماضي المتصل الى زمان
الحاضر هذا هو الذي حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان الزمخشري
قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي وقال ابن الزراج انها للحال والمستقبل
وذهب الشلوبين وابن مالك فقال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين
القولين بان قال يريد الزمخشري بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد

انما تثبت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا ترتيب بين الزمانين فانها
وجدت وقت الاخبار فلا فرق صح بين القولين وقول الجماعة عندنا
لا يكون الا غير جارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق والى
ثقة او عدو شاحط دارا من هؤلاء الجماعة صاحب المفصل فانه
قال هذه الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي
مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع والشاهد في البيت شاحطة
بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين اي بعيد فانه صفة شبيهة وهو
مجاز للضارع قال في التسهيل ويوازنها المضارع قليلا ان كانت من
الثلاثي ولازمة ان كانت من غيره الى هنا كلامه فالاول نحو ظ العرض
وظ الفاقرة وحامل اللوى وخامل الذكر وساهم الوجه اي متغيرة وشاحط
الدار والثاني نحو مطمئن القلب ومعتدل القامة قال ومن يك مخل الغرائم
تابعا هواه فان الرشد منه بعيد ولا يكون معمولها الا سببيا قال
بدر الدين بن مالك جواز زيد بك فرح يبطل عموم قولهم ان المعمول لا
يكون الا سببيا مؤخرا وهذا غير وارد عليهم لان المراد بالمعمول ما عملها من
حق الشبه وما اورده ليس من هذا القبيل فان عملها في الظرف انما هو
بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحوها فاما الحديث
ان المرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة الـ هذا التخريج
غير متعين اذ يجوز ان يكون بفعل مقدر اي طريق الدماء ويجوز ان يكون على
التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست الـ زائدة وذكر ذلك
ابن الحاجب في الامالي قال ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول
ثان لان الهرة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهرة التي هراق فعداه
بها الى مفعول اخر كان المعنى جعلها غير هامة بريقة الدماء قال ويجوز رفع
الدماء على البدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دمها فحمل الفعل الا

لهاء ابدل منه كما تقول اعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير العائد الى
هذا كلام قلت تخريجه نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف و
كثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه
على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف التاسع ان لا يقبح حذف
موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف نحو مررت بقائم آبيه ويقبح
مررت بمحسن وجهه وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان يقول برجل قائل
ابيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن وجهه فلما ثبت المسئلة
مقيدة بحذف الموصول وعلة المنع توهم تقييدها بذلك ولا يتبع معمولها
بصفة قال الزجاج ومستند في دلك عدم السماع من العرب على ما
ادعاه فلا يقال زيد حسن الوجه المشرق بعد المشرق على انه صفة للوجه وعلل بعضهم
المنع بان معمول الصفة لما كان سببيا غير اجنبي اشبه الضمير لكونه ابداعا
على الاول ورجوعا اليه والضمير لا يتبع فكذا ما اشبهه ويشكل عليهم
الحديث في صفة الدجال اعور عليه العين حيث جعل بعضهم على اليمين
خبر مبتدا محذوف لا صفة لعينه وكانه لما قيل اعور عينه قيل اي عينيه فقيل
العين الهادي عشر اتباع متبوع مجرور على المحال هذا احد الوجوه
التي ذكر المصنف ان اسم الفاعل يغاير فيها الصفة المشبهة فيها ومن الوجوه التي
اغفرها عرفها ذكر انه اذا وقع فيها وفي معمولها الالف واللام كان الا
الجر هكذا في الهمزية قال الاندلسي يعني انك اذا نصبت الوجه مثلا في قولك
مررت بالرجل الحسن الوجه فاصل ان يكون مجرورا بخلاف الصفة بالرجل
فان الاصل النصب ويريد بالاصل الاستعمال الاكثر ومنها استحسن امتناع
الهاء هو نائب عن في المعنى كحسن الوجه وبقي التفريع نحو الغرض خلافا لقائل
بجوازه كاتب الاب فان هذا وان كان غير ممتنع لكنه قبيح لان الصفة لا تضاف
الى موصوفها حتى يقدر تحويل الاسناد عنه الى موصوفها بدليلين احدهما انه

لو لم يقيد ذلك لوم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم توسعوا في الصفة في نحو هذا حسن الوجه فلهذا حسن ان يوصف الوجه بان من حسن وجهه حسن ان نسند الحسن الى جملته مجازا وفتح ان يوصف كاتب بان من كتابته لا فسد الكتابة اليه مجاز بعيد واجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله فظل ظهاه اللحم من بين منضج صفيف شواه وتقدير معجل هذا البيت من معلقة امرئ القيس وقبله بغادي عواد بين ثور ونعجة دراكا ولم ينضح بماء فيغسل غادى غداه والى سولاه وناعاد عاد غير يعود على الفرس المتقدم ذكره اي والى هذا الفرس المتقدم ذكره اي والى اضعا الفرس بين ثور ونعجة من بقر الوحش في طاق واحد ولم يعرق عرقا مفرطا اي ادركهما دون معاناة مشقة ومقاساة شدة والطاء جمع طاه وهو الطباخ كناية عن سرعة السعبض شارحي المعلقات الطهو الانضاج وهو شغل على طبخ اللحم وشبهه وصفيف اللحم المصفوف على الحجارة لينضج والتقدير اللحم المطبوخ في القدرين يدان الصيد كزيد فطبخ القوم واستووا وخرج على ان الاصل وطابخ تقديره حذف المضاف واقيم المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض لاحاجة بناء الى التخريج على هذا الوجه الثاني بل يقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المعروفة والعجب من خفاء هذا الوجه على المصنف مع ظهوره وحسنه وقد اعاده في اقسام العطف كلام البغداديين وتمثيلهم ببيت امرئ القيس واشار هنا الى التخريج الذي ذكره هناك ما افرق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا والتمييز لا يكون الا اسما بعيني اسما غير ظرف حتى يكون قسيما للحال والظرف الذين يجوز كون الحال عليهما ولو لم نقدره ذلك لم تتم المقابلة او كون التمييز لا يكون اسما لا يدفع وقوعه ظرفا فان الظرف اسم وقولنا الا لمت من يعيش كيتا كما قابله قليلا الخ اظن ان قبل هذا البيت ليس من تاب

واستراح

واستراح بيت وانا البيت ميت الاحياء والكتيب الذي الجال المنكسر من الرمل يتكتب يكأبكف يفرح كابة بفتح كابة وكسلامة وفي قصر رجل كاسف البال اي سيء الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى خاطر النفس والرخاء بالفتح والمد سعة الحال والثالث ان الحال ينسبة الهيئات قال الخفاجي في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وروح يفرح مثل تحلم صادفا ومات مسلما وعاش كاملا وان ماراه والصفة فالتغيير بما اوضح للمقصود هم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء وعمرو جالس قلت يحتاج في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فيجيء الثاني لا يخرجان لا يفارق بنيان للصفة والرابع ان الحال لا تعتمد كقوله على اذا ما زرت ليلى عفيرة زيارة بيت الله رجلان حافيا في البيت على هذا الرواية ترد العجز على الصدر دريد اذا لا قيت فلا يكون في ذلك رجلان ماشيا وحافيا غير مستقل وكلاهما حال من فاعل الزيارة المحذوف وفي زيارة فيكون من قبيل الحال المقدرة كما ذكره المص ويحتمل ان يكون من قبيل الحال المتداخلة بان يكون حافيا حالا من الضمير المستكن في رجلان ويجوز ان يكون صاحب الحال الضمير المجرور بعلى قال المص في حواشيه على التسهيل جوز هذا البيت اعجمي يقرأ رجلاي حافيا مكان رجلان واعربه فاعلا بزيادة وحافيا حالا منهما على حد قوله بها العينان تنهل وذكر على حد قوله كأن اذن اقبل اقبالها فقيل له توفيت البيت ولا تزيد رجلاي البيت هذا كلامه وفي شرح المفتاح للشريف الجرجاني وقد صحف جماعة رجلان برجلاي وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال بعضهم رجلاي فاعل زيارة بيت وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى زيارتي الله بيت الله حافيا وات خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان الحافي اذا لم يكن رجلا لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر هذا

المصحف محمد جمع من ادباء الشام فاعتذروا صحوكة تيلحي بها اشتى كلام

لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم

فلو ورد الوصف فيه منع علميته والاستدلال عليها بما اشار اليه المصنف بعد

هذا من وروده كثيرا غير تابع ضعيف فالمشتقات الكاشية بال يجوز ذلك

فيها نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحمن

لم يستعمل الا مرتبا فلا يتحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع من

الجملة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو

لا اله الا هو الرحمن الرحيم صفتين لهو ومنه دليل على ان الكسائي لا يرى

الرحمن علما ولها من ان الحال تقديم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا

او وصفا مشبها نحو خاشعا ابصارهم يخرجون هذا مثال المتقدم الحال

على عاملها الذي هو فعل متصرف خاشعا حال من ضمير يخرجون وهذا ممكن

ولكنه غير متعين لجواز ان يكون خاشعا صفة لمفعول محذوف اي

يوم يدع الداعي الى شيء نكر فوما خاشعا ابصارهم وقد صرح بجواز هذا الوجه

غير واحد من المعربين وقوله يخرجون وهذا محتمل طريق هذا

بيت صدره عدس ما لعباد عليك امارة ونجوت عدس بفتح العين والدال المهملتين

وسكون التين المهملة صوت يصوت به للبغل لاستحثاثه فلم يزجر عن

الابطاء والاتيان بغير المؤنث في البيت ما لكون المخبر انثى او على اراده الاتان

يجوز ان المرجوكان ذكرا ولكن انث لذلك وكون عدس علما بين عليه هو مذهب

البصريين واما الكوفيون فيرون ان ذا وجميع اسماء الاشارة موصولات سواء

كانت بعد ما الاستفهامية او لا بل يجوز ان يكون الاسم الجامد ايضا

موصولا اذا كان معرفا باللام كما هو الرضي وغيره وقالوا في قوله لعمري لانت

البيت لكن اهله واقعة في اثنائه لا اصلا ان التقدير لانت الذي اكرم اهله

فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله ردت مثل السيد هند

مقلص

ما ارتكبه المؤلف من ذلك واحتجاج المصريان همزة الوصل لا ثبوت لها في الدرج

لا يفيده اذ قد فرضنا ان الناقل لحركتها الى الراء واقف حكما لا واصل فلم يثبت الوصل

بثبوت ما الدرج مفقود حكما واما الرواية فكان مقتضى قياس الوقف ان

كون هذه الالفاظ مقطوعة عن البعض اذ ترقق الراء فيكون اللام وتظهر

لكونها طرفا لكن القراء الا في رواية محبوب عن ابي بكر احسم على فتح اللام وطرح الهمزة تذهب

سيبويه وكثير من النحاة الى ان القراء الساكنين واو وتر فتحة للخفة

والمحافظة على التفخيم في الله والبيذهب ابن مختار في المفصل اتباعا لكتاب

سيبويه واختار في نسائر تركه الهمزة في الله قلت الحاق اللام بعد حذف الهمزة تخفيفا

فاعرض ان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف وتقل الحركة اذا كان قبلها

ثبوت وكيف لا وابقاء حركتها ابقاء لها ودلالة عليها فاجاب بان اللام اذا كان

في حكم الموقوف عليه لم يكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها بحذفها و

القاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وقياسه

البيان عندي في كشاف هو نظيرناه وبالله التوفيق وقد يكون الموضع

لا يخرج الى قوله المؤمنين هذا اقرأ من المصريان هذه القراءة المتواترة

غير فصيحة لكونها لا يخرج على وجه من وجوه ولا ينبغي ان كتاب مثله **باب**

المبتدأ مسئلة يجوز في الغير المفضل الرفع والتوكيد في ظ الاعراب

تدافعهما لان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان الوجهين الاخيرين وارجحية الفضل

وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الوجهين الاخيرين واضعفية الابتداء فيكون

الفضل الذي حكم بارجحيته ضعيفا والابتداء الذي حكم باضعفيته راجحا وهو تناقض

فينبغي ان يكون التفضيل غير مراد على ان المبتدأ اذا ما ضعف حيث يكون صفة

الغير متعينة لا يكون فضلا وهنا لا يتعين لذلك فان قلت اقايم انت

فكما عند البصريين يعني انه يجوز في انت ان يكون فاعلا وهو الارجح

وان يكون مبتدأ خبره اغتر بالوصف المتقدم كما في اقايم زيد فان قلت فما

يقول البصريون اذا وقع القارئ في مثل هذا الغير نحو اقايم وذا هي انت اذا

اعملت الثاني على مختارهم فان لم تقف الا والضمير حذف الفاعل وهو باطل عندهم

وان اخرته فان شرط جعل الوصف مسندا الا يكون ذلك الا اذا رفع ظاهرا او
منفصلا قلت القياس ان يؤتى بالفاعل منفصلا فتقول ما قائما انت وضاحك
انت كما ان قياس هو القياس حيث يجرى العقود على عرق من حيث وبيع الشائع
نحو هند زيد ضارب هو مهنيه حتى فانك لو اخرته في الاداء عن بارز لم تستتر
الضمير مع جريانه الصفة على غير صاحبها وهو محذور عندهم فيجب الابراز بجرى
مثل هذا في المتاريع في الكلف نحو ما قائم وذاهب زيد فيقولون عند اعمال الثاني
اقائم هو وذاهب زيد فان قلت قولهم اذا اعمل الثاني اخرت الفاعل في الاول يأبى
ما ذكرت لان الفاعل ليس بخبر في المعنى قلت المراد بالاضمار فيه ما في المعنية نحو قولك
على قوله في زنبيه فيحث لا يكون مانع من استتاره ضمير وبصدقه انه اخبر
بالفاعل مقدم مع الفاعل وحيث يصدق صادق الاستتار بهذا وبصدقه انه اخبر
منه على معنى انه في بالفاعل مخبرا عنه فان قلت للشارح انما يكون في ما قلت عند
وقد نقل بعض المحققين على جواز التنازع في الخبر الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب
ودعوى ان نقل في امالي الاجماع على ذلك في امالي الكافية قوله رافعة لظاهرين
مثل قولهم قائم هو فانه يختلف ان القائم خبر مبتدا مقدم وذلك وجب في التثنية
اقائمان هما وفي الجمع اقائمون هم لا يجوز اقام هما ولا اقاموم هم وبذلك جاء قوله
او مخرجي بتشديد الياء على ما ذكرناه ولو كان على غير ذلك لكان او مخرجي هم بتخفيف
الياء الا ترى انك تقول مخرج تضعيف فتقول مخرج كما تقول احمري
وليس كذلك في التشديد ولم يجز في المعتل في ذلك مخرى المظهر لما يؤدي اليه من جعل
المتصل منفصلا الا ترى انا جعلنا مخرى عن المعتل المتصل جعلت الغير المرفوع
باسم الفاعل منفصلا مع امكان الاتصال هذا ما ذكره في الامالي والغاية الا ان اختيار
الشق الثاني من شقي تردد فيه ويجيب عن دليل عاد ذكره المصنف في المتن وقد استبان
لك بان قول العجوز الذي وغيره من شارحي الكافية انه اراد بالظرف المستقر
معناه الفعل لم يدخل نحو اقائم زيد ام قائم انتم مقتضى حمل كلام ابن الحاجب عليه
على ما هو يرى ستر وكيف وهو يصرح بانه لا خلاف في امتناع اقائم انتم وبما
يقطع به على بطلان مذهبهم الى قوله بالواحد ليس هذا مما يقطع به على بطلان

مذهبهم

مذهبهم اما الاية فيحتمل تعلق الجار فيها محذوف والتقدير ارغبت انت عن
عن الهتي فلا فضل بين العامل ومعموله واما بقول الشاعر خليلي ما واف
بعهدي انتما انا لم يكونا الى على من اقاطعه فيحتمل ان يكون انتما مبتدأ وما
الحجازية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف
بعهدي او ان عدم قيامكما معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احدا وافيا
بعهدي لان من سواكما ليس يتركما عندي في خلوص المودة وصدق المحبة فان لم
تساعداني بالقيام على من اقاطعه ليستبي غيركما بكما وتخلف عن نصرتي تخلف من
هو احق بها منه فيكون ذلك داعيا الا لان لا في احد بعهدي وهذا معنى صحيح
يمكن حمل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك عجم الذين
سعيد في شرح الكافية ناقلا عن الحديثي مسئلة زيد نعم الرجل الا فقول المصنف

يعني انا ان قلنا بان الاداة حرفية قال الرابط العموم لانها للاستغراق وان
قلنا بانها اسمية قال الرابط اعادة المبتداء بمعناه اذ المراد بالمحلى الجنس زيد المذكور
واختار ابن الحاجب كون الاداة حرفية وان المحمود هنا وفي قولك الذي ضربته زيد
ان نعم وضع لمدح فاعل مدحا عاما وهيئة بعد تحققه فاقتضى التغيير تركيب
يوجب كونه اول قسم في النفس فاعلم الفاعل اولا وخبرا ثانيا والفاعل اذا كان معرفا
باللام يكون مبهما فان التعريف شيء ليس بتعريف واحد معهود في الخارج والمحلى
المعهود في الذهن وهو مبهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق فان السوق يتناول
وبين مخاطبك سوقا معهودا في الوجود فانه اذا دخل اي شيء طابق السوق المتصور
في ذهنك وهو ان كان معرفة فهو بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج لا تزال
يعلم اي فرد هو من افراد الخارجية لكن لو ذكرت في الاخبار العلم والتعريف من الخوض بين
اسامة فانك اذا قلت قتل فلانا اسامة فان اسامة مبهم وان كان معرفة باعتبار
الذهن لكنه لما ذكر باعتبار الوجود ومن ثم توهم كثير من النحويين ان العلم لا يوصف
المعهود في الذهن للتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا فرق بين العلم من حيث انه علم وبين
ذلك لا شيء لا يجعل العلم عند ارادة العموم منه ولما فسر هذا المعرف باللام بواحد فتى

رجح دالا على انه ليس للعموم مسئلة حبذا زيد الا قولك الا اشارة
القول بان حب فعل وذا فاعل هو المشهور واختاره ابن مالك وحاجة وكون
الرابط الاشارة في المثال المذكور مع انه قد يتخلف بعدم ثانية في نحو قولك حبذا
هند والهندان والهندات والزيدان والزيدون لان ذا للمفرد المذكور وما ذكر من هذه
الالفاظ ليس كذلك وجوابه انهم التزموا في هذه الصيغة وان اختلف محلها الخصوص
بالتأنيث والتثنية والجمع لا ترجع في المثل نحو الصيف صيفت الابل فتبقى على طريقة
واحدة وقيل يلي ذا من هذه الى قوله عنه وقد يضم الخ كلام من المؤلف وسند
الاول صحة قولك فتنت هند حسن لها وكلمت الامير فقه رجز منها على ان الاول
بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شيء منهما محل المبدل عنه اذ
لا يقال فتنت حسن لها ولا كلمت جزء منها وسند الثاني نحو قول الشاعر فكأن ليس
هلك عالم واحد ولكنه بنيان قوم تهدما وما حيث يشبه بدون البدل عنه ما
كان قيد هلك واحد ويصح معه ولا يجعل التمام البدل في بعض صح ابدال المقصد
بالتشبيه كما التزم الوصف في نحو مررت بالظاهر وقد مر هذا البحث وقيل
عطف بيان رده قوله وحبذا نفيها من مباشرة لا يتبادر المعرفة بالكمال باتفاق
هذا الذي استند صدر بيت عجز ياتيك من قبل الريان احيانا النفحات
جمع نفحة بمعنى نفخ الطيب ينفح اذا فاح ونفحة طيبة ومرة صفة محذوف
اي مرة بعد اخرى وهو بتخفيف الياء والاصل فيه بتشديدها استثقالا
اليمن فحذفت احدى ياءي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان اسم
جبل ببلاد بني عامر وقد يجاب عن رده المذكور بجواز ان يكون صاحب هذا القول
الحق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف عن الزمخشري في بعض المواضع
ومع لا يفيد التخالف بالتعريف والتنكير واذا قيل ان حبذا اسم للقول وجهين
القول بان حبذا اسم للجنس يقول المفرد وابن الزراج ومن وافقهما ادعوا
ان التركيب انما غلب في حب وصار المجموع مرجب وذا اسم اي المحبوب فاذا قيل
حبذا زيد فالمعنى المحبوب بهذه يأتي الوجهان الآتيان ذكرهما للمصنف على اراءة ان قلت

تعريف حبذا

تعريف حبذا من اي وجه هو قلت قال ابن مالك جاء التعريف من جهة اشرف
تاويل ذي الاداة فالمعرفة اذن ضربان صريحة التعريف ومؤولة بصريحة هذا
واذا قيل بان حبذا كلمة فعل فزيد فاعل هذا قول جماعة منهم الاخفش وحظا
قال ابن مالك وهذا قول في غاية الضعف كما نبه على ذلك غير واحد من المحققين
مع ما فيه من تغليب ضعف الجزئين ومن الدعاء مركب فعل من ذا واسم وذا نظير
لذلك وهذا ضعف ما قيل الجواز حذف المخصوص هو مبتدأ الا بعد الواو عما قدرنا
قدرنا بحثت الهوى ما بين منعرج اللوى والعذيب العذيب اسم ماء
لا اعمية فالمخصوص هو هذا اللفظ او نحوه وانما قلنا ذلك لان الكلام دال على ان
مراد بها المحبوب من جهة قوله وما الحيا اي لهما الحيا تشبيه وهذا دليل على ان عجزه
تعلقه بحديث التشبيه مسئلة يجوز في نحو ضربي ضرب السوء اشتري كل منهما اخرى
الاخر لم يذكر العبارة معاد عرى الاثنين فهل ان يقال انه لم يذكر في
قوله يتم ضربي بل غيره كما ذكره الاستاذ والركن الاخر محذوف فالقدر من قوله منهما
عائد الى المذكور والمحذوف والاخير الى المذكور على ان يجعل مبتدأ فالمحذوف خبر
وان يجعل خبرا المحذوف مبتدأ فقد جاء في كل من المذكور والمحذوف الابتدائية و
الخبرية قال كان دما جوى عجرم يا عجوز ان كان من يخلو في ذلك الى قوله اضعفها
هذا اعتراف بان التمام والنقصان ضعيفان وانهما كذلك فيحتاج الى جعل نفع
مستعملا لغير التفضيل ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على اضعف الوجوه عنده ثم
كيف يذكر هذا الوجه في هذه المهمة وهي موضوعة لبيان ما يحتمله الالفاظ من الاوجه
الظاهرة والبوتات هذا الوجه لم يذكر عليه تركه ضمير الشان وجه ضعيف جدا وعلى ان
قوله كيف ذكر المصنف هذه المهمة بما اشتملت عليه من الجهات هذا الباب وهو متعقد
لذكر الجهات التي يدخل على الطرف الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها
لا يتاتى منه خلل في الاعراب نعم الاولى ان يصرح المعرب بان ما ذكره مستغنى عنه لكونه غير
او يكون هذا كلام ما تقتضي التعيين من غير ترجيح فهذا خلل من جهة التراث بل ما ذكر
اخر الخلق منه فتامله قال ابن عصفور بابه زيادة ما في الشعر ليس كذلك

فلا نزاع في جواز زيادة ما بعد ما التعجبية مثلما نحو ما كان احسن زيدا بثبت
من قوله في بعض الاحاديث ما بني كان ادم ما بين ذلك وبين ان يختصر كان
بمراد فرارا من الكثرة او بجواز زيادة ما وسطا بان تعلق ما حرفا على الاصل الثاني
الى قوله المقدر والجر من اجله الكوني نحو جئتك لاكرمك في ذلك نحو ذاه
موجبا اي اذا كانت الاحوال المقدرة في التقريب من فاعل يكلمه وهو الله
نحو ذاه موجبا ان كانت من مفعول يكلمه وهو الخبر المنصوب نحو موحيا اليه
او من ضمير اليه نحو جاءني زيد راكبا بتقدير راكبا موصولا ذلك من وراء حجاب هذا ان
يتم عند جعل الحال من الفاعل او المفعول لا فلو كانت من المفعول لاحتيج الى التقدير بضمير يعود
على صاحب الحال يحال الرابط فتقدير اليه وكان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا البقية
والا فالاقتصار على ذلك دون تقدير اصلا مع كونه جعل المعطوف عليه محتملا
للحال من الفاعل والمفعول مودلا لتجويز عطف حال الفاعل على حال المفعول وهو
بطء وقد يتوهم انه كانت صورة موصولا لصعب لحفظ احتمال الضبط بكسر الهاء فيكون اسم
فاعل وبفتحها فيكون اسم مفعول قلت الظاهر ليصير الاحتمال قائما فان جعلت حالا
من الفاعل كرمت الصاد فان جعلته حالا من المفعول فتحتها وهذا بخلاف المقدر
وهو قوله موحيا وموح فان صوتهما في الخط مختلفة فلم يكن بد من ذكرهما معا الا
ان الاتيان بلفظ ذلك مع موصولا الذي هو اسم مفعول فيه بعض قوة وجعل
ذلك تكلما على حذف مضاف والتقدير تكليم وحي او تكليم ارسال واما على تقدير
ان يكون من وراء حجاب فلا حاجة الى تقدير مضاف فينبغي ان تجعل الاشارة
من قوله وجعل ذلك راجعا الى البعد المذكور في كلامه وهو الايحاء فيدخل الارسال بطريق
واما الايصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك فلم يوجد تكليم من غير احتياج الى تقدير
الراد ما الوحي في قوله ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او الالهام كما روي عن ابن عباس رضي الله عنه
في رواية عن نفاثة بموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا في الطلب اذا الرزق لا
المنام فقد ثبت في الصحيح ان رؤيا الانبياء وحي والمراد بالتكليم من وراء ان يسمعه كلامه
منزها سمع موسى عما من غير ان يطرأ السامع من تكلم وليس المراد به حجاب الله لانه يجوز

عليه لا يجوز على الاجسام من الحجاب وذكر المراد بيان السامع محجوب عن الرؤية في الدنيا
والمراد بارسال الرسول ارسال الملك الى النبي فوحي السير قال صاحب الكشف على الاكثر من
وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على
وحيا وحيلة موضع الحال لا يتعلق من مقولا ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثنا
فلا يعمل فيما بعده قال العيني وقوله او يرسل رسولا في تقدير او ان يرسل وهو عطف
على وحيا ولا يكون عطفا على ان يكلمه الله لانه فاسدة اذ يكون الانه يلزم منه نفي الارسال
اليهم لان المعنى ما صح وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا وهو عطف
على وحيا ولا يكون عطفا على ان يكلم ولابد على هذا التبيين فيتعلق بمحذوف
والتقدير عند البصريين او الفراء الا موحيا او عند ابن عصفور اعني فان قلت قدره بالمضارع فرجع
اللام بان اعني يتعدى بنفسه قلت انما يتجه الرد لو كان ابن عصفور يقدر بعد ما على
الظرفية والا فتقديره موحيا لا ينع من ادخال اللام على مفعول المعدة كما في قولك لزيد
ضربت بل لفظ هذا التقدير اولى لتقديمه وتوخي الاهتمام فشان الظرف المذكور التبيين
واما على ارادة الاختصار من ان الكلام ابن عصفور ما يقتضي تقديره مقدما فالرد متجه
والاحسن الكلام على تقدير موحيا طاح الروح وكان حق هذا الكلام ان يذكر هناك ولكن
لم يذكره الان فاثبته في هذا المحل والله مقدر الامور مسئلة ان كان زيد قائما
الى قوله تامة اما على التمام فزيد فاعل كان وقائما حال منه والخبر محذوف
تكان واما على الزيادة فزيد مبتدأ واين خبره قطعا فيكون ظرفا مستقرا متعلقا بمحذوف
وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن في كان فكذلك ان يكون ظرفا لقائما هذا على السبيل
البيد مسئلة وما رايك بفاعل محتمل الى قوله بقائم الظاهر انها اجنبية
في القرآن الشريف بناء على انه لم يقع ما في الاجازية قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسها نات بخير منها او مثلها
ما ضمن معنى ما يترتب فاعل على ان ما في جازية لا تفيد ترتب نظرا الى اصل المعنى
على المشهور وعلى المصنف عليهما انها فعلا لانك لظنها ان المتضمن لزيادة التاء نصب الخبر
مجرد سوء ظن بهما بغير ترتيب بخلاف مرحبا بان مقتضى الزيادة نصب الخبر بعد الاغراض
واما مع سكون ما عن ذلك فحمل كلامها على الصواب وسيرد ما يصحح المتن في المسئلة السابعة

تحفظيه القائلين في نحو ما رتبك بظالم للعبيد وما الله بغافل ان الجر ورد في موضع
نصب او رفع على المجازية والتهمية قلت والصواب الاول لان الجر لم يجئ في التنزيل وردا
من الياء الا وهو منصوب واما بقوله لم اكن باعجلهم اذا جشع القوم الخ فقد تقدم انشاده في نحو ما انا باحلم الق
وقفت في المفصل بعد كتابة هذا الفصل على ما نصه ودخول الباء في الخبر نحو ما قولك
ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق هذا كلامه وهو
صريح فيما نسبه المص الى الزمخشري وبح فالاعراض الذي اوردناه عليه صدق بالنسبة
اليه ويبقى النظر في كلام الفارسي وعود فلا نرفت الى قوله سيبويه لا نرى
ان الا المركب مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو من موضع ما كان من فيها بشر قياس خولها
فلا مانع عنده من جعل الخبر الجميع كما في قولك زيد وعمرو خالد في الدار كما يؤخذ في الدار
وكذا في الآية التقدير كما بينه في الحج وفتح جميع هذه الاسماء هو قراءة من عدا ابا بكر وابن
كثير وان ربعتا الاولين الى قوله كالاولى رفع الاولين وفتح الثالث هو
قراءة ابي عمرو وابن كثير وحبر التقدير قد ذكرته في الملتقى وخبر احد الاقوال في
العطف خبر اسم مضوب بفعل محذوف اي ضربت او قدرت خبر او احد وقد
يؤخذ اذا قدرت الاولى مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما مر بيانه كما تقدم في زيد في الدار
والغني فلا يشكل عليه كون الاسمين مجازية فيكون فيهما لا لا يكون من التقريع في
شيء وان قدرت الرفع بالابتداء فيما الى قوله عند سيبويه اما وجه
التقدير عند غير سيبويه فلانه لا يصح جعل الظرف خبرا عن الجميع لان الثالث مركب
مع لا وهي عاملة في خبرها فلو قدر الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين
لان الابتداء لا ادنى بعد الا لمصححة مبتدأ والعامل فيه وهو جزم الابتداء عند هو وهو لا عامل
عندهم اصلا في خبرها فيلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وهو ضبط فلا بد حينئذ من احتياج الى
التقدير فلم ار من ذلك واما سيبويه فلا يرى الا المذكورة عاملة في الخبر كما مر فلا مانع
عنده من جعل الظرف خبرا للجميع ما يحتمل المصدرية والمفعولية واما لا
تقدره شيئا فضلا لاستيفاء خبر بمعقول يحتمل ان يكون الغير المنصوب من قوله

ولا تقدره

ولا تقدره عايدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به اي ولا تقدره
شيئا من الاشياء وتغيير النظم غير مناسب لان المذكور في الآية مضارع لا ما ض ما
يحتمل المصدرية والحالية جاء زيد ركضا اي يركض ركضا وعامل جاء على احد
تقديرين جلوسا يشير بذلك الى الخلاف فيما اذا كان المصدر غير ملاق للفعل المذكور
في الاشتقاق نحو توبتك الله توبتا ونحو والله انبتكم من الارض نباتا فيقدر نحو
نصلك بتبتيلا او انبتكم من الارض فتنبتم نباتا فذهب المازني والمبرد والسيرافي الى ان نصوب
بالفعل المقدر الذي هو الواجب عندهم والاصل عدم التقدير بلا دليل وحجة البرد واستدل
ابو علي السيبوي بقول الشاعر وقد عجبت دماغة الدهر من عجبي اذ قمت واتئ الضاف
البطل الثالث النقرة اليقظان كالهما مشتق الحلول عليها الفعل الفضل فقوله شيئا
منصوب بينبغي مقدرا لا بالمالك لانه موصوف باليقظان ولا يوصف الموصوف
قبل عامله ولا يتوهم ارتباط بالضارب الظريف زيدا بل يرتبط بالضارب زيدا الظريف قلت
لا يرفع من التقدير لقيام المانع ذكرا بحيث لا مانع فلا ليل في البيت والنقرة بالضم
الناحية من الارض والظرف المستعمل كذا ذق وفي مثل النقرة الثلمة وكالهما فظهر ما وهم
من غير اليقظان والحلول المراة الكثيرة الشعر والشعل فتيل كالمدلة والفضل قميص تلبسه
المراة في بيتها او التقدير جاء راكضا الى قوله ذكرى ويرجح بذلك ان يكون حالا او كرها
منصوب على الحال عجبي طائفتين ومكرهتين قال الزمخشري فان قلت هلا قيل لها احمرين
على اللفظ او طائعتين على المعنى لانها سموات وارضون قلت لما جعلن مخاطبات وعجبات
ووصفن بالطوع والكره قيلها عقبن في موضع طائعات نحو قوله ساجدين اشعارا بان قولت
عاملة من يعقل واغا ذكرها وهي مؤنثة لانه اراد وصفها بالصفات العقلاء وليس
فيجمع المؤنث ما يخص العقلاء على الخصوص المذكر الدال على العقلاء ما يحتمل المصدرية
والحالية والمفعولية لاجله فان قلت لا يشترط اعتماد ما على النفي والمصدر المعمل
وهو اختيار ابن جني وقد وقع في الفارسي في التذكرة في توجيه القراءة
الشاذة في قوله تع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا فاجاب
عدم الاعتماد في الفاعل عدم المقارنة في الزمان وقد يسوغ ان يقال العطف على الرفع
والذي يقوى في نفسي انه لا يشترط اعتماد الفاعل ايضا واستدل بما ذكر في البقرة في اعطافه

النظام استحقاقا للتحفظ واستهاما للبلية كما واستدلا ما ين بقول الهجاج
يركب كل عاقل جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من هول المسير ودحل الذليل
ان الهول معطوف على المفعول له المتقدم فيكون مفعولا له ايضا ومعنى الهول
الفزع لا الفزع فتامل غير فاعل الركوب اذ هو فزع لا مفزع وعليه منع ظاهرا ويحتمل
ان يكون المعنى الفزع كما ستعرف ويكون معطوفا على المفعول ويحتمل ان يكون
معطوفا على المفعول به وهو كل عاقر فلا يكون من المفعول لاجله في شيء والعاقر
الرملة التي لا تنبت والمحبور العرصة المظمئة الى تقعة والزعل النشاة والمحبور السرور والهول
الخوف والتهول مصدر هو لها اي خوفه والهيور جمع هير وهو المطمئن من الارض والمعنى
انه يركب هذه الرمال وعلوها لانه كان يخاف حين نافلت من ان يكون في الاماكن المنخفضة
من يترصد له فلخافته ولنشاطه للنجاة الذي هو كشاطة المسرور يركب هذه الرمال
العالية الخالية من النبات وان قيل باشتراط حمية الحال في قوله الزوايد
ليس بحرض المصنف الى تيسير الوجه في احتمال الآية للحالية وقد تعرض له الزمخشري وزاد في توجيه
المفعول لاجله وجها احر لم يذكره في الكتاب واسقط الاولة لانه في نحو قوما وطمعا
لا يصح ان يكونا مفعولا لهما لانهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل بل الاصل بقدر في
المضاف اي اراده خوف وطمع او على معنى اضافة الخوف والطمع ويجوز ان يكونا منصبين
على الحال من البرق كانه في نفسه خوف وطمع او على اذا خوف وذا طمع او من المخاطبين
وطامعين ومعنى الخوف والطمع ان وقوع الصواعق يخاف عند لمع البرق ويطمع في
الغيث قال ابو الطيب فتى كالسحاب الجون يخشى ويرتجى يرجى الحيا منها ويخشى الصواعق
وقيل يخاف منه المطر مولد فيه رزق كالمسافر ومن حيث يسر التمر والزبيب ومن بيت يكف
ومن البلاد ما لا ينتفع اهله بالمطر كاهل مصر ويطمع فيه من لم له فيه نفع ومحبة
لهذا كلامه والجون بضم الجيم على ما رواه ابن جني وهي جمع الجون بالفتح والراد به هنا
الاسود ومعنى البيت انه رجو مهيب يرجى نفعه ويخاف ضرره كالسحاب يرجى مطره
ويخشى صواعقه ورعده وقال المبتغى بالهوى اسفا ولم يروه بدئ
هذا صدر بيت عجزه ودون الجزيرة بالحزن والوسق يعني بعيرا نحولا الذي رحل لها
مخاطبا اياك لم يرخ البال بدئ جعله بالنا اي اسفه واذ ضيعه وصيره نحيفا

ضعيفا والاسفاشد الحزن والوسن بفتحتين الفاس كذا في صر ونقل في ق فيه خلافا
هنا الوسن محركة وبنا السنة ثقلا الفؤاد اولها او الفاس والنعاس والخول الظراك
والتقدير اسفا الى قوله لاجل الاسف الرحمة معقودة لما يحتمل الثلاث المصدرية
والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه
ويحتمل وجها اخر اسهل من ذلك كله وهو ان يكون تميزا محولا عن الفاعل اي الذي
الهول اي الاسف الباعث للهوى فاضيف اليه كما هنا للملابسة وهذا تقدير لا خفاء
فيه كما احتياج الى التاويل الذي ركب عنده جعله مفعولا لاجله ما يحتمل المفعول له
والمفعول معه وقد اجيز ضربي زيدا درهم الى قوله بعجب الاول
ذهب البيرد الزجاج وابن عطية والزمخشري قائلين بان حبا اسم فعل بمعنى يكفي
فالهمزة بمنزلة والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وذهب غيرهم
الى ان حبا بمعنى كاف فالهمزة اعرابية هو مبتدا والكاف في محل جر مضافا اليها
ودرهم خبر المبتدا وزيدا مفعول به بتقدير فعل هو حبب بمعنى يكفي والواو للعطف
جملة حبا ومعموليه وفاعل حبب مضمر يعود الى درهم لتقدم رتبة وهو الصحيح لانه لا يعمل
في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به هذا الذي اختاره ابن مالك
وعليه كلامه في التسهيل ورجحه بانه لا يعمل في المفعول معه الا فعل وما جرى مجراه و
ليس حبا مما جرى مجرى الفعل فذهب سيبويه انه منصوب بفعل مضمر وليس مفعولا
معه بل هو مفعول به هذا كلامه ومن اخذ المعنى التعليل الذي ذكره ولكن عبارة
ابن مالك سالمة من الايهام الذي قد يسبق الى بعض الاذهان من عبارة المصنف
فانها توهم ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه اذ ليس هو من جنس ما يعمل في المفعول به
فيشكل بنحو سرت والنيل وجاء البرد والطيالسة واستوى الماء والخشبة وهذا ليس
مراد المصنف وانما مراده بجنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل وما جرى مجراه قلت
ولاصحاب القول ان يقولوا احكم اسم الفعل في التقدير اللازم حكم الفعل الموافق له المعنى
وحب اسم فعل بمعنى يحب اي يكفي وذا متعد فيكون الاسم الفعل الذي عنى كان
فانما في المفعول معه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل في المفعول به على ان
القول بانه منصوب على ما صححه المصنف على الحالية قبل ان تكمل الجزء انما والقول الاول سالم عن هذا

فيخرج من قبيل العطف وقيل بالعطف وقيل بالضمار حسبما مر في هو الصواب
القول الاول هو مقتضى قول النحويين والاخفش والكوفيون فانهم يجوزون العطف
على الضمير المخفوض من غير اعادة الجار وهو اختيار ابن مالك والمسئلة مستوفاة في القول
الثاني الذي استصوبه المصنف هو مقتضى قول اكثر البصريين القائلين بالمنع في
الصورة المذكورة فيجعلون المخفوض مقدرا بالعطف تمسكا فالوا بالاستقراء في قول الشاعر
الكل امر تحسبين امرء ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار فكذا يكون في المثال اي وحسبك
وحسب زيد درهم ورد فالاول وجر الثلثة قولان اذا كانت الفيجا وانشقت العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند فالنصب في الضحاك على وجهين ان يكون
مفعولا معه وان يكون منصوبا بايه وهو على وجهين العطف على ضمير المخصوص وتقدير
مضاف اي وحسب الضحاك والجر بالرب بتكلف في البيت وتقدم وانشقت العصا
كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة والسيف المهند المطبوع من حديد الهند

الاستثناء

يجوز في نحو ما مر زيد الا عمرا النصب على الاصل والابدال على ما ضعفها
فيه من التدافع مثل ما مر زيد ولا عمرا وتقرير الرد في قوله ارجحها بقتضى رجحان الجميع والرجحية
الدليل وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الجميع واضعفية الغت وفي بعض نسخ الكتاب
ان الدليل راجح وضعيف فان الغت اضعف وراجح وتنافيهما ظاهر ويندفع بما تقدم
من حمل الضعف على عدم افادة الوصف حد التفضيل ولا يخفى ان الابدال راجح على الكل
غير موجب فقد توفرت فيه شرائط اختيار البدل والنصب على الاستثناء جايز الكثير
غير مختار على الاصح والابدال يمنع رجحان البدل هنا وذلك لان الفارجح في نحو ما
قام الا زيد الحاصل المشكلم وهو في نحو ما مر تبت احدا الا زيدا حاصل على كلا التقديرين
البدلية والنصب على الاستثناء استويا ولا مرجح وسيأتي في الكلام على قوله الا الوشم
في النوع الثاني كلام في ذلك واما كون الا وبعدها لغتا فادعى المصنف بالتتبع
الى كل من المقولين المتقدمين فان كان السبب في ذلك ان الاستثناء هنا اصلا فقد شرط
حمل الا على غيرها في الوصفية وهو تعدد الاستثناء فهذا اختيار بعضهم ابن الحاجب
وقد عرف فيما تقدم ان ابن مالك وجماعة ذهبوا الى ان الا لا توصف بها الا حيث يصح
الاستثناء فجوزوا عندهم الا وافق بالرفع على الصفة لا نه يجوز الا وافق على

كما مر فما سحسن الجواب من كان حمزة ولما اجتمع هنا عاملان معنى التنبيه ومعنى
الاشارة فالاولى اعمال عند الكوفيين ما في هذا التنبيه وهو انسب لسبقه وعند البصريين
ما في اسم الاشارة وهو اشهر لقربه وعلى تجويزها قايما فاذا زيد قال الشاعر هما
بينا ذا صريح النصح فامنع له وطع نطاعة معد نصحه رشد صريح النصح خالصه
وكل ما لصريح واصنع امر من صنع يصنع معنى عمل فهو منه مفتوحة ومن سمع
يصنع بالمعنى المذكور فهو منه مضمومة وطع معناه انقد من طاع يطوع اذا انقاد
والمعد المعطى للهدية والرشد بفتحتين خلاف الغي نعم للحال ما يحتمل التعدد و
التداخل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال ثبتت الما نعين لتعددها
القياس على الزمان والمكان فان الحال في المعنى ظرف اذ معنى جاء زيد راكبا جاء في
حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف الزماني او المكاني او المظروف واحد لا يتعدد الحال
وصاحبها واحد قال الرضي ولا وجه للقياس وذلك ان وقوع فعل واحد في زمانين
او مكانين مختلفين مع عزلت خلفك اماما ومررت اليوم امس على الموجبت با
لواو حال الدلالة على تكرار الفعل واما تقييد الفعل بقيدين مختلفين كما في قولهم خرج
منه مذموما مدحورا فلما سيأتي واما تقييد مصدر الخبر بقيد آخر نحو لله علي ان اتصدق
اختلفوا في الصاحب وصحيح التداخل التداخل ان يكون الحال الثانية حالا
غير في الحال الاولى والتوافق ان يكون الحالان لشيء واحد وهو الذي يطلق عليه
المصاحبة في بعض المسئلة واما استحالة التداخل في المثال المذكور لشائع فلان
فلا يكون الثانية مقيدة للاولى لاستحالة الجمع بينهما بيان ذلك انك لو
جعلت الحال الاولى من اهيته مصدرا لمحذوف الاولى حالا من الفاعل والثانية
من المفعول لزم الفصل بين كل من الحالين وصاحبهما بهما فصلان واذا جعلت
الاولى حالا من المفعول والثانية من الفاعل لم يقع الفصل الا بين الثانية وصاحبها
واما الاولى وصاحبها فمتجاوران فلم يرد هنا الا فعل واحد وهو اقرأ من الفصلين فلذلك
اثر تقليل الفصل كما قالوا ان قلت خابل اعملنا البيت جوز واذ اللف والنشر جعل
الاول من اوصاف النشر راجعا للاول من الامور اللفوفة والثاني للثاني وهكذا بل هو

احسن عندهم من جعلها غير مرتبة قلت اجاب عنه المصنف حواشيه على التسهيل بانه انما يجوز الفسر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يفهم ما كل واحد من الامور المتوقف اليه وليس هذا شأن الحال مع تعدد صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين الا عند قيام قرينة غيره وفي شرح الكافية الرضي واما الحال والمفعول معه فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا يمنع من القرينة نحو لقيت راكبا زيدا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعين صاحب كل منهما جاز وقوعها كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرة زيدا مصعدا ويجوز على ضعف حال المفعول بجنبه ويوخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان من رتبة المفعول ان يقدم من رتبة الحال اخرت الحالين وقد مت حال المفعول اذ لا اقل من ان يكون احدهما الى جنب صاحبه فصار كلامهم فانظر كيف حكم على ما حقه الصحة واجاز بالترجيح على ضعف وبينهما بون بعيد ولا يحمل على العكس لانه دليل لقوله خرجت بها تجر وراءنا على الترتيب ذا وذا راجل رجل البيت لامرئ القيس في معلقته المشهورة وروي على اثرنا اذيال مرط الا ثر واحد والذيل اطراف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والراجل المشقش بفتح الشين المعجمة وبالقاف وآخره شين معجمة هو الذي يصيب رجل الابل بقوائمها فيقطع عظامها حالة كونه ماشيا وكونها تجر على اثرنا اقتفاء منا اذيال مرطها لتعفي الاثر على القافلة قصد الكمين ومن الامثلة قولهم عدت سعاد ذات هوى معوف فرد توعا سلوانا هواها ذات هوى حال من المفعول وهو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو تاء عدت والمعنى المتعب تقول عنى الكبر يعنى اى تعب ونصب وغيت اى اتعبت وهما من اخوات كان الناقصة والسلوان شيء الشيء وتركه في قولك وصنكداه ورجل سلو وسلوا وسلوان كسكران وفي حر والسلوان بالضم حزرة كانوا يقولون اذا صب على ما المطر شيء العاشق سلاة الشيء ترتب على سلوانه ماء من نز فلا وحبيد العيش يا محمد اسلوا سم ذلك الماء

السلوان

السلوان بفتح لكنت انا وسعاد متحابين فاما انا فرضت الحاذر في الحب واما هي فصارت الى السلو وذهبت المودة اعراب الفعل وهل زيد احوك فتكرمه الى قوله الاستيناف لا يظهر ان هنا ما نافية تجامع الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا مانع اذ يكون الاستفهام عن اخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة وهل الالتفات البيت الى قوله على الثاني يعني على اعتقاد من امتناع الرفع على العطف مع لا عند وغيره ما مر وجوبا ضمار ان على الوجه الاول وهو كون النصب على الجواب او الحذوف في هذا الموضع وكذا غيره من المواضع التي التزم فيها حذف ان انما هو لاجل الحرف الذي دالة على النصب فعل النصب هو العطف في الاصل فلو اظهر ان بعد لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن كذا قيل وقال ابن الحاجب انما التزم الحذف في هذه المواضع لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف احد في كل من القولين نظر وجه جواز اضمار ان على الوجه الثاني وهو كون النصب على العطف على المتقات ان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد فعضيه فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح مسئلة ليقم زيد فيكرمه الى قوله على الاضمار القاضي تكرمه بالنون للمتكلم وحده او مشاركا ليكون الجزم قياسا على نحو لنحمل خطاياكم اما مضيطة تاويل الخطاب فغير جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين اللام لا ان يعتذر بان التوالي يقتضي فيها ما لا يقتضي في الاوائل ويجوز ان تومنوا وتتقوا الا قوله نوده بفتح الذال ساكنة بعد الفاء والواو والواو فتحتين اما بعد الشرط وقيل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني انا ونحو الاية التي تلاها على وجه والمعراج الذي اشتد والتقدير ان يكن امتان فاكرامك ان وان يكن منكم اثنان وتقوى بوتكرمهم ومن يكن منكم قريبنا وخضوع لنا نوده واما بعد الشرط والجزاء نحو ان تدنوا مما فاذا اضمر كان تخفوه بما سيجيء بيانه فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب ونحو قول الشاعر ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا نؤيه يصلع مظلوم بجراد ومسحبا وقد فسر منهم الصالحات وان يسيء يكن ما ساءه فمن كلبكبا لوجه كيما لكبكبا اسم جبل بعينه وا

جاز التقديم في هذه الصور لمشابهته الشرط في الاول والجزاء في الثاني اذ الجزاء
يشترط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف
بالوجود حقيقة فجاز نصب المضارع واقعا بعد ذلك على تضمين جواب النفي

الموصول واما ذلك ببشر الله عباده الى قوله تعالى حذف
كون الذي حرفا مصدريا اما لم يقع عليه ثبت واستدلا لهم بقولهم تمرتين وخصهما بالذكر
خاصوا اذا المعنى كعونهم موجود بجواز كون الذي موصولا اسميا صفة لمحذوف في
التقدير خصصتم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف
العائد المنصوب على القياس وكذا في الآية المذكورة في الماتن فيكون التقدير في ذلك
التبشير يبشر الله عباده ففعل فيه ما تقدم وهذا اولى من القول الثاني اذ الكلام
باب حذف العائد المجرور بالطرق المذكورة لوجود السبيل الى حذف كل عائد مجرور
مجرور في بطلانه معلوم وقال ابو حيان الذي يثبت مجيء ما نكرة الى قوله انتهى

يشير بذلك الى القدح في دعوى ابي حيان احتمال الزيادة في نحو مررت بما معجب
لك من حيث ان الباء في الالصاق للسببية ومن الاستغراق بعد النفي الا اذا كانت
للسببية فما عمله وهو كلام اشعاري موافقة لابي حيان على انه لو سمع مررت بما معجب
لثبت كون ما موصوفة والكثار لم يثبت ولو سمع ذلك لاحتمل ان تكون
موصولة لا نما تتناول قومًا باعيانهم والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت
في عبد الله بن ابي واصحابه تقدم الكلام على ذلك في حرف الميم عند التعرض
لما صاحت ومن هنا سؤال معروف لم تقدم هناك وهو انا لا نتصور انشاء هذا
الاخبار فاية قال الشقشاقي والجواب باثر الاخبار بالمعضية او التعجب استعظم
ان يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانها تتاتى الانسانية بحيث كان
ينبغي ان لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شايع ذايع
في مواضع لا تاتي فيها مثل هذه الاعتبارات ولا نقصد فيها الا الاخبار بان من هذا
الجنس طائفة تتصف بكذا فاذا اخبر بان جنسا موصوف بالجار والمجرور مبتدا يعرفه بعض
الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفايدة تلك الاوصاف وفي قوله الحماسي فمنهم
ليوث لا ترام وبعضهم نما مستاوضم جميل الخاطب تامين ما ذكر بالحصيفة تم قرينة

منهم وهي بعضهم مبتدا والاخبار وقوع الظرف موقع المبتدا الذي يستبعد كقولهم
ومنا دون ذلك ومنا الا لمقام معلوم والقوم يعتزون الموصوف والظرف
الثاني وجعلوه مبتدا والظرف المقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا
نحو جميع المواريث اي جميع منا دون ذلك ومنا جمع منا الا لمقام معلوم لكن وقوع
الاستعمال على ان من الناس رجلا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشاف في تفسير قوله
ومن ذريتنا امة مسلمة اي ناسا منا وقيل من ذريتنا امة مسلمة ومن للتبعيض
قال الفقاز اذ ابوضاي واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة وهذا ما يرشد اليه ان
ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدا في الاصل لكونه في معنى بعض من ذريتنا
امة بالنصب يرفع ذلك هذا كلامه قلت قد بان الوجه الذي ابداه منذ فهم جميعا
والله اعلم **باب التوابع** عوضية اسم ربك الاعلى ويجوز كون الاعلى
صفة للاسم او صفة للرب هنا سؤال مشهور وهو ان المقصد بالتسبيح هو
الرب سبحانه لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه مسلم
مردود بان زيادة الاسم المرتبة واضح فلا تاتي على راي المصنف والجواب الاتم الفرع
بانه انما تعلق الاسم وان كان عين المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من
سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تنزيه عن النقايص يجب تنزيه الفاظ هو نوعة
لها عن الرفث وسوء الادب واعترض الشهابي من وجهين احدهما انه لم يرد عنه
انه قال في تسبيح سبحان ربي على كثرة تسبيحه دليل على ان المقصد بالتسبيح المسمى
والاسم مذكور لحكمة اخرى والثاني انه يلزم ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتهليل
وغيرهم من المعاني المقصد بها الله فيقول لمن قال سبحان ربي وذلك مما لم يجز المسلمون على
تركه قال الشهابي والجواب السديد ان الذكر على الحقيقة محل القلب لا نضمام التسبيح
والتسبيح نوع من الذكر فاولا طلق الذكر والتسبيح لما فهم سمعة الا ذان دون اللفظ
بالسان والله تبع قد نعيد بان يجمعا وان يقال ان الاسم كان قولا باللسان واعتقادا
بالجنان فصار معنى الايتين يعني قولا تسبح ربك الاعلى اذكر رب وربي ربك
بقلبك ولسانك وذلك فهم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ

بالمثال لان الذكر بالقلب متعلقة المعنى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر
باللسان متعلقة اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم الحال
اللفظ هو المسمع دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من اجلها
لحقهم ذكر الاسم وبكملت الغاية الواجبة لكلام وذلك بحث واذا قابلت ما تقدم
لاح لك وجه الفرق بين اجازة المصنف الاعلى ان يكون صفة للاسماء والترتيب وجعلهم
الصفة في نحو جاءني غلام زيد الظريف صفة للضاف الا بدليل او باضمار اعني قال
ابن مالك في شرح العمدة اذا كان المنعوت متعينا وقطعت الى النصب لم يقدر اعني
بل اذكر وهو حسن وعلى التبعية فهو بدل لا بدل ينبغي ان ينظر في وجه تعيين
النعت واستتمام الدليل في نحو هذين للمتقين الذين يؤمنون بالغيب والمثال الاخير
هو مررت بالرجل الذي يقول وقد استدل ابن كيسان على ان ذا الاداة اعرف من
الموصول بقوله تعالى من انزل الكتاب الذي جاء به موسى ونزه الله سبحانه ان المنعوت
اخص من النعت ومثاله ولا ادلل بالمساواة تثبت كون الذي اقل تعريفا قال
ابن مالك في شرح التسهيل بان قال لانم كون الذي في الاية صفة بل هو بدل او مقطوع
على اضمار ناصب ومبتدا وهذا فرع خلاف ما ذكره المصنف وقد استمل كلام ابن مالك
على تسليم انه لا دليل بالمساواة بين الموصول وذي الاداة سمع انضرح في الاثر فتح
التسهيل ما يقتضي استوائهما في الرتبة حرف نظر قيل في نحو الفتى
والليل الى قوله الى جواب قدم الكلام على ذا مر في اقسام العطف مستوفى
وفي كلام ابن هشام حال اللام على حواب ان الشرطية وقدم مثل ذا مرات في مسائل متفرقة
نحو يسبح له فيها بالغدو فيمن يفتح الباء الى قوله او الثالث يحتمل ان يكون ثانيا فان
كان الاول واما فلا بد اذا جعل الثاني بدلا من الاول وعليه فينبغي ان يكون الثاني فاعل
من الثالث لتعليل الفصل ويحتمل ان يكون الاول واما بالنيابة اذا قرب
الى المفعول به من الظرفين واما هما فلا واو تعين بينهما وهذا سعد ابن الملقن
خبر بان قامة الثاني والثالث من غير ترجيح ومما ذكرنا من الوجهين في المثال
الاول يعلم ما قاله مما استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تعالى ان الثاني

يعيش ابو جعفر الجواز ان يكون اصله تمتنى اذا علم الفتى باحتمال الوجه الثاني
وهو كون الفعل مضارعا محذوف احدى التاءين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه
ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبيين الفساد اصلا الفرع الاول من الجملة الثانية
ومن الغلط الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل الفارس
كذا لانم ان هذا هو الحامل لهم بل الباعث لهم على ذلك ما رأوه من صحة
اللغة الاصطلاحية عليه من عدم التكلف وذلك ان اللغة عندهم تابع يدل على معنى
في متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة في لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره
فالرجل في المثال المذكور عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه الذات في غير
هذا الموضع وانما استعملوه هنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على
الذات متعين له لا لترجل على معنى غير وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة
بذلك اعني اسم الجنس المعرف باللام لانه لما لم يدل اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار
اليه فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتى باسم الجنس ليبان حقيقة تلك الذات فان قيل
لم لم يجز ان يوصف باجناس الاجناس باتيا معناها على ما وضعوه له سائر المبهمات
التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بما فوق مررت بهذا رجل وسبع اسد كما
كما توصف هذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة فالجواب
ان ذلك لم يجز لما في الموصوف في مثل هذا من زيادة على ما كان محصلا من اسم
الجنس اولم يقع صفة اذ قولك مررت برجل هذا يفيد التخصيص واسد هذا يفيد التشبيه
واما قولك هذا الرجل فالموصوف فائدة جعل ذا للشهرة من قولهم يا هذا ذا للشهرة عطف
بيان واسم الاشارة احضر منه واللغة دون المعنى وسائله يعني
في رتبة التعريف فلا يكون اللغة اعرف من المنعوت فينبغي ان تعرف مراتب المعارف
ويكون بعضها اقوى من بعض ليكون الناظر على بصيرة في بناء الامر على ذلك فاعلم
المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف المعارف تم الاعلام ثم اسماء الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات ويكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فقد علم القائل
فلان احتيج الى لفظ يضعه حملة عزيزة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم
الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما هي كل عند

الساسم بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي وفات معينة ما شاء وتعيينها
الى المستعمل ان يقرن به الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الالتباس في المشار اليه اشارة حسية
ولذلك كان اسما الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يوصف ابن اسم الاشارة ووصفه
لشدة احتياجه الى البيان اذ كان اسم الاشارة لا يوصف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون
العين فالاول احضر من الثاني فضعف تعرف ذي اللام يستحق وصفه بالمعرفة دون
اخيه كالرجل الذي والموصول كذلك اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان
تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسبه منه ولذا يوصف المضاف
الى المضمر لا يوصف المضمر بعند هو الظريف قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل
وعند سيبويه هو صفة الغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم
المبهم ثم ذو اللام والعلم نظروا الى ان العلم من حيث وضع ليقصد به الاسناد الى
واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يمانله وان اتفقت مشاركة فيوضع
ثانيا بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان اعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لانه تعريفه بالعين
والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم
العلم فالضمير الذي لا يشاركه في اسمه مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير
الغائب السالم من ابهام كالذي لا يشتبه بغيره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول
وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه وقال بعضهم ان ضمير المتكلم تكون لا لابد على
شيء بعينه والصحيح ان تعريفه معرفة لا تخصه من حيث هو الشخص المذكور وغيره

وفي قال نظر اذ الذي يؤول المخوجون الى قوله تقدير الم انما احتاج المخوجون
الى تاويل هذا في قولك مررت بزيد هذا فقالوا هو بمعنى المشار اليه والحاضر لانهم رأوا
ان الغيبة لا يتأتى ان يكون مشتقا او مؤولا بمشتق فالتجاؤا الى التاويل وهذا لا يتم في
تاويل ابن عصفور لانه يرى ان الالف واللام متى سلم كونهما للحضور كما يراه هو وكان
مدخولها هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بعد هذا بمعنى الحاضر الآن من جهة تركونه تقييدا لهذا

بل من جهة

بل من جهة دلالة الاداة على هذا المعنى وقال الزمخشري في ذاكم الله بحتمل ان اسم الله
صفة للاشارة او بيانا او بدلا كقولهم الذي قاله في تفسير سورة فاعلم انه نضر ذاكم مبتدا
وامه ثكلته امه خبره اي تفرد امه بثكله خبران ولم الملك بجملة مستأنفة واقعة
في قران قوله والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير وجوز في محل الموصول ان يتبع اسم
الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان او تكون خبر الكلام ان يا ايها الخ وقال ابو حيان لا
يظهر ان المعنى يا ايها لا تكون قد اخبر بان المشار اليه تلك الصفات والافعال المذكورة تكون
وما اكثم وصلكم وهذا معنى لا يتوسايغ ان يتوخى وما ورد بعضهم تقريبا لغير المعنى فقال
انما ابانه لان ذكرها اشارة الى معلوم سبق ذكره وكونه صفة او عطف بيان يقتضي
ان يكون غير مراد بالحكم وتحقيق هذا ان اسم الاشارة انما يوصف بمتعين فاذا كان
متعينا بالسبق ذكر كان الوصف عبثا وعطف البيان انما يوتى به ليصلح متبوعه فما
كان وانما استغنى عن توضيحه قال اليمني وتقول اسم الاشارة كالعلم بمنزلة
وصف المضمر وهو غير جائز قلت لا يلزم من وضعه موضع المضمر مساواته له في امتناع
الوصف بدليل ما زيد الفاضل له وجعله عطف بيان مخيل الشركة الا ترى انك اذا
قلت ذلك الرجل تريد به غير زيد فقد وقع شركة لان ذلك اسم مبهم ثم تبنيه قال ويحتمل انه
انما لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان من حق صفة المعرف وعطف بيانه ان يكونا
معلومين للمخاطب ولما كان المخاطبون هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ويحتمل ان
لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان محتوى الكلام يدل على ان المقصد هو الاخبار عن ذلكم
المشار به الى من له الليل والنهار وسوق الليل والنهار في الليل وسخر الشمس والقمر بانه الله بانه
الرب بانه المنفرد بالملك انتهى قال الطيبي ويمكن ان يقال المشار اليه بالاسم الاشارة
هو ما سبق كما قرناه انفا ولو جعل موصوفا او بين بالجار المشار اليه فلا يتأتى ذلك
الترتيب المعتبر وهو ان ما قبل جديد بما بعده لاجله اجراء تلك الصفات على ذلك
ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة
المالك المنفرد بالالهية والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير وغير ان الذين كل
ما يصح اعرابا كان وجها الان الاعراب تابع للمعاني ولا يفكر الى هنا كلامه

نجوز في الشيء الواحد البيان والنعت يعني وهو غير مسلم بناء على ما قرره مرارا

العطف البياني لا يكون الا جامدا واللغت لا يكون الا مشتقا والجمود والاشتقاق
متنافيان ولا يجتمعان وفيه ما عرفت على انه لو سلم امكن في الاسم الجامد الذي
يتأتى تاويله بمشتق ان يجعل عطف بيان نظرا الى وجوده ونعتا نظرا الى كونه في
معنى المشتق بطريق التاويل فلا تنافي ولا اختلاف الجهة وجوز كون العليم
نعتا لما العلم سيفت ولا نعت به بذلك صرح ابو حيان ووقع الكرخي
في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف
بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام الغلبة واختصاصه بالمعبود الذي
يحق له العبادة كما غلب النجم والثريا هذا نهاية فانظر هل يمكن ان يكون جعلها علما وصفا
لا من حيث علميته بل من حيث ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل وجود
نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه اذا
كان عند علما بالغلبة كما مر لم يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم الاشارة المبني
عتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي هو بمعنى المعبود
واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصل انه عند قصد النعت بمثابة قولك
ذلكم المعبود ولا منع هذا احد وقد اجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في
قوله تع وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم
تاويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله للمخبر عنه لاجل الوصف الذي هو التأثير
وقول بعضهم في ناقم من قولهم الناقة من الارقش في انيابها السم ناقع
انه نعت للسم هذا عجز بيت صدره فبت كاني ساورتني ضئيلة الساورة
المواثبة يقال ساورني فلان مساورة وسوارا والضئيلة الصغيرة الدقيقة وهو
هنا صفة لمحذوف هو حية والرقش جمع رقشاء وهي من الحيات ما كان منقطة
سواد وبياض والسم هو القاتل المعروف وسنه مثلثة الراء ويقال سم ناقع
اي بالغ ثابت والصواب انه خبر السم والظرف متعلق بما وخبر ثان
ليس كونه صفة بخطاء فان القايل بذلك جعل الاداة تخ السم جنسية كما في قوله
واني لهم الليل بسلح من النهار وقوله تع كمثل الحمار يحمل اسفارا اذ الشاعر
اقدر على التغيير حيث بقي وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة اذ الاداة مع

انما لا يكون

انما لا يكون صفة للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسي كالنكرة تعجب المعنى
وما نحن فيه كذلك وقد رجح المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خيرا منك ان يفعل كذا
فكرة في تراجم الحذف حيث ترجح على حذف الـ وليس من ذلك قول الزمخشري
في شديد العقاب الى الحكام لا باس بايراد عبارة الزمخشري برمتها لينظر فيها
قال فان قلت كيف اختلف هذه الصفات تعريفا وتنكيرا والموصوف معرفة بقيتي
ان يكون صفاته معارف فما فائدة التنكير وقابل الثوب فعرفان لانه لم يرد بهما
حدوث الفعلين وانما يغير الثوب ويقبل الثوب الان او عن قريب فكانوا في تقدير
الانفصال فيكون اضافتها غير حقيقية وانما اريد بثوبت ذلك دوامه فكان حكمها
حكم الخالق ورب العرش واما شديد العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه
لا ينفك من هذا التقدير وقد جعل الزجاج بدلا فكيف بين الصفات بنو طاهر
والوجه ان يقال صوف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت
ان كلها ابدال غير صفات ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على مستفعلن
فمن عارف علميا بانها من بحر الرمل فان وقع فيها جزء واحد على مفاعلن كانت من
الكامل فغايته ان يقول هي صفات وانما حذف الالف واللام من شديد العقاب
ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا فقد غيرا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج
حتى قالوا ما ايوف سحابا لي من عنانيه فشنوا ما هو مرفوع لاجل ما هو شنع عليه ان
الخليل قال في قولهم ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خيرا
منك ان يفعل انه على نية الالف واللام كما كان الجواد الغير على نية صراع الالف واللام
وما سهل ذلك الا من حيث اللبس وجها التراموصوف ويجوز ان يقال قد تحذف تكلمي
وانها مما للاناة على فرط الشدة وعلى ما لا يتخاد ومن ثم لزمه واما لزيادة الانذار يجوز
ان يقال هذا النكتة هي الداعية الى اختيار البدل على الوصف اذا سلكت طريقة
الابدال الواضحة كالصاد والسين والحاء والدال المهملات على زنة
عالم بلا ذكر والعناد لان بالعين دالدال المهملتين وبعد العين نون على انك
الزمخشري الانتباه وقد حصل من كلام الزمخشري كما راينه في التوابع الواقعة في
هذه الاية ثلثة اقوال احدها انها كلها ابدال والثاني انها كلها صفات والفارق

الراجح ار

بين شديد العقاب وجيره فلا قال بدل غيره صفة وهذا قول الزجاج وقدح
فيه الزمخشري بما علمت وناقشه ابو حيان في هذا الموضع بما قناه تاريخ الاكل
انما لا يتوقف في كلام الزجاج لجريه على القواعد وكما نريد بذلك ان توافق اللغة الحقيقة
ومنعوته في التعريف والتنكير اي لازمة بحلال البدل لجعل الصفات بالمعرفة
نعوتا للاسم الشريف والصفة التي اضافتها غير محضة بل جارية على هذه القاعدة
المقررة فلا تنافيه فلك ان تكتفي بجار على قاعدة اخرى وهي تقديم النعت على البدل
عند الاجتماع لان النعت كالجزء من المتبوع والبدل كالمركل من حيث هو لكن المستقبل
وعلى هذا فاذا احتمل شديد العقاب بدلا بعد الصفة المتقدمة وبعده صفة اخرى
وهي ذو الطول صار البدل بين صفتين فدخل ما هو كالاجنبي بين شيئين هما
كالجزئين فجاء البدل على ان ذو الطول صفة مولد بين الصفتين وقال بعضهم لا
يجوز ان يكون سبب الموانع النكرة المبدلة من المعرفة لا يجيء الا موصوفة وتوسط
هذا بين الصفات مستقدمة عليه ومتاخرة عنه وامر ضعفه البين بانه لو كان وصفا للنكرة
ذكر من اجل النكرة المبدلة من المعرفة لا يجيء الا موصوفة مطلقا لما كان التقييد بقوله
بين الصفات فائدة لان النكرة لا تبدل من المعرفة الا موصوفة سواء كانت بين
الصفات او لم تكن وايضا فقد ذكر المصنف بعد ان الكل ابدا مع ان هذه
النكرة لم توصف فدل ذلك على ان ما على جواز ذلك ووصف النكرة المبدلة من المعرفة
اذا استفيد من البدل ما لا يستفاد من المبدل منه كقولك فلان وابيك خير منك ليوفين بنو
والصهيل وبعضهم قال الفاضل لم يوصف النكرة اذا ابدلت من المعرفة بدل الكل ثم
قال المعنى وانما قلت يحتمل ان يكون وجه النبو هو ان هذه النكرة لو كانت بدل الكل
لكان البدل ليست هو المتبوع في حكم المنحى والمكان ما قبله وما بعده صفات لازمة
ان لا يكون في حكم المنحى وايضا فكون بدلا يقتضي ان يكون هو المقصود بالنسبة
دون ان يكون ما بعده وما قبله صفات هي تتمة كون المتبوع هو المقصود ونحن نقول
لو كان بدلا وابدل في حكم تكرير العامل لكان مع عامله اجنبيا بين الصفات لما
كان المعنى مزاغا وقفت على ما يشهر فوله بعد ان كنت قررت ما تقدم عند قراءة
هذا المحل على بالقاهرة في سنة ثمان عشرة والله الموفق المناقشة الثالثة تلحين

الزمخشري

واخلط جاوا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول فيه هذا القول لانه
سمار فيه لون الزرقة التي هي لون الذئب الى هنا كلامه والوجه الاول هو ما حكاه
المصنف من انه جوز ان يكون لا يصيبن جوابا للامر والسماء واللبن الرقيق
والزرقة بياض مشوب الى السواد كالغبرة وهو فاسد لان المعنى حينئذ
تفوتها الا تعب في ظالم خاصة لانك في حصول الغاية بعد الاعتياد
لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على ابقاء الخاطبين لها وهو فاسد كما لا يخفى
يرد من عمده دليل فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية والبيت ما ذكره المصنف
وقوله الى قوله اكون مثلك هذا مبني على مذهب غير الكسائي في المسئلة
واما الكسائي فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس الملفوظ فقد حماه لا تذن من الاسد
تاكلك ولا تكفر تدخل النار على الارادة فان تذن ياكلك وان تكفر تدخل النار
نظرا الى المعنى للقرينة الى شدة البين ولم يقم دليل قاطع على خطاه فمذهب
الكسائي ذلك فلعل الزمخشري بنى عليه ونظر الى المعنى فقدر ما قدره في الطيبي
اشارة الى ما قلنا وقول الشاعر يقولون لا تبعد وهم يدفنوني واين مكان
البعد الا مكانيا تقول بضم العين بعد ضد قرب كظرف فاذا قيل بعد
بكسرها بعد الفرح فرحا بمعنى هلك هلاكا وقولهم في الدعا للميت لا بعد المعزى
فيه فتح العين وقوله اين مكان البعد يشير الى ان الباء بالمعنى الاخير وهو ضد القرب
فينبغي ان يكون لا يبعد مضمومة بهذا الاعتبار ولكن الرواية فيه اشالة بالفتح ومنه
قول فاطمة الخزاعية احوتي لا يبعدوا ابدا وبلى والله قد بعدوا وقد مروا آنفا
في فصل كل من حرف الكاف والاستفهام المفاد بقولك اين للانكار فهو مقتض
للنفي وذلك دخلت الا بعد كانه قيل وما مكان البعد الا مكانيا وقوله
فلا قتل بدفنكت بعزوفا نال لم تذل ولن تضاها الشلل فشا في اليد
تقول منه شل يشل كعلم يعلم والفتك ان ياتي الرجل صاحبه وهو غارفا فاحق
فيه عليه فيقتله كذا قرره الزمخشري والضيم الذل ضد الفخر والضيم والظلم وفي التقاب بين المعنية
الى الخطاب وعقيل الحي والدعا قولك الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق
فلا عقد لها ابدا عاد ما فيها الجراضم اي العظم البطن دمشق بدال مهملة

مكسورة فيم مفتوحة قاله في ق وقد يكسر فتسكن ميمه ساكنة نقاف
قال الجوهري قصبة الشام والجراضم بجيم مضمومة وضاد معجمة كعلابة
فسره المصري بالعظيم البطن ويفسره في ش وفي ق الأكول وكونها
للالتماس كقولك لنظرك غير مستقل عليه لتفعل اما احتاج الى الاتيان
بقوله غير مستقل مع قدرته على المخاطبة بقوله لا تستعل لان الاستعلاء لا يستلزم
العلو فيجوز ان يتحقق من الغير بل من الاعلى ايضا والثالثة الزائدة
الى قوله أن لا يسجدوا لا يبعد لاحتمال ان يضمن منعت في
الآيتين معنى حملت فيكون لا نافية وحرف الجر محذوفا والتقدير ما حملك على
عدم اتباعي وما حملك على عدم السجود وان يبقى في ما سبقك ان تحمل
على معناه من غير تضمين فلم تأت دخال الباء في ح وقوله ويلحقني في اللهو
ان لا اصيد واللهو داع داث غير غافل يحتمل ان يلحقني ان يضبط بياء
الغيبة او تاء الخطاب وقد يراد باللحي اللوم واللهو واللعب وان يحتمل ان
يكون خفيفة تأصيرة فنصب المضارع من احد وان يكون مخففة من الثقيلة
والمضارع المذكور مرفوع والجملة خبرها واسمها ضمير شان محذوف على رأي
الكثرين او غيره على رأي المحققين اي انني لا احبه والداسب الجار تقول دب فلان
في عمل اي جد وتعب قلت واما تعيين زيادة لا في هذا البيت اذا كان المراد
انها تفيد بلحقني على حبب اللهو وداثبا به اياه ويكون غير البيت كالعذر له في
ذلك فيكون مستأنفة وحينئذ ان يكون لا نافية ويكون لو مهملة له على ترك
اللهو لا على حمية ويكون غير البيت حينئذ حالية اما من فاعل يلحي او مفعوله
وقصد الشاعر انه ينهض اللهو لا محبة له وان اللوائي يلمنه على ذلك في حاله
ان داعي اللهو جاد في الدعاء اليه غير غافل عنه يصف نفسه بالجد والثبات
عليه وعصيانه للوائي مع توفر الدواعي الى اللهو فهو عكس المعنى الاول
فان وجدت قرينة تعين الوجه الاول عملت بمقتضاها والا فاللفظ محتمل ويترجح ما قلناه
بسلامته من دعوى الزيادة وهي بخلاف الاصل ابو الفرزدق العرب بحوده
البخل واجعلوه الاعشى اذا مدح العرب بهذا التقتير كما هو فكيف بغيره هذا
الامام المبرد قد بطل القول بكون ما نافية على
تخريج غيره والله اعلم بالصواب

الجزء الثاني من الاجزاء الثلاثة من كتاب تحفة الغريب

بسم الله الرحمن الرحيم

وكما اختلف في لا في هذا البيت انا فيه ام زايدة كذلك اختلف فيها في مواضع
من التنزيل ينبغي ان يجعل قوله كما في محل نصب على انه صفة لمصدر محذوف
والعامل فيه اختلف الثانية اي اختلف في لا واقعة في مواضع من التنزيل اختلافا
مثل الاختلاف في لا واقعة في هذا البيت ويكون قوله كلن تاكيدا لكما اختلف
لا معمولا لاختلف الثانية وقولنا انا فيه ام زايدة في محل جر على انه بدل اشتمال
من لا باعتبار مضاف اختلف في لا جواب انا فيه ام زايدة والرابط محذوف
اي انا فيه هي وورد بانه لا تزاد لذلك صدرا بل حسنوا كما ان زيادة ما وكان
كذلك لاشتمال الزيادة وقعت صدرا في مثل عجبت ومررت بمن امتنع
ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يزاد شيء منهما صدرا بادلى من جواز ذلك
بالقياس الصدر وذلك لان زيادة الشيء يفيد اطراحه اما تفيد
الزيادة التاكيد والتقوية او تحسين اللفظ وتزيينه نعم لا ينكر ان الزيادة غالبا
استقامة الكلام عند طرح المزيد ويجوز ان يعلق عليكم بما قبل حتى
الظرف تعلقه بمحرم على الوجه الاول ثم اجازة الزجاج لكونها استفهامية وذكر
هذا الكلام عقيب فاء الجزاء اختصاصه بغير ظاهر لامكانه مع جعل ما موصولة
على ما تقدم في الوجه ويحتمل ان يكون المراد جواز ذلك مطلقا لا بالنظر الى قوله
الزجاج فقط والصواب انها نافية على الاول وزايدة على الثاني والثالث
هذا عجيب جدا لان الاول هو جعلها موصولة وحينئذ يكون صلة
وعليكم متعلقا بمحرم وجعل ان لا تتركوا في موضع نصب على انه بدل من ما
فاذا جعلت لا نافية في هذا الوجه كان فاسدا قطعا لاقتضاء ان ترك عدم الا
شرك محرم وهو باطل ولا لكان عدم الكفاءة فيما دخل اللام

على جواب ان الشرطية وقد تقدم نظيره ورجحه الزجاج وقال
انهم اجمعوا عليه قول الزجاج انهم اجمعوا عليه مع اعترافه بان هذا قول
الخليل غير قوله ان كاذ زايدة وان توكيد بلا يتم اللهم ان لا يثبت رجوع الخليل
الى القول الذي وجهه الزجاج او يكون مراده بالجميع المتاخرين من النحاة
من زمن الخليل ولا على هذه القراءة نافية لا غير يقدر له النعيب ملاغير
وتقدم له التصريح بان ذلك خطا ووجهه بانه لو كان نهيا قويا عن عبادة
الملئكة والمعنى على ذلك ما كان لبشر ان يجتمع له الاشتباء وامره بعبادة نفسه
ونهيه عن عبادة الملئكة والنبيين ان يجمع بين هذه الامور غير متناسب اما الامر
وامره بعبادة نفسه فظاهر الاستحالة واما الجمع بين نهيه بعبادة نفسه ونهيه
عن عبادة الملئكة والانبيا فباطل لانه ناقض على ما قرره المصنف في حواشي الكلام
التفتازاني في تقريره كون لا نافية عطف هذا النهي على خبر يقول قصدا الى ان
يرتب هذا المجموع على الاتياء بعني ما كان لبشر ان يوتى النبوة ثم يرتب على
ذلك امره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملئكة والنبيين مع استواء
الكل في عدم استحقاق العبادة لات وابدلت السين تاء هو ابدال شاذ
كما في ست فان اصله سدس فابدلت السين تاء وكذا الدال والتا للتانيث
اللفظة كما في منت وربت معناه ان كلا من ثمود وربت صالح لان يراد
به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء التفسير
على انه المراد الثاني وعليه فينبغي ان يقول منت عاطفة بالتانيث لا غير لان
التاء ايذان المراد بها اللفظة فيجب تانيث ضمير العايد اليها ولو لم يكن
التا موجودة لجاز التذكير على ارادة اللفظ والتانيث على ارادة اللفظة
وجوز الرضي ان يكون تاء لات للمبالغة في التلفي كما في علامة والتا
زايدة في اول الحين فيرضعف لعدم شهرة تحين في اللغات وانتشار
لات حين وابن فانهم يقولون لات وان ولات هنا ولا يقولا وان ولا
وتما يميل به هؤلا القايلون بزيادة التا في اول الحين قولهم لات عرفطة القايلون
تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم واجاب ابن مالك بانه

محذوفة

محذوفة كما حذفت في نحو يا تقتو وهو كثير الا انه هنا ضعيف لان غير
حذف الحرف الناسخ وبناء معموله وان فيه اجحافا بحذف شيئين
والثاني لشبهنا تعمل عمل ليس لشابهتها اياها بكسر التاء اذ تصير على
عدد حروف ليس مع سكون الوسط والغالب ان يكون المحذوف هو
المرفوع وقد يكون المحذوف هو المنصوب كقراءة من قرا ولات
ولات حين مناص برفع حين فيكون اسم لات والخبر محذوفا اي ليس حين
مناص لكذا قال الرضي ولا يمتنع كون لات هي لا التبرية ويهون بروزه تنكير
ما اضيف حين فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول ولا
قوة واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا علي لك قلت
ظاهر كلامه انه لم ير القول بان لات هي التبرية نبهت عليها منصوصا لاحد وليس
قائلا بتعين كونها التبرية والزمخشري قد صرح هو والاخفش بانها مذهوب
بنفي الاحيان وهذا هو الذي حكاه المصنف قولا ثانيا للاخفش نعم القراء على
انها لا تعمل الا في لفظ الحين الذي ذكره الرضي من القراءة انما يكون مع لات وقد
كان هذا يتبين التقدير تخالف فزعم القراء ان لات تستعمل حرفا جارا للاسم الزماني
خاصة بال مما يتعلق بها اذا كان حرف جر فان قلت هلا حملت نقل الزمخشري
ان بعض القراء انما تكون مع بعض الوقات تكلما على ما اذا كانت عاملة الجر كما نقله
المصنف هنا وحملت حكاية المصنف ولا بد لا تعمل الا في لفظة الحين على ما اذا
كانت عاملة النصب فلا يكون بين النقلين تخارض قلت لان الرضي لما ذكر
ضمنا انها تعمل في الاوقات اشتد ولات بناء ضد وقاسه والزمخشري فيه
نصب بالساعة فلم يتفق اذن التوفيق بهذه الطريقة مع ما اشتد طلبوا صلحنا
اوان هذا صدر بيت عجز فاجبنا ان ليس حين بقاء استشهد الرضي
في الكشاف لابي زبيد الطا والثاني ان الاصل ولات اوان صلح
قال الرضي واوان عند البصريين والمبرد لكونه وصفا فالاصل الى حصلة
فمعنى طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا الصلح حذفت الجملة وبني اوان على
الكسر لشبهه بالاصوات البنية كما في قوسه من فكسرت النون لشبهه

ثم حذفت التنوين عن المضاف اليه كما في قوله

سواء كان كما لو كررت ذا لا اذا او نقول حذفت الجملة وبني على الكسر لانه على اكثر
لئلا يجتمع ساكنان تولى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين الا في المبنيات
من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يترخص بنحو من قبل اذا ما تجاعلم
وهو قول السكوبين زعموا انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع
الجواب بل على التعليق في الماضي اختاره الخضر وشاهي من متاخري
الاصوليين وكذا ابن هشام الخضراوي على ما حكاه المصنف وحكاه غيرهم عن ابن
عصفور ايضا وكان السبب في قرارهم قولهم بالدلالة على الامتناع ان جماعة
من العلماء اوردوا على قول الجمهور انها حرف امتناع لامتناع مواضع كثيرة
وقد يظن ان جوابهم غير متسق واسكت تلك المواضع على هؤلاء فيضاف
الى ما ذكر المجرد الربط في الماضي كما ان المجرد الربط في المستقبل بل ادى اشكال تلك
المواضع الى ان قال القراء ان لو تاتي للربط وتاتي لقطع الربط اخرى فيكون
جوابا للسؤال محققا او متوهما وقع فيه الربط فقطعت انت لاعتقادك
بطلان ذلك الربط كما لو قال القايل لو لم يكن هذا زوجا لم يرث فتقول
لو لم يكن زوجا لم يرث اي كونه اربعا وهذا شيء لم يقل احد غيره
تقول لو جاءني اكرمتك لكنه لم يجيء ومنه قوله ولو انا اسعى
البيتان لاوس القيس وقد اشتد الفصل عنها في الباب الرابع في
ترجمة الاشياء التي تحتاج الى الرابط وما من قوله ولو انا اسعى يحتمل ان يكون
كان زائدة وقول القايل لو كان كذا لكتبت مسئلة بان ليس نحو كان هذا الا لهما
لا يدفع بكتابة من فمها غير كاذبة فكل القايلين بصلة وبجري ذا الكلام فيما
من قوله لكنها اسعى والتاويل التاصيل اتى محمد متوقل اي موصل ويروى فلو
ان ما اسعى بالفاء وفي شرح الحاجبية لنجم الدين بن سعيد ولو انني
وقوله فلو كان حمد يخلد الناس لم يمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد في
من الحمد نقيض الذم والخلد دوام البقاء تقول خلد الرجل يخلد خلودا و
اخلده الله وخلده تخليدا والموت ضد الحيوة وقد يتوقى ان يموت ويعاب
ايضا قولها الراجز بنيتي سيدة البناء عيشي ولا اماني ان عشت قلت هذا من

الترجمة

الرجز لان من الرجز والعادة جارية بانه لا يوصف صاحب الشعر المنشد
بالراجز الا اذا كان شعره ذلك من بحر الرجز واذا كان بيوت مضارع فوزن
الماضي فعل بفتح العين واذا كان المضارع مات فوزن الماضي فعل بكسر
العين وقوله تبيع ولو ان يكيم الى قوله كما ثبتت في النسخ التي رايتها
فلم يرتكبوهم بالياء وكان مقتضى القياس حذفها للجازم وقد استشكل الطيبي
بنحي والذي خطر لي في تقدير هذا اللفظ عند قراءتي فاجبت بان راى سمع فيه
القلب بجعل العين في محل اللام نحو راه مثل راعه نقض عليه في مرقاة
في الشواذ اذ راه استغنى بالف بعد الراء وهمزة بعد الالف وفي التسهيل
في باب التصريف في الفصل الذي اورد من وجوه الاعمال القلب وكثر نحو اي في راى هذا
نصب فاذا دخلت همزة النقل قلت اراه مضارع هذير يرى همزة في الاخير بعد باء
مثل بيضي فاذا دخل الجازم سكن الهمزة فتقول لم يرى زيد وحمد وباسكان
الهمزة بعد الراء وبيوع تلك ابدال الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في
نحو بيزع تثبت الياء مع الجازم لانه قد اخذ حظه من العمل باسكان الهمزة فلم يبق
لم تاثير في حذف حرف العلة كما يقول لم يقرء فاثبت الياء بعد ابدال الهمزة فان قلت
ان القلب ثبت في الماضي لكون ليس الكلام فيه بل في المضارع فمن اين ذلك ادعاء
القلب فيه قلت قد رجح الامام ابو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي على ذلك قول
الشاعر كان لم ترا قبلي سريرا يماني فقال اصله لم تراء بهمزة بعد الالف سكنت للجازم
فالتقى ساكنان فحذفت لذلك اولهما وهو الالف ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد
الفتحة الفا فصار لم يرا فقيل كان لم ترا وكذلك بهذا الامام قوية تستند الى
قوله اذا ثبت ذلك فحلك ان تضبط فلم يرتكبوهم بهمزة ساكنة بعد الراء وذلك
ان تضبطه بيا مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يتوقى في هذا المقام
وقوله الحماسي لو كنت ما مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن الشيبانا
قد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل اذن من حرف الا مع
قال لكن توقى وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا الى قوله
ذوي عدد فكلام ابن جعوان كانوا ذوي عدد لكلام مع اقترانها بالواو

وفي جواز تقديم مثلها خلاف ثم الحالية انما تاتي على ان يكون صاحب الحال
اسم ليس او الضمير المستكن في خبرها الطرف المتزم الحال على عاملها المعنوي
وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة
لاستقام بلا تكلف فهذه المواضع لك قوله كفروا قال الزمخشري
في تفسير قوله واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اي على عهد
ملكه وفي زمانه وذلك ان الشياطين كانوا يسترقون السمع ثم يضمون الى
ما سمعوا الاكاذيب يلفقونها ويلفونها الى الكهنة وقد دونوها في كتب
يقرؤنها ويعلمونها الناس وفشا ذلك في زمان سليمان حتى قالوا ان الجن
تعلم الغيب وكانوا يقولون هذا علم سليمان وما تم لسليمان الا ملكه بهذا
وبتسخير الجن والانس والريح التي تجري بامره الى هنا كلامه وفهم الاستدراك
الواقع في الآية ظاهر بهذا التقرير وقوله عز اسمه قال العلامة
بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا الكلام الى النبي
ولم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي
ولا عن عمر ومع شدة الفحص قلت وكذا نسبه القرافي من اصحابنا في الفروق
الى النبي ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث
وظاهره ان النبي وقفت على ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث
عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم لها فظه في ترجمة
سالم مولى ابي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت
رسول الله يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله لم يعصه
ثم قال رواه يعقل بين الحين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل اعترض بان
الشرط سبب باني هذا التقسيم فان السبب يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين
المسببية الاتراه قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة فقدت
العلية حيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية فلا يتاتى التقسيم المذكور وقد
يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى الفعل فقط والمنافي هو الاول لا الثاني
ويرجحه ان ذلك هو الذي من ترتب الثاني على الاول لانه ان يلزم من

ترتب شيء على شيء ظهور انتفاء سببيته ذلك الشيء ولانه ان ذلك هو
المتبادر الى الذهن والثاني اذا كان يكون الى قوله لعادوا لا مانع من ادعاء
امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الآية ولا محذور يترتب عليه وادعاء
الى ما اذكره من كون الجواب مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه وان
العبارة الجيدة الى قوله غيره قال بعض المتاخرين انما ذكر سيبويه
هذه العبارة لان ادوات الربط كل منها مدلولها فيها اذا وان للمستقبل ولو
للماضي وهما متنافيان فلو للامتناع ولما للوجوب فاذا قلت لو قام زيد
قام عمرو دللت على الربط بينهما في الماضي وجعلته واجبا فلما وجد قام زيد
لو وقوع غيره شكلة الاولى ونفاه في الثانية ولو بخلافهما لعلم يقع في الماضي
لكنه كان متوقعا لوقوع غيره والسين تدل على التوقع ولذا سيبويه بكان
احترازا عن ان مثلا ولذا بالفعل المستقبل احترازا من لما ولذا بالسين لانه
لولا بالمضارع مجردا عنهما احتمل ان يكون واقعا في الماضي وليس مصحوب
لو كان قلت بالسين الدالة على انه لم يكن ثم لضرورة استقباله فمتى صرحة
بانه لم يكن وقع ذلك الوقت لانه لو وقع فيما مضى لصدق عليه انه كان قد وقع
لان كان سيقع لان ظن قولها انه كان سيقع انه لم يزل في الزمن الماضي كذلك
وانه متوقع لوقوع غيره فحسن دخولها في هذا الموضع كما حسن في قوله تعالى ولا
الله ليعذبهم وانت فيهم وما لهم الا يعذبهم الله الا في مواضع نفي التعجب والاستبعاد
استحيل ان فاعل الخير عباد سيبويه والجواب انه اكتفى بما قدمه لا
يقتضي ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط لا نراه قال
اللام توقيتية عند قال اي الثاني ثبت عنده ثبوت الاول وما قدمناه
يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف قوله صفية بنت ابي
هي زينب بنت ابي مسلم عبد الله بن عبد الاسد المخزومية من الفضلا
روت عنه ع وخرج لها الصحاح الستة وتوفيت سنة اربع وسبعين من
الهجرة واما هند ام سلمة بنت ابي امية ام المؤمنين المخزومية وهي اشهر من
المؤمنين موتا مات في امرة يزيد بن معاوية عليها اللعنة التاسع على

قوله لما سمعهم في ص اللبيح بالشئ الولوع به وقد لهج به بالكسر يلهج لهجا اذا اعرى به فلا يفارقه عليه على تقدير عدم علم الخير فيهم علم عدم الخير فيهم اخص من عدم علم الخير فلو عبر بالاول لكان اليق بمقصوده لكن لما كان عدم علم الله الخير فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة انه لو كان فيهم خير لتعلق علم الله به قطعا عبر بذلك سريا به ما تقدم لانهما مستويان في التحقق بالنسبة الى علم الله تع كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب الطل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهشش ويطرب الاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو ما يرجع من الجبل او غيره من الابنية المرتفعة اذا كان الخالية على المصوت عنده والرمس القبر كذا في ق وفي ة الجوهري الرمس قبر الميت وهو في الاصل مصدر يريد به مصدر قولك رمسوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض كما ذكره هو قبر والسبب بين سهلتين وبائين موحدتين الهفزة والجمزة الاسمية حال من فاعل تلتقي والرمة بكسر الراء العظم البالي ويهشش يرتاح من قولك هششت فلانا بكسر العين الفعل اهش هشاشة والطرب خفة تكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول وان كنت رمة حال من صدى صوتي ولصوت يتعلق بيهشش ويطرب متعلقا بيطرب اي يهش لصوت صدى ليلى يطرب له فان قلت فهل هذا من قبيل التنازع قلت لا على ما يقتضيه كلام ابن حاجب وابن مالك وغيرهما فان المفهوم من ان التنازع انما يكون في المعمول المؤخر وقد ترى ان التنازع العاملان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا بخو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت ومررت وايانا مررت واكرمت قلت يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فان قلت قد ترتكب الجمهور في نحو واو لم يلفظوا واوا قلت حيث واوا ما اذا وقع فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قد تحذف عليه لفظا قلت هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها تغليبا على اصالة الهمزة في التصدير والظاهر ان قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى فيرد عليه قوله اذا ولو تلتقي

اصداؤنا

اصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي وقوله توسد واو ان ليلى الاخيلية سلمت على دوني جندل وصفايح لسلمت تسليم البشاشة اوزقا اليما صدى من جانب القبر صايح الجندل الحجارة والصفايح جمع صفيحة وهي الحجر العريض البشاشة طلاقة الوجه والاقبال على اخيه والضحك اليه وزج الصديق كذا في ق وزقا بزاي وقاف فصاح والصدى هنا طاير يخرج من راس المقتول اذا بلي زعم الجاهلية والاسمية الواقعة في عجز البيت الاول والحال من ضمير المتكلم المجرور على ومن جانب القبر اما مستقر صفة لصدى او لغو يتعلق بصايح وتما يكون من الغرايب ان قبر هذا مات وتزوجت محبوبته ليلى المذكورة وزفت ذات يوم مع بعلها وهي تهودج لها على مكان قريب من قبر توبة واتفق علمها في الذهاب الى القبر لزيارته فاذن لها فوقفت عليه وسلمت وقالت لما عدك ما بقي بك كاذبا الست القايل ولو ان ليلى الاخيلية البيتين وقد بلغت نايوما قلت فنبيا هي كلما اذا طاير كان هناك فاحسن بالبعير فطيرا يصيح فيغر البعير فسقطت ليلى من على الهودج الى الارض فماتت ودفنت هناك الى جانب قبر توبة وهذا من غرايب الاتفاق ولما علم تحقيقه الحال وقوله لا يلفك الا ريب الاظهر الخلق الكرام ولو تكون عديما لا يلفك لا يعدمك والراجح الاصل يقول رحبت فلانا ارحبه رحبا ورحابا جاء رحبا ورحابا والخلق بضمتين الطبيعة ويجوز تخفيفه باسكان اللام والعديم الفقير بمعنى المعدم كاليم بمعنى مولم ويجوز ان يكون بمعنى معدوم متنازلا لوجود من لا مال له منزلة المعدوم وفي تهذيب الازهري عن ابن الاعرابي رجل عديم لا عقل له ومعدوم لا مال له وعلى ذلك حمل بعضهم قوله خديجة رضي للنبي ص في حديث بدء الوحي انك لتصل الرحم وتحمل الكل تكسب المعدوم او تعطي المال وتكسب بتعدي الى واحد نحو كسبت مالا والى اثنين نحو كسبت عمرا مالا والحديث والحديث من هذا على راي هذا القايل والمفعول الثاني محذوف واغاذا لك الى قوله اموات قاله في فلو مع ما في حيز صلة الذين والمراد بهم الاوصياء امرهم بان يخشوا الله فحافوا على من في حجورهم من اليتامى وتشفقوا عليهم خوفهم على ذرياتهم لو تركوهم ضعافا وتشفقهم عليهم وان يقدروا ذلك في تضييعهم

(illegible)

ويصورونه حتى لا يخبروا على حلال المشفقة والخبرة انتهى فهذا الوجه في موافقة
للمص من جهة جعل الخطاب للاوصياء واما حمل الترك على مشاركة فسادي
فيما نوزه من نفيه كلام في قال الزمخشري ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا
على اليتامى من الضياع وقيل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون انا
ان ذر تلك لا يغنون عنك من امر شيئا فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا
فامروا بان يخشوا ربهم ويخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم
على انفسهم لو كانوا وبجوز ان يتصل بما قبله وان يكون امر الموثرة بالشفقة
على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء اقاربهم واليتامى والمساكين وان
يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم يقولون خلفهم ضايعين محتاجين هل
كانوا يخافون عليهم الجهد والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا جواب
صلة الذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا
ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع
بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم كما قال القايل لعمرك ما الفقر الذي ساحة الردى
انفس من الضعف احاذر ان يرين البؤس بعدي فان يزر ربعا غير ضاف
الى هنا كلام الزمخشري قال النقاش انى يعني ان الصلة يجب ان يكون قضية
معطوفة للمخاطب واجاب بان حال الاوصياء او الجالسين او الورثة وصفتهم
مضمون هذا الشرط قضية معلومة واشار الى انه لابد من حمل تركوا على المشارفة
ليصح وقوع خافوا جزاء لاشتماء الخوف بعد الموت والمص جعل الباعث على
الحمل المذكور تصحيح الخطاب للاوصياء لان اشفاءه بعد الموت فلا وجه الظاهر فتامل
ولهذا لا نقول الى قوله معان ليس امتناع هذا التركيب قاضيا باشتمال
كونها التعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون معنى حرف اخر ولا يساويه في
جميع احكامه فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه الى قوله باستناع الفشا
قال النقاش وانما استحسن المتاخرون راى ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون
على انه لا امتناع الثاني اما الاول فكما لا نزاع فيه والثاني لا نزاع واشتماء اللازم
يوجب اشتماء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم قال ابانا افوانشا

هذا الاعتراض

تا چند از غایت بیدهی — خشت کنجش زهم چینی
اندرین آب کنب افتاده — پشتی بکتاب خدا داده
فی رویشریعین مضطفوی — نزدل بطریقت مرتضوی
فی بهره ز علم فرع اصول — شهری یاد ز خدا و رسول
سالی فی ذکر مدوسه پیما — دردی بیهائی دیوانه
زان می که کند همه اکسیر — وعلیه یتهل کل عسیر
زان می که اگر ذره خورد روی — یکجرعه ازان شود سر و روی
از صفحه خاک رود اثرش — وز قلعه عرش بگذرد خبرش

فصل فی ذم الغرور والکبر

ای مانده ز مقصد اصلی باز — آکنده دماغ ز باد عجب
در علم رسوم گرد مانده — بشکسته پای خود بگل کنده
تا چند فنی ز دنیا صافی لاف — تا کی افتی بهزار گزاف
زد دا بهر عیش رود فا بوری — هرگز نبری بخفا بوی
ز خجر مقابله خطا بینی — خبر کفتمت نشوی بجا بینی

ور جهل ز باطن چشمه پاک — ور حرص ز ظاهر تنها دشوار
ظاهر ز کوهسب باطن پاک — زاهد خواهم بنیابی اندکی
ور مخالفت شد ز ظاهر و باطن — رفته باشی در جهنم سرنگون
ظاهر و باطن یکی باشد یکی — تا بیابی زاهد جزا اندکی

فصل الاشارة الی قول سید الاولیاء علیه السلام فلان زاهد
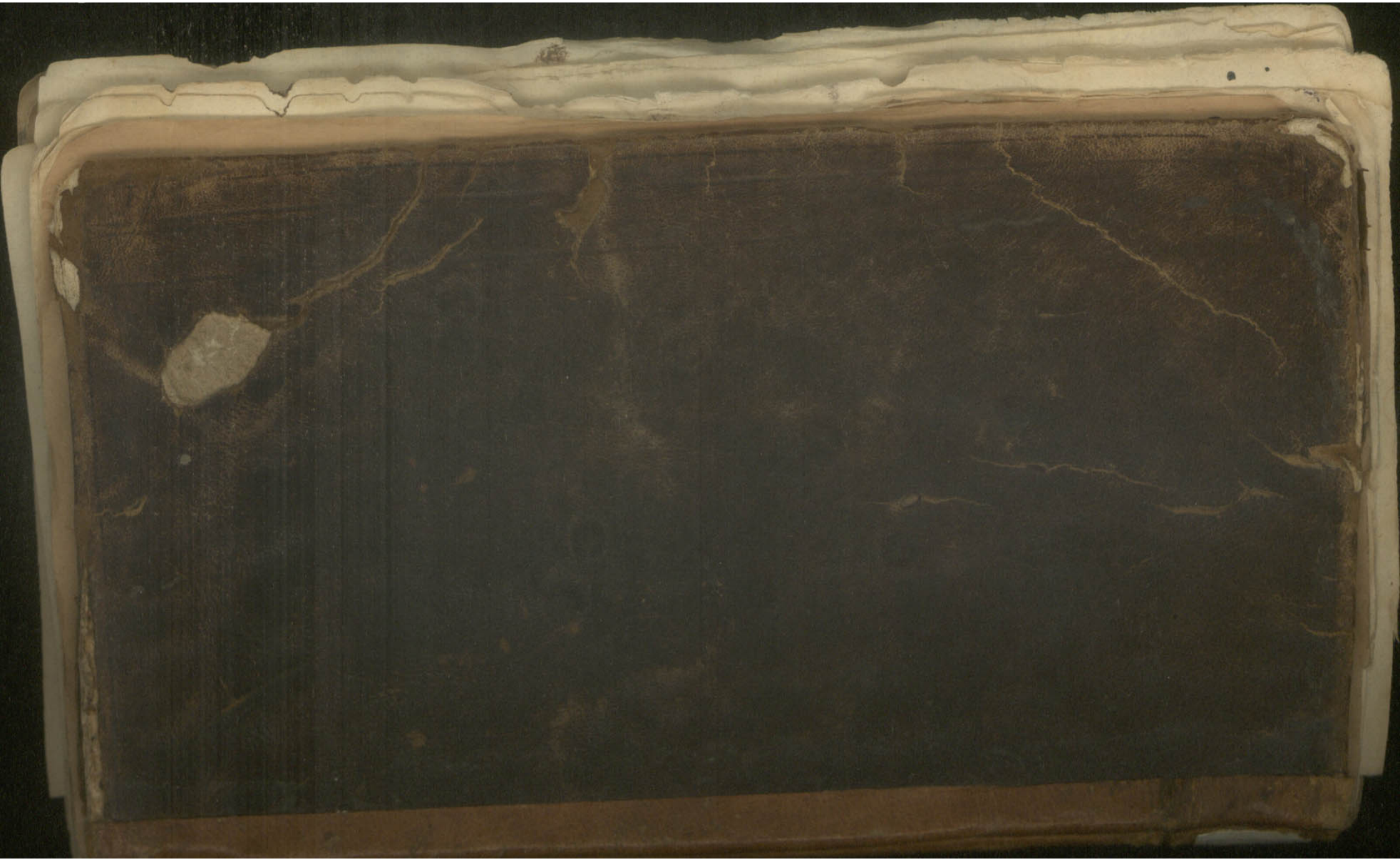
نان حلوا جامه دیبا خانه بکوشک — این عبادتها نیرزد بهر هشت
نزد اهل بینش این کاسن — در عبادت مرد را جوی خواستن
رو حدیث ما عبدناک حق بخوان — از کلام شاه مردان یاد کن
چشم را جز عمل از کور دید — طاعت اندر بهر عمل مزدوریست
خادمانه مزد کی داند نکو — خدمت بازرگان کی دارد شکوه
عابدی کو اجرت طاعت جوست — کرتونا عابد بهی نامزد است
ابکی بر زرد دارد چشم تیز — مزد ازین بهتر چه خواهی ای عزیز
کو ترا از لطف فضل ما نزد — از برای خدمت ما بر کزید
زهد الود کی قدرت نکاست — بر فکرت تعریف مقدر کردنست